

٢٧

جعفر الرحمن (التجيئي)
أبيه (القردوسي)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَعْنَدُ الْحَكَمَيْر

الْيَقِينُ مِنْهُ لِلْأَوَّلِينَ
الْيَقِينُ مِنْهُ لِلْأَوَّلِينَ

رَبِّكَمْ كَوْنَجَكَ طَكَنَه
جَمَلَنْ كَوْنَجَكَ بَيْلَانَه
بَزَادَهْ كَوْنَجَكَ زَيْلَانَه

شیخ
شیخ الائمه
شیخ العلایم

طبع لأول مرة عن نسخة خطية بخطِّ مؤلفه

الجزء الثاني

مکتبہ دلائی

رَفِعُ

بِعْدَ الرَّحْمَنِ الْجَنَّيِ
أَسْكَنَهُ اللَّهُ الْفَزُورَ كَمْ

رَفِعُ

بَعْدَ الْأَرْجَحِ الْجَنْوِيِّ
الْأَسْلَمَ لِلَّهِ الْفَرْوَانِ

خَالِصَةُ لِلْكَلَامِ

عَلَى عِمَادِ الْحِكَمِ

رَفِعُ

بِعْدَ الرَّحْمَنِ الْجَنَّيِ
أَسْكَنَهُ اللَّهُ الْفَزُورَ كَمْ



وزاره الادوات والسكنى الاسلامية
طباعة السنفون التقليدية

خالص لكتاب الم

على مدار الايام

تأليف العلام البلاة
الشيخ فضيل بن عبد العزيز آل مبارك رحمه الله
١٤٢٦

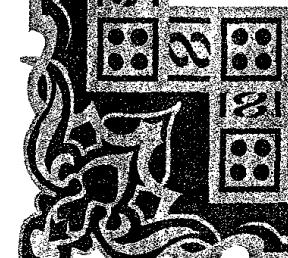
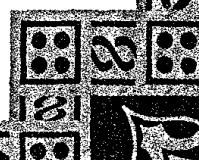
اعتنى به وعلق عليه
محمد بن سيف الجواري
عمر الله ولد الديم

تذكرة
فضيلة الشيخ البلاة
أد عن من تعلمها في الشفاعة
خط الله

تذكرة
فضيلة الشيخ المحدث
سعيل الأدقورطي
خط الله

طبع لأول مرة عن نسخة خطية بخط مؤلفه رحمة الله

الجزء الثاني
يهدى ولا يبع



رَفْعٌ

بِعْدَ الرَّحْمَنِ الْجَنَّى
أُسْكَنَتْ لِلَّهِ الْغَرَوْكَسْ

عبد الرحمن (النجاشي)
باب
السلسلة الفرودية
دخول مكة وغيره

٢٢٩ - عن أنس بن مالك رضي الله عنه : أنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ مَكَّةَ عَامَ الفتَحِ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمَغْفِرُ، فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ : ابْنُ خَطَلٍ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ، فَقَالَ : «اقْتُلُوهُ»^(١).

الشرح :

قال الحافظ : المغفر : هو زرد من الدرع على قدر الرأس .
وَقِيلَ : هُوَ رُفْرُفُ الْبَيْضَةِ، قَالَهُ فِي «الْمُحَكَّمِ». .
وَفِي «الْمَشَارِقِ» : هُوَ مَا يُجْعَلُ مِنْ فَضْلٍ دُرُوعُ الْحَدِيدِ عَلَى الرَّأْسِ مِثْلَ الْقَلْنُوسَةَ^(٢) .

والسَّبِبُ فِي قَتْلِ ابْنِ خَطَلٍ وَعَدَمِ دُخُولِهِ فِي قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «مَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَهُوَ آمِنٌ» ما رَوَى ابْنُ إسْحَاقَ فِي «الْمَغَازِي» : حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ وَغَيْرُهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ دَخَلَ مَكَّةَ قَالَ : «لَا يُقْتَلُ أَحَدٌ إِلَّا مَنْ قَاتَلَ» إِلَّا نَفَرَ سَهَاهُمْ فَقَالَ : «اقْتُلُوهُمْ وَإِنْ وَجَدْتُمُوهُمْ تَحْتَ أَسْتَارِ الْكَعْبَةِ» مِنْهُمْ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ خَطَلٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدٍ، وَإِنَّمَا أَمْرَ بَقْتْلِ ابْنِ خَطَلٍ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مُسْلِمًا، فَبَعْثَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُصَدِّقًا، وَبَعْثَ مَعْهُ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، وَكَانَ مَعَهُ مَوْلَى يَخْدُمُهُ، وَكَانَ مُسْلِمًا، فَنَزَلَ مَنِيرًا فَأَمَرَ الْمَوْلَى أَنْ يَذْبَحَ تَيسًا وَيَصْنَعَ لَهُ طَعَامًا، فَنَامَ

(١) أخرجه البخاري (١٨٤٦) ومسلم (١٣٥٧).

(٢) «فتح الباري» (٤/٦٠).

وانظر: «المحكم والمحيط الأعظم» لابن سيده (٥٠٠)، و«المشارق» لعياض (٢/١٣٨) بتحوته.

وَاسْتَيْقَظَ وَلَمْ يَصْنُعْ لَهُ شَيْئاً، فَعَدَا عَلَيْهِ فَقَتْلَهُ، ثُمَّ ارْتَدَّ مُشْرِكًا، وَكَانَتْ لَهُ قَيْتَانٌ
تُغْنِيَانِ بِهِجَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. انتَهَى^(١).

وَاسْتُدِلَّ بِالْحَدِيثِ عَلَى جَوَازِ دُخُولِ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ إِذَا لَمْ يَقْصِدِ الْحَجَّ أَوِ
الْعُمَرَةَ^(٢).

قَالَ الْبُخَارِيُّ^(٣): بَابُ دُخُولِ الْحَرَمِ وَمَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ.
وَدَخَلَ أَبْنُ عُمَرَ^(٤).

وَإِنَّمَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْإِهْلَالِ لِمَنْ أَرَادَ الْحَجَّ أَوِ الْعُمَرَةَ وَلَمْ يَذْكُرْ لِلْحَطَّائِينَ
وَغَيْرِهِمْ، وَذَكَرَ حَدِيثَ أَبْنِ عَبَّاسٍ فِي الْمَوَاقِيتِ، وَحَدِيثَ الْبَابِ.
وَاسْتُدِلَّ بِالْحَدِيثِ عَلَى أَنَّهُ ﷺ فَتَحَ مَكَّةَ عَنْوَةً^(٥).

قَالَ الْحَافِظُ : وَفِيهِ مَشْرُوعِيَّةُ لِبُسِ الْمِغْفِرِ وَغَيْرِهِ مِنْ آلَاتِ السَّلَاحِ حَالَ
الْخُوفِ مِنَ الْعَدُوِّ، وَأَنَّهُ لَا يُنَافِي التَّوْكِلَ، وَفِيهِ جَوَازُ رَفْعِ أَخْبَارِ أَهْلِ الْفَسَادِ إِلَى
وُلَادَةِ الْأُمْرِ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ مِنَ الْغَيْبَةِ الْمُحَرَّمَةِ وَلَا النَّيْمَةِ^(٦).

(١) انظر «فتح الباري» (٤/٦٦)، و «سيرة ابن هشام» (٤١٠/٢).

(٢) انظر «فتح الباري» (٤/٦٢).

فَالْأَبْنَيُوسُفُ عَفَّاَ اللَّهُ عَنْهُمَا : إِذَا قَصَدَ الْحَجَّ أَوِ الْعُمَرَةَ فَلَا يَحُوزُ أَنْ يَتَجاوزَ الْمِيقَاتَ بِدُونِ إِحْرَامٍ
لِقَوْلِهِ ﷺ فِي الْمَوَاقِيتِ : «مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ أَوِ الْعُمَرَةَ» فَدَلَّ عَلَى أَنَّ مَعْرِدَ الدُّخُولِ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ جَائزٌ
إِنْ لَمْ يَنْبُو الْحَجَّ أَوِ الْعُمَرَةَ، فَإِنَّ نَبَوَيِ النَّسْكِ وَتَجَاؤزَ مِيقَاتِهِ فَيُلْزِمُهُ الرُّجُوعُ لِلْإِحْرَامِ، وَلَا دَمْ عَلَيْهِ
عَلَى الصَّحِيحِ، وَإِنْ أَحْرَمَ مِنْ مَكَانِهِ بَعْدَ الْمِيقَاتِ فَعَلِيهِ دُمُّ، وَهُوَ اخْتِيَارُ كُلِّ مِنْ شَيْخَيِّ الْعَلَامَةِ
شَعِيبِ الْأَرْنُووْطِ وَالْعَلَامَةِ عَمِرِ الْأَشْقَرِ حَفَظَهُمَا اللَّهُ.

(٣) في «الصحيح» بين يدي الحديث (١٨٤٥)، وهو حديث ابن عباس المذكور في الْمَوَاقِيتِ.

(٤) هكذا في «الصحيح» وفي ثمَّة نسخ متقدمة خطية عندي «للصحيح» بزيادة : حلالاً، وهي في «الموطأ»

(٥) بلفظ : «من غير إحرام» رواية محمد بن الحسن، وانظر : «التعليق المُحَمَّد» للكتبي (١٨٧/٣).

بتحقيق شيخنا شعيب الأرنووطة، ط : الأوقاف الكويتية. و «عمدة الفارسي» (١٠/٢٠٤).

(٦) طالع : «زاد المعاد» لابن القيم (٣/١٠٨) فقد ذكر أَدْلَةً فَتَحَ مَكَّةَ عَنْوَةَ مِنْ وِجُوهِهِ.

(٧) «فتح الباري» (٤/٦٣).

٢٣٠ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ دَخَلَ مَكَّةَ مِنْ كَدَاءِ مِنَ الشَّيْتَةِ الْعُلِيَا الَّتِي بِالْبَطْحَاءِ ، وَخَرَجَ مِنَ الشَّيْتَةِ السُّفْلِيِّ^(١) .

الشَّرْح :

قَوْلُهُ : « دَخَلَ مَكَّةَ مِنْ كَدَاءِ مِنَ الشَّيْتَةِ الْعُلِيَا » : وَفِي حَدِيثِ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كَدَاءً أَعْلَى مَكَّةَ .

قَالَ هِشَامٌ : وَكَانَ عُرْوَةُ^(٢) يَدْخُلُ عَلَى كِلْتَيْهِمَا مِنْ كَدَاءً وَكُدَّاً ، وَأَكْثُرُ مَا يَدْخُلُ مِنْ كَدَاءً ، وَكَانَتْ أَقْرَبَهُمَا إِلَى مَنْزِلِهِ^(٣) .

قَالَ الْحَافِظُ : كَدَاءُ هِيَ الشَّيْتَةُ الَّتِي يُنْزَلُ مِنْهَا إِلَى الْمُعْلَى ، مَقْبَرَةُ أَهْلِ مَكَّةَ ، وَهِيَ الَّتِي يُقَالُ لَهَا : الْحَجُونُ ، وَكُدَّا عِنْدَ بَابِ شَيْكَةَ بِقُرْبِ شِعْبِ الشَّامِيْنِ مِنْ نَاحِيَةِ قُعِيقَانِ^(٤) .

وَأَخْتَلَفَ فِي الْمَعْنَى الَّذِي لَأَجْلَهِ خَالَفَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ بَيْنَ طَرِيقَيْهِ ؟
فَقِيلَ : الْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ الْمُنَاسَبَةِ بِجَهَةِ الْعُلُوِّ عِنْدَ الدُّخُولِ لِهَا فِيهِ مِنْ تَعْظِيمِ
الْمَكَانِ ، وَعَكْسُهُ إِلَشَارَةٌ إِلَى فِرَاقِهِ .
وَقِيلَ : لِيَشْهَدَ لَهُ الطَّرِيقَانِ .

(١) آخرجه البخاري (١٥٧٦)، مسلم (١٢٥٧).

ولفظ : «كداء» : انفرد بها البخاري .

(٢) في الأصل والمطبع : (وقال عروة: وكان هشام) وهو سهوٌ وقلب، والصواب ما أثبت من «الصحيحين» وقد جاء كما قيده الشارح عند البخاري (١٥٨١) مع تغيير .

(٣) آخرجه البخاري (١٥٧٩)، ومسلم (١٢٥٨).

قوله : «كداء» : موضع شهال مكة يعرف اليوم بثنية الحجون، والتي فيها مقبرة المعلاة .
وقوله : «كُدَّا» : هي في الجنوب من مكة - أعلى مكة لأهل المدينة - تعرف اليوم برباع الرسام .

(٤) «فتح الباري» (٤٣٧/٣) .

وَقِيلَ : لَا نَهِيَّ اللَّهُ عَنِ الْمَحْرَجِ خَرَجَ مِنْهَا مُخْتَفِيًّا فِي الْمَحْرَجَةِ ، فَأَرَادَ أَنْ يَدْخُلَهَا ظَاهِرًا عَالِيًّا .

وَقِيلَ : لَا نَهِيَّ مَنْ جَاءَ مِنْ تِلْكَ الْجِهَةِ كَانَ مُسْتَقْبَلًا لِلْبَيْتِ .

وَيُحَمِّلُ : أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لِكُونِهِ دَخَلَ مِنْهَا يَوْمَ الْفَتْحِ فَاسْتَمَرَ عَلَى ذَلِكَ
وَالسَّبِبُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ أَبِي سُفِيَّانَ بْنِ حَرْبٍ لِلْعَبَّاسِ : لَا أُسْلِمُ حَتَّى أَرَى الْخَيْلَ
تَطْلُعُ مِنْ كَدَاءِ . فَقُلْتُ : مَا هَذَا؟ قَالَ : شَيْءٌ طَلَعَ بِقَلْبِي وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُطْلِعُ الْخَيْلَ
هُنَاكَ أَبْدًا .

قَالَ الْعَبَّاسُ : فَذَكَرْتُ أَبَا سُفِيَّانَ بِذَلِكَ .

وَلِلْبَيْهَقِيِّ^(١) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَبِي بَكْرٍ : «كَيْفَ قَالَ
حَسَّانُ؟» فَأَنْشَدَهُ :

عَدِمْتُ بُنْيَتِي إِنْ لَمْ تَرُوهَا
تُثْبِرُ النَّقْعَ مَطْلَعُهَا كَدَاءُ
فَتَبَسَّمَ وَقَالَ : «ا دُخُلُوهَا مِنْ حَيْثُ قَالَ حَسَّانُ» انتَهَى^(٢) .

وَفِي «السِّيرَةِ» لِابْنِ إِسْحَاقَ :

عَدِمْنَا خُيولَنَا إِنْ لَمْ تَرُوهَا
تُثْبِرُ النَّقْعَ مَوْعِدُهَا كَدَاءُ^(٣)

٢٣١ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبَيْتَ
وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَبَلَالٌ، وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ، فَأَغْلَقُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ، فَلَمَّا فَتَحُوا الْبَابَ
كُنْتُ أَوَّلَ مَنْ وَلَجَ، فَلَقِيَتُ بِلَالًا فَسَأَلْتُهُ : هَلْ صَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟

قَالَ : نَعَمْ، بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ الْيَمَانِيَّيْنِ^(٤) .

(١) فِي «دَلَائِلِ النَّبُوَّةِ» (٤٩ / ٥) .

(٢) «فَتْحُ الْبَارِيِّ» (٣٤٨ / ٣) .

(٣) انْظُرْ «السِّيرَةِ النَّبُوَّيِّةِ» لِابْنِ هَشَامِ (٤٢١ / ٢) .

(٤) أَخْرَجَهُ البَخْرَارِيُّ (١٥٩٨)، دُونَ لَفْظِهِ : «الْبَابِ»، مُسْلِمُ (١٣٢٩) .

الشَّرْح :

قوله : «أَدْخَلَ رَسُولُ اللَّهِ بَيْتَهُ» : في رواية^(١) : أَقْبَلَ النَّبِيُّ بَعْدَ يَوْمِ الْفَتْحِ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ عَلَى رَاحِلَتِهِ وَمَعَهُ بَلَلٌ وَعُشَمَانُ بْنُ طَلْحَةَ حَتَّى أَنَاخَ فِي الْمَسْجِدِ.

وفي رواية^(٢) : عِنْدَ الْبَيْتِ ، وَقَالَ لِعُشَمَانَ : أَتَتْنَا بِالْمُفْتَاحِ ، فَفَتَحَ لَهُ الْبَابَ فَدَخَلَ .

قال الحافظ : وَعُشَمَانُ الْمَذْكُورُ : هُوَ عُشَمَانُ بْنُ طَلْحَةَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ الدَّارِ بْنِ قُصَيِّ بْنِ كَلَابٍ ، وَيُقَالُ لَهُ : الْحَجَبِيُّ ، وَلَا لِبَيْتِ الْحَجَبَةِ لِحَجْبِهِمُ الْكَعْبَةَ ، وَيُعْرَفُونَ الآنَ بِالشَّيَّيْنِ ، نِسْبَةً إِلَى شَيْهَةَ بْنِ عُشَمَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، وَهُوَ ابْنُ عَمٍّ عُشَمَانَ هَذَا لَا وَلَدُهُ ، وَلَهُ أَيْضًا صُحبَةً .

قوله : «فَأَغْلَقُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ» : وَعِنْدَ أَبِي عَوَانَةَ «مِنْ دَاخِلٍ»^(٣) .

قوله : «فَلَمَّا فَتَحُوا الْبَابَ» : في رواية^(٤) «فَلَبِثَ فِيهِ سَاعَةً ثُمَّ خَرَجُوا» .

قوله : «فَلَمَّا فَتَحُوا الْبَابَ كُنْتُ أَوَّلَ مَنْ وَلَجَ»^(٥) : في رواية^(٦) : «ثُمَّ خَرَجَ

فَابْتَدَرَ النَّاسُ الدُّخُولَ فَسَبَقُتُهُمْ»

قوله : «فَلَقِيتُ بِلَالًا» في رواية^(٧) : «فَأَقْبَلْتُ وَالنَّبِيُّ بَعْدَهُ قَدْ خَرَجَ ، وَأَجِدُ

بِلَالًا قَائِمًا بَيْنَ الْبَابَيْنِ ، فَسَأَلْتُ بِلَالًا فَقُلْتُ : أَصْلَى النَّبِيُّ بَعْدَهُ فِي الْكَعْبَةِ ؟

(١) آخر جها البخاري (٢٩٨٨) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

(٢) آخر جها البخاري (٤٤٠٠) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

(٣) أوردتها الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٦٤٦/٣) .

(٤) هي عند البخاري (٤٦٨) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

(٥) كان في الأصل والمطبوع : (فَلِمَا فَتَحُوا كُنْتُ أَوَّلَ دَاخِلٍ) وهو سهو من الشارح تحمّله ، ولا توجد روایة بهذا اللفظ ، وإنما : أول من دخل . والمشتبه أليق وأوجه لموافقة الشرح بالمعنى .

(٦) آخر جها البخاري (٤٤٠٠) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

(٧) آخر جها البخاري (٣٩٧) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

قالَ : نَعَمْ، رَكَعْتَيْنِ بَيْنَ السَّارِيَتَيْنِ الَّتَّيْنِ عَلَى يَسَارِهِ إِذَا دَخَلْتَ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى فِي وَجْهِ الْكَعْبَةِ رَكْعَتَيْنِ» .

قَوْلُهُ : «بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ الْيَمَانِيَيْنِ» : فِي رِوَايَةٍ^(١) : «جَعَلَ عَمُودًا عَنْ يَمِينِهِ وَعَمُودًا عَنْ يَسَارِهِ» .

وَفِي رِوَايَةٍ^(٢) : «بَيْنَ ذَيْنَكَ الْعَمُودَيْنِ الْمُقْدَمَيْنِ، وَكَانَ الْبَيْتُ عَلَى سِتَّةِ أَعْمِدَةِ سَطْرَيْنِ، صَلَّى بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ مِنَ السَّطْرِ الْمُقْدَمِ، وَجَعَلَ بَابَ الْبَيْتِ خَلْفَ ظَهِيرَهِ» .

وَفِي رِوَايَةٍ^(٣) عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : «أَنَّهُ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْكَعْبَةَ مَشَ قِبْلَ الْوَجْهِ حِينَ يَدْخُلُ، وَيَجْعَلُ الْبَابَ قِبْلَ الظَّهَرِ، يَمْشِي حَتَّى يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحِدَارِ الَّذِي قِبْلَ وَجْهِهِ قَرِيبًا مِنْ ثَلَاثِ أَذْرُعٍ فِي صَلَّى، يَتَوَحَّى الْمَكَانَ الَّذِي أَخْبَرَهُ بِلَالٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى فِيهِ، وَلَيْسَ عَلَى أَحَدٍ بِإِلَّا أَنْ يُصْلِيَ فِي أَيِّ نَوْاحِي الْبَيْتِ شَاءَ» .

وَفِي الْحَدِيثِ : اسْتَحْبَابُ دُخُولِ الْكَعْبَةِ، وَالصَّلَاةِ فِيهَا، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِوَاجِبٍ .

قَالَ الْبُخَارِيُّ : وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَعْجِزُ كَثِيرًا وَلَا يَدْخُلُ^(٤) .

قَالَ النَّوْوَيُّ : لَا خِلَافَ أَنَّهُ صَلَّى دَخَلَ فِي يَوْمِ الْفَتْحِ لَا فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ^(٥) .

قَالَ الْحَافِظُ : وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ : رِوَايَةُ الصَّحَابَيِّ عَنِ الصَّحَابَيِّ، وَسُؤَالُ الْمَفْضُولِ مَعَ وُجُودِ الْأَفْضَلِ، وَالاِكْتِفَاءُ بِهِ، وَالْحُجَّةُ بِخَبْرِ الْوَاحِدِ، وَفِيهِ

(١) أَخْرَجَهَا الْبُخَارِيُّ (٥٠٥) بِلَفْظِ : «جَعَلَ عَمُودًا عَنْ يَسَارِهِ، وَعَمُودًا عَنْ يَمِينِهِ»

(٢) أَخْرَجَهَا الْبُخَارِيُّ (٤٤٠٠) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

(٣) أَخْرَجَهَا الْبُخَارِيُّ (١٥٩٩) .

(٤) بَيْنَ يَدِي حَدِيثِ (١٦٠٠) .

(٥) «شَرْحُ مُسْلِمٍ» (٩/٨٤) .

اختصاصُ السَّابِقِ بِالْبُقُوعَةِ الْفَاضِلَةِ، وَفِيهِ السُّؤَالُ عَنِ الْعِلْمِ وَالْحِرْصِ فِيهِ، وَفَضِيلَةُ ابْنِ عُمَرَ لِشَدَّةِ حَرْصِهِ عَلَى تَتْبِعِ آثَارِ النَّبِيِّ ﷺ لِيَعْمَلَ بِهَا؛ وَفِيهِ أَنَّ الْفَاضِلَ مِنَ الصَّحَابَةِ قَدْ كَانَ يَغْيِبُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَعْضِ الْمَسَاهِدِ الْفَاضِلَةِ وَيَخْضُرُهُ مَنْ هُوَ دُونَهُ، فَيَطْلُعُ عَلَى مَا لَمْ يَطْلُعْ عَلَيْهِ؛ لَأَنَّ أَبَا بَكْرَ وَعُمَرَ وَغَيْرِهِمَا مَمَّنْ هُوَ أَفْضَلُ مِنْ بَلَالٍ وَمَنْ ذُكِرَ مَعْهُ لَمْ يُشَارِكُوهُمْ فِي ذَلِكَ، وَفِيهِ أَنَّ السُّتْرَةَ إِنَّمَا تُشَرِّعُ حَيْثُ يُخْشَى الْمُرُورُ، فَإِنَّهُ ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ وَلَمْ يُصْلَّ إِلَى أَحَدِهِمَا، وَالَّذِي يَظْهُرُ أَنَّهُ تَرَكَ ذَلِكَ لِلْقُرْبَى مِنَ الْجَدَارِ، وَفِيهِ اسْتِحْبَابُ دُخُولِ الْكَعْبَةِ، وَمَحْلُّ اسْتِحْبَابِهِ مَا لَمْ يُؤَذِّ أَحَدًا بِدُخُولِهِ. انتهى^(١).

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كُنْتُ أَحُبُّ أَنْ أَدْخُلَ الْبَيْتَ أَصْلِي فِيهِ، فَأَخْذَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي فَأَدْخَلَنِي الْحِجْرَ. فَقَالَ لِي : «صِلِّ فِي الْحِجْرِ إِذَا أَرَدْتَ دُخُولَ الْبَيْتِ، فَإِنَّهَا هُوَ قِطْعَةٌ مِنَ الْبَيْتِ، وَلَكِنَّ قَوْمَكَ اسْتَقْصَرُوا حِينَ بَنَوْا الْكَعْبَةَ فَأَخْرَجُوهُ مِنَ الْبَيْتِ» رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَهِ، وَصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ^(٢).

٢٣٢ - عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّهُ جَاءَ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَقَبْلَهُ، وَقَالَ : إِنِّي لَا عَلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُقْبَلُكَ مَا كَبَّلْتُكَ^(٣).

الشرح :

قَوْلُهُ : «جَاءَ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَقَبْلَهُ» : فِي رِوَايَةٍ^(٤) : أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لِلرُّكْنِ : أَمَا وَاللَّهِ إِنِّي لَا عَلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَلَمَكَ مَا اسْتَلَمْتُكَ، فَاسْتَلَمْتُهُ .

(١) «فتح الباري» (٤٦٦ / ٣).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٠٢٨)، والنسائي (٢٩١٢)، والترمذى (٨٧٦)، وأحمد في «المسندة» (٢٤٦١٦)، وهو صحيح.

(٣) أخرجه البخاري (١٥٩٧) واللفظ له، ومسلم (١٢٧٠).

(٤) أخرجهما البخاري (١٦٠٥).

وفي حديث ابن عمر : رأيت رسول الله ﷺ يستلمه وينبئه^(١).

ولابن المنذر، عن نافع : رأيت ابن عمر استلم الحجر وقبل يده وقال : ما تركته من ذر أرأيت رسول الله ﷺ يفعله^(٢).

قال الحافظ : ويستفاد منه الجمع بين الاستلام والتقبيل بخلاف الركين اليهاني، فيستلمه فقط. انتهى^(٣).

وعن عمر رضي الله عنه ؛ أن النبي ﷺ قال له : «يا عمر، إنك رجل قوي لا ترحم على الحجر فتؤذى الضعيف، إن وجدت حلوة فاستلمها، وإن فاستقبلها وهلل وكبر» رواه أحمد^(٤).

قوله : «إني لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع، ولو لا أني رأيت النبي ﷺ يقبلك ما قبلتك» : قال الطبرى : إنما قال ذلك عمر؛ لأن الناس كانوا حديثي عهدين بعبادة الأصنام؛ فخشى عمر أن يظن الجهل أن استلام الحجر من باب تعظيم هذه الأحجار كما كانت العرب تفعل في الجاهلية، فأراد عمر أن يعلم الناس أن استسلامه أتباع لرسول الله ﷺ، لا لأن الحجر ينفع ويضر بذاته، كما كانت الجاهلية تعتقد في الأواثان. انتهى^(٥).

وعن ابن عباس مرفوعاً : إن هذا الحجر ليساناً وشفيناً يشهدان لمن استلمه يوم القيمة بحق . رواه ابن خزيمة في «صحيحه»، وصححة ابن حبان، والحاكم^(٦).

(١) أخرجه البخاري (١٦١١).

(٢) تابع الشارح ﷺ الحافظ ابن حجر في عزوه هذا الأثر لابن المنذر، ولم أقف عليه عنده فيها بين يدي من مصادر، وهو في «صحيح مسلم» (١٦٢٨) بهذه الطريقة عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) «فتح الباري» (٤٧٥ / ٣).

(٤) في «المسند» (١٩٠) وهو حسن.

(٥) نقله عنه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٤٦٣ / ٣).

(٦) أخرجه ابن خزيمة (٢٧٣٦)، وابن حبان (٣٧١١)، والحاكم (٤٥٧ / ١) وإسناده صحيح.

قال الحافظ : وفي قول عمر هذا التسلیم للشارع في أمور الدين وحسن الاتباع فيما لا يكشف عن معانیها، وهو قاعدة عظيمة في اتباع النبي ﷺ فيما يفعله ولو لم يعلم الحکمة، وفيه دفع ما وقع لبعض الجھال : أن في الحجر الأسود خاصیة ترجع إلى ذاته، وفيه بيان السنن بالقول وال فعل، وأن الإمام إذا خشي على أحد من فعله فساد اعتقاد أن يبادر إلى بيان الأمر ويوضّح ذلك.

قال شیخنا في «شرح الرمذاني» : فيه كراهة تقبیل ما لم يرد الشرع بتقبیله، وأما قول الشافعی : ومما قبل من البيت فحسن، فلم يرد به الاستحباب؛ لأن المباح من جملة الحسن عند الأصوليين. انتهى^(١) ، والله أعلم.

٢٣٣ - عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهم قال : قدم رسول الله ﷺ وأصحابه مكة، فقال المشركون : إنَّه يقدِّم عليكم قوماً قد وَهَتْهُمْ حُمَّى يُشَرِّبَ . فأمرهم النبي ﷺ أن يرمُلوا الأشواط الثلاثة، وأن يمسُوا ما بين الركين، ولم يمنعهم^(٢) أن يرمُلوا الأشواط كلها إلا الإبقاء عليهم^(٣) .

٢٣٤ - عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهم قال : رأيت رسول الله ﷺ حين يقدِّم مكة إذا استلم الركن الأسود أول ما يطوف يُحُب ثلاثة أشواط^(٤) .

الشرح :

قوله في حديث ابن عباس : «قدم رسول الله ﷺ وأصحابه مكة» أي : في عمرة القضاء، «فقال المشركون : إنَّه يقدِّم عليكم قوماً قد وَهَتْهُمْ حُمَّى يُشَرِّبَ» أي : أضعفتهم.

(١) «فتح الباري» (٤٦٣/٣).

(٢) لفظ «الصَّحِيحَيْنِ» : «ولم يمنعه» نبه على ذلك السفاريني في «كشف اللثام» (٤/٢٥٠).

(٣) أخرجه البخاري (١٦٠٢)، ومسلم (١٢٦٦).

(٤) أخرجه البخاري (١٦٠٣)، ومسلم بعنده (١٢٦١).

وفيه عندهما في آخره : «أطواف» بدل «أشواط» وقوله «الثقب» : المشي السريع .

ويشربُ: اسْمُ الْمَدِينَةِ النَّبُوَيَّةِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ تَسْمِيَتِهَا بِذَلِكَ،
وَإِنَّمَا ذَكَرَ أَبْنَ عَبَّاسٍ ذَلِكَ حِكَايَةً لِكَلَامِ الْمُشْرِكِينَ.

قوله: «فَأَمْرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَرْمُلُوا الأَشْوَاطَ الْثَلَاثَةَ» : الرَّمَلُ : هُوَ الإِسْرَاعُ
فِي الْمَشْيِ، وَالْأَشْوَاطُ : جَمْعُ شَوْطٍ : وَهُوَ الْجُرْيُ مَرَّةً إِلَى الْغَايَةِ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا :
الظَّوْفَةُ حَوْلَ الْكَعْبَةِ^(١).

قوله: «وَأَنْ يَمْشُوا مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ» أي: اليمانيين.

وعند أبي داود: «وَكَانُوا إِذَا تَوَارَوْا عَنْ قُرْيَشٍ بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ مَشَوا، وَإِذَا
طَلَّعُوا عَلَيْهِمْ رَمَلُوا»^(٢).

وللبخاري: لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَامِهِ الَّذِي اسْتَأْمَنَ قَالَ : «إِرْمُلُوا»؛ لِيرَى
الْمُشْرِكُونَ قُوَّتَهُمْ، وَالْمُشْرِكُونَ مِنْ قَبْلِ قَيْقَعَانَ^(٣).

قال الحافظ: وَهُوَ يُشَرِّفُ عَلَى الرُّكْنَيْنِ الشَّامَيْنِ، وَمَنْ كَانَ بِهِ لَا يَرَى مَنْ
بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانَيْنِ، وَلِمُسْلِمٍ : فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ : هُؤُلَاءِ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّ الْحُمَّى
وَهَنْتَهُمْ، لَهُؤُلَاءِ أَجْلَدُ مِنْ كَذَا وَكَذَا^(٤).

(١) قال ابن دقيق العيد رحمه الله في «الإحكام» (٤٦٩) : وإن كانت العيلة التي ذكرها ابن عباس قد
زالت، فيكون استحبابه في ذلك الوقت لتلك العيلة، وفيما بعد ذلك تأسياً واقتداءً بما فعل في
زمن الرسول ﷺ وفي ذلك من الحكمة: تذكر الواقع الماضية للسلف الكرام وفي طي تذكرها:
مصالح دينية؛ إذ يتبيّن في أثناء كثير منها ما كانوا عليه من امتثال أمر الله تعالى والمبادرة إليه،
ويذلل الأنفس في ذلك، وبهذه النكبة يظهر لك أنَّ كثيراً من الأعمال التي وقعت في الحج ويفقال
فيها إنَّها تَعْبُدُ لِيسَتْ كَمَا قِيلَ، ألا ترى أنا إذا فعلناها وتذكّرنا أسبابها؛ حصل لنا من ذلك تعظيم
الأولياء، وما كانوا عليه من احتمال المشاق في امثال أمر الله، فكان هذا التذكّر باعثاً لنا على مثل
ذلك ومقرراً في أنفسنا تعظيم الأولياء وذلك معنى معقول.

(٢) في «السنن» (١٨٨٩) بنحوه، وهو صحيح.

(٣) في «الصحيح» (٤٢٥٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

قوله: «قيقعان»: جبل مشهور في مكة، سُمِّي بذلك؛ لأنَّ جُرْحُهُما لما تحاربوا كثرت القعقة
بالسلاح هناك، فسمى لأجله.

(٤) «فتح الباري» (٧/٥١٠) وحديث مسلم (١٢٦٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

قال الحافظ : ويؤخذ منه جواز إظهار القوة بالعدة والسلاح ونحو ذلك للκفَّار إرهاباً لهم، ولا يعذر ذلك من الرداء المذموم، وفيه جواز المعارض بالفعل كما يجوز بالقول، وربما كانت بالفعل أولى^(١).

قوله في حديث ابن عمر : «يُحْبَ ثلاثة أشواط» في رواية^(٢) : «يُحْبَ ثلاثة أطوافِ مِنَ السَّبْعِ» أي : يُسرع في مشيه.

قال الحافظ : اقتصرتْ واعند مرأة المشركين على الإسراع إذا مرروا من جهة الركين الشاميَّين؛ لأنَّ المشركين كانوا يازاء تلك الناحية، فإذا مرروا بين الركينين اليهانيَّين مشوا على هيئتهم كما هو يَّعنِ في حديث ابن عباس، ولما رملوا في حجَّة الوداع أسرعوا في جميع كل طوفة، فكانت سُنَّةً مستقلة^(٣).

قال المؤقِّن : ثم يبتدئ بطواف العمرة إن كان مُعتَمِراً، أو طواف القدوم إن كان مُفرداً أو قارناً. ويطوف سبعاً يرمل في الثلثة الأولى منها، وهو إسراع المشي مع تقارب الخطأ، ولا يثبت وثباً ويمشي أربعاً. انتهى^(٤).

قال الحافظ : لا يُسرع تدارك الرِّمل، فلو ترك في الثلاث لم يقضه في الأربع؛ لأنَّ هيئتها السكينة فلا تغير، ويختص بالرجال فلا رمل على النساء، ويختص بطواف يعقبه سعي على المشهور، ولا فرق في استحبابه بين ماشٍ وراكبٍ ولا دام بتركه عند الجمهور^(٥).

(١) «فتح الباري» (٣/٤٧٠).

قوله : «المعارض» : جمع معارض، من التَّعْرِيْض: وهو خلاف التَّصْرِيْع ، والمعارض: التَّوْرِيْة بالشيء عن الشيء، وفي الحديث : «إنَّ في المعارض لمندوحة عن الكذب» أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٨٥٧) بآسناد صحيح. وانظر : «النهاية» مادة (عرض).

(٢) أخرجه البخاري (١٦٠٣)، ومسلم (١٢٦١) وعنه بلفظ «يسعى» بدل «يُحْبَ».

(٣) «فتح الباري» (٣/٤٧٢).

(٤) باختصار من «المقنع مع الشرح الكبير» (٩/٧٥ - ٩٠) ط : دار هجر.

(٥) «فتح الباري» (٣/٤٧٢).

٢٣٥ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : طَافَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى بَعِيرٍ، يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِحْجَنٍ^(١) .
الِمِحْجَنُ : عَصَمًا مَحْنِيَّةُ الرَّأْسِ .

الشَّرْح :

وَفِي رِوَايَةِ لِمُسْلِمٍ^(٢) : يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِحْجَنٍ مَعَهُ وَيُقْبَلُ الِمِحْجَنُ .
وَلَهُ^(٣) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّهُ اسْتَلَمَ الْحَجَرَ بِيَدِهِ ثُمَّ قَبَّلَهُ . وَرَفَعَ ذَلِكَ .
قَالَ الْحَافِظُ : وَبَهْذَا قَالَ الْجُمُهُورُ : أَنَّ السُّنَّةَ أَنْ يَسْتَلِمَ الرَّكْنَ وَيُقْبَلَ
بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَسْتَلِمَهُ بِيَدِهِ اسْتَلَمَهُ بِشَيْءٍ فِي يَدِهِ وَقَبَّلَ ذَلِكَ الشَّيْءَ، فَإِنْ
لَمْ يَسْتَطِعْ أَشَارَ إِلَيْهِ وَأَكْتَفَى بِذَلِكَ . انتَهَى^(٤) .
وَقَالَ الْبُخَارِيُّ : بَابُ الْمَرِيضِ يَطُوفُ رَاكِبًا . وَأَوْرَدَ فِيهِ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ،
وَحَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ : شَكَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَشْتَكَيْ، قَالَ : « طُوفِي
مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةُ » فَطُفْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ يُصْلِي إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ يَقْرَأُ
بِالْطُّورِ وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ^(٥) .

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ : فِي هَذَا الْحَدِيثِ جَوَازُ دُخُولِ الدَّوَابِ الَّتِي يُؤْكِلُ حَمْهَا
الْمَسْجِدَ إِذَا أُحْتَاجَ إِلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ بَوْلَهَا لَا يُنْجِسُهُ بِخِلَافِ غَيْرِهَا مِنَ الدَّوَابِ^(٦) .

(١) أخرجه البخاري (١٦٠٧)، ومسلم (١٢٧٢) (٢٥٣).

(٢) في «ال الصحيح» (١٢٧٥) (٢٥٧) من حديث أبي الطفلي (رض).

(٣) أي مسلم في «ال الصحيح» (١٢٦٨) ولفظه : عن نافع قال : رأيت ابن عمر يستلم الحجر بيده ثم
قبل بيده، وقال : ما تركته منذرأيت رسول الله (رض) يفعله.

(٤) «فتح الباري» (٤٧٣/٣).

(٥) أمّا حديث ابن عباس في (١٦٣٢) ولفظه : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ بِالْبَيْتِ وَهُوَ عَلَى بَعِيرٍ كَلَّا
أَنِّي عَلَى الرَّكْنِ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ فِي يَدِهِ وَكَبَرَ . وَأَمَّا حديث أُمِّ سَلَمَةَ في (١٦٣٣) .

(٦) «شرح البخاري» لابن بطال (١٢٢/٢) مختصرًا .

٢٣٦ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : لَمْ أَرِ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَلِمُ مِنَ الْبَيْتِ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيْنِ ^(١) .

الشَّرْح :

رَوَى أَحْمَدُ ^(٢) ، عَنْ أَبِي الطْفِيلِ قَالَ : كُنْتُ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَمُعاوِيَةَ ، فَكَانَ مُعاوِيَةُ لَا يَمْرِرُ كُنْتَنِ إِلَّا اسْتَلَمَهُ . فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَسْتَلِمْ إِلَّا الحَجَرَ الْيَمَانِيَّ .

فَقَالَ مُعاوِيَةُ : لَيْسَ شَيْءًا مِنَ الْبَيْتِ مَهْجُورًا .

فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ : ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١].

فَقَالَ مُعاوِيَةُ : صَدَقْتَ ^(٣) .

قَالَ الدَّاؤُودِيُّ : ظَنَّ مُعاوِيَةُ أَنَّهُمَا رُكْنَا الْبَيْتِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ ، يَعْنِي : قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ لَهَا : «أَلَمْ تَرَ أَنَّ قَوْمَكَ لَهَا بَنَوْا الْكَعْبَةَ اقْتَصَرُوا عَنْ قَوْاعِدِ إِبْرَاهِيمَ» .

فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلَا تُؤْدُّهَا عَلَى قَوْاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؟

قَالَ : «لَوْلَا حِدْثَانُ قَوْمَكَ بِالْكُفَرِ لَفَعَلْتُ» .

(١) أَخْرَجَهُ البَخْرَارِيُّ (١٦٠٩) ، وَمُسْلِمٌ (١٢٦٧) .

(٢) فِي «الْمَسْنَد» (٢٢١٠) وَإِسْنَادُهُ قَوِيٌّ .

(٣) قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي «الْأُمَّ» (٤٣١/٣) : الَّذِي فَعَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ أَحَبَّ إِلَيْهِ ، لِأَنَّهُ كَانَ بِرُوْيَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

فقال عبد الله بن عمر : لئن كانت عائشة رضي الله عنها سمعت هذا من رسول الله ﷺ ما أرى رسول الله ﷺ ترك استسلام الركين اللذين يليان الحجر ، إلا أنَّ الْبَيْتَ لَمْ يُتَمِّمْ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ » متفق عليه^(١) .

قال الشافعى : إنما لم ندع استسلامهما - يعني : الركين الشاميين - هجراً للبيت ، وكيف يهجره وهو يطوف به ، ولكننا نتبع السنّة فعلاً وتركاً^(٢) .



(١) أخرجه البخاري (١٥٨٣) ومسلم (١٣٣٣) .

(٢) نقله عنه بهذا السياق ابن حجر في «الفتح» (٤٧٤، ٤٧٥ / ٣) وهو بنحوه في «الأم» (٤٣٢ / ٣) .

باب التَّمْتُعِ

٢٣٧ - عن أبي جَعْدَةَ نَصْرِ بْنِ عِمْرَانَ الْضُّبَاعِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الْمُتَّمَتعَ فَأَمْرَنِي بِهَا، وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْمَهْدِيِّ، فَقَالَ: فِيهِ جَرْوُرٌ، أَوْ بَقْرَةٌ، أَوْ شَاةٌ، أَوْ شِرْكٌ فِي دَمٍ.

قَالَ: وَكَانَ أُنَاسًا كَرِهُوهَا، فَنِمْتُ، فَرَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ كَانَ إِنْسَانًا يُنَادِي: حَجُّ مَبْرُورٌ، وَمُتَّمَتعٌ^(١) مُمْقَبَلٌ، فَأَتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَحَدَّثَنِي، فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، سُنَّةُ أَبِي القَاسِيمِ^(٢).

الشَّرْحُ :

الْتَّمَتُعُ : هُوَ الاعْتِيَارُ فِي أَشْهُرِ الْحَجَّ، ثُمَّ التَّحَلُّلُ مِنْ تِلْكَ الْعُمْرَةِ، وَالإِهْلَالُ بِالْحَجَّ فِي تِلْكَ السَّنَةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «فَمَنْ تَمَّنَعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجَّ فَمَا أَسْتَيْسَرَ مِنَ الْمَهْدِيِّ فَمَنْ لَمْ يَمْحُدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجَّ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةً كَامِلَةً ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرٍ الْمَسِيْحُ الْمَرْكَمُ» [البقرة: ١٩٦].

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الرَّبِّ: لَا خِلَافَ بَيْنِ الْعُلَمَاءِ أَنَّ التَّمَتُعَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «فَمَنْ تَمَّنَعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجَّ» [البقرة: ١٩٦]، أَنَّهُ الاعْتِيَارُ فِي أَشْهُرِ الْحَجَّ قَبْلَ الْحَجَّ.

قَالَ: وَمَنْ التَّمَتُعُ أَيْضًا الْقِرَآنُ؛ لَأَنَّهُ تَمَّتُ بُسْقُوطِ سَفَرِ الْنُّسُكِ الْآخَرِ مِنْ بَلْدِهِ، وَمَنْ التَّمَتُعُ أَيْضًا فَسْخُ الْحَجَّ إِلَى الْعُمْرَةِ. انتهى^(٣).

(١) لفظ مسلم: «عمره».

(٢) أخرجه البخاري (١٦٨٨) واللفظ له، ومسلم (١٢٤٢) دون السؤال عن المهدى.

(٣) نقله عنه بهذا السياق النبوى في «شرح مسلم» (١٦٩/٨)، وتابعه على ذلك ابن حجر في «الفتح» (٣/٦٠٩) وغيرهما، وانظر «الاستذكار» (٤/٩٣)، و«التمهيد» (٨/٣٤٢).

وتعقب هذا القول الصنعاوى رَحْمَةَ اللَّهِ فَقَالَ: «وَعَلَى هَذَا، هُوَ - أَيْ: التَّمَتُعُ - لفظ مُشَرِّكٍ يَقْعُدُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَّمَتعَاتِ، لَكِنْ إِذَا أُطْلَقَ لَا يَتَبَادرُ مِنْهُ إِلَّا الْأُولُ» اهـ. (العدة) (٣/٣٥٧).

قوله : «سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الْمُتَعَةِ فَأَمْرَنِي بِهَا» وفي رِوَايَةٍ^(١) : «تَمَتَّعْ فِنَاهَا نَاسٌ، فَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَأَمْرَنِي بِهَا».

قال الحافظ : وَكَانَ ذَلِكَ فِي زَمِنِ ابْنِ الزُّبِيرِ، وَكَانَ يَنْهَا عَنِ الْمُتَعَةِ^(٢).

قوله : «وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْهَدْيِ» أي : المذكور في قوله تعالى : ﴿فَمَا أَسْتَيْسَرَ مِنْ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦].

قوله : «فِيهِ جَزُورٌ» أي : في المُتَعَةِ؛ يَعْنِي : يَجُبُ عَلَى مَنْ تَمَتَّعَ دَمًّا، وَالْجَزُورُ : الْبَعِيرُ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثى.

قوله : «أَوْ شَرْكٌ فِي دَمٍ» أي : مُشاركةً في الجَزُورِ والبَقْرَةِ.

قال الحافظ : وَهَذَا مُوافِقٌ لِمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٣) عَنْ جَابِرٍ قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُهَلِّينَ بِالْحَجَّ، فَأَمْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَشْتِرَكَ فِي الْإِبْلِ وَالبَقَرِ كُلُّ سَبْعَةٍ مِنَّا فِي بَدَنَةٍ.

وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْجُمْهُورُ، سَوَاءً كَانَ الْهَدْيُ تَطْوِعاً أَوْ وَاجِباً، وَسَوَاءً كَانُوا كُلُّهُمْ مُتَقْرِّبِينَ بِذَلِكَ، أَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ يُرِيدُ التَّقْرِبَ وَبَعْضُهُمْ يُرِيدُ اللَّحْمَ. وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الشَّاةَ لَا يَصِحُّ الاشتراكُ فِيهَا^(٤).

قوله : «وَكَانَ أَنَاسًا كَرِهُوهَا فَنِمْتُ فِرَائِتُ فِي الْمَنَامِ كَانَ إِنْسَانًا يُنَادِي، حَجُّ مَبْرُورٌ وَمُتَعَةٌ مُتَقْبَلَةٌ» وفي رِوَايَةٍ^(٥) : «كَانَ رَجُلًا يَقُولُ لِي : حَجُّ مَبْرُورٌ، وَعُمْرَةٌ مُتَقْبَلَةٌ».

(١) أخرجهما البخاري (١٥٦٧)، ومسلم (١٢٤٢).

(٢) «فتح الباري» (٤٣٠ / ٣).

وانظر أصل ذلك عند مسلم في «الصحيح» (١٢١٧) وأن أول من نهى عنها عمر رضي الله عنه.

(٣) في «الصحيح» (١٢١٣).

(٤) «فتح الباري» (٥٣٤ / ٣). وانظر فيه تتمة مذهب الأحناف والمالكية.

(٥) أخرجهما البخاري (١٥٦٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وفي رواية^(١): «عُمْرَةُ مَتَّقِبَةٌ، وَحَجُّ مَبْرُورٌ».

وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ : هُوَ الَّذِي لَا يُخَالِطُهُ شَيْءٌ مِنَ الْإِثْمِ .

وَلِأَحْمَدَ^(٢) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ : قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا يُرِبُّ الْحَجَّ ؟ قَالَ : «إِطْعَامٌ
الْطَّعَامِ، وَإِفْشَاءُ السَّلَامِ».

قَوْلُهُ : «فَأَتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَحَدَّثَتْهُ فَقَالَ : اللَّهُ أَكْبَرُ سُنْنَةُ أَبِي الْقَاسِمِ^{عَلَيْهِ السَّلَامُ} وَفِي
رِوَايَةِ^(٣) : «ئُمَّ قَالَ لِي : أَقْمِ عِنْدِي فَاجْعُلْ لَكَ سَهْمًا مِنْ مَالِي .
قَالَ شُعبَةُ : فَقُلْتُ : لِمَ ؟ فَقَالَ : لِلرُّؤْيَا التَّيْ رَأَيْتُ» .

قَالَ الْحَافِظُ : وَيُؤْخَذُ مِنْهُ إِكْرَامُ مَنْ أَخْبَرَ الْمَرْءَ بِمَا يَسْرُهُ، وَفَرْحُ الْعَالَمِ
بِمُوافَقَتِهِ الْحَقَّ؛ وَالاستِنَاسُ بِالرُّؤْيَا لِمَوْافِقَتِهِ الدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ، وَعَرْضُ الرُّؤْيَا عَلَى
الْعَالَمِ، وَالتَّكَبِيرُ عِنْدَ الْمَسْرَةِ، وَالْعَمَلُ بِالْأَدِلَّةِ الظَّاهِرَةِ، وَالتَّنَبِيَّهُ عَلَى اختِلَافِ
أَهْلِ الْعِلْمِ لِيُعَمِّلَ بِالرَّاجِحِ مِنْهُ الْمُوافِقُ لِلَّدَلِيلِ^(٤)، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

٢٣٨ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : مَتَّعْ رَسُولُ اللَّهِ^{عَلَيْهِ السَّلَامُ} فِي
حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجَّ، وَأَهْدَى، فَسَاقَ مَعَهُ الْمَهْدِيَّ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَبَدَا
رَسُولُ اللَّهِ^{عَلَيْهِ السَّلَامُ}، فَأَهْلَلَ بِالْعُمْرَةِ ثُمَّ أَهْلَلَ بِالْحَجَّ، فَنَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ^{عَلَيْهِ السَّلَامُ}،
فَأَهْلَلَ^(٥) بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجَّ، فَكَانَ مِنَ النَّاسِ مَنْ أَهْدَى، فَسَاقَ الْمَهْدِيَّ مِنْ ذِي

(١) أخرجهها البخاري (١٦٨٨)، ومسلم (١٤٤٢)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما

(٢) في «المسندي» (١٤٤٨٢) وأوله: «الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة»، وإسناده ضعيف؛ لأجل
محمد بن ثابت البناني أو العبدلي، فهو ضعيف وفي أحاديثه ما ينكر .

لكن يشهد للحرف الأول من الحديث ، ودون زيادة: «إطعام الطعام» إلخ، حديث أبي هريرة
عند مسلم في «الصحيح» (١٣٤٩) بلفظ: «والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة»

(٣) أخرجهها البخاري (١٥٦٧)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

(٤) «فتح الباري» (٤٣١ / ٣)

(٥) قوله: «فَأَهْلَلَ» : ليست في شيءٍ من روایات «الصحابتين» .

الْحُلَيْفَةِ^(١) ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُهْدِ .

فَلَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ كَعْدَةَ، قَالَ لِلنَّاسِ : «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَهْدَى فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ مِنْ شَيْءٍ حَرُومٌ مِنْهُ حَتَّى يَقْضِيَ حَجَّهُ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَهْدَى فَلْيَطْفُبْ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَلْيُقْصِرْ وَلْيُحَلِّلْ، ثُمَّ لِيَهْلِلْ بِالْحَجَّ وَلِيُهْدِ^(٢) ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَدِيًّا فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجَّ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ».

فَطَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ قَدِمَ إِلَى مَكَّةَ، وَاسْتَلَمَ الرُّكْنَ أَوَّلَ شَيْءٍ، ثُمَّ خَبَّ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ مِنَ السَّبِيعِ، وَمَشَى أَرْبَعَةً، وَرَكَعَ حِينَ قَضَى طَوَافَهُ بِالْبَيْتِ عِنْدَ الْمَقَامِ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ فَانْصَرَفَ فَأَتَى الصَّفَا، فَطَافَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعَةَ أَطْوَافٍ، ثُمَّ لَمْ يَحِلِّ مِنْ شَيْءٍ حَرُومٌ مِنْهُ حَتَّى قَضَى حَجَّهُ، وَنَحَرَ هَدِيَّهُ يَوْمَ النَّحرِ، وَأَفَاضَ فَطَافَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ حَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَرُومٌ مِنْهُ . وَفَعَلَ مِثْلَ مَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْدَى وَسَاقَ الْهَدْيَ مِنَ النَّاسِ^(٤) .

الشَّرْح :

قَوْلُهُ : «تَقَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجَّ» : قَالَ الْحَافِظُ : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى قَوْلِهِ : «تَقَتَّعَ» مَحْمُولاً عَلَى مَذْلُولِهِ الْلُّغُوِيِّ، وَهُوَ الْاِنْتِقَاعُ بِإِسْقَاطِ عَمَلِ الْعُمْرَةِ وَالْخُروِجِ إِلَى مِيقَاتِهَا وَغَيْرِ ذَلِكَ^(٥) .
بَلْ قَالَ النَّوْوَيُّ : إِنَّ هَذَا هُوَ الْمُتَعَيْنُ .

قَالَ الْحَافِظُ : وَقَوْلُهُ : «بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجَّ»، أَيْ : بِإِدْخَالِ الْعُمْرَةِ عَلَى الْحَجَّ^(٦) .

(١) قَوْلُهُ : «مَنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ» : لَيْسَ فِي مُسْلِمٍ .

(٢) قَوْلُهُ : «وَلِيُهِدِ» : لَيْسَ فِي الْبَخَارِيِّ .

(٣) قَوْلُهُ : «رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» : لَيْسَ فِي الْبَخَارِيِّ .

(٤) أَخْرَجَ الْبَخَارِيُّ (١٦٩١)، وَمُسْلِمٌ (١٢٢٧) وَاللَّفْظُ لَهُ .

(٥) «فَتْحُ الْبَارِيِّ» (٣ / ٥٤٠) .

(٦) «فَتْحُ الْبَارِيِّ» (٣ / ٥٤٠) .

قوله : «وَاهْدَى فَساق الْهَدْيَ مِنْ ذِي الْحُلْيَةِ» : قال الحافظ : وفيه النَّدْبُ إِلَى سَوْقِ الْهَدْيِ مِنَ الْمَوَاقِيتِ وَمِنَ الْأَمَاكِنِ الْعَيْدَةِ، وَهِيَ مِنَ السُّنْنِ الَّتِي أَغْفَلَهَا كثِيرٌ مِنَ النَّاسِ^(١).

قوله : «وَبَدَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَهْلَ بِالْعُمْرَةِ ثُمَّ أَهْلَ بِالْحَجَّ» قيل : المراد به صُورَةُ الْإِهْلَالِ، أي : لَمَّا أَدْخَلَ الْعُمْرَةَ عَلَى الْحَجَّ لَبَّيْهَا، فقال : لَبَّيْكَ بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ، وفي «الصَّحِيحَيْنِ»^(٢) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحَجَّاً».

قال ابن القيم : الَّذِي صَنَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هُوَ مُتْعَةُ الْقُرْآنِ بِلَا شَكٍّ كَمَا قطع به أَحْمَدُ^(٣).

قوله : «فَتَمَتَّعَ النَّاسُ» : فَإِنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا مُتَمَتِّعِينَ بِمَعْنَى التَّمَتُّعِ الْمَشْهُورِ .
قال الحافظ : الَّذِينَ تَمَتَّعُوا إِنَّهَا بَدُؤُوا بِالْحَجَّ لَكِنْ فَسَخُوا حَجَّهُمْ إِلَى الْعُمْرَةِ حَتَّى حَلُوا بَعْدَ ذَلِكَ بِمَكَّةَ ثُمَّ حَجُّوا مِنْ عَامِهِمْ^(٤).

قوله : «فَإِنَّمَا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ لِلنَّاسِ : مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَهْدَى فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ مِنْ شَيْءٍ حَرُومَ مِنْهُ حَتَّى يَقْضِيَ حَجَّهُ» قال ابن دقيق العيد : هو موافق لِقوله تعالى : «وَلَا تَحْلِقُوا رُؤُمُكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ» [البقرة : ١٩٦]، فلا يجوز أن يحيط المُتَمَتِّعُ الَّذِي سَاقَ الْهَدْيَ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ^(٥).

(١) «فتح الباري» (٣/٥٤٠).

(٢) وَهُمُ الشَّارِحُونَ حَلَّةَ فِلْمٍ بِخَرْجِهِ إِلَّا مُسْلِمٌ فِي «الصَّحِيحِ» (١٢٥١) وَلَمْ يُخْرِجْهُ الْبَخَارِيُّ.

(٣) «زاد المعاد» (٢/١٠٧) وَانظُرْ فِيهِ مَا سَاقَهُ ابْنُ الْقِيمِ حَلَّةَ مِنْ أَدْلَةِ فِي أَنَّ النَّبِيَّ حَجَّ قَارَناً

(٤) «فتح الباري» (٢/٥٤٠).

(٥) «إِحْكَامُ الْأَحْكَامِ» (٤٧٥).

قوله : «وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَهْدَى فَلْيَطْفُرْ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَلْيَقْصِرْ وَلْيَحْلِلْ ثُمَّ لِيُهْلِلْ بِالْحَجَّ وَلِيُهْدِ» : قال النَّوْوَيُّ : معناه أَنَّهُ يَفْعُلُ الطَّوَافَ وَالسَّعِيَ وَالتَّقْصِيرَ وَيَصِيرُ حَلَالًا، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحَلْقَ أَوَ التَّقْصِيرَ نُسُكٌ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَإِنَّمَا أَمْرَهُ بِالتَّقْصِيرِ دُونَ الْحَلْقِ مَعَ أَنَّ الْحَلْقَ أَفْضُلُ؛ لِيَبْقَى لَهُ شَعْرٌ يَحْلِقُهُ فِي الْحَجَّ^(١).

قال الحافظ : وَقَوْلُهُ : «وَلْيَحْلِلْ» هُوَ أَمْرٌ مَعْنَاهُ الْحَبْرُ، أَيْ : قَدْ صَارَ حَلَالًا، فَلَهُ فِعْلُ كُلِّ مَا كَانَ مَحْظُورًا عَلَيْهِ فِي الإِحْرَامِ.

وَقَوْلُهُ : «ثُمَّ لِيُهْلِلْ بِالْحَجَّ» أَيْ : يُحِرِّمُ وَقْتَ خُرُوجِهِ إِلَى عَرَفَةَ، وَهَذَا أَنَّى بِ«ثُمَّ الدَّالَّةَ عَلَى التَّرَاجِيِّ».

وَقَوْلُهُ «وَلِيُهْدِ» أَيْ : هَدْيَ التَّمَّمُ^(٢).

قوله : «وَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيَا فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةً أَيَّامٍ فِي الْحَجَّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ» أَيْ : مَنْ لَمْ يَجِدْ الْهَدْيَ بِذَلِكَ الْمَكَانِ، وَيَتَحَقَّقُ ذَلِكَ بِأَنْ يُعْدَمَ الْهَدْيُ أَوْ يُعْدَمَ ثَمْنُهُ حِينَئِذٍ، أَوْ يَجِدْ ثَمْنَهُ لِكِنْ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لَا هُمْ مِنْ ذَلِكَ، فَيَتَقْرِبُ إِلَى الصُّومِ كَمَا هُوَ نَصُّ الْقُرْآنِ^(٣).

قال الحافظ : وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ : «فِي الْحَجَّ» أَيْ : بَعْدَ الإِحْرَامِ يَهُ.

وقَالَ النَّوْوَيُّ : هَذَا هُوَ الْأَفْضَلُ، فَإِنْ صَامَهَا قَبْلَ الْإِهْلَالِ بِالْحَجَّ أَجْزَأَ عَلَى الصَّحِيحِ، وَأَمَّا قَبْلَ التَّحْلُلِ مِنَ الْعُمْرَةِ فَلَا عَلَى الصَّحِيحِ، فَإِنْ فَاتَهُ الصَّوْمُ قَضَاهُ،

(١) «شرح مسلم» (٢٠٩ / ٨).

(٢) «فتح الباري» (٥٤٠ / ٢).

(٣) «فتح الباري» (٥٤٠ / ٣).

وَالْمَرَادُ بِهِ قَوْلِهِ تَعَالَى : «فَمَنْ لَمْ يَجِدْ قَصِيمًا ثَلَاثَةً أَيَّامٍ فِي الْحَجَّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَتُمْ تِلْكَ عَشَرَةً كَامِلَةً»^(٤) [البقرة: ١٩٦].

وَفِي صَوْمِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ لِهَذَا قَوْلَانِ لِالشَّافِعِيَّةِ أَظَاهَرُهَا لَا يَجُوزُ، وَأَصَحَّهُمَا مِنْ حَيْثُ الدَّلِيلِ الْجَوَازُ^(١).

قَوْلُهُ : « ثُمَّ سَلَّمَ فَانْصَرَفَ فَأَتَى الصَّفَا » فِي حَدِيثِ جَابِرٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ^(٢) : « ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْحَجَرِ فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ خَرَجَ مِنْ بَابِ الصَّفَا ». قَوْلُهُ : « ثُمَّ لَمْ يَكُلَّ مِنْ شَيْءٍ حَرَمَ مِنْهُ حَتَّى قَضَى حَجَّهُ » قَالَ الْحَافِظُ : سَبَبُ عَدَمِ إِحْلَالِهِ كَوْنُهُ سَاقَ الْهَدْيَ وَإِلَّا لَكَانَ يَفْسَخُ الْحَجَّ إِلَى الْعُمَرَةِ وَيَتَحَلَّ مِنْهَا كَمَا أَمَرَ بِهِ أَصْحَابُهُ^(٣) .

قَوْلُهُ : « وَفَعَلَ مِثْلَ مَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْدَى فَسَاقَ الْهَدْيَ مِنَ النَّاسِ » : قَالَ الْحَافِظُ : إِشَارَةً إِلَى عَدَمِ خُصُوصِيَّتِهِ ﷺ بِذَلِكَ، وَفِيهِ مَشْرُوعِيَّةُ طَوَافِ الْقُدُومِ لِلْقَارِبِ وَالرَّمْلِ فِيهِ إِنْ عَبَّهُ بِالسَّعْيِ، وَتَسْمِيَّ السَّعْيِ طَوَافًا، وَطَوَافُ الْإِفَاضَةِ يَوْمَ النَّحرِ^(٤) .

٢٣٩ - عَنْ حَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا شَاءُ النَّاسِ حَلُوا مِنَ الْعُمَرَةِ^(٥) وَلَمْ تَحَلِّ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ؟ فَقَالَ : « إِنِّي لَبَدَّتُ رَأْسِي، وَقَلَّدَتُ هَدْبِي، فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَنْحِرَ»^(٦) .

الشَّرْح :

قَوْلُهُ : « إِنِّي لَبَدَّتُ رَأْسِي » : قَالَ الْحَافِظُ : هُوَ أُنْ يُجْعَلَ فِيهِ شَيْءٌ لِيَلْتَصِقَ بِهِ، وَيُؤَخَذُ مِنْهُ اسْتِحْبَابُ ذَلِكَ لِلنُّورِ^(٧)، أَيْ : لِئَلَّا يَتَشَبَّثَ شَعْرُهُ فِي الإِحْرَامِ .

(١) نقله عنه الحافظ في «فتح الباري» (٤٥٠/٣) وانظر: «شرح مسلم» للنووي (٨/٢١٠).

(٢) «صحيح مسلم» (١٢١٨) بلفظ «ثم رجع إلى الركن» بدل: «الحجر».

(٣) «فتح الباري» (٥٤١/٣).

(٤) «فتح الباري» (٥٤١/٣).

(٥) لفظ البخاري: «حلوا بعمرمة» وليس في مسلم ذكر «العمرمة».

(٦) آخرجه البخاري (١٥٦٦)، ومسلم (١٢٢٩).

(٧) «فتح الباري» (٤٣٠/٣).

قوله : «فَلَا أَحِلُّ حَتَّىٰ أَنْحَرَ» يعني : يَوْمَ النَّحْرِ، وَفِي رِوَايَةٍ^(١) : «فَلَا أَحِلُّ حَتَّىٰ أَحِلَّ مِنَ الْحَجَّ».

قال الحافظ : استدلّ به على أنَّ من ساق الهدى لا يتحلل من عمل العمرة حتَّى يُهيل بالحج ويفرغ منه؛ لأنَّه جعل العلة في بقائه على إحرامه كونه أهدى، وكذا وقع في حديث جابر، وأخبر : أنه لا يحلُّ حتَّى ينحر الهدى^(٢)، وهو قول أبي حنيفة وأحمد ومن وافقهما، ويؤيدُه قوله في حديث عائشة : «فَأَمَّرَ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقَ الْهَدْيَ أَنْ يَحْلِلَ»^(٣)، والأحاديث بذلك متصافرة، والذى تجتمع به الروايات : أنه عَلَيْهِ السَّلَامُ كان قاريناً، بمعنى أنه أدخل العمرة على الحج بعد أن أهل به مُفرداً، لا أنه أهل أحرام بالحج والعمرة معاً^(٤).

وقال النووي : الصواب الذي نعتقد أنه النبي عَلَيْهِ السَّلَامُ كان قارناً^(٥).

وقال عياض : وأما إحرامه عَلَيْهِ السَّلَامُ فقد تضافرت الروايات الصحيحة بأنه كان مُفرداً، وأما رواية من روى «متمتعاً» فمعناه أمر به؛ لأنَّه صرَّح بقوله : «وَلَوْ لَا أَنَّ مَعِي الْهَدْيَ لَا أَحْلَلْتُ» فصَحَّ أنه لم يتحلل، وأما رواية من روى القرآن فهو إخبار عن آخر أحواله؛ لأنَّه أدخل العمرة على الحج لَمَّا جاء إلى الوادي، وقيل له : فُل عُمرة في حجَّة^(٦).

(١) أخرجه البخاري (١٦٩٧)، ومسلم (١٢٢٩) (١٧٧).

(٢) وذلك حين قال له علي عَلَيْهِ السَّلَامُ : قلت : اللهم إني أهل بما أهل به رسولك، فقال عَلَيْهِ السَّلَامُ : «فإنَّ معنى الهدى فلا تحل»، أخرجه مسلم (١٢١٨) في سياق حديث جابر الطويل.

(٣) أخرجه البخاري (١٥٦١)، ومسلم (١٢١١) (١٢٨).

(٤) «فتح الباري» (٤٣٧/٣).

(٥) قول النووي هذا نقله عنه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٤٢٨/٣)، وانظر «شرح النووي» على مسلم (٨/٨)، (١٣٥، ١٣٦، ٢١١، ٢١٢).

(٦) قول عياض هذا نقله عن الحافظ في «الفتح» (٤٢٩/٣).

و الحديث «لولا أنَّ معنى الهدى لأحللت» أخرجه البخاري (١٥٥٨)، ومسلم (١٢٥٠) من حديث أنس عَلَيْهِ السَّلَامُ.

قال الحافظ: وهذا الجمْعُ هو المُعتمَدُ، ويترجح رِوايَةُ مَنْ رَوَى القرآنَ بِأُمورٍ مِنْهَا: أَنَّ مَعَهُ زِيادةً عِلْمًا عَلَى مَنْ رَوَى الإِفْرَادَ وَغَيْرَهُ، وَبِأَنَّ مَنْ رَوَى الإِفْرَادَ وَالْتَّمَتُّعَ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ إِلَى أَنْ قَالَ: وَمُقْتَضَى ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْقِرآنُ أَفْضَلَ مِنَ الْإِقْرَادِ وَالْتَّمَتُّعِ، وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالْتَّابِعِينَ.

وبِهِ قَالَ الشَّورِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَهَوَانِيَّ، وَاحْتَارَهُ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ الْمُرَنَّيُّ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ، وَأَبُو إِسْحَاقَ الْمَرْوَزِيِّ.

وَدَهْبَ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالْتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدُهُمْ إِلَى أَنَّ التَّمَتُّعَ أَفْضَلُ؛ لِكَوْنِهِ تَعَلَّلًا قَاتِلًا، فَقَالَ: «لَوْلَا أَنِّي سُقْتُ الْهَدْيَ لِأَحْلَلْتُ» وَلَا يَتَمَنَّ إِلَّا الأَفْضَلَ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبِلٍ الْمَشْهُورُ عَنْهُ. انتهى^(١).

وقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَیْمَيَّةَ: إِنْ سَاقَ الْهَدْيَ فَالْقِرآنُ أَفْضَلُ، وَإِنْ لَمْ يَسْقُ فَالْتَّمَتُّعُ أَفْضَلُ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْشِئَ لِعُمْرِهِ مِنْ بَلْدِهِ سَفَرًا، فَالْإِفْرَادُ أَفْضَلُ لَهُ، وَهَذَا أَعْدَلُ الْمَذاهِبِ وَأَشْبَهُهَا بِمُوافَقَةِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ. انتهى مُلْخَصًا^(٢).

٤٤٠ - عَنْ عِمَرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَنْزَلْتَ آيَةً الْمُتُّعَةَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَفَعَلْنَا هَاهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَمْ يَنْزِلْ قُرْآنًا بِحُرْمَتِهَا، وَلَمْ يَنْهَ عَنْهَا حَتَّى مَاتَ، فَقَالَ رَجُلٌ بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ^(٣).

وقَالَ الْبُخَارِيُّ: يُقَالُ: إِنَّهُ عُمَرٌ^(٤).

(١) «فتح الباري» (٤٢٩/٣) بتصرف.

(٢) «مجموع الفتاوى» (٢٦/١٠١).

(٣) أخرجه البخاري (١٨١٥)، ومسلم (١٢٢٦)، وعندهما: «بِحُرْمَتِهِ».

(٤) لم أجده في البخاري، ولا في بعض الأصول الخطية المتقدمة لدى، ووجدتُ الحافظ في «الفتح» (٤٣٣/٣) يقول: ولم أرَ هذا في شيء من الطُّرق التي اتصلت لنا من البخاري، لكن نقله الإساعيليُّ عن البخاري كذلك فهو عمدة الحميدي في ذلك، وبهذا جزم القرطبيُّ والنَّوْويُّ وغيرهما . اهـ

ووجدتُ عند مسلم (١٢٢٦)(١٦٦) قال: يعني عمر .

وَلِمُسْلِمٍ^(١) : نَزَّلْتَ آيَةً الْمُتْعَةَ - يَعْنِي مُتْعَةَ الْحَجَّ - وَأَمْرَنَا بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ لَمْ تَنْزِلْ آيَةً تَنْسَخُ آيَةً مُتْعَةَ الْحَجَّ، وَلَمْ يَنْهِ عَنْهَا حَتَّى ماتَ . ولَهُمَا بِمَعْنَاهِ^(٢) .

الشَّرْح :

قَوْلُهُ : «أَنْزَلْتَ آيَةً الْمُتْعَةَ»؛ يَعْنِي : قَوْلُهُ تَعَالَى : «فَنَّ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجَّ»^(٣) . [البقرة : ١٩٦]

قَوْلُهُ : «وَلَمْ يَنْهِ عَنْهَا» أَيِّ: الْمُتْعَةَ، وَفِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى^(٤) : «وَلَمْ يَنْهِ عَنْهُ»؛ أَيِّ: التَّمَنَّعَ.

قَوْلُهُ : «فَقَالَ رَجُلٌ بِرَأْيِهِ مَا شاءَ . قَالَ الْبُخَارِيُّ : يُقَالُ : إِنَّهُ عُمْرٌ» وَعِنْدَ مُسْلِمٍ^(٥) : أَنَّ ابْنَ الزُّبِيرِ كَانَ يَنْهَا عَنْهَا، وَابْنُ عَبَّاسٍ يَأْمُرُهَا، فَسَأَلُوا جَابِرًا فَأَشَارَ إِلَى أَنَّ أَوَّلَ مَنْ نَهَى عَنْهَا عُمْرٌ .

قَالَ الْحَافِظُ : اسْتَقَرَّ الْأَمْرُ بَعْدُ عَلَى الْجَوَازِ^(٦) .

وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ»^(٧) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجَّ مِنْ أَفْجَرِ الْفُجُورِ فِي الْأَرْضِ، وَيَجْعَلُونَ الْمُحَرَّمَ صَفَرًا وَيَقُولُونَ : إِذَا بَرَأَ الدَّبَرُ، وَعَفَا الْأَثْرُ، وَانْسَلَخَ صَفْرُ، حَلَّتِ الْعُمْرَةُ لِمَنْ اعْتَمَرَ، فَقَدِيمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ صَبِيحةً رَابِعَةً مُهِلِّيَنَّ بِالْحَجَّ، فَأَمْرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهَا

(١) فِي «الصَّحِيفَةِ» (١٢٢٦) (١٧٢)، وَزَادَ : قَالَ رَجُلٌ بِرَأْيِهِ بَعْدُ مَا شاءَ .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٥٧١)، وَمُسْلِمٌ (١٢٢٦) (١٧٠) .

(٣) أَخْرَجَهَا مُسْلِمٌ فِي «الصَّحِيفَةِ» (١٢٢٦) (١٢٦) .

(٤) فِي «الصَّحِيفَةِ» (١٢١٧) .

(٥) «فَتْحُ الْبَارِي» (٣) (٤٣٢/٣) .

(٦) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٥٦٤)، وَمُسْلِمٌ (١٢٤٠) .

عُمْرَةً، فَتَعَاظِمَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الْحِلْلُ ؟ قَالَ : « حِلْلٌ كُلُّهُ ».

قال الحافظ : وفي الحديث من الفوائد :

جَوَازُ نَسْخِ الْقُرْآنِ بِالْقُرْآنِ وَلَا خِلَافَ فِيهِ، وَنَسْخَةُ الْسُّنْنَةِ، وَفِيهِ اخْتِلَافٌ شَهِيرٌ^(١)، وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنْهُ، قَوْلُهُ : « وَلَمْ يَنْهِ عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ » إِنَّ مَفْهُومَهُ أَنَّهُ لَوْ نَهَى عَنْهَا لَامْتَنَعَتْ، وَيَسْتَلزمُ رَفْعُ الْحُكْمِ وَمُقْتَضَاهُ جَوَازُ النَّسْخِ، وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْإِجْمَاعَ لَا يُنْسَخُ بِهِ؛ لِكَوْنِهِ حَصْرٌ وُجُوهَ الْمَنْعِ فِي تُرْزُولِ آيَةٍ أَوْ نَهْيٍ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَفِيهِ وُقُوعُ الاجْتِهَادِ فِي الْأَحْكَامِ بَيْنَ الصَّحَابَةِ، وَإِنْكَارُ بَعْضِ الْمُجَتَهِدِينَ عَلَى بَعْضٍ بِالنَّصْرِ^(٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



(١) قَالَ أَبُو يُوشَفَ عَفَّاَ اللَّهُ عَنْهُمَا : وَالصَّحِيحُ أَنَّ السُّنْنَةَ تَنْسَخُ الْقُرْآنَ؛ فَهِيَ وَالْقُرْآنُ وَحْيٌ مِنْ عَنْدَ اللَّهِ، وَدَلِيلُ هَذَا فِي قَرْضِ الْوَصِيَّةِ لِلْوَالِدِينِ، فَهُوَ مَنْسُوخٌ بِحَدِيثِ أَبِي أَمَّةِ الْبَاهْلِيِّ^{رض} : « لَا وَصِيَّةٌ لِوَارِثٍ » - عَنْ أَبِي دَاوُدَ (٢٨٧٠) وَهُوَ صَحِيحٌ - وَلَيْسَ بِدِقْيَقِ الْقَوْلِ أَنَّ الْآيَةَ تُنْسَخْتُ بِآيَةِ الْمَوَارِيثِ، وَأَنَّ الْحَدِيثَ دَلَّ عَلَى النَّسْخِ كَمَا هُوَ مذهبُ الْإِمامِ الشَّافِعِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَمِنْ تَحْقِيقٍ وَجَدَ أَنَّ آيَاتِ الْمَوَارِيثِ لَا تَنْفِي صَحَّةَ الْوَصِيَّةِ لِلْوَالِدِينِ مَعَ مَا فَرَضَتْ لَهُمَا مِنَ الْمِراثِ، وَشَرْطُ صَحَّةِ النَّسْخِ التَّقَابِلُ بَيْنَ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ، وَهُوَ الْمَوْجُودُ فِي الْحَدِيثِ . وَانْظُرْ : « الْأَحْكَامُ » لِابْنِ حَزْمِ (٤/١١٤)، وَ« الْمَقْدِمَاتُ الْأَسَاسِيَّةُ فِي عِلْمِ الْقُرْآنِ » لِلْمَجْدِيِّ (٦-٤٢٤-٤٥٤) فِيهِ تَحْرِيرٌ مُتِينٌ .

(٢) « فَتْحُ الْبَارِيِّ » (٣/٤٣٣) .

رَفْعٌ

بِعْدَ الرَّحْمَنِ الْجَنَّى
أُسْكَنَ لِلَّهِ الْغَرَوْكَسِ

بَابُ الْهَدْيٍ

٢٤١ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : فَتَلَتْ قَلَائِدَ هَدْيِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ أَشْعَرَهَا وَقَلَّدَهَا - أَوْ قَلَّدَتْهَا - ثُمَّ بَعَثَ بَهَا إِلَى الْبَيْتِ، وَأَقَامَ بِالْمَدِينَةِ، فَمَا حَرُومٌ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ لَهُ حِلًاً^(١).

٢٤٢ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : أَهَدَى النَّبِيُّ ﷺ مَرَّةً غَنَمًا^(٢).

الشَّرْحُ :

الْأَصْلُ فِي مَشْرُوعِيَّةِ الْهَدْيِ الْكِتَابُ، وَالسُّنْنَةُ، وَالإِجْمَاعُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :

﴿ وَالْبُدْنَكَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَرِيَّ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٌ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُّوا مِنْهَا وَاطْعُمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَكَ ذَلِكَ سَخْرَتْهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ۝ لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُؤْمُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا وَلَكِنْ يَنَالُهُ الْتَّقْوَىٰ مِنْكُمْ ذَلِكَ سَخْرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُوا اللَّهُ عَلَىٰ مَا هَدَيْتُكُمْ وَلِتَشْرِيَّ الْمُحْسِنِينَ ۝ [الحج: ٣٦-٣٧].

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ ذَلِكَ وَمَنْ يَعْظِمْ شَعَرِيَّ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَىٰ الْقُلُوبِ ۝ لَكُمْ فِيهَا مَنْفَعٌ إِنَّ أَجْلَ مُسَمَّىٰ ثُمَّ مَحَلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ۝ [الحج: ٣٢-٣٣].

قَالَ الْبُخَارِيُّ^(٣) : قَالَ مُجَاهِدٌ : سُمِّيَتِ الْبُدْنَ : لِبُدْنِهَا. وَالْقَانِعُ : السَّائِلُ. وَالْمُعْتَرُ : الَّذِي يَعْتَرُ بِالْبُدْنِ مِنْ غَنِيٍّ أَوْ فَقِيرٍ. وَشَعَائِرُ^(٤) : اسْتِعْظَامُ الْبُدْنِ وَاسْتِحْسَانُهَا. وَالْعَتِيقُ : عِتْقَهُ مِنَ الْجَبَابِرَةِ، وَيُقَالُ : وَجَبَتْ : سَقَطَتْ إِلَى الْأَرْضِ، وَمِنْهُ : وَجَبَتِ الشَّمْسُ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٦٩٩)، وَمُسْلِمُ (١٣٢١) (٣٦٢) وَلَيْسَ عَنْهُ : «أَوْ قَلَّدَهَا».

وَ«الْقَلَائِد» : جَمْعُ قِلَادَةٍ، وَالْمَرَادُ بِهَا هُنَا مَا يُعْلَقُ بِالْهَدْيِ مِنَ الْخِيُوطِ الْمُفْتُولَةِ لَهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٧٠١)، وَمُسْلِمُ (١٣٢١) (٣٦٧)، وَعَنْهُ بِزِيَادَةٍ : «فَقَلَّدَهَا» فِي آخِرِهِ.

(٣) فِي «الصَّحِيفَةِ» بَيْنَ يَدِي حَدِيثٍ (١٦٨٩).

(٤) فِي الْأَصْلِ : «شَعَائِرُ اللَّهِ» وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ مِنْ «الصَّحِيفَةِ».

قَوْلُهَا : «فَتَلْتُ قَلَائِدَ هَدِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي ثُمَّ أَشَعَرَهَا» قَالَ الْحَافِظُ : فِيهِ مَشْرُوعِيَّةُ الإِشْعَارِ، وَهُوَ أَنْ يَكْسُطَ جَلْدَ الْبَدَنَةِ حَتَّى يَسِيلَ دُمُّ ثُمَّ يَسْلِهُ، فَيَكُونُ ذَلِكَ عَلَامَةً عَلَى كَوْنِهَا هَدِيًّا، وَبِذَلِكَ قَالَ الْجَمُهُورُ.

وَقَالَ الْحَاطِبُ وَغَيْرُهُ : اعْتَلَلُ مَنْ كَرِهَ الإِشْعَارَ بِأَنَّهُ مِنَ الْمُثْلَةِ مَرْدُودٌ، بَلْ هُوَ بَابُ آخْرٍ كَالْكَيْ وَشَقْ أَذْنِ الْحَيَوانِ لِيَصِيرَ عَلَامَةً^(١).

وَقَالَ التَّرِمِذِيُّ^(٢) : سَمِعْتُ أَبَا السَّائِبِ يَقُولُ : كُنَّا عِنْدَ وَكِيعَ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ : رُوِيَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّخَعِيِّ أَنَّهُ قَالَ : الْإِشْعَارُ مُثْلَةُ، فَقَالَ لَهُ : أَقُولُ لَكَ : أَشَعَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَتَقُولُ : قَالَ إِبْرَاهِيمُ ! مَا أَحَقْكَ بِأَنْ تُخْبِسَ.

قَالَ الْحَافِظُ : أَنْفَقَ مَنْ قَالَ بِالإِشْعَارِ بِالْحَاقِ الْبَقِيرِ فِي ذَلِكَ بِالْإِبْلِ إِلَّا سَعِيدَ ابْنَ جُبِيرٍ، وَانْفَقُوا عَلَى أَنَّ الْغَنَمَ لَا تُشَعِّرُ لِضَعْفِهَا، وَلِكَوْنِ صُوفِهَا أَوْ شَعْرِهَا يَسِيرُ مَوْضِعَ الْإِشْعَارِ^(٣).

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ قَالَ : صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الظُّهُرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، ثُمَّ دَعَا بِنَاقَتِهِ فَأَشَعَرَهَا فِي سِنَامِهَا الْأَيْمَنِ، وَسَلَّتَ الدَّمَ، وَقَلَّدَهَا نَعْلَيْنِ، ثُمَّ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ، فَلَمَّا اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ أَهْلَ بِالْحَجَّ^(٤).

وَفِي «الْمُوطَأَ» عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ : أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَهْدَى هَدِيًّا مِنَ الْمَدِينَةِ - عَلَى سَاكِنِهَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ^(٥) - قَلَّدَهُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، يُقْلِلُهُ قَبْلَ أَنْ يُشْعِرَهُ، وَذَلِكَ مِنْ مَكَانٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ مُوَجَّهٌ إِلَى الْقِبْلَةِ، يُقْلِلُهُ بِنَعْلَيْنِ، وَيَشْعُرُهُ مِنْ

(١) «فتح الباري» (٣/٥٤٤) وانظر : «العدة» للصنعاني (٣/٣٧١).

(٢) في «الجامع الكبير» (٩٠٦) مختصرًا.

(٣) «فتح الباري» (٣/٥٤٥).

(٤) أخرجه مسلم (١٢٤٣) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٥) زيادة من الشارح رحمه الله ليست في «الموطأ».

الشّق الأَيْسِرِ، ثُمَّ يُسَاقُ مَعَهُ حَتَّى يُوقَفَ بِهِ مَعَ النَّاسِ بِعِرْفَةَ، ثُمَّ يَدْفَعُ بِهِ، فَإِذَا
قَدِمَ غُدَّةَ النَّحْرِ نَحْرَهُ^(١).

وَعَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ : كَانَ إِذَا طَعَنَ فِي سَنَامٍ هَدْيَهُ بِالشَّفَرَةِ قَالَ : بِاِسْمِ
اللَّهِ، اللَّهُ أَكْبَرُ^(٢).

قَالَ الْحَافِظُ : وَفِي الْحَدِيثِ مَشْرُوعِيَّةُ الْإِشْعَارِ، وَفَائِدَتُهُ الْإِعْلَامُ بِأَئْمَانِهَا صَارَتْ
هَدْيَا لِيَتَبعُهَا مَنْ يَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ، وَحَتَّى لَوْ اخْتَلَطَتْ بِغَيْرِهَا تَمَيَّزَتْ أَوْ ضَلَّتْ
عُرِفَتْ أَوْ عَطِبَتْ عَرْفَهَا الْمَسَاكِينُ بِالْعَلَامَةِ فَأَكَلُوهَا، مَعَ مَا فِي ذَلِكَ مِنْ تَعْظِيمِ
شَعَائِرِ الشَّرْعِ وَحَثَّ الْغَيْرَ عَلَيْهِ^(٣).

وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ : فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ بَعْثِ الْهَدْيِ مِنَ
الْبِلَادِ لِمَنْ لَا يُسَافِرُ بِهَا مَعَهُ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ تَقْليِدِهِ لِلْهَدْيِ وَإِشْعَارِهِ
مِنْ بَلَدِهِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا سَارَ مَعَ الْهَدْيِ، فَإِنَّهُ يُؤَخِّرُ الْإِشْعَارَ إِلَى حِينِ الْإِحْرَامِ
وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ الْإِشْعَارِ فِي الْجُمْلَةِ خَلْفًا لِمَنْ أَنْكَرَهُ؛ وَهُوَ شَقْ صَفَحَةٍ
السَّنَامِ طُولًا وَسَلْتُ الدَّمِ عَنْهُ.

وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ : هَلْ يَكُونُ فِي الْأَيْمَنِ أَوِ الْأَيْسِرِ، وَمَنْ أَنْكَرَهُ قَالَ : إِنَّهُ
مُثُلَّهُ، وَالْعَمَلُ بِالسُّنْنَةِ أَوْلَى، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ بَعَثَ بِهِدْيَهِ لَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ
مَحْظُورَاتُ الْإِحْرَامِ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ فَتْلِ الْقَلَائِدِ. انتَهَى^(٤).

(١) «الموطأ» (٣٩٨) رواية محمد بن الحسن الشيباني . باختصار .

(٢) «الموطأ» (٣٩٩) رواية محمد بن الحسن .

(٣) «فتح الباري» (٣/٥٤٣) .

(٤) «أحكام الأحكام» (٤٨٠) .

قال الحافظ : وفي الحديث من الفوائد : تناول الكبير الشيء بنفسه، وإن كان له من يكفيه، إذا كان مما يهتم به، ولا سيما ما كان من إقامة الشرائع وأمور الديانة، وأن الأصل في أفعاله عَلَيْهِ الْمَسْكُون التأسي به حتى تثبت الخصوصية^(١).

قولها : «أهدى النبي عَلَيْهِ الْمَسْكُون مرّةً غنماً» وفي رواية^(٢) : كنتُ أقتل القلائد للنبي عَلَيْهِ الْمَسْكُون فقلد الغنم ويقيم في أهل حلالاً.

وفي رواية^(٣) : كنتُ أقتل قلائد الغنم للنبي عَلَيْهِ الْمَسْكُون فيبعث بها، ثم يمكث حلالاً.

وفي رواية^(٤) : فتلت قلائدها من عهن كان عندي.

قال الحافظ : قال ابن المندり : أنكر مالك وأصحاب الرأي تقليدها، زاد غيره : وكأنهم لم يبلغهم الحديث ولم نجد لهم حججاً إلا قول بعضهم : إنها تضعف عن التقليد، وهي حججه ضعيفة، لأن المقصود من التقليد العلامة، وقد اتفقا على أنها لا تشعر؛ لأنها تضعف عنده، فتقليدها لا يضعفها. انتهى^(٥)، والله أعلم.

٢٤٣ - عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن النبي عَلَيْهِ الْمَسْكُون رأى رجلاً يسوق بذنة، قال : «اركبها»، قال : إنها بذنة! قال : «اركبها».

فرأيته راكبها يساير النبي عَلَيْهِ الْمَسْكُون.

وفي لفظ^(٦) قال في الثانية أو الثالثة : «اركبها، وينك» أو «ويحك».

(١) فتح الباري» (٥٤٧ / ٣).

(٢) أخر جها البخاري (١٧٠٢) واللفظ له، ومسلم (١٣٢١) (٣٦٣).

(٣) أخر جها البخاري (١٧٠٣)، ومسلم (١٣٢١) (٣٧٠).

(٤) أخر جها البخاري (١٧٠٥) واللفظ له، ومسلم (١٣٢١).

(٥) فتح الباري» (٥٤٧ / ٣).

(٦) أخر جه البخاري (١٧٠٦) ومسلم (١٣٢٢) (٣٧١) وليس الحرف الأخير عند مسلم.

(٧) أخر جه البخاري (٢٧٥٥)، ومسلم (١٣٢٢) (٣٧١).

وليس عندهما قوله : «أو ويحك» من حديث أبي هريرة ، وإنما هي عند أحمد في «المسندي»، ووردت أيضاً عند البخاري (٢٧٥٤) لكن من حديث أنس عَلَيْهِ الْمَسْكُون ، وسيذكرها الشارح.

الشرح :

قوله : «فَرَأَيْتُهُ رَاكِبَهَا يُسَارِي النَّبِيَّ ﷺ في رِوَايَةٍ^(١) : «وَالَّتَّعْلُ فِي عُنْقِهَا»، وَلِمُسْلِمٍ^(٢) «بَيْنَمَا رَجُلٌ يَسُوقُ بَدَنَةً مُقْلَدَةً».

قوله : «قَالَ فِي الثَّانِيَةِ أَوِ الْثَالِثَةِ : ارْكَبْهَا وَيْلَكَ، أَوْ : وَيْحَكَ» في حِدِيثِ أَنْسٍ^(٣) : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً، فَقَالَ : «اِرْكَبْهَا» قَالَ : إِنَّهَا بَدَنَةٌ؟ قَالَ : «اِرْكَبْهَا». قَالَ : إِنَّهَا بَدَنَةٌ؟ قَالَ : «رَكِبْهَا» ثَلَاثَةً.

ولِلنَّسَائِيِّ^(٤) : «وَقَدْ جَهَدَهُ الْمُشْيُ».

قوله : «وَيْلَكَ أَوْ وَيْحَكَ» : وَعِنْدَ مُسْلِمٍ^(٥) : «وَيْلَكَ اِرْكَبْهَا، وَيْلَكَ اِرْكَبْهَا»، وَلِأَحْمَدَ^(٦) قَالَ : «اِرْكَبْهَا وَيْحَكَ»، قَالَ : إِنَّهَا بَدَنَةٌ؟ قَالَ : «اِرْكَبْهَا وَيْحَكَ».

قَالَ الْهَرَوِيُّ : «وَيْلٌ» : تُقَالُ لِمَنْ وَقَعَ فِي هَلْكَةٍ يَسْتَحِقُّهَا.

وَ«وَيْخٌ» : لِمَنْ وَقَعَ فِي هَلْكَةٍ لَا يَسْتَحِقُّهَا.^(٧)

قَالَ الْقُرْطَبِيُّ : قَالَ لَهُ : «وَيْلَكَ» تَأْدِيَّاً لَهُ لِأَجْلِ مُرَاجِعَتِهِ لَهُ مَعَ عَدَمِ خَفَاءِ الْحَالِ عَلَيْهِ^(٨).

(١) آخر جها البخاري في «الصحيح» (٦١٧٠).

(٢) في «الصحيح» (٢٢٤٣).

(٣) آخر جها البخاري (٩٦٩٠).

(٤) في «المجتبى» (١١٢٨) من حديث أنس رض.

(٥) في «الصحيح» (٢٢٤٣) من حديث أبي هريرة رض.

(٦) في «مسنده» (٤٥٧٧) من حديث أبي هريرة رض.

(٧) «فتح الباري» (٣/٥٣٨)، وانظر «لسان العرب» لابن منظور (١١/٧٣٧) (ويل).

(٨) انظر «المفہوم» (٣/٤٢٣) مختصرًا.

قال الحافظ : واستدل به على جواز ركوب الهدى، سواء كان واجباً أو ممطواً به، لكنه عليه لم يستفصل صاحب الهدى عن ذلك، فدل على أن الحكم لا يختلف بذلك، وأصرح من هذا ما أخرجه أحمد^(١) من حديث علي : أنه سئل : هل يركب الرجل هدىه؟ فقال : لا بأس، قد كان النبي عليه يمر بالرجال يمشون فيأمرهم يركبون هديه؟ أي : هدى النبي عليه. إسناده صالح. انتهى^(٢).

وآخر مسلم^(٣) من حديث جابر مرفوعاً : «اركبها بالمعروف إذا لجئت إليها، حتى تجد ظهراً».

وروى أبو داود في «المراسيل»^(٤) عن عطاء : كان النبي عليه يأمر بالبدنة إذا احتاج إليها سيدها أن يحمل عليها ويركبها غير منهكها. قلت : ماذا؟ قال : الرجال والمتبوع السير.

وهذا قول الجمهور، ونقل عياض الإجماع على أنه لا يؤجرها^(٥).

قال الحافظ : وفي الحديث : تكرير الفتوى، والنذب إلى المبادرة إلى امتثال الأمر، وزجر من لم يبادر إلى ذلك وتوبخه، وجواز مسيرة الكبار في السفر، وأن الكبير إذا رأى مصلحة للصغر لا يأنف عن إرشاده إليها، واستنبط منه البخاري جواز انتفاع الواقف بوقفه وهو موافق للجمهور في الأوقاف العامة. أما الخاصة فالوقف على النفس لا يصح عند الشافعية ومن وافقهم^(٦)، والله أعلم.

(١) في «المسنن» (٩٧٩) وهو حسن لغيره.

(٢) «فتح الباري» (٥٣٧/٣).

(٣) في «صحيحه» (١٣٤٢)، قوله : «حتى تجد ظهراً» أي : مركباً.

(٤) «المراسيل» (١٤٥).

(٥) نقله عنه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٥٣٨/٣).

(٦) «فتح الباري» (٥٣٨/٣).

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : أَهْدَى عُمَرَ نَجِيَّاً ، فَأَعْطَيَ بَهَا ثَلَاثَ مِئَةَ دِينَارٍ ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أَهْدِيْتُ نَجِيَّاً ، فَأَعْطَيْتُ بَهَا ثَلَاثَ مِئَةَ دِينَارٍ ، أَفَأَبِيعُهَا وَأَشْتَرِي بِشَمْنِهَا بُدْنَاً ؟

قَالَ : «انْحَرْهَا إِيَّاهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوَدَ ، وَالْبُخَارِيُّ فِي «تَارِيخِهِ» (١) .

٤ - عَنْ عَلَيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَقُومَ عَلَى بُدْنِهِ ، وَأَنْ أَتَصِدَّقَ بِلَحْمِهَا وَجُلُودِهَا وَأَجْلَّتِهَا ، وَأَنْ لَا أُعْطِيَ الْجَزَّارَ مِنْهَا شَيْئًا ، وَقَالَ : «نَحْنُ نُعْطِيهِ مِنْ عِنْدِنَا» (٢) .

الشَّرْحُ :

قَوْلُهُ : «أَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَقُومَ عَلَى بُدْنِهِ» : قَالَ الْحَافِظُ : أَيْ عِنْدَ نَحْرِهِ لِلَا حِفَاظٍ بِهَا ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ مَا هُوَ أَعْمَمُ مِنْ ذَلِكَ ؛ أَيْ : عَلَى مَصَالِحِهَا فِي عَلْفِهَا وَرَغْبِهَا وَسَقْبِهَا وَغَيْرِ ذَلِكَ (٣) .

وَفِي رِوَايَةِ (٤) : «أَهْدَى النَّبِيُّ ﷺ مِئَةَ بَدْنَةٍ ، فَأَمَرَنِي بِلُحُومِهَا فَقَسَمْتُهَا ، ثُمَّ أَمَرَنِي بِجَلَالِهَا فَقَسَمْتُهَا ، ثُمَّ بِجُلُودِهَا فَقَسَمْتُهَا» .

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٦٣٢٥) ، وَأَبُو دَاوَدَ (١٧٥٦) وَاللَّفْظُ لَهُ ، وَالْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (٢/٢٣٠) وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ ، فَجَهْمٌ - أَوْ : شَهْمٌ - بْنُ الْجَارُودِ فِيهِ جَهَالَةٌ ، وَلَا يُعْرَفُ لَهُ سَمَاعٌ مِنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٧٠٧) وَ(١٧١٧) (٧٠١٧) وَلَيْسَ عِنْدَهُ قَوْلُهُ «نَحْنُ نُعْطِيهِ مِنْ عِنْدِنَا» . وَمُسْلِمُ (١٣١٧) وَاللَّفْظُ لَهُ .

(٣) «فَتحُ الْبَارِي» (٣/٥٥٥) .

(٤) أَخْرَجَهَا الْبُخَارِيُّ (١٧١٨) ، وَاللَّفْظُ لَهُ ، مُسْلِمُ (١٣١٧) (٣٤٩) .

وفي حديث جابر الطويل عند مسلم^(١) : « ثم انصرف إلى المنحر فنحر ثلاثة وستين بذنه، ثم أعطى علياً فنحر ما غيره، وأشركه في هذيه، ثم أمر من كل بذنة بضعة، فجعلت في قدر فطبخت، فأكلوا من لحمها وشربوا من مرقها ». .

قوله : « وأن أتصدق بلحمة وجلودها وأجلتها » الأجلة : جمع جل، وهو ما يطرح على ظهر البعير من كساء ونحوه .

قال البخاري^(٢) : وكان ابن عمر رضي الله عنهم لا يشُّق من الحلال إلا موضع السنام، وإذا نحرها نزع جلالها مخافة أن يفسدها الدم، ثم يتصدق بها .

قال المهلب : التصدق بجلال البدن فرضاً، وإنما صنع ذلك ابن عمر؛ لأنَّه أراد أن لا يرجع في شيء أهل به لله، ولا في شيء أضيف إليه .

وروى ابن المنذر، عن نافع : أنَّ ابن عمر كان يجعل بذنه الأنفاس والبرود والحر حتى يخرج من المدينة، ثم ينزع عنها قطيويها حتى يكون يوم عرفة فيليس بها إياها حتى ينحرها، ثم يتصدق بها . قال نافع : وربما دفعها إلىبني شيبة^(٣) .

قال الحافظ : واستدلَّ به على منع بيع الحلب .

قال القرطبي : فيه دليل على أن جلود الهدي وجلالها لا يُباع لعطفها على اللحم وإعطائهما حكمه، وقد انفقوا على أن لحمها لا يُباع، فكذلك الجلود والحلال، وأجزاء الأوزاعي، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور، وهو وجه عند الشافعية .

(١) في « الصحيح » (١٢١٨) .

(٢) في « الصحيح » بين يدي الحديث (١٠٧٧) .

(٣) انظر : « فتح الباري » للحافظ ابن حجر (٣/٥٥٠) .

قالوا : ويُصرفُ ثَمَنُه مَصْرِفُ الْأُضْحِيَّةِ، وَاسْتَدَلَّ أَبُو ثَورٍ عَلَى أَمْمَه اتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ الانتِفَاعِ بِهِ، وَكُلُّ مَا جَازَ الانتِفَاعُ بِهِ جَازَ بَيْعُهُ، وَعُورَضَ بِاتَّفَاقِهِمْ عَلَى جَوَازِ الْأَكْلِ مِنْ لَحْمِ هَذِي التَّطْوُعِ، وَلَا يَلْزُمُ مِنْ جَوَازِ أَكْلِهِ جَوَازُ بَيْعِهِ، وَأَقَوَى مِنْ ذَلِكَ فِي رَدِّ قَوْلِهِ مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ^(١) فِي حَدِيثِ قَتَادَةَ بْنِ النُّعَمَانِ مَرْفُوعًا : «لَا تَبِيعُوا لُحُومَ الْأَضَاحِيِّ وَاهْدِيَّ، وَتَصْدَقُوا وَكُلُّوا وَاسْتَمْتَعُوا بِجُلُودِهَا، وَلَا تَبِيعُوا، وَإِنْ أَطْعَمْتُمْ مِنْ لُحُومِهَا فَكُلُّوا إِنْ شِئْتُمْ»^(٢).

قَوْلُهُ : «وَأَنْ لَا أُعْطِيَ الْجَزَّارَ مِنْهَا شَيْئًا» وَقَالَ : «نَحْنُ نُعْطِيهِ مِنْ عِنْدِنَا» : وَلِلنَّسَائِيُّ^(٣) : «وَلَا يُعْطِيَ فِي جِزَارَتِهَا مِنْهَا شَيْئًا» : قَالَ الْحَافِظُ : وَالْمَرَادُ : مَنْعُ عَطْيَةِ الْجَزَّارِ مِنْ الْهَدِيِّ عِوْضًا عَنْ أُجْرِهِ^(٤).

قَالَ ابْنُ خُزِيمَةَ : وَالنَّهِيُّ عَنْ إِعْطَاءِ الْجَزَّارِ، الْمُرَادُ بِهِ : أَنْ لَا يُعْطَى مِنْهَا عَنْ أُجْرِهِ^(٥).

وَكَذَا قَالَ الْبَغْوَيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» قَالَ : وَأَمَّا إِذَا أُعْطِيَ أُجْرَتَهُ كَامِلَةً، ثُمَّ تَصْدَقَ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ فَقِيرًا كَمَا يَتَصَدَّقُ عَلَى الْفُقَرَاءِ، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ^(٦).

(١) فِي «الْمُسْنَدِ» (١٦٢١٠) و (١٦٢١١)، وَإِسْنَادُه ضَعِيفٌ، فِيهِ عَلَلٌ : الإِعْضَالُ، فَابْنُ جَرِيجٍ يَرْوِي عَنِ التَّابِعِينَ، وَهُوَ مَدْلُسٌ وَقَدْ عَنِّنَ، وَلَا نَقْطَاعُهُ؛ فَإِنْ زُيْدُ بْنُ الْحَارِثِ لَمْ يَلْقَ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ، وَانْظُرْ تَكَامَ تَقْيِيدِهِ فِي «الْمُسْنَدِ»، وَسِيَّاتِي فِي «الْمُسْنَدِ» (١٦٢١٣) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ وَقَتَادَةَ بِلِفْظِهِ : «كُلُّوا لُحُومَ الْأَضَاحِيِّ وَادْخُرُوا».

(٢) «فَتحُ الْبَارِي» (٣/٥٥٦، ٥٥٧).

(٣) فِي «الْكَبْرَى» (١٠٠٢) عَنْ عَلِيٍّ بْنِ عَلِيٍّ.

(٤) «فَتحُ الْبَارِي» (٣/٥٥٦).

(٥) نَقْلَهُ عَنْهُ بِهَذَا السِّيَاقِ ابْنُ حَجْرٍ فِي «الْفَتْحِ» (٣/٥٥٦)، وَانْظُرْ «صَحِيحِ» ابْنِ خُزِيمَةَ (٤/٢٩٦)، قَبْلَ الْحَدِيثِ (٢٩٢٣).

(٦) نَقْلَهُ عَنْهُ بِهَذَا السِّيَاقِ ابْنُ حَجْرٍ فِي «الْفَتْحِ» (٣/٥٥٦)، وَانْظُرْ «شَرْحَ السُّنَّةِ» لِلْبَغْوَيِّ (٧/١٨٨).

وقال غيره : إعطاء الجزاء على سبيل الأجرة منوع لكونه معاوضة، ولكن إطلاق الشارع ذلك قد يفهم منه منع الصدقة إنما تقع مساعدة في الأجرة لأجل ما يأخذُه فيرجع إلى المعاوضة.

قال : وفي حديث عليٍّ من الفوائد : سوق الهدى، والوكالة في نحر الهدى، والاستئجار عليه والقيام عليه، وتفرقة والاستراك فيه، وأنَّ من وجب عليه شيء لله فله تحليصه، ونظيره الزرع يعطي عشره ولا يحسب شيئاً من نفقة على المساكين^(١)، والله أعلم.

٢٤٥ - عن زياد بن جابر قال : رأيت ابن عمر قد آتى على رجلٍ قد أناخ بذنته ينحرها^(٢) ، فقال : أبعثها قياماً مقيدة، سنة محمد^{صلوات الله عليه}^(٣).

الشرح :

قوله : «مقيدة» أي : معقوله.

وعن سعيد بن جابر قال : رأيت ابن عمر ينحر بذنته، وهي معقوله إحدى يديها. رواه سعيد بن منصور^(٤).

ولأبي داود^(٥) من حديث جابر : أنَّ النبيَّ ﷺ وأصحابه كانوا ينحرونَ البذنة معقوله اليسرى قائمةً على ما يبقى من قوائمه.

(١) فتح الباري (٣/٥٥٧).

(٢) لفظ مسلم : «وهو ينحر بذنته باركة».

(٣) أخرجه البخاري (١٧١٣)، ومسلم (١٣٢٠) وعنه «سنة نبيكم».

(٤) لم أقف عليه في «سننه» ومن طريقه أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٥/٢٣٧). قوله : «معقوله» أي : مربوطة.

(٥) في «ال السنن» (١٧٦٧)، وهو صحيح.

وقال ابن عباس في قوله تعالى : ﴿فَادْكُرُوا أَسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٌ﴾ [الحج : ٣٦] قال : قياماً^(١).

قال الحافظ : وفي هذا الحديث : استحباب تحرير الإبل على الصفة المذكورة، وفيه تعليم الجاهيل وعدم السكوت على مخالفته السنّة وإن كان مباحاً، وفيه أن قول الصحابي : من السنّة كذا، مرفوع عند الشيوخ لاحتياجهم بهذا الحديث في «صحيحيهما»^(٢).

تتمة :

قال البخاري : وقال عبيد الله : أخبرني نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما : لا يؤكل من جزاء الصيد والنذر، ويؤكل مما سوى ذلك.

وقال عطاء : يأكل ويطعم من المتعة. انتهى^(٣).

وروى سعيد بن منصور، عن عطاء : لا يؤكل من جزاء الصيد ولا مما يجعل للمساكين من النذر^(٤).

قال ابن مفلح في «الفروع» : واختار أبو بكر، والقاضي، والشيخ الأكمل من أضحيّة النذر كالأضحية على رواية وجوبها في الأصح. انتهى^(٥).

وقال ابن رجب في القاعدة المئة : الواحِدُ بالنَّذْرِ هُلْ يَلْحُقُ بِالواحِدِ بالشَّرْعِ أَوْ بِالْمَنْدُوبِ ؟

(١) أخرجه الطبرى في «جامع البيان» (١٦/٥٥٥).

(٢) «فتح البارى» (٣/٥٥٣).

(٣) في «ال الصحيح» بين يدي الحديث (١٧١٩).

(٤) لم أقف عليه في «سننه»، وأورده الحافظ في «الفتح» (٣/٥٥٨).

(٥) «الفروع» لمحمد بن مفلح المقدسي (٦/١٠٣).

فِيهِ خِلَافٌ يَتَنَزَّلُ عَلَيْهِ مَسَائِلٌ كَثِيرَةٌ : مِنْهَا الْأَكْلُ مِنْ أَصْحَاحِ النَّذْرِ، وَفِيهِ
وَجْهَانِ، اخْتَارَ أَبُو بَكْرٍ الْجَوَازَ . انْهَى^(١) ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

□ □ □

(١) «القواعد» لابن رجب (٣٩٤/٢).

عن الرَّاجِحِ الْجَنْبَرِيِّ
 (أَسْكُنَ لِلَّهِ الْمَرْوِكَسَ)
بَابُ الغُسْلِ لِلْمُحْرِمِ

٢٤٦ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَالْمُسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةَ اخْتَلَفَا بِالْأَبْوَاءِ، فَقَالَ أَبْنُ عَبَّاسٍ : يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ، وَقَالَ الْمُسْوَرُ : لَا يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ .

قَالَ : فَأَرْسَلَنِي أَبْنُ عَبَّاسٍ إِلَى أَبِي أَيُوبَ الْأَنْصَارِيِّ، فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ بَيْنَ الْقَرْنَيْنِ وَهُوَ يَسْتَرُ شَوْبِ، فَسَلَّمَتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ : مَنْ هَذَا؟ فَقُلْتُ : أَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَبْنُ حُنَيْنٍ، أَرْسَلَنِي إِلَيْكَ أَبْنُ عَبَّاسٍ يَسْأَلُكَ : كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَوَضَعَ أَبُو أَيُوبَ يَدَهُ عَلَى الشَّوْبِ، فَطَاطَاهُ حَتَّى بَدَأَ لِي رَأْسِهِ، ثُمَّ قَالَ لِإِنْسَانٍ يَصْبِبُ عَلَيْهِ الْمَاءَ : اصْبِبْ، فَصَبَّ عَلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ حَرَّكَ رَأْسَهُ بِيَدِيهِ، فَأَقْبَلَ بِهَا وَأَدَبَرَ، ثُمَّ قَالَ : هَكَذَا رَأَيْتُهُ ﷺ يَفْعُلُ^(١) .

وَفِي رَوَايَةٍ^(٢) : فَقَالَ الْمُسْوَرُ لِابْنِ عَبَّاسٍ : لَا أُمَارِيكَ بَعْدَهَا أَبْدًا .
 الْقَرْنَانِ : الْعَمُودَانِ اللَّذَانِ تُشَدُّ فِيهِمَا الْخَشِبَةُ الَّتِي تُعْلَقُ عَلَيْهَا الْبَكَرَةُ . اهـ .

الشَّرْح :

قَوْلُهُ : «بَابُ الغُسْلِ لِلْمُحْرِمِ» : قَالَ الْبُخَارِيُّ : وَقَالَ أَبْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : يَدْخُلُ الْمُحْرِمُ الْحَمَامَ، وَلَمْ يَرَ أَبْنُ عُمَرَ، وَعَائِشَةَ بِالْحَكَّ بَأْسًا^(٣) .

قَالَ الْمُوْفَقُ : إِنَّ حَكَّ فَرَأَى فِي يَدِهِ شَعْرًا أَحْبَبَنَا أَنْ يَفْدِيهِ احْتِيَاطًا، وَلَا يَجْبُ عَلَيْهِ حَتَّى يَسْتَيقِنَ أَنَّهُ قَلَعَهُ .

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٨٤٠)، وَمُسْلِمٌ (١٢٠٥) (٩١) .

(٢) أَخْرَجَهَا مُسْلِمٌ (١٢٠٥) (٩٢) دُونَ قَوْلِهِ : «بَعْدَهَا»

(٣) فِي «الصَّحِيفَةِ» بَيْنَ يَدِيِ الْحَدِيثِ (١٨٤٠) .

وقال أيضاً : ويُكره له غسل رأسه بالسدر والخطمي ونحوهما لِمَا فِيهِ مِنْ إِزَالَةِ الشَّعْثِ وَالْعَرْضُ لِقْلُعِ الشَّعْرِ^(١).

قوله : «اخْتَلَفَا بِالْأَبْوَاءِ» : أي : وهم نازلان بها.

قوله : «لَا أَمَارِيكَ» أي : لا أجادلك .

قال ابن عبد البر : الظاهر أنَّ ابن عباس كان عنده في ذلك نصٌّ عن النبي ﷺ أخذَه عن أبي أَيُوبَ أو غيره، ولهذا قال عبد الله بن حنين لأبي أَيُوبَ : كيفَ كَانَ يَغْسِلُ رَأْسَهُ؟ وَلَمْ يَقُلْ : هَلْ كَانَ يَغْسِلُ رَأْسَهُ^(٢).

قال الحافظ : وفي هذا الحديث من الفوائد : مناظرة الصحابة في الأحكام ورجوعهم إلى النصوص، وفيه اعتراف للغافل بفضله، وإنصاف الصحابة بعضهم بعضاً، وفيه استثار الغايل عند الغسل، والاستعانة في الطهارة، وجواز الكلام والسلام حالة الطهارة، وجواز غسل المحرم وشرب شعره بالماء ودلكه بيده إذا أمن تناوله^(٣)، والله أعلم .



(١) «المغني» (٥/١١٦-١١٨) باختصار

قوله «بالسدر» السدر : هو شجر البَّرق، والمراد به هنا : الورق، ومن طبيعته أن يخرج رغوة تستعمل في أدوات التنظيف، و«الخطمي»، نوع من النبات يُغسل به .

(٢) «الاستذكار» (٤/٩) .

(٣) «فتح الباري» (٤/٥٧) .

باب

فسخ الحج إلى العمارة

٢٤٧ - عن جابر بن عبد الله قال: أهل النبي ﷺ وأصحابه بالحج، وليس مع أحدٍ منهم هدّيٌ غير النبي ﷺ وطلحة، وقدم على من اليمين فقال: أهللت بما أهلل به النبي ﷺ، فأمر النبي ﷺ أصحابه أن يجعلوها عمرة، فيطوفوا، ثم يقصروا ويخلووا، إلا من كان معه الهدّي فقالوا: ننطلق إلى مني وذكر أحدينا يقطّر! فبلغ النبي ﷺ، فقال: لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما أهديت، ولو لا أنّ معي الهدّي لأحللتُ.

وحاضت عائشة، فنسكت المذايّك كلها، غير أنها لم تطف بالبيت، فلما ظهرت طافت بالبيت، قالت: يا رسول الله، تنطلقون بحج وعمرة، وأنطلق بحج؟ فأمر عبد الرحمن بن أبي بكر أن يخرج معها إلى التنعيم، فاعتمرت بعد الحج^(١).

الشرح:

«فسخ الحج إلى العمارة»: هو الإحرام بالحج، ثم يتحلل منه بعمل عمرة فيصير متممًا^(٢).

قوله: «أهل النبي ﷺ وأصحابه بالحج»: الإهلال: أصله رفع الصوت، والمراد به هنا: التلبية.

قوله: «وليس مع أحدٍ منهم هدّيٌ غير النبي ﷺ وطلحة»: في حديث عائشة عند مسلم^(٣): كان مع النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وذوي اليسارة.

(١) أخرجه البخاري (١٦٥١)، ومسلم (١٢١٣) و(١٢١٦) وليس فيه ذكر لطلحة.

(٢) انظر: «كشف اللثام» للسفاريني (٤/ ٣٥٥)

(٣) في «الصحيح» (١٢١١) (١٢٠).

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ : وَكَانَ طَلْحَةُ مِنْ سَاقِ الْهَدْيَ وَلَمْ يَحِلْ^(١) .

قَوْلُهُ : «وَقَدِمَ عَلَيْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنَ الْيَمِنِ فَقَالَ : أَهْلَلْتُ بِهَا أَهْلَلَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَلِمُسْلِمٍ^(٢) فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ : لَبَيْكَ بِهَا أَهْلَلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَمْرَهُ أَنْ يُقِيمَ عَلَى إِحْرَامِهِ وَأَشْرَكَهُ فِي الْهَدْيِ .

قَوْلُهُ : «فَقَالُوا : نَنْطِلُقُ إِلَى مِنْيَ وَذَكْرُ أَحَدِنَا يَقْطُرُ» أَيْ : لِقُرْبِ مُلَامِسَتِهِمِ النِّسَاءَ.

قَوْلُهُ : «لَوِ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا أَهْدَيْتُ، وَلَوْلَا أَنَّ مَعِيَ الْهَدْيَ لَاَخْلَلْتُ» : قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ : مُعْلَلٌ بِقَوْلِهِ : «وَلَا تَحْلِمُوا رُؤُسَكُ حَتَّى يَنْتَعِنَ الْهَدْيُ مَحْلَهُ»^(٣) [البقرة: ١٩٦] . انتهى^(٤) .

وَفِيهِ جَوَازُ اسْتِعْمَالِ «لَوِ» فِي تَمْنِي الْقُرُبَاتِ وَالْعِلْمِ وَالْخَيْرِ.

قَوْلُهُ : «وَحَاضَتْ عَائِشَةُ فَنَسَكَتِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا، غَيْرَ أَمْهَا لَمْ تَطُفْ بِالْبَيْتِ، فَلَمَّا طَهُرَتْ طَافَتْ بِالْبَيْتِ» : وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهَا : «إِفْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهُرِي»^(٤) .

قال الحافظ : والحدِيثُ ظَاهِرٌ فِي تَهْنِي الْحَائِضِ عَنِ الطَّوَافِ حَتَّى يَنْقُطِعَ دَمُهَا وَتَغْتَسِلَ؛ لِأَنَّ النَّهَيَ فِي الْعِبَادَاتِ يَقْتَضِي الْفَسَادَ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي بُطْلَانَ الطَّوَافِ لَوْ فَعَلْتُهُ، وَفِي مَعْنَى الْحَائِضِ الْجُنُبُ وَالْمُحْدَثُ، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمُهُورِ، وَذَهَبَ جَمِيعُ مِنَ الْكُوفَيْنَ إِلَى عَدَمِ الْاُسْتِرَاطِ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمُ فِي «الصَّحِيفَةِ» (١٢٣٩) .

(٢) فِي «الصَّحِيفَةِ» بِمَعْنَاهُ مُخْتَصِرًا (١٢١٦) (١٤١) وَهَذَا لِفَظُ الْبَخَارِيِّ فِي «الصَّحِيفَةِ» (٢٥٠٥) .

(٣) «إِحْكَامُ الْأَحْكَامِ» (٤٨٧) .

(٤) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيِّ (٣٠٥)، وَمُسْلِمُ (١٢١١) (١٢٠) .

وَعِنْدَ أَحْمَدَ رَوَا يَهُوَذَةَ الْمَقْبَرَى أَنَّ الطَّهَارَةَ لِلظَّوَافِ وَاجْبٌ تُجْبَرُ بِالدَّمِ.

وَعِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ : قَوْلُ يُوافِقُ هَذَا . انتهى^(١) .

قال ابن مفلح في «الفروع» : وَتُشَرِّطُ الطَّهَارَةُ مِنْ حَدِيثٍ ، قَالَ القاضي وَغَيْرُهُ : الطَّوَافُ كَالصَّلَاةِ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ إِلَّا فِي إِبَاحةِ النُّطْقِ ، وَعَنْهُ : يَجْبُرُهُ بِدَمِ ، وَعَنْهُ : إِنْ لَمْ يَكُنْ بِمَكَّةَ ، وَعَنْهُ : يَصْحُّ مِنْ نَاسٍ وَمَعْدُورٍ فَقَطْ ، وَعَنْهُ : يَجْبُرُهُ بِدَمِ ، وَعَنْهُ : وَكَذَا حَائِضٌ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامُ القاضي وَجَمَاعَةٍ ، وَاخْتَارُهُ شَيْخُنَا - يَعْنِي : شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنَ تَیْمیَةَ - وَأَنَّهُ لَا دَمَ لِعُذْرٍ ، وَنَقْلَ أَبُو طَالِبٍ : وَالْتَّطْوُعُ أَيْسَرُ وَإِنْ طَافَ فِيهَا لَا يَجُوزُ لَهُ لُبْسُهُ : صَحٌّ وَفَدَى ، ذَكْرُهُ الْأَجْرُّى . انتهى^(٢) .

قولهُ : «فَالْتُّ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَنْتَلِقُونَ بِحَجَّ وَعُمْرَةَ وَأَنْطَلِقُ بِحَجَّ، فَأَمَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَخْرُجَ مَعَهَا إِلَى التَّنْعِيمِ فَاعْتَمَرْتُ بَعْدَ الْحِجَّةِ» : وَفِي رَوَايَةٍ^(٣) : «فِي ذِي الْحِجَّةِ، وَأَنَّ سُرَاقةَ بْنَ مَالِكٍ بْنَ جُعْشَمٍ لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ بِالْعَقَبَةِ وَهُوَ يَرِمِيهَا، فَقَالَ : أَلَكُمْ هَذِهِ خَاصَّةً يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ : لَا، بَلْ لِلأَبَدِ» .

قال الحافظ : الطَّاهِرُ أَنَّ السُّؤَالَ وَقَعَ عَنِ الْفَسْخِ، وَالجَوابَ وَقَعَ عَمَّا هُوَ أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ^(٤) .

(١) انظر : «فتح الباري» لابن حجر (٥٠٥ / ٣).

(٢) «الفروع» (٤٠ / ٦) بتصرف .

وينظر في تقرير شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وترجيحه عدم اشتراط الطهارة في الطواف بما لا مزيد عليه. في «مجموع الفتاوى» (٢٦ / ١٧٦ - ٢١٨، ٢١٩ - ٢٤٧) فالله تعالى شأنه وذكره .

(٣) أخرجها البخاري (١٧٨٥).

(٤) «فتح الباري» (٦٠٩ / ٣).

أي : فيتناولُ جَوَازُ الْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجَّ، وَجَوَازُ الْقِرَآنِ، وَجَوَازُ فَسْخِ الْحَجَّ إِلَى الْعُمْرَةِ . انتهى^(١) .

وعن عائشة رضي الله عنها قالت : خرجنا مع النبي ﷺ في حجّة الوداع فأهللنا بعمره ، ثم قال النبي ﷺ : «من كان معه هذى فليهلل بالحج ثم لا يحل حتى يحل مِنْهُما جَمِيعاً» فقدِمْت مكّة وأنا حائض ولم أطاف بالبيت ولا بين الصفا والمروة ، فشكوت ذلك للنبي ﷺ فقال : «انقضى رأسك وامتنطي وأهلي بالحج ودعني العمرة» ، ففعلت .

فلما قضينا الحج أرسلني النبي ﷺ مع عبد الرحمن بن أبي بكر إلى التنعيم فاعتبرت ، فقال : «هذا مكان عمرتك» .

قالت : فَطَافَ الَّذِينَ كَانُوا أَهْلُوا بِالْعُمْرَةِ بِالبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ثُمَّ حَلُوا ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا آخَرَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مِنَى ، وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا . متفق عليه^(٢) .

قال الحافظ : وفي الحديث جواز الخلوة بالحرام سفراً وحضرأً ، وإرداد المحرم معه معاً ، واستدل به على تعين الخروج إلى الحل لمن أراد العمرة من كان بمكة^(٣) .

٢٤٨ - عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : قدمنا مع رسول الله ﷺ ونحن نقول : لبيك بالحج ، فأنزلنا رسول الله ﷺ فجعلناها عمرة^(٤) .

(١) قوله : «انتهى» يشعر بأن كلام الحافظ انتهى عند هذا الحد ، وليس الأمر كذلك ، لأن كلامه انتهى عند قوله : «أعم من ذلك» ، والله أعلم .

(٢) أخرجه البخاري (١٥٥٦) ، ومسلم (١٢١١) .

(٣) فتح الباري (٦٠٧/٣) .

(٤) أخرجه البخاري (١٥٧٠) ، وبنحوه مسلم (١٢١٦) (١٤٤) .

الشَّرْح :

قال الحافظ : يُؤخذ من هذا الحديث فسخ الحج إلى العمرة، وقد ذهب الجمُهُورُ إلى أنه منسوخ، وذهب ابن عباس إلى أنه مُحَكَّمٌ، وبه قال أَحَدُ وطائفةٍ يَسِيرَةً . انتهى^(١).

قال الموقق : ومن كان مُفْرِداً أو قاريناً أحيبنا له أن يفسخ إذا طاف وسعى، ويجعلها عمرة؛ لأمر رسول الله ﷺ أصحابه بذلك إلا أن يكون معه هدْيٌ فيكون على إحرامه انتهى^(٢) ، والله أعلم.

وقال البخاري : باب التمتع والإقران والإفراد بالحج، وفسخ الحج لمن لم يكن معه هدْيٌ ، ثم ذكر حديث جابر وعائشة وغيرهما^(٣) .

٤٤٩ - عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهم قال : قدم رسول الله ﷺ وأصحابه صبيحة رابعة من ذي الحجة مهلين بالحج، فأمرهم أن يجعلوها عمرة، فقالوا : يا رسول الله، أي الحل؟ قال : «الحل كله»^(٤) .

الشَّرْح :

هذا آخر الحديث، وأوله : كانوا يرون أن العمرة في أشهر الحج من أفحى الفجور في الأرض، ويجعلون المحرم صفرًا، ويقولون : إذا برأ الدبر^(٥) ، وعفا الآخر^(٦) ، وانسلخ صفر، حللت العمرة لمن اعتمر، قدِمَ رسول الله ﷺ وأصحابه الحديث.

(١) «فتح الباري» (٤٣٢/٣).

(٢) «المغني» (٥/٢٥١) وهو كلام الخرقى رحمه الله بتصرف.

(٣) في «الصحيح» وحديث عائشة (١٥٦١) و (١٥٦٢)، وحديث جابر (١٥٧٠).

(٤) أخرجه البخاري (١٥٦٤)، ومسلم (١٢٤٠).

(٥) أي : برئت الجروح التي تكون على ظهر الإبل بسبب سفر الحج.

(٦) أي : درس وانمحى أثر سير الإبل لتطور مرور الأيام.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ فَسْخِ الْحَجَّ إِلَى الْعُمَرَةِ.

قَوْلُهُ : «فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الْحِلْلُ ؟ قَالَ : الْحِلْلُ كُلُّهُ» : قَالَ الْحَافِظُ : كَأَنَّهُمْ يَعْرُفُونَ أَنَّ لِلْحَجَّ تَحْلُلَيْنِ، فَأَرَادُوا بَيَانَ ذَلِكَ، فَبَيْنَهُمْ يَتَحَلَّلُونَ الْحِلَّ كُلَّهُ؛ لِأَنَّ الْعُمَرَةَ لَيْسَ لَهَا إِلَّا تَحْلُلُ وَاحِدًا. انتهى^(١).

وَالْمَرْأُودُ : إِبَاحةُ الْجِمَاعِ وَغَيْرِهِ مِنْ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ.

٢٥٠ - عَنْ عُرُوفَةَ بْنِ الزُّبِيرِ قَالَ : سُئِلَ أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَأَنَا جَالِسٌ : كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسِيرُ حِينَ دَفَعَ^(٢) ؟

فَقَالَ : كَانَ يَسِيرُ الْعَنْقَ، فَإِذَا وَجَدَ فَجْوَةً نَصَّ^(٣) .

الْعَنْقُ : أَبْسَاطُ السَّيْرِ، وَالنَّصُّ : فَوْقَ ذَلِكَ .

الشَّرْحُ :

قَوْلُهُ : «حِينَ دَفَعَ» أَيْ : مِنْ عَرَفَةَ، وَالْفَجْوَةُ : الْمُسَعُ.

وَفِي رِوَايَةٍ^(٤) : «فُرْجَةً» .

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : فِي هَذَا الْحَدِيثِ كَيْفِيَّةُ السَّيْرِ فِي الدَّفْعِ مِنْ عَرَفَةَ إِلَى مُزْدَلَفَةَ لِأَجْلِ الْاسْتِعْجَالِ لِلصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ الْمَغْرِبَ لَا تُصْلَى إِلَّا مَعَ الْعِشاَءِ بِالْمُزْدَلَفَةِ^(٥).

(١) «فتح الباري» (٤٢٦/٣).

(٢) لفظ مسلم : «حِينَ أَفَاضَ مِنْ عَرَفَةَ»

(٣) أخرجه البخاري (١٦٦٦)، ومسلم (١٢٨٦) (٢٨٣).

(٤) أخرجهما أحمد في «المسند» (٢١٧٦٠) بإسناد صحيح.

(٥) نقله عنه بهذا السياق ابن حجر في «الفتح» (٥١٩/٣)، وانظر «التمهيد» (٢٠١/٢٢).

فيَجِمَعُ بَيْنَ الْمَصْلَحَتَيْنِ مِنَ الْوَقَارِ وَالسَّكِينَةِ عِنْدَ الزَّحْمِ، وَمِنَ الإِسْرَاعِ عِنْدَ عَدَمِ الزَّحْمِ، وَفِيهِ أَنَّ السَّلْفَ كَانُوا يَحْرُصُونَ عَلَى السُّؤَالِ عَنْ كَيْفِيَّةِ أَحْوَالِهِ ﷺ فِي جَمِيعِ حَرَكَاتِهِ وَسُكُونِهِ لِيَقْتَدُوا بِهِ فِي ذَلِكَ^(١).

تَتِمَّةً :

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : غَدَارَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ مِنْ حِينَ صَلَّى الصُّبُحَ فِي صَبِيحةِ يَوْمِ عَرْفَةَ حَتَّى أَتَى عَرْفَةَ، فَنَزَلَ بِنَمَرَةَ، وَهِيَ مَنْزُلُ الْإِمَامِ الَّذِي يَنْزُلُ بِهِ بَعْرَفَةَ، حَتَّى إِذَا كَانَ عِنْدَ صَلَاةِ الظُّهُرِ رَاحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُهَجِّرًا، فَجَمَعَ بَيْنَ الظُّهُورِ وَالْعَصْرِ، ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ، ثُمَّ رَاحَ فَوَقَفَ عَلَى الْمَوْقِفِ مِنْ عَرْفَةَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوَدَ^(٢).

قَوْلُهُ : «حِينَ صَلَّى الصُّبُحَ» فِي حَدِيثِ جَابِرٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ^(٣) : ثُمَّ مَكَثَ قَلِيلًا حَتَّى طَلَعَتِ الشُّمْسُ .

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ رَحْمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي جَوَازِ الْجَمْعِ وَالْقَصْرِ بَعْرَفَةَ لِأَهْلِ مَكَّةَ، فَلَمْ يُجَوَّزْهُ الشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ فِي إِحْدَى الرِّوَايَاتِ عَنْهُ، وَجَوَّزَهُ مَالِكُ وَأَحْمَدُ فِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى عَنْهُ، وَاخْتَارَهُ شِيخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَیْمِيَّةُ، وَأَبُو الْحَطَابِ^(٤).

(١) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٥١٩/٣).

(٢) أخرجه أحمد في «المسندي» (٦١٣٠)، وأبو داود (١٩١٣)، وإسناده حسن، إلَّا أَنَّ قَوْلَهُ : «خَطَبَ النَّاسُ» شَاذٌ؛ لِأَنَّ خُطْبَةَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ يَوْمَ عَرْفَةَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، لَا بَعْدَهَا، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ جَابِرِ الطَّوَّبِ فِي صَفَةِ حَجَةِ النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ مُسْلِمٍ (١٢١٨) قَالَ فِيهَا : فَأَتَى بَطْنَ الْوَادِيِّ فَخَطَبَ النَّاسَ، وَسَاقَ خُطْبَتِهِ، ثُمَّ أَدْنَى بِلَائِلٍ، ثُمَّ أَقْامَ فَصْلِ الظَّهَرِ، ثُمَّ أَقْامَ فَصْلِ الْعَصْرِ.

(٣) في «الصحيح» (١٢١٨).

(٤) انظر تفصيل هذه المسألة في «المجموع» للنووي (٨/٨٧-٩٢) و«الفتاوى الكبرى» لشیخ الإسلام ابن تيمية (٢/٣٤٣).

وقال ابن القيم : خطبَ ﷺ خطبةً واحدةً، فلما أتمها أمر بلاً فاذنَ، ثم أقام الصلاةَ فصلَ الظُّهُرَ ركعتينِ، ثم أقام فصلَ العصْرَ ركعتينِ أيضاً، ومعه أهل مكةَ وصلوا بصلاته قصراً وجماعاً بلا ريبٍ، ولم يأمرهم بالإتمام ولا بتركِ الجمعِ، ومن قال : إنَّه قال لهم : «أتُمُوا صلاتكم فإنَّا قومٌ سُفِّرْ» فقد غلطَ، وإنما قال لهم ذلك في غزاءِ الفتحِ بجوفي مكةَ حيث كانوا في ديارِهم مقيمينَ، وهذا كان أصحُّ أقوالِ العلماءِ أنَّ أهلَ مكةَ يقصرونَ ويجمعنَ بعرفةَ كما فعلوا مع النبي ﷺ .

انتهى^(١).

وقال الموفق في «المغني» : والحجَّةُ معَ مَنْ أباحَ القصرَ لِكُلِّ مُسافِرٍ إلَّا أَنْ ينعقدَ الإجماعُ عَلَى خِلافِه. انتهى^(٢).

وعنْ عُروةَ بْنِ مُضْرِّسِ بْنِ أَوْسٍ بْنِ حَارِثَةَ بْنِ لَامِ الطَّائِيِّ قالَ : أتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بالمزدلفةِ حينَ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ فقلتُ : يا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي حِيتُ مِنْ جَبَلي طَيِّئَ أَكْلَلتُ رَاحِلَتِي، وَأَتَعْبَتُ نَفْسِي، وَاللَّهِ مَا تَرَكْتُ مِنْ حَبْلٍ إلَّا وَقَفَتْ عَلَيْهِ، فَهَلْ لِي مِنْ حَجَّ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَنْ شَهَدَ صَلَاتَنَا هَذِهِ، وَوَقَفَ مَعَنَا حَتَّى نَدْفَعَ، وَقَدْ وَقَفَ قَبْلَ ذَلِكَ بِعِرْفَةَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَقَدْ تَمَّ حَجَّهُ وَقَضَى تَفَتَّهُ» رَوَاهُ الحَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التَّرمذِيُّ^(٣).

قالَ الْمَجْدُ : وَهُوَ حُجَّةٌ فِي أَنَّ نَهَارَ عِرْفَةَ كُلَّهُ وَقَتُّ الْلُّوْقُوفِ^(٤).

(١) «زاد المعاد» (٢١٤/٢).

(٢) «المغني» (١٠٩/٣).

(٣) أخرجه أبو داود (١٩٥٠)، والنسائي (٣٠٤١) و (٣٠٤٣)، وفي «الكبري» (٤٠٣١) والتَّرمذِي (٨٩١)، وابن ماجه (٣٠١٦)، وأحمد في «المسند» (١٦٢٠٨) و (١٦٢٠٩)، وإسناده صحيح.

(٤) «المتفقى» (٧٥٣/٢) إثر حديث (٢٣٣٩).

وعن عبد الرحمن بن يعمر : أنَّ ناساً مِنْ أَهْلِ تَجْدِيدِ أَنْتُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ واقفٌ بِعِرْفَةَ فَسَأَلُوهُ ، فَأَمَرَ مُنَادِيًّا يُنَادِي : الْحَجُّ عَرْفَةَ ، مَنْ جَاءَ لَيْلَةَ جَمِيعٍ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ أَدْرِكَ حَجَّهُ ، أَيَّامٌ مِنْ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ، فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ، وَمَنْ تَأْخَرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ، وَأَرْدَفَ رَجُلًا يُنَادِي بَهْنَ . رَوَاهُ الحَمْسَةُ^(١) .

قال الشوكاني : وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ مَنْ وَقَفَ فِي أَيِّ جُزْءٍ كَانَ مِنْ عَرَفَاتٍ صَحَّ وُقُوفُهُ ، وَهَا أَرْبَعَةُ حُدُودٍ :

حَدٌّ إِلَى جَادَةٍ طَرِيقِ الْمَشْرِقِ .

والثاني : إِلَى حَافَاتِ الْجَبَلِ الَّذِي وَرَاءَ أَرْضِهَا .

والثالث : إِلَى الْبَسَاتِينِ الَّتِي تَلِي قَرْنَيْهَا عَلَى يَسَارِ مُسْتَقْبِلِ الْكَعْبَةِ .

والرابع : وَادِيْ عُرْنَةَ ، وَلَيْسْ هِيَ وَلَا نَمَرَةٌ مِنْ عَرَفَاتٍ وَلَا مِنَ الْحَرَمِ .

انتهى^(٢) .

وعن جابر رضي الله عنه : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «تَحْرُثُ هَا هُنَا وَمِنْ كُلِّهَا مَنْحُرٌ» ، فَانْحَرَوْا فِي رِحَالِكُمْ ، وَوَقَفْتُ هَا هُنَا وَعَرَفْتُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ ، وَوَقَفْتُ هَا هُنَا وَجَمِيعُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَمُسْلِمٌ ، وَأَبُو دَاوَدَ^(٣) .

ولابن ماجه ، وأحمد أيضاً نحوه ، وفيه : «كُلُّ فِيَاجِ مَكَّةَ طَرِيقٌ وَمَنْحُرٌ»^(٤) .

(١) أخرجه أبو داود (١٩٤٩) ، والنسائي (٣٠٤٤) ، وفي «الكبرى» (٣٩٩٧) ، والترمذى (٨٨٩) و(٨٩٠) ، وابن ماجه (٣٠١٥) ، وأحمد في «المسندة» (١٨٧٧٣) و(١٨٧٧٤) و(١٨٧٧٥) و(١٨٩٥٤) ، وإسناده صحيح .

(٢) «نيل الأوطار» (٦/٢٤٥) .

(٣) أخرجه أحمد في «المسندة» (١٤٤٤٠) مطولاً ، ومسلم (١٢١٨) (١٥٠) ، وأبو داود (١٩٣٦) .

(٤) أخرجه ابن ماجه (٣٠٤٨) ، وأحمد في «المسندة» (١٤٤٩٨) وهو بهذا اللفظ عند أبي داود (١٩٣٧) وهو صحيح .

وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ : كُنْتُ رِدْفَ النَّبِيِّ ﷺ بِعِرْفَاتٍ ، فَرَفَعَ يَدَيْهِ يَدْعُونَ ، فَهَالَتْ بِهِ نَاقَتُهُ ، فَسَقَطَ خِطَامُهَا ، فَتَنَاهَ لِحَطَامٍ بِإِحْدَى يَدَيْهِ وَهُوَ رَافِعٌ يَدَهُ الْأُخْرَى . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ^(١) .

قَالَ الْمُوقَفُ : وَالْمُسْتَحْبُ أَنْ يَقْفَ عِنْدَ الصَّخَرَاتِ وَجَبَلِ الرَّحْمَةِ ، وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ لِمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ بَطْنَ نَاقَتِهِ الْقَصْوَاءِ إِلَى الصَّخَرَاتِ ، وَجَعَلَ حَبْلَ الْمُشَاةِ بَيْنَ يَدَيْهِ ، وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ . انتهى^(٢) .

تَبْيَهٌ :

ما يَفْعُلُهُ الْعَوَامُ مِنْ اسْتِقْبَالِ قَرْنِ عَرْفَةَ وَاسْتِدْبَارِ الْقِبْلَةِ عِنْدَ الدُّعَاءِ بِدُعْيَةٍ مُخَالِفَةٌ لِلْسُّنْنَةِ ، وَلَا أَعْلَمُ لِذَلِكَ أَصْلًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا سُنْنَةَ رَسُولِهِ ﷺ وَلَا قَوْلِ مَنْ يُقْتَدِي بِهِ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

٤٥١ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ ، فَجَعَلُوا يَسْأَلُونَهُ ، فَقَالَ رَجُلٌ : لَمْ أَشْعُرُ ، فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ ، قَالَ : «اذْبِحْ وَلَا حَرَجَ». وَقَالَ الْآخَرُ : لَمْ أَشْعُرُ ، فَنَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ ، فَقَالَ : «ازْمِ وَلَا حَرَجَ». فَمَا سُئِلَ يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ قُدْمَ وَلَا أُخْرَ إِلَّا قَالَ : «افْعُلْ لَا حَرَجَ»^(٣) .

الشَّرْح :

قَوْلُهُ : «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو» قَالَ الْحَافِظُ : هُوَ ابْنُ الْعَاصِ ، بِخِلَافِ مَا وَقَعَ فِي بَعْضِ نُسُخِ «الْعُمْدَةِ» ، وَشَرَحَ عَلَيْهِ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ وَمَنْ تَبَعَهُ عَلَى أَنَّهُ ابْنُ عُمَرَ^(٤) .

(١) فِي «المُجْتَبِي» (١١/٣٠)، و«الْكَبْرَى» (٣٩٩٣)، وَهُوَ صَحِيحٌ .

(٢) «الْمَغْنِي» (٥/٢٦٧)

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٨٣) و(١٧٣٦)، وَمُسْلِمٌ (٦/١٣٠) .

(٤) «فَتْحُ الْبَارِي» (٣/٥٦٩)

قوله : «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ» أي : بِمِنْيَ فَجَعَلُوا
يَسْأَلُونَهُ، وَفِي رِوَايَةٍ^(١) : «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ عِنْدَ الْجَمْرَةِ وَهُوَ يُسَأَلُ» .

وَفِي رِوَايَةٍ^(٢) : «وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى نَاقَتِهِ» .

وَفِي رِوَايَةٍ^(٣) : «أَنَّهُ شَهَدَ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ النَّحْرِ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ : كُنْتُ أَحِسْبُ أَنَّ كَذَا قَبْلَ كَذَا، ثُمَّ قَامَ آخَرُ فَقَالَ : كُنْتُ أَحِسْبُ أَنَّ كَذَا قَبْلَ كَذَا، حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحَرَ، نَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمَيَ، وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «اَفْعُلْ وَلَا حَرَجَ» لَهُنَّ كُلُّهُنَّ، فَمَا سُئِلَ يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ إِلَّا قَالَ : «اَفْعُلْ وَلَا حَرَجَ» .

قَالَ الْحَافِظُ : كَانَ ذَلِكَ يَوْمَ النَّحْرِ بَعْدَ الرَّوَالِ وَهُوَ عَلَى رَاحْلَتِهِ يَخْطُبُ عِنْدَ الْجَمْرَةِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ وُقُوفِهِ عِنْدَ الْجَمْرَةِ أَنْ يَكُونَ حِينَئِذٍ رَمَاهَا؛ فَفِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّهُ ﷺ وَقَفَ يَوْمَ النَّحْرِ بَيْنَ الْجَمَرَاتِ . فَذَكَرَ خُطْبَتَهُ، فَلَعِلَّ ذَلِكَ وَقَعَ بَعْدَ أَنْ أَفَاضَ وَرَجَعَ إِلَى مِنْيَ^(٤) .

قوله : «فَقَالَ رَجُلٌ لَمْ أَشْعُرْ» أي : لَمْ أَفْطَنْ .

وَلِمُسْلِمٍ^(٥) : لَمْ أَشْعُرْ أَنَّ الرَّمَيَ قَبْلَ النَّحْرِ، فَنَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمَيَ، وَقَالَ آخَرُ : لَمْ أَشْعُرْ أَنَّ النَّحْرَ قَبْلَ الْحَلْقِ فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحَرَ .

وَلِمُسْلِمٍ^(٦) : إِنِّي حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمَيَ، وَقَالَ آخَرُ : أَفْضَلْتُ إِلَى الْبَيْتِ قَبْلَ أَنْ أَرْمَيَ .

(١) أَخْرَجَهَا الْبَخَارِيُّ (١٢٤)

(٢) أَخْرَجَهَا الْبَخَارِيُّ (١٧٣٨)، وَمُسْلِمٌ (١٣٠٦) (٣٢٨) وَلَفْظُهُ : «عَلَى رَاحْلَتِهِ» .

(٣) أَخْرَجَهَا الْبَخَارِيُّ (١٧٣٧)، وَمُسْلِمٌ (١٣٠٦) (٣٢٩) .

(٤) «فَفَحَ الْبَارِيُّ» (٣/٥٧٠)

وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (١٧٤٢) .

(٥) فِي «الصَّحِيفَةِ» (١٣٠٦) (٣٢٨) .

(٦) فِي «الصَّحِيفَةِ» (١٣٠٦) (٣٣٣) .

قوله : «اذْبَحْ وَلَا حَرَجْ» أي : لا ضيق عليك في ذلك .

قال الحافظ : أي لا شيء عليك مطلقاً من الإثم لا في الترتيب ولا في ترك الفدية، هذا ظاهره .

وقال بعض الفقهاء : المراد تفوي الإثم فقط . وفيه نظر؛ لأنَّ في بعض الروايات الصحيحة «ولم يأمر بكافارة»^(١) .

وقال الحافظ أيضاً : وظائف يوم النحر بالاتفاق أربعة أشياء :

رمي جمرة العقبة، ثمَّ نحر الهدن أو ذبحه، ثُمَّ الحلق أو التقصير، ثُمَّ طواف الإفاضة، وفي حديث أنس في «الصحيحين»^(٢) : أنَّ النبيَّ ﷺ أتى مني، فأتى الجمرة فرماها، ثمَّ أتى منزله بمني فنحر وقال للحلاق : «خذْ».

ولأبي داود^(٣) : «رمي ثمَّ نحر ثمَّ حلق»، وقد أجمع العلماء على مطابقته هذا الترتيب، واحتلقو في جواز تقديم بعضها على بعض؛ فأجمعوا على الإجزاء في ذلك، إلا أنَّهم اختلفوا في وجوب الدم في بعض الموضع .

وقال القرطبيُّ : ذهب الشافعية وجمهور السلف والعلماء وفقهاء أصحاب الحديث إلى الجواز وعدم وجوب الدم، لقوله للسائل : «لا حرج»، فهو ظاهر في رفع الإثم والفدية معاً، لأنَّ اسم الضيق يشملها . انتهى^(٤) .

ولمسلم^(٥) : «فما سمعته سُئلَ يومئذ عنْ أمِّ مَمَّا يَنْسَى الْمَرءُ أو يَجْهَلُ مِنْ تقدِيم بعض الأمور على بعض وأشباهها إلَّا قال : «افعُلُوا وَلَا حَرَجْ» .

(١) «فتح الباري» (١٨١/١)

والرواية أخرى جها البيهقي في «الكبير» (١٤٢/٥) بإسناده صحيح .

(٢) آخرجه مسلم (١٣٠٥) (٣٢٣) ووهم الشارح رحمه الله في عزوه للبخاري .

(٣) في «السنن» (١٩٨١) بلفظ : «رمي جمرة العقبة يوم النحر، ثم رجع إلى منزله بمني، فدعاه يذبح قذبَع، ثم دعا بالحلاق»، وإسناده صحيح، وأصله في «مسلم» (١٣٠٥) (٣٢٥) .

(٤) حكاية عنه ابن حجر في «فتح الباري» (٥٧١/٣) بمعناه ، وانظر : «المفهم» (٤٠٨/٣) .

(٥) في «صححه» (٦) (١٣٠٦) (٣٣٣) .

قال الموفق في «المغني» : قال الأئمَّةُ عَنْ أَحْمَدَ : إِنْ كَانَ نَاسِيًّاً أَوْ جَاهِلًا فَلَا
شَيْءٌ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ عَالِمًا فَلَا؛ لِقَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ : «لَمْ أَشْعُرْ» ^(١).

وقال ابن دقيق العيد : ما قاله أَحْمَدُ قَوِيًّا مِنْ جِهَةِ أَنَّ الدَّلِيلَ دَلَّ عَلَى وُجُوبِ
اتِّبَاعِ الرَّسُولِ ﷺ فِي الْحَجَّ بِقَوْلِهِ : «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكُكُمْ»، وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ
الْمُرْخَصَةُ فِي تَقْدِيمِ مَا وَقَعَ عَنْهُ تَأْخِيرُهُ قَدْ قُرِنَتْ بِقَوْلِ السَّائِلِ : «لَمْ أَشْعُرْ»، فَيُخَتَّصُ
الْحُكْمُ بِهَذِهِ الْحَالَةِ وَتَبَقَّى حَالَةُ الْعَمَدِ عَلَى أَصْلِ وُجُوبِ الْاتِّبَاعِ فِي الْحَجَّ ^(٢).

قال الحافظ : وفي الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ : جَوَازُ الْقُعُودِ عَلَى الرَّاجِلَةِ لِلْحَاجَةِ،
وَوُجُوبُ اتِّبَاعِ أَفْعَالِ النَّبِيِّ ﷺ لِكَوْنِ الَّذِينَ خَالَفُوهَا لَمَّا عَلِمُوا سَأْلُوهُ عَنْ
حُكْمِ ذَلِكَ، وَاسْتَدَلَّ بِهِ الْبُخَارِيُّ عَلَى أَنَّ مَنْ حَلَّفَ عَلَى شَيْءٍ فَفَعَلَهُ نَاسِيًّا أَوْ
جَاهِلًا أَنْ لَا شَيْءٌ عَلَيْهِ ^(٣).

٢٥٢ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ النَّحْعَنِيِّ : أَنَّهُ حَجَّ مَعَ ابْنِ مَسْعُودٍ، فَرَأَاهُ
يَرْمِيُ الْجَمْرَةِ الْكُبْرَى بِسَبْعِ حَصَابَاتٍ، فَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ، وَمِنْيَ عَنْ يَمِينِهِ،
ثُمَّ قَالَ : هَذَا مَقَامُ الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةَ الْبَقْرَةِ، ^ﷺ ^(٤).

الشرح :

قال الأعمش : سَمِعْتُ الْحَجَاجَ يَقُولُ عَلَى الْمُنْبِرِ : السُّورَةُ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا
الْبَقْرَةُ، وَالسُّورَةُ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا آلُ عِمْرَانَ، وَالسُّورَةُ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا النِّسَاءُ.

(١) «المغني» (٥/٣٢٢).

(٢) «أحكام الأحكام» (٤٩٢).

وَحَدِيثُ «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكُكُمْ» أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «مسندِه» (١٤٤١٩)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٢٩٧)، بِلِفَظِ : «لَا تُخْذِلُوا مَنَاسِكُكُمْ».

(٣) «فتح الباري» (٣/٥٧٣).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٧٤٩)، وَمُسْلِمٌ (١٢٩٦).

قالَ : فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِإِبْرَاهِيمَ فَقَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ : أَنَّهُ كَانَ مَعَ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ فَاسْتَبَطَنَ الْوَادِيَ حَتَّى إِذَا حَادَى بِالشَّجَرَةِ اعْتَرَضَهَا فَرَمَى بَسْعَ حَصَابَاتٍ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَابَةٍ ثُمَّ قَالَ : مِنْ هَنَا وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ قَامَ الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةَ الْبَقْرَةِ ﴿١﴾ .

قالَ الْحَافِظُ : تَمَاثُرُ جَمْرَةِ الْعَقْبَةِ عَنِ الْجَمْرَتَيْنِ الْأُخْرَيَيْنِ بِأَرْبَعَةِ أَشْيَاءِ اخْتِصَاصُهَا بِيَوْمِ النَّحْرِ، وَأَنْ لَا يُوقَفَ عِنْدَهَا، وَتُرْمَى ضُحْنِيًّا، وَمِنْ أَسْفَلِهَا اسْتِحْبَابًا.

قالَ : وَلَيْسْتُ مِنْ مِنْيَ بَلْ هِيَ حَدُّ مِنْيَ مِنْ جَهَةِ مَكَّةَ، وَهِيَ الَّتِي بَاعَ النَّبِيُّ ﷺ الْأَنْصَارَ عِنْدَهَا عَلَى الْهِجْرَةِ .

وَالْجَمْرَةُ : اسْمُ لِمُجَمَّعِ الْحَصَبِ ^(٢) .

قالَ : وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ مِنْ حَيْثُ رَمَاهَا جَازَ، سَوَاءً اسْتَقْبَلَهَا، أَوْ جَعَلَهَا عَنْ يَمِينِهِ، أَوْ عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ مِنْ فَوْقِهَا، أَوْ مِنْ أَسْفَلِهَا، أَوْ وَسْطِهَا، وَالْخِتَالَفُ فِي الْأَفْضَلِ . انتهى ^(٣) .

وَخَصَّ ابْنُ مَسْعُودٍ سُورَةَ الْبَقْرَةِ؛ لِأَنَّهَا الَّتِي ذَكَرَ اللَّهُ فِيهَا كَثِيرًا مِنْ أَفْعَالِ الْحَجَّ .

وَقَيلَ : خَصَّ الْبَقْرَةَ بِذَلِكَ لِطُولِهَا وَعِظَمِ قَدْرِهَا وَكَثْرَةِ مَا فِيهَا مِنَ الْأَحْكَامِ ^(٤) .

قالَ الْحَافِظُ : وَاسْتُدِلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى اسْتِرَاطِ رَمْيِ الْجَمَرَاتِ وَاحِدَةً وَاحِدَةً؛ لِقَوْلِهِ : يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَابَةٍ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «خُذُوا عَنِّي

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (١٧٥٠) وَبِنَحْوِهِ مُسْلِمُ (١٢٩٦).

(٢) «فَتْحُ الْبَارِي» (٣/٥٨٠).

(٣) «فَتْحُ الْبَارِي» (٣/٥٨٢).

(٤) «فَتْحُ الْبَارِي» (٣/٥٨٢).

مَنَاسِكُكُمْ»، وفِيهِ مَا كَانَ الصَّحَابَةُ عَلَيْهِ مِنْ مُرَاعَاتٍ حَالِ النَّبِيِّ ﷺ فِي كُلِّ حَرْكَةٍ وَهِيَةٍ، وَلَا سِيمَى فِي أَعْمَالِ الْحَجَّ، وفِيهِ التَّكْبِيرُ عِنْدَ رَمْيِ حَصَى الْحِمَارِ، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ مَنْ لَمْ يُكَبِّرْ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ^(١).

فَائِدَةٌ :

رَأَدْ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ النَّخْعَنِيُّ عَنْ أَبِيهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ : أَنَّهُ لَمَّا فَرَغَ مِنْ رَمْيِ جَمْرَةِ الْعَقْبَةِ قَالَ : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجَّاً مَبْرُوراً وَذَنْبًا مَغْفُوراً . انتهى^(٢).

تَتِيمَةٌ :

عَنِ الْفَضْلِ بْنِ الْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - وَكَانَ رَدِيفَ النَّبِيِّ ﷺ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي عَشِيَّةِ عَرَفَةَ وَغَدَاءَ جَمْعِ الْلَّهَمَّ حِينَ دَفَعُوا : «عَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ» وَهُوَ كَافٌ نَاقِتَهُ حَتَّى إِذَا دَخَلَ مُحَسِّراً وَهُوَ مِنْ مِنِّي ، قَالَ : «وَعَلَيْكُمْ بَحْصَى الْخَذْفِ الَّذِي يُرْمَى بِهِ الْجَمْرَةِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَمُسْلِمٌ^(٣).

وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذِنَ لِضَعَفِ النَّاسِ مِنَ الْمُرْدَلَفَةِ بِلِيلٍ . رَوَاهُ أَحْمَدُ^(٤).

وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : رَمَى النَّبِيُّ ﷺ الْجَمْرَةَ يَوْمَ النَّحْرِ ضَحْئَى، وَأَمَّا بَعْدُ فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ . أَخْرَجَهُ الْجَمَاعَةُ^(٥).

(١) فتح الباري «٥٨٢/٣».

(٢) أخرجه أحمد في «مسند» (٤٠٦١)، وأبو يعلى في «مسند» (٥١٨٥)، والبيهقي في «ال السنن الكبرى» (١٢٩/٥)، صحيح دون قوله : «اللهم اجعله مبروراً وذنباً مغفوراً» إذ آفة طريق هذه الزيادة عبد الله بن حكيم المدنى ، ضعفه البيهقي ، وطالع «المسند» ل تمام تخربيه.

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (١٧٩٤) و (١٧٩٦) و (١٨٢١)، ومسلم (١٢٨٢).

(٤) في «المسند» (٣٠٠٦) وهو صحيح.

(٥) أخرجه البخاري تعليقاً قبل حديث (١٧٤٦)، ومسلم (١٢٩٩)، وأبو داود (١٩٧١)، والنسائي (٣٠٦٣)، والترمذى (٨٩٤)، وأحمد في «مسند» (١٤٣٥).

وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَمَ الْحِمَارَ مَشَ إِلَيْهَا ذَاهِبًا وَرَاجِعًا . رَوَاهُ التَّرمذِيُّ وَصَحَّحَهُ^(١) .

وَفِي لَفْظِ عَنْهُ : أَنَّهُ كَانَ يَرْمِي الْجَمْرَةَ يَوْمَ النَّحرِ رَاكِبًا ، وَسَائِرَ ذَلِكَ مَاشِيًّا ، وَيُتَبَرَّهُمْ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعُلُ ذَلِكَ . رَوَاهُ أَحْمَدُ^(٢) .

وَعَنْ سَالِمٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّهُ كَانَ يَرْمِي الْجَمْرَةَ الدُّنْيَا بَسْبِعِ حَصَبَاتٍ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَابَةٍ ، ثُمَّ يَتَقدَّمُ فَيُسْهِلُ فَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ قِيَامًا طَويِّلًا وَيَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ ، ثُمَّ يَرْمِي الْوُسْطَى ، ثُمَّ يَأْخُذُ ذَاتَ الشَّمَاءِ فَيُسْهِلُ فَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ قِيَامًا طَويِّلًا ، ثُمَّ يَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ وَيَقُومُ طَويِّلًا ، ثُمَّ يَرْمِي الْجَمْرَةَ ذَاتَ الْعَقَبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي وَلَا يَقْفُزُ عَنْهَا ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ وَيَقُولُ : هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعُلُهُ . رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَالْبُخَارِيُّ^(٣) .

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : رَجَعْنَا فِي الْحَجَّةِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَبَعْضُنَا يَقُولُ : رَمَيْتُ بَسْبِعَ حَصَبَاتٍ ، وَبَعْضُنَا يَقُولُ : رَمَيْتُ بِسْتَ حَصَبَاتٍ ، فَلَمْ يَعْبُدْ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ . رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَالنَّسَائِيُّ^(٤) .

وَعَنْ وَبَرَةَ قَالَ : سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : مَتَى أَرْمِي الْحِمَارَ؟ قَالَ : إِذَا رَمَيْتِ إِمَامَكَ فَأَرْمِهِ ، فَأَعْدَدْتُ عَلَيْهِ الْمَسَأَةَ . قَالَ : كُنَّا نَتَحِينُ ، فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ رَمَيْنَا» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٥) .

(١) فِي «الْجَامِعِ الْكَبِيرِ» (٩٠٠) وَهُوَ صَحِيحٌ لِغَيْرِهِ .

(٢) فِي «الْمُسْنَدِ» (٥٩٤٤) .

(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٦٤٠٤) ، وَالْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيفَةِ» (١٧٥١) وَ(١٧٥٢) .

(٤) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٤٣٩) ، وَالنَّسَائِيُّ (٣٠٧٧) وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ لَانْقِطَاعُهُ ، فَمُجَاهِدٌ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ . قَالَ ابْنُ الْتُّرْكَمَانِيُّ فِي «الْجُوهرِ النَّقِيِّ» (١٤٩/٥) : قَالَ ابْنُ الْقَطَانِ : لَا أَعْلَمُ لِمَجَاهِدٍ سِمَاعًا مِنْ سَعِيدٍ . وَانْظُرْ تَمَامَ تَحْرِيْجِهِ فِي «الْمُسْنَدِ» .

(٥) فِي «الصَّحِيفَةِ» (١٧٤٦) .

قال الحافظ : فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ السُّنَّةَ أَنْ يَرْمِي الْحِمَارِ فِي غَيْرِ يَوْمِ الْأَضْحَى بَعْدَ الزَّوَالِ، وَبِهِ قَالَ الْجُمَهُورُ، وَخَالِفَ فِيهِ عَطَاءُ وَطَاوُوسٌ فَقَالَا : يَجُوزُ قَبْلَ الزَّوَالِ مُطْلَقاً، وَرَخْصَ الْحَنْفِيَّةِ فِي الرَّمْمَى فِي يَوْمِ النَّفْرِ قَبْلَ الزَّوَالِ.

وَقَالَ إِسْحَاقُ : إِنْ رَمَى قَبْلَ الزَّوَالِ أَعَادَ، إِلَّا فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ فِيْجِزُهُ. انتهى^(١).

وَعَنْ أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : أَنَّهُ صَلَّى الظَّهَرَ وَالعَصَرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَرَفَدَ رَقْدَةَ بِالْمُحْصَبِ، ثُمَّ رَكَبَ إِلَى الْبَيْتِ فَطَافَ بِهِ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٢).

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا قَالَتْ : إِنَّمَا كَانَ مَنْزِلاً يَنْزَلُهُ النَّبِيُّ ﷺ لِيَكُونَ أَسْمَحَ لِحُرُوجِهِ. تَعْنِي : بِالْأَبْطَحِ. مُتَّفَقُ عَلَيْهِ^(٣).

وَعَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ قَالَ : سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ : أَخِيرُنِي بِشَيْءٍ عَقْلَتِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَيْنَ صَلَّى الظَّهَرَ يَوْمَ التَّرْوِيَّةِ؟ قَالَ : بِمِنْيٍ. قَلْتُ : فَأَيْنَ صَلَّى العَصَرَ يَوْمَ النَّفْرِ؟ قَالَ : بِالْأَبْطَحِ. افْعَلْ كَمَا يَفْعُلُ أَمْرَاوْكَ. مُتَّفَقُ عَلَيْهِ^(٤).

٢٥٣ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلَّقِينَ» قَالُوا : وَالْمَقْصُرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ : «اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلَّقِينَ» قَالُوا : وَالْمَقْصُرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ : «وَالْمَقْصُرِينَ»^(٥).

الشرح :

الحلق أو التقصير : نُسُكٌ من مناسك الحجّ وال عمرة.

(١) *(فتح الباري)* (٣/٥٨٠).

(٢) في *(ال الصحيح)* (١٧٥٦).

وقوله : «بِالْمُحْصَبِ» المُحْصَب : موضع بين مكة ومنى ، وهو إلى منى أقرب .

(٣) أخرجه البخاري (١٧٦٥)، ومسلم (١٣١١).

(٤) أخرجه البخاري (١٧٦٣)، ومسلم (١٣٠٩).

(٥) أخرجه البخاري (١٧٢٨)، ومسلم (١٣٠١).

قالَ اللَّهُ تَعَالَى : « لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولُهُ الْرَّجُلُ يَا بِالْحَقِّ لَتَخْلُنَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مَا مِنْ مُحَلَّقِينَ رُهُوسَكُمْ وَمُقَصِّرُونَ لَا نَهَا فَوْرَنَ قَعِلَمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا فَجَعَلَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ فَتَحَافَرِيْبًا » [الفتح : ٢٧].

قوله : « اللَّهُمَّ ارْحَمِ الْمَحَلَّقِينَ » : في حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلَّقِينَ ». قالوا : وللمقصرين . قال : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلَّقِينَ » قالوا : وللمقصرين ، قالا ثلثا . قال : « وللمقصرين » ^(١) . وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : حَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَأَنَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ وَقَضَرَ بَعْضَهُمْ .

وَزَادَ فِيهِ مُسْلِمٌ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « يَرْحُمُ اللَّهُ الْمَحَلَّقِينَ » ^(٢) .

قوله : « قالوا : والمقصرين يا رسول الله » قال الحافظ : الواو في قوله : « والمقصرين » معطوفة على شيء محدوٍ في تقديره : قُلْ : والمقصرين ، أو قُلْ : وارحِ المقصرين ، وهو يسمى العطف التلقيني . انتهى ^(٣) .

وعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَغْفِرُ لِأَهْلِ الْحُدَيْبِيَّةِ، لِلْمُحَلَّقِينَ ثَلَاثًا وَلِلْمُقَصِّرِينَ مَرَةً . رَوَاهُ أَحْمَدُ ^(٤) .

قال الحافظ : ظاهر الروايات أن ذلك كان بالحدىبية وفي حجّة الوداع إلا أن السبب في الموضعين مختلف ، فالذي بالحدىبية : كان يسبب توقف من توقف من

(١) أخرجه البخاري (١٧٢٨)، ومسلم (١٣٠٢).

(٢) في « الصحيح » (١٣٠١).

(٣) «فتح الباري» (٥٦٢/٣).

وقوله : « العطف التلقيني » : هو أن تعطف جملة على جملة ويختلف قائلها ، ومن ذلك قوله تعالى : « إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمَنْ ذُرِّيَّ » [البرة : ١٢٤] .

(٤) في « المسند» (١١١٤٩)، وهو حديث صحيح .

الصَّحَابَةِ عَنِ الْإِحْلَالِ لِمَا دَخَلَ عَلَيْهِم مِنَ الْخُرْنِ؛ لِكُوْنِهِمْ مُنِعِوا مِنَ الْوُصُولِ إِلَى الْبَيْتِ مَعَ اقْتِدَارِهِمْ فِي أَنفُسِهِمْ عَلَى ذَلِكَ، فَحَالَفُهُمُ النَّبِيُّ ﷺ وَصَالَحُ قُرِيشًا عَلَى أَنَّ يَرْجِعَ مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ، فَلَمَّا أَمْرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِالْإِحْلَالِ تَوَقَّفُوا، فَأَشَارَتْ أُمَّ سَلَمَةَ أَنْ يَحِلَّ هُوَ ﷺ قَبْلَهُمْ فَفَعَلَ فَتَبَعُوهُ، فَحَلَقَ بَعْضُهُمْ وَقَصَّ بَعْضُهُ، وَكَانَ مَنْ بَادَرَ إِلَى الْحَلْقِ أَسْرَعَ إِلَى امْتِنَالِ الْأَمْرِ مِمَّنْ اقْتَصَرَ عَلَى التَّقْصِيرِ، وَقَدْ وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِهَذَا السَّبِبِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَإِنَّ فِي أَخِرِهِ عِنْدَ ابْنِ مَاجَهِ وَغَيْرِهِ : أَئْنَهُمْ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا بِالْمُحَلَّقِينَ ظَاهِرُهُمْ لَهُمُ الرَّحْمَةُ؟ قَالَ : «لَا هُمْ لَمْ يَشْكُوا»^(١).

وَأَمَّا السَّبِبُ فِي تَكْرِيرِ الدُّعَاءِ لِلْمُحَلَّقِينَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَالْأَوْلِيَّ مَا قَالَهُ الْخَطَابَيُّ وَغَيْرُهُ : إِنَّ عَادَةَ الْعَرَبِ أَنَّهَا كَانَتْ تُحِبُّ تَوْفِيرَ الشَّعْرِ وَالتَّرَيْنَ بِهِ، وَكَانَ الْحَلْقُ فِيهِمْ قَلِيلًا، وَرَبِّيَا كَانُوا يَرَوْنَهُ مِنَ الشَّهْرِ وَمِنْ زِيَّ الْأَعْاجِمِ، فَلِذَلِكَ كَرِهُوا الْحَلْقَ وَاقْتَصَرُوا عَلَى التَّقْصِيرِ .

قَالَ : وَفِي الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ : أَنَّ التَّقْصِيرَ يُجْزِئُ عَنِ الْحَلْقِ، وَفِيهِ أَنَّ الْحَلْقَ أَفْضُلُ مِنَ التَّقْصِيرِ، وَوَجْهُهُ أَنَّهُ أَبْلَغُ فِي الْعِبَادَةِ، وَأَبْيَنُ لِلخُضُوعِ وَالذِّلَّةِ، وَأَدْلَى عَلَى صِدْقِ النِّيَّةِ، وَالَّذِي يُقْصَرُ يُقْبَلُ عَلَى نَفْسِهِ شَيْئًا مَا يَتَرَيَّنُ بِهِ بِخَلَافِ الْحَالِقِ فَإِنَّهُ يُشْعُرُ بِأَنَّهُ تَرَكَ ذَلِكَ لِلَّهِ تَعَالَى، وَاسْتُدِلَّ بِقَوْلِهِ : «الْمُحَلَّقِينَ» عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ حَلْقِ جَمِيعِ الرَّأْسِ؛ لَا إِنَّهُ الَّذِي تَقْتِضِيهِ الصِّيَغَةُ، وَقَالَ بِوْجُوبِ حَلْقِ جَمِيعِهِ مَالِكُ وَأَحْمَدُ، وَاسْتَحْجَهُ الْكُوفِيُّونَ وَالشَّافِعِيُّ، وَالتَّقْصِيرُ كَالْحَلْقِ، فَالْأَفْضُلُ أَنْ يُقْصَرَ مِنْ جَمِيعِ شَعْرِ رَأْسِهِ؛ وَيُسْتَحْبِطُ أَنْ لَا يَنْقُصَ عَنْ قَدْرِ الْأَتْمُلَةِ، وَهَذَا كُلُّهُ فِي حَقِّ الرِّجَالِ.

(١) فِي «السِّنْنَ» (٤٥٣٠)، وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ فِي «مَسْنَدِهِ» (١١٣٣) وَإِسْنَادُ حَسْنٍ وَلِهِ طُرُقٌ يُصْحَحُ بِهَا لِغَيْرِهِ .

وأمام النساء: فالمشروع في حقهن التقصير بالإجماع، وفيه حديث لابن عباسٍ، عند أبي داود^(١)، ولفظه: «ليس على النساء حلق، وإنما على النساء التقصير».

وللترمذني^(٢) من حديث عليٍّ: «نهى أن تحلق المرأة رأسها».

وفي الحديث أيضاً: مشروعية الدعاء لمن فعل ما شرع له وتكريير الدعاء لمن فعل الراجح من الأمرين المخير فيما، والتتبّيّه بالتكرار على الرجحان، وطلب الدعاء لمن فعل الجائز وإن كان مرجحاً. انتهى ملخصاً^(٣).

٤٥ - عن عائشة رضي الله عنها قالت: حبّجنا مع النبي ﷺ، فأفضنا يوم النحر، فحاضت صفيحة، فأراد النبي ﷺ منها ما يريد الرجل من أهله.

فقلت: يا رسول الله، إنها حائض.

فقال: «أحيستنا هي؟».

قالوا: يا رسول الله، إنما قد أفاضت يوم النحر. قال: «اخرجوها»^(٤).

وفي لفظ^(٥): قال النبي ﷺ: «عقرى حلقى، أطافت يوم النحر؟» قيل:

(١) في «السنن» (١٩٨٤) و (١٩٨٥)، وهو صحيح.

(٢) في «الجامع الكبير» (٩١٤)، وإسناده ضعيف لا يضر بآيه؛ فقد اختلف في وصله وإرساله - وإن كان الترمذني رواه موصولاً فقد حكم عليه بالاضطراب - وقد قال الحافظ في «الدرية» في تحرير أحاديث المداية» (٣٢/٢): رواه موثقون، واختلف في وصله وإرساله.

وقد أحسن العلامة الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله في «السلسلة الضعيفة» (٦٧٨) في بيان ضعفه. قال الإمام الترمذني رحمه الله: والعمل على هذا عند أهل العلم لا يرون على المرأة حلقاً، ويرون أن عليها التقصير.

(٣) «فتح الباري» (٣/٥٦٥).

(٤) أخرجه البخاري (١٧٣٣)، وبنحوه مسلم (١٣٢٨) (٣٨٦).

(٥) أخرجه البخاري (١٧٧١)، وبنحوه مسلم (١٣٢٨) (٣٨٧).

نعم. قال : «فانفرى» .

الشرح :

قوله عليه السلام : «عَقْرَى حَلْقِي» أي : عَقَرَهَا اللَّهُ وَحَلَقَ شَعْرَهَا، والعرب تدعى على الرَّجُلِ ولا تُريدُ وُقوعَ الْأَمْرِ به، كما قالوا : قاتَلَه اللَّهُ، وَتَرَبَّتْ يَدَاهُ، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

قوله : «أَحَابَسْتُنَا هِيَ؟»: قال الحافظ : أي : مَا نَعْنَتْنَا مِنَ التَّوْجِهِ مِنْ مَكَّةَ فِي الْوَقْتِ الَّذِي أَرَدْنَا التَّوْجِهَ فِيهِ ظَنَّا مِنْهُ عليه السلام أَنَّهَا مَا طافَ طَوَافَ الإِفَاضَةِ، وإنَّمَا قال ذلك لأنَّه كان لا يترُكُها ويتوسَّهُ، ولا يأمرُها بالتوسُّهِ مَعَهُ وَهِيَ بَاقِيَةٌ عَلَى إِحْرَامِهَا فَيَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يُقْيِيمَ حَتَّى تَطْهُرَ وَتَطُوفَ وَتَحْلَّ الْحَلَّ الثَّانِي^(١).

قوله : «أَطَافَتْ يَوْمَ النَّحْرِ؟ قَيْلَ : نَعَمْ، قال : فانفرى»: قال ابن المذير : قال عَامَّةُ الْفُقَهَاءِ بِالْأَمْصَارِ : لَيْسَ عَلَى الْخَائِضِ الَّتِي قَدْ أَفَاضَتْ طَوَافَ وَدَاعِ
انتهى^(٢).

وعَنْ عِكْرَمَةَ : أَنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ سَأَلُوا ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ امْرَأَةٍ طَافَتْ ثُمَّ حَاضَتْ. قال لَهُمْ : تَنْهِرُونَ. قالوا : لَا نَأْخُذُ بِقَوْلِكَ وَنَدْعُ قَوْلَ زَيْدٍ. قال : إِذَا قَدِمْتُمُ الْمَدِينَةَ فَسَلُوْا، فَقَدَمُوا الْمَدِينَةَ فَسَأَلُوا : فَكَانَ فِيْمَنْ سَأَلُوا أَمَّا سُلَيْمَ، فَذَكَرْتُ حَدِيثَ صَفَيَّةَ. مُتَّفِقُ عَلَيْهِ^(٣).

قال الحافظ : وفي الحديث : أَنَّ طَوَافَ الإِفَاضَةِ رُكْنٌ، وَأَنَّ الطَّهَارَةَ شَرْطٌ لِصَحَّةِ الطَّوَافِ، وَأَنَّ طَوَافَ الْوَدَاعِ وَاجِبٌ. وقد ذكر مالك في «الموطأ» : أَنَّهَا

(١) «فتح الباري» (٣/٨٥٧).

(٢) نقله عنه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٣/٥٨٧).

(٣) أخرجه البخاري (١٧٥٨) ووهم الشارح رحمه الله في عزوته لمسلم.

يَلْزَمُ الْجَمَالِ أَنْ يَحْبِسَ هَا، أَيْ : لِمَنْ لَمْ تَطْفُ طَوَافَ الإِفَاضَةِ إِلَى انتِصَاءِ أَكْثَرَ مَدَّةِ الْحَيْضِ، وَكَذَا عَلَى النُّفَسَاءِ. وَاسْتَشْكَلَهُ ابْنُ الْمَوَازِ بِأَنَّ فِيهَا تَعْرِيضًا لِلْفَسَادِ كَقَطْعِ الطَّرِيقِ، وَأَجَابَ عِيَاضٌ بِأَنَّ مَحْلَ ذَلِكَ مَعَ أَمْنِ الْطَّرِيقِ، كَمَا أَنَّ مَحْلَهُ أَنْ يَكُونَ مَعَ الْمَرْأَةِ حَمَرًا. انتهى^(١) .

وقَالَ ابْنُ مُفْلِحٍ فِي «الْفُرُوعِ» : وَيَلْزَمُ النَّاسَ فِي الْأَصَحِّ، وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ شِهَابٍ انتظارَهَا إِنْ أَمْكَنَ، وَنَقَلَ الْمَرْوُذِيَّ فِي الْمَرِيضِ بِبَلْدِ الْعَدُوِّ يُقْيِيمُونَ عَلَيْهِ، قَالَ : لَا يَنْبَغِي لِلْوَالِي أَنْ يُقْيِيمَ عَلَيْهِ . انتهى^(٢) .

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَیْمِيَّةَ : وَالْمُحَصَّرُ بِمَرْضٍ أَوْ ذَهَابٍ نَّفَقَةٍ كَالْمُحَصَّرِ بَعْدُهُ، وَهُوَ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ، وَمِثْلُهُ حَائِضٌ تَعَذَّرُ مَقَامُهَا وَحَرَمَ طَوَافُهَا أَوْ رَجَعَتْ وَلَمْ تَطْفُ لِجَهْلِهَا بِوُجُوبِ طَوَافِ الْزِّيَارَةِ، أَوْ لِعَجْزِهَا عَنْهُ، أَوْ لِذَهَابِ الرِّفْقَةِ، وَالْمُحَصَّرُ يَلْزَمُهُ دَمٌ فِي أَصْحَاحِ الرَّوَايَتَيْنِ وَلَا يَلْزَمُهُ قَضَاءُ حَجَّةٍ إِنْ كَانَ تَطُوعًا، وَهُوَ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ . انتهى^(٣) ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢٥٥ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : أُمِّ النَّاسُ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِمْ بِالْبَيْتِ، إِلَّا أَنَّهُ حُفِّفَ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ^(٤) .

الشَّرْح :

طَوَافُ الْوَدَاعِ وَاجِبٌ، وَيَلْزَمُ بَرْكَهُ دَمٌ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ.

قَوْلُهُ : «أُمِّ النَّاسُ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِمْ بِالْبَيْتِ» أَيْ : أَمْرُهُمُ النَّبِيُّ ﷺ .

(١) «فتح الباري» (٣/٥٩٠).

(٢) «الفروع» (٦/٤١).

(٣) «الفتاوى الكبرى» (٥/٣٨٢).

(٤) أخرجه البخاري (١٧٥٥) دون لفظ : «المرأة»، ومسلم (١٣٢٨) .

وَفِي رِوَايَةِ الْمُسْلِمِ^(١) قَالَ : كَانَ النَّاسُ يَنْصَرُونَ فِي كُلِّ وَجْهٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَا «يَنْفِرُنَّ أَحَدٌ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ» .

قَالَ الْحَافِظُ : وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى وُجُوبِ طَوَافِ الْوَدَاعِ لِلأَمْرِ الْمُؤَكَّدِ بِهِ، لِلتَّعْبِيرِ فِي حَقِّ الْحَائِضِ بِالتَّخْفِيفِ، وَالتَّخْفِيفُ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ أَمْرٍ مُؤَكَّدٍ، وَاسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ الطَّهَارَةَ شَرْطٌ لِصِحَّةِ الطَّوَافِ. انتَهَى^(٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢٥٦ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : اسْتَأْذِنْ الْعَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَلَّبِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبْيَسْ بِمَكَّةَ لِيَلَيِّ مِنِّي مِنْ أَجْلِ سِقَايَتِهِ، فَأَذِنَ لَهُ^(٣).

الشَّرْح :

قَالَ الْحَافِظُ : فِي الْحَدِيثِ : دَلِيلٌ عَلَى وُجُوبِ الْمَيْتِ بِمِنَى، وَأَنَّهُ مِنْ مَنَاسِكِ الْحَجَّ؛ لِأَنَّ التَّعْبِيرَ بِالرُّخْصَةِ يَقْتَضِي أَنَّ مُقَابِلَهَا عَزِيمَةُ، وَأَنَّ الْإِذْنَ وَقَعَ لِلْعُلَمَاءِ الْمُذُكُورَةِ، وَإِذَا لَمْ تُوْجَدْ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهَا لَمْ يَحْصُلِ الْإِذْنُ، وَبِالْوُجُوبِ قَالَ الْجُمُهُورُ.

وَفِي الْحَدِيثِ أَيْضًا : اسْتِئْذَانُ الْأَمْرَاءِ وَالْكُبَرَاءِ فِيهَا يَطْرَأُ مِنَ الْمَصَالِحِ وَالْأَحْكَامِ، وَبِدَارِ مَنِ اسْتُؤْمِرَ إِلَى الْإِذْنِ عِنْدَ ظُهُورِ الْمَصَالِحِ؛ وَالْمَرْادُ بِ«لِيَلَيِّ مِنِّي» : لَيْلَةُ الْحَادِي عَشَرَ وَاللَّتَّيْنِ بَعْدَهَا. انتَهَى^(٤).

(١) فِي «الصَّحِيفَةِ» (١٣٢٧).

(٢) «فَتْحُ الْبَارِي» (٣/٥٨٦).

وَسَبَقَتِ الإِشَارَةُ فِي مَسَأَةِ اشْتِرَاطِ الطَّهَارَةِ فِي الطَّوَافِ عَنْ الْحَدِيثِ (٢٤٧).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (١٦٣٤)، وَمُسْلِمُ (١٣١٥).

(٤) «فَتْحُ الْبَارِي» (٣/٥٧٩).

قال الأزرقي : كَانَ عَبْدُ مَنَافِ يَحْمِلُ الْمَاءَ فِي الرَّوَايَا وَالقِرَبِ إِلَى مَكَّةَ، وَيَسْكُبُهُ فِي حِيَاضٍ مِنْ أَدَمَ بِفَنَاءِ الْكَعْبَةِ لِلْحِجَاجِ، ثُمَّ فَعَلَهُ ابْنُهُ هَاشِمٌ بَعْدُهُ، ثُمَّ عَبْدُ الْمُطَلَّبِ فَلَمَّا حُفِرَ زَمْزَمُ كَانَ يَسْتَرِي التَّرِيبَ فَيَنْذِهُ فِي مَاءِ زَمْزَمَ وَيَسْقِي النَّاسَ .

قال ابن إسحاق : ثُمَّ وَيَ السَّقَايَةَ مِنْ بَعْدِ عَبْدِ الْمُطَلَّبِ وَلَدُهُ الْعَبَّاسُ، وَهُوَ يَوْمَئِذٍ مِنْ أَحَدِثِ إِخْوَتِهِ سِنًا فَلَمْ تَرَلْ بِيَدِهِ حَتَّى قَامَ الإِسْلَامُ وَهِيَ بِيَدِهِ فَأَفَرَّهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَهُ فَهِيَ الْيَوْمُ إِلَى بَنِي الْعَبَّاسِ .

وروى الفاكهي : عن ابن عباسٍ أَنَّ الْعَبَّاسَ لَمَّا ماتَ أَرَادَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْخُذَ السَّقَايَةَ، فَقَالَ لَهُ طَلْحَةُ: أَشَهَدُ لَرَايْتُ أَبَاهُ يَقُومُ عَلَيْهَا، وَأَنَّ أَبَاهَا أَبَا طَالِبٍ لَنَازَلَ فِي إِيلِهِ بِالْأَرَكِ بِعِرْفَةَ، قَالَ: فَكَفَّ عَلَيْهِ أَنْ السَّقَايَةَ .

وَمِنْ طَرِيقِ ابن جُرَيْجَ قَالَ: قَالَ الْعَبَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ جَمِعْتَ لَنَا الْحِجَابَةَ وَالسَّقَايَةَ، فَقَالَ: «إِنَّمَا أَعْطِيْتُكُمْ مَا تُرْزُقُونَ، وَلَمْ أُعْطِكُمْ مَا تَرْزُقُونَ» أَيِّ: أَعْطِيْتُكُمْ مَا يَنْقُصُكُمْ لَا مَا تَنْقُصُونَ بِهِ النَّاسَ .^(۱)

وَعَنْ ابن عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَاءَ إِلَى السَّقَايَةِ فَاسْتَسْقَى، فَقَالَ الْعَبَّاسُ: يَا فَضْلُ، اذْهَبْ إِلَى أُمَّكَ فَائِتِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَرَابٍ مِنْ عِنْدِهَا.

فَقَالَ : «اْسْقِنِي»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُمْ يَجْعَلُونَ أَيْدِيهِمْ فِيهِ. قَالَ: «اْسْقِنِي»، فَشَرِبَ مِنْهُ، ثُمَّ أَتَى زَمْزَمَ وَهُمْ يَسْقُونَ وَيَعْمَلُونَ فِيهَا. فَقَالَ: «اْعْمَلُوا فَإِنَّكُمْ عَلَى عَمَلٍ صَالِحٍ».

ثُمَّ قَالَ: «لَوْلَا أَنْ تُغْلِبُوا النَّزْلَتْ حَتَّى أَضْعَ الحَبْلَ عَلَى هَذِهِ»؛ يَعْنِي: عَاتِقَهُ، وَأَشَارَ إِلَى عَاتِقَهُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(۲).

(۱) انظر: «فتح الباري» (۴۹۱/۳).

(۲) في «الصحيح» (۱۶۳۵).

تَسْمِيَةً :

عَنْ عَاصِمِ بْنِ عَدَىٰ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ عَنْهُ رَحْصَ لِرِعَاءِ الْإِبْلِ فِي الْبَيْتُوَتَةِ عَنْ مِنِيَّ، يَرْمُونَ يَوْمَ النَّحْرِ ثُمَّ يَرْمُونَ الْغَدَرَ وَمِنْ بَعْدِ الْعَدِ الْيَوْمَيْنِ، ثُمَّ يَرْمُونَ يَوْمَ النَّفَرِ. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التَّرْمذِيُّ^(١).

وَفِي رِوَايَةِ: «رَحْصَ لِرِعَاءِ أَنْ يَرْمُوا يَوْمًا وَيَدْعُوا يَوْمًا» رَوَاهُ أَبُو دَاؤَدَ، وَالنَّسَائِيُّ^(٢).

وَلِلتَّرْمذِيِّ^(٣): «ثُمَّ يَجْمِعُوا رَمْيَ يَوْمَيْنِ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ يَرْمُونَ فِي أَحَدِهِمَا» قَالَ الشَّوَّكَانِيُّ : فِي قَوْلِهِ : «وَيَدْعُوا يَوْمًا» أَيْ : يَجْبُزُهُمْ أَنْ يَرْمُوا الْأَوَّلَ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَيَدْهُبُوا إِلَى إِبْلِهِمْ فَيَبْيَتُوا عِنْدَهَا، وَيَدْعُوا يَوْمَ النَّفَرِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ يَأْتُوا فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ فَيَرْمُوا مَا فَاتَهُمْ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي رَمْيَ الْيَوْمِ مَعَ رَمْيِ الْيَوْمِ الثَّالِثِ.

وَفِيهِ تَفْسِيرٌ ثَانٍ : وَهُوَ أَنَّهُمْ يَرْمُونَ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ وَيَدْعُونَ رَمْيَ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَيَدْهُبُونَ، ثُمَّ يَأْتُونَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي مِنَ التَّشْرِيقِ فَيَرْمُونَ مَا فَاتَهُمْ، ثُمَّ يَرْمُونَ عَنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَكِلَّا هُمَا جَائزٌ. انتهى^(٤).

وَقَالَ الْمُوفَّقُ : إِنَّ أَخَرَ الرَّامِيَّ كُلَّهُ فَرَمَاهُ فِي آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَجْزَاهُ وَيُرْتَبِهُ بَنِيَّتَهُ، إِنَّ أَخَرَهُ عَنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، أَوْ تَرَكَ الْمَيْتَ بِمِنْيَ فِي لَيَالِيهَا فَعَلِيهِ دَمُّ، وَفِي

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاؤَدَ (١٩٧٥)، وَالنَّسَائِيُّ (٣٠٦٩)، وَفِي «الْكَبْرَى» (٤٠٦١)، وَالْتَّرْمذِيُّ (٩٥٥)، وَابْنِ ماجِهِ (٣٠٣٧)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٣٧٧٥)، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاؤَدَ (١٩٧٦)، وَالنَّسَائِيُّ (٣٠٦٨)، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٣) فِي «الْجَامِعِ الْكَبِيرِ» (٩٥٥)، وَهُوَ صَحِيحٌ.

(٤) «نَيلُ الْأَوْطَارِ» (٦/٢٩١).

حصَّاءٍ^(١) أو لَيْلَةً وَاحِدَةً مَا فِي حَلْقِ شَعْرِهِ، وَلَيْسَ عَلَى أَهْلِ سِقَايَةِ الْحَاجِ وَالرَّعَاءِ مَبْيَتٌ بِمِنْيٍ. انتهى^(٢).

وَعَنْ أَبِي نَصْرَةَ قَالَ : حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ خُطْبَةَ النَّبِيِّ ﷺ فِي أَوَاسِطِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ فَقَالَ : « يَا أَهْلَ النَّاسِ ، أَلَا إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ ، وَإِنَّ أَبَاكُمْ وَاحِدٌ ، أَلَا لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى عَجَمِيٍّ ، وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ ، وَلَا لِأَحْمَرَ عَلَى أَسْوَدَ ، وَلَا لِأَسْوَدَ عَلَى أَحْمَرَ إِلَّا بِالْتَّقْوَى . أَبْلَغْتُ؟ ». قَالُوا : بَلَّغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . رَوَاهُ أَحْمَدُ^(٣) .

وَعَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : دَخَلْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْبَيْتَ ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ، وَكَبَّرَ وَهَلَّلَ ، ثُمَّ قَامَ إِلَى مَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْبَيْتِ فَوَضَعَ صَدْرَهُ عَلَيْهِ وَحْدَهُ وَيَدَيْهِ ، قَالَ : ثُمَّ هَلَّ وَكَبَّرَ وَدَعَا ، ثُمَّ فَعَلَ ذَلِكَ بِالْأَرْكَانِ كُلُّهَا ، ثُمَّ خَرَجَ فَأَقْبَلَ عَلَى الْقِبْلَةِ وَهُوَ عَلَى الْبَابِ فَقَالَ : « هَذِهِ الْقِبْلَةُ ، هَذِهِ الْقِبْلَةُ » مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً . رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَالنَّسَائِيُّ^(٤) .

وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صَفْوَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَمَّا فَتَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ انطَلَقْتُ فَوَاقْفَتُهُ قَدْ خَرَجَ مِنَ الْكَعْبَةِ وَأَصْحَابُهُ قَدْ اسْتَلَمُوا الْبَيْتَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الْحَطِيمِ ، وَقَدْ وَضَعُوا خُدُودَهُمْ عَلَى الْبَيْتِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَسَطُّهُمْ . رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَأَبْوَ دَاوِدَ^(٥) ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

(١) في الأصل والمطبوع: «وفي حصاة واحدة» والأصح ما أثبتت.

(٢) «الشرح الكبير» (٩/٢٤٥).

(٣) في «المسندي» (٢٣٤٨٩) مختصرًا، وإسناده صحيح.

(٤) في «المسندي» (٢١٨٢٣)، والنسائي (٢٩١٥) وفي «الكبري» (٣٨٨٤)، وهو صحيح.

(٥) أَحْمَدُ فِي «الْمَسْنَدِ» (١٥٥٥٣) ، وَأَبْوَ دَاوِدَ (١٨٩٨) ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ؛ لِضَعْفِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادِ، وَهُوَ رَاوِي حَدِيثِ الرَّاِيَاتِ السُّودَ، الَّذِي قَالَ فِيهِ أَبُو قَدَّامَةَ : سَمِعْتُ أَبَا أَسَامَةَ يَقُولُ فِي حَدِيثِ يَزِيدِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ فِي الرَّاِيَاتِ : لَوْ حَلَفَ عَنِّي خَسِينٌ يَمِينًا قَسَامًا مَا صَدَّقَهُ.

وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي حَدِيثِهِ : لَيْسَ بِذَاكَ ، وَقَالَ أَبْنُ الْمَارِكَ : ارْتِمِ بِهِ . انْظُرْ : «مِيزَانُ الْاعْدَالِ» لِلْمَذْهَبِيِّ (١٥٥/٥) (٩١٥).

٢٥٧ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : جَمِيعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بِإِقَامَةٍ^(١) ، وَلَمْ يُسْبِحْ بَيْنَهُمَا^(٢) ، وَلَا عَلَى إِثْرِ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا^(٣) .

الشَّرْح :

قَوْلُهُ : «بِجَمْعٍ» أَيْ : الْمُزَدَّلَفَةُ ، وَفِي حَدِيثِ أُسَامَةَ : دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ عَرْفَةَ ، فَنَزَلَ الشَّعْبَ فَبَأَلَ ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَلَمْ يُسْبِحْ الْوُضُوءَ . فَقُلْتُ لَهُ : الصَّلَاةُ . فَقَالَ : «الصَّلَاةُ أَمَامَكَ» ، فَجَاءَ الْمُزَدَّلَفَةَ فَتَوَضَّأَ فَأَسْبَغَ ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ ، ثُمَّ أَنَّاخَ كُلُّ إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ فِي مَنْزِلِهِ ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى الْعِشَاءَ وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا . مُتَّفِقُ عَلَيْهِ^(٤) .

وَلِمُسْلِمٍ^(٥) : فَأَقامَ الْمَغْرِبَ ثُمَّ أَنَّاخَ النَّاسُ وَلَمْ يَحْلُوا حَتَّى أَقامَ الْعِشَاءَ فَصَلَّوْا ثُمَّ حَلُوا .

قَالَ الْحَافِظُ : وَكَأَنَّهُمْ صَنَعُوا ذَلِكَ رِفْقًا بِالدَّوَابِّ أَوْ لِلَّامِنِ مِنْ تَشْوُشِهِمْ بِهَا ، وَفِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّهُ خَفَّفَ الْقِرَاءَةَ فِي الصَّلَاتَيْنِ ، وَفِيهِ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِالْعَمَلِ الْيَسِيرِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ الَّتِيْنِ يُجْمِعُ بَيْنَهُمَا وَلَا يَقْطَعُ ذَلِكَ الْجَمْعَ . انتَهَى^(٦) .

(١) لفظ مسلم (١٢٨٨) (٢٨٧) : «ليس بينهما سجدة».

(٢) لفظ مسلم (١٢٨٨) (٢٩١) : «بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ».

(٣) أخرجه البخاري (١٦٧٣)، ومسلم (١٢٨٨) (٢٨٧) (٢٩١) وليس عنده: «ولا على إثر واحدة منها».

(٤) أخرجه البخاري (١٦٧٢) ومسلم (١٢٨٠) (٢٧٦) .

(٥) في «الصحيح» (١٢٨٠) (٢٧٩) .

(٦) «فتح الباري» (٥٢١ / ٣) .

وعَنْ جَابِرٍ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى الْمُزَدَّلَفَةَ فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتِينِ ، وَلَمْ يُسْبِحْ بَيْنَهُمَا شَيْئًا ، ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ ، فَصَلَّى الْفَجْرَ حِينَ تَبَيَّنَ لَهُ الصُّبْحُ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١) .

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ : فَلَمَّا طَلَعَ الْفَجْرُ قَالَ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يُصْلِي هَذِهِ السَّاعَةَ إِلَّا هَذِهِ الصَّلَاةُ فِي هَذَا الْمَكَانِ مِنْ هَذَا الْيَوْمِ .

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : هُمَا صَلَاتَانِ تُحَوَّلَانِ عَنْ وَقْتِهِمَا : صَلَاةُ الْمَغْرِبِ بَعْدَ مَا يَأْتِي النَّاسُ الْمُزَدَّلَفَةَ ، وَالْفَجْرُ حِينَ يَبْرُغُ الْفَجْرُ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٢) .

قَوْلُهُ : «وَلَمْ يُسْبِحْ بَيْنَهُمَا وَلَا عَلَى إِثْرٍ وَاحِدٍ مِنْهُمَا» : قَالَ الْحَافِظُ : وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ : أَنَّهُ تَرَكَ التَّنَفُّلَ عَقْبَ الْمَغْرِبِ وَعَقْبَ الْعِشَاءِ ، وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ مُهْلَةً ، صَرَّحَ بِأَنَّهُ لَمْ يَتَنَفَّلْ بَيْنَهُمَا بِخِلَافِ الْعِشَاءِ ، فَإِنَّهُ يُحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَنَّهُ لَمْ يَتَنَفَّلْ عَقْبَهَا ، لَكِنْ تَنَفَّلَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي أَثْنَاءِ اللَّيْلِ . انتهى^(٣) .

وَقَالَ ابْنُ رُسْدٍ فِي «بِدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ» : وَاخْتَلَفُوا إِذَا كَانَ الْإِمَامُ مَكِيًّا ، هَلْ يَقْصُرُ بِمِنْيِ الصَّلَاةِ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ ، وَبِعِرْفَةَ يَوْمَ عَرْفَةَ ، وَبِالْمُزَدَّلَفَةِ لَيْلَةَ النَّحْرِ ، إِنْ كَانَ مِنْ أَحَدِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ؟

فَقَالَ مَالِكُ ، وَالْأَوَّلَوَزَاعِيُّ ، وَجَمَاعَةُ : سُنَّةُ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ التَّقْصِيرُ ، سَوَاءَ كَانَ مِنْ أَهْلِهَا أَوْ لَمْ يَكُنْ .

وَقَالَ الشَّوَّرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَورٍ ، وَدَاؤُدُّ : لَا يَجُوزُ أَنْ يَقْصُرَ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ تِلْكَ الْمَوَاضِعِ .

(١) فِي «الصَّحِيفَةِ» (١٢١٨) فِي سِياقِ حَدِيثِ جَابِرِ الطَّوَيْلِ .

(٢) فِي «الصَّحِيفَةِ» (١٦٧٥) .

(٣) «فَحْلُ الْبَارِيِّ» (٥٢٣/٣) .

وَحْجَةُ مالِكٍ : أَنَّهُ لَمْ يُرَوْ أَنَّ أَحَدًا أَتَمَ الصَّلَاةَ مَعَهُ بِحَلْلِهِ - أَعْنِي بَعْدَ سَلَامِهِ مِنْهَا - .

وَحْجَةُ الْفَرِيقِ الثَّانِي: البقاء على الأصل المعروف أن القصر لا يجوز إلا للمسافر حتى يدل الدليل على التخصيص. انتهى^(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ويجمع ويقصر بمزدلفة وعرفة مطلقاً؛ وهو مذهب مالك وغيره من السلف، وقول طائفة من أصحاب الشافعي، واختاره أبو الخطاب في «عباداته»، ولا يشترط للقصر والجمع نية، وختاره أبو بكر عبد العزيز بن جعفر وغيره. انتهى^(٢). وبالله التوفيق.



(١) «بداية المجتهد ونهاية المقتضى» (٢/١١٣). ط: دار الحديث. مختصرأ.

ونقل الخلاف في المسألة الإمام الترمذى في «الجامع الكبير» (٢/٣٩٣) وترجمته ما ترجمة قوله: باب ما جاء في تقصير الصلاة بمنى.

وأما في الجمع بين المغرب والعشاء في مزدلفة فقال:

(٢) «الفتاوى الكبرى» (٥/٣٤٩) بتصريف.

مسائلتان هامتان: قال شيخنا العلامة الفقيه محمد بن عثيمين بِحَلْلِهِ:

مسألة: لو خشي خروج وقت العشاء قبل أن يصل إلى مزدلفة، فإنه يجب عليه أن يصل في الطريق، فينزل ويصلي، فإن لم يمكنه النزول للصلاة، فإنه يصلي ولو على السيارة؛ لأنَّ ربما يكون السير ضعيفاً لا يمكنه أن يصل معه إلى مزدلفة قبل منتصف الليل، ولا يمكن أن ينزل = ويصلي؛ لأنَّ السير غير واقف، ففي هذه الحال إذا اضطر أن يصل في السيارة فليصل؛ لأنَّ النبي بِحَلْلِهِ صلى على راحلته، في يوم من الأيام حينما كانت النساء تطر والأرض تسيل للضرورة، وعليه أن يأتي بها يمكنه من الشروط والأركان والواجبات.

وقال أيضاً بِحَلْلِهِ:

مسألة: هل نقول الآن: إنك إذا وصلت مبكراً قبل دخول العشاء فصل المغرب ثم صل العشاء في وقتها؟

نقول: نعم، إذا تيسَّر هذا فهو أولى، لكن في الوقت الحاضر لا يتيسَّر ذلك للزحام الشديد، و Ashton الأماكن، فالإنسان ربما ينطلق أمتاراً قليلاً عن مقره ثم يضيع، فإذا ضاعَ تعب هو وتعب أصحابه، فالذي أرى من باب الرفق بالناس - والله يريد بنا اليسر - أنه متى وصلوا إلى مزدلفة صلوا المغرب والعشاء جماعة، وإن كنت قد ذكرت في «المنهج» التفصيل، أنهم إن وصلوا مبكرين صلوا المغرب في وقتها والعشاء في وقتها، استناداً إلى حديث عبد الله بن مسعود بِحَلْلِهِ =

= وإلى المعنى الذي من أجله حاز الجمع. اهـ . «الشرح الممتع» (٧ / ٣٠٤-٣٠٥) ، وانظر :
«النهج لمريد العمرة والحج» لشیخنا رَحْمَةُ اللَّهِ (٢٧)

وحدث ابن مسعود رض : أنه أتى المزدلفة حين الأذان بالعتمة أو قريباً من ذلك، فأمر رجلاً
فأذن وأقام ثم صلى المغرب وصلى بعدها ركعتين، ثم دعا بعشائه فتعشى ثم أمر رجلاً فأذن
وأقام ثم صلى العشاء ركعتين. أخرجه البخاري (١٦٧٥)

باب

المُحْرِم يأكُل مِنْ صَيْد الْحَلَالِ

٢٥٧ - عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ خَرَجَ حَاجًَا فَحَرَجُوا مَعَهُ، فَصَرَفَ طَائِفَةً مِنْهُمْ - فِيهِمْ أَبُو قَتَادَةَ - وَقَالَ: «خُذُوا سَاحِلَ الْبَحْرِ حَتَّى تَنْتَقِي».

فَأَخْذُوا سَاحِلَ الْبَحْرِ، فَلَمَّا انْصَرَفُوا أَحْرَمُوا كُلَّهُمْ، إِلَّا أَبَا قَتَادَةَ فَلَمْ يُحْرِمْ. فَبَيْنَمَا هُمْ يَسِيرُونَ إِذْ رَأَوْا حُمُرًا وَحْشًا، فَحَمَلَ أَبُو قَتَادَةَ عَلَى الْحُمُرِ، فَعَقَرَ مِنْهَا أَثَانًا، فَنَزَّلَنَا وَأَكَلَنَا مِنْ لَحْمِهَا، ثُمَّ قُلْنَا: أَنَا أَكُلُ مِنْ لَحْمٍ صَيْدٍ وَنَحْنُ حُمُرُونَ؟! فَحَمَلَنَا مَا بَقَيَ مِنْ لَحْمِهَا، فَأَدَرَكُنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَسَأَلْنَاهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «أَمِنْكُمْ أَحَدُ أَمْرَهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا؟» قَالُوا: لَا. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ: «فَكُلُوا مَا بَقَيَ مِنْ لَحْمِهَا»^(١).

وَفِي رِوَايَةٍ^(٢): «هَلْ مَعَكُمْ مِنْهُ شَيْءٌ؟»

فَقُلْتُ: نَعَمْ. فَنَأَوَلْتُهُ الْعَصْدَ، فَأَكَلَ مِنْهَا. أَوْ: فَأَكَلَهَا^(٣).

السَّرِّ :

قَوْلُهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ خَرَجَ حَاجًَا فَحَرَجُوا مَعَهُ» فِي رِوَايَةٍ^(٤): «إِنَّطَلَقْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ فَأَحْرَمَ أَصْحَابَهُ وَلَمْ أَحْرِمْ، فَأَبْيَنْنَا بَعْدًا بَغْيَةً،

(١) أخرجه البخاري (١٨٢٤)، ومسلم (١١٩٦) (٦٠).

(٢) أخرجه البخاري (٢٥٧٠) ومسلم (١١٩٦) (٦٣).

(٣) هذا لفظ البخاري، وأما لفظ مسلم: قالوا: مَعَنَا رَجُلٌ، قَالَ: فَأَخْذُهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ فَأَكَلَهَا.

(٤) أخرجه البخاري (١٨٢٢) ومسلم (١١٩٦).

قوله: «بغية» موضع من بلاد غفار بين مكة والمدينة.

فَتَوَجَّهُنَا نَحْوَهُمْ، فَبَصَرُ أَصْحَابِي بِحِمَارٍ وَحْشٍ، فَجَعَلَ بَعْضُهُمْ يَضْحَكُ إِلَى بَعْضٍ، فَنَظَرْتُ فَرَأَيْتُهُ، فَحَمَلْتُ عَلَيْهِ الْفَرَسَ فَطَعْنَتُهُ فَأَبْيَتْهُ فَاسْتَعْنَتُهُمْ فَأَبْيَوا أَنْ يُعِينُونِي، فَأَكَلَنَا مِنْهُ.

وَفِي رِوَايَةِ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ^(١): «خَرَجَ حَاجًاً أَوْ مُعْتَمِرًاً».

قَوْلُهُ : «فَلَمَّا انْصَرُفُوا أَحْرَمُوا كُلُّهُمْ إِلَّا أَبَا قَتَادَةَ فَلِمْ يُحِرِّمْ»: فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَحْرَمْنَا، فَلَمَّا كُنَّا بِمَكَانٍ كَذَا إِذَا نَحْنُ بَأْبَيْ قَتَادَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْثَهُ فِي وَجْهِهِ. الْحَدِيثُ^(٢).

قَوْلُهُ : «فَبَيْنَمَا هُمْ يَسِيرُونَ إِذْ رَأَوْا حُمُرًا وَحْشًا»: فِي رِوَايَةِ^(٣): فَأَبْصَرُوا حِمَارًا وَحْشِيًّا وَأَنَا مَشْغُولٌ أَخْصِفُ نَعْلِي، فَلِمْ يُؤْذِنُونِي بِهِ، وَأَحْبُّوا لِوَأْيَيْ أَبْصَرُهُ وَالْتَّفَتُ فَأَبْصَرْتُهُ. وَفِي رِوَايَةِ^(٤): فَقَلَّتْ لَهُمْ : مَا هَذَا؟ فَقَالُوا : لَا نَدْرِي. فَقَلَّتْ : هُوَ حِمَارٌ وَحْشِيًّا. فَقَالُوا : هَذَا مَا رَأَيْتَ.

قَالَ الْحَافِظُ : وَفِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ مِنَ الْفَوَائِدِ : أَنَّ تَنْنِي الْمُحْرِمُ أَنْ يَقْعَدَ مِنَ الْحَلَالِ الصَّيْدُ لِيَأْكُلَ الْمُحْرِمُ مِنْهُ لَا يَقْدُحُ فِي إِحْرَامِهِ، وَأَنَّ الْحَلَالَ إِذَا صَادَ لِنَفْسِهِ جَازَ لِلْمُحْرِمِ الْأَكْلُ مِنْ صَيْدِهِ، وَهَذَا يُقْوِي مَنْ حَمَلَ الصَّيْدَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : «وَحْرَمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا» [المائدة : ٩٦]، عَلَى الاصْطِيادِ، وَفِيهِ الْاسْتِهَابُ مِنَ الْأَصْدِيقَاءِ، وَقُبُولُ الْهَدِيَّةِ مِنَ الصَّدِيقِ.

(١) فِي «السِّنْنِ الْكَبِيرِ» (١٨٩/٥).

(٢) أُوردهُ الْحَافِظُ أَبْنَ حَمْرَ في «فَتْحَ الْبَارِي» (٤/٢٣).

(٣) أَخْرَجَهَا الْبَخَارِيُّ (٢٥٧٠).

(٤) أَخْرَجَهَا الْبَخَارِيُّ (٥٤٩٢).

وَقَالَ عِيَاضُ : عِنْدِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَلَبَ مِنْ أَبِي قَتَادَةَ ذَلِكَ تَطْبِيًّا لِقَلْبِ
مَنْ أَكَلَ مِنْهُ بَيَانًا لِلْجَوَازِ بِالْقَوْلِ وَالْفَعْلِ لِإِزَالَةِ السُّبْهَةِ الَّتِي حَصَلَتْ لَهُ، وَفِيهِ
إِمْسَاكٌ نَصِيبِ الرَّفِيقِ الْغَائِبِ مَنْ يَتَعَيَّنُ احْتِرَامُهُ أَوْ تُرْجَى بَرَكَتُهُ، أَوْ يُتَوَقَّعُ مِنْهُ
ظُهُورُ حُكْمٍ تِلْكَ الْمَسَأَةِ بِخُصُوصِهَا، وَفِيهِ تَفْرِيقُ الْإِمَامِ أَصْحَابَهُ لِلْمَصَلَحةِ
وَاسْتِعْمَالُ الطَّلَيْعَةِ فِي الْغَرْوِ؛ لَا تَهُمُ اسْتَعْمَلُوا الضَّحْكَ فِي مَوْضِعِ الإِشَارَةِ لَهُ
اعْتَقَدُوهُ مِنْ أَنَّ الإِشَارَةَ لَا تَحْلُّ، وَفِيهِ ذِكْرُ الْحِكْمَةِ فِي قَوْلِهِ : «إِنَّمَا هِيَ
طُعْمَةً أَطْعَمَكُمُوهَا اللَّهُ»^(١).

تَكْمِيلَةً :

لَا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ قَتْلُ الصَّيْدِ إِلَّا إِنْ صَالَ عَلَيْهِ^(٢)؛ فَقَتَلَهُ دَفْعًا، فَيَجُوزُ، وَلَا
صَمَانَ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ا.ه.

٢٥٩ - عَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ الْكَيْثَيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّهُ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ
حِمَارًا وَحْشِيًّا وَهُوَ بِالْأَبْوَاءِ - أَوْ بَوَادَانَ - فَرَدَهُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَأَى مَا فِي وَجْهِهِ قَالَ :
«إِنَّا لَمْ نُرِدْهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَّا حُرُمٌ»^(٣).

وَفِي لَفْظِ لِمُسْلِمٍ^(٤) : رِجْلٌ حِمَارٌ.

وَفِي لَفْظٍ : شُقُّ حِمَارٍ.

وَفِي لَفْظٍ : عَجْزٌ حِمَارٌ.

(١) «فتح الباري» (٤/٣١).

والحاديُّثُ أخْرَجَهُ البخاريُّ فِي «الصَّحِيفَةِ» (٢٩١٤) وَ(٥٤٩٠).

(٢) أيٌّ : استطالٌ وَوُثُبٌ عَلَيْهِ.

(٣) أخْرَجَهُ البخاريُّ (١٨٢٥)، وَمُسْلِمٌ (١١٩٣).

(٤) فِي «الصَّحِيفَةِ» (١١٩٤) وَ(٥٤) بِالْأَلْفَاظِ الْمُذَكُورَةِ جَمِيعًا ، لَكِنَّهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وَلَيْسَ مِنْ حَدِيثِ الصَّعْبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَجْهُ هَذَا الْحِدِيثِ : أَنَّهُ طَنَ أَنَّهُ صَيْدٌ لِأَجْلِهِ، وَالْمُحْرِمُ لَا يَأْكُلُ مَا صَيْدَ لِأَجْلِهِ.

الشَّرْح :

قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأُمِّ» : إِنْ كَانَ الصَّعْبُ أَهْدَى لَهُ حِمَارًا حَيًّا، فَلَيْسَ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَذْبَحَ حِمَارًا وَحْشِيًّا، وَإِنْ كَانَ أَهْدَى لَهُ لَحْمًا، فَقَدْ يُحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَنَّهُ صَيْدٌ لَهُ^(١).

قَوْلُهُ : «فَلَمَّا رَأَى مَا فِي وَجْهِهِ» أَيْ : مِنَ الْكَرَاهِيَّةِ.

وَفِي رِوَايَةٍ^(٢) : «فَلَمَّا عَرَفَ فِي وَجْهِي رَدَدَهُ هَدِيَّتِي» .

قَوْلُهُ : «إِنَّا لَمْ نَرَدَهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَّا حُرُمُ» : فِي رِوَايَةٍ^(٣) : «لَوْلَا أَنَا مُحْرِمُونَ لَقَبِلْنَاهُ مِنْكَ» .

قَوْلُهُ : «وَفِي لُفْظِ لِمُسْلِمٍ : رِجْلٌ حِمَارٌ» فِي رِوَايَةٍ لَهُ^(٤) أَيْضًا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَدِمَ زِيدُ بْنُ أَرْقَمَ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ يَسْتَدْكِرُهُ : كَيْفَ أَخْبَرْتَنِي عَنْ لَحْمٍ صَيْدٍ أَهْدَيَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ حَرَامٌ؟

قَالَ : أَهْدَيَ لَهُ عُضُوًّا مِنْ لَحْمٍ صَيْدٍ فَرَدَهُ وَقَالَ : «إِنَّا لَا نَأْكُلُهُ، إِنَّا حُرُمُ» .

قَالَ الْحَافِظُ : جَمِيعَ الْجُمُهُورِ بَيْنَ مَا اخْتَلَفَ مِنْ ذَلِكَ : بِأَنَّ أَحَادِيثَ الرَّدَدِ مَمْحُوَّةٌ عَلَى مَا صَادَهُ الْحَلَالُ لِأَجْلِ الْمُحْرِمِ، قَالُوا : وَالسَّبُّ فِي الْاِقْتِصَارِ عَلَى

(١) نقله بهذا السياق ابن حجر في «الفتح» (٤/٣٣)، وذكره النووي في «المجموع» (٧/٢٩٦) ولم يُظفر به في «الأم» فالله أعلم.

(٢) أخر جها البخاري (٢٥٩٦).

(٣) أخر جها مسلم (١١٩٤) (٥٣).

(٤) أخر جها مسلم (١١٩٥).

الإحرام عند الاعتذار للصعب : أن الصيد لا يحرم على المرأة إذا صيد له إلا إذا كان محراً، فين الشرط الأصلي وسكت عمّا عداه، فلم يدل على نفيه، وقد بيّنه في الأحاديث الأخرى.

ويؤيد هذا الجمع حديث جابر مرفوعاً : «صَيْدُ الْبَرِّ لَكُمْ حَلَالٌ مَا لَمْ تَصِدُوهُ أَوْ يُصَادُ لَكُمْ» آخر جه الترمذى والنمسائى، وابن خزيمة^(١).

وفي حديث الصعب : الحكم بالعلامة ليقوله : «فَلَمَّا رأى مَا في وَجْهِيِّ، وَفِيهِ جَوازُ رَدِّ الْهَدِيَّةِ لِعُلَمَاءِ، وَفِيهِ الْاعْتِدَارُ عَنْ رَدِّ الْهَدِيَّةِ تَطْبِيبًا لِقُلْبِ الْمُهَدِّيِّ، وَأَنَّ الْهِبَةَ لَا تَدْخُلُ فِي الْمِلْكِ إِلَّا بِالْقَبُولِ، وَأَنَّ قُدْرَتَهُ عَلَى تَمْلِكِهَا لَا تُصِيرُهُ مَالِكًا لَهَا، وَأَنَّ عَلَى الْمُحْرِمِ أَنْ يُرِسَّلَ مَا فِي يَدِهِ مِنَ الصَّيْدِ الْمُمْتَنِعِ عَلَيْهِ اصْطِيَادُهُ»^(٢)، والله أعلم.

(١) آخر جه الترمذى (٨٤٦)، والنمسائى (٢٨٢٧)، وابن خزيمة (٢٦٤١)، وإسناده ضعيف لانقطاعه؛ فإن المطلب بن عبد الله المخزومي، لم يسمع من جابر، وقد قال أبو حاتم - كما في «المراسيل» (٢١٠) : عامّة أحاديثه مراسيل، ولم يدرك أحداً من أصحاب النبي ﷺ ولم يسمع من جابر.

قال الإمام الترمذى رحمه الله : والمطلب لا نعرف له سبباً من جابر.

وقال ابن سعد : كان كثير الحديث، وليس يتحقق بحديثه؛ لأنَّه يُرسَل.

وقال ابن التركمانى كما في تعليقه على «سنن الكبرى» للبيهقي (١٩١ / ٥) : فالحديث في نفسه معلوم، عمرو بن أبي عمرو - مع اضطرابه في هذا الحديث - متكلّم فيه.

وعليه فالقلب أميل لضعفه، وإنْ كان قد علق أمر تحسينه بصحة سماعه من جابر، وقد علمت نفيه. هذا ما ظهر لي والله أعلم، ويغنى عنه حديث أبي قتادة والصعب الليثى.

قال الإمام الترمذى رحمه الله : والعمل على هذا عند بعض أهل العلم لا يرون بالصيد للمحريم بأساً إذ لم يصطده أو لم يصطد من أجله.

قال الشافعى : هذا أحسن حديث روى في هذا الباب وأقىس، والعمل على هذا، وهو قول أحمد وإسحق.

(٢) «فتح الباري» (٤ / ٣٣، ٣٤).

تَنَمَّةٌ :

قالَ الْمُوقَّعُ : وَإِنْ أَحْرَمَ وَفِي يَدِهِ صَيْدٌ، أَوْ دَخَلَ الْحَرَمَ بِصَيْدٍ لَرِمَهُ إِزَالَةُ يَدِهِ
الْمُشَاهِدَةُ دُونَ الْحُكْمِيَّةِ عَنْهُ، فَإِنْ لَمْ يَفْعُلْ فَتَلِفَ ضَيْمَنَهُ، وَإِنْ أَرْسَلَهُ إِنْسَانٌ مِنْ
يَدِهِ قَهْرًا فَلَا ضَيْمَانَ عَلَى الْمُرْسِلِ^(١).

قَوْلُهُ : «الرِّمَهُ إِزَالَةُ يَدِهِ الْمُشَاهِدَةُ» أَيْ : مِثْلُ مَا إِذَا كَانَ فِي قَبْضِهِ، أَوْ خَيْمَتِهِ،
أَوْ قَفْصِهِ وَنَحْوِهِ .

قالَ فِي «الشَّرْحِ الْكَبِيرِ» : إِذَا أَحْرَمَ وَفِي مُلْكِهِ صَيْدٌ لَمْ يَرُدْ مُلْكُهُ عَنْهُ وَلَا
يَدُهُ الْحُكْمِيَّةُ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ فِي بَلَدِهِ، أَوْ فِي يَدِ نَائِبِهِ فِي غَيْرِ مَكَانِهِ، وَلَا شَيْءٌ
عَلَيْهِ إِنْ مَاتَ، وَلِهِ التَّصْرُفُ فِيهِ بِالبَيْعِ وَالْهِبَةِ وَغَيْرِهِمَا، وَإِنْ غَصِبَهُ غَاصِبٌ لَرِمَهُ
رَدُّهُ، وَيَلْزَمُهُ إِزَالَةُ يَدِهِ الْمُشَاهِدَةُ عَنْهُ، وَمَعْنَاهُ : إِذَا كَانَ فِي قَبْضِهِ أَوْ خَيْمَتِهِ أَوْ
رَحْلِهِ أَوْ قَفْصِهِ مَعْهُ أَوْ مَرْبُوطُ بِحَبْلٍ مَعْهُ لَرِمَهُ إِرْسَالُهُ، وَبِهِ قَالَ مَالِكُ وَأَصْحَابُ
الرَّأْيِ .

وَقَالَ الثَّوْرِيُّ : هُوَ ضَامِنٌ لِمَا فِي بَيْتِهِ أَيْضًا، وَحُكْمِيَّ نَحْوُ ذَلِكَ عَنِ الشَّافِعِيِّ .

وَقَالَ أَبُو ثُورٍ : لَيْسَ عَلَيْهِ إِرْسَالُ مَا فِي يَدِهِ، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيِ الشَّافِعِيِّ؛ لَأَنَّهُ
فِي يَدِهِ وَلَمْ يَحِبْ إِرْسَالُهُ كَمَا لَوْ كَانَ فِي يَدِهِ الْحُكْمِيَّةُ، وَلَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ مَنْعِ ابْتِدَاءِ
الصَّيْدِ الْمُنْعُ مِنِ اسْتِدَامَتِهِ، بَدَلِيلِ الصَّيْدِ فِي الْحَرَمِ، وَلَنَا عَلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ إِزَالَةُ يَدِهِ
الْحُكْمِيَّةُ أَنَّهُ لَمْ يَفْعُلْ فِي الصَّيْدِ فِعْلًا، فَلَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ كَمَا لَوْ كَانَ فِي مِلْكِ غَيْرِهِ؛
وَعَكْسُ هَذَا إِذَا كَانَ فِي يَدِهِ الْمُشَاهِدَةُ؛ لَأَنَّهُ فَعَلَ الْإِمْسَاكَ فِي الصَّيْدِ، فَكَانَ مَنْوِعًا
مِنْهُ، وَكَحَالَةِ الْابْتِدَاءِ، فَإِنَّ اسْتِدَامَةَ الْإِمْسَاكِ إِمْسَاكٌ، بَدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ : لَا

(١) فِي «الْمَقْنَعِ» (٨/٢٩٨).

يَمْلِكُ شَيْئاً، فَاسْتَدَامَ إِمْسَاكَهُ؛ حَنَثَ، وَالْأَصْلُ الْمَقِيسُ عَلَيْهِ مَنْوَعٌ، وَالْحُكْمُ فِيهِ مَا ذَكَرْنَا قِيَاسًا عَلَيْهِ.

إِذَا ثَبَتَ هَذَا، فَإِنَّهُ مَتَى أَرْسَلَهُ لَمْ يَزُلْ مِلْكُهُ عَنْهُ، وَمَنْ أَخْذَهُ رَدَهُ عَلَيْهِ إِذَا حَلَّ، وَمَنْ قَتَلَهُ ضَمِنَهُ لَهُ؛ لِأَنَّ مُلْكَهُ كَانَ عَلَيْهِ، وَإِذَا لَهُ يَدُهُ لَا تُرْيَلُ الْمُلْكُ، بَدِيلٍ لِلْغَصْبِ وَالْعَارِيَّةِ، فَإِنْ تَلَفَّ فِي يَدِهِ قَبْلَ إِرْسَالِهِ مَعْ إِمْكَانِهِ ضَمِنَهُ. اهـ^(١).

وَقَالَ ابْنُ مُقْلِحٍ فِي «الْفُرُوعِ»^(٢) : إِنَّ مَلَكَ صَيْدًا فِي الْحِلْلِ فَأَدْخَلَهُ الْحَرَمَ : لِزَمَهُ رَفْعٌ يَدِهِ وَإِرْسَالُهُ، فَإِنْ أَتَلَفَهُ أَوْ تَلَفَّهُ ضَمِنَهُ، كَصَيْدٍ الْحِلْلِ فِي حَقِّ الْمُحِرَّمِ، نَقْلَهُ الْجَمَاعَةُ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ وَفَاقِاً لِهِ الْمَلِكُ، وَالشَّافِعِيُّ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ إِنَّمَا تَهَى عَنْ تَنْفِيرِ صَيْدٍ مَكَّةَ، وَلَمْ يُبَيِّنْ مِثْلَ هَذَا الْحُكْمِ الْخَفِيِّ مَعَ كَثْرَةِ وُقُوعِهِ، وَالصَّحَابَةُ مُخْتَلِفُونَ، وَقِيَاسُهُ عَلَى الْإِحْرَامِ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ أَكَدُ لِتَحْرِيمِهِ مَا لَا يُحِرِّمُهُ. اهـ.

تَكْمِيلٌ :

عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدٍ : الْمَسَجِدُ الْحَرَامُ، وَمَسَجِدِي هَذَا، وَالْمَسَجِدُ الْأَقْصَى»^(٣).

قَالَ الْحَافِظُ : قَوْلُهُ : «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ» : بِضمِّ أَوْلَهِ بِلْفَظِ النَّفِيِّ، وَالْمُرُادُ : النَّهَيُّ عَنِ السَّفَرِ إِلَى غَيْرِهَا.

قَالَ الطَّيِّبُ : هُوَ أَبْلَغُ مِنْ صَرِيعِ النَّهَيِّ، كَانَهُ قَالَ : لَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يُقصَدَ بِالزِّيَارَةِ إِلَّا هَذِهِ الْبِقَاعَ لَا خِتَاصَاتِهَا بِهَا اخْتَصَّتْ بِهِ.

(١) «الشرح الكبير» (٢٩٨/٨).

(٢) «الفروع» (٤٨٧/٥).

(٣) أخرجه البخاري (١٨٦٤)، ومسلم (٨٢٧).

وَالرِّحَالُ : بِالْمُهْمَلَةِ، جَمْعُ رَحْلٍ، وَهُوَ لِلْبَعِيرِ كَالسَّرْجِ لِلْفَرَسِ، وَكَنَّ بَشَدًّا الرِّحَالِ عَنِ السَّفَرِ؛ لَأَنَّهُ لَازِمٌ، وَخَرَجَ ذِكْرُهَا مَخْرَجَ الْغَالِبِ فِي رُكُوبِ الْمُسَافِرِ، وَإِلَّا فَلَا فَرْقَ بَيْنَ رُكُوبِ الرَّوَاحِلِ وَالْحَلِيلِ وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ وَالْمَشِيِّ فِي الْمَعْنَى الْمَذْكُورِ، وَيَدْلُلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ «إِنَّمَا يُسَافِرُ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(١) مِنْ طَرِيقِ عِمَرَانَ بْنِ أَبِي أَنْسٍ، عَنْ سَلْمَانَ^(٢) الْأَغْرِيَّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. اهـ^(٣).

وقال الصناعي في «سبيل السلام»: والحديث دليل على فضيلة هذه المساجد، ودلل بمفهوم الحصر: أنه يحرم شد الرحال لقصد غير الثلاثة، كزيارة الصالحين أحياء وأمواتاً، لقصد التقرب ولقصد الموضع الفاضلة لقصد التبرك بها والصلاحة فيها، وقد ذهب إلى هذا الشیخ أبو محمد الجوینی، وبه قال القاضی عیاض وطائفة، ويدلل عليه ما رواه أصحاب «السنن»^(٤) من إنكار أبي بصرة الغفاری، على أبي هریرة خروجه إلى الطور، وقال: لو أدركتك قبل أن تخرج خرجت، واستدلل بهذا الحديث وواقفه أبو هریرة.

ودَهَبَ الْجُمُهُورُ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مُحَرَّمٍ، وَاسْتَدَلُوا بِهَا لَا يَنْهَضُونَ؛ وَتَأَوَّلُوا أَحَادِيثَ الْبَابِ بِتَأْوِيلِ بَعِيدٍ، وَلَا يَنْبَغِي التَّأْوِيلُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَنْهَضَ عَلَى خِلَافِ مَا أَوْلُوهُ الدَّلِيلُ.

وَقَدْ دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى فَضْلِ الْمَسَاجِدِ الْثَلَاثَةِ، وَأَنَّ أَفْضَلَهَا الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ؛ لِأَنَّ لِلتَّقْدِيمِ ذِكْرًا يَدْلُلُ عَلَى مَرِيَّةِ الْمُقْدَمِ، ثُمَّ مَسْجِدُ الْمَدِينَةِ، ثُمَّ الْمَسْجِدُ الْأَقْصَى؛

(١) في «الصحيح» (١٣٩٧) (٥١٣).

(٢) في الأصل والمطبوع: «أویس، عن سليمان» خطأ، وقد تصحّف «سلمان» أيضاً في «الفتح» والصواب ما أثبته من «الصحيح» فليُصحّح.

(٣) «فتح الباري» (٣/٦٤).

(٤) لم يخرجه من أصحاب «السنن» إلّا النسائي (١٤٣٠) وأخرجه أحمد في «مسند» (٢٣٨٤٨) و (٢٣٨٥٠) و (٢٧٢٣٠)، وابن حبان في «صحیحه» (٢٧٧٢). وإنسانه صحيح.

وقد دلّ لهذا أيضاً ما أخرجه البزارُ وحسنَ إسنادهُ من حديث أبي الدرداء مرفوعاً : «الصَّلاةُ في المسجد الحرام يمئة ألف صلاة، والصَّلاةُ في مسجدي بalfِ صلاة، والصَّلاةُ في بيت المقدس بخمس مئاتِ صلاة»^(١) ، وفي معناه أحاديث أخرى^(٢) . اهـ.

وقال الشوكاني في «شرح المتنقى» : وقد اختلفت أقوال أهل العلم في زيارة قبر النبي ﷺ، فذهب الجمُهور إلى أنها مندوبية، وذهب بعض المالكية وبعض الظاهريَّة إلى أنها واجبة.

وقالت الحنفية : إنها قريبة من الواجبات.

وذهب ابن تيمية الحنبلي حفيض المصنف المعروف بشيخ الإسلام إلى أنها غير مشروعة، وتبعه على ذلك بعض الحنابلة، وروي ذلك عن مالك، وأجويني والقاضي عياض . اهـ^(٣).

(١) أخرجه البزار في «مسنده» (٤٤٢)، وقال الهيثمي في «المجمع» (٤ / ٧) : أخرجه الطبراني في «الكبير» ورجله ثقات، وفي بعضهم كلام، وهو حديث حسن. اهـ ولم أقف عليه في المطبوع من «المجم الكبير»، وقد حسنها أيضاً الحافظ في «الفتح» (٦٧/٣) والأصح إله ضعيف؛ لضعف سعيد بن بشير، وقد قال البخاري : يتكلمون في حفظه، وقال الفلاس : حدثنا عنه ابن مهدي، ثم تركه، وقال النسائي ضعيف، وقال ابن نمير : يروي عن قتادة المنكرات، وذكره أبو زرعة في «الضعفاء» وقال : لا يتحقق به. كما في «ميزان الاعتدال» للذهبي (١٢١/٢)، وقد حرر الشیخ الألباني رحمه الله في «إرواء الغليل» (٤ / ٣٤٢) (١١٣٠) فانظره ، وانظر : «التكامل» لآل الشیخ (٤٨).

(٢) «سبل السلام» (٢ / ٤٦٤).

(٣) «نيل الأوطار» (٦ / ٣١٨).

قال ابن يوسف عَنَّا اللَّهُ عَنْهُمَا : سامح الله الشوكاني - والشراح تبعاً - فيما نقله عن شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية رحمه الله، فلم يفرق بين شد الرحال لزيارة القبر خاصة، وبين ما كان من شد الرحال للمسجد النبوي وتدخل زيارة القبر تبعاً، أو زيارة النبي ﷺ وصاحبيه من غير شد للرحال وسفر، وهذا أمر خلط فيه كثير من أهل العلم من زمان الشيخ رحمه الله إلى زماننا! فظلل الشیخ رحمه الله، وامتحن كثيراً بسبب هذا الخلط الشنيع، لاسيما من أعدائه وحساده، وهكذا يفتُّ التعلُّق والحسد

= بأصحابه وإن كانوا من رُزق علمًا، فتقموا عليه بالباطل، فأدخل سجن القلعة ظلمًا وبهتانًا ويفي فيه إلى أن تُوفي رحمه رحمة واسعة، ويرد ضجيعه، وجعل له لسان صدق في الآخرين.

هذا ومن رفع هذا المذهب غير المرضي الشيخ تقى الدين السبكي غفر الله له في كتابه : «شفاء السقام في زيارة خير الأنام» فقال قولًا فجأً، نسب فيه لشيخ الإسلام رحمه منع مطلق الزيارة! ثم ساق أدلة واهية ضعيفة لا تسعف في مسألته، مع العلم أنَّ كتب شيخ الإسلام مليئة بقوله في مسألة الزيارة من غير شد للرجل وبيان آدابها وكيفية السلام على النبي صلوات الله عليه وصافحة ، وقد اغترَّ كثيرًا من أهل العلم بكتاب السبكي غفر الله له لاسيما الصوفية الطرقية، ومن كان على مذهبِه؛ لأنَّ فيه ما يُؤيد مذاهبهم من مثل مسألة شد الرحل للزيارة، والتَّوسل الذي ساق له أدلة ضعيفة وموضعه وجهه نفسه بخشود ما يُقوى مذهبِه، غفر الله له .

فسخر الله له الإمام ابن عبد المادي رحمه فانبرى للرَّد عليه ردًا شافياً في كتابه النَّفيس «الصارم المنكى في الرَّد على السبكي» ففندَ مسائله، وقوَّم اعوجاج منهجه، وتكلَّم على الأحاديث الضعيفة التي ساقها، فلم تصلح للاحتجاج، وبين الأحاديث الصَّحاح التي ضعفتها السبكي ولم يُصب في تضليله، فبان الحق والله الحمد والمنة .

ثم جاء العالم الشيخ محمد بن حسين الفقيه رحمه (ت ١٣٥٥ هـ) فزاد على «الصارم المنكى» كتابه «الكشف المبدي لتمويه أبي الحسن السبكي، تكميلة الصارم المنكى» فنَّمَ البيان زيادة وإفادة وإحسان. ومن رام الحق بصدق فسيوفه الله له .

أما مسألتنا : فقد أبان شيخ الإسلام رحمه عن مراده في التفريق بينهما، في غير ما موضع من كتبه، وذكر عنه ذلك كثيرًا من ترجم له، وأسوق لك نصًا من «مجموع فتاواه» لتفصيل المسألة، فقد سُئل : هل زيارة النبي صلوات الله عليه على وجه الاستحباب أم لا ؟

فأجاب رحمه : زيارةُه فليست واجبة باتفاق المسلمين؛ بل ليس فيها أمرٌ في الكتاب ولا في السنَّة، وإنَّما الأمر الموجود في الكتاب والسُّنة بالصلوة عليه والتَّسليم، فصلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

وأكثر ما اعتمدَه العلماء في الزيارة، قوله في الحديث : «ما من مسلم يُسلم على إلَّا ردَ الله على روحِي حتى أردَّ عليه السلام». وقد كَرِه مالكُ وغيره أنْ يُقال: زُرْت قبرَ النبي صلوات الله عليه، وقد كان الصحابة كابن عمر، وأنسٍ وغيرها، يُسلِّمون عليه صلوات الله عليه وعلى صاحبيه .

وشد الرَّحل إلى مسجده مشروعٌ باتفاق المسلمين كما في «الصَّحِيفَتَين» أنه قال: «لا تُشدُّ الرَّحال إلَّا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجدِي هذا»، وفي «الصَّحِيفَتَين» أنه قال: «صلوة في مسجدي هذا خيرٌ من ألف صلاة فيها سواه من المساجد إلَّا المسجد الحرام»، فإذا أتي مسجد النبي صلوات الله عليه فإنه يُسلم عليه، وعلى صاحبيه كما كان الصَّحابة يفعلون .

وأمَّا إذا كان قصْدُه بالسفر زيارة قبر النبي دون الصَّلوة في مسجده، فهذه المسألة فيها خلاف. فالذِّي عليه الأئمَّةُ وأكثر العُلَمَاءَ أنَّ هذا غير مشروع ولا مأمور به؛ لقوله صلوات الله عليه: «لا تُشدُّ الرَّحال إلَّا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدِي هذا، والمسجد الأقصى» .

وقال ابن القيم : فَصُلْ في هَدْيَةِ ﷺ فِي زِيَارَةِ الْقُبُورِ : كَانَ إِذَا زَارَ قُبُورَ أَصْحَابِهِ يَزُورُهَا لِلْدُعَاءِ لَهُمْ، وَالترَّحِيمِ عَلَيْهِمْ، وَالاسْتِغْفَارِ لَهُمْ، وَهَذِهِ هِيَ الْزِيَارَةُ الَّتِي سَنَّهَا لِأُمَّتِهِ وَشَرَعَهَا لَهُمْ، وَأَمْرَهُمْ أَنْ يَقُولُوا إِذَا زَارُوهَا : «السَّلامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَا حَقُونَ، نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمُ الْعَافِيَةَ»^(١) .

وكان هديه أن يقول ويفعل عند زيارة من جنس ما يقوله عند الصلاة عليه من الدعاء والترحيم والاستغفار، فأبى المشركون إلا دعاء الميت والإشراك به، والإقسام على الله به، وسؤاله الحوائج، والاستغاثة به، والتوجة إليه بعكس هديه عليه السلام، فإنه هدي توحيد وإحسان إلى الميت، وهدي هؤلاء شرك وإساءة إلى نفوسهم إلى الميت، وهم ثلاثة أقسام : إما أن يدعوا الميت، أو يدعوا به، أو عنده، ويرون الدعاء عنده أوجب وأولى من الدعاء في المساجد؛ ومن تأمل هدي رسول الله عليه السلام وأصحابه عليهم السلام تبين له الفرق بين الأمرين وبالله التوفيق . اهـ^(٢) .

= بل قد صرّح طائفة من العلماء كابن عقيل وغيره بأنَّ المسافر لزيارة قبور الأنبياء عليهم السلام وغيرها لا يقصر الصلاة في هذا السفر؛ لأنَّه معصية لكونه معتقداً أنه طاعة وليس بطاعة والتقرب إلى الله عز وجل بما ليس بطاعة هو معصية؛ ولأنَّه نهى عن ذلك، والنهي يقتضي التحرير. ورَحْض بعض المؤاخرين في السفر لزيارة القبور كما ذكر أبو حامد في «الإحياء»، وأبو الحسن ابن عبدوس، وأبو محمد المقطسي، وقد روى حديثاً رواه الطبراني من حديث ابن عمر قال: قال رسول الله صلوات الله عليه وسلم : «من جاءني زائراً لا تزعزعه إلا زياري كان حقاً علىَّ أن أكون له شفيعاً يوم القيمة» لكنَّه من حديث عبد الله بن عمر العمري وهو مُضعف . وهذا لم يحتج بهذا الحديث أحد من السلف والأئمة، وبمثله لا يجوز إثبات حكم شرعيٍّ باتفاق علماء المسلمين . والله أعلم . اهـ «مجموع الفتاوى» (٢٧ / ٢٤-٢٨) وانظر فيه تمام كلامه بتوسيع .

(١) أخرجه مسلم (٩٧٥) عن حديث بريدة الأسلمي رضي الله عنه .

(٢) «زاد المعاد» (١/ ٥٠٧) .

وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّهُ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ قَالَ : السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أبا بَكْرٍ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَتِي، ثُمَّ يَنْصَرِفُ . رَوَاهُ مَالِكٌ فِي «الْمُوْطَأ»^(١) .

قال الموفق في «المغني» : وَلَا يُسْتَحْبُ التَّمْسُحُ بِحَائِطٍ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا تَقْبِيلُه .
قال أَحْمَدُ : مَا أَعْرِفُ هَذَا .

قال الأثرُمُ : رَأَيْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَا يَمْسُونَ قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ يُقْوَمُونَ مِنْ نَاحِيَةٍ فَيُسْلِمُونَ .

قال أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : وَهَكَذَا كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُ . اهـ^(٢) .

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يُسْلِمُ عَلَيَّ إِلَّا رَدَّ اللَّهُ عَلَيَّ رُوحِي حَتَّى أُرْدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوَدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ^(٣) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : وَإِذَا سَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَدَعَا فِي الْمَسْجِدِ - وَلَمْ يَدْعُ مُسْتَقْبِلًا لِلْقَبْرِ - كَمَا كَانَ الصَّحَابَةُ يَفْعَلُونَهُ وَهَذَا بِلَا نِزَاعٍ ، وَمَا نَقَلَ عَنْ مَالِكٍ فِيهَا يُحَالِفُ ذَلِكَ مَعَ الْمَنْصُورِ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ ، وَإِنَّمَا تَنَازَعُوا فِي وَقْتِ التَّسْلِيمِ ، هَلْ يَسْتَقْبِلُ الْقَبْرَ أَوِ الْقِبْلَةَ؟

فَقَالَ أَصْحَاحُ أَبِي حَنِيفَةَ : يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ ، وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّهُ يَسْتَقْبِلُ الْقَبْرَ^(٤) . انتهى ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



(١) لم أقف عليه في «الموطأ» ، وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١١٩١٥) ، والبيهقي في «الكبرى» (٢٤٥/٥) وإسناده صحيح.

(٢) «المغني» (٤٦٨/٥).

(٣) في «السنن» (٢٠٤١) ولكنَّه بِإسناد حسن.

(٤) «الفتاوى الكبرى» (٣٥٩/٥).

كتابُ الْبِيُوع

٢٦٠ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : «إِذَا تَبَأَيَ الرَّجُلُانِ فُكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ، مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا وَكَانَا جَمِيعًا، أَوْ يُخْيِرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَإِنْ خَيَرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَتَبَأَيَا عَلَى ذَلِكَ، فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ، وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَأَيَا وَلَمْ يَتَرَكْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ، فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ»^(١).

٢٦١ - عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «الْبَيْعُانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا - أَوْ قَالَ : حَتَّى يَتَفَرَّقَا - فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَثَرَا وَكَذَّبَا مُحِقَّتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا»^(٢).

الشَّرْحُ :

الْبَيْعُ جَائِزٌ بِالْكِتَابِ، وَالسُّنْنَةِ، وَالْإِجْمَاعِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : «وَأَحَلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَمَ الْرِبَا» [البقرة: ٢٧٥].

وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : «يَتَأْمِنُهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَطْلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَتْ نِحْكَرَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ» [النساء: ٢٩].

وَالْبِيُوعُ : جَمْعُ بَيْعٍ، وَجُمِيعُ لَاخْتِلَافِ أَنْوَاعِهِ، قَالَ شِيخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَیْمِيَّةَ : وَكُلُّ مَا عَدَهُ النَّاسُ بَيْعًا أَوْ هِبَةً مِنْ مُتَعَاقِبٍ أَوْ مُتَرَاجِعٍ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ انْعَدَدَ بِهِ الْبَيْعُ وَالْهِبَةُ^(٣).

قَوْلُهُ : «إِذَا تَبَأَيَ الرَّجُلُانِ فُكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا» أَيْ : فَيَنْقُطُ الْخِيَارُ.

(١) آخرجه البخاري (٢١١٢) دون قوله : «فَإِنْ خَيَرَ أَحَدُهُمَا الْآخَر»، ومسلم (١٥٣١) واللفظ له.

(٢) آخرجه البخاري (٢٠٧٩)، ومسلم (١٥٣٢) وليس عنده : «أَوْ قَالَ : حَتَّى يَتَفَرَّقَا».

(٣) «الفتاوى الكبرى» (٣٨٧/٥).

وقوله : «وَكَانَا جَمِيعاً : تَأْكِيدُ لِذلِكَ .

قوله : «أَوْ يُحَيِّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ» أي : إذا اشترط أحدهما الخيار مدة معلومة، فإن الخيار لا يقضى بالتفرق، بل يبقى حتى تنقضى مدة الخيار التي شرطها، فالبيع جائز، والشرط لازم؛ لقوله عليه السلام : «وَالْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ إِلَّا شرطاً حَرَمَ حَلَالاً أَوْ أَحَلَ حَرَاماً»^(١).

والخيار طلب أحد الأمراء من إمساء البيع أو فسخه، والحديث دليل على ثبوت خيار المجلس للبائع والمشتري، فلكل واحد منها فسخ البيع ما داما في مجلس العقد، فإذا تفرقوا نزِم البيع، وفيه دليل على خيار الشرط.

قال شيخ الإسلام : ويثبت خيار المجلس في البيع وفي كل العقود ولو طالت المدة، فإن أطلقا الخيار ولم يؤقّنه بمدة : توجّه أن يثبت ثلاثة لخبر حبان بن منقذ، وللبائع الفسخ في مدة الخيار إذا ردد الشمن وإلا فلابد. انتهى^(٢).

وخبر حبان، آخر جهه أصحاب «السنن»^(٣) عن ابن عمر : أن حبان بن منقذ سمع في رأسه في الجاهلية مأموراً فخيّل له سأله، فكان إذا بايع يخدع في البيع، فقال له رسول الله عليه السلام : «بايع وقل : لا خلاة، ثم أنت بالخيار ثلاثة».

(١) أخرجه الترمذى في «الجامع الكبير» (١٣٥٢)، وابن ماجه (٢٣٥٣) بإسناد ضعيف، لأجل كثیر ابن عبد الله المزني، ولجهالة أبيه عبد الله بن عمر وأيضاً.

ويغنى عنه ما أخرجه أبو داود (٣٥٩٤) وأحمد (٨٧٨٤) من حديث أبي هريرة مرفوعاً : «الصلح جائز بين المسلمين - زاد أحمد : إلا صلح أحل حلالاً أو حرم حراماً - وزاد سليمان بن داود : وقال رسول الله عليه السلام : «ال المسلمين على شروطهم ». وإسناده حسن .

(٢) انظر : «الفتاوى الكبرى» (٥ / ٣٩٠).

(٣) أخرجه أبو داود (٣٥٠٠)، والنسائي (٤٤٨٤)، وفي «الكبرى» (٦٠٣٢) وأخرجه الترمذى (١٢٥٠) وابن ماجه (٢٣٥٤) من حديث أنس بن مالك وأصله في البخارى (٢١١٧)، ومسلم (١٥٣٣) .

وهذا لفظ الحاكم في «المستدرك» (٢٢ / ٢)، والبيهقي في «الكبرى» (٥ / ٢٧٣) قوله : «سُفع في رأسه» أي : أصيب

وقوله : «مأمومة» : هي الشجّة التي تحرق العظم وتبلغ أم الدماغ ولم تحرق الجلد.

قالَ ابْنُ عُمَرَ : فَسَمِعْتُهُ يُبَايِعُ وَيَقُولُ : لَا خِذَابَةَ لَا خِذَابَةَ .

قَوْلُهُ : «فِإِنْ صَدَقاً وَبَيَّنَا» أَيْ : إِنْ صَدَقاً فِي قَوْلِهِمَا وَبَيَّنَ الْبَائِعُ عَيْبَ السَّلْعَةِ وَبَيَّنَ الْمُشَرِّي عَيْبَ الشَّمْنِ «بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا ، وَإِنْ كَتَمَا» أَيْ : «الْعَيْبُ وَكَذَبَا» فِي قَوْلِهِمَا «مُحِقَّتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا» .

وَفِي الْحَدِيثِ : فَضْلُ الصَّدَقِ وَالْحَثُّ عَلَيْهِ، وَذُمُّ الْكَذِبِ وَالتَّحْذِيرُ مِنْهُ، وَأَنَّهُ سَبَبُ لِذَهَابِ الْبَرَكَةِ، وَأَنَّ الْعَمَلَ الصَّالِحَ يُحَصِّلُ خَيْرَي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالْمُسْتَعْانِ .

تَقِيمَةُ :

قالَ فِي «الاختِياراتِ» : وَالصَّحِيحُ فِي مَسَأَةِ الْبَيْعِ بِشَرْطِ الْبَرَاءَةِ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ، وَالَّذِي قَضَى بِهِ الصَّحَابَةُ وَعَلَيْهِ أَكْثُرُ أَهْلِ الْعِلْمِ : أَنَّ الْبَائِعَ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلِمَ بِذَلِكَ الْعَيْبِ فَلَا رَدَّ لِلْمُشَرِّي، لَكِنْ إِذَا دَعَى أَنَّ الْبَائِعَ عَلِمَ بِذَلِكَ فَأَنْكَرَ الْبَائِعَ حَلَفَ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ، فَإِنْ نَكَلَ قَضَى عَلَيْهِ .

وَإِذَا اشْتَرَى شَيْئاً فَظَهَرَ بِهِ عَيْبٌ؛ فَلَهُ أَرْسُهُ^(۱) إِنْ تَعْذَرَ رَدُّهُ وَإِلَّا فَلا، وَهُوَ رِوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ، وَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ، وَكَذَا فِي نَظَائِرِهِ كَالصَّفْقَةِ إِذَا تَفَرَّقَتْ، وَالْبَيْعُ بِالصَّفَةِ السَّلْمِيَّةِ صَحِيحٌ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ، وَإِنْ باعَهُ لَبَنَا مَوْصُوفاً فِي الدِّمَةِ وَاشْتَرَطَ كَوْنَهُ مِنْ هَذِهِ الشَّأْوَأَوِ الْبَقْرَةِ؛ صَحَّ . انتهى^(۲) .



(۱) الأَرْشُ : اسْمٌ لِلواجِبِ عَلَى مَا دُونَ النَّفْسِ، وَهُوَ دِيَةُ الْجَرَاحَاتِ . انْظُرْ : «أَنْيَسُ الْفَقَهَاءِ» (۲۹۱)

(۲) انْظُرْ «الْفَتاوىُ الْكَبْرِيَّةِ» (۵، ۳۸۷ / ۵، ۳۹۰) وَ«الْمُسْتَدِرُكُ عَلَى فَتاوىِ ابْنِ تِيمِيَّةَ» (۸ / ۱)

رَفْعٌ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْبَخْرَيِّ
أَسْلَمَ لِلَّهِ الْغَرْوَكِ

باب

ما نُهِيَّ عنه من البيوع^(١)

٢٦٢ - عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عن المُنَابَذَةِ، وهي طَرْحُ الرَّجُلِ ثُوبَه بِالبَيعِ إِلَى الرَّجُلِ قَبْلَ أَنْ يُقْلِبَهُ أَوْ يَنْظُرَ إِلَيْهِ، وَنَهَى عن المُلَامَسَةِ، والمُلَامَسَةُ: لَمْسُ الرَّجُلِ الثَّوْبَ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ^(٢).

الشَّرْحُ :

قَوْلُهُ : «بَابُ ما نُهِيَّ عنه من البيوع» : أي : عَلَى لِسَانِ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، قال الله تعالى : «وَمَا أَئْكَلُوكُمُ الرَّسُولُ فَحْذُوهُ وَمَا تَهْكُمُ عَنْهُ فَأَنْهُوَا» [الحشر : ٧].

قال ابن رُشدٍ في «بداية المجتهد» : وإذا اعتبرت الأسبابُ التي مِنْ قِبْلِهَا وَرَدَ النَّهْيُ الشَّرْعِيُّ في البيوع، وهي أسبابُ الفسادِ العامَّةُ وُجِبَتْ أربعةُ : أحدها : تحريمُ عَيْنِ البيع.

والثَّانِي : الربَا.

والثَّالِثُ : الغَرْرُ.

والرَّابِعُ : الشُّرُوطُ الَّتِي تَؤُولُ إِلَى أَحَدِ هَذِينَ أو لِمَجْمُوعِهِمَا^(٣).

قَوْلُهُ : «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عن المُنَابَذَةِ، وهي طَرْحُ الرَّجُلِ ثُوبَه» إلى آخره. المُنَابَذَةُ والمُلَامَسَةُ والخَصَاةُ : بِيُوْغٍ كَانُوا يَتَبَاعِيُونَ بِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَهِيَ مِنَ الْقَمَارِ وَمِنْ بُيُوعِ الْغَرَرِ.

(١) في الأصل والمطبوع : «باب ما نهى الله عنه من البيوع» والمشتب الموافق لعن «العمدة»

(٢) أخرجه البخاري (٢١٤٤)، ومسلم (١٥١٢).

(٣) «بداية المجتهد ونهاية المقتضى» (٣/١٤٥).

وَلِأَحْمَدَ^(١) : وَالْمُنَابَذَةُ أَنْ يَقُولَ : إِذَا نَبَذْتُ هَذَا التَّوَبَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ .

وَالملامسةُ : أَنْ يَلْمِسَ بِيَدِهِ وَلَا يَنْشُرُهُ وَلَا يُقْلِبُهُ ، إِذَا مَسَهُ وَجَبَ الْبَيْعُ^(٢) .

تَسْمَةً :

قال في «الاختيارات» : يَصِحَّ بَيْعُ الْحَيَوانِ الْمَذْبُوحِ مَعَ جِلْدِهِ ، وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ ، وَكَذَا لَوْ أَفْرَدَ أَحَدَهُمَا بِالْبَيْعِ ، وَيَصِحُّ بَيْعُ الْمَعْرُوسِ فِي الْأَرْضِ الَّذِي يَظْهَرُ وَرَفْقُهُ : كَالْقَتْ وَالْجَوْزِ وَالْقُلْقَاسِ وَالْفُجْلِ وَالْبَصَلِ وَشَبِيهِ ذَلِكَ ، وَقَالَهُ بَعْضُ أَصْحَاحَنَا ، وَيَصِحُّ الْبَيْعُ بِالرَّاقِمِ^(٣) ، وَبِمَا يَنْقُطُعُ بِهِ السُّعْرُ ، وَكَمَا يَبْيَعُ النَّاسُ ، وَهُوَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ فِي مَذَهَبِ أَحْمَدَ ، وَلَوْبَاعُ وَلَمْ يُسَمِّ الثَّمَنَ : صَحَّ بِشَمَنِ الْمِثْلِ كَالنِّكَاحِ . انتهى^(٤) .

٢٦٣ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «لَا تَلَقَّوْا الرُّكْبَانَ ، وَلَا يَبْيَعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْيِ بَعْضٍ ، وَلَا تَنَاجِشُوا ، وَلَا يَبْيَعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ ، وَلَا تُصْرِّرُوا الْغَنَمَ ، وَمَنْ ابْتَاعَهَا فَهُنُو بَخِيرُ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلُبُهَا : إِنْ رَضِيَّهَا أَمْسَكَهَا ، وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعَاً مِنْ تَمَرٍ»^(٥) .

وَفِي لَفْظٍ : «وَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثًا»^(٦) .

(١) في «المسندي» (٤/١١٩٠) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وإسناده صحيح.

(٢) وأئمَّا بيع الحصاة : فهو أن ترمي حصاة على عدة أثواب، أيها ثوب وقطعت عليه الحصاة فهو للمشتري، بدون نظر ولا رؤية. وانظر : «الموسوعة الفقهية الكويتية» (٩/٨٨) «بيع الحصاة».

(٣) وهو ما يعرف في زماننا بالتسعيرة التي تكتب وتلتصق على البضاعة. وانظر : «الموسوعة الفقهية الكويتية» (٩٤/٢٣) «البيع بالرقم».

(٤) «الفتاوى الكبرى» (٥/٣٨٧).

(٥) أخرجه البخاري (١٥٠) ولفظه له، ومسلم (١٥١٥) (١١).

(٦) أخرجه البخاري (٢١٤٨)، ومسلم (١٥٢٤) ولفظه : «ثلاثة أيام»

الشَّرْح :

قوله : «لَا تَلْقَوُا الرُّكْبَانَ» : ظَاهِرٌ فِي النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ لِمَا يَحْصُلُ بِهِ مِنَ الْغَرَرِ عَلَى الْجَالِبِ وَالضَّارِرِ عَلَى أَهْلِ السُّوقِ.

ورَوَى مُسْلِمٌ^(١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «لَا تَلْقَوُ الْجَلَبَ، فَمَنْ تَلَقَّاهُ فَاسْتَرَى مِنْهُ، فَإِذَا أَتَى سَيِّدَهُ السُّوقَ فَهُوَ بِالْخَيَارِ».

قوله : «وَلَا يَبْعِي بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعٍ بَعْضٍ» : وَلِلنَّسَائِي^(٢) «لَا يَبْعِي الرُّجُلُ عَلَى بَيْعٍ أَخِيهِ حَتَّى يَتَابَعَ أَوْ يَذَرَ».

وَلِمُسْلِمٍ^(٣) «لَا يَسُومَنَّ الْمُسْلِمُ عَلَى سَوْمِ الْمُسْلِمِ».

قال العُلَمَاءُ : الْبَيْعُ عَلَى الْبَيْعِ حَرَامٌ، وَكَذَلِكَ الشَّرَاءُ عَلَى الشَّرَاءِ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ لِمَنْ اشْتَرَى سَلْعَةً فِي زَمْنِ الْخَيَارِ : افْسَخْ لَأَبِيعَكَ بِأَنَّقَاصَ، أَوْ يَقُولَ لِلْبَائِعِ : افْسَخْ لِأَشْتَرَى مِنْكَ بِأَزِيدَ^(٤).

قال الْحَافِظُ : وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ. وَأَمَّا السَّوْمُ فَصُورُهُ : أَنْ يَأْخُذَ شَيْئًا لِيَشْتَرِيهِ فَيَقُولَ لَهُ : رُدَّهُ لِأَبِيعَكَ خَيْرًا مِنْهُ بِشَمْنِهِ أَوْ مِثْلِهِ بِأَرْخَصِهِ، أَوْ يَقُولَ لِلَّهِ إِلَيْكَ : اسْتَرَدَهُ لِأَشْتَرَى مِنْكَ بِأَكْثَرَ، وَمَحَلُّهُ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الشَّمْنِ وَرُكُونِ أَحِدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ. اهـ^(٥).

وَعَنْ أَنْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّهُ ﷺ بَاعَ حِلْسًا وَقَدَحًا، وَقَالَ : «مَنْ يَشْتَرِي هَذَا الْحِلْسَ وَالْقَدَحَ؟» فَقَالَ رَجُلٌ : أَخْدُنُهُمَا بِدِرْهَمٍ.

(١) فِي «الصَّحِيفَةِ» (١٥١٩).

(٢) فِي «المُجْتَبِي» (٤٥٠٤) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) فِي «الصَّحِيفَةِ» (١٥١٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِلِفَظِ : «لَا يَسُومِ».

(٤) قَالَهُ ابْنُ حَمْرَةَ فِي «الْفَتْحِ» (٤/٣٥٣).

(٥) «فَتْحُ الْبَارِي» (٤/٣٥٣).

فَقَالَ : «مَنْ يَرِيدُ عَلَى دِرْهَمٍ؟ فَأَعْطَاهُ رَجُلٌ دِرْهَمَيْنِ فَبَاعُوهُمَا مِنْهُ . رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَأَصْحَابُ «السُّنْنَةِ»^(١) .

قَوْلُهُ : «وَلَا تَنَاجِشُوا» النَّجْشُ : هُوَ الزِّيادَةُ فِي ثَمَنِ السَّلْعَةِ مِنْ لَا يُرِيدُ شِرَاءَهَا لِيَقَعَ غَيْرُهُ فِيهَا ، إِنْ كَانَ ذَلِكَ بِمُوافَاتَةِ الْبَائِعِ فَيَشَرِّكَانِ فِي الإِثْمِ ، وَإِلَّا فَيَخْتَصُّ بِذَلِكَ النَّاجِشُ .

قال البخاري^(٢) : وقال ابن أبي أوفى : الناجش أكل رباً خائن، وهو خداع باطل لا يحيل.

قال النبي ﷺ : «الْخَدِيْعَةُ فِي النَّارِ» و«مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدُّ اهـ .

قَوْلُهُ : «وَلَا يَبْعِيْعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ» في رواية لمسلم^(٣) : «لَا يَبْعِيْعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ، دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقُ اللَّهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ» .

(١) أحمد في «المسنن» (١٢١٣٤)، وأبو داود (١٦٤١)، والنسائي في «الكبري» (٦٠٥٤)، والترمذني (١٢١٨) واللفظ له، وابن ماجه (٢١٩٨)، وإسناده ضعيف بجهالة حال أبي بكر عبد الله الحنفي .

قال ابن القطان في «بيان الوهم والإيمام» (٧٥/٥) : الحديث معلول بأبي بكر الحنفي، فإنه لا أعرف أحداً نقل عدالته، فهو مجھول الحال، وإنما حسن الترمذني حديثه هذا على عادته في قبول المساطير . ويشهد لبيع المزايدة حديث جابر في البخاري (٢١٤١) ولفظه : أنَّ رجلاً اعتق غلاماً له عن دبر فاحتاج، فأخذته النبي ﷺ فقال : «من يشتريه مني» فاشتراه نعيم بن عبد الله بكلدا وكذا، فدفعه إليه . قوله : «باع حلسًا» الحلس : الكسأء يوضع على ظهر الدابة وبسيط في البيت وبليس .

(٢) في «الصحيح» بين يدي حديث (٢١٤٢).

وقول ابن أبي أوفى علقه هنا، ووصله في (٢٦٧٥)

وحديث الخديعة: أخرجه ابن حبان في «الصحيح» (٥٦٧) بلفظ : «وَالْخَدَاعُ فِي النَّارِ» عن ابن مسعود رضي الله عنه وإسناده حسن .

وحيث أن «من عمل» وصل البخاري في (٢٦٩٧) عن عائشة رضي الله عنها .

(٣) في «الصحيح» (١٥٢٢) من حديث جابر رضي الله عنه .

وقال البخاري^(١): باب هل يبيع حاضر لباد بغير أجر؟ وهل يعيشه أو ينصّه؟

وقال النبي ﷺ: «إذا استَّنْصَحَ أَهْدُوكُمْ أَخَاهُ فَلْيَصْحِّحْ لَهُ» اهـ.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَلَقَّوْا الرُّكْبَانَ وَلَا يَبْيَعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ ». قَالَ : فَقُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ : مَا قَوْلُهُ : « لَا يَبْيَعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ ؟ » قَالَ : لَا يَكُونُ لَهُ سِمْسَارًا ^(۲).

وقوله : «ولا يَبِعْ»: تَفْيِي بِمَعْنَى النَّهْيِ. وصُورَةُ بَيْعِ الْحَاضِرِ لِلْبَادِي : أَنْ يَحِمِّلَ الْبَدَوِيُّ أَوِ الْقَرَوِيُّ مَتَاعَهُ إِلَى الْبَلَدِ لِيَبِعَهُ بِسِعْرِ يَوْمِهِ وَيَرْجِعَ فِي أَيَّامِهِ الْبَلَدِيُّ فَيَقُولُ : ضَعْفُهُ عِنْدِي لَا يَبِعُهُ عَلَى التَّدْرِيجِ بِزِيادةِ سِعْرٍ، وَذَلِكَ إِضْرَارٌ بِأَهْلِ الْبَلَدِ (٣).

قوله : «**وَلَا تُصْرِّهُوا الْإِبَلَ وَالْفَنَمْ**»: يَضْمِنُ التَّاءُ مِنْ صَرَّى يُصْرِّي تَصْرِيَةً،
وَالْمُصَرَّأَةُ : هِيَ الَّتِي صَرَّى لَبُنْهَا وَجُمْعَهُ، فَلَمْ يُحْلِبْ أَيَّامًا، وَهُوَ حَرَامٌ؛ لَأَنَّهُ عِشْ
وَخَدِيعَةٌ.

وَفِي رِوَايَةٍ^(٤): «مَنِ اشْتَرَى غَنَّامًا مُصَرَّأً فَاحْتَلَبَهَا، فَإِنْ رَضِيَّهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخْطَهَا فَقَى حَلَبَهَا صَاعُّ مِنْ تَسْمُرٍ».

قوله: «فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنَ» أي : الرَّأْيَينِ .

قوله: «إِنْ رَضِيَّهَا أَمْسَكَهَا» أَيْ :أَبْقَاهَا عَلَى مُلْكِهِ .

(١) في «الصحيح» بيد حديث (٢١٥٧).

^٥ وحدیث النّاصح: آخر جه مسلم فی «الصّحیح» (٢١٦٢) (٥) وانظر: «المسند» (١٥٤٥٥)

(٢) آخر جه البخاري (٢١٥٨)، وبنحوه مسلم (١٥٢١).

^(٣) انظر «أحكام الأحكام» لابن دقة، العدد (٥١٣).

(٤) آخر حما المختار، (٢١٥١)، وأئمه داءه (٤٥٣).

قال الحافظ : وهو يقتضي صحة بيع المصارأة وإثبات الخيار للمشتري ^(١).
وحكى البغوي : أن لا خلاف في المذهب أئمها لو تراضياً بغير التمر من قوت
أو غيره كفى ^(٢).

قال ابن عبد البر : هذا الحديث أصل في النهي عن الغش ، وأصل في ثبوت
الخيار لمن دلس عليه بعيب ، وأصل في أنه لا يُفسي أصل البيع ، وأصل في أن مدة
الخيار ثلاثة أيام ، وأصل في تحريم التصرية وثبوت الخيار فيها ^(٣).

٢٦٤ - وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهم : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن
بيع حبل الحبلة ، وكان يتبايعه أهل الجahليّة ; كان الرجل يتبع الجزوّر إلى أن تُنْتَج
النّاقّة ، ثم تُنْتَج التي في بطنها ^(٤).

قيل : إنّه كان يبيع الشارف - وهي الكبيرة المسنة - بثناج الجنين الذي في
بطن ناقته .

الشرح :

قوله : «كان الرجل يتبع الجزوّر إلى أن تُنْتَج النّاقّة ثم تُنْتَج التي في بطنها» أي :
ثم تعيش المولودة حتى تكبر ثم تلد ، والمنع في ذلك للجهالة في الأجل ، والمنع في
التفسير الثاني من جهة أنه يبيع معدوماً ومحظوظاً وغير مقدر على تسليمه فيدخل في
بیوع الغرر .

(١) «فتح الباري» (٤/٣٦٢).

(٢) قوله عنه في «فتح الباري» (٤/٣٦٤).

(٣) نقله عنه بهذا السياق ابن حجر في «الفتح» (٤/٣٦٧)، وانظر «التمهيد» (١٨/٢٠٨)، و«الاستذكار» (٦/٥٣٣).

(٤) أخرجه البخاري (٢١٤٣) واللفظ له، ومسلم (١٥١٤).

وَلِأَحْمَدَ^(١) عَنْ أَبْنِ عُمَرَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ ، قَالَ : إِنَّ أَهْلَ الْجَاهْلِيَّةِ كَانُوا يَتَبَايَعُونَ ذَلِكَ الْبَيْعَ ، يَبْتَاعُ الرَّجُلُ بِالشَّارِفِ حَبَلَ الْحَبَلَةِ ، فَنُهُوا عَنْ ذَلِكَ .

قال ابنُ التَّيْنِ : مَحْصُلُ الْخَلَافِ : هَلِ الْمَرَادُ : الْبَيْعُ إِلَى أَجَلٍ أَوْ بَيْعُ الْجَنِينِ ؟ وَعَلَى الْأَوَّلِ ، هَلِ الْمَرَادُ بِالْأَجَلِ وَلَادَةُ الْأُمِّ أَوْ لَادَةُ وَلَدِهَا ، وَعَلَى الثَّانِي ، هَلِ الْمَرَادُ : بَيْعُ الْجَنِينِ الْأَوَّلِ أَوْ بَيْعُ جَنِينِ الْجَنِينِ ؟ فَصَارَتْ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ اهـ . وَكُلُّ هَذِهِ الصُّورِ دَاخِلَةٌ فِي النَّهَيِ^(٢) . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٢٦٥ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الشَّمَرَةِ حَتَّى يَدُوَّ صَلَاحُهَا ، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُبَتَاعَ^(٣) .

وَمُثْلُ هَذَا حَدِيثُ أَنْسٍ ، وَهُوَ الَّذِي بَعْدَهُ :

٢٦٦ - عَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الشَّمَارِ حَتَّى تُزَهِيَ . قِيلَ : وَمَا تُزَهِي ؟ قَالَ : « حَتَّى تَحْمَرَ ». قَالَ : « أَرَأَيْتَ إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الشَّمَرَةَ ، بِمَ يَسْتَحِلُّ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ ! ! »^(٤) .

الشَّرْح :

سَبَبُ هَذَا النَّهَيِ ما قَالَ الْبُخَارِيُّ^(٥) : وَقَالَ الْلَّيْثُ ، عَنْ أَبِي الزَّنَادِ : كَانَ عُرْوَةُ ابْنُ الزُّبِيرِ يُحَدِّثُ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَمْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ : كَانَ النَّاسُ فِي عَهْدِ

(١) فِي «الْمُسْنَد» (٦٣٠٧) ، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيفٌ .

(٢) انظر : «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٣٥٨ / ٤) .

(٣) أَخْرَجَ الْبُخَارِيَّ (٢١٩٤) ، وَمُسْلِمَ (١٥٣٤) .

(٤) أَخْرَجَ الْبُخَارِيَّ (٢١٩٨) وَعِنْهُ بِلْفَظِ «يَأْخُذُ» بَدْلٌ «يَسْتَحِلُّ» ، وَمُسْلِمَ (١٥٥٥) دُونَ لِفْظِ «أَرَأَيْتَ» .

(٥) فِي «الصَّحِيفَةِ» بَيْنَ يَدِي حَدِيثَ (٢١٩٣) .

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَبَاعَوْنَ الشَّمَارَ، فَإِذَا جَدَ النَّاسُ وَحَضَرَ تَقَاضِيهِمْ قَالَ الْمُبَاتَاعُ : إِنَّهُ أَصَابَ الشَّمَرَ الدُّمَانَ، أَصَابَهُ مُرَاضٌ، أَصَابَهُ قُشَامٌ؛ عَاهَاتٌ يَحْتَجُونَ إِلَيْهَا .^(١)

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمَّا كَثُرَتْ عِنْدَهُ الْخُصُومَةُ فِي ذَلِكَ : «فَإِنَّمَا لَا، فَلَا تَتَبَاعَوْنَ حَتَّى يَبْدُوا صَلَاحَ الشَّمَرِ» كَالْمُشُورَةُ يُشِيرُ بِهَا لِكَثْرَةِ خُصُومَتِهِمْ .

وَأَخْبَرَنِي^(٢) خَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ بْنَ ثَابِتٍ : أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ لَمْ يَكُنْ يَبْعَثُ شَمَارَ أَرْضِهِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّرِيَّا فَيَتَبَيَّنَ الْأَصْفَرُ مِنَ الْأَحْمَرِ .

قَوْلُهُ : «نَهَى الْبَائِعُ وَالْمُشَرِّي» قَالَ الْحَافِظُ : أَمَّا الْبَائِعُ فَلِئَلَّا يَأْكُلَ مَا لَمْ يَأْكُلْ مَا أَخْيَهُ بِالْبَاطِلِ . وَأَمَّا الْمُشَرِّي فَلِئَلَّا يُضِيعَ مَا لَهُ وَيُسَاعِدُ الْبَائِعَ عَلَى الْبَاطِلِ، وَفِيهِ أَيْضًا قَطْعُ النِّزَاعِ وَالتَّخَاصِيمِ، وَمُقْتَضَاهُ جَوَازُ بَيْعِهَا بَعْدَ بُدُولِ الصَّلَاحِ مُطْلَقاً، سَوَاءً اشْتَرَطَ الْإِبْقَاءُ أَمْ لَمْ يَشْتَرِطْ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ الْغَايَةِ مُخَالِفٌ لِمَا قَبْلَهَا، وَقَدْ جَعَلَ النَّهَيَ مُمْتَدَداً إِلَى بُدُولِ الصَّلَاحِ، وَالْمَعْنَى فِيهِ : أَنْ تُؤْمَنَ فِيهَا الْعَاهَةُ، وَتَغْلِبَ السَّلَامَةُ، فَيَشْقُقُ الْمُشَرِّي بِحُصُوهَا، بِخَلْافِ مَا قَبْلَ بُدُولِ الصَّلَاحِ، فَإِنَّهُ بِصَدَدِ الْغَرَرِ، وَسَبِيلُ النَّهَيِ عَنْ ذَلِكَ خَوْفُ الْغَرَرِ لِكَثْرَةِ الْجَوَاهِيجِ فِيهَا .

وَفِي حَدِيثِ أَنْسٍ : إِنَّمَا احْمَرَتْ وَأَكَلَ مِنْهَا أُمِنَتِ الْعَاهَةُ عَلَيْهَا؛ أَيْ : غَالِيًّا^(٣) .

(١) أَمَّا الدُّمَانُ: فَهُوَ فَسْدُ الْطَّلْعِ وَتَعْفُنُهُ قَبْلَ إِدْرَاكِهِ.

وَأَمَّا «مُرَاضٌ»: فَهُوَ دَاءٌ يَقْعُدُ فِي الشَّمَرَةِ فَتَهْلِكُهُ .

وَأَمَّا «قُشَامٌ»: فَهُوَ دَاءٌ يَصْبِلُ النَّخْلَ خَاصَّةً، قَبْلَ أَنْ يَصْبِلَ ثَمَرَةً بِلْحَأْ أوْ رَطْبَأَ .

(٢) الْقَائِلُ : أَبُو الزَّنَادَ . كَمَا أَفَادَهُ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٤/٣٩٥) .

(٣) «فَتْحُ الْبَارِي» (٤/٣٩٦، ٣٩٧) بِتَصْرِيفِهِ .

وَحَدِيثُ أَنْسٍ ، أَخْرَجَهُ الْبَخَارِي (٢١٩٧) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ الشَّمَرَةِ حَتَّى يَبْدُو صَلَاحَهَا، وَعَنِ النَّخْلِ حَتَّى يَرْهُو . قِيلَ : وَمَا يَرْهُو؟ قَالَ : «يَحْمَارُ أَوْ يَصْفَارُ» وَمَا ذَكَرَهُ الْحَافِظُ إِلَيْهَا هُوَ بِمَعْنَاهُ لَا بِلِفْظِهِ . وَسِيَذْكُرُهُ الشَّارِحُ بَعْدَ .

قوله : «نَهَىٰ عَنْ بَيْعِ الشَّمَرِ حَتَّىٰ تُزَهِّي» في رواية^(١) : أَنَّهُ نَهَىٰ عَنْ بَيْعِ الشَّمَرِ حَتَّىٰ يَبْدُو صَلَاحُهَا، وَعَنِ النَّخْلِ حَتَّىٰ يَزَهُو .

قوله : «أَرَأَيْتَ إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الشَّمَرَ بِمَا يَسْتَحِلُّ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ؟» وفي رواية^(٢) : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أَرَأَيْتَ إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الشَّمَرَةَ، بِمَا يَسْتَحِلُّ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ؟»

وفي رواية^(٣) : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أَرَأَيْتَ إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الشَّمَرَةَ، بِمَا يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ؟».

وعن ابن شهاب قال : لو أنَّ رجلاً ابتاع ثمراً قبل أن تأخذ منه شيئاً، بم تأخذ منه شيئاً؟ بم تأخذ مال أخيك بغير حق^(٤)؟

قال الحافظ : واستدلَّ بهذا على وَضْعِ الجواب في الشَّمَرِ يُشَرِّى بَعْدَ بُدُولٍ صلاحِه، ثُمَّ تُصْبِيهِ جائحةً. فقال مالِكٌ : يَضُعُّ عَنْهِ الْثُلُثَ.

وقال أَحْمَدُ، وَأَبُو عُبَيْدٍ: يَضُعُ الْجَمِيعَ.

وقال الشَّافِعِيُّ، وَاللَّيْثُ، وَالْكُوفِيُّونَ: لَا يَرْجِعُ عَلَى الْبَائِعِ بَشَيئِه.

وقالوا : إنَّا وَرَدَ وَضْعَ الْجَائِحَةِ فِيهَا إِذَا بَيْعَتِ الشَّمَرُه قَبْلَ بُدُولٍ صَلَاحُهَا بَغَيرِ شَرْطِ الْقَطْعِ، فَيُحَمَّلُ مُطْلَقُ الْحَدِيثِ في رواية جابر على ما قِيدَ به في حديث أنسٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٥).

(١) أخرجها البخاري في «الصحيح» (٢١٩٧).

(٢) أخرجها مسلم في «الصحيح» (١٥٥٥) دون لفظ «رأيت».

(٣) أخرجها البخاري في «الصحيح» (٢١٩٨).

(٤) هذا اللفظ بهذا السياق مُلْقَى من حديث جابر عند مسلم في «الصحيح» (١٥٥٤)، ومن حديث ابن شهاب عند البخاري في «الصحيح» (٢١٩٩).

(٥) انظر : «التعليقات على العمدة» للعلامة السعدي رحمه الله (٤٠٦) و«الشرح الممتع» لشيخنا ابن عثيمين رحمه الله (٣٧/٩) فيه تفصيل نافع.

واستدلَّ الطَّحاوِي بِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ : «أُصِيبَ رَجُلٌ فِي شَمَارٍ ابْتَاعَهَا فَكَثُرَ دِينُهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ»، فَتَصَدَّقَ النَّاسُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَلْغِ ذَلِكَ وَفَاءَ دِينِهِ. فَقَالَ : «خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَأَصْحَابُ السُّنْنَةِ^(١).

قال^(٢) : فَلَمَّا لَمْ يَطْلُ دِينُ الْعَرَمَاءِ بِذَهَابِ الشَّمَارِ وَفِيهِمْ بَاعْتَهَا وَلَمْ يُؤْخِذِ الْثَّمَنُ مِنْهُمْ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ بَوْضُعِ الْجَوَائِحِ لَيْسَ عَلَى عُمُومِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَقَوْلُهُ : «بِمَ يَسْتَحِلُّ أَحَدُكُمْ مَا أَخْيِهِ» أَيْ : لَوْ تَلَفَّ الشَّمُرُ لَانْتَقَى فِي مُقَابَلَتِهِ الْعَوْضُ، فَكَيْفَ يَأْكُلُهُ بِغَيْرِ عَوْضٍ ؟

وَفِيهِ إِجْرَاءُ الْحُكْمِ عَلَى الْغَالِبِ؛ لَأَنَّ تَطْرُقَ التَّلَفِ إِلَى مَا بَدَا صَلَاحُهُ مُمْكِنٌ، وَعَدَمَ التَّطْرُقِ إِلَى مَا لَمْ يَبْدُ صَلَاحُهُ مُمْكِنٌ، فَأُنْيِطَ الْحُكْمُ بِالْغَالِبِ فِي الْحَالَتَيْنِ. انتهى^(٣).

تَبِعَةُ :

قال في «الاختيارات» : والصَّحِيحُ أَنَّهُ يَجُوزُ بَيعُ المَقَاثِي جُمْلَةً بِعُرُوقِهَا، سَوَاءً بَدَا صَلَاحُهَا أَوْ لَا، وَهَذَا القَوْلُ لِمَا خَذَانِ : أحدهما : أَنَّ الْعُرُوقَ كَأَصْوِلِ الشَّجَرِ، فَبَيْعُ الْخُضْرَاءِ وَاتِّقَابُهُ صَلَاحُهَا كَبَيْعِ الشَّجَرِ بِشَمَرِهِ قَبْلَ بُدُودِ صَلَاحِهِ يَجُوزُ تَبَعًا.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٥٥٦)، وَأَبُو دَاوُد (٣٤٦٩)، وَالنَّسَائِي (٤٥٣٠) وَ(٤٦٧٨). وَالترْمِذِي (٦٥٥) وَابْنِ ماجِه (٢٣٥٦).

(٢) أَيْ : الطَّحاوِي، وَانْظُرْ «شَرْحَ مَعْنَى الْأَثَارِ» (٤ / ٣٥) بِتَصْرِيفِهِ.

(٣) «فَتْحُ الْبَارِي» (٤ / ٣٩٩).

والمأخذ الثاني - وهو الصحيح :- أنَّ هَذِهِ لَمْ تَدْخُلْ فِي نَبْيِ النَّبِيِّ ﷺ، بِلَ يَصِحُّ الْعَقْدُ عَلَى الْلُّقْطَةِ الْمَوْجُودَةِ، وَالْلُّقْطَةِ الْمَعْدُومَةِ إِلَى أَنْ تَبَيَّسَ الْمُقْتَأَةُ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ دَاعِيَةٌ إِلَى ذَلِكَ، وَيَحُوزُ بَيْعُ الْمَقَائِيْدِ دُونَ أَصْوِلِهَا.

وقال بعض أصحابنا : وإذا بدأ صلاح بعضاً الشجرة جازَ بيعُها وبيعُ ذلك
الجنس ، وهو روايةٌ عن أَحْمَدَ ، وقولُ الْلَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ . انتهى^(١) :

٢٦٧ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُتَلَقَّى الرُّكْبَانُ ، وَأَنْ يَبْيَعَ حَاضِرُ لِبَادِ .

قالَ: فَقُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: مَا قَوْلُهُ: «حَاضِرٌ لِيَادِ»؟
قالَ: لَا يَكُونُ لَهُ سَمْسَارًا^(۲).

الشرح :

السمسار : مُتَوَلِّ الْبَيْعِ وَالشَّرَاء لِغَيْرِهِ، وَهُوَ الدَّلَالُ^(٣).

قال البخاري ^(٤): باب هل يبيع حاضر لباد بغير أجر، وهل يعينه أو ينصحه.
وقال النبي ﷺ: «إذا استنصص أحدكم أخاه فلينصح له».

(١) «الفتاوى الكبرى» (٥/٣٩٢).

وقوله : «المقاييس» جمع مَقْيَّةٌ : وهو كل ما امتد أوراقه على الأرض من النبات ويطعم بطناً بعد بطن كالبطيخ والخيار والقرع والباذنجان ونحو ذلك .

(٢) آخر جه البخاري (٢١٥٨) و (٢٢٧٤)، ومسلم (١٥٢١).

(٣) قَالَ أَبُو يُوسُفَ عَنْ أَنَّهُمْ : وهذا النهي للكراهة، يدل عليه أن النبي ﷺ قد سماهم تجاراً كما في حديث قيس بن أبي غرزة قال : كنا نتبع الأوثق بالمدينة، وكنا نسمى السمسرة ، قال: فاتانا رسول الله ﷺ فسمانا باسم هو أحسن مما كنا نسمى به أنفسنا، فقال: « يا معاشر التجار، إن هذا البيع يحضره اللغو ، والخلاف، فشوبيه بالصدقه » وأخرجه أحمد في « المسند» (١٦١٣٤) وإسناده صحيح.

(٤) قبا الحديث (٢١٥٧)

قال الحافظ : قال ابن المنيّ وغيره : حمل البخاري النهي عن بيع الحاضر للبادي على معنى خاص، وهو البيع بالأجر أخذًا من تفسير ابن عباس، وقوى ذلك بعموم أحاديث «الدين النصيحة»؛ لأن الذي يبيع بالأجرة لا يكون غرضه نصلح البائع غالباً، وإنما غرضه تحصيل الأجرة، فاقضى ذلك إجازة بيع الحاضر للباد بغير أجرة، من باب النصيحة. انتهى^(١).

وعن جابر مرفوعاً : «دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض، فإذا استنصلح الرجل فلينصلح له» رواه البهقي^(٢).

٢٦٨ - عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهم قال : نهى رسول الله ﷺ عن المزابنة؛ لأن يبيع ثمر حائطه إن كان نخلًا بتمرة كيلًا، وإن كان كرماً أن يبيعه بزبيب كيلًا، وإن كان زرعاً أن يبيعه بكيل طعام، نهى عن ذلك كله^(٣).

الشرح :

قوله : «نهى رسول الله ﷺ عن المزابنة» وفي رواية^(٤) : أن رسول الله ﷺ قال : «لاتبيعوا الثمر حتى يبدوا صلاحه، ولا تبيعوا الثمر بالتمر».

قال سالم : وأخبرني عبد الله، عن زيد بن ثابت : أن رسول الله ﷺ رخص بعد ذلك في بيع العرايا بالرطب أو بالتمر، ولم يرخص في غيره^(٥).

(١) *فتح الباري* (٤ / ٣٧٠، ٣٧١)

و الحديث «الدين النصيحة» : أخرجه مسلم في «ال الصحيح» (٥٥)، من حديث تميم الداري رضي الله عنه.

(٢) في «السنن الكبرى» (٥ / ٣٤٧)

وأخرجه أحمد في «المسند» (١٤٢٩١) مختصرًا، وإسناده صحيح، وانظر تتمة تحريره فيه .

(٣) أخرجه البخاري (٢٢٠٥)، ومسلم (١٥٤٢).

(٤) أخرجهها البخاري في «ال الصحيح» (٢١٩٩)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

(٥) أخرجه البخاري في «ال الصحيح» (٢١٨٤).

وَحَقِيقَةُ الْمُزَابَنَةِ : بَيْعُ مَجْهُولٍ بِمَعْلُومٍ مِنْ جِنْسِهِ.

وَمِنْ صُورِهَا أَيْضًا : مَا رَوَى الْبُخَارِيُّ^(١) عَنِ ابْنِ عُمَرَ : وَالْمُرَابَةُ : أَنْ يَبْيَعَ الشَّمَرَ بِكَيْلٍ : إِنْ زَادَ فَلِي، وَإِنْ نَقَصَ فَعَلَيَّ .

فَالْحَافِظُ : وَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهَا قَهَارًا أَنْ لَا تُسَمَّى مُزَابَنَةً، وَاسْتُدَلَّ بِأَحَادِيثِ الْبَابِ عَلَى تَحْرِيمِ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالْيَاسِ وَلَوْ تَسَاوَيَ فِي الْكَيْلِ وَالْوَزْنِ؛ لِأَنَّ الاعتِبَارَ بِالْتَّسَاوِيِّ إِنَّمَا يَصْحُحُ حَالَةُ الْكَمَالِ، وَالرُّطْبُ قَدْ يَنْقُصُ إِذَا جَفَّ عَنِ الْيَاسِ نَقْصًا لَا يَتَقْدِرُ، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمُهُورِ .

وَأَصْرَحُ مِنْ ذَلِكَ حَدِيثُ سَعِيدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالْتَّمَرِ فَقَالَ : «أَيْنَنْقُصُ الرُّطْبُ إِذَا جَفَّ؟» قَالُوا : نَعَمْ، قَالَ : «فَلَا إِذْنُ». أَخْرَجَهُ مَالِكُ، وَأَصْحَابُ «السُّنْنَةِ» وَصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَابْنُ خُزِيمَةَ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ . انتَهَى^(٢).

قَوْلُهُ : «كَيْلًا» : ذِكْرُ الْكَيْلِ لَيْسَ بَقِيَدٌ هُنَا؛ لِأَنَّ الْمَسْكُوتَ عَنْهُ أُولَئِكَ بِالْمَنْعِ مِنَ الْمَنْطُوقِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٢٦٩ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْمُخَابَرَةِ، وَالْمُحَاqَلَةِ، وَعَنِ الْمُرَابَنَةِ، وَعَنْ بَيْعِ الشَّمَرِ حَتَّى يَبُدُّ صَلَاحُهَا، وَأَنْ لَا تُبَاعَ إِلَّا بِالدِّينَارِ وَالدِّرْهَمِ، إِلَّا الْعَرَابِيَا^(٣) .

(١) فِي «الصَّحِيفَةِ» (٢١٧٢).

(٢) «فتح الباري» (٤ / ٣٨٥).

وَحَدِيثُ سَعِيدِ هُوَ فِي «الْمُوطَأِ» (٢/٦٢٤)، وَأَبِي دَاوُدَ (٣٣٥٩)، وَالنَّسَائِيِّ (٤٥٤٥)، وَالتَّرْمِذِيُّ

(١٢٢٥)، وَابْنِ ماجِهِ (٢٢٦٤)، وَابْنِ حِبَّانَ فِي «الصَّحِيفَةِ» (٤٩٩٧)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدِرِكِ»

(٣/٣٨) وَهُوَ صَحِيفَ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٣٨١)، وَمُسْلِمٌ (١٥٣٦).

تَبَيَّنَهُ : قَالَ الْإِمَامُ الصَّنْعَانِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي حَاشِيَتِهِ «الْعُدَّةُ عَلَى إِحْكَامِ الْأَحْكَامِ» (٣/٤٩٣) : أَعْلَمَ أَنَّ الشَّارِحَ لَمْ يَتَكَلَّمْ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَمْ يُثْبِتْ فِي بَعْضِ نَسْخِ «الْعَمَدةِ». اهـ

المحاقلة: بيع الخنطة في سبليها بخنطة.

٢٧٠ - عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمَهْرِ الْبَغْيِ، وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ^(١).

٢٧١ - عَنْ رَافِعٍ بْنِ خَدِيجَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ : «أَتَمُنُ الْكَلْبَ حَبِيثَ، وَمَهْرَ الْبَغْيِ حَبِيثَ، وَكَسْبَ الْحَجَامَ حَبِيثَ»^(٢).

الشرح:

قوله: «نَهَىٰ عَنِ ثَمَنِ الْكَلْبِ» : قال الحافظ : ظَاهِرُ النَّهْيِ تَحْرِيمُ بَيْعِهِ، وَهُوَ عَامٌ فِي كُلِّ كَلْبٍ مُعْلَمًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ مَا يَحُوزُ اقْتِنَاؤُهُ أَوْ لَا يَحُوزُ، وَمِنْ لَازِمٍ ذَلِكَ أَنْ لَا قِيمَةَ عَلَى مُنْفِعِهِ، وَبِذَلِكَ قَالَ الْجَمْهُورُ. انتهى^(٣).

وقال عطاء والنخعى : يجوز كلب الصيد دون غيره^(٤)؛ لِمَا روى النسائي^(٥) عن جابر قال : تَهَى رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ».

قال الحافظ: أخر جه النساء ياسناد رجاله ثقات إلا أنه طعن في صحّته^(٦).

= ولَّ العَلَّامَةُ الشَّيْخُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ رَّحْمَةُ اللَّهِ فِي تَحْقِيقِهِ لِ«إِحْكَامِ الْأَحْكَامِ» (٥٢٣) فَقَالَ : هَذَا
الْحَدِيثُ مُوْجَدٌ فِي الْمُتَنِّ ، وَلَمْ نَجِدْهُ مَذْكُورًا فِي نُسْخَ الْشَّرْحِ الْخَطِيَّةِ ، وَقَدْ أَتَبَّعَهُ عَلَاءُ الدِّينِ الْعَطَّارُ
عَلَيْهِ الْبَشَّارَةُ إِذْ أَتَى دُقِيقَ الْعِدَدِ فِي نُسْخَتِهِ وَشَرَحَهُ إِعْلَامًا لِلْفَائِدَةِ .

وقوله : «المخابرة» : هي المزارعة على نصيب معلوم كالثالث والرابع . و «المزابنة» : بيع الرطب في رؤوس النخل بالتمر .

(١) أخرجه البخاري (٢٢٣٧)، ومسلم (١٥٦٧).

(٢) آخر جه مسلم (١٥٦٨) (٤١).

قال الرَّازِّيُّ فِي «النُّكْتَ» (٢٣٥) : هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ أَفْرَادِ مُسْلِمٍ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ عَبْدُ الْحَقِّ . وَانظُرْ :
«الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ» (٥١٩/٢)

فتح الباري» (٤/٣٢٦).

٤) فلنك عنوان

(٤) فيما ذكره عنها وعن إسحاق بن راهويه ابن المذذر في «الأوسط» (١١/٢٠٤) (٦٥٩٨).

(٥) في «المجتبى» (٤٢٩٥) وفي «الكبرى» (٦٢١٩) وقال النسائي: هذا الحديث منكر.

(٦) «فتح الباري» (٤٢٧/٤)

قوله : «ومهر البغي» : هو ما تُعطاه على الزنى، وسمى مهراً على سبيل المجاز، وهو حرام؛ لأنَّه في مقابلة حرام .

قوله : «وحلوان الكاهن» : هو ما يُعطاه على كهانته .

قال الحافظ : وهو حرام بالإجماع؛ لِمَا فِيهِ مِنْ أَخْذِ الْعَوْضِ عَلَى أَمْرٍ بَاطِلٍ، وفي معناه التنجيم والضرب بالحصى وغير ذلك مِمَّا يَتَعَانَهُ الْعَرَافُونَ مِنْ اسْتِطْلَاعِ الْغَيْبِ.

والكهانة : ادعاء علم الغيب، كالإخبار بها سيقع في الأرض مع الاستناد إلى سبب، والأصل فيه استراق الجن السمع من كلام الملائكة، فيُلقى في أذن الكاهن .

والكاهن : لفظ يطلق على العراف، والذي يضرب بالحصى، والمنجم، ويطلق على من يقُول بأمر آخر ويَسْعى في قضاء حوائجه .

وقال الخطابي : الكهنة : قوم لهم أذهان حادة، وبنفس شريرة، وطبع ناريه، فالفتهم الشياطين لما بينهم من التناصب في هذه الأمور وساعدتهم بكل ما تصل قدرتهم إليه^(١) .

قوله : «وكسب الحجام حبيث» : وفي حديث ابن عباس : احتجم النبي ﷺ وأعطى الحجامة أجره، ولو كان حراماً لم يُعطِه^(٢) .

(١) نقله عنه الحافظ في «فتح الباري» (٤٤٢٧/٤) و (٢١٦/١٠).

وطالع رسالتي : «الرُّقية الشرعية من الكتاب والسنّة النبوية» في مطلب : التحذير من إثبات السحر والمشعوذين . الطبعة الرابعة عن دار الفوقيات . الأردن .

(٢) أخرجه البخاري في «الصحيح» (٢١٠٣) .

قال الحافظ : وانختلفَ العُلَمَاءُ فِي كَسْبِ الْحَجَّاجِ، فَذَهَبَ الْجُمُهُورُ إِلَى أَنَّهُ حَلَالٌ، وَاحْتَجُوا بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالُوا : هُوَ كَسْبٌ فِيهِ دَنَاءَةٌ وَلَيْسَ بِمُحَرَّمٍ، فَحَمَلُوا الزَّجْرَ عَنْهُ عَلَى التَّنْزِيهِ.

وَمِنْهُمْ : مَنِ ادَّعَى النَّسْخَ، وَأَنَّهُ كَانَ حَرَامًا ثُمَّ أُبَيَّحَ، وَجَنَحَ إِلَى ذَلِكَ الطَّحاوِيُّ، وَالنَّسْخُ لَا يَبْثُطُ بِالاُخْتِيَالِ.

وَذَهَبَ أَحَمْدُ، وَجَمَاعَةُ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْحُرُّ وَالْعَبِيدِ، فَكَرِهُوا لِلْحُرُّ الْاِحْتِرَافَ بِالْحِجَامَةِ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْإِنْفَاقُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْهَا، وَيَجُوزُ لَهُ الْإِنْفَاقُ عَلَى الرَّقِيقِ وَالدَّوَابَّ مِنْهَا، وَأَبَاحُوهَا لِلْعَبِيدِ مُطْلَقاً.

وَعُمَدَتُهُمْ : حَدِيثُ مُحِيسَّةَ : أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ كَسْبِ الْحَجَّاجِ فَنَاهَهُ، فَذَكَرَ لَهُ الْحَاجَةُ فَقَالَ : «أَعْلَفُهُ تُواصِحَّكَ» أَخْرَجَهُ مَالِكٌ، وَأَحَمْدُ، وَأَصْحَابُ «السُّنْنَةِ»، وَرِجَالُهُ ثَقَاتٌ^(١). انتهى.

قال في «الاختيارات» : وإذا كان الرجل محتاجاً إلى هذا الكسب ليس له ما يعينه عنه إلا المسألة للناس فهو خير له من مسألة الناس، كما قال بعض السلف : كسب فيه دناءة، خير من مسألة الناس^(٢).



(١) أخرجه مالك في «الموطأ» من رواية الزهرى (٢٠٥٣)، وأحمد في «المسنن» (٢٣٦٩٠) وأبو داود (٣٤٢٢)، والترمذى (١٢٧٧)، وابن ماجه (٢١٦٦). وهو صحيح. وانظر تمام تنقيذه في «المسنن».

(٢) «الفتاوى الكبرى» (٤٠٧ / ٥).

وطالع «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام رحمه الله (٣٠ / ١٩٠) ففيه تفصيل جدُّ نافع .

بعن الرَّجُعِ لِلْجَزِيرِيِّ
أَسْكَنَ لِلْتَّمِيزِ لِلْمَوْرِكِيِّ
الْعَرَایَا وَغَيْرَ ذَلِكَ

٢٧٢ - عن زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخْصَ لِصَاحِبِ
الْعَرِيَّةِ أَنْ يَبِيعَهَا بِحَرْصِهَا^(١) .

وَلِمُسْلِمٍ^(٢) : بِحَرْصِهَا تَمَراً، يَأْكُلُونَهَا رُطْبًا .

٢٧٣ - عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخْصَ فِي بَيعِ الْعَرَایَا فِي
خَمْسَةِ أَوْ سُقِّ، أَوْ دُونَ خَمْسَةِ أَوْ سُقِّ^(٣) .

الشَّرْح :

الْعَرَایَا : جَمْعُ عَرِيَّةٍ : وَهِيَ فِي الْأَصْلِ عَطِيَّةٌ تَمَرَ النَّخْلِ دُونَ الرَّقَبَةِ، كَانَ
الْعَرَبُ فِي الْجَدْبِ يَتَطَوَّعُ أَهْلُ النَّخْلِ بِذَلِكَ عَلَى مَنْ لَا تَمَرَ لَهُ، كَمَا يَتَطَوَّعُ صَاحِبُ
الشَّاءِ أَوِ الإِبْلِ بِالْمَنِيَّةِ.

وَصُورَةُ الْعَرِيَّةِ الْمُرْخَصِ فِيهَا : أَنْ يَشْتَرِيَ تَمَرَ النَّخَلَاتِ بِأَعْيَانِهَا بِحَرْصِهَا مِنَ
الْتَّمَرِ خَمْسَةَ أَوْ سُقِّ أَوْ دُونَهَا فَيَخْرِصُهَا وَيَبِيعُهُ وَيَقْبِضُ مِنْهُ التَّمَرَ وَيُسْلِمُ لَهُ
النَّخَلَاتِ بِالْتَّخْلِيَّةِ فَيَتَفَقَّعُ بِرُطْبِهَا^(٤) .

(١) أخرجه البخاري (٢١٨٨)، ومسلم (١٥٣٩) (٦٠).

وقوله : «بِحَرْصِهَا» الخرس : التقدير، أي : تقدير ثمن التمر .

(٢) في «ال الصحيح » (١٥٣٩) (٦١).

(٣) أخرجه البخاري (٢١٩٠)، ومسلم (١٥٤١).

وقوله : «أَوْ سُقِّ» : جمع وَسَقٌ : وهو ما قدره ستون صاعاً من تمر أو نحوه .

(٤) «فتح الباري» (٤/٣٩٠، ٣٩٠)، وما نقله الشارح رَجَحَ اللَّهُ هُنَا إِنَّمَا هُوَ صُورَةٌ وَاحِدَةٌ مِنْ صُورِ
الْعَرِيَّةِ الَّتِي ذُكِرَ مِنْهَا الْحَافِظُ أَرْبَعَ صُورٍ، فَانْظُرْ بِقِيَّتِهَا فِيهِ .

٢٧٤ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «مَنْ باعَ نَخْلًا قَدْ أَبْرَتْ فَشَرَّطْتُهَا لِلْبَاعِ، إِلَّا أَنْ يَشْرِطَ الْمُبَاعَ»^(١) .

وَلِمُسْلِمٍ^(٢) : «مَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا فَمَا لَهُ لِلَّذِي باعَهُ، إِلَّا أَنْ يَشْرِطَ الْمُبَاعَ» .

الشَّرْح :

التَّأْيِيرُ : التَّسْقِيقُ وَالتَّلْقِيقُ .

قَالَ الْقُرْطَبِيُّ : إِبَارُ كُلَّ شَيْءٍ بِحَسْبٍ مَا جَرَّتِ الْعَادَةُ أَنَّهُ إِذَا فَعَلَ فِيهِ ثَبَّتْ ثَمَرَتُهُ وَانْعَقَدَتْ فِيهِ، ثُمَّ قَدْ يُعْبَرُ بِهِ عَنْ ظُهُورِ الشَّمَرَةِ وَعَنْ اُنْعِقَادِهَا وَإِنْ لَمْ يُفْعَلْ فِيهَا شَيْءٌ^(٣) .

(١) أخرجه البخاري (٢٠٤)، ومسلم (١٥٤٣).

(٢) في «الصحيح» (١٥٤٣) (٨٠) ووهم صاحب «العمدة» في عزوه لمسلم وحده؛ فإنَّ الحديث البخاري قد أخرجه في «الصحيح» (٢٣٧٩) ونبه عليه الشارح في موضعه.

قال الحافظ في «الفتح» (٥١/٥) : وقوله : «من ابْتَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فِيهِ لِلَّذِي باعَهُ إِلَّا أَنْ يَشْرِطَ الْمُبَاعَ» : هكذا ثبتت قصة العبد في هذا الحديث في جميع نسخ البخاري وصنف صاحب «العمدة» يقتضي أنها من أفراد مسلم، فإنه أورده في باب العرايا فقال : عن عبد الله بن عمر، فذكر من باع نخلاً، ثم قال : ولمسلم : «من ابْتَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فِيهِ لِلَّذِي باعَهُ إِلَّا أَنْ يَشْرِطَ الْمُبَاعَ»، فذكر من باع نخلاً، ثم قال : ولمسلم : «من ابْتَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فِيهِ لِلَّذِي باعَهُ إِلَّا أَنْ يَشْرِطَ الْمُبَاعَ»، وكتَابُ البَيْوَعِ مِنَ الْبَخَارِيِّ فَلَمْ يَجِدْ فِيهِ شَوْهَمٌ أَنَّهَا مِنْ أَفْرَادِ مُسْلِمٍ، واعتنى الشارح ابن العطار عن صاحب «العمدة» فقال : هذه الزيادة أخرجها الشَّيْخَانُ مِنْ رواية سالم، عن أبيه، عن عمر، قال : فَالْمُصْنَفُ لِمَا نَسَبَ الْحَدِيثُ لِابْنِ عَمْرٍ أَحْتَاجَ أَنْ يَنْسَبَ الْزِيَادَةُ لِمُسْلِمٍ وَلِحَدِيثِهِ مُلْخَصًا ، وَبَالْغُ شَيْخُنَا ابْنُ الْمُلْقَنَ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ، لِأَنَّ الشَّيْخَيْنِ لَمْ يَذْكُرَا فِي طَرِيقِ سَالِمٍ عَمْرًا بْلَهُ عَنْهُمَا جَيِّعًا عَنْ ابْنِ عَمْرٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِغَيْرِ وَاسْطَةِ عَمْرٍ، لَكِنَّ مُسْلِمًا وَالْبَخَارِيَّ ذَكَرَاهُ فِي الْبَيْوَعِ وَالشَّرْبِ فَتَعَيَّنَ أَنْ سَبَبَ وَهُمُ الْمَقْدِسِيُّ مَا ذُكْرُهُ .

(٣) نقله بهذا السياق ابن حجر في «الفتح» (٤/٤٠٢)، وانظر : «المفہوم» للقرطبي (٤/٣٩٨) .

قال الحافظ : وقد استدلَّ بمنطقه على أنَّ من باعَ تخللاً وعليها ثمرةٌ مؤبِّرةٌ لم تدخل الشَّمرةُ في البيعِ، بل تستمرُ على ملكِ البائع وبمفهومهِ، على أنها إذا كانت غيرَ مؤبِّرةٍ أنها تدخلُ في البيعِ وتكونُ للمشتري، وبذلك قال الجمهورُ^(١).

قولهُ : «إلا أنْ يشترط المباع» أي : المشتري .

قال الحافظ : وقد استدلَّ بهذا الإطلاقِ على أنه يصحُّ اشتراطُ بعضِ الشَّمرةِ كما يصحُّ اشتراطُ جميعِها .

ويستفادُ من الحديثِ : أنَّ الشرطَ الذي لا ينافي مقتضى العقدِ لا يفسدُ البيعَ، فلا يدخلُ في النَّهيِ عن بيعِ وشرطِهِ. انتهى^(٢).

قولهُ : «ولمسلم : من اباع عبداً فله للذِي باعه إلا أنْ يشترط المباع» : وهو في البخاري أيضاً^(٣).

قال ابن دقيق العيد : استدلَّ به لملكِه على أنَّ العبدَ يملكُ؛ لإضافةِ الملكِ إليه باللام^(٤).

وقالَ غيرهُ : يؤخذُ منهُ أنَّ العبدَ إذا ملكَه سيدُه مالاً، فإنه يملكُه، وبه قال مالكُ، وكذا الشافعيُّ في القديم، لكنه إذا باعهَ بعدَ ذلكَ رجعَ المالُ لسيده إلا أنْ يشترطَ المباع^(٥).

وقال الكرومياني : قولهُ : «وله مالٌ» : إضافةُ المالِ إلى العبدِ بمحاذِر إضافَةِ الشَّمرةِ إلى النَّخلةِ^(٦).

(١) «فتح الباري» (٤/٤٠٢).

(٢) «فتح الباري» (٤/٤٠٣).

(٣) في «الصحيح» (٢٣٧٩).

(٤) «أحكام الأحكام» (٥٢٩).

(٥) نقله عنه ابن حجر في «فتح الباري» (٥/٥٠).

(٦) «الكتاب الدراري» للكرماني (١٠/١٩٠).

٢٧٥ - وَعَنْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «مَنِ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبْعُدُهُ حَتَّى يَسْتَوِيهِ»^(١) .

وَفِي لُفْظٍ : «حَتَّى يَقْبِضَهُ»^(٢) .

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِثْلُهُ^(٣) .

الشَّرْح :

قَالَ الْبُخَارِيُّ : بَابُ بَيْعِ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ ، وَبَيْعُ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ . وَذَكَرَ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٤) بِلُفْظِهِ : أَمَّا الَّذِي تَهْرِي عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ فَهُوَ الطَّعَامُ أَنْ يُبَاغِثَ حَتَّى يُقْبَضَ .

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : وَلَا أَحِسِّبُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا مِثْلَهُ ، ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ^(٥) .

وَفِي رِوَايَةٍ^(٦) : قَالَ طَاؤُوسٌ : قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ : كَيْفَ ذَاكَ ؟ قَالَ : ذَاكَ دَرَاهِمُ بَدْرَاهِمَ ، وَالطَّعَامُ مُرْجَأً .

قَوْلُهُ : «مَنِ ابْتَاعَ طَعَاماً فَلَا يَبْعُدُهُ حَتَّى يَسْتَوِيهِ» : هَذَا نَصٌّ فِي الْمَنْعِ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوِيَّهُ .

قَوْلُهُ : «حَتَّى يَقْبِضَهُ» : فِيهِ زِيَادَةٌ فِي الْمَعْنَى ؛ لَأَنَّهُ قَدْ يَسْتَوِيَّهُ بِالْكَيْلِ وَلَا يُقْبَضُهُ .

وَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ^(٧) عَنْ جَابِرٍ : تَهْرِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يَجْرِي فِيهِ الصَّاعَانِ : صَاعُ الْبَائِعِ وَصَاعُ الْمُشَرِّيِّ .

(١) أخرجه البخاري (٢١٣٦)، ومسلم (١٥٢٦) (٣٢) و (٣٤) .

(٢) أخرجه البخاري (٢١٣٣)، ومسلم (١٥٢٦) (٣٦) .

(٣) أخرجه البخاري (٢١٣٢)، ومسلم (١٥٢٥) .

(٤) في «الصحيح» (٢١٣٥)

(٥) في «الصحيح» (٢١٣٦)

(٦) أخرجه البخاري (٢١٣٢) .

(٧) في «الستن» (٢٨١٩) وإنستاده ضعيف؛ لأجل ابن أبي ليل الكوفي، وهو محمد بن عبد الرحمن.

قال الإمام أحمد: مضطرب الحديث، وقال يحيى القطان: سبع الحديث جداً، وقال النسائي: ليس

بذاك، وقال الدارقطني: رديء الحفظ كثير الوهم. انظر: «ميزان الاعتلال» للذهبي (٤/١٧٥)

وروى الجماعة إلا الرّمذاني، عن ابن عمر : كُنَّا نَشْتَرِي الطَّعَامَ مِنَ الرُّكْبَانِ حِزَافًا، فَنَهَا نَا رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ الْكَلَمُ أَنْ تَبْيَعَهُ حَتَّى تَنْقُلَهُ^(١).

قال في «الاختيارات» : ويَمْلِكُ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعَ بِالْعَقْدِ، وَيَصْحُّ عِنْقُهُ قَبْلَ الْقَبْضِ إِجْمَاعًا فِيهِمَا، وَمَنِ اشْتَرَى شَيْئًا لَمْ يَبْيَعْهُ قَبْلَ قَبْضِهِ سَواءً الْمَكْيُلُ وَالْمَوْرُونُ وَغَيْرُهُمَا، وَهُوَ رِوَايَةُ عَنْ أَحْمَادَ اخْتَارَهَا ابْنُ عَقِيلٍ، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَرَوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَسَوَاءً كَانَ الْبَيْعُ مِنْ ضَمَانِ الْمُشْتَرِي أَوْ لَا، وَعَلَى ذَلِكَ تَدْلُلُ أُصُولُ أَحْمَادَ، انتَهَى^(٢).

٢٧٦ - عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ الْكَلَمَ يَقُولُ عَامَ الْفَتْحِ : «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ، وَالْمِيَّةِ، وَالْخِنْزِيرِ، وَالْأَصْنَامِ». فَقَيْلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمِيَّةِ، فَإِنَّهُ يُطْلَى بِهَا السُّفْنُ، وَيُدْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ، وَيَسْتَضِيغُ بِهَا النَّاسُ؟ فَقَالَ : «لَا، هُوَ حَرَامٌ».

ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ الْكَلَمُ عِنْدَ ذَلِكَ : «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، إِنَّ اللَّهَ لَمَّا حَرَّمَ شُحُومَهَا جَعَلُوهُ، ثُمَّ بَاعُوهُ، فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ»^(٣).

الشرح :

الميّة : مَا زَالَتْ عَنْهُ الْحَيَاةُ بَغْرِيْ ذَكَاهُ شَرْعِيَّهُ، وَهِيَ حَرَامٌ بِالْكِتَابِ، وَالسُّنْنَةِ، وَالْإِجْمَاعِ.

(١) أخرجه البخاري (٢١٦٧)، ومسلم (١٥٢٧)، وأبو داود (٣٤٩٤)، والنسائي (٤٦٠٧)، وابن ماجه (٢٢٢٩).

(٢) «الفتاوى الكبرى» (٥ / ٣٩٠).

(٣) أخرجه البخاري (٢٢٣٦)، ومسلم (١٥٨١). قوله: «جَعَلُوهُ» : أذابوه .

قالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَمْ يَنْجِزِرْ وَمَا أَهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالظَّبِحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَرْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النَّصْبِ ﴾ [المائدة : ٣]

وَيُسْتَشَنَّ مِنَ الْمَيْتَةِ السَّمْكُ وَالْجَرَادُ، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَانٍ وَدَمَانٍ : فَأَمَّا الْمَيْتَانُ : فَالْجَرَادُ وَالْحُوتُ ، وَأَمَّا الدَّمَانُ : فَالطَّحَالُ وَالْكَبْدُ »^(١).

قَوْلُهُ : « فَقِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ فَإِنَّهُ يُطَلَّ بِهَا السُّفْنُ ، وَيُدَهَّنُ بِهَا الْجُلُودُ ، وَيَسْتَصْبِحُ بِهَا النَّاسُ » أَيْ : فَهَلْ حَلَّ بَيْعُهَا . فَقَالَ : « لَا ، هُوَ حَرَامٌ » أَيْ : الْبَيْعُ .

قَالَ فِي « الْاِخْتِيَارَاتِ » : وَقَرْنُ الْمَيْتَةِ وَعَظِيمُهَا وَظُفْرُهَا وَمَا هُوَ مِنْ جِنْسِهِ كَالْحَافِرِ وَنَحْوُه طَاهِرٌ ، وَقَالَهُ عَيْرُ وَاحِدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ ، وَيَجُوزُ الانتِفاعُ بِالنَّجَاسَاتِ ، وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ شَحْمُ الْمَيْتَةِ وَغَيْرُهُ ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَوْمَأَ إِلَيْهِ أَحَدُ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَنْصُورٍ وَيَطْهُرُ حِلْدُ الْمَيْتَةِ الطَّاهِرَةَ حَالَ الْحَيَاةِ بِالدَّبَاغِ ، وَهُوَ رِوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ . اِنْتَهَى^(٢).

قَالَ الْحَافِظُ : وَالظَّاهِرُ أَنَّ النَّهْيَ عَنْ بَيْعِ الْأَصْنَامِ لِلْمُبَالَغَةِ فِي التَّنَفِيرِ عَنْهَا ، وَيَلْتَحِقُ بِهَا فِي الْحُكْمِ الصُّلْبَانُ الَّتِي تُعَظِّمُهَا النَّصَارَى ، وَيَحْرُمُ نَحْنُ جَمِيعُ ذَلِكَ وَصَنْعُهُ . اِنْتَهَى^(٣).

قَوْلُهُ : « قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ ، إِنَّ اللَّهَ لَمَّا حَرَمَ شُحُومَهَا جَمَلُوهُ ، ثُمَّ باعُوهُ ، فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ » : فِيهِ إِبْطَالُ الْحِيلَ وَالوَسَائِلِ إِلَى الْمُحرَمِ .



(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي « الْمَسْنَدِ » (٥٧٢٣)، وَابْنِ ماجِهِ (٣٣١٤) وَهُوَ حَسْنٌ .

(٢) « الْفَتاوَى الْكَبْرِيَّةُ » (٥ / ٣١٢، ٣١١) .

(٣) « فَتحُ الْبَارِي » (٤ / ٤٢٦) .

باب السَّلْمِ

٢٧٧ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَدِيمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
الْمَدِينَةِ وَهُمْ يُسْلِفُونَ فِي الشَّامِ السَّنَةِ وَالسَّيْنَ وَالثَّلَاثَ^(١) ، فَقَالَ : «مَنْ أَسْلَفَ فِي
شَيْءٍ فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ»^(٢) .

الشَّرْح :

السَّلْمُ : هُوَ السَّلَفُ وَزْنًا وَمَعْنَى، وَقِيلَ : السَّلَفُ لُغَةُ أَهْلِ الْعِرَاقِ، وَالسَّلَمُ
لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَهُوَ بَعْضُ مَوْصُوفٍ فِي الدِّرْمَةِ، وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ يُشْتَرِطُ لَهُ مَا
يُشْتَرِطُ لِلْبَيْعِ، وَعَلَى تَسْلِيمِ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْمَجْلِسِ إِلَّا مَالِكًا، فَإِنَّهُ أَجَازَ تَأْخِيرَ
الْيَوْمَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ .

وَالسَّلْمُ جَائزٌ بِالْكِتَابِ، وَالسُّنْنَةِ، وَالإِجْمَاعِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : «يَتَبَاهَى الَّذِينَ
أَمْنُوا إِذَا دَأَبَيْتُمْ بِهِنَّ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَأَكْتَبُوهُ» [البقرة: ٢٨٢] .

قَوْلُهُ : «فِي شَيْءٍ» : قَالَ الْحَافِظُ : أَخِذَ مِنْهُ جَوَازُ السَّلْمِ فِي الْحَيَانِ إِلَّا حَاقَ
لِلْعَدْدِ بِالْكَيْلِ. وَالْعَدْدُ وَالدَّرْعُ مُلْحَقٌ بِالْكَيْلِ وَالْوَزْنِ لِلْجَامِعِ بَيْنَهُمَا؛ وَهُوَ عَدْمُ
الْجَهَالَةِ بِالْمِقَدَارِ. انتَهَى^(٣) .

وَقَالَ مَالِكٌ : يَجُوزُ السَّلْمُ فِي الْمَكِيلِ وَزْنًا وَفِي الْمَوْزُونِ كَيْلًا، إِذَا كَانَ النَّاسُ
يَتَبَاهَوْنَ التَّمَرَ وَزْنًا .

قَالَ الْمُوْقَقُ : وَهَذَا أَصْحَحُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّ الْغَرَصَ مَعْرِفَةُ قَدْرِهِ وَخُروجهِ
مِنَ الْجَهَالَةِ وَإِمْكَانِ تَسْلِيمِهِ مِنْ عَيْرِ تَنَارِعٍ، فَبَأَيِّ قَدْرٍ قَدْرَهُ جَازَ. انتَهَى^(٤) .

(١) قوله : «والثلاث» : ليست في مسلم.

(٢) أخرجه البخاري (٢٢٤٠)، ومسلم (١٦٠٤) ولفظه : «من أسلف في ثمر»

(٣) «فتح الباري» (٤/٤٣٠).

(٤) نقله عن الإمام مالك ابن قدامة في «المغني» (٦/٤٠٠).

وقال مالك أيضاً: يجوز السلم إلى الحصاد وقدوم الحاج (١).

وعن عبد الرحمن بن أبي أبزى، وعبد الله بن أبي أوفى قالاً: كُنا نصيّب المغانم مع رسول الله ﷺ، وكان يأتياناً أبناءً من أبناء الشام فنسلفهم في الخطة والشعيروالزبيب.

وفي رواية: والرَّبِيعُ إِلَى أَجْلِ مُسَمَّىٍ، قيلَ: أَكَانَ لَهُمْ زَرْعٌ؟ قَالَا: مَا كُنَّا نَسَأْلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ. رواه البخاري (٢).

ويجوز الرهن في السلم والكفيل به، وهو قول مالك، والشافعى، وأهل الرأى، ورواية عن أحمد (٣)، لقول الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَائِنُتُم بِدَيْنِ إِلَيْكُمْ أَجْكِلْ مُسْكَنًا فَاتَّبِعُوهُ» [البقرة: ٢٨٢] إلى قوله: «فَرِهْنَ مَقْبُوضَةٌ» [البقرة: ٢٨٣].

قال في «الاختيارات»: ويصح السلم حالاً إن كان المسلم فيه موجوداً في ملكه، والا فلا، ويحbor بيع الدين في الذمة من الغريم وغيره، ولا فرق بين دين السلم وغيره، وهو رواية عن أحمد، وقاله ابن عباس، لكنه يقدر القيمة فقط؛ لئلا يربح فيما لم يضمن (٤).

وقال أيضاً: ويصح الصلح عن المؤجل ببعضه حالاً، وهو رواية عن أحمد، وحكي قوله للشافعى. انتهى (٥) والله أعلم.



(١) نقله عنه ابن قدامة في «المغني» (٦/٤٠٣) بمعناه.

(٢) الرواية الأولى في «ال الصحيح» (٤٤/٢٢٤)، والرواية الثانية (٤٢/٢٢٤).

(٣) انظر جملة هذه الأقوال وتفصيل القول فيها في «بداية المجتهد» لابن رشد (٤/٥٦).

(٤) انظر: «الفتاوى الكبرى» (٥/٣٩٣).

(٥) انظر: «الفتاوى الكبرى» (٥/٣٩٦).

باب
**بعض الأرجاع (التجزئي)
 لِلْكُلْمَانِ الْفَوْقَارِ**
الشُّرُوطُ فِي الْبَيْعِ

٢٧٨ - عن عائشة رضي الله عنها قالت : جاءتني بريرة فقالت : كاتبتُ أهلي على تسعِ أواقٍ، في كل عام أُوقية، فأعينيني، فقلتُ : إن أحب أهلك أن أعدّها لهم، ووالله لي فعلتُ. فذهبت بريرة إلى أهلها، فقالت لهم، فابنوا علىها، فجاءت من عندِهم ورسول الله ﷺ جالسٌ، فقالت : إني عرضت ذلك عليهم، فابنوا إلا أن يكون لهم الولاية. فأخبرت عائشة النبي ﷺ، فقال : «خذيهما وأشرطي لهم الولاية، فإنما الولاية لمن أعتق». ففعلت عائشة.

ثم قام رسول الله ﷺ في الناس، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال : «أما بعد، فما بال رجال يشتّطون شروطاً ليست في كتاب الله؟ ما كان من شرطٍ ليس في كتاب الله فهو باطل، وإن كان مئة شرطٍ، فضاء الله أحق، وشرط الله أوثق، وإنما الولاية لمن أعتق»^(١).

الشرح :

هذا الحديث جليل، كثير الفوائد.

قال النووي : صنف ابن خزيمة، وأبن جرير في قصة بريرة تصنيفين كبارين^(٢).

وقال الحافظ : استنبط بعضهم منه أربع مئة فائدة^(٣).

(١) أخرجه البخاري (٢١٦٨)، ومسلم (١٥٠٤) (٦).

(٢) «شرح مسلم» (١٩٤/٥).

(٣) «فتح الباري» (١٩٤/٥).

قوله : «كَاتَبْتُ أَهْلِي» : الْكِتَابَةُ بَيْعُ الْعَبْدِ نَفْسَهُ بِمَا فِي ذِمَّتِهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : «وَالَّذِينَ يَتَعَوَّنُونَ الْكِتَابَ بِمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَأَتُوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي أَتَنَّكُمْ» [النور : ٣٣].

قوله : «خُذِيهَا وَاسْتَرِطِهِ لَهُمُ الْوَلَاءَ، فَإِنَّا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» كَانَ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ أَعْلَمَ النَّاسَ بِأَنَّ اشْتَرَاطَ الْوَلَاءَ بَاطِلٌ .

قوله : «مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِثْنَةً شَرْطٍ» :

قالَ ابْنُ بَطَّالٍ : المُرَادُ بِ«كِتَابِ اللَّهِ» هُنَا : حُكْمُهُ مِنْ كِتَابِهِ، أَوْ سُنْنَةَ رَسُولِهِ، أَوْ إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ . انتهى^(١).

وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ : أَنَّ الشُّرُوطَ الَّتِي لَمْ تُخَالِفِ السُّرُوعَ صَحِيحَةٌ، وَلَوْ تَعَدَّدَتْ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : «وَالْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ إِلَّا شَرْطًا حَرَامًا، أَوْ أَحَلَّ حَرَاماً»^(٢).

قوله : «قَضَاءُ اللَّهِ أَحْقُّ» أي : بِالاتِّبَاعِ مِنَ الشُّرُوطِ الْمُخَالِفَةِ لَهُ «وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْتَقَ»، أي : بِالاتِّبَاعِ حُدُودِهِ الَّتِي حَدَّهَا «وَإِنَّا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» إِنَّمَا لِلْحَاضِرِ، وَهُوَ إِثْبَاتُ الْحُكْمِ لِلْمَذْكُورِ وَنَفْيُهِ عَمَّا عَدَاهُ .

قالَ الْحَافِظُ : وفي حَدِيثِ بَرِيرَةَ مِنَ الفَوَائِدِ :

جَوَازُ كِتَابَةِ الْأُمَّةِ كَالْعَبْدِ، وَجَوَازُ كِتَابَةِ الْمُتَزَوِّجَةِ وَلَوْ لَمْ يَأْذِنِ الزَّوْجُ، وَفِيهِ جَوَازُ السُّؤَالِ لِمَنْ احْتَاجَ إِلَيْهِ مِنْ دِينٍ أَوْ غُرْمٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، وَفِيهِ أَنَّ الْمَرْأَةَ الرَّشِيدَةَ تَنْصَرِفُ لِنَفْسِهَا فِي الْبَيْعِ وَغَيْرِهِ وَلَوْ كَانَتْ مُزَوَّجَةً، وَفِيهِ جَوَازُ رَفْعِ الصَّوْتِ عِنْدَ إِنْكَارِ الْمُنْكَرِ، وَأَنْ لَا يَأْسَ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَ لِلْعِتْقَ أَنْ يُظْهِرَ ذَلِكَ لِأَصْحَابِ الرَّقَبَةِ لِيَتَسَاهَلُوا لَهُ فِي الشَّمْنِ، وَلَا يُعْدُ ذَلِكَ مِنَ الرِّيَاءِ، وَفِيهِ أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا بَيْعَ

(١) نقله عنه بهذا السياق ابن حجر في «الفتح» (٥ / ١٨٨)، وانظر «شرح البخاري» له (٧٩ / ٧).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٥٩٤) وإسناده حسن، وطالع فيه تمام تحريره.

بالنَّقْدِ كَانَتِ الرَّغْبَةُ فِيهِ أَكْثَرَ مَا لَوْيَعَ بِالنَّسِيَّةِ، وَفِيهِ جَوَازُ الشَّرَاءِ بِالنَّسِيَّةِ، وَفِيهِ جَوَازُ الْبَيْعِ عَلَى شَرْطِ الْعِتْقِ بِخَلْفِ الْبَيْعِ بِشَرْطٍ أَنْ لَا يَبْيَعَهُ لِغَيْرِهِ مَثَلًاً وَلَا يَبْهَهُ، وَأَنَّ مِنَ الشُّرُوطِ فِي الْبَيْعِ مَا لَا يُبَطِّلُ وَلَا يُصْرِّفُ الْبَيْعَ، وَفِيهِ جَوَازُ بَيْعِ الْمُكَاتَبِ إِذَا رَضِيَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَاجِزًا عَنْ أَدَاءِ نَجْمٍ قَدْ حَلَّ، وَأَنَّهُ لَا بَأْسَ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَحْكُمَ لِرَوْجَتِهِ بِالْحَقِّ، وَأَنَّ بَيْعَ الْأُمَّةِ ذَاتِ الزَّوْجِ لَيْسَ بِطَلاقٍ.

وَفِيهِ الْبَدَاءُ فِي الْحُطْبَةِ بِالْحَمْدِ وَالثَّنَاءِ، وَقُولٌ : «أَمَّا بَعْدُ» فِيهَا، وَجَوَازُ تَعْدِيدِ الشُّرُوطِ، لِقَوْلِهِ : «مَئَةَ شَرْطٍ»، وَفِيهِ أَنْ لَا كَرَاهَةَ فِي السَّجَعِ فِي الْكَلَامِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَنْ قَصْدٍ وَلَا مُتَكَلَّفًا، وَفِيهِ جَوَازُ شِرَاءِ السَّلْعَةِ لِلرَّاغِبِ فِي شَرَائِهَا بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ مِثْلِهَا؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ بَذَلتْ مَا قَرَرَتِ النَّسِيَّةُ عَلَى جِهَةِ النَّقْدِ مَعَ اخْتِلَافِ القيمةِ بَيْنَ النَّقْدِ وَالنَّسِيَّةِ، وَفِيهِ جَوَازُ اسْتِدَانَةِ مَنْ لَا مَالَ لِهِ عِنْدَ حَاجَتِهِ إِلَيْهِ، وَفِيهِ مُشَاوِرَةُ الْمَرْأَةِ زوجها فِي التَّصْرِيفَاتِ، وَسُؤَالُ الْعَالَمِ عَنِ الْأُمُورِ الدِّينِيَّةِ، وَإِعْلَامُ الْعَالَمِ بِالْحُكْمِ لِمَنْ رَأَهُ يَعْتَاطِي أَسْبَابَهِ وَلَوْلَمْ يَسْأَلَ.

وَفِيهِ أَنَّ الْمَدِينَ يَبْرُأُ بِأَدَاءِ غَيْرِهِ عَنْهُ، وَفِيهِ أَنَّ الْأَيْدِي ظَاهِرَةٌ فِي الْمِلْكِ، وَأَنَّ مُشَتَّرِي السَّلْعَةِ لَا يَسْأَلُ عَنِ أَصْلِهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ رِبِّيَّةً، وَفِيهِ جَوَازُ عَقْدِ الْبَيْعِ بِلَا كِتَابَةٍ، وَفِيهِ جَوَازُ الْيَمِينِ فِيهَا لَا تَجْبُبُ فِيهِ وَلَا سَيِّئًا عِنْدَ العَزْمِ عَلَى فَعْلِ الشَّيْءِ، وَأَنَّ لَغْوَ الْيَمِينِ لَا كَفَارَةٌ فِيهِ؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ حَلَفَتْ أَنْ لَا تَشْرِطَ، ثُمَّ قَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ : «اشْتَرِطِي» وَلَمْ يُقْلِلْ كَفَارَةً، وَفِيهِ ثُبُوتُ الْوَلَاءِ لِلْمَرْأَةِ الْمُعْتَقَةِ، فَيُسْتَشَنَّ مِنْ عُمُورِ «الْوَلَاءُ لُحْمَةُ كُلُّ حُمْمِ النَّسِيَّبِ»^(۱)، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لَا يَتَقْبَلُ إِلَى الْمَرْأَةِ بِالْإِرْثِ بِخَلْفِ الْسَّبِّ، وَفِيهِ أَنَّ حَقَّ اللَّهِ مُقْدَدٌ عَلَى حَقِّ الْأَدَمِيِّ لِقَوْلِهِ : «شَرْطُ اللَّهِ أَحْقُّ وَأَوْثَقُ»، وَمِثْلُهُ الْحَدِيثُ الْآخَرُ : «دِينُ اللَّهِ أَحْقُّ أَنْ يُقْضَى»^(۲).

(۱) سبق تخریجه تحت حديث (۳۰۶).

(۲) أخرجه البخاري (۱۹۵۳)، ومسلم (۱۱۴۸) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وَفِيهِ أَنَّ الْبَيَانَ بِالْفِعْلِ أَقْوَى مِنَ الْقَوْلِ، وَجَوَازُ تَأْخِيرِ الْبَيَانِ إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ، وَفِيهِ أَنَّ الْحَاجَةَ إِذَا افْتَضَتْ بَيَانَ حُكْمٍ عَامٌ وَجَبَ إِعْلَانُهُ أَوْ نُدِبَ بِحَسِيبِ الْحَالِ انتَهَى. مُلْخَصًا^(١)، وَسَيَانِي بَعْضُ الْكَلَامِ عَلَى فَوَائِدِهِ فِي الْفَرَائِصِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

٢٧٩ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّهُ كَانَ يَسِيرُ عَلَى جَمَلٍ فَأَعْيَا، فَأَرَادَ أَنْ يُسِيرَهُ . قَالَ : فَلَحِقَنِي النَّبِيُّ ﷺ، فَدَعَا لِي، وَضَرَبَهُ، فَسَارَ سَيِّرًا لَمْ يَسِيرْ مُثْلَهُ قَطُّ، فَقَالَ : «بِعِنْيِهِ بِأَوْقِيَّةِ» قَلْتُ : لَا. ثُمَّ قَالَ : «بِعِنْيِهِ» فَبِعْتُهُ بِأَوْقِيَّةِ، وَاسْتَشَيْتُ هُمْلَانَهُ إِلَى أَهْلِي، فَلَمَّا بَلَغْتُ أَتِيَتْهُ بِالْجَمَلِ، فَنَقَدَنِي ثَمَنَهُ، ثُمَّ رَجَعْتُ، فَأَرْسَلَ فِي أَثْرِي فَقَالَ : «أَتَرَانِي مَا كُسْتُكَ لَا خُذْ جَمِيلَكَ؟ خُذْ بِحَمْلِكَ وَدَرَاهِمِكَ، فَهُوَ لَكَ»^(٢) .

الشَّرْح :

الْمُكَسَّةُ : المُنَاقَصَةُ فِي التَّمَنِ.

وَفِي الْحِدِيثِ : جَوَازُ اشْتِرَاطِ مِثْلِ هَذَا فِي الْبَيْعِ كَسْكُنَ الدَّارِ، وَخِدْمَةِ الْعَبْدِ مَدَّةً مَعْلُومَةً وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَفِيهِ جَوَازُ الْإِسْتِشَاءِ فِي الْبَيْعِ إِذَا لَمْ يَكُنْ الْمُسْتَشَى مَجْهُولًا .

قَالَ الْحَافِظُ : وَفِي الْحِدِيثِ : جَوَازُ الْمُسَاوَمَةِ لِمَنْ يَعْرُضُ سِلْعَتَهُ لِلْبَيْعِ، وَالْمُكَسَّةُ فِي الْبَيْعِ قَبْلَ اسْتِقْرَارِ الْعَقْدِ، وَأَنَّ الْقَبْضَ لَيْسَ شَرْطًا فِي صِحَّةِ الْبَيْعِ، وَأَنَّ إِجَابَةَ الْكَبِيرِ بِقَوْلِ : «لَا» جَائِزُ فِي الْأَمْرِ الْجَائزِ.

وَفِيهِ تَوْقِيرُ التَّابِعِ لِرَئِيسِهِ، وَفِيهِ مُعْجزَةُ ظَاهِرَةُ النَّبِيِّ ﷺ. انتَهَى مُلْخَصًا^(٣) .

(١) «فتح الباري» (٥/١٩٣، ١٩٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٢، ٤٣)، (٤١٥، ٤١٤، ٤١٣، ٤٩) .

(٢) أخرجه البخاري (٢٧١٨) بلفظ: «ما كنتُ لآخذُ جملك»، ومسلم (١٥٩٩) (١٠٩) .

(٣) «فتح الباري» (٥/٣٢١) .

تَمَّ :

قال في «الاختيارات» : سأَلَ أَبُو طَالِبِ الْأَمَامَ أَحْمَدَ عَمَّنْ اشْتَرَى أَمَةً بِشَرْطٍ
أَنْ يَتَسَرَّى بِهَا لِلْخِدْمَةِ ؟

قال : لَا يَأْسَ بِهِ .

وَهَذَا مِنْ أَحَدِ يَقْتَضِي أَنَّهُ إِذَا شَرَطَ عَلَى الْبَائِعِ فِعْلًا أَوْ تَرْكًا فِي الْبَيْعِ مَا هُوَ
مَقْصُودُ الْبَائِعِ أَوْ لِلْمَبِيعِ نَفْسِهِ صَحَّ الْبَيْعُ وَالشَّرْطُ، كَاشِتِرَاطُ الْعَتْقِ، وَكَمَا اشْتَرَطَ
عُثْمَانُ لِصُهْبَيْرٍ وَقَفَ دَارِهِ عَلَيْهِ . انتهى^(١) ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

- ٢٨٠ - عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرِ
لِبَادِ، وَلَا تَنَاجِشُوا، وَلَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعٍ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ،
وَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةَ طَلاقَ أُخْتِهَا؛ لِتَكْفَأَ مَا فِي إِنَاءِهَا^(٢) .

الشرح :

قَوْلُهُ : «وَلَا يَبِيعُ وَلَا يَخْطُبُ» : بِإِثْبَاتِ التَّحْتَانِيَّةِ فِي «يَبِيع» وَبِالرَّفْعِ فِيهَا عَلَى
أَنَّهُ نَفْيٌ، وَسِيَاقُ ذَلِكَ بِصِيغَةِ الْخَبَرِ أَبْلَغُ فِي الْمَنْعِ .

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ : «لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ الرَّجُلِ حَتَّى يَتَرَكَ
الْخَاطِبَ قَبْلَ، أَوْ يَأْذِنَ لَهُ الْخَاطِبُ»^(٣) .

قَوْلُهُ : «وَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةَ طَلاقَ أُخْتِهَا لِتَكْفَأَ مَا فِي إِنَاءِهَا» وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ :
«لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَسْأَلُ طَلاقَ زَوْجِهِ الرَّجُلِ»^(٤) أَيِّ : سَوَاءَ كَانَتْ ضَرَّتَهَا أَوْ أَجْنَبَيْهَا .

(١) انظر «الفتاوى الكبرى» (٣٨٩ / ٥) .

(٢) أخرجه البخاري (٢١٤٠) واللفظ له ، ومسلم (١٤١٣) .

(٣) أخرجه البخاري (٥١٤٢) .

(٤) هو عند البخاري في «الصحيح» (٥١٥٢) ولكن بلفظ : «تَسْأَلُ طَلاقَ أُخْتِهَا» واللفظ المذكور
لَمْ أَقْفَ عَلَيْهِ فِي كُتُبِ السُّنَّةِ .

قال الطّيبيُّ: هَذِهِ اسْتِعَارَةٌ مُسْتَمْلَحَةٌ تَمِيلِيَّةٌ شَبَهَ النَّصِيبَ وَالْبَخْتَ بِالصَّحْفَةِ
وَحُظُوطَهَا وَتَمَتَّعَاتِهَا بِمَا يُوضَعُ فِي الصَّحْفَةِ مِنَ الْأَطْعَمَةِ الْلَّذِيْدَةِ.

وَشَبَهَ الْاِفْرَاقَ الْمُسْبَبِ عَنِ الطَّلاقِ بِاسْتِفْرَاغِ الصَّحْفَةِ مِنْ تِلْكَ الْأَطْعَمَةِ^(١).



(١) نقله عنه ابن حجر في «فتح الباري» (٩/٢٢٠).

باب
الرّبَا والصّرْفِ

عبد الرحمن البخاري
أبي داود

٢٨١ - عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «الذَّهَبُ
بِالذَّهَبِ^(١) رِبَاءً، إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ رِبَاءً، إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالْبُرْبُرُ بِالْبُرْبُرِ رِبَاءً،
إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رِبَاءً، إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ»^(٢).

الشرح :

الرّبَا : حرام بالكتاب، والسنّة، والإجماع، قال الله تعالى : «الَّذِينَ يَأْكُلُونَ
الرِّبَوْا لَا يَقُولُونَ إِلَّا كَمَا يَعُومُ الَّذِي يَتَغْبَطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَاتَلُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ
مِثْلُ الرِّبَوْا وَأَحَلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَمَ الرِّبَوْا» الآيات [المائدة: ٨٩].

وقال الله تعالى : «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَوْا أَضْعَفُنَا مُضْعَفَةً
وَأَنْقُوا اللَّهُ لَعْنَكُمْ تُفْلِحُونَ» [آل عمران: ١٣٠].

قال مالك، عن زيد بن أسلم : كان الرّبَا في الجاهلية أن يكون للرجل على
الرّجل حق إلى أجل، فإذا حل قال : أتقضي أم تربى؟ فإن قضاه أخذ وإن زاد في
حقه وزاد الآخر في الأجل^(٣).

والرّبَا في اللغة : الزّيادة، وهو في الشرع : الزّيادة في أشياء مخصوصة.

وأيّما الصّرْفُ : فهو دفع ذهب وأخذ فضة وعكشه.

(١) لفظ مسلم «الورق بالذهب»

(٢) أخرجه البخاري (٢١٣٤) و (٢١٧٤)، ومسلم (١٥٨٦) وليس عندهما : «والفضة بالفضة ربا،
إلا هاء وهاء»

(٣) ذكره في الموطأ (٢٦٧٣) رواية الزهرى .

وله شرطان : منع النسيئة مع اتفاق النوع واحتلافه، ومنع التفاصيل في النوع الواحد منها .

قوله : «الذهب بالذهب رباً إلا هاء وهاء» : الذي في البخاري^(١) : «الذهب بالورق» .

ورواية مسلم^(٢) : «الورق بالذهب» ، لفظه عن ابن شهاب ، عن مالك ابن أوس : أخبره أنه التمس صرفاً بمعناه دينار ، فدعاني طلحة بن عبد الله فترأضنا حتى اصطراف مني ، فقال : والله لا تقارقه حتى تأخذ منه ، قال رسول الله ﷺ : «الذهب بالورق رباً إلا هاء وهاء ، والبر بالبر رباً إلا هاء وهاء ، والتمر بالتمر رباً إلا هاء وهاء»^(٣) .

ولمسلم^(٤) : قال عمر بن الخطاب : كلا والله لتعطيه ورقه أو لتردّن إليه ذهبها ، فإن رسول الله ﷺ قال : «الورق بالذهب رباً إلا هاء وهاء» .

قال ابن عبد البر : لم يختلف على مالك فيه وحمله عنه الحفاظ ، وكذلك رواه الحفاظ عن ابن عيينة ، وشذ أبو نعيم عنه قال : «الذهب بالذهب»^(٥) .

قال الحافظ : الذهب يطلق على جميع أنواعه المضروبة وغيرها ، والورق الفضة ، والمزاد هنا : جميع أنواع الفضة مضروبة وغير مضروبة . انتهى^(٦) .

(١) في «ال الصحيح » (٢١٨٠) من حديث أبي بكرة رضي الله عنه .

(٢) في «ال الصحيح » (١٥٨٦) .

(٣) هذا لفظ حديث البخاري (٢١٧٤) .

(٤) في «ال الصحيح » (١٥٨٦) .

(٥) نقله بهذا السياق ابن حجر في «الفتح» (٤/٣٧٨) وانظر «التمهيد» (٦/٢٨٣، ٢٨٢) .

(٦) «فتح الباري» (٤/٣٧٨) .

قوله : «إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ» : أي : يُعْطِيهِ مَا فِي يَدِهِ وَيَأْخُذُ مَا فِي يَدِ صَاحِبِهِ، كَالْحَدِيثُ الْآخَرُ «إِلَّا يَدَا يَدِي»^(١) يعني : مُقَابَضَةً فِي الْمَجْلِسِ.

قوله : «وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ» : قَالَ الْحَافِظُ : وَاسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْبُرَّ وَالشَّعِيرَ صِنْفَانِ، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ^(٢).

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : فِيهِ أَنَّ النَّسِيَّةَ لَا يَجُوزُ فِي بَيْعِ الدَّهَبِ بِالْوَرِقِ، وَإِذَا لَمْ يَجُزْ فِيهَا مَعَ تَفَاضِلِهِمَا بِالنَّسِيَّةِ فَأَحَرِّى أَنْ لَا يَجُوزَ فِي الدَّهَبِ بِالدَّهَبِ وَهُوَ حِنْسٌ وَاحِدٌ، وَكَذَا الْوَرِقُ بِالْوَرِقِ^(٣).

قَالَ الْحَافِظُ : وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَغَيْرُهُ الْإِجْمَاعُ عَلَى هَذَا الْحُكْمِ. انتَهَى^(٤).

وَرَوَى مُسْلِمٌ^(٥)، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «الْدَّهَبُ بِالْدَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، سَوَاءً بِسَوَاءٍ، يَدًا بِيَدِ، إِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَبَيْعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدِ».

قال النَّوْوَيُّ : قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «يَدًا بِيَدِ» : حَجَّةٌ لِلْعُلَمَاءِ كَافَةً فِي وُجُوبِ التَّقَابُضِ وَإِنْ اخْتَلَفَ الْجِنْسُ^(٦).

٢٨٢ - عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : «لَا تَبَيْعُوا الْدَّهَبَ بِالْدَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشْفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبَيْعُوا

(١) أخرجه البخاري (٢٤٩٧)، ومسلم (١٥٨٩) من حديث البراء بن عازب عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(٢) «فتح الباري» (٤/٣٧٩).

(٣) نقله عنه بهذا السياق الحافظ في «الفتح» (٤/٣٧٩)، وانظر «التمهيد» (٦/٢٨٦).

(٤) «فتح الباري» (٤/٣٧٩)، وانظر «التمهيد» (٦/٢٨٦).

(٥) في «الصحيح» (١٥٨٧) (٨١).

(٦) «شرح النووي على مسلم» (١١/١٤).

الورق بالورق إلا مثلاً بمثلٍ، ولا تُشفوا بعضها على بعضٍ، ولا تَبِعُوا منها عائباً بناجزٍ»^(١).

وفي لفظٍ : «إلا يداً بيده»^(٢)

وفي لفظٍ : «إلا وزناً بوزنٍ مثلاً بمثلٍ، سواءً بسواءٍ»^(٣).
الشرح :

قوله : «لا تَبِعُوا الْذَّهَبَ بِالْذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ» : وفي رواية^(٤) «الْذَّهَبُ
بِالْذَّهَبِ مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَالْوَرْقُ بِالْوَرْقِ مِثْلًا بِمِثْلٍ».

قال الحافظ : ويدخل في الذهب جميع أصنافه من مضرورٍ ومتقوشٍ، وجيدٍ
ورديٍ، وصحيحٍ ومكسرٍ، وحليٌ وتبيرٌ، وحالصٌ ومشوشٌ، ونقل النوويٌ تبعاً
لغيره في ذلك الإجماع^(٥).

قوله : «ولا تُشفوا» أي : لا تُغسلوا.

قال الحافظ : والشف الرِّيادة، وتطلق على النَّصْصِ^(٦).

قوله : «ولا تَبِعُوا منها عائباً بناجزٍ» أي : موجلاً بحالٍ.

قال الحافظ : البيع كله إما بالفقد أو بالعرض حالاً أو موجلاً، فهو أربعة

أقسام :

(١) آخر جه البخاري (٢١٧٧)، ومسلم (١٥٨٤) (٧٥).

(٢) آخر جه مسلم (١٥٨٤) (٧٦).

(٣) آخر جه مسلم (١٥٨٤) (٧٧).

(٤) آخر جه البخاري في «الصحيح» (٢١٧٦).

(٥) «فتح الباري» (٤ / ٣٨٠)، وانظر «شرح مسلم» (١٠ / ١١).

(٦) «فتح الباري» (١ / ١٣٩)، وانظر «شرح مسلم» (١٠ / ١١).

بيعُ النَّقْدِ إِمَّا بِمِثْلِهِ، وَهُوَ الْمُرَاطِلَةُ، أَوْ بِنَقْدٍ غَيْرِهِ، وَهُوَ الصَّرْفُ، وَبِيعُ الْعَرْضِ
بِنَقْدٍ يُسَمَّى النَّقْدُ ثَمَنًا، وَالْعَرْضُ عِوْضًا، وَبِيعُ الْعَرْضِ بِالْعَرْضِ يُسَمَّى مُقَابِضَةً،
وَالْحَلْوُلُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ جَائزٌ.

وَأَمَّا التَّأْجِيلُ، فَإِنْ كَانَ النَّقْدُ بِالنَّقْدِ مُؤَخَّرًا فَلَا يَجُوزُ، وَإِنْ كَانَ الْعَرْضُ جَازَ،
وَإِنْ كَانَ الْعَرْضُ مُؤَخَّرًا فَهُوَ السَّلْمُ، وَإِنْ كَانَا مُؤَخَّرِينَ فَهُوَ بَيعُ الدِّينِ بِالدِّينِ
وَلَيَسَ بِجَائزٍ إِلَّا فِي الْحَوَالَةِ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ : إِنَّهَا بَيعٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(۱).

٢٨٣ - عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : جاءَ بِلَالٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ
بِتَمْرٍ بَرْنِيٍّ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : «مِنْ أَيْنَ هَذَا؟» قَالَ بِلَالٌ : كَانَ عَنْدِي تَمْرٌ رَدِيءٌ،
فِيْعَتُ مِنْهُ صاعِينَ بِصَاعٍ، لَنْطَعَمَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ : «أَوَهُ أَوَهُ !
عَيْنُ الرِّبَا عَيْنُ الرِّبَا ! لَا تَفْعَلْ، وَلَكِنْ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَشْتَرِيَ فِي التَّمْرِ بَيْعٍ آخَرَ، ثُمَّ
اشْتَرِ بِهِ»^(۲)

الشَّرْح :

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ التَّمْرَ بِالْتَّمْرِ لَا يَجُوزُ بَيعُ بَعْضِهِ بِبَعْضٍ إِلَّا
مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَسَوَاءٌ فِيهِ الطَّيِّبُ وَالْدَّوْنُ، وَأَنَّهُ كُلُّهُ عَلَى اخْتِلَافِ أُنْوَاعِهِ جِنْسٌ وَاحِدٌ.
قَالَ الْحَافِظُ : وَفِي الْحِدِيثِ : قِيَامُ عُذْرٍ مَنْ لَا يَعْلَمُ التَّحْرِيمَ حَتَّى يَعْلَمَهُ، وَفِيهِ
جَوَازُ الرِّفْقِ بِالنَّفْسِ، وَتَرْكُ الْحَمْلِ عَلَى النَّفْسِ لَا خِتَارٌ أَكْلِ الطَّيِّبِ عَلَى الرَّدِيءِ

(۱) «فتح الباري» (٤ / ٣٨٢).

(۲) أخرجه البخاري (٢٣١٢)، ومسلم (١٥٩٤).

وَقُولُهُ : «أَوَهُ أَوَهُ» وَقَعْتُ فِي مُسْلِمٍ مَرَّةً وَاحِدَةً ، وَهِيَ كَلْمَةٌ تَقَالُ عِنْدَ التَّوْجِعِ، قَالَ ابْنُ التَّيْنِ كَمَا
فِي «الْفَتْحِ» (٤ / ٤٩) : إِنَّا تَأْوَهُ لِيَكُونَ أَبْلَغُ فِي الزَّجْرِ، وَقَالَهُ إِمَّا لِلتَّأْلِمِ مِنْ هَذَا الْفَعْلِ، وَإِمَّا مِنْ
سُوءِ الْفَهْمِ .

إِخْلَافًا لِمَنْ مَعَ ذَلِكَ مِنَ الْمُتَرْهِدِينَ، وَفِيهِ أَنَّ الْبُيُوعَ الْفَاسِدَةَ تُرَدُّ. انتهى
مُلْخَصًا^(١).

٢٨٤ - عَنْ أَبِي المِنْهَالِ قَالَ: سَأَلْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ، وَرَبِيدَ بْنَ أَرْقَمَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ الصَّرْفِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَقُولُ : هَذَا خَيْرٌ مِنِّي^(٢)، وَكِلاهُمَا
يَقُولُ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ بَيْعِ الدَّهْبِ بِالْوَرِقِ دِينًا^(٣).

الشَّرْح :

الصَّرْفُ : بَيْعُ الدَّرَاهِمِ بِالْدَّهْبِ، أَوْ عَكْسُهُ.

وَفِي رِوَايَةٍ^(٤) : سَأَلْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ، وَرَبِيدَ بْنَ أَرْقَمَ عَنِ الصَّرْفِ ؟ فَقَالَا :
كُنَّا تَاجِرِينَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّرْفِ ؟ فَقَالَ :
«إِنْ كَانَ يَدَا بَيْدٍ فَلَا بَأْسَ، وَإِنْ كَانَ نَسِيْثًا فَلَا يَصْلُحُ».

قَالَ الْحَافِظُ : وَفِي الْحَدِيثِ : مَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ مِنَ التَّوَاضُعِ وَإِنْصَافِ
بَعْضِهِمْ بَعْضًا، وَمَعْرِفَةُ أَحِدِهِمْ حَقُّ الْآخَرِ، وَاسْتِظْهَارُ الْعَالَمِ فِي الْغُطْبِيَا بِنَظِيرِهِ فِي
الْعِلْمِ^(٥).

٢٨٥ - عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْفِضَّةِ
بِالْفِضَّةِ، وَالْدَّهْبِ بِالْدَّهْبِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ.
وَأَمْرَنَا أَنْ نَشْتَرِيَ الْفِضَّةَ بِالْدَّهْبِ، كَيْفَ شِئْنَا، وَنَشْتَرِيَ الْدَّهْبَ بِالْفِضَّةِ

(١) نقل قول ابن عبد البر، مختصرًا الحافظ في «فتح الباري» (٤/٤٠٠)، وانظره في «التمهيد» (٢٠/٥٧).

(٢) لفظ مسلم: «هو أعلم»

(٣) أخرجه البخاري (٢١٨٠)، ومسلم (١٥٨٩)

(٤) أخرجهما البخاري في «ال الصحيح» (٢٠٦٠).

(٥) «فتح الباري» (٤/٣٨٣).

كَيْفَ شِئْنَا.

قال : فَسَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ : يَدًا بَيْدِي؟ فَقَالَ : هَكَذَا سَمِعْتُ^(١).

الشَّرْح :

قال الحافظ : اشتراط القبض في الصرف متطرق عليه، واستدل به على بيع الربويات بعضها ببعض إذا كان يداً بيده، وأصرح منه حديث عبادة بن الصامت، «إذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيده»^(٢) انتهى.

وقال ابن دقيق العيد : قوله : «ونشتري الذهب بالفضة كيف شئنا» : بالنسبة إلى التفاصيل والتساوي، لا إلى الحلو أو التأجيل. انتهى^(٣).

تَتِّمَّة :

قال في «الاختيارات» : العلة في تحرير رب الفضل، الكيل أو الوزن مع الطعم، وهو روایة عن أحمد.

ويحرم بيع اللحم بحيوان من جنسه مقصوداً للحم، ويجوز بيع الموزونات الربوية بالتحرري، وقاله مالك، وما لا يختلف فيه الكيل والوزن مثل الأدهان يجوز بيع بعض بعض كيلاً وزناً، وظاهر مذهب أحمد جواز بيع السيف المحتلي بحسن حليته؛ لأن الخليفة ليست بمقصودة.

ولا يشرط الحلو والتقبض في صرف الفلوس النافقة بأحد الندين، وهو روایة عن أحمد، وإن اصطرفا ديناً في ذمتهم جاز.

(١) أخرجه البخاري (٢١٨٢)، دون الحرف الأخير منه، ومسلم (١٥٩٠).

(٢) «فتح الباري» (٤ / ٣٨٣).

و الحديث عبادة سبق تحريره تحت حديث (٢٨١).

(٣) «أحكام الأحكام» (٥٤٤).

وَمَنْ بَاعَ رِبَوْيَاً نَسِيئَةَ حَرُومَ أَخْذُهُ عَنْ ثَمَنِهِ مَا لَا يُبَاعُ بِهِ نَسِيئَةً مَا لَمْ تَكُنْ حَاجَةً، وَالْتَّحْقِيقُ فِي عُقُودِ الرِّبَا إِذَا لَمْ يَحْصُلْ فِيهَا الْقَبْضُ أَنْ لَا عَقْدٌ.

وَالْكِيمِيَاءُ بَاطِلَةٌ مُحَرَّمةٌ، وَتَحْرِيمُهَا أَشَدُّ مِنْ تَحْرِيمِ الرِّبَا، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْكُتُبِ الَّتِي شَتَّمَلُ عَلَى مَعْرِفَةِ صِنَاعَتِهَا، وَأَفْتَى بَعْضُ وُلَاةِ الْأُمُورِ بِإِتْلَافِهَا^(١).

وَيَجُوزُ قَرْضُ الْحُبْزِ وَرَدُّ مِثْلِهِ عَدَدًا بَلَّا وَزْنٍ مِنْ عَيْرِ قَصْدِ الزِّيَادَةِ، وَهُوَ مَذَهَبُ أَحْمَدَ، وَلَوْ أَقْرَضَهُ فِي بَلْدٍ آخَرَ جَازَ عَلَى الصَّحِيحِ، وَيَجُوزُ قَرْضُ الْمَنَافِعِ مِثْلِهِ أَنْ يَحْصُدَ مَعْهُ يَوْمًا، وَيَحْصُدُ مَعْهُ الْآخْرُ يَوْمًا، أَوْ يُسْكِنَهُ دَارًا لِيُسْكِنَهُ الْآخْرُ بَدْلَهَا.

انَّهَى^(٢). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) انظر «الفتاوى الكبرى» (٥/٣٩١) فِيهَا بَعْدَهَا مُختَصِّرًا.

(٢) انظر «الفتاوى الكبرى» (٥/٣٩٤).

٢٨٦ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اشْتَرَى مِنْ يَهُودِيًّا طَعَامًا، وَرَهْنَهُ دِرْعًا مِنْ حَدِيدٍ^(١).

الشَّرْحُ :

الرَّهْنُ : هُوَ الْمَالُ الَّذِي يُجْعَلُ وَثِيقَةً بِالدِّينِ لِيُسْتَوْقَى مِنْ ثَمَنِهِ إِنْ تَعْدَرَ اسْتِيَافَاؤُهُ مِنَ الْغَرِيمِ، وَهُوَ جَائزٌ بِالْكِتَابِ، وَالسُّنْنَةِ، وَالإِجْمَاعِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : «وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهْنَ مَقْبُوْصَةً فَإِنْ أَمِنْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فَلَمَوْذُ الَّذِي أَقْتُلْتُمْ أَمْتَنَتْهُ، وَلَنْتَقِيَ اللَّهُ رَبِّهِ» [البقرة: ٢٨٣].

قَالَ الْحَافِظُ : وَإِنَّمَا قَيَّدَهُ بِالسَّفَرِ؛ لِأَنَّهُ مَظْنَنٌ فَقْدِ الْكَاتِبِ فَأَخْرَجَهُ مَخْرَجَ الْغَالِبِ.

قَالَ : وَفِي الْحَدِيثِ : جَوَازُ مُعَامَلَةِ الْكُفَّارِ فِيهَا لَمْ يَتَحَقَّقْ تَحْرِيمُ عَيْنِ الْمُتَعَالِمِ فِيهِ، وَعَدَمُ الاعتَبَارِ بِفَسَادِ مُعْتَدِدِهِمْ وَمُعَامَلَاتِهِمْ فِيهَا بَيْنَهُمْ، وَاسْتُبْطَ مِنْهُ جَوَازُ مُعَامَلَةِ مَنْ أَكْثَرُ مَالِهِ حَرَامٌ، وَفِيهِ جَوَازُ بَيعِ السَّلَاحِ وَرَهْنِهِ وَإِجَارَتِهِ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْكَافِرِ مَا لَمْ يَكُنْ حَرَبِيًّا، وَفِيهِ ثُبُوتُ أَمْلَاكِ أَهْلِ الذَّمَّةِ فِي أَيْدِيهِمْ، وَجَوَازُ الشَّرَاءِ بِالشَّمِينِ الْمُؤْجَلِ، وَالْتَّخَادُ الدُّرُوعِ وَالْعُدُدِ وَغَيْرِهَا مِنْ آلَاتِ الْحَرَبِ، وَأَنَّهُ غَيْرُ قَادِحٍ فِي التَّوْكِلِ.

وَفِيهِ مَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ التَّوَاضُعِ وَالْزُّهْدِ فِي الدُّنْيَا وَالتَّقْلُلِ مِنْهَا مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهَا، وَالْكَرْمُ الَّذِي أَفْضَى بِهِ إِلَى عَدَمِ الْأَدْخَارِ حَتَّى احْتَاجَ إِلَى رَهْنِ دِرْعِهِ، وَالصَّابِرُ عَلَى ضِيقِ الْعِيشِ وَالْقَنَاعَةِ بِالْيَسِيرِ، وَفَضْلَيْهِ لِأَزْوَاجِهِ لِصَبْرِهِنَّ مَعَهُ عَلَى ذَلِكَ، وَفِيهِ غَيْرُ ذَلِكَ مَا مَضِيَ وَيَأْتِي.

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٢٠٦٨) وَ(٢٢٥٢)، وَمُسْلِمُ وَاللَّفْظُ لَهُ (٨٦٠٣) (١٢٥).

قال العلماء : الحِكْمَةُ فِي عُدُولِهِ عَنْ مُعَامَلَةِ مَيَاسِيرِ الصَّحَابَةِ إِلَى مُعَامَلَةِ الْيَهُودِ : إِمَّا لِبَيَانِ الْجَوَازِ، أَوْ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمْ إِذْ ذَاكَ طَعَامٌ فَاضِلٌ عَنْ حَاجَةِ غَيْرِهِمْ، أَوْ خَشَبَ أَنَّهُمْ لَا يَأْخُذُونَ مِنْهُ ثُمَّاً أَوْ عِوْضًا، فَلَمْ يُرِدِ التَّضْييقَ عَلَيْهِمْ^(١) وَاللهُ أَعْلَمُ.

وفي الحديث : الرَّدُّ عَلَى مَنْ قَالَ : إِنَّ الرَّهْنَ فِي السَّلَمِ لَا يَجُوزُ. انتهى^(٢).

وقال مالك : يَلْزَمُ الرَّهْنُ بِمُجَرَّدِ الْعَقْدِ قَبْلَ الْقَبْضِ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ بِالْقَبْضِ، فَلَزِمَ قَبْلَهُ كَالْبَيْعِ، وَهُوَ رَوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ^(٣).

قال الزَّجاجُ^(٤) في قول الله تعالى : «يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ»
[المائدة : ١]؛ أي : العُقُودُ الَّتِي عَقَدَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَعَقَدْتُمْ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

٢٨٧ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : «مَطْلُ الْغَنَيِّ ظُلْمٌ، وَإِذَا أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيِّ فَلْيَتَبَعْ»^(٥).

الشرح :

المطل : المُدَافَعَةُ، والمراد : تَأْخِيرُ مَا اسْتُحِقَّ أَدَاؤُه بِغَيْرِ عُذْرٍ.

قوله : «إِذَا أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيِّ فَلْيَتَبَعْ» : أي : إذا أحيلَ فليحتمل^(٦).

(١) «فتح الباري» (٥/١٤١، ١٤٢).

(٢) «فتح الباري» (٤/٤٣٣).

(٣) نقل ذلك عنها ابن قدامة في «المغني» (٦/٤٤٦).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٢/١٣٩) للزجاج.

(٥) أخرجه البخاري (٢٢٨٧)، ومسلم (١٥٦٤). قوله : «أُتْبَعَ عَلَى مَلِيِّ» أي : أحيلَ على واجدٍ لِيَقْضِي بِهِ الدِّينَ.

(٦) قوله : «فَلْيَحْتَلْ» أي : فليقبل الإحالة وليتبع ما أحيلَ عليه.

قال الحافظ : وَمُنَاسَبَةٌ هَذِهِ الْجَمْلَةُ لِلَّتِي قَبَلَهَا أَنَّهُ لَمَّا دَلَّ عَلَى أَنَّ مَطْلَ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ عَقَبَهُ بِأَنَّهُ يَبْغِي قَبُولُ الْحَوَالَةِ عَلَى الْمَلِيءِ لِمَا فِي قُبُولِهِ مِنْ دَفْعِ الظُّلْمِ الْحَاصِلِ بِالْمَطْلِ، فَإِنَّهُ قَدْ تَكُونُ مُطَالَبَةُ الْمُحَالِ عَلَيْهِ سَهْلَةً عَلَى الْمُحْتَالِ دُونَ الْمُحِيلِ، فَفِي قَبُولِ الْحَوَالَةِ إِعْانَةٌ عَلَى كَفَّهِ عَنِ الظُّلْمِ.

وَفِي الْحَدِيثِ : الزَّجْرُ عَنِ الْمَطْلِ، وَالخُتْلَفَ هَلْ يُعَدُّ فِعْلَهُ عَمْدًا كَبِيرًا أَمْ لَا؟

فَالجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ فَاعِلَهُ يَقْسُطُ، لِكِنْ هَلْ يَبْتُتْ فِسْقُهُ بِمَطْلِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً أَمْ لَا؟

قَالَ : وَيَدْخُلُ فِي الْمَطْلِ كُلُّ مَنْ لَزِمَهُ حُقُّ كَالزَّوْجِ لِزَوْجَتِهِ، وَالسَّيِّدُ لِعَبْدِهِ، وَالحاِكُمُ لِرَعْيَتِهِ وَبِالْعَكْسِ، وَاسْتُدَلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْعَاجِزَ عَنِ الْأَدَاءِ لَا يَدْخُلُ فِي الظُّلْمِ، وَهُوَ بِطَرَيقِ الْمَفْهُومِ. انتَهَى^(١).

وَقَالَ الْبُخَارِيُّ : بَابُ الْحَوَالَةِ، وَهَلْ يَرْجِعُ فِي الْحَوَالَةِ؟.

وَقَالَ الْحَسْنُ، وَقَتَادَةُ : إِذَا كَانَ يَوْمًا أَحَالَ عَلَيْهِ مَلِيًّا جَازَ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : يَتَخَارِجُ الشَّرِيكَانِ، وَأَهْلُ الْمِرَاثِ، فَيَأْخُذُ هَذَا عَيْنَاً وَهَذَا دَيْنَاً، فَإِنْ تَوَرَّى^(٢) لِأَحَدِهِمَا لَمْ يَرْجِعْ عَلَى صَاحِبِهِ. انتَهَى^(٣).

قَالَ فِي «الاختِياراتِ» : وَالْحَوَالَةُ عَلَى مَالِهِ فِي الدِّينِ إِذْنُ فِي الْاسْتِيْفَاءِ فَقَطْ، وَالْمُخْتَارُ الرُّجُوعُ وَمُطَالَبَتُهُ. انتَهَى^(٤)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ الحافظُ : وَاسْتُدَلَّ بِالْحَدِيثِ عَلَى مُلَازَمَةِ الْمُهَااطِلِ وَإِنْزَامِهِ بِدَفْعِ الدِّينِ وَالتَّوْصِلِ إِلَيْهِ بِكُلِّ طَرَيقٍ، وَأَخْدِنَهُ مِنْهُ قَهْرًا، وَاسْتُدَلَّ بِهِ عَلَى اعْتِبَارِ رِضَا الْمُحِيلِ

(١) «فتح الباري» (٤/٤٦٦).

(٢) أي : هلك شيء مما وقع في نصبه.

(٣) في «الصحيح» بين يدي الحديث (٢٢٨٧).

(٤) انظر «الفتاوى الكبرى» (٥/٣٩٥).

والمحتال دون المحال عليه؛ لكونه لم يذكر في الحديث، وبه قال الجمهور، وفيه الإرشاد إلى ترك الأسباب القاتعة لاجتماع القلوب؛ لأنَّه رجُر عن الماطلة وهي تؤدي إلى ذلك. انتهى^(١)، وبالله التوفيق.

٢٨٨ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - أَوْ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ - : «مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ بَعْيَنِهِ عِنْدَ رَجُلٍ - أَوْ إِنْسَانٍ - قَدْ أَفْلَسَ فَهُوَ أَحْقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ»^(٢).

الشرح :

قوله : «مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ بَعْيَنِهِ» : أي : لم يتغير ولم يتبدل ، سواء كان بيعاً أو قرضًا أو وديعة .

قوله : «عِنْدَ رَجُلٍ أَوْ إِنْسَانٍ» : شُكٌ من الرأوي .

قوله : «قد أفلس» : أي : تبيَّن إفلاسه . والمفلس : من تزيد دينه على موجوده . وروى أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قضى رسول الله ﷺ : «أَيُّهَا رَجُلٌ ماتَ أَوْ أَفْلَسَ ، فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ أَحْقُّ بِمَتَاعِهِ إِذَا وَجَدَهُ»^(٣) . زاد بعضهم : «إِلَّا أَنْ يَرْكَ صَاحِبُهُ وَفَاءً»^(٤) .

(١) «فتح الباري» (٤/٤) (٤٦٦).

(٢) آخر جه البخاري (٢٤٠٢) ، ومسلم (١٥٥٩) .

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (٧١٢٤) و (١٠٧٩٤) ، وأبو داود (٣٥١٩) وابن ماجه واللفظ له (٢٣٦٠) ، وإسناده صحيح .

وانظره في البخاري (٢٤٠٢) ، ومسلم (١٥٥٩) ، وانظر «فتح الباري» (٥/٦٤) .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٩٦٩٤) ، والدرقطني (٢٩٠٠) والبيهقي في «الكبرى» (٤٦/٦) .

فائدةً :

رَوَىْ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوَدَ، وَالنَّسَائِيُّ^(١) مِنْ حَدِيثِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمْرُةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَنْ وَجَدَ عَيْنَ مَالِهِ عِنْدَ رَجُلٍ فَهُوَ أَحْقُ بِهِ وَيَتَّبَعُ الْبَيْعَ مَنْ بَاعَهُ». وَفِي لَفْظٍ : «إِذَا سُرِقَ مِنَ الرَّجُلِ مَتَاعٌ أَوْ صَاعَ مِنْهُ، فَوَجَدَهُ بِيَدِ رَجُلٍ بَعْيَنِهِ فَهُوَ أَحْقُ بِهِ، وَيَرْجِعُ الْمُشْتَرِيُّ عَلَى الْبَائِعِ بِالثَّمَنِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَابْنُ ماجِهَ^(٢).

تَتَمَّمَ :

قَالَ فِي «الاختِياراتِ» : وَالَّذِينُ الْحَالُ يَتَأْجِلُ بِتَأْجِيلِهِ، سَوَاءً كَانَ الدَّيْنُ قَرْضًا أَوْ غَيْرَهُ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَوَجْهُهُ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ، وَإِذَا كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحُقْقُ قَادِرًا عَلَى الْوَفَاءِ وَمَطَّلَ صَاحِبُ الْحُقْقِ حَتَّى أَخْوَجَهُ إِلَى الشَّكَايَةِ، فَمَا غَرِمَهُ بِسَبَبِ ذَلِكَ فَهُوَ عَلَى الظَّالِمِ الْمُبْطِلِ، إِذَا كَانَ غَرِمَهُ عَلَى الْوَجْهِ الْمُعْتَادِ. انتَهَى^(٣).

٢٨٩ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : جَعَلَ - وَفِي لَفْظٍ : قَضَى - النَّبِيُّ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لِلَّمْ يُقْسِمُ .
إِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ، وَصُرِفَتِ الْطُّرُقُ فَلَا شُفْعَةَ^(٤).

الشَّرْحُ :

الشُّفْعَةُ : ثَابَتُهُ بِالسُّنْنَةِ، وَالْإِجْمَاعِ، وَهِيَ اسْتِحْقَاقُ الْإِنْسَانِ انتزاعُ حِصَّةِ شَرِيكِهِ مِنْ يَدِ مُشْتَرِيهَا، وَلَا يَحِلُّ الْاِحْتِيَالُ لِإِسْقَاطِهَا، وَرَوَى الْحَمْسَةُ، عَنْ جَابِرٍ

(١) أخرجه أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٠١٤٨)، وَأَبُو دَاوَدَ (٣٥٣١)، وَالنَّسَائِيُّ (٤٦٨١) وَ(٤٦٨٢)، وَهُوَ حَسْنٌ بِشَوَاهِدِهِ وَطَرْقَهُ.

(٢) أخرجه أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٠١٤٦)، وَابْنُ ماجِهَ (٢٣٣١). وَهُوَ حَسْنٌ.

(٣) انظر «الفتاوى الْكَبْرِيَّةِ» (٥/ ٣٩٧).

(٤) أخرجه البخاري بلفظ «جعل» (٢٤٩٥)، وَبِلَفْظِ «قَضَى» (٢٢١٤)، وَمُسْلِمَ (١٦٠٨) دُونَ الْحَرْفِ الْأَخِيرِ مِنْهُ.

قال : قالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «الْحَارُ أَحَقُّ بِسُفْعَةٍ جَارِهِ يَتَنَظَّرُ بِهَا، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا إِذَا
كَانَ طَرِيقُهَا وَاحِدًا». ^(١)

وَالْحِكْمَةُ فِي مَشْرُوعِيَّةِ الشَّفْعَةِ: دَفْعُ الْضَّرِّ، وَقَدْ رَوَى الطَّحاوِيُّ ^(٢) مِنْ
حَدِيثِ جَابِرٍ : قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالشَّفْعَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ.

قَوْلُهُ : «إِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِفَتِ الْطُّرُقُ» أَيْ : بُيَّنَتْ مَصَارِفُ الْطُّرُقِ
وَشَوَّارِعُهَا «فَلَا شُفْعَةٌ» قَالَ فِي «الْمُقْنِعِ» : وَلَا شُفْعَةٌ فِيمَا لَا تَجِبُ قِسْمَتُهُ فِي إِحْدَى
الرَّوَايَتَيْنِ . انْتَهَى ^(٣).

وَاخْتَارَ ابْنُ عَقِيلَ ، وَشَيْخَ الْإِسْلَامِ الشُّفْعَةَ فِيهِ .

قَالَ الْحَارِثِيُّ : وَهُوَ أَحَقُّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٢٩٠ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : أَصَابَ عُمُرٌ أَرْضًا
بِخَيْرٍ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَأْمِرُهُ فِيهَا، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضًا
بِخَيْرٍ لَمْ أُصِبْ مَا لَا قَطُّ هُوَ أَنْفُسُ عِنْدِي مِنْهُ، فَمَا تَأْمُرُنِي بِهِ؟ قَالَ : إِنْ سِئَتَ
حَبَسْتَ أَصْلَاهَا، وَتَصَدَّقْتَ بِهَا». قَالَ: فَتَصَدَّقَ بِهَا عُمُرٌ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُبَاعُ
أَصْلُهَا، وَلَا يُورَثُ، وَلَا يُوَهَّبُ .

قَالَ : فَتَصَدَّقَ بِهَا عُمُرٌ فِي الْفُقَرَاءِ، وَفِي الْقُرْبَى، وَفِي الرَّقَابِ، وَفِي سَبِيلِ
اللَّهِ، وَابْنِ السَّبِيلِ، وَالضَّيْفِ، لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلَيْهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ، أَوْ

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٤٢٥٣)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥١٨)، وَالْتَّرْمِذِيُّ (١٣٦٩)، وَابْنِ مَاجَهَ (٢٤٩٤).

(٢) فِي «شَرْحِ مَعْانِي الْآثَارِ» (١٢٦/٤).

(٣) «الْمُقْنِعُ» (٤٦٩/٥) ط: رَشِيدُ رَضا

يُطِعِّمَ صَدِيقًا غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ - وَفِي لَفْظٍ : غَيْرَ مُتَأْثِلٍ - ^(١).

الشَّرْح :

هَذَا الْحَدِيثُ أَصْلُ فِي مَسْرُوعَيَةِ الْوَقْفِ؛ وَهُوَ تَحِيسُّ الْأَصْلِ وَتَسْبِيلُ الْمَنْفَعَةِ فِي طُرُقِ الْخَيْرِ.

فَوْلُهُ : «أَنْفُسُ» أَيْ : أَجْوَدُ، وَالْفَيْسُ : الْجَيْدُ الْمُغَبَطُ بِهِ.

فَوْلُهُ : «فَتَصَدَّقَ بِهَا عُمُرُ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُبَاغِثُ أَصْلُهَا» : فِي لَفْظٍ ^(٢) : فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «تَصَدَّقَ بِأَصْلِهِ لَا يُبَاغِثُ وَلَا يُوَهَّبُ وَلَا يُورَثُ، وَلَكِنْ يُنْفَقُ ثَمُرَهُ» .

فَوْلُهُ : «وَفِي الْقُرْبَى» يَعْنِي : قُرْبَى الْوَاقِفِ.

فَوْلُهُ : «لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلَيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ» يَعْنِي : بِالْقَدْرِ الَّذِي جَرَّتْ بِهِ الْعَادَةُ.

قَالَ الْقُرْطَبِيُّ : جَرَّتِ الْعَادَةُ بِأَنَّ الْعَامِلَ يَأْكُلُ مِنْ ثَمَرَةِ الْوَقْفِ، حَتَّى لو اشْتَرَطَ الْوَاقِفُ أَنَّ الْعَامِلَ لَا يَأْكُلُ، يُسْتَكْبِحُ ذَلِكَ مِنْهُ ^(٣).

فَوْلُهُ : «غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ» أَيْ : غَيْرَ مُتَّخِذٍ مَالًاً.

وَالتَّائِلُ : الْخَادُوْأَصْلِ الْمَالِ حَتَّى كَانَهُ عِنْدَهُ قَدِيمٌ.

وَكَتَبَ عُمُرُ هَذَا الْوَقْفَ فِي خِلَافَتِهِ، وَنَصُّهُ : هَذَا مَا كَتَبَ عَبْدُ اللَّهِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي ثَمَنْيٍ : أَنَّهُ إِلَى حَفْصَةَ مَا عَاشَتْ تُنْفِقُ ثَمَرَهُ حَيْثُ أَرَاهَا اللَّهُ، فَإِنْ تُوَفِّيَ فَإِلَى دَوْيِ الرَّأْيِ مِنْ أَهْلِهَا، وَالْمَئُونَةُ وَسْقِ الَّذِي أَطْعَمَنِي النَّبِيُّ ﷺ فَإِنَّا مَعَ ثَمَنْيٍ عَلَى

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٢٧٣٧)، وَمُسْلِمُ (١٦٣٢) وَهُوَ عِنْدَهُمَا بِالْلَفْظِيْنِ الْمُذَكُورِيْنِ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ فِي «الصَّحِيفَةِ» (٢٧٦٤).

(٣) نَقْلَهُ عَنْهُ بِهَذَا السَّيَاقِ ابْنُ حَمْرَةَ فِي «الْفَتْحِ» (٥/٤٠١). وَانْظُرْ «الْمَفْهُومَ» (٤/٦٠٢).

سُتَّةِ الَّتِي أَمْرَتُ بِهِ، وَإِنْ شَاءَ وَلِيُّ ثُمَّغٌ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْ ثَمَرِهِ رَقِيقًا يَعْمَلُونَ فِيهِ فَعَلَ .
وَكَتَبَ مُعِيقِبٌ، وَشَهِدَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَرْقَمَ^(١) .

وَفِيهِ مِنَ الْفَوَائِدِ : جَوَازُ إِسْنَادِ الْوَصِيَّةِ، وَالنَّظَرُ عَلَى الْوَقْفِ لِلْمَرْأَةِ، وَإِسْنَادُ النَّظَرِ إِلَى مَنْ لَمْ يُسَمِّ إِذَا وُصِّفَ بِصِفَةٍ تُمِيزُهُ، وَأَنَّ الْوَاقِفَ لِهِ النَّظَرُ عَلَى وَقْفِهِ،
وَفِيهِ اسْتِشَارَةُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالدِّينِ وَالْفَضْلِ، وَفِيهِ فَضِيلَةُ ظَاهِرَةِ لِعُمْرِهِ، وَفِيهِ فَضْلُ
الصَّدَقَةِ الْجَارِيَّةِ، وَفِيهِ صِحَّةُ شُرُوطِ الْوَاقِفِ إِذَا لَمْ تُخَالِفِ الشَّرْعَ، وَفِيهِ جَوَازُ
الْوَقْفِ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ، وَفِيهِ أَنَّ الْلَّوَاقِفَ أَنْ يَشْتَرِطَ لِنَفْسِهِ جُزْءًا مِنْ رِيعِ الْمَوْقُوفِ،
وَفِيهِ جَوَازُ وَقْفِ الْمَشَاعِرِ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الْمُسَاخَةِ فِي بَعْضِ الشُّرُوطِ حَيْثُ عَلَّقَ
الْأَكْلُ بِالْمَعْرُوفِ وَهُوَ غَيْرُ مُنْضَبِطٍ^(٢) .

٢٩١ - عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَضَاعَهُ
الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتِرِيهِ وَظَنَّتُ أَنَّهُ يَبْيَعُهُ بِرُخْصٍ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ
فَقَالَ : « لَا تَشْتِرِهِ، وَلَا تَعْدُ فِي صَدَقَتِكَ، وَإِنْ أَعْطَاكَهُ بِدِرْهَمٍ، فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي هِبَتِهِ
كَالْعَائِدِ فِي قَيْئِهِ»^(٣) .

وَفِي لَفْظٍ : « إِنَّ الَّذِي يَعُودُ فِي صَدَقَتِهِ كَالْكَلْبِ يَقِيُّ، ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ»^(٤) .

(١) انظر وصيحة عمر رضي الله عنه فيها أخرجه أبو داود (٢٨٧٩)، والبيهقي في «الكبرى» (٦/١٦٠) بإسناد صحيح.

وقوله: « ثمغ» : أرض تلقاء المدينة كانت ملكاً لعمر فوقفه في سبيل الله.

ومعيقب : هو ابن فاطمة الدسوسي، ولد بيت المال لعمر في خلافته.

وابن الأرقام : أيضاً ولد عمر على بيت المال.

(٢) «فتح الباري» (٥/٤٠٣، ٤٠٤).

(٣) أخرجه البخاري (١٤٩٠)، ومسلم (١٦٢٠).

(٤) أخرجه البخاري (٢٦٢٣)، ومسلم (١٦٢٠) (٢).

٢٩٢ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «الْعَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْمَتِهِ»^(١).

الشَّرْح :

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ الرُّجُوعِ فِي الصَّدَقَةِ وَالْهَبَةِ، وَفِي لَفْظِهِ^(٢) : «لَيْسَ لَنَا مَثُلُ السَّوْءِ؛ الَّذِي يَعُودُ فِي هِبَتِهِ كَالْكَلْبِ يَرْجُعُ فِي قَيْمَتِهِ»، وَهَذَا أَبْلَغُ فِي الزَّجْرِ عَنْ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ : «حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» أَيْ : حَمَلَ تَمْلِيكٍ لِيُجَاهِدَ بِهِ، فَأَضَاعَهُ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ، وَفِي رَوَايَةٍ^(٣) : «وَكَانَ قَلِيلًا مِالًا».

قَوْلُهُ : «لَا تَشْرِهِ وَلَا تَعُدُّ فِي صَدَقَتِكَ وَإِنْ أَعْطَاكَهُ بِدِرْهَمٍ» سَمِّيَ الشَّرَاءُ عَوْدًا فِي الصَّدَقَةِ لِأَنَّ الْعَادَةَ جَرَتْ بِالْمَسَاحَةِ مِنَ الْبَاعِثِ فِي مَثْلِ ذَلِكَ.

قَالَ الطَّبَرِيُّ : يُحَصُّ مِنْ عُمُومِ هَذَا الْحَدِيثِ مَنْ وَهَبَ بِشَرْطِ الثَّوَابِ، وَمَنْ كَانَ وَالِدًا، وَالْمَوْهُوبُ وَلَدُهُ، وَالْهَبَةُ الَّتِي لَمْ تُقْبَضْ، وَالَّتِي رَدَّهَا الْمِرَاثُ إِلَى الْوَاهِبِ لِشُبُوتِ الْأَخْبَارِ بِاسْتِثنَاءِ كُلِّ ذَلِكَ^(٤).

وَفِي الْحَدِيثِ : جَوَازُ إِذَا عَاهَ عَمَلٌ الْبِرُّ لِلْمَصْلَحةِ^(٥).

تِئْمَةُ :

قَالَ فِي «الْاِخْتِيَاراتِ» : وَتَصْحُّ هِبَةُ الْمَعْدُومِ كَالثَّمَرِ وَاللَّبَنِ، وَاشْتِرَاطُ الْقُدْرَةِ عَلَى التَّسْلِيمِ هُنَا فِيهِ نَظَرٌ بِخِلَافِ الْبَيْعِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٢٦٢١)، وَمُسْلِمٌ (١٦٢٢) (٧).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ فِي «الصَّحِيفَةِ» (٢٦٢٢).

(٣) هِيَ عِنْدَ مُسْلِمٍ فِي «الصَّحِيفَةِ» (١٦٢٠) (٢).

(٤) نَقْلُهُ عَنْهُ الْحَافِظِ فِي «الْفُتْحِ» (٥/٢٣٧).

(٥) انْظُرْ : «الْفُتْحِ» (٥/٢٣٧).

وَتَصْحِحُ هِبَةُ الْمَجْهُولِ كَقَوْلِهِ : مَا أَخْذَتَ مِنْ مَالِي فَهُوَ لَكَ ، أَوْ : مَنْ وَجَدَ شَيْئًا مِنْ مَالِي فَهُوَ لَهُ ، وَفِي جَمِيعِ هَذِهِ الصُّورِ يَحْصُلُ الْمُلْكُ بِالْقَبْضِ وَتَحْوِهِ ، وَلِلْمُسِيحِ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا قَالَ قَبْلَ التَّمْلِكِ ، وَهَذَا تَوْغِيْعٌ مِنَ الْهِبَةِ يَتَأْخَرُ الْقَبْولُ فِيهِ عَنِ الإِيْجَابِ كَثِيرًا وَلَيْسَ بِإِبَاحةٍ . انتهى^(١) .

٢٩٣ - عَنِ النُّعَمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ : تَصَدَّقَ عَلَيَّ أَبِي بَعْضِ مَالِهِ^(٢) ، فَقَالَتْ أُمُّهُ عَمَرَةُ بُنْتُ رَوَاحَةَ : لَا أَرْضَى حَتَّى يَشَهَّدَ رَسُولُ اللَّهِ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} . فَانْطَلَقَ أَبِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} لِيُشَهِّدَهُ عَلَى صَدَقَتِي ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} : « أَفَعْلَمُ هَذَا بَوْلَدِكَ كُلُّهُمْ؟ ». قَالَ : لَا . قَالَ : « أَتَقُوا اللَّهَ ، وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ ». فَرَجَعَ أَبِي ، فَرَدَّ تَلْكَ الصَّدَقَةَ^(٣)^(٤) . وَفِي لَفْظٍ^(٥) قَالَ : « فَلَا تُشَهِّدُنِي إِذَا ، فَإِنِّي لَا أَشَهُدُ عَلَى جَوْرٍ ». وَفِي لَفْظٍ^(٦) : « فَأَشَهِّدُ عَلَى هَذَا غَيْرِي » .

الشَّرْح :

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى وُجُوبِ التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْأَوْلَادِ .

وَفِي رِوَايَةِ لِمُسْلِمٍ^(٧) : « اعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ فِي النُّخْلِ كَمَا تُحِبُّونَ أَنْ يَعْدِلُوا بَيْنَكُمْ فِي الْبَرِّ ».

(١) انظر «الفتاوى الكبرى» (٥ / ٤٣٤).

(٢) لفظ البخاري : «أعطاني أبي عطيه».

(٣) لفظ البخاري : «فرد عطيه».

(٤) أخرجه البخاري (٢٥٨٧)، دون قوله : «فانطلقا أبا إلى رسول الله^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} ليشهده على صدقتي ومسلم (١٦٢٣) (١٣) واللفظ له .

(٥) أخرجه البخاري (٢٦٥٠)، وبهذا السياق مسلم (١٦٢٣) (١٤).

(٦) أخرجه مسلم (١٦٢٣) (١٧).

(٧) لم يقع عنده بهذا اللفظ، وانظر ما أخرجه في (١٦٢٣) (١٧) و(١٨)، واللفظ المذكور هو عند ابن حبان في «الصحيح» (٤٠١٥)، والبيهقي في «الكبرى» (٦ / ١٧٨) بإسناد صحيح .

وفيه الندب إلى التألف بين الإخوة، وترك ما يورث العقوق للأباء، وفيه مشروعية استفصال الحاكم والمفتى، وجواز تسمية الهيئة صدقة، وفيه أن للامرأة كلاماً في مصلحة الوليد، وفيه أمر الحاكم والمفتى بتقوى الله في كل حال، وفيه إشارة إلى سوء حال عاقبة الحرص والتنطع؛ لأن عمرة لورضي بها وهب زوجها لولده لما راجع فيه، فلما اشتد حرصها في تشويت ذلك أفضى إلى بطلانه^(١).

قوله : «فأشهد على هذا غيري» : المراد به التوبيخ، وفي حديث جابر عند مسلم^(٢) : «فليس يصلح هذا وإن لا أشهد إلا على حق»، وفيه كرامة تحمل الشهادة فيما ليس بمباح، وأن للإمام أن يتحمل الشهادة.

٤٩٤ - عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهم : أن النبي ﷺ عامل أهل^(٣) خير على شطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع^(٤).

الشرح :

الحديث دليل على جواز المسافة في النخل وجميع الشجر، وعلى جواز المزارعة بجزء معلوم، وقد عامل عمر الناس على إن جاءه عمر بالذر من عنده، فله الشطط، وإن جاؤه بالذر فالهم كذا^(٥).

وفي الحديث : جواز دفع النخل مسافة والأرض مزارعة من غير ذكر سين معلومة.

وقال أبو ثور : إذا أطلقنا حمل على سنة واحدة^(٦).

(١) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٢١٦/٥).

(٢) في «ال الصحيح» (١٦٢٤) (١٩).

(٣) لفظة : «أهل» لم ترد في البخاري.

(٤) أخرجه البخاري (٢٣٢٩)، ومسلم (١٥٥١).

(٥) هو بهذا السياق أخرجه البخاري معلقاً قبل الحديث (٢٣٢٨). ووصله ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٨١٧١)، وهو صحيح.

(٦) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (١٤/٥).

٢٩٥ - عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا أَكْثَرُ الْأَنْصَارِ حَفْلًا ، وَكَنَّا نُكْرِي الْأَرْضَ عَلَى أَنَّ لَنَا هَذِهِ ، وَلَهُمْ هَذِهِ ، فَرُبَّمَا أَخْرَجْتُ هَذِهِ ، وَلَمْ تُخْرِجْ هَذِهِ فَنَهَا نَا عَنْ ذَلِكَ . وَأَمَّا الْوَرْقُ فَلَمْ يَنْهَا^(١) .

٢٩٦ - وَلِمُسْلِمٍ^(٢) : عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ قَالَ : سَأَلْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجَ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالْذَّهَبِ وَالْوَرْقِ ، فَقَالَ : لَا بَأْسَ بِهِ ، إِنَّمَا كَانَ النَّاسُ يُؤَاجِرُونَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَا عَلَى الْمَادِيَاتِ وَأَقْبَالِ الْجَدَاوِلِ ، وَأَشْيَاءِ مِنَ الزَّرْعِ ، فِيهِلُكُ هَذَا ، وَيَسْلُمُ هَذَا ، وَلَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ كِرَاءً إِلَّا هَذَا ، فَلِذِلِكَ زَجَرٌ عَنْهُ ، فَأَمَّا شَيْءٌ مَعْلُومٌ مَضْمُونٌ فَلَا بَأْسَ بِهِ .

الْمَادِيَاتِ: الأَنْهَارُ الْكِبَارُ . وَالْجَدَوْلُ: النَّهْرُ الصَّغِيرُ .

الشَّرْحُ :

النَّهَيُّ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ مَحْمُولٌ عَلَى الْوَجْهِ الْمُفْضِيِّ إِلَى الْفَسْرِ وَالْمُجَادَلَةِ وَالْمُخَاطَرَةِ .

وَفِي الْحِدْيَثِ : جَوَازُ إِحْجَارَةِ الْأَرْضِ بِالْذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ»^(٣) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزَرْ عَهَا أَوْ لِيُحْرِثْهَا أَخَاهُ ، فَإِنْ أَبَى فَلِيُمْسِكْ أَرْضَهُ» .

قَالَ الْمَجْدُ : وَبِالْإِجْمَاعِ تَجُوزُ الْإِحْجَارَةُ وَلَا تَحِبُّ الْإِعَارَةُ ، فَعُلِمَ أَنَّهُ أَرَادَ النَّدْبَ^(٤) .

٢٩٧ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالْعُمَرَى

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٢٣٣٢) ، وَمُسْلِمٌ - وَاللَّفْظُ لِهِ - (١٥٤٧) .

(٢) (١٥٤٧) (١١٦) ، قَوْلُهُ «وَأَقْبَالِ الْجَدَاوِلِ» أَيْ : أَوَالِهَا وَرُؤُسُهَا .

(٣) الْبَخَارِيُّ (٢٣٤١) ، وَمُسْلِمٌ (١٥٤٤) .

وَعِنْهُمَا بِلِفْظِهِ : «لِيَنْحِهَا» بَدْلٌ : «لِيُحْرِثُهَا» .

(٤) «مَنْقِىُ الْأَخْبَارِ» (٣/٨٨) إِثْرَ حِدْيَثٍ (٢٧٥١) .

لِمَنْ وُهِبَتْ لَهُ^(١).

وفي لفظٍ^(٢): «مَنْ أَعْمَرَ عُمْرًا لَهُ وَلَعَقِبِهِ فَإِنَّهَا لِلَّذِي أُعْطَيَهَا، لَا تَرْجُعُ لِلَّذِي أَعْطَاهَا؛ لَأَنَّهُ عَطَاءٌ وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ».

وقال جابرٌ: إِنَّمَا الْعُمْرِي الَّتِي أَجَازَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَقُولَ: هِيَ لَكَ وَلَعَقِبِكَ، فَمَمَّا إِذَا قَالَ: هِيَ لَكَ مَا عَشْتَ، فَإِنَّهَا تَرْجُعٌ إِلَى صَاحِبِهِ^(٣).

وفي لفظٍ لِمُسْلِمٍ^(٤): «أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ، وَلَا تُفْسِدُوهَا، فَإِنَّمَا مَنْ أَعْمَرَ عُمْرًا فِيهِ لِلَّذِي أَعْمَرَهَا حَيَاً وَمَيْتًا وَلَعَقِبِهِ».

الشَّرْح :

الْعُمْرِي: مَأْخُوذَةٌ مِنَ الْعُمْرِ، لَأَنَّهُمْ كَانُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، يُعْطِي الرَّجُلُ الرَّجُلَ الدَّارَ وَيَقُولُ لَهُ: أَعْمَرْتُكَ إِيَّاهَا، أَيْ: أَبْحَثُهَا لَكَ مُدَّةً عُمْرِكَ، وَكَذَا قِيلَ لَهَا: رُقْبٌ؛ لَأَنَّ كُلَّاً مِنْهَا يَرْقُبُ مَتَى يَمُوتُ الْآخَرُ لِتَرْجِعٍ إِلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَتْ كَانَتْ مُنْكَأً لِلَاخِذِ وَلَا تَرْجِعُ إِلَى الْأَوَّلِ إِلَّا إِنْ صَرَّحَ بَاشْتَرَاطٍ ذَلِكَ، وَهِيَ كَسَائِرِ الْهِبَاتِ^(٥).

وَالحاصلُ أَنَّ لِلْعُمْرِي ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَقُولَ: هِيَ لَكَ وَلَعَقِبِكَ، فَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهَا لِلْمَوْهُوبِ لَهُ وَلَعَقِبِهِ.

(١) أَخْرَجَهُ البَخْرَارِيُّ (٢٦٢٥)، وَمُسْلِمٌ (١٦٢٥) (٢٥).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٦٢٥) (٢٠).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٦٢٥) (٢٣).

(٤) فِي «الصَّحِيفَةِ» (١٦٢٥) (٢٦).

(٥) «فَتْحُ الْبَارِي» (٢٣٨ / ٥).

قال العلامة السعدي رحمه الله : هذه مسألة كثيرة الوقع في زمن النبي ﷺ، وأما في زماننا فقليلة الوجود، بل معدومة. «التعليقات على العمدة» (٤٥٧)

الثاني: أن يقول: هي لك ما عشت، فإذا مات رجعت إلى، فهذه عارية مؤقتة
وهي صحيحة، فإذا مات رجعت إلى الذي أعطى.

الثالث: أن يقول: أعمرتكم، ويطلق، فحكمها حكم الأولى، ولا ترجع إلى
الواهِب، وهذا قول الجمهور^(١).

وعن ابن عباس يرفعه: «العمري لمن أعمراها، والرقيب لمن أرقها،
والعائد في هبته كالعائد من قيئه»^(٢).

وعن جابر: أن رجلاً من الأنصار أعطى أمّه حديقةٍ من تخيل حياتها فماتت،
فجاء إخوته فقالوا: نحن فيه شرع سواء، قال: فأبى، فاختصموا إلى النبي ﷺ
فقسمها بينهم ميراثاً. رواه أحمد^(٣)، والله أعلم.

٢٩٨ - عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: «لا يمنعنَّ حارِ
جاره أن يغُرِّ حشبةً في حداره».

ثم يقول أبو هريرة: ما لي أراك عنها معرضين؟! والله لأرميَّ بها بين
أكتافكم^(٤).

الشرح :

قوله: «حشبة»: روي بالفرد والجمع والمعنى واحد؛ لأن المراد الحسن.

(١) «فتح الباري» (٥/٢٣٩).

(٢) آخرجه النسائي (٣٧١٠) وفي «الكبري» (٦٥٠٥)، وأحد في «المسند» (٢٢٥٠) وهو صحيح لغيره.

(٣) في «المسند» (١٤١٩٧)، وهو صحيح ، وانظر: مسلم (١٦٢٥)(٢٨).

وقوله: «شرع سواء» أي: متساوون لا فضل لأحدهم على الآخر، قال ابن الأثير: وهو مصدر بفتح الراء وسكونها. يستوي فيه الواحد والاثنان والجمع والمذكر والمؤنث.

(٤) آخرجه البخاري (٢٤٦٣)، ومسلم (١٦٠٩).

والحاديُّ دلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْجَارَ إِذَا طَلَبَ إِعَارَةً حَائِطٍ جَارِهِ لِيَصْبَعَ خَشْبَهُ عَلَيْهِ
وَجَبَ ذَلِكَ عَلَى الْمَالِكِ إِذَا لَمْ يَتَضَرَّ بِهِ .

ورَوَى مَالِكُ : أَنَّ الضَّحَّاكَ بْنَ خَلِيفَةَ سَأَلَ مُحَمَّدَ ابْنَ مَسْلَمَةَ أَنْ يَسُوقَ
خَلِيجًا لَهُ فَيُمْرُرُ بِهِ فِي أَرْضِ مُحَمَّدَ بْنِ مَسْلَمَةَ فَامْتَنَعَ، فَكَلَمَهُ عُمُرٌ فِي ذَلِكَ فَأَبَى .
فَقَالَ : وَاللَّهِ لَيُمْرَنَّ بِهِ وَلَوْ عَلَى بَطْنِكَ ^(١) .

فَحَمَلَ عُمُرُ الْأَمْرَ عَلَى ظَاهِرِهِ وَعَدَاهُ إِلَى كُلِّ مَا يَحْتَاجُ الْجَارُ إِلَى الانتِفاعِ بِهِ
مِنْ دَارِ جَارِهِ وَأَرْضِهِ .

قَوْلُهُ : «مَا لِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ» أَيْ : عَنْ هَذِهِ السُّنْنَةِ «وَاللَّهُ لَأَضْرِبَنَّ بِهَا
أَكْنافِكُمْ» : رُوِيَّ بِالْمُثَناَةِ، وَبِالنُّونِ ^(٢) .

قَالَ فِي «الاختِياراتِ» : وَإِذَا كَانَ الْحِدَارُ مُخْتَصًّا بِشَخْصٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَمْنَعَ
جَارَهُ مِنَ الانتِفاعِ بِمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْجَارُ، وَلَا يَضُرُّ بِصَاحِبِ الْحِدَارِ، وَيَجُبُ عَلَى الْجَارِ
مَكْبِنُ جَارِهِ مِنْ إِجْرَاءِ مَائِهِ فِي أَرْضِهِ إِذَا احْتَاجَ إِلَى ذَلِكَ وَلَمْ يَكُنْ عَلَى صَاحِبِ
الْأَرْضِ ضَرَرٌ، وَحَكَمَ بِهِ عُمُرُ بْنُ الخطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ^(٣) .

٢٩٩ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «مَنْ ظَلَمَ قِيَدَ

(١) أَخْرَجَهُ مَالِكُ فِي «الموطأ» (٧٤٦ / ٢) رواية الليثي .

(٢) أَيْ : أَكْنافَكُمْ أَوْ أَكْنافَكُمْ، وَالْأَكْنافُ بِالنُّونِ جَمْعُ كَنْفٍ بِفَتْحِهَا وَهُوَ الْجَانِبُ، وَلَمْ أَقْفَ عَلَى رِوَايَةِ
النُّونِ . وَذَكَرَهَا الْقَاضِي عِيَاضُ فِي «الْمَشَارِقِ» (٣٤٣ / ١)

وَالْمَعْنَى : لَا حَدَّثْنَا هَذِهِ الْحَدِيثَ وَلَا أَبَيَّ مِنْ كَرِهِ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ لَمْ تَحْقَقْ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ، لَمْ يَرَ
بُدَّاً مِنْ أَنْ يُحَدِّثَ بِهِ، وَلَوْ كَرِهَ ذَلِكَ وَاسْتَقْلَهُ بِعَضُّهُمْ . إِفَادَةُ مِنْ شِرْحِ شِيخِنَا العَلَمَةِ عبدِ اللهِ بْنِ

جَبَرِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «اللَّعْمَدَةِ». وَانْظُرْ : «الْمَفْهَمِ» (٤ / ٥٣٢)

(٣) انْظُرْ «الْفَتاوِيَ الْكَبِيرِ» (٥ / ٣٩٦).

شَبِّرٌ مِنَ الْأَرْضِ طُوقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ»^(١).

الشَّرْح :

قوله : «قِيَدَ شَبِّرٍ» أي : قَدْرَ شَبِّرٍ، وَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى التَّوَعِيدِ فِي قَلِيلٍ ظُلْمِ الْأَرْضِ وَكَثِيرٍ.

وَفِي الْحَدِيثِ : تَحْرِيمُ الظُّلْمِ وَالغَصْبِ وَتَغْلِيفُ عُقوبَتِهِ، وَأَنَّهُ مِنَ الْكَبَائِرِ، وَأَنَّ مَنْ مَلَكَ أَرْضًا مَلَكَ أَسْفَلَهَا بِمَا فِيهِ مِنْ حِجَارَةٍ وَمَعَادِنَ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَفِيهِ أَنَّ الْأَرْضِينَ السَّبْعَ طِبَاقٌ كَالسَّمَاوَاتِ.

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ^(٢) عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «مَنْ أَخْذَ مِنَ الْأَرْضِ شَيْئًا بَعْدَ حَقِّهِ؛ خُسِفَ بِهِ يَوْمُ الْقِيَامَةِ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ» .



(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٤٥٣)، وَمُسْلِمٌ (١٦١٢).

(٢) فِي «الصَّحِيفَةِ» (٢٤٥٤).

بَابُ الْلُّقْطَةِ

٣٠٠ - عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهْنَيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ لُقْطَةِ الْذَّهَبِ أَوِ الْوَرِقِ^(١) ، فَقَالَ : «أَعْرِفُ وِكَاءَهَا وَعِفَاصَهَا، ثُمَّ عَرَّفَهَا سَنَةً، إِنْ لَمْ تُعْرِفْ فَاسْتَنْفِقْهَا، وَلْتَكُنْ وَدِيْعَةً عِنْدَكَ، إِنْ جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ فَأَدَّهَا إِلَيْهِ».

وَسَأَلَهُ عَنْ ضَالَّةِ الْإِبْلِ، فَقَالَ : «مَا لَكَ وَلَهَا؟ دَعْهَا، إِنَّ مَعَهَا حِدَاءَهَا وِسْقَاءَهَا، تَرِدُّ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ، حَتَّى يَحْجَدَهَا رَبُّهَا».

وَسَأَلَهُ عَنِ الشَّاةِ، فَقَالَ : «خُذْهَا، فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ، أَوْ لِأَخِيكَ، أَوْ لِلَّذِي^(٢)».

الشَّرح :

اللُّقْطَةُ : الْمَالُ الضَّائِعُ مِنْ رَبِّهِ.

قَوْلُهُ : «عَنْ لُقْطَةِ الْذَّهَبِ وَالْوَرِقِ» : هُوَ كَالْمِثَالِ وَإِلَّا فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ غَيْرِهِمَا فِي الْحُكْمِ .

قَوْلُهُ : «أَعْرِفُ وِكَاءَهَا وَعِفَاصَهَا» الْوِكَاءُ : مَا يُرِبَطُ بِهِ الشَّيْءُ. وَالْعِفَاصُ : الْوِعَاءُ الَّذِي تَكُونُ فِيهِ .

قَوْلُهُ : «ثُمَّ عَرَّفَهَا سَنَةً» : أَيْ : اذْكُرْهَا لِلنَّاسِ، وَمَحَلُّ ذَلِكَ الْمَحَافِلُ كَالْأَسْوَاقِ وَأَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ خَارِجِهَا، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ مَجَامِعِ النَّاسِ، يَقُولُ : مَنْ ضَاعَتْ لَهُ نَفْقَةٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الْعِبَارَاتِ، وَلَا يَذْكُرُ شَيْئًا مِنَ الصَّفَاتِ.

(١) لفظ البخاري : «اللقطة»

(٢) أخرجه بنحوه البخاري (٩١)، ومسلم (١٧٢٢) (٥) واللفظ له .

قوله : «فِإِنْ لَمْ تُعْرَفْ فَاسْتَنْفِقْهَا» : فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمُلْتَقِطَ يَتَصَرَّفُ فِيهَا بَعْدَ الْحَوْلِ، سَوَاءً كَانَ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا .

قوله : «وَلْتَكُنْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ» أي : في وجوب أدائها إذا عرفها صاحبها بعد الحول .

قوله : «فِإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ فَأَدِهَا إِلَيْهِ» : أي : بعد معرفة صفتتها ولا يحتاج إلى بينة ، فإن كان قد استنفقها غيرها ، وإن كان أبقاها على حكم الأمانة أدأها .

وقد روى الحمسة إلا الترمذى ، عن عياض بن حمار رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «مَنْ وَجَدَ لُقْطَةً، فَلْيُشِهِذْ ذَوِي عَدْلٍ، وَلْيَحْفَظْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا، ثُمَّ لَا يَكُنْمُ وَلَا يُغَيِّبْ، فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَهُوَ أَحْقُّ بِهَا، وَإِلَّا فَهُوَ مَالُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يُشَاءُ»^(١) .

قوله : «وسأله عن ضالة الإبل» الضالة لا تقع إلا على الحيوان ، وما سواه يقال له : لقطة ، ويقال للضوال : الهوامى والهوابل .

قال العلماء : حكمه النهي عن التقاط الإبل لأن إبقاءها حيث ضلت أقرب إلى وجودان مالكها لها من تطليبه في رحال الناس ، وقالوا : في معنى الإبل كل ما امتنع بقوته من صغار السباع^(٢) .

قوله : «وسأله عن الشاة» ، فقال : خذها فإنما هي لك أو لأخريك أو للذئب : فيه جواز التقاطها ، لأنها ضعيفة .

(١) أخرجه أحمد في «المسندي» (١٧٤٨١)، وأبو داود (١٧٠٩)، والنسائي في «الكبري» (٥٧٧٦).
وابن ماجه (٢٥٠٥) وإسناده صحيح.

(٢) انظر : «فتح الباري» لابن حجر (٥ / ٨٠).

قال في «الاختيارات» : وَلَا تُمْلِكُ لُقْطَةً الْحَرَمٍ بِحَالٍ . انتهى^(١) .

وعن جابر رضي الله عنه قال : رَّخَصَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْعَصَمِ وَالسُّوْطِ وَالْحَبْلِ وَأَشْبَاهِهِ، يَلْتَقِطُهُ الرَّجُلُ يَسْتَفِعُ بِهِ . رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوِدَ^(٢) .

وعن عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنِ الشَّعَبِيِّ : أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : «مَنْ وَجَدَ دَابَّةً قَدْ عَجَزَ عَنْهَا أَهْلُهَا أَنْ يَعْلَفُوهَا فَسَيِّدُوهَا فَأَخْذَهَا فَأَحْيَاهَا فَهِيَ لَهُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوِدَ وَالْدَّارَقُطْنِي^(٣) ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



(١) انظر : «الفتاوى الكبرى» (٤٢٣ / ٥) .

(٢) أخرجه أبو داود (١٧١٧)، وإسناده ضعيف؛ لا ضطرباته، وللاختلاف في رفعه ووقفه، وقد ضعفه الحافظ في «فتح الباري» (٥ / ٨٥)، وطالع ثمام تحريره في «السنن» بتعليق شيخنا العلامة شعيب الأرنؤوط حفظه الله .

ووهم الشارح في عزوه لأحمد

(٣) أخرجه أبو داود (٣٥٢٤)، والدارقطني (٣٠٥٠) وإسناده حسن .

رَفْعٌ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْجَنْوِيِّ
أَسْكَنَهُ اللَّهُ الْفَزُورَ كَسْ

بَابُ

الْوَصَايَا وَغَيْرُ ذَلِكَ

٣٠ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ يَبْيَتْ لَيْلَةً أَوْ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيتَهُ مَكْتُوبَةً عِنْدَهُ»^(١).

زاد مُسْلِمٌ^(٢) : قَالَ ابْنُ عُمَرَ : فَوَاللَّهِ مَا مَرَّتْ عَلَيَّ لَيْلَةً مُنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا وَوَصِيتَيِّ عِنْدِي .

الشَّرْح :

الْوَصِيَّةُ نُوَاعِنِ :

أَحَدُهُمَا : الْوَصِيَّةُ بِالْحَقْوَقِ الْوَاجِبَةِ عَلَى الْإِنْسَانِ، وَذَلِكَ وَاحِدٌ .

الثَّانِي : الْوَصِيَّةُ بِالتَّطْوِعَاتِ فِي الْقُرُبَاتِ، وَذَلِكَ مُسْتَحْبٌ، وَالْحَدِيثُ مَحْمُولٌ عَلَى النَّوْعِ الْأَوَّلِ، وَتُطْلُقُ الْوَصِيَّةُ أَيْضًا عَلَى مَا يَقُعُ بِهِ الزَّجْرُ عَنِ الْمَنَهِيَّاتِ وَالْحَثُّ عَلَى الْمَأْمُورَاتِ، وَيُشَرِّطُ لِصِحَّةِ الْوَصِيَّةِ الْعَقْلُ، وَالْحُرْيَّةُ، وَلَا تُنْدَبُ الْوَصِيَّةُ بِالْمَالِ لِمَنْ كَانَ لَهُ وَرَثَةٌ، وَمَا لَهُ قَلِيلٌ .

قُولُهُ : «مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ»: وَلَأَحْمَدَ^(٣) : «حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَبْيَتْ لَيْلَتَيْنِ وَلَهُ مَا يُوصِي فِيهِ إِلَّا وَوَصِيتَهُ مَكْتُوبَةً عِنْدَهُ».

وَفِي الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ : التَّاهِبُ لِلْمَوْتِ وَالْحَزْمُ قَبْلَ الْفَوْتِ، وَاسْتُدَّلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ الْاعْتِمَادِ عَلَى الْكِتَابَةِ وَالْحَطَّ إِذَا عُرِفَ وَلَوْ لَمْ يَقْتَرِنْ ذَلِكَ بِالشَّهَادَةِ،

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٤٥٧٨)، وَمُسْلِمُ (١٦٢٧).

(٢) فِي «الصَّحِيفَةِ» (٤) (١٦٢٧) وَلِيُسْ عِنْدَهُ قَوْلُهُ : «فَوَاللَّهِ» .

(٣) فِي «الْمُسْنَدِ» (٤٥٧٨) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . وَهُوَ صَحِيفٌ .

وُيُستَفَادُ مِنْهُ: أَنَّ الْأَشْيَاءَ الْمُهِمَّةَ يَنْبَغِي أَنْ تُضْبَطَ بِالْكِتَابَةِ؛ لِأَنَّهَا أَثْبَتُ مِنَ الضَّبْطِ
بِالْحِفْظِ؛ لِأَنَّهُ يَحْوُنُ غَالِبًا^(١).

٣٠٢ - عَنْ سَعِدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : جَاءَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
يَعْوَدُنِي - عَامَ حَجَّةَ الْوَدَاعِ - مِنْ وَجْعَ اشْتَدَّ بِي، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ بَلَغَ بِي
مِنَ الْوَجْعِ مَا تَرَى، وَأَنَا ذُو مَالٍ، وَلَا يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَةٌ، أَفَأَتَصْدِقُ بِشُلُثْرِي مَالِي؟ قَالَ :
«لَا». قَلْتُ : فَالشَّطْرُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ : «لَا». قَلْتُ : فَالثُّلُثُ؟

قَالَ : «الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ أَنْ تَذَرِّ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرِّهِمْ
عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ، وَإِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفْقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أُجِرْتَ بِهَا، حَتَّى
مَا تَجْعَلُ فِي فِي امْرَأَتِكَ».

قَالَ : فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخَلَّفُ بَعْدَ أَصْحَابِي؟ قَالَ : «إِنَّكَ لَنْ تُخْلِفَ
فَتَعْمَلَ عَمَلاً تَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا ازْدَدْتَ بِهِ دَرْجَةً وَرِفْعَةً، وَلَعَلَّكَ أَنْ تُخْلِفَ
حَتَّى يَنْتَفِعَ بِكَ أَقْوَامٌ وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ، اللَّهُمَّ أَمْضِ لِأَصْحَابِي هِجْرَتَهُمْ، وَلَا
تُرْدَهُمْ عَلَى أَعْقَابِهِمْ، لَكِنِ الْبَائِسُ سَعْدُ ابْنُ حَوْلَةً»؛ يَرِثِي لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ
مَاتَ بِمَكَّةَ^(٢).

الشَّرْح :

قَوْلُهُ : «وَإِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفْقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أُجِرْتَ بِهَا» : كَانَهُ قِيلَ لَهُ :
لَا تُؤْصِي بِأَكْثَرِ مِنَ الثُّلُثِ، فَإِنَّكَ إِنْ مِتَّ تَرَكْتَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ، وَإِنْ عِشْتَ
تَصْدَقَتَ وَأَنْفَقْتَ، فَالْأَجْرُ حَاصِلٌ لَكَ فِي الْحَالَتَيْنِ.

قَوْلُهُ : «وَلَعَلَّكَ أَنْ تُخْلِفَ حَتَّى يَنْتَفِعَ بِكَ أَقْوَامٌ وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ» : وَقَعَ كَمَا
قَالَ ﷺ، فَإِنَّهُ عَاشَ بَعْدَ ذَلِكَ أَرْبِيدَ مِنْ أَرْبَعِينَ سَنَةً، وَانْتَفَعَ بِهِ الْمُسْلِمُونَ بِالْغَنَائِمِ
مِمَّا فَحَّ اللَّهُ عَلَى يَدِيهِ مِنْ بِلَادِ الشَّرِكِ وَضُرَّ بِهِ الْمُشْرِكُونَ الَّذِينَ هُتَّكُوا عَلَى يَدِيهِ.

(١) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٥/٣٥٩).

(٢) آخر جه البخاري (١٢٩٥)، ومسلم (١٦٢٨).

قالَ بعْضُ الْعُلَمَاءِ : «الْعَلَلُ» وَإِنْ كَانَتْ لِتَرْجِي، لَكِنَّهَا مِنَ اللَّهِ لِلأَمْرِ الْوَاقِعِ وَكَذَلِكَ إِذَا وَرَدَتْ عَلَى لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَالِبًاً .

قَوْلُهُ : «لَكِنِ الْبَائِسُ سَعْدُ ابْنُ خَوْلَةَ، يَرْثِي لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ ماتَ بِمَكَّةَ الْبَائِسُ : الَّذِي اسْتَدَّ بُؤْسُهُ، وَالْبُؤْسُ : شِدَّةُ الْفَقْرِ .

قَوْلُهُ : «يَرْثِي لَهُ» أَيْ : يَتَوَجَّعُ لَهُ لِكَوْنِهِ ماتَ فِي الْبَلَدِ الَّتِي هَاجَرَ مِنْهَا .

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ : مَشْرُوعَيْهِ عِيَادَةُ الْمَرِيضِ لِلإِمَامِ فِيمَنْ دُونَهُ، وَاسْتِحْبَابُ الْفَسْحِ لِلْمَرِيضِ فِي طُولِ الْعُمُرِ، وَجَوَازُ إِخْبَارِ الْمَرِيضِ بِشِدَّةِ مَرْضِهِ لِطَلَبِ دُعَاءٍ أَوْ دَوَاءٍ، وَأَنَّ ذَلِكَ لَا يُنَافِي الصَّبَرَ الْمَحْمُودَ، وَفِيهِ إِبَاحةُ جَمْعِ الْمَالِ بِشُرُوطِهِ، وَفِيهِ الْحَثُّ عَلَى صِلَةِ الرَّحْمِ، وَالْإِحْسَانُ إِلَى الْأَقْارِبِ، وَأَنَّ صِلَةَ الْأَقْرَبِ أَفْضَلُ مِنْ صِلَةِ الْأَبَعَدِ، وَفِيهِ الإِنْفَاقُ عَلَى مَنْ تَلَزِّمُهُ مُؤْنَتُهُمْ، وَالْحَثُّ عَلَى الْإِخْلَاصِ فِي ذَلِكَ، وَفِيهِ مَنْعُ نَقْلِ الْمَيِّتِ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ، وَفِيهِ النَّظَرُ فِي مَصَالِحِ الْوَرَثَةِ، وَفِيهِ أَنَّ مَنْ تَرَكَ مَالًا قَلِيلًا، فَالاَخْتِيَارُ لَهُ تَرْكُ الْوَصِيَّةِ وَإِبْقاءُ الْمَالِ لِلْوَرَثَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١) .

٣٠٣ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : لَوْ أَنَّ النَّاسَ غَضُوا مِنَ الثُّلُثِ إِلَى الرُّبْعِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ»^(٢) .

قَوْلُهُ : «غَضُوا» : أَيْ : نَقْصُوا، وَعِنْدَ إِسْمَاعِيلِيٍّ : لَوْ غَضَّ النَّاسُ إِلَى الرُّبْعِ كَانَ أَحَبَّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٣) .

وَفِيهِ ذَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ النَّقْصِ مِنَ الثُّلُثِ فِي الْوَصِيَّةِ.

(١) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٣٦٩ / ٥).

(٢) أخرجه البخاري (٢٧٤٣)، ومسلم (١٦٢٩).

(٣) أخرجه البخاري في «الصحيح» (٢٧٤٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وَعِنْدَ النَّسَائِيِّ^(١) فِي حَدِيثِ سَعِدٍ : عَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَرَضِي فَقَالَ : «أَوْصَيْتَ؟» قُلْتُ : نَعَمْ .

قَالَ : «بِكَمْ؟» قُلْتُ : بِهَا لِكُلِّهِ فِي سَيِّلِ اللَّهِ .

قَالَ : «فَمَا تَرَكْتَ لِوَلَدِكَ؟» قُلْتُ : هُمْ أَغْنِيَاءُ .

قَالَ : «أَوْصَيْتَ بِالْعُشْرِ» ، فَمَا زَالَ يَقُولُ وَأَقُولُ حَتَّى قَالَ : «أَوْصَيْتَ بِالثُّلُثِ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ أَوْ كَبِيرٌ» .



(١) في «المجتبى» (٣٦٣١)، و«الكبيرى» (٦٤٢٥) وهو صحيح .

باب الفرائض^(١)

٤-٣٠ عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال : «أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقَى، فَهُوَ لَا يُؤْلَى رَجُلٌ ذَكَرٌ»^(٢).

وفي رواية : «اَقْسِمُوا الْمَالَ بَيْنَ أَهْلِ الْفَرَائِضِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ، فَمَا تَرَكَتِ الْفَرَائِضُ فَلَا يُؤْلَى رَجُلٌ ذَكَرٌ»^(٣).

الشرح :

الفرائض : هي قسمة المواريث : جمع فريضة بمعنى مفروضة، وخصت المواريث باسم الفرائض، لقوله تعالى : «نَصِيبَانِ مَفْرُوضًا» [النساء : ٧].

وعن عبد الله بن عمر : أن رسول الله ﷺ قال : «العلم ثلاثة، وما سوى ذلك فضل : آية محكمة، أو سنة قائمة، أو فريضة عادلة» رواه أبو داود، وابن ماجه^(٤).

(١) قال ابن يوسيفت عفان الله عنهما : وهذا العلم عزيز، ومن أحسن سبل إتقانه: حفظ نظم «الرحيبة» وقراءتها وضبطها حفظاً ومعنى على يد عالم فقيه متقن لسؤالها، وضوابطها مع الربوة على حل مسائلها والاجتهاد فيها، ومن أحسن وأتفع شروحها : «القواعد الجلية في المباحث الفرضية» للعلامة ابن باز رحمه الله، وهذا الكتاب على صغر حجمه إلا أنه نفيس جداً، وفيه تقريرات للعلامة محمد بن إبراهيم رحمه الله، وإذا اعتنى به طالب العلم قرّب له هذا العلم الشريف، فرحم الله ساحة الشيخ رحمة واسعة. وقد قرأته مع «الرحيبة» مع علدة شروح لها، وكذا «السيكبة الذهبية على الرحيبة» للشارح رحمه الله، على شيخي القاضي الفقيه محمد بن سليمان آل سليمان - وهو من تلاميذ ساحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمه الله - فانتفعت منه جزاء الله خيراً وأحسن إليه.

وكذا قرأت «الرحيبة» على العالم الزاهد الشيخ حمد الزيدان رحمه الله ، قلت وفاء للرحمه والمغفرة. وقد كانشيخنا ابن عثيمين رحمه الله يقدّم من «القلائد البرهانية» لابن برهان الحلبي عليهما لاختصارها، وشمولها . وقد طبع شرحه مؤخراً، فليهنا طلبة العلم بذلك، فإن جمع طالب العلم بينها وأنفقها، فما رجوه أن يرزقه الله بها على مباركاً مع النية الصالحة إن شاء الله.

(٢) أخرجه البخاري (٦٧٣٢)، ومسلم (١٦١٥) (٢).

(٣) أخرجه مسلم (١٦١٥) (٤).

(٤) أخرجه أبو داود (٢٨٨٥)، وابن ماجه (٥٤) وإن شدّه ضعيف؛ لضعف عبد الرحمن بن زياد وهو ابن أنعم الإفريقي، قال الإمام أحمد : ليس بشيء، نحن لا نروي عنه شيئاً. وضعفه النسائي، وقال ابن عدي : عامة حديثه لا يتبع عليه. انظر : «ميزان الاعتدال» للذهبـي (٤٩٦/٢).

وعَنْ أَبْنَى مَسْعُودٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «تَعْلَمُوا الْقُرْآنَ وَعَلَّمُوهُ النَّاسَ ، وَتَعْلَمُوا الْفَرَائِضَ وَعَلَّمُوهَا ، فَإِنِّي أَمْرُؤٌ مَقْبُوضٌ ، وَالْعِلْمُ مَرْفُوعٌ ، وَيُوْشِكُ أَنْ يَخْتَلِفَ اثْنَانٌ فِي الْفَرِيضَةِ وَالْمَسَأَلَةِ فَلَا يَجِدَا إِحْدَا يُخْبِرُهُمَا» ذَكَرَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي رِوَايَةِ ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ^(١).

قَوْلُهُ : «أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا» : الْمُرَادُ بِالْفَرَائِضِ هُنَا : الْأَنْصَابُ الْمُقْدَرَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَهِيَ : النَّصْفُ ، وَالرُّبُعُ ، وَالثَّمْنُ ، وَالثُّلُثُ ، وَالسُّدُسُ ، وَالْمُرَادُ بِأَهْلِهَا : مَنْ يَسْتَحْقُهَا بِنَصْقِ الْقُرْآنِ^(٢).

قَوْلُهُ : «فَمَا يَقِيَ فَلَا وَلِيَ رَجُلٌ ذَكَرٌ» أَيْ : فَمَا يَقِيَ مِنَ الْمَالِ بَعْدَ ذَوِي الْفُرُوضِ ، فَهُوَ لَا قَرِبَ رَجُلٌ مِنَ الْعَصَبَةِ ، وَأَقْرَبُهُمُ الْبُنُوَّةُ ، ثُمَّ بَنُوْهُمْ وَإِنْ سَفَلُوا ، ثُمَّ الْأَبُ ، ثُمَّ الْجَدُّ وَإِنْ عَلَا ، ثُمَّ الْإِخْوَةُ مِنَ الْأَبِ ، ثُمَّ بَنُوْهُمْ وَإِنْ سَفَلُوا ، ثُمَّ الْأَعْمَامُ ، ثُمَّ بَنُوْهُمْ وَإِنْ سَفَلُوا ، ثُمَّ أَعْمَامُ الْأَبِ ثُمَّ بَنُوْهُمْ ، ثُمَّ أَعْمَامُ الْجَدِّ ، لَا يَرِثُ بَنُوْأَبٍ أَعْلَى مَعْ بَنِي أَبٍ أَقْرَبَ وَإِنْ نَزَلُوا ، وَمَنْ أَدْلَى بِأَبَوِينِ يُقْدَمُ عَلَى مَنْ أَدْلَى بِأَبٍ^(٣).

= وكذا الضعن عبد الرحمن بن رافع التَّنْوِيُّ ، وهو صاحب ابن انعم الإفريقي، قال البخاري : في حديثه مناكر. قال الذَّهَبِيُّ : لعل تلك النكارة جاءت من قبل صاحبه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي . انظر : «ميزان الاعتدال» للذهبي (٤٩٥/٢).

(١) لم أجده في الزَّوَادِ على «المسندي».

وآخر جهه النسائي في «الكبري» (٦٢٧١)، والحاكم في «المستدرك» (٤/٣٣٣)، والدارقطني (٤١٠٣)، وإسناده ضعيف؛ لأنقطعاه.

وانظر «البدر المير» (١٨٣/٧)، و«إرواء الغليل» (٦/١٠٥-١٠٦) للعلامة الألباني رحمه الله، وفيه تمام تنقيذه .

(٢) في الآيتين من سور النساء (١١-١٢).

(٣) قوله : «أَدْلَى بِأَبَوِينِ» و«أَدْلَى بِأَبٍ» الإدلة : الوصول، يقال : أَدْلَى إِلَى الْمِيتِ بِالْبُنُوَّةِ وَنَحْوُهَا، أَبٍ : وَصَلَ بِهَا، مِنْ أَدْلَى الدَّلُوْ، وَأَدْلَى بِحُجَّتِهِ : أَبَيْتَهَا فَوَصَلَ بِهَا إِلَى دُعْوَاهُ . وَانْظُرْ : «أَئِسْ الْفَقَهَاءِ» للقونوي (٢٩٨).

ويُقدم الأخ من الأب على ابن الأخ لأبوين، وإذا انقرض العصبة من النسب ورث المؤلِّ المعنتَ، ثم عصباته من بعده، ولا يرث النساء بالولاء إلَّا منْ اعتقَنَ أو اعتقَنَ منْ اعتقَنَ.

ووجهات العصوبية سُتْ : البنوة، ثم الأبوة، ثم الأخوة، ثم بنو الإخوة، ثم العمومة، ثم الولاء، فإذا اجتمع عاصبان فأكثر قدم الأقرب جهةً، فإن استوا فيهما فالأقرب درجةً، فإن استوا فيها قدم من لأبٍين على من لأبٍ، وهذا كقول الجعبري رحمه الله تعالى :

فِي الْجَهَةِ التَّقْدِيمُ ثُمَّ بِقُرْبِهِ وَبَعْدَهُما التَّقْدِيمُ بِالْقُوَّةِ اجْعَلَا^(١)

وإذا لم تستوعِب الفروض المال ولم يكن عصبة رُدَّ على ذوي الفرض بقدر فرضهم إلا الزوجين، فإن لم يكن ذو فرض ولا عصبة ورث ألو الأرحام بالتَّنْزِيل؛ وهو أن يجعل كُلَّ شخص بمنزلة من أدنى به، وهم أحقر بالميراث من بيت المال؛ لقول النبي عليه السلام : «الحال وارث من لا وارث له»^(٢).

(١) في منظومته في الفرائض : «نظم اللالع» وهي مخطوطة .

ولابن المجدى تعليق عليها، حُقُّ في رسالة علمية في الجامعة الإسلامية .

(٢) قطعة من حديث أخرجه أبو داود (٢٨٩٩)، وابن ماجه (٢٦٣٤) من حديث المقدام بن معدي كربلا . وهو صحيح .

قال الإمام الترمذى رحمه الله في «الجامع الكبير» (٤/١٨٣) : وانختلف فيه أصحاب النبي عليه السلام فورث بعضهم الحال والخالة والعمدة، وإلى هذا الحديث ذهب أكثر أهل العلم في توريث ذوي الأرحام، وأماماً زيد بن ثابت فلم يورثهم وجعل الميراث في بيت المال .

وانختار شيخنا العلامة شعيب الأرناؤوط القول بميراث ذوي الأرحام، للأحاديث في ذلك . من قراءاتي عليه في «الجامع الكبير» .

وقال شيخنا العلامة محمد ابن عثيمين رحمه الله في «شرح القلائد البرهانية» (٢٦٦) بعد أن ساق المذهبين بالأدلة، قال : القول الأول أصح، وأنهم يرثون، لكن يشترط لإرثهم شرطان عدمان : الأول : أن لا يوجد صاحب فرض يردد عليه؛ لأن الرد مقدم على ذوي الأرحام .

والثانى : أن لا يوجد عاصب، فإن وجد فلا إرث لذوي الأرحام . اهمل خصاً، وانظره بتمامه .

وفي الحديث : دليل على أنَّ ابنَ الابنِ يحوزُ المالَ إذا لم يكنْ دونَه ابنٌ، وأنَّ الجدَّ يرثُ جميعَ المالِ إذا لم يكنْ دونَه أبٌ، وأنَّ الأخَ منَ الأُمِّ إذا كانَ ابنَ عمٍ يرثُ بالفرضِ والتعصيَّ، وكذا الزَّوجُ إذا كانَ ابنَ عمٍ، وَاللهُ أعلمُ.

٣٠٥ - عنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ : قَلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَنْزَلُ غَدًا فِي دَارِكَ بِمَكَّةَ؟ قَالَ : «وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ رِبَاعٍ، أَوْ دُورٍ!»^(١). ثُمَّ قَالَ : «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ»^(٢).

الشرح :

الحديث دليل على انقطاع التوارث بين المسلمين والكافر بالنسبيَّ، وكذا بالولاء، وهو قول جمهور العلماء، ورواية عن أحمد.

قوله : «أَتَنْزَلُ غَدًا فِي دَارِكَ بِمَكَّةَ؟ قَالَ : وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ رِبَاعٍ أَوْ دُورٍ» الرَّبَاعُ جَمْعُ رَبْعٍ : وَهُوَ الْمَنْزُلُ الْمُشْتَمِلُ عَلَى أَيَّاتٍ، وَكَانَ عَقِيلٌ وَرِثَ أَبَا طَالِبٍ هُوَ وَطَالِبٌ، وَلَمْ يَرِثْ عَلَيْهِ وَلَمْ يَعْفُرْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا شَيْئًا؛ لَا هُمَا كَانَا مُسْلِمَيْنِ، وَكَانَ عَقِيلٌ وَطَالِبٌ كَافِرِيْنِ.

قال الحافظ : وأخرج هذا الحديث الفاكهيُّ، من طريق محمد بن أبي حفصة، وقال في آخره : ويقال : إنَّ الدَّارَ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا كَانَتْ دَارَ هَاشِمَ بْنَ عَبْدِ مَنَافٍ، ثُمَّ صَارَتْ لِعَبْدِ الْمُطَلَّبِ ابْنِهِ، فَقَسَمَهَا بَيْنَ وَلَدِهِ حِينَ عُمْرُ فِيمَنْ ثُمَّ صَارَ لِلنَّبِيِّ ﷺ حُقُّ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ، وَفِيهَا وُلْدُ النَّبِيِّ ﷺ^(٣).

(١) أخرجه البخاري (١٥٨٨)، ومسلم (١٣٥١).

(٢) أخرجه البخاري (٦٧٦٤)، ومسلم (١٦١٤).

(٣) «فتح الباري» (٤٥٢/٣).

قال الحافظ : إنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا هَاجَرَ اسْتَوَى عَقِيلُ وَطَالِبٌ عَلَى الدَّارِ كُلُّهَا بِاعْتِبَارِ مَا وَرِثَاهُ مِنْ أَبِيهِمَا لِكَوْنِهِمَا كَانَا لَمْ يُسْلِمَا، وَبِاعْتِبَارِ تَرْكِ النَّبِيِّ ﷺ لِحَقِّهِ مِنْهَا بِالْهِجْرَةِ وَفَقَدِ طَالِبٍ بِبَدْرٍ، فَبَاعَ عَقِيلُ الدَّارَ كُلُّهَا. انتهى^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٦ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيعِ الْوَلَاءِ وَهِبَتِهِ^(٢).

الشَّرْح :

الْوَلَاءُ : حَقٌّ ثَبَتَ بِوَصْفٍ : وَهُوَ الْإِعْتَاقُ، فَلَا يُقْبَلُ التَّقْلُلُ إِلَى الْغَيْرِ بِوَحِيدِهِ مِنَ الْوُجُوهِ، فَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «الْوَلَاءُ لُحْمَةُ كُلُّ حَمَّةِ النَّسَبِ، لَا يُبَايِعُ وَلَا يُوَهَّبُ»^(٣).

قال الموقر : وَالْوَلَاءُ لَا يُورَثُ وَإِنَّمَا يُورَثُ بِهِ، وَلَا يُبَايِعُ وَلَا يُوَهَّبُ وَهُوَ لِلْكُبِيرِ، فَإِذَا مَاتَ الْمُعْتَقُ وَخَلَفَ عَتِيقَهُ وَابْنَيْهِ فَهَاتَ أَحَدُ الْأَبْنَيْنَ بَعْدَهُ عَنِ ابْنِ، ثُمَّ مَاتَ الْعَتِيقُ فَلِمِيرَاثٍ لِابْنِ الْمُعْتَقِ، فَإِنْ مَاتَ الْأَبْنَانُ بَعْدَهُ وَقَبْلَ الْمَوْلَى وَخَلَفَ أَحَدُهُمَا ابْنًا وَالآخَرُ سُنْعَةً، فَوَلَأْوَهُ بَيْنُهُمْ عَلَى عَدِدِهِمْ لِكُلِّ وَاحِدٍ عَشْرَةً^(٤). انتهى . وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ رَجُلًا مَاتَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَتَرَكْ وَارِثًا إِلَّا عَبْدًا هُوَ أَعْتَقَهُ فَأَعْطَاهُ مِيرَاثَهُ . رَوَاهُ الْحَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ^(٥).

(١) «فتح الباري» (٤٥٢/٣).

(٢) أخرجه البخاري (٦٧٥٦)، ومسلم (١٥٠٦)، وعندهما بلفظ : «وعن هبته».

(٣) أخرجه ابن حبان في «الصحيح» (٤٩٠٥) من حديث ابن عمر رضي الله عنها . وهو صحيح . وانظر «المسندي» للإمام أحمد (٤٥٦٠) للفائدة .

(٤) «العدمة» (١/٣٣٨).

(٥) أخرجه أحمد في «المسندي» (١٩٣٠)، وأبو داود (٢٩٠٥)، والنَّسَائِيُّ في «الْكَبْرَى» (٦٣٧٦)، والترمذى (٢١٠٦)، وابن ماجه (٢٧٤١) وإسناده ضعيف؛ لضعف عَوْسَاجَةِ مولى ابن عباس، وقد قال فيه البخاري : لم يصح حديثه .

قال الإمام الترمذى رَحْمَةُ اللَّهِ : وَالْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذَا الْبَابِ : إِذَا مَاتَ رَجُلٌ وَلَمْ يَتَرَكْ عَصْبَةً مِيرَاثَهُ يَجْعَلُ فِي بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ .

قال في «الاختيارات» : أسباب التوارث : رحمة ونكاح وولاء عتق إجماعاً، وذكر عند عدم ذلك كل موالاته ومعاقداته وإسلامه على يديه والتقاطه، وكونها من أهل الديوان، وهو روایة عن الإمام أحمد، ويرث مولى من أسفل عند عدم الوراثة، وقاله بعض العلماء. انتهى^(١) ، والله أعلم.

٣٠٧ - عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان في بريرة ثلاث سنتين : خيرت على روجها حين عتقته، وأهدى لها لحم، فدخل على رسول الله ﷺ والبرمة على النار، فدعا بطعام، فأتي بخبز وأدم من أدم البيت. فقال : «ألم أر البرمة على النار فيها لحم؟» فقالوا : بل يا رسول الله، ذلك لحم تصدق به على بريرة، فكرهنا أن نطعمك منه. فقال : «هو عليها صدقة، وهو لنا منها هدية». وقال النبي ﷺ فيها : «إنما الولاء لمن عتق»^(٢).

الشرح :

فيه دليل على حصر الولاء لمن عتق.

وفي رواية للبخاري^(٣) : «الولاء لمن أعطى الورق وولي النعمة».

قوهـا : «كانت في بريرة ثلاـث سـنـن» : وفي رواية^(٤) : «ثلاث قضـيات» . والمراد : ما وقع من الأحكـام فيها مقصودـاً، وإنـا في قضـتها فوائد كـثـيرـة تؤخذ بطرـيق التـنـصـيـصـ أو الاستـنبـاطـ .

(١) انظر «الفتاوى الكبرى» (٥/٤٤٥).

(٢) أخرجه البخاري (٥٠٩٧) و (٥٤٣٠)، ومسلم (١٥٠٤) (١٤) واللفظ له. وقولـها : «البرـمة» : الـقدرـ.

وقـوها : «أـدمـ» : جـمـعـ إـدـامـ، وـهـوـ مـاـ يـؤـتـدـمـ بـهـ مـاـ يـوـجـدـ فـيـ الـبـيـتـ عـادـةـ مـنـ الطـعـامـ .

(٣) في «ال الصحيح» (٦٧٦٠).

(٤) أخرجهـاـ مـسـلـمـ «الـصـحـيـحـ» (١٠٧٥) و (٤/١٥٠٤).

وفي الحديث : دليل على أنَّ الْأَمَةَ إِذَا عَتَقْتُ نَحْنَ عَبْدِ فَلَهَا الْخِيَارُ، فَإِنْ مَكَّتْهُ مِنْ وَطَئِهَا عَالْمَةً سَقَطَ خِيَارُهَا، وَأَنَّ بَعْهَا لَا يَكُونُ طَلَاقًا وَلَا فُسْخًا، وَفِيهِ ثُبُوتُ الْوَلَاءِ لِلْمَرْأَةِ الْمُعْتَقَةِ، وَفِيهِ أَنَّ الْمَرْءَ إِذَا خَيَّرَ بَيْنَ مُبَاحَيْنِ فَاخْتَارَ مَا يَنْفَعُهُ لَمْ يُلْمُ وَلَوْ أَصْرَرَ ذَلِكَ بِرَفِيقِهِ.

وفيه اعتبار الكفاءة في الحرية وسقوطها بالرضا، وفيه جواز أكل الغني ما تصدق به على الفقير إذا أهداه له، وجواز أكل الإنسان من طعام من يسر بأكله منه ولو لم يأذن له فيه بخصوصه، وفيه جواز الصدقة على من يمونه غيره، وفيه أنَّ من حرمته عليه الصدقة جاز له أكل عينها إذا تغير حكمها.

وفيه أنَّ الْمَهِدِيَّةَ تُمْلِكُ بَوْضَعِهَا فِي بَيْتِ الْمُهَدِّيِّ لَهُ وَلَا يُحْتَاجُ إِلَى التَّصْرِيفِ بِالْقَبُولِ، وَفِيهِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ السُّؤَالُ عَنْ أَصْلِ الْمَالِ الْوَاصِلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ شُبْهَةٌ، وَلَا عَنِ الدَّبِيَّةِ إِذَا ذُبِحَتْ بَيْنَ الْمُسْلِمِيْنَ.

وفيه تسمية الأحكام سننا وإن كان بعضها واجباً^(١).

وفي قصة بريرة من الفوائد أيضاً : استحباب شفاعة الحاكم في الرفق بالخصم، ليقول النبي ﷺ لبريرة : «زوجك وأبو ولدك»^(٢)، وفيها غير ذلك، والله أعلم.



(١) انظر : «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٤١٤ - ٤١٦ / ٩) ملخصاً.

(٢) قطعة من حديث أخرجه أبو داود (٢٢٣١) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وأوله : يا بريرة، أتق الله، فإنه زوجك..» وإسناده صحيح. وأصله عند البخاري في «ال الصحيح» (٥٢٨٣).

رَفْعٌ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْجَنْوِيِّ
أَسْكَنَهُ اللَّهُ الْفَرْوَانَ

كتاب النكاح

٣٠٨ - عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «يا معاشر الشباب، من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أغصّ للبصر، وأحسن للفرج، ومن لم يستطع فعله بالصوم، فإنه له وجاء»^(١).

الشرح :

النَّكَاحُ فِي الشَّرِيعَةِ : عَقْدُ التَّرْزِيجِ، وَالْأَصْلُ فِي مَشْرُوعِيَّتِهِ : الْكِتَابُ، وَالسُّنْنَةُ، وَالإِجْمَاعُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : «فَإِنْ كِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتَّنَ وَثَكَثَ وَرَبَعَ» [النساء : ٣].

وقال تعالى : «وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَنَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَلَمَّا يَكُونُ مِنْكُمْ مُؤْمِنُونَ» [التور : ٣٢].
وهو في اللغة : الضم والتداخل .

قال الفارسي : إذا قالوا : نكح فلانة، أو : بنت فلان فالمراد : العقد، وإذا قالوا : نكح زوجته، فالمراد : الوطء^(٢).

قوله : «يا معاشر الشباب» : المعاشر : جماعة يشملهم وصف ما، والشباب : جمع شاب، وهو اسم لمن بلغ حتى يكمل ثلاثين، ثم هو كهيل إلى أن يجاوز الأربعين، ثم شيخ^(٣).

(١) أخرجه البخاري (٥٦٦)، ومسلم (١٤٠٠).

(٢) نقله عن أبي علي الفارسي النووي في «شرح مسلم» (١٧١/٩)، والحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٠٣/٩).

(٣) انظر «فتح الباري» (٩/١٠٨).

قوله : «منِ استطاعَ منْكُمُ الباءَةَ فليتزوجْ» : المرادُ بالباءِ هنا : القدرةُ على مَوْنَ النِّكاحِ، وَهُوَ في اللُّغَةِ الجماعُ، أي : منِ استطاعَ منْكُمْ مُؤْنَةَ النِّكاحِ فليتزوجْ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فلِيَصُمْ لدَفْعِ شَهْوَتِهِ^(١).

والوجهُ : رُضُّ الأُنثَيْنِ، والإِخْصَاءُ : سَلْهُمَا، وإِطْلَاقُ الوجهِ عَلَى الصَّائِمِ مِنْ مَحَارِ المُشَابِهَةِ.

وفي الحديثِ : إِرْشادُ العَاجِزِ عَنْ مَوْنَ النِّكاحِ إِلَى الصَّومِ؛ لأنَّ شَهْوَةَ الجماعِ تَابِعَةُ لشَهْوَةِ الْأَكْلِ تَقْوِي بِقُوَّةِ الْأَكْلِ وَتَضَعُّفُ بِضَعْفِهِ، وَفِيهِ الحُثُّ عَلَى غَضْبِ الْبَصَرِ وَتَحْصِينِ الْفَرْجِ بِكُلِّ مُمْكِنٍ، وَعَدَمِ التَّكْلِيفِ بِغَيْرِ الْمُسْتَطِاعِ.

وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ طَاؤُوسٍ، قَالَ عُمَرُ بْنُ الخطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَأَبِي الزَّوَائِدِ : إِنَّمَا يَمْنَعُكَ عَنِ التَّزْوِيجِ عَجْزُ ، أوْ فُجُورٌ^(٢).

فَائِدَةُ :

عَنْ عَمِّرُو بْنِ شَعِيبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «إِذَا أَفَادَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً أَوْ حَادِمًا أَوْ دَابَّةً، فَلْيَأْخُذْ بِنَاصِيَتِهَا وَلِيُقْلُ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِهَا وَخَيْرِ مَا جَبَلْتَهَا عَلَيْهِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ مَا جَبَلْتَهَا عَلَيْهِ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجِهَ^(٣) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر «شرح مسلم» للنووي (٩/١٧٣)، و«فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٩/١٠٨).

(٢) في «المصنف» (١٦١٥٨)، وانظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٩/١١١).

(٣) في «السنن» (١٩١٨) وإسناده حسنٌ.

وقوله : «أَفَادَ أَحَدُكُمْ» أي : نال وحاز.

وقوله : «بناصيَتها» الناصية : مقدمةُ الشعر والجهة من الرأس.

وقوله : «جلبتها» أي : خلقتها وطبعتها .

٣٠٩ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَأَلُوا أَزْوَاجَ النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَمَلَهُ فِي السِّرِّ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَتَرْوَجُ النِّسَاءَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَكُلُ اللَّحَمَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَنَامُ عَلَى فِرَاشٍ.

فَبَلَغَ النَّبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَلِكَ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَشَنَّ عَلَيْهِ، وَقَالَ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ قَالُوا كَذَا وَكَذَا؟ لَكِنِّي أُصْلِي وَأَنَامُ، وَأَصُومُ وَأَفْطُرُ، وَأَنْزُوْجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُتُّنِي فَلِيَسْ مِنِّي»^(١).

الشرح :

قوله : «سَأَلُوا أَزْوَاجَ النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَمَلَهُ فِي السِّرِّ»: وفي رواية^(٢): «فَلَمَّا أَخْبِرُوا كَائِنَهُمْ تَقَالُوهَا وَقَالُوا: أَيْنَ نَحْنُ مِنَ النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ عُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ». فَقَالَ بَعْضُهُمْ إِلَى آخِرِهِ، وَفِيهِ فَقَالَ النَّبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَمَا وَاللَّهُ إِنِّي لَا أَخْشَأُكُمْ لِلَّهِ وَأَتَقَاتُكُمْ لَهُ».

قوله : «فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُتُّنِي فَلِيَسْ مِنِّي» أي : مَنْ تَرَكَ طَرِيقَتِي وَأَخْذَ بِطَرِيقَةِ غَيْرِي فَلِيَسْ مِنِّي، وَطَرِيقَةُ النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هِيَ الْحَنِيفَيَّةُ السَّمْحَةُ، فَيُفْطِرُ لِيَتَقَوَّى عَلَى الصَّوْمِ، وَيَنَامُ لِيَتَقَوَّى عَلَى الْقِيَامِ، وَيَتَرْوَجُ لِكَسْرِ الشَّهُورَةِ وَإِعْفَافِ النَّفْسِ وَتَكْثِيرِ النَّسْلِ.

وفي الحديث : دَلَالَةٌ عَلَى فَضْلِ النِّكَاحِ وَالرَّغِيبِ فِيهِ، وَفِيهِ تَقْدِيمُ الْحَمْدِ وَالثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ عِنْدَ إِلْقَاءِ مَسَائِلِ الْعِلْمِ وَبِيَانِ الْأَحْكَامِ لِلْمُكَلَّفِينَ، وَإِزَالَةِ الشُّبُهَةِ

(١) أخرجه البخاري (٥٠٦٣)، ومسلم (١٤٠١) واللفظ له .

(٢) أخرجهها البخاري (٥٠٦٣).

عَنِ الْمُجتَهِدِينَ، وَأَنَّ الْمُبَاحَاتِ قَدْ تَنَقِّلُ بِالْقَصْدِ إِلَى الْكَرَاهَةِ وَالْاسْتِحْبَابِ، وَفِيهِ
النَّهْيُ عَنِ التَّعْمِيقِ فِي الدِّينِ وَالتَّشْبِيهِ بِالْمُبَتَدِعِينَ^(١).

فَالَّهُ أَعْزَّ وَجْلَ: ﴿وَرَهَبَاتَهُ أَبْتَدَعُوهَا مَا كَبَّبَنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءِ رَضْوَانِ اللَّهِ فَمَا
رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا فَأَتَيْنَا الَّذِينَ أَمْنَوْا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَنَسِقُونَ﴾ [الْحَدِيد: ٢٧]
وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

٣١٠ - عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : رَدَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى عُثْمَانَ
ابْنِ مَظْعُونٍ التَّبَتُّلَ، وَلَوْ أَذِنَ لَهُ لَا خَتَصَنَا^(٢).

الْتَّبَتُّلُ : تَرْكُ النِّكَاحِ، وَمِنْهُ قِيلَ لِمَرْيَمَ عَلَيْهَا السَّلَامُ : الْبُتُولُ .

الشَّرْحُ :

الْمُرْادُ بِالْتَّبَتُّلِ هُنَا : الْاِنْقِطَاعُ عَنِ النِّكَاحِ وَمَا يَبْعُدُ مِنَ الْمَلَادِ إِلَى الْعِبَادَةِ، وَأَمَّا
الْتَّبَتُّلُ الْمَأْمُورُ بِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَإِذْ كُرِّأَ شَمَائِيلُكَ وَبَتَّلَ إِلَيْهِ تَبَتِّيلًا﴾ [الْمَزْمَل: ٨]، فَالْمُرْادُ
الْإِكْثَارُ مِنْ ذِكْرِهِ تَعَالَى، وَالْاِنْقِطَاعُ إِلَيْهِ، وَإِخْلَاصُ الْعِبَادَةِ لَهُ، وَالرَّغْبَةُ إِلَيْهِ، كَمَا
قَالَ تَعَالَى : ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانْصِبْ ﴿٧﴾ وَإِلَى رَبِّكَ فَأَرْغَبْ﴾ [الشَّرْح: ٨-٧]، أَيْ : إِذَا فَرَغْتَ مِنْ
أَشْغَالِكَ فَانْصِبْ فِي طَاعَتِهِ وَعِبَادَتِهِ؛ لِتَكُونَ فَارَغَ الْبَالِ.

قَوْلُهُ : «وَلَوْ أَذِنَ لَهُ لَا خَتَصَنَا» أَيْ : لَوْ أَذِنَ لَهُ بِالْتَّبَتُّلِ وَتَرْكِ النِّكَاحِ لَا خَتَصَنَا،
وَكَانَ ذَلِكَ قَبْلَ تَحْرِيمِ الْخَصَاءِ .

(١) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٩/١٠٦).

(٢) أخرجه البخاري (٥٧٣) و (٥٧٤)، ومسلم (٢٠٤٠).

قالَ الْقُرْطُبِيُّ : الْخَصَاءُ فِي غَيْرِ بَنِي آدَمَ مُنْوِعٌ فِي الْحَيَاةِ إِلَّا لِمُنْفَعَةِ حَاصِلَةٍ فِي ذَلِكَ كَتَطِيبُ الْلَّحْمَ أَوْ قَطْعُ ضَرَرِ عَنْهُ^(١) .

قالَ الْحَافِظُ : وَالنَّهُيُّ عَنِ الْخَصَاءِ نَهُيُّ تَحْرِيمٍ فِي بَنِي آدَمَ بِلَا خَلَافٍ^(٢) .

٣١١ - عَنْ أُمّ حَبِيبَةَ بَنْتِ أَبِي سُفِيَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهَا قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْكِحْ أُخْتِي ابْنَةَ أَبِي سُفِيَّانَ . فَقَالَ : «أَوْتُحِينَ ذَلِكَ؟» فَقَلَّتْ : نَعَمْ، لَسْتُ لَكَ بِمُحْلِيَّةٍ، وَأَحَبُّ مَنْ شَارَكَنِي فِي حَيْرٍ أُخْتِيِّ .

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «إِنَّ ذَلِكَ لَا يَحِلُّ لِي» قَالَتْ : فَإِنَّا نُحَدِّثُ أَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تَنْكِحَ بَنَتَ أَبِي سَلَمَةَ . قَالَ : «بِنْتُ أُمّ سَلَمَةَ؟!» قَلَّتْ : نَعَمْ، فَقَالَ : «إِنَّهَا لَوْلَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي فِي حِجْرِي مَا حَلَّتْ لِي، إِنَّهَا لَابْنَةُ أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ، أَرَضَعْتَنِي وَأَبَا سَلَمَةَ ثُوَبِيَّةَ، فَلَا تَعْرِضْنَ عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ، وَلَا أَخْواتِكُنَّ» .

قَالَ عُرُوهُ : وَثُوَبِيَّةُ مُوْلَاهُ لَأَبِي هَبَّ، كَانَ أَبُو هَبَّ أَعْتَقَهَا، فَأَرَضَعَتِ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمَّا مَاتَ أَبُو هَبَّ أَرَيْهُ بَعْضَ أَهْلِهِ بَشَرًّا حَيِّبَةً، فَقَالَ لَهُ : مَاذَا لَقِيتَ؟

قَالَ أَبُو هَبَّ : لَمْ أَلْقَ بَعْدَكُمْ خَيْرًا^(٣)، غَيْرَ أَنِّي سُقِيتُ فِي هَذِهِ^(٤) بِعَتَاقِي ثُوَبِيَّةَ^(٥) .

الْحَيِّبَةُ : بِكَسْرِ الْحَاءِ : الْحَالُ .

(١) نقله عنه ابن حجر في «فتح الباري» (١١٩/٩) وانظره في «المفہوم» (٤/٩٣).

(٢) «فتح الباري» (٩/١١٩).

(٣) قوله : «خَيْرًا» ليس في المطبوع من نسخ «صحیح البخاری» قال الحافظ في «الفتح» (٩/١٤٥) : كذا في الأصول - لم ألق بعدكم - بمدحذف المفعول من روایة البخاری، وفي روایة الإسماعيلي : «لم ألق بعدكم رخاءً» وعند عبد الرزاق، عن معمراً، عن الزهری : «لم ألق بعدكم راحةً»، قال ابن بطّال: سقط المفعول من روایة البخاری ولا يستقيم الكلام إلا به، انتهى كلام الحافظ، وانظر «شرح البخاری» لابن بطّال (١٩٣/٧).

(٤) قوله: «غَيْرَ أَنِّي سُقِيتُ فِي هَذِهِ»: كذا وقع في الأصول بالحذف أيضاً، ووقع في روایة عبد الرزاق المذكورة: «وأشَارَ إِلَى التَّقْرِيرِ الَّتِي تَحْتَ إِبْهَامِهِ». وسيذكرها الشارح بعد قليل.

(٥) آخر جه البخاري (٥١٠١)، ومسلم دون مقولته عروة (١٤٤٩).

الشَّرْح :

تَحْرِيمُ الرَّبِّيَّةِ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي الْقُرْآنِ مَعَ الْمُحرَّمَاتِ فِي النِّكَاحِ، وَكَذَلِكَ
الجَمْعُ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ^(١).

قَوْلُهُ : «أَوْتُحِبُّنَ ذَلِكَ ؟» : هُوَ اسْتِفْهَامٌ تَعْجِبٌ مِنْ كَوْنِهَا تَطْلُبُ أَنْ يَتَرَوَّجَ
غَيْرَهَا مَعَ مَا طُبِعَ عَلَيْهِ النِّسَاءُ مِنَ الغَيْرَةِ.

قَوْلُهَا : «لَسْتُ لَكَ بِمُحْلِيَّةٍ» أي : بِمُنْفِرِدَةٍ بِكَ وَلَا خَالِيَّةٍ مِنْ ضَرَّةٍ .
قَوْلُهَا : «وَأَحَبُّ مَنْ شَارَكَنِي فِي خَيْرٍ أُخْتِي» وَفِي رِوَايَةٍ^(٢) : «وَأَحَبُّ مَنْ
شَارَكَنِي فِي كَيْدِي أُخْتِي» .

قَوْلُهَا : «إِنَّا نُحَدِّثُ أَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تَنْكِحَ بَنْتَ أَبِي سَلَمَةَ» : اسْمُهَا دُرَّةٌ، وَاسْمُ
أُخْتِي أُمَّ حَيَّيَةَ عَزَّةً .

قَوْلُهُ : «بَنْتَ أَبِي سَلَمَةَ ؟» : هُوَ اسْتِفْهَامٌ إِثْبَاتٍ لِرَفْعِ الإِشْكَالِ، أَوْ اسْتِفْهَامٌ
إِنْكَارٍ، وَالْمَعْنَى : أَنَّهَا إِنْ كَانَتْ بَنْتَ أَبِي سَلَمَةَ مِنْ أُمّ سَلَمَةَ، فَيُكُونُ تَحْرِيمُهَا مِنْ
وَجْهِيْنِ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ غَيْرِهَا فِيمْ وَجْهٍ وَاحِدٍ .

(١) في قوله تعالى : ﴿ حُمِّتَ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخْوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ
وَبَنَاتُ الْأَخَوْنَ وَبَنَاتُ الْأُخْتَ وَأَمْهَاتُكُمْ الَّتِي أَرْضَعْتُكُمْ وَأَخْوَاتُكُمْ مِنْ الْرَّضَاعَةِ
وَأَمْهَاتُ نِسَاءِكُمْ وَرَبِّيْبَكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَاءِكُمْ الَّتِي دَخَلَشَ بِهِنَّ
فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلَشَ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَّلَ أَبْنَاءِكُمْ الَّذِينَ مِنْ
أَصْنَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمِعُو بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ إِلَّا مَاقْدَسَتَافَ﴾ [السَّاءَ : ٢٣] .

(٢) أَخْرَجَهَا الْبَخْرَارِي (٥٠٦) .

قَوْلُهُ: «إِنَّمَا لَوْلَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي فِي حِجْرِي مَا حَلَّتْ لِي» أَيْ: لَوْ كَانَ بِهَا مَانِعٌ
وَاحِدٌ لَكَفَى فِي التَّحْرِيمِ، فَكَيْفَ وَبِهَا مَانِعٌ؟!

قَوْلُهُ: «فِي حِجْرِي»: خَرَجَ مُخْرَجَ الْغَالِبِ وَلَا مَفْهُومَ لَهُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ.
وَالرَّبِيبَةُ: بِنْتُ زَوْجِ الرَّجُلِ، مُشَتَّقَةٌ مِنَ الرُّبْ وَهُوَ الإِصْلَاحُ؛ لَأَنَّهُ يَقُولُ
بِأَمْرِهَا غَالِبًا.

قَوْلُهُ: «فَلَا تَعْرِضْنَ عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ وَلَا أَخْوَاتِكُنَّ» قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: جَاءَ بِلَفْظِ
الْجَمْعِ وَإِنْ كَانَتِ الْقِصَّةُ لِاثْتَيْنِ وَهُمَا: أُمُّ حَبِيبَةَ، وَأُمُّ سَلَمَةَ رَدْعًا وَزَجْرًا أَنْ تَعُودَ
وَاحِدَةً مِنْهُمَا أَوْ غَيْرِهِمَا إِلَى مِثْلِ ذَلِكَ^(١).

قَوْلُهُ: «وَتُؤَيْدِيْهِ مُوْلَاهُ لَأَبِي هَبَّ»: قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: لَا نَعْلَمُ أَحَدًا ذَكَرَ إِسْلَامَهَا
غَيْرَ ابْنِ مَنْدَهُ، وَالَّذِي فِي السِّيرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُكَرِّمُهَا وَكَانَتْ تَدْخُلُ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا
تَزَوَّجُ حَدِيجَةَ، وَكَانَ يُرِسِّلُ إِلَيْهَا الصَّلَةَ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى أَنْ كَانَ بَعْدَ فَتْحِ خَيْرَ مَاتَتْ
وَمَاتَ ابْنُهَا مَسْرُوحٌ^(٢).

قَوْلُهُ: «فَلَمَّا مَاتَ أَبُو هَبَّ أُرِيَهُ بَعْضُ أَهْلِهِ بَشَّرَ حَبِيبَةَ» أَيْ: سُوءُ حَالِهِ.
وَذَكَرَ السُّهَيْلِيُّ: أَنَّ الْعَبَّاسَ قَالَ: لَمَّا مَاتَ أَبُو هَبَّ: رَأَيْتُهُ فِي مَنَامِي بَعْدَ حَوْلِ
فِي شَرِّ حَالٍ، فَقَالَ: مَا لَقِيْتُ بَعْدَكُمْ رَاحَةً، إِلَّا أَنَّ الْعَذَابَ يُخْفَفُ عَنِّي فِي كُلِّ يَوْمٍ
إِثْنَيْنِ، وَذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وُلِدَ يَوْمَ الْاثْنَيْنِ، وَكَانَتْ تُؤَيْدِيْهِ بَشَّرَتْ أَبَا هَبَّ لِمَوْلِيهِ
فَأَعْتَقَهَا^(٣).

(١) (المفہوم) (٤/١٨٢).

(٢) نقله عنه ابن حجر في «الفتح» (٩/١٤٥)، وانظر «معرفة الصحابة» لأبي نعيم في «باب الثناء» (٦/٣٢٨٤).

(٣) «الروض الأنف» (٣/٩٦) للسُّهَيْلِي، وانظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٩/١٤٥).
وليس في ذا الخبر إثبات تخفيض العذاب عن أبي هب، ولا سيما وأنَّ منادات غير الأنبياء لا يُؤخذ
منها حكم . فتأمل .

قوله: «غير أني سُقيت في هذه بعثاتي ثُويبة» : في رواية^(١): « وأشار إلى النقرة التي تحتمت إبهامه» وفي أخرى^(٢): « وأشار إلى النقرة التي بين الإبهام والتي تليها» وفي ذلك حقاره ما سُقى من الماء.

٣١٢ - عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «لا يجمع بين المرأة وعمتها، ولا بين المرأة وحالتها»^(٣).

الشرح :

قوله: «لا يجمع» : بالرفع على الخبر عن المشرع عليه، وهو يتضمن النهي، فإن جمع بينهما بعقد بطل نكاحهما معاً، وإن كان مرتبًا بطل الثاني.

قال الترمذى^(٤) بعد ما أخرج الحديث : العمل على هذا عند عامة أهل العلم لا نعلم بينهم اختلافاً : أنه لا يحل للرجل أن يجمع بين المرأة وعمتها أو حالتها، ولا أن تنكح المرأة على عمتها أو حالتها. اهـ.

وخصص العلماء بهذا الحديث عموم قوله تعالى : « وأحل لكم ما وراء ذلکم » [النساء : ٢٤]، وهو دليل على جواز تخصيص عموم القرآن بخبر الآحاد.

والحكمة في النهي عن الجمع بينهما : ما يقع بسبب المضاراة من التباغض والتنافس فيقضي ذلك إلى قطعية الرحم، والله أعلم.

(١) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١٦٣٥٠)

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١٣٩٥٥)

(٣) أخرجه البخاري (٥١٠٩)، ومسلم (١٤٠٨).

(٤) في «الجامع الكبير» بإثر الحديث (١١٢٦)

٣١٣ - عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِنَّ أَحَقَ الشُّرُوطِ أَنْ تُوْفُوا بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُروْجَ» ^(١) .

الشرح :

أي : أَحَقَ الشُّرُوطِ بِالْوَفَاءِ شُرُوطُ النِّكَاحِ؛ لِأَنَّ أَمْرَهُ أَحَوْطُ وَبَابَهُ أَضَيقُ .
 قَالَ الْخَطَّابُ : الشُّرُوطُ فِي النِّكَاحِ مُخْتَلِفَةُ :
 فِيمِنْهَا : مَا يَحْبُبُ الْوَفَاءُ بِهِ اتْفَاقًا، وَهُوَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ مِنْ إِمْسَاكٍ بِمُعْرُوفٍ أَوْ
 تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ، وَعَلَيْهِ حَمَلَ بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ .
 وَمِنْهَا : مَا لَا يُوقَنُ بِهِ اتْفَاقًا كُسُؤًا طَلاقٍ أَخْتِهَا .
 وَمِنْهَا : مَا اخْتَلَفَ فِيهِ كَاشِتِرَاطٍ أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا أَوْ لَا يَسْرَرَى أَوْ لَا يَنْقُلُهَا
 مِنْ مَنْزِلِهَا ^(٢) . اهـ .

قَالَ الْمُوْفَقُ : وَإِنْ شَرَطَ لَهَا طَلاقَ ضَرَرَتْهَا، فَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : هُوَ صَحِيحٌ،
 وَيُحْتَمِلُ أَنَّهُ بَاطِلٌ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : «لَا سَأْلَ الْمَرْأَةُ طَلاقٌ أَخْتِهَا لِتَكْتَفِيَ مَا فِي
 صَحْفِهَا وَلْتَنْكِحْ، فَإِنَّ هَذَا مَا قُدِرَ لَهَا» ^(٣) اهـ .

وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ قَالَ : كُنْتُ مَعَ عُمَرَ حَيْثُ تَمَسُّ رُكْبَتِي رُكْبَتَهُ،
 فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، تَزَوَّجْتُ هَذِهِ وَشَرَطْتُ لَهَا دَارَهَا، وَإِنِّي أَجَعَ
 لِأَمْرِي أَوْ لِشَأْنِي أَنْ انتَقِلَ إِلَى أَرْضِ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ : لَهَا شَرْطُهَا، فَقَالَ الرَّجُلُ ،

(١) أَخْرَجَهُ البَخْرَارِيُّ (٢٧٢١)، وَمُسْلِمُ (١٤١٨).

(٢) نَقْلَهُ عَنْهُ الْحَافِظِ بْنِ حَمْرَاءَ فِي «الْفَتْحِ» (٩/٢١٧، ٢١٨).

(٣) فِي «الْمَغْنِيِّ» (٩/٤٨٥).

وَالْحَدِيثُ مُلْفَقٌ مِنْ الْبَخْرَارِيِّ (٦٠٦) وَمُسْلِمُ (١٤٠٨) (٣٨) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

هَلْكَ الرِّجَالُ إِذْ لَا تَشَاءُ امْرَأَةً أَنْ تُطْلَقْ زَوْجَهَا إِلَّا طَلَقْتُ، فَقَالَ عُمَرُ : الْمُؤْمِنُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ عِنْدَ مَقَاطِعِ حُقُوقِهِمْ. أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ^(١).

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى لُزُومِ الْوَفَاءِ بِالشُّرُوطِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ مُقْتَضَى الْعَقْدِ. قَالَ التَّرْمِذِيُّ^(٢) : وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الصَّحَابَةِ، مِنْهُمْ عُمَرُ قَالَ : إِذَا تَرَوْجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ وَشَرَطَهَا أَنْ لَا يُخْرِجَهَا لَزِمَّاً، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ.

٣١٤ - عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُنَّ عَنْ نِكَاحِ الشَّغَارِ.

وَالشَّغَارُ : أَنْ يُزَوِّجُ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ عَلَى أَنْ يُزَوِّجَهُ الْآخَرُ ابْنَتَهُ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ^(٣).

الشَّرْحُ :

قَوْلُهُ : «وَالشَّغَارُ : أَنْ يُزَوِّجُ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ عَلَى أَنْ يُزَوِّجَهُ الْآخَرُ ابْنَتَهُ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ» : فِي حَدِيثِ جَابِرٍ مَرْفُوعًا : هُنَّ عَنِ الشَّغَارِ، وَالشَّغَارُ : أَنْ يَنْكِحَ هَذِهِ بَهْذِهِ بَغْيَرِ صَدَاقٍ، بُضُعُ هَذِهِ صَدَاقٍ هَذِهِ، وَبُضُعُ هَذِهِ صَدَاقٍ هَذِهِ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ^(٤).

(١) كَمَا فِي «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٢١٧/٩).

(٢) فِي «الجامع الكبير» إِثْرَ الْحَدِيثِ (١١٢٧).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٥١١٢)، وَمُسْلِمُ (١٤١٥).

وَانْظُرْ فِي الْبَخَارِيِّ (٦٩٦٠) تَفْسِيرَ الشَّغَارِ لِنَافِعِ.

(٤) فِي «السِّنْنِ الْكَبِيرِ» (٧/٢٠٠)، وَانْظُرْ «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٩/١٦٣).

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ نِكَاحَ الشَّغَارِ لَا يَجُوزُ، وَلَكِنَّ اخْتَلَفُوا فِي صِحَّتِهِ، فَالْجُمُهُورُ عَلَى الْبُطْلَانِ، وَفِي رِوَايَةِ عَنْ مَالِكٍ : يُفْسَخُ قَبْلَ الدُّخُولِ لَا بَعْدَهُ، وَذَهَبَ الْخَنَفِيُّ إِلَى صِحَّتِهِ وَوُجُوبِ مَهْرِ الْمِثْلِ^(١). اهـ.

وَقَالَ النَّوْويُّ : أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ غَيْرَ الْبَنَاتِ مِنَ الْأَخْوَاتِ وَبَنَاتِ الْأَخِ وَغَيْرِهِنَّ كَالْبَنَاتِ فِي ذَلِكَ^(٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٣١٥ - عَنْ عَلَيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ يَوْمَ خَيْرِهِ، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ^(٣).

الشَّرْح :

نِكَاحُ الْمُتَعَةِ : هُوَ تَزْوِيجُ الْمَرْأَةِ إِلَى أَجَلٍ، وَقَدْ أَبَيَّحَ ذَلِكَ ثُمَّ نُسِخَ.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «هَدَمَ الْمُتَعَةَ؛ النِّكَاحُ، وَالظَّلَاقُ، وَالعِدَّةُ، وَالْمِيرَاثُ» أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ»^(٤).

(١) نقله بهذا السياق ابن حجر في «الفتح» (٩/١٦٣) وانظر «التمهيد» لابن عبد البر (١٤/٧٢).

وانظر في تفصيله وأحكامه، ما حرر شيخنا العلامة عمر الأشقر في كتابه : «أحكام الزواج» (١٠٥).

(٢) نقله بهذا السياق ابن حجر في «الفتح» (٩/١٦٤)، وانظر «شرح مسلم» (٩/٢٠١).

(٣) أخرجه البخاري (٥١١٥)، ومسلم (٦٠٧).

(٤) «صحيف ابن حبان» (٤٤٩).

فَالْأَبْنُ يُؤْسَفُ عَنَّا اللَّهُ عَنْهُمَا : إِسْنَادُه ضَعِيفٌ عَلَى الصَّحِيفَةِ. وَقَدْ حَسَنَهُ ابْنُ الْقَطَانَ فِي «بَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِيمَامِ» (٥/٨٤) - ثُمَّ أَشْفَعَهُ بِتَقْدِهِ وَسِيَّاقي - وَمِنْ نَقْلِ تَحْسِينِ ابْنِ الْقَطَانِ، الْزِيلِعِيُّ فِي «نَصْبِ الرَّايَةِ» (٣/١٨٠)، وَحَسَنَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَمْرَاءَ فِي «التَّلْخِيصِ الْحَبِيرِ» (٣٣٣/٣)، وَفِي «الدرِّيَّةِ» (٣/٥٨) وَكَذَا الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الصَّحِيفَةِ» (٢٤٠٢).

وَالَّذِي يَتَرَشَّحُ لِي أَنَّ الْحَدِيثَ ضَعِيفٌ؛ فَمَمَّا الْمُؤْمَلُ: فَصَدُوقُ سَبَعِ الْحَفْظِ، وَقَالَ الْبَخَارِيُّ : مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، وَقَالَ أَبُو زَرْعَةَ : فِي حَدِيثِهِ خَطَا كَثِيرٌ، وَسَاقَ النَّهْيُّ حَدِيثَهُ هَذَا، وَقَالَ : هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، كَمَا فِي «مِيزَانِ الْاعْدَالِ» (٤/٤١٧) وَكَذَا أَعْلَمُ بِعَكْرَمَةِ، وَهُوَ صَدُوقٌ كَانَ يَحْفَظُ ثُمَّ كَبَرَ، فَصَارَ كِتَابَهُ أَثْبَتَ مِنْ حَفْظِهِ، وَقَدْ ضَعَفَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ أَيْضًا فِي تَرْجِمَتِهِ مِنْ «المِيزَانِ» (٣/١٠١).

وعن سَبْرَةَ الْجَهْنَمِيِّ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَائِمًا بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْبَابِ وَهُوَ يَقُولُ : «يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّمَا قَدْ كُنْتُ أَذِنْتُ لَكُمْ فِي الْاسْتِمْتَاعِ مِنَ النِّسَاءِ ، وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ ذَلِكَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١) .

وعن سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ : رَخَصَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مُتْعَةِ النِّسَاءِ عَامَ أُوْطَاسٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ تَرَكَهُنَا عَنْهَا . رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَمُسْلِمٌ^(٢) .

قَالَ النَّوْوَيُّ : الصَّوَابُ أَنَّ حَرَمَهَا وَإِبَاحتَهَا وَقَعَا مَرَّتَيْنِ ، فَكَانَتْ مُبَاحةً قَبْلَ خَيْرٍ ، ثُمَّ حُرِّمَتْ فِيهَا ، ثُمَّ أُبِيَحَتْ عَامَ الْفَتْحِ ، وَهُوَ عَامُ أُوْطَاسٍ ، ثُمَّ حُرِّمَتْ حَرِيمًا مُؤَبَّدًا^(٣) .

= وقد ضعَّفَهُ أَيْضًا ابن القطان في «باب ذكر أحاديث سكت عنها، ولم يبين من أمرها شيء» بعد أن حسنه تناوله بالنقض ، وصرَّح بضعفه في (٤٨/٥) وقال : وذكرنا ضعفه، وفي (٧٥٨/٥) وقال :

وسكت عنده وهو لا يصح اهـ ولا يغرنك شغب محققته غفر الله له حول تحسين الحديث، ولزمه لشيخنا شعيب حفظه الله ، فما ساقه من شواهد لا يُفرح بها، وما هذا بخلق طالب العلم.

(١) في «ال الصحيح » (١٤٠٦).

(٢) أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٦٥٥٣) ، وَمُسْلِمٌ (١٤٠٥) (١٨) .

(٣) «شرح مسلم» (٩/١٨١) بتصريف . وكذا نقل عن الشافعي ذلك .

فَالْأَبْرَؤُونَ شَفَعَ عَنْ أَنَّ اللَّهَ عَنْهُمَا :

وضعَّفَ هذا شيخنا العلامة ابن عثيمين رحمه الله في «الشرح المتع» (١٢/١٨٣) حيث قال : وقال بعض أهل العلم: إن المتعة أحلَتْ ثُمَّ حُرِّمتْ، ثُمَّ أحلَتْ ثُمَّ حُرِّمتْ، والصَّحِيحُ أَنَّهَ لَمْ يُكُنْ ذَلِكَ فِيهَا، وَإِنَّمَا أُحلَّتْ ثُمَّ حُرِّمتْ.

وهو اختيار شيخنا العلامة شعيب الأرنؤوط حفظه الله أيضًا .

وطالع لطفاً «زاد المعاد» للعلامة ابن القيم (٣/٤٠٣) في تقرير ذلك ولطافة الجمع بين المتعة والحرم الأهلية في التحرير، وكيف دخل الوهم للقول بنسخها مرتين، وكيف أَنَّ الحديث جاء عن عليٍّ يسوقه لابن عَمِّه ابن عباس رضي الله عنهما مُناظراً ، فطالعه نفعك الله به .

وقال ابن المنذر : جاءَ عَنِ الْأَوَّلِ الرُّخْصَةُ فِي نِكَاحِ الْمُتَعَةِ وَلَا أَعْلَمُ الْيَوْمَ أَحَدًا يُجِيزُهَا إِلَّا بَعْضُ الرَّأْفَضَةِ، وَلَا مَعْنَى لِقَوْلٍ يُخَالِفُ كِتَابَ اللَّهِ، وَسُنْنَةَ رَسُولِهِ^(١).

وقال عياض : وأما ابن عباسٍ، فرويَ عنْهُ أَبَا حَمْرَادَ، ورويَ عنْهُ أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ^(٢). اهـ.

وعنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيرٍ قَالَ : قُلْتُ لِابنِ عَبَّاسٍ : لَقْدْ سَارَتْ بِقُتْبِيَّكَ الرُّكَبُ، وَقَالَ فِيهَا الشُّعْرَاءُ، يَعْنِي : فِي الْمُتَعَةِ، فَقَالَ : وَاللَّهِ مَا بَهَذَا أَفَيْتُ، وَمَا هِيَ إِلَّا كَالْمِيَّةُ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِلْمُضْطَرِّ. أَخْرَجَهُ الْخَطَّابِيُّ، وَالْفَاكِهِيُّ^(٣).

وعنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ : أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمُتَعَةِ ؟ فَقَالَ : هِيَ الزِّنَى بَعْيْنِهِ. نَقْلَهُ الْبَيْهَقِيُّ^(٤).

ومَتَى وَقَعَ نِكَاحُ الْمُتَعَةِ بَطَلَ، سَوَاءً كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ بَعْدَهُ.

قال عياض : وأجمعوا على أن شرط البطلان التصرّح بالشرط، فلو نوى عند العقد أن يفارق بعد مدة صحة نكاحه إلا الأوزاعي فأبطله.

(١) نقله عن الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٩/١٧٣) !

(٢) «إكمال المعلم شرح مسلم» (٤/٢٧٦)، وانظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٩/١٧٣)، وضعف ابن عبد البر الآثار القائلة برجعته في «الاستذكار» (٦/٣٠٠).

(٣) «معالم السنن» للخطابي (١/٩٠)، ولم أقف عليه عند الفاكهي.

وانظر : «نصب الراية» للزيلعي (٣/١٧٧) و«التخلص الحبير» (٣/٣٤٦) فقد استقصيا أحاديث نسخ المتعة.

(٤) في «السنن الكبرى» (٧/٢٠٧) عن بسام الصيرفي قال : سألتُ جعفر بن محمد عن المتعة فوصفتها له فقال لي : ذلك الزنى. وانظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٩/١٧٣).

واختلفوا هل يحدُّ بنكاح المُتّعَةِ أو يُعزّرُ؟ على قولين^(١).

قوله: «وعن لحوم الحمر الأهلية»: ظاهر النهي التحرير؛ والتقييد بالأهلية يخرج الحمر الوحشية، ولا خلاف في إياحتها، والله أعلم.

٣١٦ - عن أبي هريرة رضي الله عنه، أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لَا تنكح الأئمَّةَ حتَّى تُسْتَأْمِرَ، وَلَا تنكح الْبَكْرَ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ» قالوا: يا رسول الله، وكيف إذْنُه؟ قال: «أَنْ تَسْكُتَ»^(٢).

الشرح:

قوله: «لَا تنكح»: بكسر الحاء للنهي وبرفعها للخبر، وهو أبلغ في المنع.

والأئمَّةُ: هي الشَّيْبُ التي فارقت زوجها بمَوْتٍ أو طلاق.

والاستئذن: طلب الأمر، وفي رواية عند ابن المنذر «الشَّيْبُ تشاور»^(٣).

والمعنى: لا يعقد عليها حتى يطلب الأمر منها.

(١) نقله عنه ابن حجر في «الفتح» (٩/١٧٣)، وانظر «شرح البخاري» لابن بطال (٧/٢٢٢).

قال ابن يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ: الذي يظهر والعلم عند الله أن الحكم يعود لاعتقاد الناكيح متعة، فإن كان يعتقد جوازه - وهو عنده باطل - فلا حد عليه، إذ الحدود تدرأ بالشبهات، ولكنه يؤدب تعزيراً بما يراه الإمام، وإن كان يرى تحريمها، وأقدم عليه حد.

قال ابن قدامة رحمه الله: لا يجب الحد بالوطء في نكاح مختلف فيه، نكاح المتعة، والشغار، والتحليل، والنكاح بلا ولد ولا شهود، ونكاح الأخنت في عدة اختها البائن، ونكاح الخامسة في عدة الرابعة البائن، ونكاح المجوزية، وهذا قول أكثر أهل العلم؛ لأن الاختلاف في إباحة الوطء فيه شبهة، والحدود تدرأ بالشبهات. قال ابن المنذر: أجمع كل من حفظ عنه من أهل العلم، أن الحدود تدرأ بالشبهة. «المغني» (١٢ / ٣٤٣) والله أعلم. وهو اختيار شيخنا الفقيه شعيب الأرنؤوط أدام الله ظله.

(٢) آخرجه البخاري (٥١٣٦)، ومسلم (١٤١٩).

(٣) آخرجه البخاري (٥١٣٦)، ومسلم (١٤١٩).

والاستئذان: طلب الإذن من البكر.

وعن عائشة أمها قالت: يا رسول الله، البكر يستحي، قال: «رضاهما صمتها»^(١).

ولمسلم^(٢) من حديث ابن عباس: «والبكر يستأذنها أبوها في نفسها»^(٣).

والحديث دليل على أنه لا يجوز للأب ولا غيره من الأولياء تزويج الشيب والبكر إلا برضاهما، ويجوز للأب تزويج ابنته الصغيرة التي لا تعرف الإذن؛ لحديث عائشة: إن النبي ﷺ تزوجها وهي بنت سنتين، وأدخلت عليه وهي بنت تسع، ومكثت عنده تسعاً. رواه البخاري^(٤).

قال في «الاختيارات»^(٥): والجذ كالأب في الإجبار، وهو روایة عن الإمام أحمد، وليس للأب إجبار بنت التسع بكرًا كانت أو ثياباً، وهو روایة عن أحمد، اختارها أبو بكر، ورضا الشيب الكلام، والبكر الصمات. اهـ. والله أعلم.

٣١٧ - عن عائشة رضي الله عنها قالت: جاءت امرأة رفاعة القرظي إلى النبي ﷺ، فقالت: كنت عند رفاعة القرظي فطلقني، فبت طلاقتي، فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير، وإنما معه مثل هدبة الثوب؛ فتبسم رسول الله ﷺ، وقال: أتریدين أن ترجعي إلى رفاعة؟ لا، حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك^(٦).

(١) لقد تابع الشارح الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٩٢/٩)، في عزو هذا الحديث لابن المنذر، ولم أقف عليه فيما بين يدي من مصنفات ابن المنذر.

وقد أخرجه أحمد في «المسن» (٧١٣١)، عن أبي هريرة رضي الله عنه وهو صحيح.

(٢) أخرجه البخاري (٥١٣٧)، ومسلم (١٤٢٠).

(٣) في «الصحيح» (١٤٢١).

(٤) في «الصحيح» (٥١٣٣)، وأخرجه بنحوه مسلم (١٤٢٢).

(٥) «الفتاوی الكبرى» (٤٥٠/٥).

قالَتْ : وَأَبُو بَكْرٍ عِنْدَهُ، وَخَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ بِالبَابِ يَتَنَظَّرُ أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ، فَنَادَى :
يَا أَبَا بَكْرٍ، أَلَا تَسْمَعُ إِلَى هَذِهِ مَا تَجْهَرُ بِهِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ؓ؟^(١)

الشَّرْح :

قَوْلُهَا : «فَطَلَّقَنِي فَبَتَ طَلَاقِي» فِي رِوَايَةٍ^(٢) : أَنَّهُ طَلَّقَهَا آخِرَ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ .
قَوْلُهَا : «وَإِنَّمَا مَعَهُ مِثْلُ هُدْبَيَّ الشَّوَّبِ» تَعْنِي : فِي الْاسْتِرْخَاءِ أَوْ عَدَمِ الْاِنْتِشَارِ .
وَفِي رِوَايَةٍ^(٣) «فَلَمْ يَقْرَبْنِي إِلَّا هَنَّةً وَاحِدَةً، وَلَمْ يَصْلُ مِنِّي إِلَى شَيْءٍ» .
وَفِي رِوَايَةٍ^(٤) : فَقَالَ : كَذَبْتُ وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَأَنْفُضُهَا نَفْضَ الْأَدِيمِ ،
وَلَكِنَّهَا نَاشِزٌ تَرِيدُ رِفَاعَةً، قَالَ : «فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لَمْ تَحْلِي لَهُ الْحَدِيثُ .
قَوْلُهُ : «لَا، حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَاتِهِ وَيَذُوقَ عُسَيْلَاتِكِ» الْعُسَيْلَةُ : حَلاوةُ الْجَمَاعِ ،
وَيُكْفِي مِنْ ذَلِكَ مَا يُوْجِبُ الْحَدَّ وَيُفْسِدُ الْحَجَّ .

قَالَ ابْنُ الْمُنْذَرَ : أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ لِلْمَرْأَةِ حَقًا فِي الْجَمَاعِ، فَيُبَثِّتُ الْخِيَارُ لَهَا إِذَا
تَزَوَّجُتِ الْمَجْبُوبَ وَالْمَمْسُوحَ جَاهِلَةً بِهِمَا، وَيُضَرِّبُ لِلْعِنَّينِ أَجْلُ سَنَةٍ لَا حُتْمَالٍ
زَوَالٍ مَا بِهِ^(٥) .

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٢٦٣٩)، وَمُسْلِمٌ (١٤٣٣).

(٢) أَخْرَجَهَا الْبَخَارِيُّ (٦٠٨٤)، وَمُسْلِمٌ (١٤٣٣) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) أَخْرَجَهَا الْبَخَارِيُّ (٥٢٦٥).

وَقَوْلُهَا : «هَنَّةً» مِنْ قَوْلِهِمْ : هَنَّ امْرَأَتَهُ : إِذَا غَشِيَّهَا، وَالْمَرَادُ : لَمْ يَطَأْهَا إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً .

(٤) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٥٨٢٥) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

وَقَوْلُهُ : «لَأَنْفُضُهَا نَفْضَ الْأَدِيمِ» أَيْ : الْحِلْدُ، كَنَاءَةٌ عَنْ بُلوغِهِ الْغَايَةِ فِي جَمَاعَهَا، وَهَذَا أَوْقَعَ فِي
النَّفْسِ مِنَ التَّصْرِيحِ .

(٥) نَقْلُهُ عَنْهُ ابْنِ حَجْرٍ فِي «الْفَتْحِ» (٩/٤٦٨) وَانْظُرْ «الْإِجْمَاعَ» لِابْنِ الْمُنْذَرِ (١/٧٨، ٧٩) .

وفي الحديث : ما كان الصحابة عليه من سلوك الأدب بحضور النبي ﷺ، وإنكارهم على من خالف ذلك بفعله أو قوله^(١).

٣١٨ - عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : من السنة إذا تزوج ال碧كر على الشيب أقام عندها سبعاً، ثم قسم، وإذا تزوج الشيب أقام عندها ثلاثة ثم قسم .

قال أبو قلابة : ولو شئت لقلت : إن أنساً رفعه إلى النبي ﷺ^(٢) .

الشرح :

قوله : «من السنة» أي : سنت رسول الله ﷺ .

قوله : «لو شئت لقلت : إن أنساً رفعه إلى النبي ﷺ» أي : لأنّه في حكم المروي .

وعن أم سلمة : أن النبي ﷺ لما تزوجها أقام عندها ثلاثة، وقال : «إنّه ليس بك على أهلك هوان، إن شئت سبعة لك، وإن سبعة لك سبعة لنسائي» رواه مسلم^(٣) .

وفي رواية له^(٤) : «إن شئت ثلث ثم دع» .

٣١٩ - عن ابن عباس رضي الله عنهم قال : قال رسول الله ﷺ : «لو أن أحدكم إذا أراد أن يأتي أهله قال : باسم الله، اللهم جئنا الشيطان، وجنب الشيطان ما رزقنا، فإنه إن يقدر بينهما ولد في ذلك لم يضره الشيطان أبداً»^(٥) .

(١) فتح الباري (٤٦٦/٩).

(٢) أخرجه البخاري (٥٢١٤)، ومسلم (١٤٦١).

(٣) في «ال الصحيح» (١٤٦٠) (٤١).

(٤) في «ال الصحيح» (١٤٦٠) (٤٢).

(٥) أخرجه البخاري (٦٣٨٨) و(٧٣٩٦)، ومسلم (١٤٣٤).

الشرح :

قوله : «لَمْ يَضْرِه الشَّيْطَانُ أَبَدًا» أي : لَمْ يُسْلَطْ عَلَيْهِ لَا جُلْ بَرَكَةٌ التَّسْمِيَّةِ، بَلْ يَكُونُ مِنْ جُمِلَةِ الْعِبَادِ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ فِيهِمْ : «إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ» [الحجر : ٤٢].

قَالَ مُجَاهِدٌ : إِنَّ الَّذِي يُجَامِعُ وَلَا يُسْمَى يَلْتَفِتُ الشَّيْطَانُ عَلَى إِحْلِيلِهِ فَيُجَامِعُ مَعْهُ^(١) .

قِيلَ لِلْبُخَارِيِّ : مَنْ لَا يُحِسِّنُهَا بِالْعَرَبِيَّةِ يَقُولُهَا بِالْفَارَسِيَّةِ ؟ قَالَ : نَعَمْ^(٢) .

وَفِي الْحَدِيثِ : اسْتِحْبَابُ التَّسْمِيَّةِ وَالدُّعَاءِ وَالْمُحَافَظَةِ عَلَى ذَلِكَ فِي كُلِّ حَالٍ، حَتَّىٰ فِي حَالَةِ الْمَلَادِ، وَفِيهِ الاعْتِصَامُ بِذِكْرِ اللَّهِ وَدُعَائِهِ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَالتَّبَرُّكُ بِاسْمِهِ وَالاستِعَاذَةُ بِهِ مِنْ جَمِيعِ الْأَسْوَاءِ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الشَّيْطَانَ مُلَازِمٌ لَابْنِ آدَمَ لَا يَنْطِرُ دُعَاهُ إِلَّا إِذَا ذَكَرَ اللَّهَ^(٣) .

٣٢٠ - عَنْ عُقَبَةَ بْنِ عَامِرٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «إِيَّاكُمْ وَالدُّخُولَ عَلَى النِّسَاءِ». فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَرَأَيْتَ الْحَمْوَ؟ قَالَ : «الْحَمْوُ الْمَوْتُ»^(٤) .

وَلِمُسْلِمٍ^(٥) عَنْ أَبِي الطَّاهِرِ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ قَالَ : سَمِعْتُ الْلَّيْثَ يَقُولُ : الْحَمْوُ أَخُو الرَّزْوِجِ وَمَا أَشْبَهَهُ مِنْ أَقْارِبِ الرَّزْوِجِ؛ ابْنِ الْعَمِّ وَنَحْوِهِ .

(١) نقله عنه الحافظ في «الفتح» (٢٢٩/٩)، وفيه نظر.

(٢) أفاد الكرماني أنَّ هذا القول نُقل عن البخاري في نسخة قُرئت على الفربري . انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٢٤٢/١).

(٣) انظر : «فتح الباري» (٢٢٩/٩).

(٤) أخرجه البخاري (٥٢٣٢)، ومسلم (٢١٧٢).

(٥) (٢١٧٢) (٢١).

قوله : «إِيَّاكُمْ وَالدُّخُولَ عَلَى النِّسَاءِ» : رواه الترمذى^(١) ، عن جابر مرفوعاً : «لَا تَدْخُلُوا عَلَى الْمُغَيَّبَاتِ ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ أَبْنَى آدَمَ مَجْرِي الدَّمِ». ول المسلمين^(٢) من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً : «لَا يَدْخُلْ رَجُلٌ عَلَى مُغَيَّبَةٍ إِلَّا وَمَعَهُ رَجُلٌ أَوْ اثْنَانٌ» .

وفي الحديث الآخر : «لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ ثَالِثُهُمَا»^(٣) . وفي الحديث الآخر : «لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ مَعَ امْرَأَةٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَاكِحًا أَوْ ذَاهِبًا مَحْرَمًا»^(٤) .

قوله : «فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَرَأَيْتَ الْحَمْوَ؟ قَالَ : الْحَمْوُ الْمَوْتُ» : قال التووسي : المراد به في الحديث : أقارب الزوج غير آبائه وأبنائه؛ لأنهم محارم للزوجة يجوز لهم الخلوة بها ولا يوصفون بالموت، وإنما المراد الآخر، وابن الأخ، والعمة، وابن العم، وابن الأخ، ونحوهم من يحل لها تزويجه لو لم تكن متزوجة، وجرت العادة بالتساهل فيه، فيخلو الأخ بامرأة أخيه فشبة بالموت وهو أولى بالمنع من الأجنبي، فإن الخلوة ب قريب الزوج أكثر من الخلوة بغيره، والشرط يتوقع منه أكثر من غيره، والفتنة به أمكن لتمكنه من الوصول إلى المرأة والخلوة بها من غير نكير عليها، بخلاف الأجنبي^(٥) ، والله أعلم.



(١) في «الجامع الكبير» (١١٧٢) بلفظ : «لَا تَلْجُوا» بدل : «لَا تَدْخُلُوا»

(٢) في «ال الصحيح» (٢١٧٣) وفيه : «لَا يَدْخُلُنَّ» .

(٣) أخرجه أحمد في «المسندي» (١١٤)، والترمذى (٢١٦٥)، وإسناده صحيح.

(٤) أخرجه مسلم (٢١٧١) من حديث جابر بن عبد الله بن حمزة بن حمزة.

(٥) نقله عنه ابن حجر في «الفتح» (٩/٣٣١) وانظره في «شرح مسلم» (١٤/١٥٤).

رَفْعٌ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْجَنْوَيِّ
أَسْكَنَهُ اللَّهُ الْفَزُورَ كَسْ

بَابُ الصَّدَاقِ

٣٢١ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ أَعْتَقَ صَفِيَّةً، وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا^(١).

الشَّرْح :

الأَصْلُ فِي مَشْرُوعِيَّةِ الصَّدَاقِ : الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَالإِجَامُ، وَقَالَ تَعَالَى : « وَأَحَلَ لَكُم مَا وَرَأَءَ ذَلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُم مُخْصِنِينَ غَيْرَ مُسْتَفِحِينَ » الْآيَةُ، [النَّسَاءُ : ٢٤].

وَقَالَ تَعَالَى : « وَإِنَّ الْإِنْسَانَ صَدَقَهُنَّ نَحْنَ إِنَّ طَيْبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفَسًا فَكُلُوهُ هَيْنَكَا » [النَّسَاءُ : ٤]، وَكُلُّ مَا كَانَ مَالًا جَازَ أَنْ يَكُونَ صَدَاقًا، قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا. قَوْلُهُ : « أَعْتَقَ صَفِيَّةً وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا »: فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا أَعْتَقَ أُمَّتَهُ عَلَى أَنْ يَجْعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا أَنَّهُ يَصِحُّ الْعَقْدُ وَالْعِتْقُ وَالْمَهْرُ.

فَالْتَّرْمِذِيُّ بَعْدَ إِخْرَاجِ الْحَدِيثِ : وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ. وَكَرَةَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يُجْعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا حَتَّى يَجْعَلَ لَهَا مَهْرًا سَوَى الْعِتْقِ، وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ^(٢).

٣٢٢ - عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ جَاءَهُ امْرَأٌ فَقَالَتْ : إِنِّي وَهَبْتُ نَفْسِي لَكَ، فَقَامَتْ طَوِيلًا، فَقَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَوْجُنِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ.

فَقَالَ : « هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تُصْدِقُهَا؟ »

(١) أَخْرَجَهُ البَخْرَارِيُّ (٥٠٨٦)، وَمُسْلِمٌ بِإِثْرِ (١٤٢٧).

(٢) « جَامِعُ التَّرْمِذِيِّ » بِإِثْرِ الْحَدِيثِ (١١١٥).

فَقَالَ : مَا عِنْدِي إِلَّا إِزَارِي هَذَا.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِنْ أَعْطَيْتَهَا إِزَارَكَ جَلَسَتْ وَلَا إِزَارَ لَكَ، فَالْتَّمِسْ غَيْرَ هَذَا». .

قَالَ : مَا أَحِدُ، قَالَ : «فَالْتَّمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ». فَالْتَّمِسَ فَلَمْ يَجِدْ شَيْئًا.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «هَلْ مَعَكَ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ؟» قَالَ : نَعَمْ.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «زَوْجُكَ هَا بِهَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ»^(۱).

الشَّرْح :

هَذِهِ الْوَاهِبَةُ غَيْرُ الْوَاهِبَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : «وَأَمْرَةٌ مُؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلَّهِ أَنَّ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنِكُهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ» [الأحزاب : ۵۰].

وَفِي الْحَدِيثِ : جَوَارُ التَّزْوِيجِ بِالْقُرْآنِ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مَالٌ، وَفِيهِ أَنَّهُ لَا حَدَّ لِأَقْلَى الْمَهْرِ، وَفِيهِ أَنَّ الْإِمَامَ يُرُوَّجُ مَنْ لَيْسَ لَهَا وَلِيٌّ خَاصٌ إِذَا رَضِيَتْ بِذَلِكَ، وَفِيهِ جَوَارُ تَأْمُلِ مَحَاسِنِ الْمَرْأَةِ لِإِرَادَةِ تَزْوِيجِهَا وَإِنْ لَمْ تَتَقَدَّمِ الرَّغْبَةُ فِي تَزْوِيجِهَا وَلَا وَقَعَتْ بِخَطْبَتِهَا^(۲).

(۱) أَخْرَجَهُ البَخْرَارِيُّ (۵۱۳۵)، وَمُسْلِمٌ (۱۴۲۵).

(۲) اَنْظُرْ «فَتْحَ الْبَارِيِّ» لِلْحَافِظِ اَبْنِ حِجْرٍ (۹/۲۱۰).

وعنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمَةَ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «إِذَا أَلْقَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي قَلْبِ امْرِئٍ خِطْبَةً امْرَأَةً، فَلَا يَأْسَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَابْنُ مَاجَهَ (١) .

وَفِيهِ أَنَّ النِّكَاحَ لَا يُبَدِّلُ فِيهِ مِنَ الصَّدَاقِ، وَفِيهِ اسْتِحْبَابُ ذِكْرِ الصَّدَاقِ فِي الْعَقْدِ؛ لَأَنَّهُ أَقْطَعُ لِلتَّرَاعِ وَأَنْفَعُ لِلْمَرْأَةِ، فَلَوْ عَقَدَ بَغَيرِ ذِكْرِ صَدَاقٍ صَحَّ وَجَبَ لَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ بِالدُّخُولِ، وَفِيهِ اسْتِحْبَابُ تَعْجِيلِ تَسْلِيمِ الْمَهْرِ، وَفِيهِ جَوازُ النِّكَاحِ بِالْخَاتَمِ الْحَدِيدِ وَمَا هُوَ نَظِيرُ قِيمَتِهِ، وَنَقْلُ عِيَاضُ الْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ مِثْلَ الشَّيْءِ الَّذِي لَا يَتَمَوَّلُ وَلَا لَهُ قِيمَةٌ لَا يَكُونُ صَدَاقًا وَلَا يَحْلُّ بِهِ النِّكَاحُ.

وَفِيهِ جَوازُ كَوْنِ الْإِجَارَةِ صَدَاقًا (٢)، وَقَدْ نَقَلَ عِيَاضُ حَوَازَ الْاسْتِئْجَارِ لِتَعْلِيمِ الْقُرْآنِ عَنِ الْعُلَمَاءِ كَافَةً إِلَّا الحَنْفِيَّةَ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ قَالَ : رَوْجُنْيِي فَلَانَةَ فَقَالَ : زَوَّجْتُكُمْ بِكَذَا كَفَى ذَلِكَ، وَلَا يُحْتَاجُ إِلَى قَوْلِ الرَّزْوَجِ : قَبِيلُ إِذَا ظَهَرَ مِنْهُ قَرِينَةُ الْقَبُولِ، وَقَدْ دَهَبَ جُمُهُورُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ النِّكَاحَ يَنْعَدِدُ بِكُلِّ لَفْظٍ يَدْلُلُ عَلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَنْفِيَّةِ، وَالْمَالِكِيَّةِ، وَإِحدَى الرِّوَايَاتِيْنَ عَنْ أَحْمَدَ، وَأَصْوُلُهُ تَشَهِّدُ بِأَنَّ الْعُقُودَ تَنْعَدِدُ بِمَا يَدْلُلُ عَلَى مَقْصُودِهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ.

وَفِيهِ أَنَّ طَالِبَ الْحَاجَةِ لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَلْحَ في طَلَبِهَا بِلَنْ يَطْلُبُهَا بِرِفْقٍ وَتَأْنِ، وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ طَالِبُ الدُّنْيَا وَالدِّينِ مِنْ مُسْتَفْتِ، وَسَائِلِ، وَبَاحِثِ عَنْ عِلْمٍ وَفِيهِ نَظَرُ الْإِمَامِ إِلَى مَصَالِحِ رَعْيَتِهِ وَإِرْشَادُهُ إِلَى مَا يُصْلِحُهُمْ، وَفِيهِ المُرَاوَضَةُ فِي

(١) أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٧٩٧٦)، وَابْنُ مَاجَهَ (١٨٦٤) إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، لِجَهَالَةِ مُحَمَّدِ بْنِ سَلِيْمانِ وَهُوَ ابْنُ أَبِي حَشْمَةَ، وَلِتَدْلِيسِ الْحَجَاجِ بْنِ أَرْطَأَةَ وَقَدْ عَنِّيْنَ. وَانْظُرْ تَامَّ تَقْيِيدِهِ فِي «الْمُسْنَدِ» تَنْبِيَهٌ : قَدْ صَحَّ أَحَادِيثُ فِي جَوازِ نَظَرِ الْخَاطِبِ لِلْمُخْطُوبَةِ، فَلَتَنْظُرْ فِي أَبْوَابِهَا.

(٢) مَثَالُهُ قَصَّةُ نَبِيِّ اللَّهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعَ أَبِي الْمَرْأَتَيْنِ، فَقَدْ أَنْكَحَهُ إِحدَى ابْنَيْهِ عَلَى أَنْ يَأْجُرُهُ ثَانِي سَنِينِ .

الصَّدَاقِ وخطبَةُ المَرءَ لِنَفْسِهِ، وفِيهِ جَوَازُ عَرْضِ الْمَرْأَةِ نَفْسَهَا عَلَى الرَّجُلِ الصَّالِحِ،
وفِيهِ فَوَائِدٌ أُخْرَى^(١) ، وَاللَّهُ الْمُوْفَقُ .

٣٢٣ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ رَأْيَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
ابْنَ عَوْفٍ وعَلَيْهِ رَدْعُ زَعْفَرَانٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ : «مَهْيَمٌ؟» فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ،
تَزَوَّجْتُ امْرَأً . فَقَالَ : «مَا أَصْدَقْتَهَا؟» قَالَ : وَزْنَ نَوَاهِي مِنْ ذَهَبٍ .
قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ : «بَارَكَ اللَّهُ لَكَ، أَوْلَمْ وَلْوِيشَاءَ»^(٢) .

الشَّرْح :

قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ : «مَهْيَمٌ» : مَا شَانْكَ، أَوْ : مَا هَذَا؟ وَهِيَ كَلِمَةٌ اسْتِفْهَامٌ مَبْنِيَّةٌ عَلَى
السُّكُونِ.

وَفِي رِوَايَةِ الْطَّبرَانيِّ^(٣) : «فَقَالَ لَهُ : مَهْيَمٌ؛ وَكَانَتْ كَلِمَتَهُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْأَلَ عَنْ
الشَّيْءِ». قَوْلُهُ : «وَزْنَ نَوَاهِي مِنْ ذَهَبٍ» الْمُرَادُ : وَاحِدَةٌ نَوَاهِي التَّمْرِ .

وَلِلْطَّبَرَانيِّ^(٤) ، قَالَ أَنَسٌ : «جَاءَ وَزَنُهَا رُبْعُ دِينَارٍ» .

وَقِيلَ : لَفْظُ النَّوَاهِي مِنْ ذَهَبٍ : عِبَارَةٌ عَمَّا قِيمَتُهُ حَمْسَةُ دَرَاهِمٍ مِنَ الورِقِ .

(١) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٩/١٧٥، ٢١٣، ٢١٥، ٢١٦) .

(٢) أخرجه البخاري (٦٣٨٦)، وبنحوه مسلم (١٤٢٧) .

وَوَقْعُ عِنْدِهِمَا بِلِفْظِ : «أَكْثَرُ صُفْرَةٍ»، وَفِي بَعْضِ الْطَرُقِ عِنْدَ الْبَخَارِيِّ (٢٠٤٩) بِلِفْظِ : «وَأَصْرُّ مِنْ

صُفْرَةٍ» وَاللِفْظُ فِي الْبَابِ وَقَعَ عِنْدَ أَحْمَدَ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٣٨٦) وَأَبِي دَاوُدَ (٢١٠٩) .

وَقَوْلُهُ : «رَدْعُ زَعْفَرَانٍ» : الرَّدْعُ : أَثْرُ الطَّيْبِ الْمُصْبُوغِ بِالْزَعْفَرَانِ الَّذِي تَغْلِبُ عَلَيْهِ الصُّفْرَةِ وَكَذَا
قَوْلُهُ : «وَأَحَمْرُ» .

(٣) فِي «الْأَوْسَطِ» (٧١٨٨) .

(٤) فِي «الْأَوْسَطِ» (٧١٨٨) .

قال الشافعى : النواة : رُبْع النَّشْ ، والنَّشْ : نِصْفُ أُوقِيَّةٍ ، والأُوقِيَّةُ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا^(١).

قوله : «بَارَكَ اللَّهُ لَكَ أَوْلَمْ وَلَوْ بَشَاءٌ» : «لَوْ» لِلتَّقْلِيلِ ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَوْكِيدِ الْوَلِيمَةِ

قال عياض : وأجمعوا على أنه لا حد لأكثرها ، وأماماً أقلها فكذلك ، والمستحب
أنها على قدر حال الزوج^(٢).

وفي استحباب الدعاء للمتزوج ، وسؤال الإمام والكبير أصحابه وأتباعه
عن أحواهم ، وجواز خروج العروس وعلمه أثر العرس من خلوق وغيره .
وفي جواز التزعم للعروس ، وخصوص به عموم النهي عن التزعم للرجال
، والله أعلم^(٣).



(١) نقله عنه البغوي في «شرح السنة» (٩/١٣٤)، والحافظ ابن حجر في «الفتح» (٩/٣٥).

(٢) نقله عنه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٩/٢٣٥)، وانظر «إكمال المعلم شرح مسلم» (٤/٣٠٣) للقاضي عياض .

(٣) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٩/٢٣٥).

رَفْعٌ

بِعِنْدِ الرَّحْمَنِ الْجَنَّيِ
الْأَسْكَنِ لِلَّهِ الْغَزُونِيِّ

كتاب الطلاق

٣٢٤ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّهُ طَلَقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَتَغْيَطَ فِيهِ^(١) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ قَالَ : «لِرَاجِعِهَا ، ثُمَّ يُمْسِكُهَا حَتَّى تَطْهَرَ ، ثُمَّ تَحِيضَ فَتَطْهَرَ ، فَإِنْ بَدَاهُ أَنْ يُطْلِقَهَا فَلْيُطْلِقُهَا طَاهِرًا قَبْلَ أَنْ يَمْسَهَا ، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ »^(٢) .

وَفِي لَفْظٍ : «حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً مُسْتَقْبَلَةً ، سَوَى حَيْضَتِهَا الَّتِي طَلَقَهَا فِيهَا»^(٣) .

وَفِي لَفْظٍ : فَحُسِبَتْ مِنْ طَلَاقِهَا ، وَرَاجَعَهَا عَبْدُ اللَّهِ كَمَا أَمْرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^(٤) .

الشرح :

الطلاق : حل قيد النكاح، والأصل في مسروعيته الكتاب، والسنّة، والإجماع، قال الله تعالى : «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَاحْصُمُوا الْعِدَّةَ» [الطلاق : ١].

وقال تعالى : «الطلاق مرتان فامساك ثم يمعن وفي أو نسرigraph يلاحسن» [البقرة : ٢٢٩].

(١) كذا وقع في النسخ المطبوعة من «صحيح البخاري» «فيه»، والذي عند مسلم : «فتغيط رسول الله» وسيأتي ذكرها في كلام الشارح رحمه الله.

قال العيني في «عمدة القاري» (٤٢٣٥ / ٢٤) : قوله «فتغيط فيه» وفي رواية الكشيميني (٧١٦٠) : «فتغيط عليه»، والضمير في «فيه» يرجع إلى الفعل المذكورة وهو الطلاق الموصوف، وفي «عليه» للفاعل، وهو ابن عمر. اهـ

ووقع في الأصل والمطبوع، وفي بعض نسخ «العمدة» وفي «الجمع بين الصحيحين» (٢١٧٧ / ٢) : «فتغيط منه».

(٢) أخرجه البخاري (٤٩٠٨)، ومسلم (١٤٧١).

(٣) أخرجه مسلم (١٤٧١) (٤).

(٤) أخرجه مسلم (١٤٧١) (٤).

قالت عائشة رضي الله عنها: لم يكن للطلاق وقت يطلق الرجل امرأته لم يرجعها ما لم تنقض العدة ، وكان بين رجلاً من الأنصار وبين أهله بعض ما يكون بين الناس ، فقال : والله لا ترکنْك؛ لا أَيّاً و لا ذات زوج، فجعل يطلقها حتى إذا كادت العدة أن تنقضي راجعها، ففعل ذلك مراراً، فأنزل الله عز وجل فيه: ﴿الطلاق مررتان فامساك بمعرفةٍ أو شريحٍ ياخسن﴾ [البقرة: ٢٢٩]

فوقَّت الطلاق ثلاثة لا رجعة فيه إلا بعد الثالثة حتى تنكح زوجاً غيره.
آخر جه ابن مردويه^(١).

قال البخاري^(٢): وطلاق السنة أن يطلقها طاهراً من غير جماع، ويُشهد شاهدين.
قوله : « امرأته وهي حائض »: ولمسلم^(٣): تطليقة واحدة، فتغيظ منه رسول الله ﷺ .

(١) كما في «تفسير ابن كثير» (٦١١ / ١) وأخرجه الترمذى (١١٩٢) بنحوه ، وهو صحيح لغيره.
ولوساق الشارح رحمه الله أحاديث تطليق النبي ﷺ لبعض نسائه لكن أجود في الاستدلال بالسنة.

(٢) في «ال الصحيح» قبل الحديث (٥٢٥١).

وقوله : « طلاق السنة »: وهو ما جمع خمسة قيود: أن يكون مرأة، وفي طهر، ولم يجتمعها فيه، ولم يتحققها بطلقة أخرى ، ولم يتبيّن حملها . إفادة من شيخنا ابن عثيمين رحمه الله في « الشرح المتع» (١٣ / ٣٦ و ٣٨).

طلاق البدعة: طلاق في زمن الحيض ، وسمى بذلك لمخالفته السنة .

لطيفة : قال شيخنا الفقيه ابن عثيمين رحمه الله « الشرح المتع» (٤ / ٤٦) : الفقهاء رحمهم الله لا يطلقون البدعة على مثل هذا، فالبدعة تطلق على عبادة لم تشرع، أو على وصف زائد عمّا جاءت به الشريعة أو في أمور عقدية، هذا هو الذي يطلق عليه البدعة غالباً، وأماماً في غير ذلك فإنه لا يسمى بدعة، فتجدهم يقولون: هذا حرام، هذا مكره، أمّا أن يقولوا: إنه بدعة فهذا نادر، لكن في هذه المسألة وصفوها بالبدعة والسنّة، فإذا طلّقها في حيض فهو بدعة، وإن شئت فقل: إنه محظوظ، وهذا أليق في اصطلاح الفقهاء.

(٣) لم يقع عند مسلم بهذا اللفظ، وإنما وقع (١٤٧١) (٤) بلفظ : « فتغيظ رسول الله» دون «منه» .
وقال في آخره : وكان عبد الله طلقها تطليقة واحدة، فجحّببت من طلاقها، وراجعها عبد الله .

قال ابن عباسٍ: الطلاق على أربعة أوجهٍ: وجهاً حلال، ووجهاً حرام: فاما اللذان هما حلال: فإن يطلق الرجل امرأته طاهراً من غير جماع، أو يطلقها حاماً مستبيناً حملها.

واما اللذان هما حرام: فإن يطلقها حائضاً، أو يطلقها عند الجماع لا يدري اشتمل الرحيم على ولد أم لا. رواه الدارقطني^(١).

قوله: «ليرجعها»: فيه دليل على وجوب المراجعة لمن طلق في الحيض؛ لأنّه حرام.

وفي رواية^(٢): «مُرْهُ فَلْيُرَجِّعْهَا ثُمَّ لِيُطْلُقْهَا طَاهِرًا أو حَامِلًا».

قوله: «ثُمَّ يُمسِّكُهَا حَتَّى تَطْهَرْ ثُمَّ تَحِضَ فَتَطْهَرْ»: وفي رواية^(٣) «مُرْهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا، فَإِذَا طَهَرْتْ مَسْهَا حَتَّى إِذَا طَهَرْتْ أُخْرَى فَإِنْ شَاءَ طَلَّقَهَا، وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا»، والحكمة في ذلك أن لا تنصير الرجعة لغرض الطلاق.

قوله: «فَتِلْكَ الْعِدَةُ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ» أي: في قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ» [الطلاق: ١].

قوله: «مِنْ طَلَاقِهَا» في لفظٍ: حُسِبَتْ عَلَيَّ بِتَطْلِيقَةٍ^(٤).

وفي رواية عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «هي واحدة». رواه الدارقطني^(٥).

(١) في «السنن» (٣٩٩٠).

(٢) أخر جها مسلم في «الصحيح» (١٤٧١) (٥).

(٣) أخر جها ابن عبد البر في «التمهيد» (١٥ / ٥٤)، وأعلمه عبد الحق الإشبيلي في «الأحكام الوسطى» (٣ / ١٩١) ونقل عنه ابن الملقن ذلك في «البدر المنير» (٨ / ٧١).

(٤) أخر جهه البخاري (٥٢٥٣).

(٥) في «السنن» (٣٩١٥).

وفي الحديث من الفوائد: أن الرجعة يستقبل بها الزوج دون الولي، ورضا المرأة كما قال تعالى: ﴿وَمَوْلَهُنَّ أَحَقُّ بِرِدْهَنَ فِي ذَلِكَ إِنَّ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ [البقرة: ٢٢٨] ^(١).

وفيه تحرير الطلاق في الحيض، أو في ظهر جامعها فيه.

وفيه أن الطلاق يقع بالحائض وينسب عليه بتطلقة واحدة، والله أعلم ^(٢).

٣٢٥ - عن فاطمة بنت قيس: أن أبا عمرو بن حفص طلقها البنت وهو عاشر - وفي رواية ^(٣): طلقها ثلاثة، فأرسل إليها وكيله بشعر، فسخطته.

فقال: والله ما لك علينا من شيء؛ فجاءت رسول الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فذكر ذلك له، فقال: «ليس لك عليه نفقة» - وفي لفظ - : «ولا سكني».

فأمرها أن تعتد في بيت أم شريك، ثم قال: «تلك امرأة يغشاها أصحابي، اعتدي عند ابن أم مكتوم، فإنه رجل أعمى، تضعين ثيابك عنده، فإذا حللت

(١) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر / ٣٥٥ / ٩.

(٢) ساق شيخنا العلامة محمد العثيمين رَحْمَةُ اللَّهِ لَهُ أدلة وقوع الطلاق فقال:

أولاً: حديث ابن عمر رضي الله عنهما فإن الرسول صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالغ الخبر قال: «مره فليراجعها» والمراجعة ماتكون إلا فرعاً عن وقوع الطلاق؛ لأنها لا مراجعة مع غير الطلاق، وحيثذا يكون واقعاً. ثانياً: أن الرسول صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «مره فليراجعها»، ولو كانت الطلاقة غير واقعة لقال: إنه لم يقع، وهذا أحسن من أن يقول له: «مره فليراجعها»؛ لأنه إذا لم يقع، سواء راجع أم لم يراجع فالطلاق غير تمام، فكونه يلزمه ويقول: راجع، لا داعي له، بل يقول: أخبره بأن طلاقه لم يقع. ثالثاً: أنه ورد في بعض ألفاظ الحديث في صحيح البخاري (٥٢٥٣): أنها حسبت من طلاقها، وهذا نص صريح في أنه وقع الطلاق؛ ووجه ذلك أنه لو لم يقع ما حسبي من الطلاق، فحسبيانه من الطلاق دليل على الواقع.

رابعاً: عموم قوله تعالى: ﴿الظَّلْقُ مَرَاثِي﴾ [البقرة: ٢٢٩]، ولم يفصل الله عز وجل هل وقع في حيض، أو في ظهر جامعها فيه، أو لا، فأثبت الله تعالى وقوع الطلاق، وأن العدد الذي يمكن أن يرجعها فيه مرتان، فإن طلقها الثالثة فلا تخل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره.

وهذا هو مذهب الأئمة الأربع، أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل رحمهم الله، وعليه جمهور الأمة. «الشرح الممتع» (٤٧ / ١٣).

(٣) أخرى مسلم في «ال الصحيح» (١٤٨٠) (٣٤).

فَآذِنِينِي » .

قالَتْ : فَلَمَّا حَلَّتْ ذَكْرُتُ لَهُ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفِيَانَ، وَأَبَا جَهْمٍ خَطَّابَيِّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَمَا أَبُو جَهْمٍ : فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ، وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ : فَصُعْلُوكٌ لَا مَالَ لَهُ، انْكِحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ »، فَكَرِهَتْهُ، ثُمَّ قَالَ : « انْكِحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ ». فَنَكَحْتُهُ، فَجَعَلَ اللَّهُ فِيهِ حَيْرَأً، وَاغْتَبَطْتُ بِهِ^(١) .

الشَّرْح :

قولُهُ: « طَلَّقَهَا الْبَتَّةُ وَهُوَ غَائِبٌ »؛ وفي رِوَايَةٍ: طَلَّقَهَا ثَلَاثًا»، في رِوَايَةِ مُسْلِمٍ^(٢): أَنَّ زَوْجَهَا خَرَجَ مَعَ عَلَىٰ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا بَعَثَهُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ، فَبَعَثَ إِلَيْهَا بَطْلِيلَةً ثَالِثَةً بَقِيَتْ لَهَا .
قولُهُ: « لَيْسَ لَكِ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ »: فِيهِ دَلِيلٌ لِقولِ الْجُمُهُورِ: أَنَّ الْمُطْلَقَةَ الْبَائِنَ لَا نَفَقَةَ لَهَا.

قولُهُ: « وَفِي لَفْظٍ : وَلَا سُكْنَى »: فِيهِ دَلِيلٌ لِمَذَهَبِ أَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ، وَأَبِي ثَورٍ : أَنَّهُ لَا نَفَقَةَ لَهَا، وَلَا سُكْنَى أَيْضًا^(٣) .

(١) أخرجه مسلم (١٤٨٠) (٣٦)

قال الإمام النووي رحمه الله « شرح مسلم » (١٠ / ٩٨): اغتبطت: هو بفتح التاء والباء وفي بعض السُّخُن واغتبطت به، ولم تقع لفظه « به » في أكثر النُّسخ .
قال أهل اللغة: الغبطة أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير إرادة زواها عنه، وليس هو بحسدٍ.
وأما إشارته عليه السلام بنكاح أسامي فليعلم من دينه وفضله وحسن طرائقه وكرم شمائله، فتصحها بذلك فكرهته؛ لكونه مولى ولكونه كان أسود جداً، فكرر عليها النبي عليه السلام الحث على زواجه لما علم من مصلحتها في ذلك، وكان كذلك، وهذا قال: فجعل الله لي فيه خيراً واغتبطت، وهذا قال النبي عليه السلام في الرواية التي بعد هذا (٤٧) (١٤٨٠): « طاعة الله، وطاعة رسوله خير لك » اهـ .

(٢) أخرجه مسلم في « الصحيح » (٤١) (١٤٨٠)

(٣) قال الموفق رحمه الله في باب نفقة المعتدات: « الثاني: البائن في الحياة بطلاقي أو فسخ، فلا سُكْنَى لها بحالٍ، ولها النَّفَقَةُ إِنْ كَانَتْ حَامِلًا وَإِلَّا فَلَا » . « عمدة الفقه » (١٨٠).

قَوْلُهُ : «تِلْكَ امْرَأَةٌ يَغْشَاهَا أَصْحَابِي» أي : يَزُورُونَهَا لِصَلَاحِهَا .

قَوْلُهُ : «أَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ» في رِوَايَةٍ^(١) : «أَنَّهُ صَرَابٌ لِلنِّسَاءِ» .

وَفِي الْحَدِيثِ : دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ ذِكْرِ الْإِنْسَانِ بِمَا فِيهِ عِنْدَ النَّصِيحَةِ، وَأَنَّهُ لَا يَكُونُ مِنَ الْغَيْبَةِ الْمُحَرَّمَةِ^(٢)، وَفِيهِ اسْتِعْمَالُ الْمُبَالَغَةِ، وَجَوَازُ نِكَاحِ الْقُرَشِيَّةِ لِلْمَوْلَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) أخرجها مسلم «ال الصحيح» (٤٨٠) (٤٧).

(٢) قال الإمام النووي رحمه الله: أعلم أنَّ الغيبة وإن كانت محرمة فإنها تباح في أحوال المصلحة، والمجوز لها غرض صحيح شرعي لا يمكن الوصول إليه إلا بها، وهو أحد ستة أسباب: الأول: التَّظْلِيمُ، فيجوز للمظلوم أن يتظلم إلى السلطان والقاضي وغيرهما ممن له ولية أو له قدرة على إنصافه من ظالمه، فيذكر أن فلاناً ظلمني، وفعل بي كذا، وأخذني كذا، ونحو ذلك. الثاني: الاستعانة على تغيير المنكر ورد العاصي إلى الصواب، فيقول له يرجو قدرته على إزالة المنكر: فلان يعمل كذا فاز جرمه عنه، ونحو ذلك، ويكون مقصوده التوصل إلى إزالة المنكر، فإن لم يقصد ذلك كان حراماً.

الثالث: الاستفهام، بأن يقول للمفتى: ظلمني أبي أو أخي، أو فلان بذلك، ونحو ذلك.
الرابع: تحذير المسلمين من الشر ونفيه.

الخامس: أن يكون مباهاة بفسقه أو بدعته، كالمجاهر بشرب الخمر، أو مصادرة.
السادس: التعريف، فإذا كان الإنسان معروفاً بلقب: كالأعرج، والأعمى، والأحول، وغيرهم، جاز تعريفه بذلك بنية التعريف، ويجرم إطلاقه على جهة التنتص والوامكن التعريف بغيره كان أولى.
وهذه ستة أسباب ذكرها العلماء مما تباح بها الغيبة على ما ذكرناه، ودلائلها ظاهرة من الأحاديث الصحيحة المشهورة، وأكثر هذه الأسباب مجمع على جواز الغيبة بها. «الأذكار» (٣٤٠) باختصار.

باب العِدَّة

٣٢٦ - عَنْ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ سَعْدِ بْنِ حَوْلَةَ - وَهُوَ مِنْ بَنِي عَامِرٍ بْنِ لُؤَيٍّ، وَكَانَ مِمَّنْ شَهَدَ بَدْرًا - فَتُوْفِيَ عَنْهَا فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَهِيَ حَامِلٌ، فَلَمْ تَشْبُ أَنْ وَضَعَتْ حَمْلَهَا بَعْدَ وَفَاتِهِ، فَلَمَّا تَعْلَمَ مِنْ نِفَاسِهَا تَجْمَلَتْ لِلْخُطَابِ؛ فَدَخَلَ عَلَيْهَا أَبُو السَّنَابِلِ بْنُ بَعْكَكِ - رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ -، فَقَالَ لَهَا: مَا لِي أَرَاكِ مُتَجَمِّلَةً؟ لَعَلَّكِ تُرْجِينَ النَّكَاحَ؟! وَاللَّهُ مَا أَنْتِ بِنَاكِحٍ حَتَّى تَمُرَّ عَلَيْكِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا.

قَالَتْ سُبَيْعَةُ : فَلَمَّا قَالَ لِي ذَلِكَ جَمَعْتُ عَلَيَّ ثِيابِي حِينَ أَمْسَيْتُ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَأَفْتَانِي بِأَنِّي قَدْ حَلَّتْ حِينَ وَضَعَتْ حَمْلِي، وَأَمْرَنِي بِالتَّزَوِّيجِ إِنْ بَدَأْتِي .

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : وَلَا أَرَى بَأْسًا أَنْ تَنْزَوَحَ حِينَ وَضَعَتْ، وَإِنْ كَانَتْ فِي دَمِهَا، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَقْرَبُهَا زَوْجُهَا حَتَّى تَطْهَرَ^(١).

الشَّرْح :

الْأَصْلُ فِي وُجُوبِ الْعِدَّةِ الْكِتَابُ، وَالسُّنْنَةُ، وَالإِجْمَاعُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « وَالْمُطَلَّقَتُ يَرْبَضُنَّ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ فِرْوَعَةَ » [البقرة: ٢٢٨].

وَقَالَ تَعَالَى : « وَالَّتَّيُّ بِئْسَنَ مِنَ الْمَحِيصِ مِنْ لَسَائِكُمْ إِنْ أَرْتَبْتُمْ فَعَدْمُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتَّيُّ لَمْ يَحْضُنْ وَأَفْلَتُ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضْعُنَ حَمْلَهُنَّ » [الطلاق: ٤].

وَقَالَ تَعَالَى : « وَالَّذِينَ يُتَوَوَّفُونَ مِنْكُمْ وَيَدْرُوْنَ أَرْزَاقَهُمْ يَرْبَضُنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » [البقرة: ٢٣٤].

وَالْعِدَّةُ: اسْمُ لِمُدَّةِ التَّرْبُصِ، وَالْمَقْصُودُ الْأَصْلُ مِنْهَا بِرَاءَةُ الرَّحْمِ.

(١) أخرجه البخاري (٣٩٩١) دون قول ابن شهاب، ومسلم بتمامه (١٤٨٤).

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحَامِلَ تَنْفَضِي عِدَّتُهَا بِوَضْعِ الْحَمْلِ أَيْ وَقْتٍ كَانَ.
قَوْلُهُ : «فَلَمَّا تَعَلَّمْتُ مِنْ نِفَاسِهَا» : أَيْ : طَهُرْتُ .

وَفِي الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ : أَنَّهُ يَنْبَغِي لِمَنْ ارْتَابَ فِي فَتْوَى الْمُفْتَى أَنْ يَبْحَثَ عَنِ
النَّصْ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ، وَفِيهِ الرُّجُوعُ فِي الْوَقَائِعِ إِلَى الْأَعْلَمِ، وَفِيهِ جَوَازُ تَجَمِّلِ
الْمَرْأَةِ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا لِمَنْ يَخْطُبُهَا، وَفِيهِ غَيْرُ ذَلِكَ^(١) ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٣٢٧ - عَنْ زَيْنَبِ بْنِتِ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ : تُوفِيَ حَمِيمٌ لِأُمِّ حَبِيَّةَ، فَدَعَتْ بِصُفْرَةٍ
فَمَسَحَتْ بِذِرَاعَيْهَا، فَقَالَتْ : إِنِّي أَصْنَعُ هَذَا لِأَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : «لَا
يَحِلُّ لِأَمْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوَقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ
أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»^(٢) .

الْحَمِيمُ : الْقَرَابَةُ .

الشَّرْحُ :

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ : الإِحْدَادُ : امْتِنَاعُ الْمَرْأَةِ الْمُتَوَقَّفَ عَنْهَا زَوْجُهَا مِنَ الزِّينَةِ كُلُّهَا مِنْ لِيَاسٍ
وَطَيْبٍ وَغَيْرِهِمَا، وَكُلُّ مَا كَانَ مِنْ دَوَاعِي الْجَمَاعِ، وَأَبَاحَ الشَّارِعُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُحِدَّ عَلَى غَيْرِ
زَوْجِهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ لِمَا يَعْلِبُ مِنْ لَوْعَةِ الْحَزْنِ وَيَهِجِّمُ مِنْ أَلْمِ الْوَجْدِ. انتهى^(٣) .

وَقَالَ الْبُخَارِيُّ^(٤) : قَالَ الزُّهْرِيُّ : لَا أَرَى أَنَّ تَقْرَبَ الصَّبِيَّ الطَّيِّبِ؛ لِأَنَّ عَلَيْهَا
الِعِدَّةَ.

وَفِي الْحَدِيثِ : دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ الإِحْدَادِ عَلَى غَيْرِ الزَّوْجِ، وَوُجُوبِ الإِحْدَادِ
فِي الْمَدَّةِ الْمَذْكُورَةِ عَلَى الزَّوْجِ .

(١) انظر «فتح الباري» (٩/٤٧٥).

(٢) أخرجه البخاري (١٢٨٠) و (١٢٨١)، ومسلم (١٤٨٦).

(٣) نقله عنه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٣/١٤٦)، وانظر «شرح البخاري» لابن بطال (٧/٥٠٥).

(٤) في «الصحيح» قبل الحديث (٥٣٣٤).

وفيه أنَّه لا إِحْدَادَ عَلَى امْرَأَةِ الْمَقْوُدِ، لِقَوْلِهِ : «عَلَى مَيِّتٍ»، وَأَمَّا الْمُطْلَقَةُ الرَّجُعِيَّةُ فَلَا إِحْدَادَ عَلَيْهَا بِالإِجْمَاعِ.

وقال الجُمْهُورُ : لا إِحْدَادَ عَلَى الْبَائِنِ أَيْضًا، وفيه أَنَّ الإِحْدَادَ عَلَى كُلِّ زَوْجٍ سَوَاءً كَانَ الْمَوْتُ قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ بَعْدُهُ، لِقَوْلِهِ : «إِلَّا عَلَى زَوْجٍ»، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى : «وَيَدْرُونَ أَزْوَاجًا» [البقرة: ٢٤٠].

قَوْلُهُ : «أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا» قِيلَ : الْحِكْمَةُ فِيهِ أَنَّ الْوَلَدَ يَتَكَامِلُ تَخْلِيقُهُ وَتُنَفَّذُ فِيهِ الرُّوحُ بَعْدَ مِئَةٍ وَعِشْرِينَ يَوْمًا، وَهِيَ زِيَادَةٌ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ بِتُقْصِانِ الْأَهْلَةِ فَجَبَرَ الْكَسَرَ إِلَى عِقْدِ الْعَشْرَةِ عَلَى طَرَيِقِ الْاحْتِيَاطِ.

وَتَجْبُ عِدَّةُ الْوَفَافِ فِي الْمَنْزِلِ^(١)؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِفُرِيَّةَ بْنِتِ مَالِكٍ : «إِمْكُثْيِ فِي بَيْتِكَ الَّذِي أَتَاكَ فِيهِ نَعِيٌّ رَوْجُلٌ حَتَّى يَلْغُ الْكِتَابُ أَجَلَهُ» رَوَاهُ الْحَمْسَةُ^(٢).
وَيَجِدُونَ خُرُوجَهَا لِلْمَعْدِرِ.

وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ سُئِلَ فِي نِسَاءٍ نَعِيَ إِلَيْهِنَّ أَرْزَوا جَهَنَّمَ وَيَشْتَكِينَ الْوَحْشَةَ، فَقَالَ : تَجْتَمِعُنَّ بِالنَّهَارِ، ثُمَّ تَرْجِعُ كُلُّ امْرَأَةٍ مِنْكُنَّ إِلَى بَيْتِهَا بِاللَّيْلِ. أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَاقِ^(٣)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٤).

(١) أي : منزل الزوجية.

(٢) أخرجه أبو داود (٢٣٠٠)، والنسائي في «الكتاب» (٥٦٩٢)، والترمذني (١٢٠٤)، وابن ماجه (٢٠٣١)، وأحمد في «المسندي» (٢٧٠٨٧)، وإسناده حسنٌ.

(٣) في «المصنف» (١٢٠٦٨).

(٤) قَالَ ابْنُ يُوسُفَ عَفَّا اللَّهُ عَنْهُمَا : وَيَجِدُونَهَا الْخُرُوجَ لِحاجتها وَلَوْلَمْ تَكُنْ ضَرُورةً عَلَى الصَّحِيحِ شَرِيفَةً أَنْ تَبِيتَ فِي مَنْزِلِهَا، وَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمُ فِي «الصَّحِيحِ» (١٤٨٣) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رض قَالَ : طَلَّتْ خَالِتِي، فَأَرَادَتْ أَنْ تَسْجُدَ نَحْلَهَا، فَرَجَرَهَا رَجُلٌ أَنْ تَخْرُجَ، فَأَتَتِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «بَلٌ، فَجُدِّي نَخْلَكَ إِنَّكَ عَسِيَ أَنْ تَصْلَّيَ، أَوْ تَفْعَلِي مَعْرُوفًا»

وقال الإمام النووي رحمه الله في «روضة الطالبين» (٤١٦ / ٨) : إذا احتاجت إلى شراء طعام، أو، قطن، أو بيع غُزل ونحو ذلك، فيجوز للمعتدة عن وفاة الخروج لهذه الحاجات تهاراً، وكذا لها أنْ

٣٢٨ - عن أم عطية رضي الله عنها؛ أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا تَحْدُثْ امْرَأَةً عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ، وَلَا تَلْبِسْ ثَوِيَّاً مَصْبُوْغًا إِلَّا ثَوْبَ عَصْبٍ ، وَلَا تَكْتَحِلُ ، وَلَا تَمْسُ طِيبًا إِلَّا إِذَا طَهَرْتْ : نُبْدَةً مِنْ قُسْطٍ أَوْ أَظْفَارٍ » ^(١) .

العصب : ثياب من اليمين، فيها بياض وسوداد.

٣٢٩ - عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ ، فقالت : يا رسول الله، إن ابنتي توفيت عندها زوجها، وقد اشتكت عينها أفنكحُلها؟ فقال رسول الله ﷺ : « لا »، مررتين أو ثلاثة، كل ذلك يقول : « لا » . ثم قال : « إنها هي أربعة أشهر وعشرين، وقد كانت إحداكن في الجاهلية ترمي بالبررة على رأس الحول » ^(٢) .

قالت زينب : كانت المرأة إذا توفيت عندها زوجها دخلت حفصاً، ولبس شرثيامها، ولم تمس طيباً، ولا شيئاً، حتى تمر علىها سنة، ثم تؤتي بدائة حمار، أو طير، أو شاة - فتفتض به، فقلما تفتش بشيء إلا مات، ثم تخرج فتعطى بعرة فترمي بها، ثم تراجع بعد ما شاءت من طيب أو غيره ^(٣) .

الحفص : البيت الصغير الحقير. وتفضض : تدللك به جسدها.

تخرج بالليل إلى دار بعض الخبران للعزول والحديث، لكن لا تبيت عندهم، بل تعود إلى مسكنها للنوم. وهذا اختيار شيخنا العلامة عمر الأشقر حفظه الله.

(١) أخرجه البخاري (٥٣٤١) و(٥٣٤٢)، ومسلم بإثر (١٤٩١).

(٢) أخرجه البخاري (٥٣٣٦)، ومسلم (١٤٨٨) دون قوله : « لا »، مررتين أو ثلاثة، كل ذلك يقول : « لا ».

(٣) أخرجه البخاري (٥٣٣٦)، ومسلم (١٤٨٨ - ١٤٨٩).

الشَّرْح :

قوله : «إِلَّا ثَوَبَ عَصْبٍ» قال الحافظ : هي بُرُودُ اليمِنِ يُعَصِّبُ غَزْلُها ؛ أي : يُربَطُ، ثم يُصْبِغُ، ثُمَّ يُسْجِعُ مَعْصُوبًا، ثُمَّ يَخْرُجُ مُوشَّيًّا لِبَقَاءِ مَا عَصَبَ بِهِ أَبِيسَ لَمْ يَنْصَبِغُ، وَإِنَّمَا يُعَصِّبُ السَّدَى^(١) دُونَ اللُّحْمَةِ .

قال ابن المذر : أجمع العلماء على أنَّه لا يجوز للحادية لبس الثياب المُعَصَفَةَ ولا المُصْبَغَة إلَّا ما صُبِغَ بسَوادٍ، فَرُّخَصَ فِيهِ مَالِكُ، وَالشَّافِعِيُّ؛ لِكَوْنِهِ لَا يُتَّخِذُ لِلزِّينَةِ، بَلْ هُوَ مِنْ لِبَاسِ الْحَرْنِ .

قوله : «وَلَا تَمَسْ طِيبًا وَلَا شَيْئًا إلَّا إِذَا طَهَرْتُ نُبَذَّةً مِنْ قُسْطٍ أوْ أَظْفَارٍ» قال التَّنْوِيُّ : القُسْطُ وَالْأَظْفَارُ؛ تَوَعَانٌ مَعْرُوفٌ فَانِ مِنَ الْبَخُورِ، وَلَيْسَا مِنْ مَقْصُودِ الطَّيِّبِ، رُّخَصَ فِيهِ لِلْمُعْتَسِلَةِ مِنَ الْحَيْضِنِ لِإِزَالَةِ الرَّائِحَةِ الْكَرَبِيَّةِ تَتَّبَعُ بِهِ أَثْرَ الدَّمِ^(٢) .

قولها : «إِنَّ ابْنَتِي تُؤْفَى عَنْهَا زَوْجُهَا وَقَدْ اشْتَكَتْ عَيْنَاهَا أَفَنْكُحُلُّهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : لا» : فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ الْاِكْتِبَاحِ عَلَى الْحَادِيَةِ .

وَفِي «الموطأ» وَغَيْرِهِ، مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ : «اجْعَلْهُ بِاللَّيْلِ وَامْسِحْهُ بِالنَّهَارِ»^(٣) .

وَعَنْهَا قَالَتْ : دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ حِينَ تُؤْفَى أَبُو سَلَمَةَ وَقَدْ جَعَلْتُ عَلَى عَيْنِي صَبِرًا، فَقُلْتُ : إِنَّمَا هُوَ صَبِرٌ يَا رَسُولَ اللهِ لَيْسَ فِيهِ طَيِّبٌ . فَقَالَ : «إِنَّهُ يَسْبُّ الْوَجْهَ فَلَا تَجْعَلْهُ إلَّا بِاللَّيْلِ وَانْزِعْهُ بِالنَّهَارِ، وَلَا تَمْسِطِي بِالْطَّيِّبِ وَلَا بِالْحَنَاءِ» .

(١) أي الخيوط التي تمد طولاً في النسيج، الواحدة سداة «المعجم الوسيط» (سدى).

(٢) «شرح مسلم» (١١٩/١٠) .

(٣) «الموطأ» برواية الليثي (٢/٥٩٨ - ٦٠٠) .

فَإِنَّهُ خِصَابٌ»، قَالَتْ : قُلْتُ : بِأَيِّ شَيْءٍ أَمْتَشِطُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : «بِالسَّدْرِ تُغَلِّفِينَ بِهِ رَأْسَكِ» رَوَاهُ أَبُو دَاؤَدَ، وَالنَّسَائِيُّ^(١).

قَالَ الْحَافِظُ : وَوَجْهُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ أَنَّهَا إِذَا لَمْ تَحْتَاجْ إِلَى الْكُحْلِ لَا يَكُحُلُ، وَإِذَا احْتَاجَتْ لَمْ يَجْزُ بِالنَّهَارِ وَيَجْوَزُ بِاللَّيلِ، مَعَ أَنَّهُ الْأَوَّلِ تَرْكُهُ، فَإِنْ قَعْلْتَ مَسَحَّتْهُ بِالنَّهَارِ^(٢).

قَوْلُهُ : «إِنَّا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرُ، وَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاهُنَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ» : فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى تَقْلِيلِ الْمُدَّةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ.

وَفِي رِوَايَةٍ^(٣) : «فَقَالَ : لَا تَكْحَلْ، قَدْ كَانَتْ إِحْدَاهُنَّ تَمَكُّثُ فِي شَرِّ أَحْلَاسِهَا أَوْ شَرِّ بَيْتِهَا، فَإِذَا كَانَ حَوْلُ فَمَرَّ كَلْبٌ رَمَتْ بِبَعْرَةٍ، فَلَا حَتَّى تَمْضِي أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرُ». .

قَوْلُهُ : «دَخَلْتُ حِفْشًا» : هُوَ الْبَيْتُ الصَّغِيرُ الشَّعِيرُ الْبِنَاءُ.

قَوْلُهُ : «بَدَائِيَّةٌ حِمَارٌ أَوْ طَيْرٌ أَوْ شَاءٌ فَتَفَتَّضُ بِهِ» قَالَ مَالِكٌ : تَمَسُّحُ بِهِ جِلْدُهَا.

(١) أخرجه أبو داود (٢٣٠٥)، والنسائي (٣٥٣٧) وفي «الكبري» (٥٧٠٠)، وإسناده ضعيف؛ لجهالة المغيرة بن الصبحاك، وأم حكيم بن أسيد، وأمهما.

قوله : «صَبَرٌ» : عُصَارَة شَجَرٌ مُرَّ يُسْعَمَل كدواء.

وقوله : «يَسْبُبُ» يُرِينَ وَيُحَسِّنَ.

وقوله : «السَّدْر» نبات يجفف ورقه ويستعمل في التنظيف .
(٢) «فتح الباري» (٩/٤٨٨).

(٣) أخرجهما البخاري (٥٣٣٨)، ومسلم (١٤٨٨).

قوله عليه السلام : «فِي شَرِّ أَحْلَاسِهَا» : جَمِيع حِلْسٍ، مَأْخُوذٌ مِنْ حَلْسِ الْبَعِيرِ وَغَيْرِهِ مِنَ الدَّوَابِ : وَهُوَ كَالْمَسْحِ يُجْعَلُ عَلَى ظَهْرِهِ.

وقال ابن قتيبة : سألت الحجازيين عن الأفتراض، فذكروا أن المعتدة كانت لا تممس ماء ولا تقلع ظفرا ولا تزيل شعرا، ثم تخرج بعد الحول بأربع منظر، ثم تختبئ، أي : تكسير ما هي فيه من العدة بطائير تمسح به قبلها وتتبذه فلا يكاد يعيش^(١).

وعن مالك : ترمي بعرة من بعر الغنم أو الإبل فترمي به أمامها فيكون ذلك إحلالاً لها^(٢).

وقيل : ترمي من عرض من كلب أو غيره ثري من حضرها أن مقامها حولاً أهون عليها من بعرة ترمي بها كلباً، والمراد الإشارة إلى أنها رمت العدة رمي البعرة.

وقيل : إشارة إلى أن الفعل الذي فعلته من الترخيص والصביר على البلاء الذي كانت فيه لها انقضى كان عندها بمنزلة البعرة التي رمتها استحقاراً له وتعظيم لحق روحها^(٣)، والله أعلم.



(١) «غريب الحديث» لابن قتيبة (٤٩٧/٢).

(٢) انظر : «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٤٩٠/٩). وانظر «الوطأ» للإمام مالك (٥٩٧/٢) برواية الليثي، و«شرح الزرقاني على موطأ» (٣٠٠/٣).

(٣) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٤٩٠/٩).

رَفْعٌ

بِعْدَ الرَّحْمَنِ الْجَنَّيِ
أُسْكَنَ اللَّهُ الْغَرَوْكَسِ

كتاب اللعان

٣٣٠ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ فَلَانَ بْنَ فُلَانَ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ أَنْ لَوْ وَجَدَ أَحَدُنَا امْرَأَهُ عَلَى فَاحِشَةٍ، كَيْفَ يَصْنَعُ؟ إِنْ تَكَلَّمَ تَكَلَّمَ بِأَمْرٍ عَظِيمٍ، وَإِنْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ. قَالَ : فَسَكَتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمْ يُخْبِرْهُ .

فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ أَتَاهُ، فَقَالَ : إِنَّ الَّذِي سَأَلْتُكَ عَنْهُ قَدِ ابْتَلَيْتُ بِهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّوَجَهُ هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ فِي سُورَةِ النُّورِ : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمَوْنَ أَزْوَاجَهُمْ ﴾ [٩-٦] ، فَتَلَاهُنَّ عَلَيْهِ وَوَعَظَهُ ، وَذَكَرَهُ ، وَأَخْبَرَهُ أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهُونُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ .

فَقَالَ : لَا ، وَاللَّذِي بَعْثَكَ بِالْحَقِّ نَبِيًّا ، مَا كَذَبْتُ عَلَيْهَا . ثُمَّ دَعَاهَا ، فَوَعَظَهَا ،
وَأَخْبَرَهَا أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهُونُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ . فَقَالَتْ : لَا ، وَاللَّذِي بَعْثَكَ
بِالْحَقِّ ، إِنَّهُ لَكَاذِبٌ .

لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين .

ثُمَّ ثَنَى بِالمرأةِ، فَشَهَدَتْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لِمَنْ الْكَاذِبِينَ، وَالخَامْسَةَ : أَنَّ عَصَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ. ثُمَّ فَرَقَ بَيْنَهُمَا ثُمَّ قَالَ : «اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ، فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ؟» - ثَلَاثًا - ^(١).

وفي لفظٍ : «لا سَبِيلٌ لَكَ عَلَيْهَا». فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لِي؟ قَالَ : «لا مَا لَكَ، إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا فَهُوَ بِمَا اسْتَحْلَلْتَ مِنْ فُرْجَهَا، وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ

(١) آخر جه البخاري (٥٣١١) و (٥٣١٢)، وهذا السياق مسلم (١٤٩٣) دون قوله : «ثلاثًا».

عليها فهو أبعد لك منها»^(١).

٣٣١ - وَعِنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ رَجُلًا رَمَى امْرَأَتَهُ وَانْتَفَى مِنْ وَلَدِهَا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَمْرَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَلَاعَنَا كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى، ثُمَّ قَضَى بِالوَلَدِ لِلْمَرْأَةِ، وَفَرَقَ بَيْنَ الْمُتَلَاعِنَيْنِ^(٢).

الشرح :

الأصل في اللعنة قوله تعالى : « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَئِنْ يَكُنْ لَهُمْ شَهَادَةٌ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَدَهُ أَحَدُهُمْ أَرَبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لِمِنَ الصَّابِدِيْنَ ⑥ وَالْخَمْسَةُ أَنْ لَعْنَتَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَذِيْبِينَ ⑦ وَيَرِدُوا عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشَهَّدَ أَرَبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لِمِنَ الْكَذِيْبِينَ ⑧ وَالْخَمْسَةُ أَنْ غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّابِدِيْنَ » [النور : ٦-٩].

واللعنة، والملائنة، والالتعان : بمعنى، وهو مأخوذ من اللعن، وخصت المرأة بالغريب لعظم ذنبها إن كانت كاذبة لما فيه من تلويث الفراش والتعرض للحاق ما ليس من الزوج به.

قال القفال في «محاسن الشريعة» : كررت أيهان اللعنة؛ لأنها أقيمت مقام أربعة شهود في غيره، ليقام عليها الحد ومن ثم سميت شهادات. اهـ^(٣).

وفي أحاديث اللعنة من الفوائد: أن المفتى إذا سُئلَ عن واقعة ولم يعلم حكمها ورجحا أن يجد فيها نصاً لا يبادر إلى الاجتهاد فيها، وفيه أن البلاء موكلاً بالمنطق وأنه إن لم يقع بالناطق وقع بمن له به صلة، وفيه أن الحاكم يردغ الخصم

(١) أخرجه البخاري (٥٣٥٠)، ومسلم (١٤٩٣) (٥).

(٢) أخرجه البخاري (٤٧٤٨)، ومسلم (١٤٩٤) (٨).

(٣) نقله عنه الحافظ في «فتح الباري» (٩/٤٤٥).

عَنِ التَّهَادِي عَلَى الْبَاطِلِ بِالْمَوْعِظَةِ وَالتَّحْذِيرِ وَيُكَرِّرُ ذَلِكَ لِيَكُونَ أَبْلَغَ، وَفِيهِ أَنَّ اللَّعَانَ إِذَا وَقَعَ سَقَطَ حَدُّ الْقَدْفِ عَنِ الْمُلَاعِنِ لِلنِّسَاءِ وَالَّذِي رُمِيتُ بِهِ، وَفِيهِ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يُعْلِمَ الْمَقْدُوفَ بِمَا وَقَعَ مِنْ قَادِفِهِ، وَفِيهِ أَنَّ الْحَامِلَ تُلَاعِنُ قَبْلَ الْوَضْعِ؛ لِأَنَّ اللَّعَانَ شُرِعَ لِدَفْعٍ حَدُّ الْقَدْفِ عَنِ الرَّجُلِ وَدَفْعٍ حَدُّ الرَّجْمِ عَنِ النِّسَاءِ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ حَامِلًاً أَوْ حَائِلًاً، وَفِيهِ أَنَّ الْحُكْمَ يَتَعَلَّقُ بِالظَّاهِرِ، وَأَمْرُ السَّرَّائِرِ مَوْكُولٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَفِيهِ غَيْرُ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

٣٣٢ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي فَزَارَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : إِنَّ امْرَأَيِ وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «هَلْ لَكَ إِيلٌ؟» قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : «فَمَا أَلَوَانُهَا؟» قَالَ : حُمْرٌ . قَالَ : «فَهَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقَ؟» . قَالَ : إِنَّ فِيهَا لَوْرَقًا . قَالَ : «فَأَنَّى أَتَاهَا ذَلِكَ؟» قَالَ : عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزَعَهُ عِرْقٌ . قَالَ : «وَهَذَا عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزَعَهُ عِرْقٌ»^(٢) .

الشَّرْح :

قَوْلُهُ : «إِنَّ امْرَأَيِ وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ» : فِي رِوَايَةِ لِمُسْلِمٍ^(٣) «وَهُوَ يُعَرِّضُ بِأَنَّ يَنْفِيَهُ» وَالتَّعْرِيفُ : هُوَ ذِكْرُ شَيْءٍ يُفَهَّمُ مِنْهُ شَيْءٌ آخَرُ لَمْ يُذَكَّرْ .

قَالَ الْمُهَلَّبُ : التَّعْرِيفُ إِذَا كَانَ عَلَى سَبِيلِ السُّؤَالِ لَا حَدَّ فِيهِ، وَإِنَّمَا يَجُبُ الْحَدُّ فِي التَّعْرِيفِ إِذَا كَانَ عَلَى سَبِيلِ الْمُواجِهَةِ وَالْمُشَائِمَةِ.

قَوْلُهُ : «هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقَ» : هُوَ الَّذِي فِيهِ سَوَادٌ وَلَيْسَ بِحَالِكِ، بَلْ يَمِيلُ إِلَى الْغُبْرَةِ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلْحَمَامَةِ : وَرْقَاءُ.

(١) انظر : «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٤٦٣، ٤٦٢/٩).

(٢) أخرجه البخاري (٧٣١٤)، ومسلم (١٥٠٠) (١٨).

(٣) في «الصحيح» (١٥٠٠) (١٩).

قوله : «فَإِنَّمَا أَتَاهَا ذلِكَ؟ قَالَ : عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزَعَهُ عِرْقٌ» أي : يُحَتمِّلُ أَنْ يَكُونَ فِي أُصُولِهَا مَا هُوَ بِاللَّوْنِ الْمَذْكُورِ فَاجْتَذَبَهُ فَجَاءَ عَلَى لَوْنِهِ .

وفي الحديث : ضَرْبُ المَثَلِ، وَتَشِيهُ الْمَجْهُولِ بِالْمَعْلُومِ تَقْرِيبًا لِغَهْمِ السَّائِلِ، وَفِيهِ أَنَّ الرَّوْجَ لَا يَجُوزُ لَهُ الْاِنْتِفَاءُ مِنْ وَلَدِهِ بِمُجَرَّدِ الظَّنِّ، وَأَنَّ الْوَلَدَ يُلْحُقُ بِهِ وَلَوْ خَالَفَ لَوْنَهُ لَوْنَ الْدِيَةِ، وَفِيهِ الْاِحْتِياطُ لِلْأَنْسَابِ وَإِبْقَاوُهَا مَعَ الْإِمْكَانِ، وَالْزَّجْرُ عَنْ تَحْقِيقِ ظَنِّ السَّوْءِ، وَفِيهِ تَقْدِيمُ حُكْمِ الْفِرَاشِ عَلَى مَا يُشَعِّرُ بِهِ مِنْ مُخَالَفَةِ الشَّبَابِ^(١) .

قال القُرْطُبِيُّ : لَا يَحِلُّ نَفْيُ الْوَلَدِ بِالْخِلَافِ الْأَلْوَانِ الْمُتَقَارِبَةِ كَالْأَدْمَةِ وَالسُّمْرَةِ، وَلَا فِي الْبَيَاضِ وَالسَّوَادِ إِذَا كَانَ قَدْ أَقَرَّ بِالْوَطْءِ وَلَمْ تَمْضِ مُدَّةً الْاسْتِبَراءِ . اهـ^(٢) . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٢٣٣ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : اخْتَصَّ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ وَعَبْدُ ابْنِ زَمْعَةَ فِي غُلَامٍ، فَقَالَ سَعْدٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا ابْنُ أَخِي عُتْبَةَ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ، عَهِدَ إِلَيَّ أَنَّهُ ابْنُهُ، انْظُرْ إِلَى شَبَهِهِ . وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ : هَذَا أَخِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، وُلْدَ عَلَى فِرَاشِ أَبِي مِنْ وَلِيدَتِهِ .

فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَرَأَى شَبَهًا بَيْنًا بُعْتَبَةَ، فَقَالَ : «هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ، وَاحْتَجِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةً» . فَلَمْ يَرَ سَوْدَةَ قَطُّ^(٣) .

(١) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٤٤٤/٩).

(٢) نقله عنه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٤٤٤/٩).

(٣) أخرجه البخاري (٢٢١٨)، ومسلم (١٤٥٧).

الشَّرْح :

قَالَ الْحَافِظُ : وَالَّذِي يَظْهُرُ مِنْ سِيَاقِ الْقِصَّةِ أَنَّهَا كَانَتْ أَمَّةً مُسْتَفْرَشَةً لِرَمَعَةَ، فَاتَّفَقَ أَنَّ عُتْبَةَ رَتَى بِهَا، وَكَانَتْ طَرِيقَةُ الْجَاهِلِيَّةِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ أَنَّ السَّيِّدَ إِنْ اسْتَلْحَقَهُ لِحَقَّهُ، وَإِنْ نَفَاهُ انتَفَى عَنْهُ، وَإِنْ ادَّعَاهُ غَيْرُهُ كَانَ مَرَدُ ذَلِكَ إِلَى السَّيِّدِ أَوِ الْقَافِيَّةِ.

وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ^(١) تِلْوَ حَدِيثِ الْبَابِ بَسْنِدِ حَسَنٍ إِلَى عَمْرِ وَبْنِ شَعِيبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ : قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ فَلَانًا أَبْنِي عَاهَرْتُ بِأُمِّهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «لَا دَعْوَةَ فِي الإِسْلَامِ، ذَهَبَ أَمْرُ الْجَاهِلِيَّةِ، الْوَلْدُ لِلْفَرَاشِ وَالْعَاهِرِ الْحَجَرُ» .

قَوْلُهُ : «الْوَلْدُ لِلْفَرَاشِ» أَيْ : سَوَاءٌ كَانَتْ الْمُسْتَفْرَشَةُ حُرَّةً أَوْ أَمَّةً وَلَا تَصِيرُ الْأَمَّةُ فِرَاشًا إِلَّا بِالْوَطَءِ، وَأَمَّا الزَّوْجَةُ فَتَكُونُ فِرَاشًا بِمُجَرَّدِ الْعَقْدِ بَشَرَطِ الْإِمْكَانِ رَمَانًا وَمَكَانًا .

قَالَ الْمُوقَّعُ : مَنْ أَتَتِ امْرَأَتِهِ بَوْلَدٍ يُمْكِنُ كَوْنُهُ مِنْهُ، وَهُوَ أَنْ تَأْتِيَ بِهِ بَعْدِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مُنْذُ أَمْكَنَ اجْتِمَاعَهُ بِهَا، وَلَا قَلَّ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ مُنْذُ إِبَانَهَا، وَهُوَ مَنْ يُولَدُ لِمِثْلِهِ لِحَقَّهُ نَسْبَهُ^(٢) .

وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ : وَالْحَدِيثُ أَصْلُ فِي إِلْحَاقِ الْوَلَدِ بِصَاحِبِ الْفَرَاشِ وَإِنْ طَرَأَ عَلَيْهِ وَطْءٌ مُحَرَّمٌ^(٣) .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ^(٤) : هُوَ لَهُ مَا لَمْ يَنْفِهِ، فَإِذَا نَفَاهُ بِمَا شُرِعَ لَهُ كَاللْلَعَانِ انتَفَى .

(١) فِي «السِّنَنِ» (٢٢٧٤) .

(٢) «الشَّرْحُ الْكَبِيرُ» (٤٦٥ / ٢٣) .

(٣) «إِحْكَامُ الْأَحْكَامِ» (٦٠٧) .

(٤) نَقْلَهُ عَنْهُ الْحَافِظِ بْنِ حَجْرٍ فِي «الْفَتْحِ» وَانْظُرْ : «الْأُمُّ» لِلشَّافِعِيِّ (٦ / ٧٤٠) .

وقد جرت عادة العرب أن تقول لمن خاب : له الحجر، وبفيه الحجر
والتراب^(١).

وآخر الحاكم: في حديث زيد بن أرقم رفعه : «الولد للغراش وفي فم العاهر الحجر»^(٢) وقيل : المراد بالحجر أنه يُرجم^(٣).

قوله : «واحتجبي منه يا سودة» أي : ابنة زمعة، زوج النبي ﷺ، أخت عبد بن زمعة، أمرها بالحجاب احتياطاً لرأي الشبه بينا بعتبة؛ ولأنَّ الحجاب في حق أمهات المؤمنين أغلط منه في غيرهنَّ.

وفي الحديث : دليل على أنَّ القافف إنما يعتمد في الشبه إذا لم يعارضه ما هو أقوى منه؛ لأنَّ النبي ﷺ لم يتقيَّ إلى الشبه هنا بل حكم بالولد لصاحب الغراش، وكذا لم يحكم بالشبه في قصة الملاعنة؛ لأنَّه عارضه حكم أقوى منه وهو مشروعية اللعان^(٤)، والله أعلم.

٣٣٤ - عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : إنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ دَخَلَ عَلَى مَسْرُورًا تَبَرُّقَ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ، فَقَالَ : «أَلَمْ تَرِيْ أَنَّ مُجَرَّزاً نَظَرَ آنفًا إِلَى زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، فَقَالَ : إِنَّ بَعْضَ هَذِهِ الْأَقْدَامِ لِمَنْ بَعْضٌ»^(٥).

(١) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٣٦/١٢).

(٢) كما في «الفتح» للحافظ ابن حجر (٣٧/١٢) ولم أقف عليه الآن.

(٣) قال الإمام النووي رحمه الله في «شرح مسلم» (٣٧ / ١٠) : وقيل المراد بالحجر هنا أنه يُرجم بالحجارة، وهذا ضعيف؛ لأنه ليس كل زان يُرجم، وإنما يرجم المحسن خاصة، ولأنه لا يلزم من رجمه نفي الولد عنه، والحديث إنما ورد في نفي الولد عنه.

وقال شيخنا العلامة شعيب الأرنؤوط : وهو الصحيح؛ فإن المراد بالحجر أي المخيبة وعدم الانتفاع بشيء، فناسب ذكر الحجر. اهـ من إماماته في قراءتي عليه «الجامع الكبير للترمذى» (١٧/٣).

(٤) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٣٥/١٢).

(٥) آخر جه البخاري (٦٧٧٠)، ومسلم (١٤٥٩).

وفي لفظٍ : وكان مجرّز قائفاً^(١).

الشرح :

القائفُ : هُوَ الَّذِي يَعْرُفُ الشَّبَهَ وَيُمِيزُ الْأَثَرَ، وَاجْتَمَعُ الْقَافَةُ.

قوله : «تَبَرُّقُ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ» الأَسَارِيرُ : الْخُطُوطُ الَّتِي فِي الْجَهَةِ.

قوله : «أَلَمْ تَرَيْ أَنَّ مُجَرَّزاً نَظَرَ أَنِفَاً إِلَى زَيْدَ بْنِ حَارِثَةَ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ» : وَفِي رِوَايَةٍ^(٢) : «أَلَمْ تَرَيْ أَنَّ مُجَرَّزاً الْمُدْلِجِي دَخَلَ عَلَيَّ فَرَأَى أَسَامَةَ وَزَيْدًا وَعَلَيْهِمَا قَطِيفَةٌ قَدْ غَطَّيَّا رُؤُوسَهُمَا وَبَدَّتْ أَقْدَامُهُمَا». فَقَالَ : إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ».

المُدْلِجِيُّ : نِسْبَةً إِلَى مُدْلِجٍ بْنِ مُرَّةَ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ بْنِ كِنَانَةَ، وَكَانَتِ الْعَرَبُ تَعْرِفُ لَهُمْ بِالْقِيَافَةِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ خَاصًاً بِهِمْ.

قالَ أَبُو دَاوُدَ^(٣) : نَقَلَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ أَهْلِ النَّسَبِ أَنَّهُمْ كَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَقْدَحُونَ فِي نَسَبِ أَسَامَةَ؛ لَأَنَّهُ كَانَ أَسْوَدَ شَدِيدَ السَّوَادِ، وَكَانَ أَبُوهُ أَبِيسْ مِنَ الْقُطْنِ. فَلَمَّا قَالَ الْقَائِفُ مَا قَالَ مَعَ اخْتِلَافِ اللَّوْنِ سُرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِذَلِكَ لِكُونِهِ كَافِلًا لَهُمْ.

وَأُمَّ سَلَمَةَ : هِيَ أُمُّ أَيْمَنَ مَوْلَةُ النَّبِيِّ ﷺ.

قالَ ابْنُ شَهَابٍ : كَانَتْ حَبِشِيَّةً وَصِيفَةً لِعَبْدِ اللَّهِ وَالنَّبِيِّ ﷺ^{(٤)(٥)}.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٤٥٩).

(٢) أَخْرَجَهَا البَخْرَارِيُّ (٦٧٧١)، وَمُسْلِمٌ (١٤٥٩).

(٣) فِي «السِّنْنَ» بِإِثْرِ الْحَدِيثِ (٢٢٦٨).

(٤) انْظُرْ «صَحِيحَ مُسْلِمٍ» (١٧٧١) وَالْوَصِيفَةُ : كَالْخَادِمَةِ.

(٥) انْظُرْ : الْحَافِظَ ابْنَ حَجْرَ فِي «الْفَتْحِ» (١٢ / ٥٧) مُخْتَصِرًا.

قال الحافظ : وفي الحديث : جواز الشهادة على المتنية، والاكتفاء بمعرفتها من غير رؤية الوجه، وقول شهادة من شهد أن يستشهد عند عدم التهمة، وسرور الحاكم لظهور الحق لأحد الخصميين عند السلام من الهوى ^(١) ، وبالله التوفيق .

٣٣٥ - عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : ذكر العزل لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقام : «ولم يفعل ذلك أحدكم؟ - ولم يقل : فلا يفعل ذلك أحدكم - فإنه ليست نفس مخلوقة إلا الله خالقها» ^(٢) .

٣٣٦ - عن جابر رضي الله عنه قال : كنا نعزّل والقرآن ينزل ^(٣) .
لُوكَانَ شَيْئًا يُنْهَى عَنْهُ لِنَهَا نَاهَى الْقُرْآنَ ^(٤) .

الشرح :

العزل : التردد بعد الإيلاج ليُنزل خارج الفرج .

قوله : «ذكر العزل لرسول الله صلى الله عليه وسلم» في رواية ^(٥) : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عزوة بني المصطelic، فسبينا كرائم العرب، وطالع علينا العزبة ورغبنا في

(١) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (١٢/٥٧).

(٢) أخرجه البخاري (٦٦٠٣)، ومسلم (١٤٣٨) (١٣٢) والله له.

(٣) أخرجه البخاري (٥٢٠٨)، ومسلم (١٤٤٠).

(٤) هذا الحرف من قول سفيان بن عيينة، أخرجه مسلم (١٤٤٠) (١٣٦) عقب قول جابر بقوله : زاد إسحاق : قال سفيان ، فذكره .

تبنيه : قال الحافظ في «الفتح» (٩/٣٥٠) في سياق كلامه على زيادة سفيان : ظاهر أن سفيان قاله استبطاطاً، وأوهم كلام صاحب «العمدة» ومن تبعه أن هذه الزيادة من نفس الحديث فأدرجها، وليس الأمر كذلك، فإني تتبعه من المسانيد فوجدت أكثر رواته عن سفيان لا يذكرون هذه الزيادة، وشرحه ابن دقيق العيد على ما وقع في «العمدة» انتهى .

(٥) أخرجه مسلم في «الصحيح» (١٤٣٨) (١٢٥).

الْفِدَاءِ، فَأَرْدَنَا أَن نَسْتَمْتَعَ وَنَعْزِلَ، فَقُلْنَا : نَفْعُلْ ذَلِكَ وَرَسُولُ اللَّهِ بَيْنَ أَظْهَرِنَا لَا نَسْأَلُهُ، فَسَأَلَنَا.

وَفِي رِوَايَةِ لِمُسْلِمٍ^(۱) قَالَ : ذُكِرَ الْعَزْلُ لِرَسُولِ اللَّهِ قَالَ : «وَمَا ذَلِكُمْ؟» قَالُوا : الرَّجُلُ تَكُونُ الْمَرْأَةُ تُرْضِعُ لَهُ فَيُصِيبُ مِنْهَا وَيَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ مِنْهُ، وَالرَّجُلُ تَكُونُ لَهُ الْأَمَةُ فَيُصِيبُ مِنْهَا وَيَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ مِنْهُ.

قَوْلُهُ : «فَقَالَ : وَلِمَ يَفْعُلُ أَحْدُكُمْ ذَلِكَ؟ وَلِمَ يَقُولُ : فَلَا يَفْعُلُ ذَلِكَ أَحْدُكُمْ» أَشَارَ إِلَى أَنَّهُ لَمْ يُصْرِحْ هُمْ بِالنَّهْيِ، وَإِنَّمَا أَشَارَ إِلَى أَنَّ الْأَوْلَى تَرْكُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعَزْلَ إِنَّمَا كَانَ خَحْشِيَّةً حُصُولِ الْوَلَدِ فَلَا فَائِدَةَ فِي ذَلِكَ، فَقَدْ يَسْبِقُ الْمَاءُ فَلَا يَشْعُرُ الْعَازِلُ فِي حَصُولِ الْعُلُوفِ وَيَلْحُقُهُ الْوَلَدُ، وَلَا رَادِ لِمَا قَضَى اللَّهُ، وَهَذَا قَالَ : «فَإِنَّهُ لَيَسْتَ نَفْسٌ مَخْلُوقَةٌ إِلَّا اللَّهُ خَالِقُهَا».

قَوْلُهُ : «كُنَّا نَعْزِلُ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ، لَوْ كَانَ شَيْئًا يُنْهَا عَنْهُ لَنَهَا نَا عَنْهُ الْقُرْآنُ» :

كَانَهُ يَقُولُ : فَعَلْنَا فِي رَمْنِ التَّشْرِيعِ، وَلَوْ كَانَ حَرَاماً لَمْ نُقْرَأْ عَلَيْهِ.

وَلِمُسْلِمٍ^(۲) عَنْ جَابِرٍ : أَنَّ رَجُلًا أتَى رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : إِنَّ لِي جَارِيَةً، وَأَنَا أَطْوُفُ عَلَيْهَا، وَأَنَا أَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ فَقَالَ : «أَعْزِلُ عَنْهَا إِنْ شِئْتَ، فَإِنَّهُ سَيَأْتِيهَا مَا قَدَرَ لَهَا» فَلَبِثَ الرَّجُلُ، ثُمَّ أَنْاهَ فَقَالَ : إِنَّ الْجَارِيَةَ قَدْ حَبَلَتْ. قَالَ : «قَدْ أَخْبَرْتُكَ».

وَفِي رِوَايَةِ^(۳) : «فَقَالَ : أَتَا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ» .

(۱) فِي «الصَّحِيفَةِ» (۱۴۳۸) (۱۳۱).

(۲) فِي «الصَّحِيفَةِ» (۱۴۳۹) (۱۳۴).

(۳) أَخْرَجَهَا مُسْلِمٌ فِي «الصَّحِيفَةِ» (۱۴۳۹) (۱۳۵).

قال ابن عبد البر : لا خلاف بين العلماء أنه لا يعزّل عن الزوجة الحرة إلا بإذنها؛ لأنَّ الجماع من حقها ولها المطالبة به، وليس الجماع المعروف إلا ما لا يلحقه عزل . اهـ^(١).

وآخرَ عبد الرَّازق^(٢)، عن ابن عبَّاس قال : تُستأذنُ الحُرَّة في العَزْلِ ولا تُستأمرُ الأَمَةُ، فإنْ كَانَتْ أَمَةً تَحْتَ حُرًّا فَعَلَيْهِ أَنْ يَسْتَأْمِرَهَا .

٣٣٧ - عن أبي ذَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ سَلَامٌ يَقُولُ : «لَيْسَ مِنْ رَجُلٍ أَدَعَى لِغَيْرِ أَبِيهِ - وَهُوَ يَعْلَمُهُ - إِلَّا كُفَّرَ، وَمَنْ أَدَعَى مَا لَيْسَ لَهُ فَلَيَسْ مِنَّا، وَلَيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ، وَمَنْ دَعَا رَجُلًا بِالْكُفْرِ، أَوْ قَالَ : يَا عَدُوَ اللَّهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، إِلَّا حَارَ عَلَيْهِ» ، كَذَا عِنْدُ مُسْلِمٍ^(٣) وللْبُخَارِي نَحْوُهُ^(٤) .

و«حار» : بمعنى : راجع .

الشَّرْح :

قوله : «إِلَّا كُفَّرَ» أي : فعلَ فِعْلًا شَيْبَهَا بِأَهْلِ الْكُفْرِ، وَذَلِكَ حَرَامٌ، وَلَيْسَ الْمَرْأَةُ بِالْكُفْرِ : حَقِيقَةُ الْكُفَّرِ الَّذِي يُخْلَدُ صَاحِبُهُ فِي النَّارِ، فَهُوَ كُفُّرٌ دُونَ كُفَّرٍ .

قال ابن بطّالٍ : ليسَ مَعْنَى هَذَا أَنَّ مَنْ اشتَهَرَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ أَنْ يَدْخُلَ فِي الْوَعِيدِ كَالْمِقْدَادِ بْنِ الْأَسْوَدِ، وَإِنَّمَا الْمَرْأَةُ : مَنْ تَحُولَ عَنْ نَسْبَهِ لِأَبِيهِ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ عَالِمًا عَامِدًا مُخْتَارًا^(٥) .

(١) نقله عنه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٣٠٨/٩) .

(٢) في «المصنف» (١٢٥٦٢)، وانظر : «الفتح» (٣٠٨/٩) .

(٣) في «ال الصحيح» (٦١) .

(٤) في «ال الصحيح» (٣٥٠٨) و (٦٠٤٥) .

(٥) نقله عنه ابن حجر في «الفتح» (١٢/٥٥)، وانظر «شرح البخاري» لابن بطّال (٣٨٤/٨) .

قوله : «وَمَنْ أَدْعَى مَا لَيْسَ لَهُ فَلَيْسَ مِنَّا وَلَيَبْرُأُ مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ» أي : لِيَتَخَذَ مَنْزِلًا مِنَ النَّارِ، وَهُوَ خَبْرٌ بِلَفْظِ الْأَمْرِ .

قوله : «وَمَنْ دَعَا رَجُلًا بِالْكُفْرِ أَوْ قَالَ : يَا عَدُوَ اللَّهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِلَّا حَارَ عَلَيْهِ» أي : رَجَعَ .

قال ابن دقيق العيد : وهذا وعيد عظيم لمن كفر أحداً من المسلمين وليس كذلك، وهي ورطة عظيمة وقع فيها خلق كثير من المتكلمين ومن المنسوبين إلى السنة وأهل الحديث، لما اختلفوا في العقائد فغاظوا على خالفهم وحكموا بكفرهم، والحق أنه لا يكفر أحد من أهل قبلة إلا بإنكار متواتر من الشريعة عن صاحبها، فإنه حينئذ يكون مكذباً للشرع^(١). اهـ.

قال الحافظ : وفي الحديث : تحريم الانتفاء من النسب المعروف والادعاء إلى غيره، وقيد في الحديث بالعلم، ولا بد منه في الحالتين إثباتاً ونفياً؛ لأن الإثم إنما يترتب على العالم بالشيء المعمد له، وفيه جواز إطلاق الكفر على المعاichi لقصد الزجر، ويؤخذ من روایة مسلم تحريم الدعوى بشيء ليس هو للمدعى، فيدخل فيه الدعوى الباطلة كلها مالاً وعلمًا وتعلماً ونسباً وحالاً وصلاحاً ونعمتاً وولاء وغير ذلك، ويزداد التحريم بزيادة المفسدة المترتبة على ذلك^(٢). اهـ. والله أعلم.



(١) «إحکام الأحكام» (٦١٢) مختصرًا، وقد ذهب ابن دقیق فیه مذهبًا شططاً ساحمه الله، فقال من أهل الحديث القائلين بثبات صفات الله على الحقيقة بما يليق بجلاله فيما نطق به الآی والسنۃ الصحيحة، ورميهم بما لا يليق، وقد أخطأ، فالله يغفر له، وقد أحسن الشارح رحمه الله ويرد ضجيجه في الإعراض عن هذا التقليل غير المرضي .

(٢) «فتح الباري» (٦/٥٤١) .

رَفِعُ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْبَخْرَيِّ
أَسْلَمَ لِلَّهِ الْغَرْوَكِ

كتاب الرّضاع

٣٣٨ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَنْتِ حَمْزَةَ : «لَا تَحِلُّ لِي، يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ، وَهِيَ ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ»^(١).

الشَّرْح :

الأَصْلُ فِي التَّحْرِيمِ بِالرَّضَاعِ : الْكِتَابُ، وَالسُّنْنَةُ، وَالإِجْمَاعُ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخْوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخْنَثِ وَبَنَاتُ الْأُخْنَثِ وَأُمَّهَاتُكُمُ الَّتِي أَرَضَعْنَكُمْ وَأَخْوَاتُكُمْ مِنْ الرَّضَاعَةِ»

[النساء: ٢٣].

قَوْلُهُ : «يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ» : قَالَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ : كُلُّ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ إِلَّا أَرْبَعاً، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِلَّا سِتَّاً، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِلَّا أُمُّ أَخِيهِ وَأَخْتُ أَبِيهِ.

قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ^(٢) : وَالتَّحْقِيقُ أَنَّهُ لَا يُسْتَشَنَّ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ يُوجَدُ مثُلُّ بَعْضِهَا فِي النَّسَبِ، وَبَعْضُهَا إِنَّمَا يَحْرُمُ مِنْ جِهَةِ الصَّهْرِ، فَلَا يَرِدُ عَلَى الْحَدِيثِ شَيْءٌ أَصْلًا الْبَتَّةَ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ. اهـ.

وَالْمَفْصُودُ : أَنَّ الْأُمَّ تُحْرِمُ بِالرَّضَاعِ كَمَا تُحْرِمُ بِالنَّسَبِ، وَكَذَا الْجَدَّاتُ وَإِنْ عَلَوْنَ، وَالبَّنَاتُ وَبَنَاتُ الْأَوْلَادِ وَإِنْ سَفَلْنَ، وَالْأَخْوَاتُ مِنْ كُلِّ جِهَةِ، وَالْعَمَّاتُ وَعَمَّاتُ الْوَالَّدَيْنِ وَإِنْ عَلَوْا، وَالخَالَاتُ وَخَالَاتُ الْوَالَّدَيْنِ وَإِنْ عَلَوْا، وَبَنَاتُ الْأَخِ

(١) أخرجه البخاري (٢٦٤٥)، ومسلم (١٤٤٧).

(٢) في «تفسير القرآن العظيم» (٢٤٨/٢).

وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَبَنَاتُ أُولَادِهِمْ وَإِنْ سَفَلْنَ، وَأُمُّ الرَّوْجَةِ وَجَدَّاتُهَا وَإِنْ عَلَوْنَ مِنَ الرَّضَاعَةِ وَالنَّسَبِ فَيُحِرِّمُ مِنْ بَعْقِدِ النِّكَاحِ، وَالرَّبَائِبُ، وَهُنَّ بَنَاتُ الْمَرْأَةِ مِنْ غَيْرِهِ وَبَنَاتُ أُولَادِهَا وَإِنْ سَفَلْنَ مِنَ الرَّضَاعِ وَالنَّسَبِ بَعْدَ الدُّخُولِ، وَزَوَاجَاتُ أَبْنَائِهِ وَأَبْنَاءُ أُولَادِهِ وَإِنْ سَفَلْوَا مِنَ الرَّضَاعِ وَالنَّسَبِ بِنَفْسِ الْعَقِدِ، وَحَلَالُ الْأَبِ وَالْأَجَدَادِ وَإِنْ عَلَوْا مِنَ الرَّضَاعِ وَالنَّسَبِ، وَكُلُّ امْرَأَةٍ تُحِرِّمُ بَعْقِدِ النِّكَاحِ تُحِرِّمُ بِالْوَطْءِ فِي مِلْكِ الْيَمِينِ، فَلَوْ مَلَكَ أُخْتَيْنِ مِنْ نَسَبِ أَوْ رَضَاعِ لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يَجْمِعَ بَيْنَهُمَا فِي الْوَطْءِ، وَكَذَلِكَ يَبْنَى الْمَرْأَةُ وَعَمْتِهَا أَوْ خَالِتِهَا مِنْ نَسَبِ أَوْ رَضَاعِ

٣٣٩ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ الرَّضَاعَةَ

تُحِرِّمُ مَا يَحِرِّمُ مِنَ الْوِلَادَةِ »^(١) .

٣٤٠ - وَعَنْهَا قَالَتْ : إِنَّ أَفْلَحَ - أَخَا أَبِي الْقَعِيسِ - اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ بَعْدَمَا أُنْزِلَ الْحِجَابُ، فَقُلْتُ : وَاللَّهِ لَا آذُنُ لَهُ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ النَّبِيَّ ﷺ، فَإِنَّ أَخَا أَبِي الْقَعِيسِ لَيْسَ هُوَ أَرْضَعَنِي، وَلَكِنْ أَرْضَعَتْنِي امْرَأَةُ أَبِي الْقَعِيسِ .

فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الرَّجُلَ لَيْسَ هُوَ أَرْضَعَنِي، وَلَكِنْ أَرْضَعَتْنِي امْرَأَتِهِ . فَقَالَ : « أَئْذَنِي لَهُ، فَإِنَّهُ عَمْلِكِ، تَرِبَتْ يَمِينُكِ » .

قَالَ عُرُوهُ : فَبِذَلِكَ كَانَتْ عَائِشَةُ تَقُولُ : حَرَّمُوا مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحِرِّمُ مِنَ النَّسَبِ^(٢) .

وَفِي لَفْظٍ : اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ أَفْلَحُ فَلَمْ آذَنْ لَهُ، فَقَالَ : أَكْتَحِبِينَ مِنِّي وَأَنَا عَمْلِكِ ! فَقُلْتُ : كَيْفَ ذَلِكَ ؟ قَالَ : أَرْضَعَتِكِ امْرَأَةُ أَخِي بْلَبَنِ أَخِي .

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٢٦٤٦)، وَمُسْلِمُ (١٤٤٤).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٦١٥٦)، وَمُسْلِمُ (١٤٤٥) (٥).

قالت : فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : «صَدَقَ أَفْلَحُ، ائْذَنِي لَهُ، تَرِبْتُ يَمِينِكَ»^(١) ، أي افتقرت، والعرب تدعوا على الرجل ولا تريده وقوع الأمر به .

٣٤١ - وعنها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ : دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدِي رَجُلٌ ، فَقَالَ : «يَا عَائِشَةُ، مَنْ هَذَا؟» قُلْتُ : أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ، فَقَالَ : «يَا عَائِشَةُ، انْظُرْنَاهُ مِنْ إِخْوَانِكُنَّ، فَإِنَّمَا الرَّضَاعَةَ مِنَ الْمَحَاوِعَ»^(٢) .

الشرح :

الحاديُثُ ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّ لَبَنَ الْفَحْلِ يُحَرِّمُ.

وَصُورَتُهُ : أَنْ يَكُونَ لِرَجُلٍ امْرَأَتَانِ فَتُرْضِعَ إِحْدَاهُمَا صَبِيًّا أَجْنَبِيًّا وَالْأُخْرَى صَبِيًّةً فَتَحْرُمُ عَلَى الصَّبِيِّ؛ لِأَنَّهَا أَخْتُهُ لِأَبِيهِ مِنَ الرَّضَاعَةِ، وَيَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يُحَرِّمُ مِنَ النِّسَبِ.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : اللَّقَاحُ وَاحِدٌ^(٣) .

يُشَيرُ إِلَى أَنَّ سَبَبَ الْلَّبَنِ هُوَ مَاءُ الرَّجُلِ وَمَاءُ الْمَرْأَةِ.

قَوْلُهُ : «وَاللَّهُ لَا آذُنُ لَهُ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ النَّبِيَّ ﷺ» : فِيهِ أَنَّ مَنْ شَكَ فِي حُكْمٍ يَتَوَقَّفُ عَنْهُ حَتَّى يَسْأَلَ الْعُلَمَاءَ، وَفِيهِ مَشْرُوعَيْهِ أَسْتَئْذِنَ الْمَحْرَمَ عَلَى مَحْرَمِهِ^(٤) .

(١) أخرجه البخاري (٢٦٤٤) و (٤٧٩٦)، ومسلم (١٤٤٥) (٤).

(٢) أخرجه البخاري (٢٦٤٧)، ومسلم (١٤٥٥).

(٣) جزءٌ من أثْرٍ أخرجه الترمذى (١١٤٩)، وعبد الرزاق في «المصنف» (١٣٩٤٢) وهو صحيح .

(٤) انظر «شرح النموي على مسلم» (١٦ / ١٠)، و«فتح الباري» للحافظ ابن حجر (١٥٢ / ٩).

قَوْلُهَا «دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدِي رَجُلٌ» وَفِي رِوَايَةٍ^(١): «دَخَلَ عَلَيْهَا رَجُلٌ فَكَانَتْ تَغْيِيرَ وَجْهِهِ كَانَهُ كَرِهَ ذَلِكَ، فَقَالَتْ : إِنَّهُ أَخِي. فَقَالَ : انظُرْنَ مَنْ إِخْوَانُكُنَّ؟ فَإِنَّمَا الرَّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ».

قَالَ الْمُهَلَّبُ : مَعْنَاهُ : انظُرْنَ مَا سَبَبَ هَذِهِ الْأُخْرَوَةَ، فَإِنَّ حُرْمَةَ الرَّضَاعِ إِنَّمَا هِيَ فِي الصَّيْغَرِ حَتَّى تَسْدِدَ الرَّضَاعَةُ الْمَجَاعَةَ.

قَوْلُهُ : «فَإِنَّمَا الرَّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ» أي : الرَّضَاعَةُ الَّتِي تَثْبِتُ بِهَا الْحُرْمَةُ وَتَحَلُّ بِهَا الْخُلُوَّةُ حَيْثُ يَكُونُ الرَّضِيعُ طِفْلًا لِسَدِّ الْلَّبَنِ جَوْعَتَهُ^(٢).

وَرَوَى التَّرمذِيُّ^(٣) ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «لَا يُحِرِّمُ مِنَ الرَّضَاعِ إِلَّا مَا فَتَّقَ الْأَمْعَاءَ فِي الثَّدِيِّ، وَكَانَ قَبْلَ الْفِطَامِ».

وَعَنْ أُمِّ الْفَضْلِ : أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ : أَتْحِرِّمُ الْمَصَّةُ؟ فَقَالَ : «لَا يُحِرِّمُ الرَّضْعَةُ وَالرَّضْعَتَانِ، وَالْمَصَّةُ وَالْمَصَّتَانِ»^(٤).

وَفِي رِوَايَةٍ قَالَتْ : دَخَلَ أَعْرَابِيًّا عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنِّي كَانَتْ لِي امْرَأَةٌ فَتَزَوَّجْتُ عَلَيْهَا امْرَأَةً أُخْرَى، فَزَعَمْتُ امْرَأِي الْأُولَى أَنَّهَا أَرْضَعَتْ امْرَأِي الْحَدْثَى رَضْعَةً أَوْ رَضْعَتَيْنِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «لَا يُحِرِّمُ الإِمْلَاجُهُ وَالْإِمْلَاجَتَانِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَمُسْلِمٌ^(٥).

(١) أَخْرَجَهَا البَخَارِيُّ فِي «الصَّحِيفَةِ» (٥١٠٢).

(٢) انظر «شَرْحَ الْبَخَارِيِّ» لِابْنِ بَطَالٍ (١٩٧/٧)، وَ«فَتحُ الْبَارِيِّ» لِالْحَافِظِ ابْنِ حِجْرٍ (١٤٨/٩).

(٣) فِي «الْجَامِعِ الْكَبِيرِ» (١١٥٢) وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيفٌ.

وَقَوْلُهُ : «فِي الثَّدِيِّ» : لِيُسْتَ في الأَصْلِ وَالْمَطْبُوعِ، وَاسْتَدِرَاكُهَا مِنَ الْلَّازِمِ.

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الصَّحِيفَةِ» (١٤٥١).

(٥) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٦٨٧٣)، وَمُسْلِمٌ (١٤٥١) (١٨).

وَانْظُرْ لِطَفَّاً : «جَمِيعُ الْفَتاوَىِ» لِشِيخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تِيمِيَّةَ (٣٤/٤١، ٤٥-٤٧، ٥٧-٦٢).

الإِمْلاجَةُ: الْإِرْضَاعَةُ الْوَاحِدَةُ مِثْلُ الْمَصَّةِ.

وَفِي الْحَدِيثِ: أَنَّ الرَّوَّاجَ يَسْأَلُ زَوْجَهُ عَنْ سَبِّ إِدْخَالِ الرَّجُلِ بَيْتَهُ، وَالْاحْتِيَاطُ فِي ذَلِكَ وَالنَّظَرُ فِيهِ.

٣٤٢ - عَنْ عُقَبَةَ بْنِ الْحَارِثِ : أَنَّهُ تَزَوَّجَ أُمَّ يَحْيَى بْنَ أَبِي إِهَابٍ، فَجَاءَتْ أُمَّةُ سُودَاءَ، فَقَالَتْ : قَدْ أَرْضَعْتُكُمْ. فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، قَالَ : فَأَعْرَضْ عَنِّي، قَالَ : فَتَنَحَّيْتُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ : «وَكَيْفَ، وَقَدْ زَعَمْتُ أَنْ قَدْ أَرْضَعْتُكُمْ؟»^(١).

الشَّرْحُ :

فِي رِوَايَةٍ^(٢): «فَنَهَاهُ عَنْهَا». وَفِي رِوَايَةٍ^(٣) «دَعْهَا عَنْكَ، أَوْ نَحْوَهُ». وَفِي رِوَايَةٍ^(٤): «فَفَارَقَهَا عُقَبَةُ وَنَكَحْتُ زَوْجاً غَيْرَهُ».

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى قَبُولِ شَهادَةِ الْمُرْضِعَةِ وَحَدَّهَا فِي الرَّضَاعِ.
وَحَمَلَ الْجُمْهُورُ النَّهَيَ عَلَى التَّنْزِيَةِ، وَالْأَمْرَ عَلَى الإِرْشَادِ.

وَفِي رِوَايَةِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ: أَنَّهَا تُقْبَلُ وَحَدَّهَا الْكِنْ بَشَرَ طُفُوشُ ذَلِكَ فِي الْجِيَرَانِ^(٥).

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٢٦٥٩).

(٢) أَخْرَجَهَا الْبَخَارِيُّ فِي «الصَّحِيفَةِ» (٢٦٥٩) وَهِيَ تَابِعَةُ حَدِيثِ الْبَابِ، وَيُظَهِّرُ أَنَّ نَسْخَةَ الشَّارِحِ لِلْعِدْمَةِ، كَانَتْ بِهَا خَرْمٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٣) أَخْرَجَهَا الْبَخَارِيُّ فِي «الصَّحِيفَةِ» (٢٦٦٠) وَ(٥١٠٤).

(٤) أَخْرَجَهَا الْبَخَارِيُّ فِي «الصَّحِيفَةِ» (٨٨).

(٥) قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْكَافِيِّ فِي الْفَقَهِ عَلَى مِذَهَبِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ» (٢٩٥/٢): وَتَحْبُزُ شَهادَةُ امْرَاتَيْنِ فِي الرَّضَاعِ، وَإِنْ أَدَى ذَلِكَ إِلَى فَسْخِ النِّكَاحِ. اهـ
وَقَالَ ابْنُ رَشْدٍ فِي «بَدْيَةِ الْمُجْتَهِدِ» (٣/٦٣): أَمَّا الشَّهادَةُ عَلَى الرَّضَاعِ، فَإِنَّ قَوْمًا قَالُوا: لَا تُقْبَلُ فِيهِ إِلَّا شَهادَةُ امْرَاتَيْنِ.

وَقَوْمًا قَالُوا: لَا تُقْبَلُ فِيهِ إِلَّا شَهادَةُ أَرْبَعٍ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَعَطَاءُ. وَقَوْمًا قَالُوا: تُقْبَلُ فِيهِ شَهادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ.

وقالَ عُمَرُ : فِرْقٌ بَيْنَهَا إِنْ جَاءَتْ بِبَيِّنَةٍ إِلَّا فَخَلَّ بَيْنَ الرَّجُلِ وَامْرَأَتِهِ إِلَّا أَنْ يَتَنَزَّهَا، وَلَوْ فُتُحَ هَذَا الْبَابُ لَمْ تَشَأْ امْرَأَةٌ أَنْ تُفْرَقَ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ إِلَّا فَعَلَتْ .

قالَ الْحَافِظُ : وَفِي الْحَدِيثِ جَوَازُ إِعْرَاضِ الْمُفْتَى لِيُنْبَهُ الْمُسْتَفْتَى عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ فِيمَا سَأَلَهُ الْكَفُّ عَنْهُ، وَجَوَازُ تَكْرَارِ السُّؤَالِ لِمَنْ لَمْ يَفْهَمْ الْمُرَادَ، وَالسُّؤَالُ عَنِ السَّبِيلِ الْمُقْتَضِي لِرَفْعِ النِّكَاحِ .

قَوْلُهُ : «فَجَاءَتْ أَمَّةٌ سَوْدَاءُ» فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى قَبُولِ شَهادَةِ الْإِمَامِ وَالْعَبْدِ .

قَالَ الْبُخَارِيُّ^(١) : وَقَالَ أَنْسُ : شَهادَةُ الْعَبْدِ جَائِزَةٌ إِذَا كَانَ عَدْلًا .

وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ : شَهادَتُهُ جَائِزَةٌ إِلَّا الْعَبْدُ لِسِيَدِهِ . اهـ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٤٤٣ - عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ - يَعْنِي مِنْ مَكَّةَ - فَتَبَعَتْهُمْ ابْنَةُ حَمْزَةَ تُنَادِي: يَا عَمْ؛ فَتَنَاوَهَا عَلَيْهِ فَأَخَذَ بِيَدِهَا، وَقَالَ لِفَاطِمَةَ دُونَكِ ابْنَةَ عَمَّكِ؛ فَاحْتَمَلَتْهَا . فَاخْتَصَّمَ فِيهَا عَلَيْهِ، وَزَيْدُ، وَجَعْفُرُ .

فَقَالَ عَلَيْهِ : أَنَا أَحُقُّ بِهَا، وَهِيَ ابْنَةُ عَمِّي .

وَقَالَ جَعْفُرُ : ابْنَةُ عَمِّي، وَخَالَتُهَا تَحْتَيِ .

وَالَّذِينَ قَالُوا: تَقْبِلُ فِيهِ شَهادَةُ امْرَأَتَيْنِ ، مِنْهُمْ مَنْ اشْتَرَطَ فِي ذَلِكَ فُشُوشُ قَوْلِهِمْ بِذَلِكَ قَبْلَ الشَّهادَةِ ، وَهُوَ مُذَهِّبُ مَالِكَ ، وَابْنِ الْقَاسِمِ . وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُشَرِّطْهُ ، وَهُوَ قَوْلُ مُطَرَّفِ وَابْنِ الْمَاجِشُونَ . وَالَّذِينَ أَجَازُوا أَيْضًا شَهادَةَ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُشَرِّطْ فُشُوشُ قَوْلِهِمْ قَبْلَ الشَّهادَةِ ، وَهُوَ مُذَهِّبُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ اشْتَرَطَ ذَلِكَ ، وَهِيَ رِوَايَةُ مَالِكَ ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ لَا يُجُوزُ فِيهِ شَهادَةُ أَقْلَى مِنْ اثْتَيْنِ .

وَقَالَ فِي بَابِ الشَّهَادَاتِ (٤ / ٢٤٨) : أَمَّا شَهادَةُ الْمَرْأَةِ الْوَاحِدَةِ بِالرُّضَاعِ ، فَلِنَفْهُمْ أَيْضًا اخْتَلَفُوا فِيهَا؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، فِي الْمَرْأَةِ الْوَاحِدَةِ الَّتِي شَهَدَتْ بِالرُّضَاعِ «كَيْفَ وَقَدْ أَرْضَعْتُكُمَا؟» ، وَهَذَا ظَاهِرُهُ الْإِنْكَارُ ، وَلَذِكَ لَمْ يُخْتَلِفْ قَوْلُ مَالِكَ فِي أَنَّهُ مَكْرُوهٌ . وَانْظُرْ : «الْفَتاوَى الْكَبْرِيَّةُ» لِشِيخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَةَ (٥ / ٥٧٨) . وَ«نَيلُ الْأُوْطَارُ» لِلشُوكَانِيِّ (٨ / ٣٧٦) لِلتَّوْسُعِ .

(١) فِي «الصَّحِيفَةِ» قَبْلَ الْحَدِيثِ (٢٦٥٩) .

وقال زيدٌ : بنتُ أخِي .

فَقَضَىٰ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ لِخَاتَمِهِ، وَقَالَ : «الْحَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ» .

وَقَالَ لِعَلِيٍّ : «أَنْتَ مِنِّي، وَأَنَا مِنْكَ» .

وَقَالَ لِجَعْفَرٍ : «أَشَبَّهَتْ حَلْقِي وَحُلْقِي» .

وَقَالَ لِزَيْدٍ : «أَنْتَ أَخُونَا وَمَوْلَانَا» ^(١) .

الشَّرْح :

قوله : «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - يعني : مِنْ مَكَّةَ» أي : في عُمْرَةِ القَضِيَّةِ .

قوله : «فَاخْتَصَمَ فِيهَا عَلِيٌّ وَجَعْفُرٌ وَزَيْدٌ» أي : في أَيْمَانِهِ تَكُونُ عِنْدَهُ، وَكَانَتْ خُصُومُهُمْ فِي ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ، وَكَانَ لِكُلِّ مِنْ هُؤُلَاءِ الْثَّلَاثَةِ فِيهَا شُبْهَةٌ .

أمّا زيدٌ : فَلَلأُخْرَوَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا، رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ آخَى بَيْنَ حَمْزَةَ وَزَيْدِ ابْنِ حَارِثَةَ ^(٢)، وَلِكَوْنِهِ بَدَأَ بِإِخْرَاجِهِ مِنْ مَكَّةَ .

وَآمَّا عَلِيُّ : فَلَأَنَّهُ ابْنُ عَمِّهَا وَحَمَلَهَا مَعَ زَوْجِهِ.

وَآمَّا جَعْفَرٌ : فَلِكَوْنِهِ ابْنُ عَمِّهَا وَخَالِتُهَا عِنْدَهُ، فَيَتَرَجَّحُ جَانِبُ جَعْفَرٍ بِاجْتِمَاعِ قَرَابَةِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ مِنْهَا .

(١) آخرجه البخاري (٤٢٥١) مطولاً .

(٢) آخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٦٦٩٩) .

قوله: «الخالة بمنزلة الأم» أي : في الحضانة؛ لأنَّها تُقرُبُ مِنْها في الحُنُوْر والشَّفَقَةِ والاهتِداءِ إلى ما يُصلِحُ الولَدَ، وفيه دَلِيلٌ على أنَّ الحاضنةَ إذا تزوَّجَتْ بَقَرِيبِ المَحْصُونَةِ لا تَسْقُطُ حَضَانَتُهَا.

قوله: «وقَالَ لِعَلَىٰ : أَنْتَ مِنِّي وَأَنَا مِنْكَ» أي : في النَّسَبِ والصَّهْرِ والسَّابِقَةِ والمَحْبَبَةِ وغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ المَرَايا .

قوله: «وقَالَ لِحَعْرٍ : أَشَبَّهْتَ خَلْقِي وَخُلْقِي»: الخلق بالفتح : الصُّورَةُ، وبالضم : الطَّبَعُ والسِّجْيَةُ، وهَذِهِ مَنْقَبَةٌ عَظِيمَةٌ لِحَعْرٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ : «وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ» [القلم: ٤].

وقَالَ لِزَيْدٍ : «أَنْتَ أَخُونَا وَمَوْلَانَا» أي : مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ أَعْتَقَهُ، وَفِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ : «مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ» ^(١).

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ أَيْضًا : تَعْظِيمُ صِلَةِ الرَّاحِمِ، بِحِيثُ تَقْعُدُ الْمُخَاصِمَةُ بَيْنَ الْكِبَارِ فِي التَّوْصُلِ إِلَيْهَا، وَأَنَّ الْحَاكِمَ يُبَيِّنُ دَلِيلَ الْحُكْمِ لِلْخَصْمِ، وَأَنَّ الْخَصْمَ يُلْنِي بِحُجَّتِهِ، وَالْحَدِيثُ أَصْلُ فِي بَابِ الْحَضَانَةِ.

وَقَدْ رَوَىْ أَحْمَدُ، وَالْأَرْبَعَةُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ زَوْجِي يُرِيدُ أَنْ يَذَهَّبَ بِأَبِيهِ، وَقَدْ نَفَعَنِي وَسَقَانِي مِنْ بَئْرِ أَبِي عَنْبَةَ، فَجَاءَ زَوْجُهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «يَا غُلَامُ، هَذَا أَبُوكَ وَهَذِهِ أُمُّكَ، فَخُذْ بِيَدِ أَبِيهَا شَيْثَتْ، فَأَخْدَ بِيَدِ أُمِّهِ فَانْطَلَقْتُ بِهِ» ^(٢).

(١) أخرجه البخاري (٦٧٦١) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أَحْمَدَ فِي «الْمُسْنَد» (٧٣٥٢)، وَأَبُو داود (٢٢٧٧)، وَالنَّسَائِي (٣٤٩٦)، وَفِي «الْكَبْرَى» (٥٦٦٠)، وَالْتَّرْمِذِي (١٣٥٧)، وَابْنِ ماجِه (٢٣٥١)، إِسْنَادُهُ صَحِيفٌ.

قَالَ ابْنُ الْقِيمِ^(١): يَنْبَغِي قَبْلِ التَّخْيِيرِ وَالاُسْتِهَامُ مُلاَحَظَةً مَا فِيهِ الْمَصْلَحةُ لِلصَّبِيِّ، فَإِذَا كَانَ أَحَدُ الْأَبْوَابِ أَصْلَحَ لِلصَّبِيِّ مِنَ الْآخَرِ فُدُّمَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ فُرْعَةٍ وَلَا تَخْيِيرٍ.



(١) انظره في «زاد المعاد» (٤٢٤/٥)

وقال: سمعتُ شيخنا رَحْمَةُ اللَّهِ يَقُولُ: تنازع أبوان صَبِيًّا عند بعض الْحُكَّام فخَيَّرَهُ بَيْنَهُمَا، فاختار أباه، فقالت له أمُّه: سَلْهُ لَأَيِّ شَيْءٍ يختار أباه، فسألها، فقال: أمي تبعشني كل يوم للكتاب، والفقية بضربني، وأبي يتركني للعب مع الصبيان! فقضى به للأم ، قال: أنت أحُّنْ به .
وانظر: «مجموع الفتاوى» (٣٤/١٤) فما بعدها .

رَفْعٌ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْبَخْرَيِّ
أَسْكَنَهُ اللَّهُ الْفَزُورَ كَسْ

كِتَابُ الْقِصَاصِ

٣٤٤ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشَهُدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ : الشَّيْبُ الرَّازِيُّ، النَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمَفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ »^(١).

الشرح :

الْقِصَاصُ : مَاخُوذٌ مِنَ الْقَصْصِ : وَهُوَ الْقَطْعُ، أَوْ مِنْ اقْتِصَاصِ الْأَثْرِ؛ لِأَنَّ الْمُقْتَصَصَ يَتَّبِعُ حِنَافَيَةَ الْجَانِيِّ لِيَأْخُذَ مِثْلَهَا، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « يَتَائِبُهَا الَّذِينَ آمَنُوا كَذَبَ عَلَيْكُمْ الْقِصَاصُ فِي الْقَنْلِ الْحَرُثُ بِالْحَرُثِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَلَا يَبْغِي عِلْمًا بِالْمَعْرُوفِ وَلَا يَأْدِمُ إِلَيْهِ بِالْحَسَنِ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنْ أَعْدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ١٧٨ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حِيَاةٌ يَتَأْوِلُ إِلَيْهِ الْأَبْرَبُ لَعَلَّكُمْ تَتَّقَوْنَ » [البقرة: ١٧٩ - ١٧٨].

وَقَالَ تَعَالَى : « وَكَيْنَنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأَذْنَ بِالْأَذْنِ وَالسِّنَ بِالسِّنِ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ » [المائدة: ٤٥].

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ قِصَاصٌ وَلَمْ تَكُنْ فِيهِمْ دِيَةٌ، فَقَالَ اللَّهُ لِهِنْدِهِ الْأُمَّةِ : « كَذَبَ عَلَيْكُمْ الْقِصَاصُ فِي الْقَنْلِ » [البقرة: ١٧٨] إِلَى قَوْلِهِ : « فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ » [البقرة: ١٧٨].

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٦٨٧٨)، وَمُسْلِمٌ (١٦٧٦).

قال ابن عباسٍ : فالعفو أن يقبل الديَّة في العَمْدِ . و قال : ﴿ فَإِنَّمَا مُحَاجَّةُ الْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة: ١٧٨] ، أَنْ يَطْلُبَ بِمَعْرُوفٍ وَيُؤْدِي بِإِحْسَانٍ ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(١) .

قال أبو عبيدة : ذهب ابن عباس إلى أن هذه الآية ليست منسوخةً بأية المائدة ﴿ أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾ [المائدة: ٤٥] ، بل هما مُحَكَّمان ، وكأنه أراد أن آية المائدة مفسرة لآية البقرة ، وأن المراد بالنفس نفس الأحرار ، ذكورهم وإناثهم دون الأرقاء ، فإنفسهم متساوية دون الأحرار^(٢) .

وقال سعيد بن جبير في قول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى ﴾ [البقرة: ١٧٨] ، يعني : إذا كان عمداً الحُرُّ بالحُرّ ، «وذلك أن حيين من العرب اقتتلوا في الجاهلية قبل الإسلام بقليل ، فكان بينهم قتل وجرحات حتى قتلوا العبيد والنساء ، فلم يأخذ بعضهم من بعض حتى أسلموا ، فكان أحد الحيين يتطاول على الآخر في العدة والأموال ، فحلقا أن لا يرضوا حتى يقتل بالعبد منا الحُرُّ منهم ، وبالمرأة من الرجل منهم ، فنزل فيهم : ﴿ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى ﴾ [البقرة: ١٧٨] ، رواه ابن أبي حاتم^(٣) .

قال الحافظ : والأية أصل في اشتراط التكافؤ في القصاص ، وهو قول الجمهور^(٤) .

(١) في «ال الصحيح» (٤٤٩٨) .

(٢) انظر : «الناسخ والمسوخ» لأبي عبد القاسم بن سلام (٢٥٢) . وانظر : رد دعوى النسخ في الآية ، «النسخ في القرآن» للدكتور مصطفى زيد رحمة (٢/٦٣٢) .

(٣) في «تفسيره» (١/٢٩٣) (١٥٧٦) .

(٤) «فتح الباري» (١٢/١٩٨) ، وفي المسألة خلاف بين الجمهور والأحناف ، تنظر في كتب «آيات الأحكام» ، وانظر بتوسيع : «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (٣/٦٣) ط: الرسالة .

قوله: «لا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشَهُدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ» أي: خصائِلِ ثلَاثٍ: «الشَّيْبُ الرَّازِي» أي: فِي حِلْ قَتْلُهُ بِالرَّجْمِ «وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ» أي: مَنْ قَتَلَ نَفْسًا عَمْدًا بِغَيْرِ حَقٍّ قُتِلَ «وَالنَّارِكُ لِدِينِهِ» أي: الْمُرْتَدُ: وَهُوَ الْمُسْلِمُ يَكُفُّرُ بَعْدَ اسْلَامِهِ.

قوله: «المُفارِقُ لِلْجَمَاعَةِ» المُراد: جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ، أي فَارَقُهُمْ بِالاِرْتِدَادِ.

قال القُرطُبِيُّ: ظَاهِرُ قَوْلِهِ: «المُفارِقُ لِلْجَمَاعَةِ»: أَنَّهُ نَعْتُ لِلتَّارِكِ لِدِينِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا ارْتَدَ فَارَقَ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ، غَيْرَ أَنَّهُ يَلْتَحِقُ بِهِ كُلُّ مَنْ خَرَجَ عَنْ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ وَإِنْ لَمْ يَرْتَدَ، كَمَنْ يَمْتَنِعُ مِنْ إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِ إِذَا وَجَبَ، وَيُقَاتَلُ عَلَى ذَلِكَ كَأَهْلِ الْبَغْيِ وَقُطَّاعِ الطَّرِيقِ وَالْمُحَارِبِينَ مِنَ الْخَوَارِجِ وَغَيْرِهِمْ، فَيَتَنَاوِلُهُمْ لَفْظُ: «المُفارِقُ لِلْجَمَاعَةِ» بِطَرِيقِ الْعُمُومِ. انتَهَى^(١).

وقال الإمامُ أَحْمَدُ: إِذَا تَرَكَ الصَّلَاةَ كَفَرَ وَقُتِلَ وَلَوْ لَمْ يَجِدْ وُجُوبَهَا.

وقال الجُمَهُورُ: يُقْتَلُ حَدَّاً لَا كُفْرًا^(٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٥٤٥ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الدَّمَاءِ»^(٣).

(١) نقله عنه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٢/٢٠٢)، وانظر «المفہوم» للقرطبي (٥/٤٠).

(٢) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (١٢/٢٠٣).

وانظر في تقرير المسألة، ما حرر شيخنا العلامة محمد العثيمين رحمه الله بها لا مزيد عليه، في «الشرح الممتع» (٢/٢٥) فما بعدها.

(٣) أخرجه البخاري (٦٨٦٤)، ومسلم (١٦٧٨).

الشرح :

أي : أول القضايا يوم القيمة القضاء في الدماء التي وقعت بين الناس في الدنيا . وعند السائى (١) : « أول ما يحاسب عليه العبد صلاته ، وأول ما يقضى بين الناس في الدماء ».

وفي حديث الصور الطويل ، عن أبي هريرة رفعه : « أول ما يقضى بين الناس في الدماء ويأتي كُلُّ قتيل قد حمل رأسه فيقول : يا رب سُلْ هذا فِيمَ قتلني ؟ » الحديث (٢) .

قال الحافظ : وفي الحديث : عظُم أمر الدماء ، فإن البداءة إنما تكون بالأهـم ، والذنب يعظم بحسب عظم المفسدة وتفويت المصلحة ، وإعدام البنية الإنسانية غاية ذلك . انتهى (٣) ، والله المستعان .

٣٤٦ - عن سهل بن أبي حكمة قال : انطلق عبد الله بن سهل ومحىصة بن مسعود إلى خير - وهي يومئذ صلح - فتفرق ، فأتى محيصه إلى عبد الله بن سهل ، وهو يتشحث في دمه قتيلاً ، فدفعه . ثم قدم المدينة ، فانطلق عبد الرحمن ابن سهل ، ومحىصه وحويصه أبنا مسعود إلى النبي ﷺ ، فذهب عبد الرحمن يتكلّم ،

(١) في « المجتبى » (٣٩٩١) من حديث ابن مسعود عليه .

ولا تعارض ، فحديث الباب خاص فيما بين الناس ، وهذا الحديث فيما يتعلق بحقوق الله .
وانظر ما قاله الحافظ في « الفتح » (١٨٩ / ١٢) .

(٢) أخرجه البهقي في « البعث والنشور » (٦٠٩) ، واستاده ضعيف ، وثمة علل فيه ، أظهرها أنه من روایة إسماعيل بن رافع المدني ، ضعفه الإمام أحمد ، ويحيى بن معين ، وقال الدارقطني : متروك الحديث .
وقال ابن عدي : أحاديثه كلها مما فيه نظر . انظر : « ميزان الاعتراض » للذهبي (٢٢٥ / ١) .
وهذه القطعة من حديثه ، لها شاهد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، وهو صحيح ،
آخر جهاً أحاديثه في المسند » (١٩٤١) و (٢١٤٢) و (٢٦٨٥) . فانظره .

(٣) « فتح الباري » (١١ / ٣٩٧) .

فَقَالَ رَبِّهِ : «كَبُرْ كَبُرْ» ، وَهُوَ أَحَدُ الْقَوْمِ ، فَسَكَتْ ، فَتَكَلَّمَ ، فَقَالَ : «أَخْلِفُونَ وَتَسْتَحِقُونَ قاتِلَكُمْ - أَوْ صَاحِبَكُمْ -؟». قَالُوا : وَكِيفَ نَحْلِفُ وَلَمْ نَشَهِدْ ، وَلَمْ نَرْ؟ قَالَ : «فَتُبَرِّئُكُمْ يَهُودٌ بِخَمْسِينَ يَمِينًا؟». قَالُوا : كِيفَ نَأْخُذُ بِأَيْمَانِ قَوْمٍ كُفَّارٍ؟ فَعَقَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ^(١).

وَفِي حَدِيثِ حَمَادَ بْنِ زَيْدٍ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «يُقْسِمُ خَمْسُونَ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ فَيُدْفَعُ بِرُمَّتِهِ؟». قَالُوا : أَمْرُ لَمْ نَشَهِدْهُ، كِيفَ نَحْلِفُ؟ قَالَ : «فَتُبَرِّئُكُمْ يَهُودٌ بِأَيْمَانِ خَمْسِينَ مِنْهُمْ؟» قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَوْمٌ كُفَّارٌ؟ فَوَدَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ قِبَلِهِ^(٢).

وَفِي حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ عُبَيْدٍ : فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبَطِّلَ دَمَهُ، فَوَدَاهُ بِمِئَةٍ مِنْ إِبْلِ الصَّدَقَةِ^(٣).

الشَّرْح :

هَذَا الْحَدِيثُ أَصْلُ فِي مَشْرُوعِيَّةِ الْقَسَامَةِ؛ وَهِيَ الْأَيْمَانُ الْمُكَرَّرَةُ فِي دَعْوِيِّ الْقَتْلِ عِنْدُ وُجُودِ اللَّوْثِ^(٤)؛ وَهُوَ مَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ صِحَّةُ الدَّعْوَى بِهِ.

قَالَ الزَّهْرِيُّ : قَالَ لِي عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ : إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَدْعَ الْقَسَامَةَ يَأْتِي رَجُلٌ مِنْ أَرْضِ كَذَا، وَآخَرُ مِنْ أَرْضِ كَذَا فَيَحْلِفُونَ عَلَى مَا لَا يَرَوْنَ، فَقُلْتُ : إِنَّكَ أَنْ

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٣١٧٣)، وَمُسْلِمٌ (١٦٦٩) (١).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٦١٤٢، ٦١٤٣)، وَمُسْلِمٌ (١٦٦٩) (٢) وَاللَّفْظُ لَهُ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٦٨٩٨)، وَمُسْلِمٌ (١٦٦٩) (٥).

(٤) وَاللَّوْثُ : بِالْفَتْحِ : الْبَيْنَةُ الْضَّعِيفَةُ غَيْرُ الْكَاملَةِ . «الْمُصَبَّحُ الْمُنِيرُ» لِلْفَيْوَمِيِّ (لَ وَثَ)

تَرَكَهَا يُوْشِكُ أَنَّ الرَّجُلَ يُقْتَلُ عِنْدَ بَابِكَ فَيُبْطَلُ دَمُهُ، وَإِنَّ لِلنَّاسِ فِي الْقَسَامَةِ
لَحَيَاةً^(١).

قال القاضي عياض : هذا الحديث أصلٌ منْ أصول الشرع ، وقادِعَةٌ مِنْ
قواعد الأحكام ، ورُكْنٌ مِنْ أركان مصالح العباد . انتهى^(٢).

وقال أبو الزناد عن خارجة : قتلنا بالقسامة والصحابة متواترون ، إني لأرى
أنهم ألف رجل ، فما اختلف منهم اثنان . آخر جه سعيد بن منصور ، والبيهقي^(٣).

وقال القرطبي : الأصل في الدعاوى أن اليدين على المدعى عليه ، وحكم
القسامة أصل بنفسه ؛ ليتعذر إقامة البينة على القتل فيها غالباً ، فإن القاصد للقتل
يقصد الخلوة ، ويترصد للغفلة ، وتأيدت بذلك الرواية الصحيحة المتفق عليها
وبقي ما عدا القسام على الأصل^(٤).

قوله : «يُقْسِمُ خَمْسُونَ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ فَيُدْفَعُ بِرُمَّتِهِ» الرُّمَّةُ : حبل يُكونُ
في عنق الأسير ، وهذا اللّفظ يُستعمل فُيدَفُعُ القاتل للأولئك للقتل .

وروى النسائي^(٥) ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده : أن ابن محيسنة
الأصغر أصبح قتيلاً على أبواب خير ، فقال رسول الله ﷺ : «أقم شاهدين على
من قتله أدفعه إليكم برمته» ، فقال : يا رسول الله ، ومن أين أصيبح شاهدين ، وإنما
أصبح قتيلاً على أبوابهم ؟ قال : «فتَحَلِفُ حَمْسِينَ قَسَاماً؟» فقال : يا رسول الله ،

(١) أورده الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٢/٢٣٢)، وعزاه لابن المنذر.

(٢) إكمال المعلم شرح صحيح مسلم (٥/٢٣١).

(٣) كما في «المفهم» للقرطبي (٥/١٢)، و«الفتح» للمحافظ ابن حجر (١٢/٢٣٥).

(٤) نقله بهذا السياق الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٢/٢٣٦)، وانظر «المفهم» (٥/١٠-١١).

(٥) في «المجتبى» (٤٧٢٠)، وفي «الكبرى» (٦٨٩٦) وكذا أخرجه ابن ماجه (٢٦٧٨) وإسناده
حسن ، وله طرق يُصحح بها لغيره.

فكيف نَسْتَحْلِفُهُمْ وَهُمُ الْيَهُودُ؟ فَقَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دِيَتَهُ عَلَيْهِمْ وَأَعْنَاهُمْ بِنِصْفِهَا.

قال الشافعي: لا يحب الحق حتى يخالف الوراثة خمسين يميناً سواء قلوا أم كثروا، فلو كانوا بعد الأيمان حلف كل واحد منهم يميناً، وإن كانوا أقل أو نكل بعضهم ردة الأيمان على الباقين، فإن لم يكن إلا واحداً حلف خمسين يميناً واستحق.

وقال مالك: إن كان ولد الدم واحداً فضم إليه آخر من العصبة، ولا يستعان بغيرهم^(١).

قال في «الفروع»: ولا قساممة على أكثر من واحد، نص علىية، فإن النبي ﷺ قال: «فتستحقون دم صاحبكم» وعنده: بل في غير هذه دم، وتحب الديه. انتهى^(٢).

وعن الشعبي: أن قتيلاً وحد بين وادعة وشاكراً، فأمرهم عمر بن الخطاب أن يقيسو ما بينهما، فوجدوه إلى وادعة أقرب، فأحلفهم عمر خمسين يميناً، كل رجل لما قتله ولا علمت قاتلها، ثم أغراهم الديه.

قالوا: يا أمير المؤمنين، لا أيماننا دفعت عن أموالنا، ولا أموالنا دفعت عن أيماننا.

فقال عمر: كذلك الحق. أخرجه عبد الرزاق، وابن أبي شيبة، والبيهقي^(٣).

(١) نقله عنه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٢/٢٣٨)، وانظر «الموطأ» برواية الليثي (٢/٨٧٨).

(٢) «الفروع» لابن مفلح المقدسي الحنبلي (١٠/١٨) وهو من قول الإمام أحمد.

والحديث: أخرجه النسائي (٤٧١٤) وهو صحيح.

(٣) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٦٦٢٦)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٤٠٨٤)، والبيهقي في «الكبرى» (٨/١٢٣).

قال الحافظ : وفي الحديث: أنَّ الْحَلِفَ في القَسَامَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ الْجُزْمِ بالقَاتِلِ، والطَّرِيقُ إِلَى ذَلِكَ الْمُشَاهَدَةُ أَوْ إِخْبَارُ مَنْ يُوْثُقُ بِهِ مَعَ الْفَرِينَ الدَّالَّةِ عَلَى ذَلِكَ، وفِيهِ الْإِكْتِفَاءُ بِالْمُكَاتِبَةِ وَبِخَبَرِ الْوَاحِدِ مَعَ إِمْكَانِ الْمُشَافَهَةِ. انتهى^(١).

قال في «الاختيارات»^(٢): نَقلَ الْمَيْمُونِيُّ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ : اذْهَبْ إِلَى القَسَامَةِ إِذَا كَانَ ثَمَّ لَطْخٌ، وَإِذَا كَانَ ثَمَّ سَبْبٌ بَيْنُ، وَإِذَا كَانَ ثَمَّ عَدَاؤُهُ، وَإِذَا كَانَ مِثْلُ الْمُدَعَى عَلَيْهِ يَفْعَلُ هَذَا، وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ، فَإِذَا كَانَ ثَمَّ لَوْثٌ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ قَتَلَ مَنِ اتَّهَمَ بِقَتْلِهِ جَازَ لِأَوْلَيَاءِ الْقَتِيلِ أَنْ يَحْلِفُوا حَسْنَيَّاً يَمِينًا وَيَسْتَحْقُوا دَمَهُ، وَأَمَّا ضَرْبُهِ لِيُقْرَرَ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا مَعَ الْقَرَائِنِ الَّتِي تَدْلُّ عَلَى أَنَّهُ قَتَلَهُ، فَإِنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ جَوَزَ تَقْرِيرَهِ بِالضَّرِبِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ، وَبَعْضُهُمْ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ مُطْلَقاً انتهى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٣٤٧ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ جَارِيَةً وُجِدَ رَأْسُهَا مَرَضُوضاً بَيْنَ حَجَرَيْنِ، فَقَيْلَ : مَنْ فَعَلَ هَذَا إِلَيْكِ؟ فُلَانُ؟ فُلَانُ؟ حَتَّى ذُكْرَ يَهُودِيٍّ، فَأَوْمَأْتَ بِرَأْسِهَا. فَأُخِذَ الْيَهُودِيُّ فَاعْتَرَفَ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُرَضَّ رَأْسُهِ بَيْنَ حَجَرَيْنِ^(٣).

٣٤٨ - وَلِمُسْلِمٍ، وَالنَّسَائِيِّ^(٤) عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ يَهُودِيًّا قَتَلَ جَارِيَةً عَلَى أَوْضَاحٍ، فَأَفَادَهُ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(١) «فتح الباري» (١٢/٢٣٨).

(٢) انظر «الفتاوی الكبیری» (٥٢٦/٥).

(٣) أخرجه البخاري (٢٤١٣)، ومسلم (١٦٧٢) (١٧).

(٤) في «الصحيح» (١٦٧٢)، و«المجتبی» (٤٧٤٠) واللفظ له

وأخرجه البخاري (٦٨٧٩).

الأَوْضَاحُ : بِالْمُهَمَّلَةِ : حِلْيٌ الْفِضَّةِ .

قَالَ الْمُهَلَّبُ : فِيهِ أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْحَاكِمِ أَنْ يَسْتَدِلَّ عَلَى أَهْلِ الْجَنَاحِيَاتِ ثُمَّ يَتَلَطَّفَ بِهِمْ حَتَّى يُقْرُرُوا لِيُؤْخَذُوا بِإِقْرَارِهِمْ، وَهَذَا بِخِلَافِ مَا إِذَا جَاءُوا تَائِينَ، فَإِنَّهُ يُعِرِّضُ عَمَّنْ لَمْ يُصَرِّحْ بِالْجِنَانِيَّةِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ إِقَامَةُ الْحَدِّ عَلَيْهِ إِذَا أَقْرَرَ، وَفِيهِ أَنَّهُ تَجِبُ الْمُطَالَبَةُ بِالدَّمِ بِمُجَرَّدِ الشَّكْوَى وَبِالإِشَارَةِ .

وَقَالَ الْمَازِرِيُّ : فِيهِ الرَّدُّ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ الْقِصَاصَ بِغَيْرِ السَّيْفِ، وَقَتْلُ الرَّجُلِ
بِالْمَرْأَةِ. انتهى^(۱).

وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقَاتِلَ يُقْتَلُ بِهَا قَتْلًا بِهِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى : « وَإِنْ عَابَتْمُ
فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِّشُمْ بِهِ » [النَّحْلُ : ۱۲۶]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : « فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ
فَأَعْتَدَوْا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ » [البَقْرَةُ : ۱۹۴]، وَهَذَا قَوْلُ الْجُمُهُورِ؛ وَأَمَّا حَدِيثُ
« لَا قَوْدَ إِلَّا بِالسَّيْفِ »^(۲) فَقَالَ الْحَافِظُ : هُوَ ضَعِيفٌ. وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ : طُرْقُهُ كُلُّهَا
ضَعِيفَةٌ.

قَالَ ابْنُ الْمُنْدِرِ : قَالَ الْأَكْثَرُ إِذَا قَتَلَهُ بَشَّيْءٌ يُقْتَلُ مِثْلُهُ غَالِبًا فَهُوَ عَمْدُ.

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ : يُسْتَشَنُ مِنَ الْمَاهِلَةِ مَا كَانَ فِيهِ مَعْصِيَةٌ كَالْحَمْرِ وَاللَّوَاطِ
وَالْتَّحْرِيقِ، وَفِي الثَّالِثَةِ خِلَافٌ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ، وَالْأَوَّلَانِ بِالْاِتْفَاقِ، لِكِنْ قَالَ
بَعْضُهُمْ : يُقْتَلُ بِهَا يَقُومُ مَقَامَ ذَلِكَ.

(۱) انظر: «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (۱۹۹/۱۲).

(۲) أخرجه البيهقي في «السنن الصغرى» (۷/۶۳)، وفي «الكبرى» (۸/۶۲) وقال: لم يثبت فيه إسناد.

فَالْحَافِظُ : وَفِي قِصَّةِ الْيَهُودِيِّ حُجَّةٌ لِلْجُمُهُورِ فِي أَنَّهُ لَا يُشَرِّطُ فِي الْإِقْرَارِ
بِالْقَتْلِ أَنْ يَتَكَبَّرَ. انتهى^(١).

وَقَالَ الْبُخَارِيُّ : بَابُ الْقِصَاصِ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالسَّاءِ فِي الْجَرَاحَاتِ. وَقَالَ
أَهْلُ الْعِلْمِ : يُقْتَلُ الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ، وَيُذَكَّرُ عَنْ عُمَرَ : تُقَادُ الْمَرْأَةُ مِنَ الرَّجُلِ فِي كُلِّ
عَمْدٍ يَبْلُغُ نَفْسَهُ فَمَا دُوَاهَا مِنَ الْجِرَاحِ. انتهى^(٢).

فَالْحَافِظُ قَوْلُهُ : «تُقَادُ» أَيْ : يُقْتَصُّ مِنْهَا إِذَا قَتَلَتِ الرَّجُلَ وَيَقْطَعُ عُضُوُّهَا
الَّذِي تَقْطَعُهُ مِنْهُ، وَبِالْعَكْسِ^(٣). انتهى.

٣٤٩ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مَكَّةَ،
قَتَلَتْ هَذَيْلٌ رَجُلًا مِنْ بَنِي لَيْثٍ بِقَتْلِهِ كَانَ هُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ :
«إِنَّ اللَّهَ عَزَّ ذِلْكَ قَدْ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ، وَسَلَطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، وَإِنَّهَا لَمْ
تَحِلْ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِيًّا، وَلَا تَحِلْ لِأَحَدٍ بَعْدِي، وَإِنَّمَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ تَهَارٍ، وَإِنَّهَا لَمْ
سَاعَتِي هَذِهِ حَرَامٌ؛ لَا يُعَضِّدُ شَجَرُهَا، وَلَا يُخْتَلِّ حَلَامُهَا، وَلَا يُعَضِّدُ شَوْكُهَا،
وَلَا تُلْقَطُ ساقِطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ، وَمَنْ قُتِلَ لِهِ قَتْلًا فَهُوَ بَخِيرُ النَّاظِرِينَ : إِمَّا أَنْ
يُقْتَلُ، وَإِمَّا أَنْ يُفْدَى».

فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمِنِ يُقَالُ لَهُ : أَبُو شَاءِ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، اكْتُبُوا لِي.
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «اکْتُبُوا لِأَبِي شَاءِ».

ئَمَّ قَامَ الْعَبَّاسُ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِلَّا إِلَّا إِلَّا إِلَّا إِلَّا إِلَّا إِلَّا إِلَّا
يَجْعَلُهُ فِي بُيُوتِنَا

(١) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (١٢ / ٢٠٠).

(٢) في «الصحيح» قبل الحديث (٦٨٨٦).

(٣) «فتح الباري» (١٢ / ٢١٤).

وَقُبُورِنَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِلَّا الإِذْخَرُ»^(١).

الشرح :

قوله : «قتلت هذيل» الذي في البخاري^(٢) «قتلت خزاعة».

قوله : «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ» : أشار بحسبه عن مكة إلى قصبة الحبشة وهي مشهورة، قال الله تعالى : «أَللَّهُ تَرَكَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ يَا صَاحِبِ الْفِيلِ ۝ إِنَّمَا يَجْعَلُ كَيْدَهُ فِي تَضَليلٍ ۝ وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ۝ تَسْرِيمِهِمْ بِحِجَارَقَ مِنْ سِجِيلٍ ۝ فَعَلَّهُمْ كَعَصْفِ مَأْكُولٍ» [الفيل : ٥-٦].

قوله «وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتْلًا فَهُوَ بَحْرِ النَّظَرِينِ» : إما أن يقتل وإما أن يُنْفَدَى» أي : من قُتل له قريب فولي محير بين القصاص والديمة، ولا بي داود^(٣) من حديث أبي شريح : «فَإِنَّهُ يَتَأَرُّ إِحْدَى ثَلَاثٍ خِصَالٍ» : إما أن يقتتص، وإما أن يعفوا، وإما أن يأخذ الديمة، فإن أراد الرابعة فخذلوا على يديه» أي : إن أراد زيادة على القصاص أو الديمة .

(١) أخرجه البخاري (٢٤٣٤)، ومسلم (١٣٥٥) مع اختلاف في بعض ألفاظه عندهما.

(٢) في «ال الصحيح» (٦٨٨٠) وهي أصح، وصاحب «العمدة» يسوق الحديث من حفظه، وقد جاءت أيضاً رواية تدل على أن المقتول من هذيل عند أبي داود (٤٥٠٤)، وابن حبان (٣٧١٥) ولفظ أبي داود : «إنكم يا معاشر خزاعة قتلتم هذا القتيل من هذيل». وانظر كيف وجّه الحافظ في «الفتح» إمكان أن يكون من هذيل (٢٠٦/١٢) والله أعلم.

(٣) في «السنن» (٤٤٩٦)، وإنستاد ضعيف، فيه سفيان بن أبي العوجاء.

وقد قال البخاري عن هذا الحديث : في حدشه نظر . وقال الذهبي : وهو حديث منكر . انظر : «ميزان الاعتدال» (١٦٠/٢).

ويُعني عنه ما أخرجه أبو داود (٤٥٠٤) بإسناد صحيح، من حديث أبي شريح الكعبي يقول : قال رسول الله ﷺ : «إنكم يا معاشر خزاعة قتلتم هذا القتيل من هذيل وإنى عاقله فمن قتل له بعد مقالتي هذه قتيل فأهله بين خيرتين أن يأخذوا العقل أو يقتلوها»

قالَ الْحَافِظُ : وَفِي الْحَدِيثِ : جَوَازُ إِيقَاعِ الْقِصَاصِ فِي الْحَرَمِ؛ لَا تَعْلَمُ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ خَطَبَ بِذَلِكَ بِمَكَّةَ وَلَمْ يُقِيدْهُ بِغَيْرِ الْحَرَمِ^(١).

قَوْلُهُ : «اَكْتُبُوا لِأَبِي شَاهِ» أَيْ : هَذِهِ الْخُطْبَةُ الَّتِي سَمِعَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ بِكُلِّ شَيْءٍ، وَفِيهِ مَشْرُوعِيَّةُ كِتَابَةِ الْعِلْمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٣٥٠ - عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّهُ اسْتَشَارَ النَّاسَ فِي إِمْلاصِ الْمَرْأَةِ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ سُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : شَهِدْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى فِيهِ بُغْرَةً عَبْدِ، أَوْ أَمَّةِ. فَقَالَ : لَتَأْتِنَّ بِمَنْ يَشَهُدُ مَعَكَ. فَشَهَدَ مَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ^(٢).

٣٥١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : اقْتَلَتِ امْرَأَاتٍ مِنْ هُذِيلٍ، فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ، فَقَتَلَتْهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا. فَاخْتَصَمُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ بِكُلِّ شَيْءٍ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ بِكُلِّ شَيْءٍ أَنَّ دِيَةَ جَنِينِهَا غَرَّةً : عَبْدٌ، أَوْ وَلِيَّةً، وَقَضَى بِدِيَةِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا، وَوَرَّاهَا وَلَدَهَا وَمَنْ مَعَهُمْ. فَقَامَ حَمَلُ بْنُ التَّابِعَةِ الْهُذَيلِيُّ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ أَغْرِمُ مَنْ لَا شَرِبَ وَلَا أَكَلَ، وَلَا نَطَقَ وَلَا اسْتَهَلَ؟ فِيمِثُ ذَلِكَ يُطَلُّ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ بِكُلِّ شَيْءٍ : «إِنَّمَا هُوَ مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَانِ»؛ مِنْ أَجْلِ سَجْعِهِ الَّذِي سَجَعَ^(٣).

الشَّرْحُ :

الإِمْلاصُ : أَنْ تَرْلِقَهُ الْمَرْأَةُ قَبْلَ حِينَ الْوِلَادَةِ، وَفِي رِوَايَةٍ^(٤) : أَنَّ عُمَرَ تَشَدَّدَ النَّاسَ مَنْ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى فِي السَّقْطِ .

(١) «فتح الباري» (١٢ / ٢٠٨).

(٢) أخرجه البخاري (٦٩٠٥ - ٦٩٠٨)، ومسلم (١٦٨٣)، واللفظ له.

(٣) أخرجه البخاري (٥٧٥٨)، وبهذا السياق مسلم (١٦٨١) (٣٦).

(٤) أخرجه البخاري في «الصحيح» (٦٩٠٦).

قال ابن دقيق العيد : الحديث أصل في إثبات دية الجنين، وأن الواجب فيه غررة : إما عبد وإنما أمّة، وذلك إذا أقتته ميّتاً بسبب الحناءة.

واستشارة عمر في ذلك أصل في سؤال الإمام عن الحكم، إذا كان لا يعلم، أو كان عنده شك، أو أراد الاستثناء. وفيه أن الواقع الخاصة قد تخفى على الأكابر ويعلمها من دونهم، وفي ذلك رد على المقلد إذا استدل عليه بخبر يخالفه، فيجيب لو كان صحيحاً لعلمه فلان مثلاً، فإن ذلك إذا جاز خفاؤه عن مثل عمر فخفاوه عمن بعده أجوز^(١).

قوله : «فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ دِيَةَ جَنِينِهَا غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ وَلِيَّهُ» الجنين : حمل المرأة ما دام في بطنها، قال الله تعالى : «هُوَ أَعْلَمُ بِكُوْنِ إِذَا أَنْشَأَ كُوْمًا مِنَ الْأَرْضِ وَإِذَا أَنْتَرَ أَحِنَّةً فِي بُطُونِ أَمْهَاتِكُمْ» [الجم : ٢٣].

فإن خرج حيّا فهو ولد، وإن خرج ميّتاً فهو سقط.

والغررة في الأصل : البياض يكون في جبهة الفرس، وتطلق على الشيء النفيس آدمياً كان أو غيره.

قوله : «وَقَضَى بِدِيَةِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا، وَوَرَثَتِهَا وَلَدَهَا وَمَنْ مَعَهُمْ» : روى أبو داود^(٢) عن جابر : أن امرأتين من هذيل قتلت إحداهما الأخرى، ولكل واحدة منها زوج وولد، فجعل النبي علية السلام دية المقتولة على عاقلة القاتلة، وبرأ زوجها وولدها. قال : فقال عاقلة المقتولة : ميراثها لنا ! قال : فقال رسول الله علية السلام : «لا، ميراثها لزوجها ولدتها».

(١) انظر : «الإحكام» (٦٣٢) مختصرأ .

(٢) في «السنن» (٤٥٧٥) وهو صحيح لغيره .

وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : الْعَمْدُ وَالْعَبْدُ وَالصُّلُحُ وَالاْعْتِرَافُ لَا مِنْ دِيَةِ
الْعَمْدٍ إِلَّا أَنْ يَشَاؤُوا . رَوَاهُ مَالِكٌ فِي «الْمُوْطَأ»^(١) .

قَالَ الشَّوَّكَانِيُّ : قَدْ وَقَعَ الإِجْمَاعُ الْأَكْثَرُ إِلَى أَنَّ الْأَجَلَ ثَلَاثُ سِنِينَ . انتَهَى^(٢) .

قَالَ فِي «الاِخْتِيَارَاتِ» : وَأَبُو الرَّجُلِ وَابْنُهُ مِنْ عَاقِلَتِهِ عِنْدَ الْجُمُهُورِ كَأَبِي
حَنِيفَةَ، وَمَالِكٍ، وَأَحْمَدَ فِي أَظْهَرِ الرِّوَايَاتِ عَنْهُ، وَتُؤَخَذُ الدِّيَةُ مِنَ الْجَانِي خَطَأً عِنْدَ
تَعْذُرِ الْعَاقِلَةِ فِي أَصَحِّ قَوْلِ الْعُلَمَاءِ، وَلَا يُؤَجَّلُ عَلَى الْعَاقِلَةِ إِذَا رَأَى الْإِمَامَ الْمَصْلَحَةَ
فِيهِ، وَنَصَّ عَلَى ذَلِكَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٣) . انتَهَى .

قَوْلُهُ : «إِنَّمَا هُوَ مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَانِ» وَفِي رِوَايَةِ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ^(٤) :
فَقَالَ : «دَعْنِي مِنْ أَرَاجِيزِ الْأَعْرَابِ» : وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ أَبِي دَاوَدَ^(٥) فَقَالَ
النَّبِيُّ ﷺ : «أَسَعْجَعَ الْجَاهِلِيَّةَ وَكَهَانَتَهَا : إِذْ فِي الصَّبَّيِّ غَرَّةً» .

قَالَ الْمُوقِّعُ : وَإِذَا لَمْ يَجِدِ الْغُرَّةَ اِنْتَقَلَ إِلَى حَمْسٍ مِنَ الْإِبْلِ عَلَى قَوْلِ الْحَرَقِيِّ ،
وَعَلَى قَوْلِ غَيْرِهِ : يَتَقَلَّ إِلَى خَمْسِينَ دِينَارًاً أَوْ سُتُّ مِائَةِ درَهْمٍ . انتَهَى^(٦) .

(١) «الْمُوْطَأ» (٢/٨٦٥) بِراوِيَةِ الْلَّيْثِيِّ .

وَبِهَذَا الْلَّفْظِ أَخْرَجَهُ بَنْحُوَ الدَّرَاقِطَنِيِّ (٣٣٧٦) وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْكَبْرِيِّ» (٨/١٠٤)، وَقَالَ :
كَذَا قَالَ عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عَمْرٍ، وَهُوَ عَنْ عَمْرٍ مُنْقَطَعٌ، وَالْمَحْفُوظُ عَنْ عَامِرٍ الشَّعْبِيِّ مِنْ قَوْلِهِ . اهـ
وَقَدْ أَعْلَمَهُ أَيْضًا الْعَظِيمُ أَبَادِيُّ فِي «الْتَّعْلِيقِ الْمُغْنِيِّ» فَانْظُرْهُ .
(٢) «نَبْلُ الْأَوْطَارِ» (٨/٥٩٤) مُلْخَصًا .

(٣) انْظُرْ : «الْفَتاوَى الْكَبْرِيِّ» لِشِيخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ (٥٢٥/٥) .

(٤) لَمْ أَقْفَ عَلَيْهَا عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ، وَهِيَ عِنْدَ الطَّحاوِيِّ فِي «شَرْحِ الْمُشْكَلِ» (١١/٤١٦ وَ ٤٢١) بِإِسْنَادِ ضَعِيفٍ، مِنْ رِوَايَةِ أَبِي الْمَلِحِ بْنِ أَسَامَةَ، عَنْ أَبِيهِ، وَلِعُلُلِ الشَّارِحِ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ حِينَ نَقَلَهُ عِنْ الْحَافِظِ
ابْنِ حَبْرٍ مِنْ «الْفَتْحِ» اخْتَلَطَ عَلَيْهِ أَسَامَةُ ظَنَّاً مِنْهُ أَنَّهُ أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَالْحَدِيثُ لَمْ يَخْرُجْهُ أَحَدٌ عَنْ
أَسَامَةَ، وَلَمْ أَقْفَ عَلَى رِوَايَةِ أَبِي الْمَلِحِ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ، وَلَمْ يَذْكُرْهَا الْحَافِظُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَانْظُرْ «فَتْحَ
الْبَارِيِّ» لِلْحَافِظِ ابْنِ حَبْرٍ (١٢/٢٤٧ - ٢٤٩) فِيهِ مُزِيدٌ تَوْضِيْحٌ لِهَذَا الْخَلْطِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ
الْشَّارِحِ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ .

(٥) فِي «السِّنْنِ» (٤٥٧٤) وَهُوَ صَحِيحٌ .

(٦) «الْمُغْنِيِّ» (١٢/٦٧) .

وفي الحديث : ذُمُّ السَّاجِع لِإِبْطَالِ حَقٍّ أَوْ تَحْقِيقِ بَاطِلٍ .

٣٥٢ - عَنْ عِمَرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ ، فَنَزَعَ يَدَهُ مِنْ فِيهِ ، فَوَقَعَتْ ثَنِيَّاتُهُ ، فَاخْتَصَّا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : «يَعْضُ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ كَمَا يَعْضُ الْفَحْلُ ؟ ! لَا دِيَةَ لَكَ» ^(١) .

الشَّرْح :

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَعْضُوْضَ لَا يَلْزَمُهُ قِصَاصٌ وَلَا دِيَةٌ ، لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الصَّائِلِ ، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمُهُورِ ، وَاحْتَجُوا أَيْضًا بِالْإِجْمَاعِ بِأَنَّ مَنْ شَهَرَ عَلَى آخَرِ سِلَاحًا لِيَقْتُلَهُ فَدَفَعَ عَنْ نَفْسِهِ فَقَتَلَ الشَّاهِرَ ، أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

قَالَ يَحْيَى بْنُ عُمَرَ : لَوْ بَلَغَ مَالِكًا هَذَا الْحَدِيثُ لَمَا خَالَفَهُ ^(٢) .

وَفِي الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ : التَّحْذِيرُ مِنَ الْغَضَبِ ، وَأَنَّ مَنْ وَقَعَ لَهُ يَنْبغي لَهُ أَنْ يَكْظِمَهُ مَا اسْتَطَاعَ ; لِأَنَّهُ أَدَى إِلَى سُقُوطِ ثَنِيَّاتِ الْغَضْبَانِ وَإِهْدَارِهَا ، وَفِيهِ رُفُعُ الْجِنَانِيَّةِ إِلَى الْحَاكِمِ مِنْ أَجْلِ الْفَصْلِ ، وَأَنَّ الْمَرْءَ لَا يَقْتَصُ لِنَفْسِهِ ، وَفِيهِ جَوَازُ تَشْبِيهِ فِعْلِ الْأَدَمِيِّ بِفَعْلِ الْبَهِيمَةِ إِذَا وَقَعَ فِي مَقَامِ التَّنَفِيرِ عَنْ مِثْلِ ذَلِكَ الْفِعْلِ .

قَالَ فِي «المُقْنِعِ» : وَإِنْ افْتَلْتُ طَائِفَتَانِ لِعَصَبَيَّةِ أَوْ طَلَبِ رِيَاسَةِ فَهُمَا ظَالِمَتَانِ وَتَضَمَّنُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مَا أَتَلَفَتْ عَلَى الْأُخْرَى ^(٣) .

قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ» ^(٤) : هَذَا بِلَا خِلَافٍ أَعْلَمُهُ ، لَكِنْ قَالَ الشَّيْخُ تَقْيُ الدِّينُ : إِنْ جَهَلَ قَدْرَ مَا نَهَبَهُ كُلُّ طَائِفَةٍ مِنَ الْأُخْرَى تَساوتَ ، كَمَنْ جَهَلَ قَدْرَ الْحَرَامِ مِنْ مَالِهِ ؛ أَخْرَجَ نِصْفَهُ وَالبَاقِي لَهُ .

(١) أخرجه البخاري (٦٨٩٢)، ومسلم (١٦٧٣).

(٢) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (١٢/٢٢٢) و«البيان والتحصيل» (١٦/١٠٢) لابن رشد.

(٣) «المقنع» (٢٧/١٠٦).

(٤) «الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف» المرداوى (٢٧/١٠٦) بذيل «المقنع» ط: هجر .

وقال أيضاً : وإن تقاولا تقاصاً؛ لأنَّ المُباشر والمُعین سواءٌ عندَ الجُمْهُورِ.

٣٥٣ - وعن الحسن بن أبي الحسن البصري قال : حدثنا جندب رضي الله عنه في هذا المسجد وما نسينا منه حديثاً، وما نخشى أن يكون جندب كذب على رسول الله عليه السلام؛ قال : قال رسول الله عليه السلام : «كان فيما كان قبلكم رجل به جرح فجرعه، فأخذ سكيناً، فحرز بها يده، فما رقا الدم حتى مات، قال الله عز وجل : عبدي بادرني بنفسه، حرمت عليه الجنة»^(١).

الشرح :

هذا الحديث أصلٌ كبيرٌ في تعظيم قتل النفس.

قوله : «بادرني بنفسه فحرمت عليه الجنة» أي : لا تُهُنْ أَسْتَعْجِلُ الْمَوْتَ؛ لآنَّه حَرَّزَهَا لِإِرَادَةِ الْمَوْتِ لَا لِقَصْدِ الْمَدَاوَاةِ.

قال الحافظ : وفي الحديث : تحريم قتل النفس، سواءً كانت نفس القاتل أم غيره، وفيه الوقف عند حقوق الله، ورحمته بخليقه حيث حرّم عليهم قتل نفوسهم وأنَّ الأنفس ملك لله، وفيه التحديد عن الأمم الماضية، وفضيلة الصبر على البلاء، وترك التضجّر من الآلام لعلًا يُفضي إلى أشدّ منها، وفيه تحريم تعاطي الأسباب المفضية إلى قتل النفس، وفيه التنبيه على أنَّ حكم السراية^(٢) على ما يترتب عليه ابتداء القتل، وفيه الاحتياط للتّحدِيد وكيفية الضبط له والتّحفظ فيه

وانظر «الفتاوى الكبرى» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٥٢٩/٥).

(١) أخرجه البخاري (٣٤٦٢)، ومسلم (١١٣) دون قوله : « Ubdi badrani bensesse ».

(٢) قوله : السراية : كلمة جارية على لسان الفقهاء وتعني أن يسري الجرح إلى النفس فيؤثر فيها حتى تهلك.

بِذِكْرِ الْمَكَانِ، وَالإِشَارَةِ إِلَى ضَبْطِ الْمُحَدِّثِ وَتَوْثِيقِهِ لِمَنْ حَدَّثَهُ لِيَرْكَنَ السَّامِعُ إِلَى
ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ^(١).



(١) «فتح الباري» (٦/٥٠٠).

رَفْعٌ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْجَنْوَيِّ
أَسْكَنَهُ اللَّهُ الْغَزَوَيِّ

كتاب الحدود

٤٥ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَدِيمٌ نَاسٌ مِنْ عُكْلٍ - أَوْ عُرَيْنَةَ - فاجتَوُا الْمَدِينَةَ، فَأَمْرَهُمْ هُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِلِقَاحٍ، وَأَمْرَهُمْ أَنْ يَشَرِّبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا، فَانطَّلَقُوا، فَلَمَّا صَحُّوْهَا قَتَلُوا رَاعِيَ النَّبِيِّ ﷺ وَاسْتَأْفُوا النَّعَمَ. فَجَاءَ الْخَبْرُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ، فَلَمَّا ارْتَفَعَ النَّهَارُ جَيَّءُهُمْ، فَأَمْرَهُمْ فَقْطَعُتْ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلَهُمْ مِنْ خِلَافٍ، وَسُمِّرْتُ أَعْيُنُهُمْ، وَتُرِكُوا فِي الْحَرَّةِ يَسْتَسْقُونَ فَلَا يُسْقَوْنَ .

قَالَ أَبُو قِلَابَةَ : فَهُؤُلَاءِ سَرُّقُوا وَقَتَلُوا، وَكَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ، وَحَارَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ. أَخْرَجَهُ الْجَمَاعَةُ^(١) .

الشرح :

الحدود : جَمْعُ حَدٌّ، وَأَصْلُهُ : مَا يَحِجِّزُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ، وَسُمِّيَتْ عُقُوبَةُ الزَّانِي وَنَحْوِهِ حَدًّا؛ لِكُوْنِهَا تَمَنِّعَةُ الْمَعاَوَدَةِ، أَوْ لِكُوْنِهَا مُقْدَرَةً مِنَ الشَّارِعِ.

قَالَ الرَّاغِبُ : وَتُطْلُقُ الْحُدُودُ وَيُرَادُ بِهَا نَفْسُ الْمَاعِصِيِّ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا » [البقرة: ١٨٧]، وَعَلَى فِعْلِ فِيهِ شَيْءٌ مُقْدَرٌ .

وَمِنْهُ : « وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ » [الطلاق: ١]، وَكَأَنَّهَا لَمَّا فَصَلَتِ الْحَلَالَ وَالْحَرَامَ سُمِّيَتْ حُدُودًا، فَمِنْهَا مَا رُجِرَ عَنْ فِعْلِهِ، وَمِنْهَا مَا رُجِرَ عَنِ الْزِيادةِ عَلَيْهِ وَالنُّقْصَانِ مِنْهُ^(٢) .

(١) أخرجه البخاري (٣٠١٨) و (٦٨٠٢)، ومسلم (١٦٧١)، وأبو داود (٤٣٦٤-٤٣٦٦)، وابن ماجه (٢٥٧٨)، والترمذى (٧٢) و (١٨٤٥)، والنسائى (٣٠٦) و (٤٠٢٤).

(٢) نقله عنه بهذا السياق الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٢/٥٨)، وانظر «مفردات ألفاظ القرآن» للراغب الأصفهانى (٢٢١).

قوله : «قدِمَ نَاسٌ مِنْ عُكْلٍ أَوْ عُرِينَةً» في رِوايَةٍ^(١) «مِنْ عُكْلٍ وَعُرِينَةً».

ولأبي عَوَانَةَ^(٢) : «كَانُوا أَرْبَعَةً مِنْ عُرِينَةَ وَثَلَاثَةً مِنْ عُكْلٍ» .

قال الحافظ : وَهُمَا قِيلَتَانِي مُتَغَيِّرَتَانِي عُكْلٌ مِنْ عَدْنَانَ، وَعُرِينَةٌ مِنْ قَحْطَانَ حَيٌّ مِنْ بَجِيلَةَ، وَقُدُودُهُمْ سَنَةَ سِتٍّ^(٣) .

قوله : «فَاجْتَوُا الْمَدِينَةَ» أي : اسْتَوْحَمُوهَا وَعَظَمْتُ بُطُونَهُمْ .

وفي رِوايَةٍ^(٤) : فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا أَهْلَ ضَرْعٍ وَلَمْ نَكُنْ أَهْلَ رِيفٍ .

قوله : «فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ» أي : الْطَّلَبَ، وَفِي رِوايَةٍ^(٥) : أَهْمُ شَابٌ مِنَ الْأَنْصَارِ قَرِيبٌ مِنْ عِشْرِينَ رَجُلًا، وَبَعَثَ مَعَهُمْ قَائِفًا يَقْتَصُّ أَثْرَهُمْ .

قوله : «وَسُمِرتُ أَعْيُنَهُمْ» وفي رِوايَةٍ^(٦) : ثُمَّ أَمْرَ بِمَسَامِيرٍ فَأُحْمِيَتْ فَكَحَلَهُمْ بِهَا .

وَلِمُسْلِمٍ^(٧) : إِنَّا سَمَلَ النَّبِيُّ ﷺ أَعْيُنَهُمْ؛ لَا نَهُمْ سَمَلُوا أَعْيُنَ الرِّعَاءِ .

قال قتادة : بَلَغَنَا أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِيهِمْ : ﴿إِنَّمَا جَزَّأُوا الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ الآيَةَ^(٨) [المائدة: ٣٣].

(١) آخر جها البخاري (٤١٩٢) و (٥٧٢٧)، ومسلم (١٦٧١).

(٢) كما عزاه له ابن حجر في «الفتح» (١/٣٣٧) ولم يظفر به في «مستخرج» ، وعزاه أيضاً للطبرى ! وهو تحرير ، وصوابه الطبراني ، وهو في «مسند الشاميين» (٢٦١٩) فليُصحح .

(٣) «فتح الباري» (١/٣٣٧).

(٤) آخر جها البخاري (٤١٩٢).

(٥) آخر جها مسلم في «ال الصحيح» (١٦٧١) (١٣).

(٦) آخر جها البخاري في «ال الصحيح» (١٦٧١) (٣٠١٨) و (٦٨٠٤).

(٧) في «ال الصحيح» (١٦٧١) (١٤).

(٨) آخر جه عبد الرزاق في «المصنف» (١٨٥٣٨).

وَدَهْبَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ إِلَى أَهَنَّا نَزَلْتُ فِيمَنْ خَرَجَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَسْعَى فِي
الْأَرْضِ بِالْفَسَادِ وَيَقْطَعُ الطَّرِيقَ^(١).

قَالَ الْحَافِظُ : وَالْمُعْتَمِدُ أَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ أَوَّلًا فِيهِمْ، وَهِيَ تَتَنَاوِلُ بِعُمُومِهَا مِنْ
حَارَبَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِقَطْعِ الطَّرِيقِ، لِكِنْ عَقْوَبَةَ الْفَرِيقَيْنِ مُخْتَلِفَةُ، فَإِنْ كَانُوا كُفَّارًا
يُخِيَّرُ الْإِمَامُ فِيهِمْ إِذَا ظَفَرُ بِهِمْ، وَإِنْ كَانُوا مُسْلِمِينَ فَعَلَى قَوْلَيْنِ : أَحَدُهُمَا - وَهُوَ قَوْلُ
الشَّافِعِيِّ وَالْكُوفِيِّينَ - : يَنْظُرُ فِي الْجِنَاحِيَّةِ، فَمَنْ قَتَلَ قُتْلًا، وَمَنْ أَخْذَ الْمَالَ قُطْعَةً، وَمَنْ
لَمْ يَقْتَلْ وَلَمْ يَأْخُذْ مَا لَا يُقْرَبُ، وَجَعَلُوا «أُو» لِلتَّنْتَوِيعِ.

وَقَالَ مَالِكٌ : بَلْ هِيَ لِلتَّخِيرِ، فَيَتَخِيرُ الْإِمَامُ فِي الْمُحَارِبِ الْمُسْلِمِ بَيْنَ الْأُمُورِ
الثَّلَاثَةِ، وَرَجَحَ الطَّبَرِيُّ الْأَوَّلَ^(٢). انتهى .

وَفِي الْحَدِيثِ : الْمُهَاتَلَةُ فِي الْقِصَاصِ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى طَهَارَةِ أَبْوَالِ الْإِبْلِ
وَأَبْعَارِهَا، وَيُقَاسُ عَلَيْهِ مَا كُوْلُ اللَّهِ مِنْ غَيْرِهَا، وَفِيهِ قُدُومُ الْوُفُودِ عَلَى الْإِمَامِ
وَنَظُرُهُ فِي مَصَالِحِهِمْ، وَأَنَّ كُلَّ جَسَدٍ يُطَبُّ بِمَا اعْتَادَهُ^(٣)، وَاللهُ أَعْلَمُ.

٣٥٥ - عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَزَيْدِ
ابْنِ خَالِدٍ الْجُهْنَيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَهْمَهَا قَالَا : إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ أَتَى رَسُولَ
اللهِ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللهِ، أَنْشُدُكَ اللهُ، إِلَّا قَضَيْتَ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللهِ.
فَقَالَ الْخَصْمُ الْآخَرُ - وَهُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ - : نَعَمْ، فَاقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللهِ، وَائْذَنْ
لِي. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : « قُلْ ». .

(١) نقله ابن حجر في «الفتح» (١٢/١٠٩) عن ابن بطال، وتعقبه ، وانظر : «شرح البخاري» لابن بطال (٨/٤١٦، ٤١٧).

(٢) «فتح الباري» (١٢/١١٠).

(٣) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (١/٣٤١) ملخصاً.

فَالْ : إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا، فَرَأَى بِاْمَرَاتِهِ، وَإِنِّي أُخْبِرُتُ أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ، فَافْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِئَةٍ شَاةٍ وَوَلِيدَةٍ، فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ، فَأَخْبَرَوْنِي أَنَّهَا عَلَى ابْنِي جَلْدٌ مِئَةٌ وَتَغْرِيبٌ عَامٌ، وَأَنَّ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا الرَّجْمَ.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا قَضَيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، الْوَالِيدَةُ وَالْغَنْمُ رَدٌّ عَلَيْكَ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدٌ مِئَةٌ وَتَغْرِيبٌ عَامٌ، وَأَنَّ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا الرَّجْمَ، وَاغْدُ يَا أُنْيُسُ - لِرَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ - إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنِّي اعْتَرَفْتُ فَارْجُحُهَا». فَغَدَا عَلَيْهَا، فَاعْتَرَفَتْ. فَأَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرِجَمْتُ^(١).

الْعَسِيفُ : الْأَجِيرُ .

الشَّرْح :

قَوْلُهُ : «أَنْشُدُكَ اللَّهُ» أَيْ : أَسْأَلُكَ بِاللَّهِ، وَضَمَّنَ «أَنْشُدُكَ» مَعْنَى : أَذْكُرُكَ، فَحَذَفَ الْبَاءَ^(٢).

قَوْلُهُ : «فَقَالَ الْخَصْمُ الْآخَرُ وَهُوَ أَفْكَهُ مِنْهُ» أَيْ : لِحُسْنِ أَدْبِهِ فِي اسْتِئْذَانِهِ وَتَرْكِ رَفْعِ صَوْتِهِ وَتَأْكِيدِهِ السُّؤَالَ؛ لِأَنَّ حُسْنَ السُّؤَالِ نِصْفُ الْعِلْمِ.

قَوْلُهُ : «إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا» وَفِي رِوَايَةٍ^(٣) : «إِنَّ ابْنِي هَذَا كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا» الْعَسِيفُ : الْأَجِيرُ، وَسُمِّيَ عَسِيفًا؛ لِأَنَّ الْمُسْتَأْجِرَ يَعْسِفُهُ الْعَمَلُ .

(١) أَخْرَجَ الْبَخَارِيُّ (٢٧٢٥)، وَمُسْلِمُ (١٦٩٧، ٢٧٢٤).

(٢) أَيْ : الْمُقْدَرَةُ فِي لَفْظِ الْجَلَالَةِ؛ لِأَنَّ الْفَعْلَ «نَشَدُ» يَتَعَدَّدُ إِلَى مَفْعُولَيْنِ، إِمَّا لِأَنَّهُ بِمِنْزَلَةِ دَعْوَةٍ حِيثُ قَالُوا : نَشَدْتُكَ اللَّهُ، وَبِاللَّهِ، كَمَا قَالُوا : دَعَوْتُ زِيدًا وَبِزِيدٍ، أَوْ لِأَنَّهُمْ ضَمَّنُوهُ مَعْنَى ذَكْرٍ، فَأَمَّا نَشَدْتُكَ بِاللَّهِ فَخَطَأ، انْظُرْ «النَّهَايَا» لِابْنِ الْأَئْمَرِ (٣٥ / ٥) (نَشَدُ).

(٣) أُورَدَهَا الزَّيْلَعِيُّ فِي «نَصْبِ الرَّاِيَةِ» (٣١٤ / ٣).

قال الحافظ : وفي هذا الحديث من الفوائد : الرجوع إلى كتاب الله نصاً أو استنباطاً، وجواز القسم على الأمر لتأكيده، والخلف بغير استخلاف، وحسن خلق النبي ﷺ وحلمه على من يخاطبه بما الأولى خلافه، وأن من تأسى به في ذلك من الحكام يحمد كمن لا ينزع عن بقول الخصم مثلاً : أحكم بيننا بالحق.

وقال البيضاوي : إنما تواردا على سؤال الحكم بكتاب الله مع أنها يعلم أن لا يحكم إلا بحكم الله ليحكم بينهما بالحق الصرف لا بالمصالحة ولا الأخذ بالأرقى؛ لأن للحكام أن يفعل ذلك برضاء الحصميين - يعني : إذا لم يخالف الشرع - وفيه أن من اعترف بالحد وجب على الإمام إقامته عليه ولو لم يعترف مشاركه في ذلك، ويستفاد منه الحث على إبعاد الأجنبي من الأجنبية منها أمكناً، وفيه جواز استفتاء المفصول مع وجود الفاضل، وفيه أن الحد لا يقبل الفداء وإنما يجري الفداء في البدن، كالقصاص في النفس والأطراف، وفيه أن العقود المخالفة للشرع باطلة مردودة، وفيه جواز الاستئناف في إقامة الحد، وفيه الرجوع إلى العلماء عند اشتباه الأحكام والشك فيها^(١).

قال ابن دقيق العيد : وفي الحديث : دليل على أن ما يستعمل من الألفاظ في محل الاستفتاء يتسامح به في إقامة الحد أو التعزير، فإن هذا الرجل قذف المرأة بالزنى ولم يتعرض النبي ﷺ لأمر حده بالقذف وأعرض عن ذلك ابتداء، ولعله يؤخذ منه أن الإقرار مرأة واحدة يكفي في إقامة الحد، فإنه رب رجمها على مجردة اعترافها ولم يقيده بعدد، وقد يستدل به على عدم الجمع بين الجلد والرجم، فإنه لم يعرفه أنساً ولا أمراً به^(٢). أهـ، والله أعلم.

(١) «فتح الباري» (١٤١ / ١٢).

(٢) «أحكام الأحكام» (٦٤٢).

٣٥٦ - وَعَنْهُمَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا : سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْأَمَةِ إِذَا رَأَتْ وَلَمْ تُحْصِنْ، قَالَ : «إِنْ رَأَتْ فاجِلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ رَأَتْ فاجِلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ رَأَتْ فاجِلِدُوهَا، ثُمَّ يَسْعُوها وَلَوْ بِضَفِيرٍ».

قَالَ ابْنُ شَهَابٍ : وَلَا أَدْرِي ؟ أَبْعَدَ الثَّالِثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ^(١) .

وَالضَّافِيرُ : الْجَبْلُ .

الشَّرْحُ :

قَوْلُهُ : «وَلَمْ تُحْصِنْ» أي : بالتزويج، وأما قَوْلُهُ تَعَالَى : «﴿فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنْ أُتِينَ بِمَنْحَسَةٍ فَعَلَيْهِ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَدَابِ﴾» [النساء : ٢٥]، فَيُقَيِّدُ أَنَّ الْحُكْمَ فِي حَقِّهِنَ الْجَلْدُ لَا الرَّجْمُ، فَحُكْمُ زِنَاهَا قَبْلَ الإِحْصَانِ مَأْخُوذٌ مِنَ السُّنَّةِ، وَبَعْدَ الإِحْصَانِ مَأْخُوذٌ مِنَ الْكِتَابِ؛ لِأَنَّ الرَّجْمَ لَا يَتَصِّفُ فَاسْتَمَرَ حُكْمُ الْجَلْدِ فِي حَقِّهَا.

وَعَنْ عَلَيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَقِيمُوا الْحُدُودَ عَلَى أَرْقَائِكُمْ مَنْ أَحْصِنَ مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يُحْصِنْ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٢) .

قَوْلُهُ : «إِنْ رَأَتْ فاجِلِدُوهَا» : الْخِطَابُ لِمَنْ يَمْلِكُ الْأَمَةَ، فَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ السَّيِّدَ يُقْيِيمُ الْحَدَّ عَلَى مَنْ يَمْلِكُهُ وَإِنْ لَمْ يَأْذِنْ لَهُ الْإِمَامُ، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمُهُورِ، وَاسْتَشْنَى مَالِكُ الْقَطْعَ فِي السَّرْقَةِ .

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٢١٥٣، ٢١٥٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هَرِيرَةَ، وَزَيْدَ بْنِ خَالِدِ الْجَهْنَمِيِّ، وَمُسْلِمٌ بِتَامَهِ

(٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هَرِيرَةَ، وَ(٤٠٧) مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، دُونَ قَوْلِ ابْنِ شَهَابٍ .

(٢) فِي «الصَّحِيفَةِ» (٥٠٧) .

قوله : «يَبْعُدُهَا وَلَوْ بِضَيْفِيرٍ» قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ : حَمَلَ الْفُقَهَاءُ الْأَمْرَ بِالْبَيْعِ عَلَى الْحَضْضِ عَلَى مُبَاعَدَةٍ مَنْ تَكَرَّرَ مِنْهُ الزَّنْنِي ؛ لَئِلَّا يُظَنَّ بِالسَّيِّدِ الرَّضا بِذَلِكَ ، وَلَمَّا فِي ذَلِكَ مِنَ الْوَسِيلَةِ إِلَى تَكْثِيرِ أَوْلَادِ الزَّنْنِي ^(١) .

وقال ابنُ العَرَبِيِّ : يُرْجَى عِنْدَ تَبْدِيلِ الْمَحْلِ تَبْدِيلُ الْحَالِ ؛ لَأَنَّ لِلْمُعْجَاوِرَةِ تَأثيرًا في الطَّاعَةِ وَالْمُعِصِيَّةِ.

وفي الحِدِيثِ : أَنَّ مَنْ زَانَ فَاقِيمَ عَلَيْهِ الْحُدُودَ ثُمَّ عَادَ أَعْيَدَ عَلَيْهِ ، وَفِيهِ الزَّجْرُ عَنْ مُخَالَطَةِ الْفُسَاقِ وَمُعاشِرِهِمْ ، وَفِيهِ أَنَّ الزَّانِي عَيْبٌ تُنْفَصُسُ بِهِ القيمةُ عِنْدَ كُلِّ أَحَدٍ ^(٢) .

٣٥٧ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : أَتَى رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ ، فَنَادَاهُ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي زَانِتُ ، فَأَعْرَضْ عَنْهُ فَتَنَحَّى تِلْقَاءَ وَجْهِهِ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي زَانِتُ ، فَأَعْرَضْ عَنْهُ ، حَتَّى شَئَ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ ، فَلَمَّا شَهَدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ ، دَعَاهُ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ : أَبِلَكَ جُنُونٌ؟ قَالَ : لَا . قَالَ : «فَهَلْ أَحْصَنْتَ؟» قَالَ : نَعَمْ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «اذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ» .

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : فَأَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ : أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : كُنْتُ فِيمَنْ رَجَمْهُ ، فَرَجَمْنَاهُ بِالْمُصَلِّ ، فَلَمَّا أَذْلَقْتُهُ الْحِجَارَةُ هَرَبَ ، فَأَدَرَ كَنَاهُ بِالْحَرَّةِ فَرَجَمْنَاهُ ^(٣) .

(١) نقله عنه بهذا السياق الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٢/١٦٤)، وانظر «شرح البخاري» لابن بطال (٨/٤٧٤).

(٢) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (١٢/١٦٤، ١٦٥).

(٣) أخرجه البخاري (٦٨١٥) و (٦٨١٦)، ومسلم (١٦٩١).

الرَّجُلُ هُوَ : مَا عِزْبُ بْنُ مَالِكٍ، وَرَوَى قِصَّتَهُ جَابِرُ بْنُ سَمْرَةَ^(١)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ^(٢)، وَأَبْوَسَعِيدِ الْخُنْدَرِيِّ^(٣)، وَبُرِيْدَةُ بْنُ الْحَصَّابِ الْأَسْلَمِيِّ^(٤). طَهْرَنِي.

قَوْلُهُ : «حَتَّى شَنَّى» أَيْ : رَدَّدَ، وَفِي حَدِيثِ بُرِيْدَةِ عِنْدَ مُسْلِمٍ^(٥) قَالَ : «وَيَحْكَ أَرْجُعُ وَاسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَتُبْ إِلَيْهِ» فَرَجَعَ عَيْرَ بَعِيدٍ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، طَهَّرْنِي .

قَوْلُهُ : «أَبْكَ جُنُونٌ» قَالَ : لَا» وَفِي حَدِيثِ بُرِيْدَةِ : «فَأَرْسَلَ إِلَى قَوْمِهِ فَقَالُوا : مَا نَعْلَمُ إِلَّا وَفِي الْعَقْلِ مِنْ صَالِحِينَا، وَفِيهِ : أَشَرَبَ خَمْرًا؟» قَالَ : لَا، وَفِيهِ، فَقَامَ رَجُلٌ فَاسْتَنْكَهُ فَلَمْ يَجِدْ مِنْهُ رِيحًا^(٦).

قَوْلُهُ : «فَهَلْ أُحْصِنْتَ» أَيْ : تَرَوَّجْتَ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْمَذْكُورِ^(٧) «أَنْكَثَهَا؟» قَالَ : نَعَمْ، قَالَ : «كَمَا يَغِيْبُ الْمِرْوَدُ فِي الْمُكْحُلَةِ وَالرِّشَاءُ فِي الْبَئْرِ؟» قَالَ : نَعَمْ، أَتَيْتُ مِنْهَا حَرَاماً مَا يَأْتِي الرَّجُلُ مِنْ امْرَأَتِهِ حَلَالاً. قَالَ : «فَمَا تُرِيدُ بِهَذَا الْقَوْلِ؟» قَالَ : أُرِيدُ أَنْ تُطَهِّرَنِي. فَأَمْرَرَ بَهْ فُرِيجَمَ.

قَوْلُهُ : «فَلَمَّا أَذْلَقَتُهُ الْحِجَارَةُ هَرَبَ» أَيْ : أَقْلَعَتْهُ هَرَبَ.

(١) أخرجه مسلم (١٦٩٢)، وأبو داود (٤٤٢٢).

(٢) أخرجه البخاري (٦٨٢٤)، ومسلم (١٦٩٣).

(٣) أخرجه مسلم (١٦٩٤)، وأبو داود (٤٤٣١).

(٤) أخرجه مسلم (١٦٩٥)، وأبو داود (٤٤٣٣).

(٥) في «الصحيح» (١٦٩٥) (٢٢).

(٦) بهذا اللفظ أخرجه مسلم في «الصحيح» (١٦٩٥) (٢٢).

(٧) في الباب، وهذا لفظ سياق أبى داود في «السنن» (٤٤٢٨)، وهو ضعيف، لأجل جهالة عبد الرحمن بن الصامت ويقال ابن المضاض. وانظر تمام تقييده فيه .

وَعِنْدَ التّرِمذِيِّ^(١) : فَلَمَّا وَجَدَ مَسَّ الْحِجَارَةَ فَرَأَيَ شَتَّى حَتَّى مَرَّ بِرُجُلٍ مَعَهُ حَيْ جَمِيلٌ، فَضَرَبَهُ وَضَرَبَهُ النَّاسُ حَتَّى ماتَ .

وَفِي الْحَدِيثِ : أَنَّهُ يُسْتَحْبِطُ لِمَنْ وَقَعَ فِي مَعْصِيَةٍ وَنَدَمَ أَنْ يُبَادِرَ إِلَى التَّوْبَةِ مِنْهَا، وَلَا يُخْبِرُ بِهَا أَحَدًا، وَيَسْتَرُ بِسِرِّ اللَّهِ، وَاسْتُدَلَّ بِقَوْلِهِ : «فَلَمَّا شَهَدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ» عَلَى اشْتِرَاطِ تَكْرِيرِ الْإِقْرَارِ الصَّرِيحِ، وَفِيهِ أَنَّ إِقْرَارَ السَّكْرَانِ لَا أَثْرَ لَهُ . قَالَ الْلَّيْثُ : يُعَمَّلُ بِأَفْعَالِهِ وَلَا يُعَمَّلُ بِأَقْوَالِهِ؛ لَا هُنَّ يَلْتَدُّ بِفَعْلِهِ وَيَشْفَى غَيْظَهُ، وَلَا يَفْقَهُ أَكْثَرَ مَا يَقُولُ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى : ﴿لَا تَنَقْرِبُوا الصَّلَوةَ وَأَنْتُمْ سُكَّرَى حَتَّى تَعْلَمُوْا مَا تَنْثُوْنَ﴾ [النَّسَاءُ : ٤٣] .

وَفِيهِ التَّبَثُّ فِي إِزْهَاقِ النَّفْسِ وَالتَّعْرِيضِ لِلْمُؤْرِّ بِأَنْ يَرْجِعَ، وَفِيهِ أَنَّ مَنِ اطْلَعَ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ يَسْتُرُ عَلَيْهِ وَلَا يَفْصَحُهُ وَلَا يَرْفَعُهُ إِلَى الْإِمَامِ، وَفِي الْفِصَّةِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَّزَّا إِلَيْهِ : «لَوْ سَرَّتْهُ بِشَوِّبِكَ لَكَانَ خَيْرًا لَكَ» يَعْنِي : مِمَّا أَمْرَتَهُ بِهِ مِنْ إِظْهَارِ أَمْرِهِ .

قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ : هَذَا كُلُّهُ فِي غَيْرِ الْمُجَاهِرِ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ مُتَظَاهِرًا بِالْفَاحِشَةِ مُجَاهِرًا، فَإِنَّ أَحَبَّ مُكَافَفَتَهُ وَالتَّبَرِيعَ بِهِ لِيُنْزَجِرُ هُوَ وَغَيْرُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٢) .

٣٥٨ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ : إِنَّ الْيَهُودَ جَاؤُوا إِلَيَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرُوا لَهُ أَنَّ امْرَأَةً مِنْهُمْ وَرَجُلًا زَانِيَا فَقَالَ لُهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَا تَحِدُونَ فِي التَّوْرَاةِ فِي شَأنِ الرَّاجِمِ؟» فَقَالُوا : نَفْضَحُهُمْ وَيُجَلِّدُونَ.

(١) في «الجامع الكبير» (١٤٢٨) من حديث أبي هريرة .

(٢) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (١٢٧-١٢٥ / ١٢٧) .

وَحِدِيثُ تُعْيِمَ بْنَ هَزَّالَ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٣٧٧)، وَأَحْمَدَ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢١٨٩٥)، وَإِسْنَادُهُ حَسْنٌ، وَلَهُ طَرْفٌ يُصْحَحُ بِهَا لِغَيْرِهِ .

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ سَلَامٍ : كَذَبْتُمْ، إِنَّ فِيهَا آيَةً الرَّجْمِ .

فَأَتَوْا بِالْتَّوْرَاةِ فَنَسَرُوهَا، فَوُضَعَ أَحَدُهُمْ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ، فَقَرَأَ مَا قَبْلَهَا
وَمَا بَعْدَهَا، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ : ارْفَعْ يَدَكَ، فَرَفَعَ يَدَهُ، فَإِذَا فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ .
فَقَالَ : صَدَقَ يَا مُحَمَّدُ . فَأَمَرَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ فَرُجِمَ .

قَالَ : فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ يَجْنَأُ عَلَى الْمَرْأَةِ يَقِيبُهَا الْحِجَارَةَ ^(١) .

يَجْنَأُ : يَنْخَنِي .

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : الرَّجُلُ الَّذِي وَضَعَ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صُورْيَا .

الشَّرْح :

قَوْلُهُ : «فَذَكَرُوا لَهُ أَنَّ امْرَأَةَ مِنْهُمْ وَرَجُلًا زَنَيَا» : وَلَا يَبْدِي دَاوَدَ ^(٢) ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
قَالَ : زَنَى رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ بِأَمْرِ امْرَأَةٍ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : اذْهَبُوا بِنَا إِلَى هَذَا النَّبِيِّ، فَإِنَّهُ
بِعِثَّةٍ بِالْتَّخْفِيفِ، فَإِنْ أَفْتَانَا بُفْتِيَا دُونَ الرَّجْمِ قَبْلَنَا هَا وَاحْتَجَنَا بِهَا عِنْدَ اللَّهِ وَقُلْنَا :
فُتْيَا نَبِيٌّ مِنْ أَنْبِيَائِكَ، قَالَ : فَأَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ فِي أَصْحَابِهِ،
فَقَالُوا : يَا أَبَا الْقَاسِمِ، مَا تَرَى فِي رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ زَنَيَا مِنْهُمْ؟

قَوْلُهُ : «فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَا تَحْدِدُونَ فِي التَّوْرَاةِ فِي شَأنِ الرَّجْمِ؟
فَقَالُوا : نَفْضَحُهُمْ وَيُجْلِدُونَ» وَفِي رِوَايَةٍ ^(٣) : «نُسْخَمْ وَجُوَهُهُمْ وَنُخْزِيهِمْ»، وَفِي
رِوَايَةٍ ^(٤) : «وَنُخَالِفُ بَيْنَ وُجُوهِهِمَا وَيُطَافُ بِهِمَا» .

(١) أخرجه البخاري (٣٦٣٥)، وبنحوه مسلم (١٦٩٩).

(٢) في «السنن» (٤٤٥٠) وهو حديث حسن، وله طرق يُصحح بها لغيره، وانظر تمام تخريجه فيه.

(٣) أخرجهها البخاري في «ال الصحيح» (٧٥٤٣).

(٤) أخرجهها مسلم في «ال صحيح» (١٦٩٩) (٢٦).

قوله : «فإذا فنِيَتْ آيَةُ الرَّجْمِ» : وقعَ بَيْانُ ذَلِكَ في حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ : «الْمُحْسَنُ وَالْمُحْصَنَةُ إِذَا رَأَيَا فَقَامَتْ عَلَيْهِمَا الْبَيْنَةُ رُجْمًا، وَإِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ حُبْلًا تَرَبَّصَ بِهَا حَتَّى تَضَعَ مَا فِي بَطْنِهَا»^(١).

وَلَأَبِي دَاوَدَ^(٢) عَنْ جَابِرٍ : قَالَ : نَحِدُ فِي التَّورَاةِ إِذَا شَهَدَ أَرْبَعَةُ أَئْمَمٍ رَأَوْا ذَكَرَهُ فِي فَرْجِهَا مِثْلَ الْمِيلِ فِي الْمُكْحَلَةِ رُجْمًا.

رَأَدَ الْبَرَّارُ^(٣) : إِنْ وُجِدَ الرَّجُلُ مَعَ الْمَرْأَةِ فِي بَيْتٍ أَوْ فِي ثَوْبَاهَا وَعَلَى بَطْنِهَا فَهِيَ رِبْيَةٌ وَفِيهَا عُقوبةٌ، قَالَ : فَمَا مَنَعَكُمْ أَنْ تَرْجُمُوهُمَا؟ قَالَ : ذَهَبَ سُلْطَانُنَا فَكَرِهَنَا القَتْلَ.

وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ : «فَمَا أَوَّلُ مَا ارْتَخَصْتُمْ أَمْرَ اللَّهِ؟» قَالَ : زَنِي رَجُلٌ ذُو قَرَابَةٍ مِنَ الْمَلِكِ فَأَخْرَى عَنْهُ الرَّجْمُ، ثُمَّ زَنِي رَجُلٌ شَرِيفٌ فَأَرَادُوا رَجْمَهُ، فَحَالَ قَوْمُهُ دُونَهُ وَقَالُوا : ابْدُأْ بِصَاحِبِكَ، فَاصْطَلَحُوا عَلَى هَذِهِ الْعُقوبةِ^(٤).

قوله : «فَأَمْرَرْهَا النَّبِيُّ ﷺ فِرْجَهَا» في حَدِيثِ الْبَرَاءِ : «اللَّهُمَّ إِنِّي أَوَّلُ مَنْ أَحْبَيْتَ أَمْرَكَ إِذَا مَاتُوكَ»^(٥).

(١) أورده الحافظ في «فتح الباري» (١٢/١٦٩) ولم يأظر به.

(٢) في «السنن» (٤٤٥٢)، وإسناده ضعيف بهذا السياق، وقد تفرد به مجالد بن سعيد، وتفرد بوصله أيضاً، قال الدارقطني عقب حديث (٤٣٥٠) تفرد به مجالد عن الشعبي ، وليس بالقوي. وقال ابن عدي : عامة ما يرويه غير محفوظ، وانظر «التعليق المغني» للعظيم آبادي (٥/٣٠٠).

وهو مخالف أيضاً لحديث ابن عمر في الباب .

(٣) كما في «كشف الأستار» للهيثمي (١٥٥٨).

(٤) أخرجه أبو داود (٤٤٥٠) وهو صحيح لغيرة .

(٥) أخرجه أَحْمَدَ في «المسند» (١٨٥٢٥)، وأَبْوَ دَاؤِدَ (٤٤٤٨)، وَالنَّسَائِيُّ في «الْكَبْرِيَّ» (٧١٨٠) وَابْنِ مَاجَهَ (٢٥٥٨)، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ .

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ : وَجُوبُ الْحَدِّ عَلَى الْكَافِرِ الظَّمِينِ إِذَا زَانِي ، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ ، وَفِيهِ قَبُولُ شَهادَةِ أهْلِ الذَّمَةِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ ، وَفِيهِ أَنَّ أَنْكِحَةَ الْكُفَّارِ صَحِيحَةٌ ؛ لَأَنَّ ثُبُوتَ الْإِحْصَانِ فَرْعُ ثُبُوتِ النِّكَاحِ ، وَفِيهِ أَنَّ الْيَهُودَ كَانُوا يُنَسِّبُونَ إِلَى التَّوْرَةِ مَا لَيْسَ فِيهَا ، وَفِيهِ اكْتِفَاءُ الْحَاكِمِ بِرُجُمَانٍ وَاحِدٍ مَوْثُوقٍ بِهِ ، وَفِيهِ أَنَّ شَرْعَ مَنْ قَبَلَنَا شَرْعٌ لَنَا إِذَا لَمْ يُنَسَّخْ^(١) ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٣٥٩ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «لَوْ أَنَّ رَجُلًا - أَوْ قَالَ : امْرَأًا - اطَّلَعَ عَلَيْكَ بَغِيرِ إِذْنِكَ ، فَخَدَفْتُهُ بِحَصَاءٍ ، فَفَقَاتَ عَيْنَهُ مَا كَانَ عَلَيْكَ جُنَاحٌ»^(٢) .

قَوْلُهُ : «فَخَدَفْتُهُ» : بِالْمُهَمَّةِ ، وَفِي رِوَايَةٍ^(٣) بِالْمُعْجَمِ .

الشَّرْح :

قَوْلُهُ : «مَا كَانَ عَلَيْكَ جُنَاحٌ» أي : حَرَجٌ ، وَفِي رِوَايَةِ لِمُسْلِمٍ^(٤) : «مَنْ اطَّلَعَ فِي بَيْتٍ قَوْمٍ بَغِيرِ إِذْنِهِمْ فَقَدْ حَلَّ لَهُمْ أَنْ يَفْقُؤُوا عَيْنَهُ» ، وَعِنْدَ أَحْمَدَ ، وَالنَّسَائِي^(٥) : «فَفَقَوُوا عَيْنَهُ فَلَا دِيَةَ لَهُ وَلَا إِقْصَاصٌ» ، وَفِي رِوَايَةٍ^(٦) «فَهُوَ هَدَرٌ» .

(١) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (١٧١ / ١٢ ، ١٧٢) .

(٢) أخرجه البخاري (٦٩٠٢)، ومسلم (٢١٥٨ / ٤٤)، بلفظ : «فَخَدَفْتُهُ» بالخاء المعجمة .

(٣) أخرجها البخاري في «ال الصحيح» (٢٩٠٢)، ومسلم في «ال الصحيح» (٢١٥٨ / ٤٤) .

(٤) في «ال الصحيح» (٢١٥٨) (٤٣) .

(٥) أخرجه أَحْمَدُ في «المسند» (٨٩٩٧) ، وَالنَّسَائِيُّ في «المجتبى» (٤٨٦٠) ، وَفِي «الْكَبْرَى» (٧٠٣٦) ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ .

(٦) أخرجها الطبراني في «الْكَبْرَى» (٨٠٢٩) وَ(٨٠٣٠) من حديث أَبِي أَمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ^{صَفَّيَّهُ} ، وَقَالَ الْهِشَمِيُّ فِي «الْمَجْمُعِ» (٦ / ٢٩٥) : رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ بِإِسْنَادِيْنِ فِي أَحَدِهِمَا حَكِيمُ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ وَفِي الْأُخْرَى لَيْثُ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ وَكَلَاهُمَا عَنْ أَبِي أَمَامَةَ وَلَمْ أَعْرِفْهُمَا ، وَبِقِيَةِ رَجَالِهِ أَحَدُهُمَا ثَقَافَاتٌ .

قَالَ يَحْيَى بْنُ عُمَرَ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ: لَعَلَّ مَا لِكَأَلَمْ يَلْعُغُهُ الْخَبْرُ.

وَفِي الْبُخَارِيِّ^(١) عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ رَجُلًا اطَّلَعَ مِنْ بَعْضِ حُجَّرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ فَقَامَ إِلَيْهِ بِمِشْقَصٍ - أَوْ: بِمَشَاقِصَ - وَجَعَلَ يَخْتَلُهُ لِيَطْعُنَهُ .
الِمشَقَصُ: النَّاصِلُ الْعَرِيضُ .

وَفِي الْحَدِيثِ: مَسْرُوعِيَّةُ الْاسْتِدَانِ عَلَى مَنْ يَكُونُ فِي بَيْتِ مُعْلِقِ الْبَابِ، وَمَنْعُ التَّطْلُعَ عَلَيْهِ^(٢).

قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: وَفِي الْحَدِيثِ: إِشْعَارٌ أَنَّهُ إِنَّمَا يَقْصِدُ الْعَيْنَ بِشَيْءٍ خَفِيفٍ كَمَدْرَى، وَبِنُودَقَةٍ، وَحَصَّاءٍ لِقَوْلِهِ: «فَخَذْفَتُهُ».

قَالَ الْفُقَهَاءُ: أَمَّا إِذَا زَرَقَهُ بِالنَّشَابِ، أَوْ رَمَاهُ بِحَجَرٍ يَقْتُلُهُ فَهَذَا قَتْلٌ يَتَعَلَّقُ بِهِ الْقِصَاصُ أَوِ الدِّيَةُ^(٣)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



(١) فِي «الصَّحِيفَةِ» (٦٩٠٠) وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢١٥٧) .

(٢) انْظُرْ «فتح الباري» لِلْحَافَظِ ابْنِ حَجَرِ (٤٢٢ / ١٢) .

(٣) «إِحْكَامُ الْأَحْكَامِ» (٦٤٨) .

رَفِعُ

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْأَسْمَاءِ الْمُبَارَكَاتِ

باب
حد السرقة
(لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَلَا فَرَسِيلَ إِلَّا بِرَحْمَةِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)

٣٦٠ - عن عبد الله بن عمر رضي الله عنها : أن النبي ﷺ قطع في مجنون قيمته - وفي لفظ : ثمنه - ثلاثة دراهم^(١).

٣٦١ - عن عائشة رضي الله عنها : أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول : «قطع اليد في ربيع وبنار فصاعدا»^(٢).

الأصل في القطع بالسرقة : الكتاب، والسنّة، والإجماع، قال الله تعالى : «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطِعُوا أَيْدِيهِمَا» [المائدة: ٣٨]؛ أي : أثيابهما «جَزَاءً بِمَا كَسَبَا تَكْلِلاً مِنَ الْأَمْوَالِ وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ» [المائدة: ٣٨].

والسرقة : أخذ المال من حِرْزٍ مثله على وجه الحقيقة والاستمار.

قال ابن بطال : الحِرْزُ مستفادٌ من معنى السرقة.

وقال الجمھور فيمن سرق قطع، ثم سرق ثانية : تقطع رجله اليسرى، ثم إن سرق فاليد اليسرى، ثم إن سرق فالرجل اليمنى، ثم إن سرق عزر وسجين. قال ابن عبد البر : ثبتت عن الصحابة قطع الرجل بعد اليد، وهم يقرؤون : «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطِعُوا أَيْدِيهِمَا» [المائدة: ٣٨]، كما اتفقا على الجزاء في الصيد في قتله خطأ وهم يقرؤون : «وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مُتَعِدًا فَجَزَاءُهُ مِثْلُ مَا قُتِلَ مِنَ النَّاسِ» [المائدة: ٩٥]، ويمسحون على الحقيقين، وهم يقرؤون غسل الرجالين، وإنما قالوا جميع ذلك بالسنّة^(٣).

(١) أخرجه البخاري (٦٧٩٥)، ومسلم (١٦٨٦).

(٢) أخرجه البخاري (٦٧٨٩)، ومسلم (١٦٨٤).

(٣) نقله عنه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٢/٩٩ - ١٠٠)، وانظر «الاستذكار» لابن عبد البر.

(٤٩١٢/١).

قوله : «قطَّعَ فِي مِجْنَنٍ قِيمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ» : وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ : أَنَّ يَدَ السَّارِقِ لَمْ تُقْطَعْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا فِي ثَمَنِ مِجْنَنٍ : حَجَفَةً أَوْ تُرْسِٰ .
والْمِجْنَنُ : بِكَسْرِ الْمِيمِ، مَا يُسْتَرِّبُ بِهِ، وَالْحَجَفَةُ : الدَّرَقَةُ^(١) .
 قال ابن دقيق العيد : القيمة والثمن قد يختلفان، والمعتبر إنما هو القيمة^(٢) . انتهى
 والحدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا سَرَقَ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمَ، أَوْ قِيمَتَهَا مِنَ الْعَرْضِ وَجَبَ القَطْعُ، وَلَا يُقْطَعُ فِيمَا دُونَ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ الْمَسْرُوفُ ذَهَبًا فَلَا قَطْعٌ فِيهِ حَتَّى يَلْغَ رُبْعَ دِينَارٍ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْعِبْرَةَ بِعُمُومِ الْلَّفْظِ لَا بِخُصُوصِ السَّبَبِ؛ لِأَنَّ آيَةَ السَّرْقَةِ نَزَّلَتْ فِي سَارِقٍ رِدَاءِ صَفْوَانَ ابْنَ أُمَيَّةَ أَوْ سَارِقِ الْمِجْنَنِ، وَعَمِلَ بِهَا الصَّحَابَةُ فِي غَيْرِهِمَا مِنَ السَّارِقِينَ^(٣) .

٣٦٢ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ قُرْيَاشًا أَهْمَمُهُمْ شَأنُ الْمَحْزُومَيَّةِ الَّتِي سَرَقْتُ، فَقَالُوا: مَنْ يُكَلِّمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالُوا: وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ حَبْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَكَلَمَهُ أُسَامَةُ، فَقَالَ: «أَتَشَفَّعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؟!». ثُمَّ قَامَ فَاخْتَطَبَ، فَقَالَ: «إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقُ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقُ فِيهِمُ الْبَعْسِيفُ أَفَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَإِيمُ اللَّهُ، لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بْنَتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا»^(٤) .

(١) والدَّرَقَةُ : تُرْسٌ مِنْ جُلُودِ لِيْسَ فِيهِ خَشْبٌ وَلَا عَقْبٌ
 وَحَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أُخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٦٧٩٢)، وَانْظُرْ «فَتحُ الْبَارِي» لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرِ (١٠٤ / ١٢) .

(٢) «إِحْكَامُ الْأَحْكَامِ» (٦٥٠)

(٣) انْظُرْ : «الْفَتْحُ» لِابْنِ حَجَرِ (١٠٧ / ١٢)

(٤) أُخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٣٤٧٥)، وَمُسْلِمٌ (١٦٨٨) .

وفي لفظٍ : كانت امرأة تستعير المَتَاعَ وتجحدُهُ، فأمرَ النَّبِيُّ ﷺ بقطع يدها^(١).

الشرح :

هذه القصة وقعت في غزوة الفتح .

قوله : «لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بْنَتَ مُحَمَّدٍ سَرَقْتُ لَقَطَعْتُ يَدَهَا» : أراد المبالغة في إثبات إقامة الحد على كل مكلَّفٍ وترك المحاباة في ذلك .

قال الشافعي : ذكر عضواً شريفاً من امرأة شريفة^(٢).

وللنَّسَائِي^(٣)، في حديث ابن عمر : «قُمْ يَا بِلَالُ، فَخُذْ يَدَهَا فَاقْطَعْهَا» .

قولها : «كانت امرأة تستعير المَتَاعَ وتجحدُهُ» : وللنَّسَائِي^(٤) «كانت محزونية تستعير المَتَاعَ وتجحدُهُ» .

قال بعض العلماء : إنَّ القِصَّةَ لامرأةٍ واحِدَةٍ استعارَتْ وجَحَدتْ، فُقطِعَتْ للسرقة لا للعارية^(٥).

قال القرطبي : يترجح أنَّ يَدَهَا قُطِعَتْ عَلَى السَّرْقَةِ لَا لِأَجْلِ جَحْدِ العَارِيَّةِ، انتهى^(٦).

واستدلَّ بهذا اللَّفْظِ مِنْ قَالَ مِنَ الْعُلَمَاءِ: يُقطَعُ جَاحِدُ الْعَارِيَّةِ.

(١) أخرجه مسلم (١٦٨٨) (١٠).

(٢) نقله عنه ابن حجر في «الفتح» (١٩٥/١٢).

(٣) في «المجتبى» (٤٨٨٩)، وفي «الكبرى» (٧٣٣٥).

(٤) في «المجتبى» (٤٨٨٨) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وهو عند مسلم في «الصحيح» (١٦٨٨) (١٠)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٥) نقله الحافظ عن ابن المنذر فيما حكاه، عن بعض العلماء، انظر «فتح الباري» (٩١/١٢).

(٦) نقله عنه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٩١/١٢)، وانظر «المفہوم» للقرطبي (٧٨/٥).

وَدَهْبَ الْجَمِهُورُ إِلَى أَنَّهُ لَا يُقْطَعُ فِي جَحْدِ الْعَارِيَةِ، وَيُؤَيِّدُهُ حَدِيثُ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: (لَيْسَ عَلَى خَائِنٍ، وَلَا مُتَهِّبٍ، وَلَا مُخْتَلِسٍ قَطْعٌ) رَوَاهُ الْخَمْسَةُ^(١).
وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ: مَنْعُ الشَّفَاعَةِ فِي الْحُدُودِ.

وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (مَنْ حَالَ شَفَاعَتُهُ دُونَ حَدًّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ فَقَدْ ضَادَ اللَّهَ فِي أَمْرِهِ) رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاؤَدَ^(٢).

وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَفَعَهُ: (تَعَافُوا الْحُدُودَ فِيمَا بَيْنُكُمْ، فَمَا بَلَغَنِي مِنْ حَدٍّ فَقَدْ وَجَبَ) رَوَاهُ أَبُو دَاؤَدَ^(٣).

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ^(٤): لَا أَعْلَمُ بِخَلْفًا أَنَّ الشَّفَاعَةَ فِي ذَوِي الذُّنُوبِ حَسَنٌ جَمِيلٌ مَالَمْ تَبْلُغَ السُّلْطَانَ، وَأَنَّ عَلَى السُّلْطَانِ أَنْ يُقيِّمَهَا إِذَا بَلَغَتُهُ.

وَفِيهِ تَرْكُ الْمُحَايَاةِ فِي إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَى مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ وَلَوْ كَانَ وَلَدًا، أَوْ قَرِيبًا، أَوْ كَبِيرَ الْقَدْرِ، وَالتَّشْدِيدُ فِي ذَلِكَ، وَفِيهِ جَوَازُ ضَرْبِ الْمُثَلَّ بِالْكَبِيرِ الْقَدْرِ لِلْمُبَالَغَةِ فِي الرَّجْرِ عَنِ الْفِعْلِ، وَفِيهِ الْاِعْتِبَارُ بِأَحْوَالِ مَنْ مَضَى مِنَ الْأَمْمِ، وَلَا سِيمَاءَ مَنْ خَالَفَ أَمْرَ الشَّرِيعَ، وَفِيهِ الرَّحْمَةُ لِمَنْ أُقْيِمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ بَعْدَ إِقَامَتِهِ عَلَيْهِ.

قَالَتْ عَائِشَةُ: فَحَسِنْتُ تَوْبَتُهَا بَعْدُ، وَتَزَوَّجْتُ، وَكَانَتْ تَأْتِينِي بَعْدَ ذَلِكَ فَأَرْفَعُ حَاجَتَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٥).



(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاؤَدُ (٤٣٩١)(٤٣٩٣)، وَالنَّسَائِيُّ (٤٩٧١)، وَالترْمِذِيُّ (١٤٤٨) وَهَذَا لِفَظُهُ، وَابْنُ ماجِهِ (٢٥٩١)، أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٥٠٧٠)، وَهُوَ صَحِيحٌ.

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٥٣٨٥)، وَأَبُو دَاؤَدُ (٣٥٩٧) وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٣) فِي «السَّنْنَ» (٤٣٧٦) وَهُوَ صَحِيقٌ لِغَيْرِهِ.

(٤) نَقْلَهُ عَنِ ابْنِ حَمْرَيْرٍ فِي «الْفَتْحِ» (٩٦/١٢) وَانْظُرْ «الْاسْتَذْكَارِ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (٤٨٩٥، ٤٨٩٦).

(٥) أَخْرَجَهُ البَخَارِيُّ (٤٣٠٤)، وَمُسْلِمٌ (١٦٨٨) (٩).

وَانْظُرْ «فَتْحَ الْبَارِيِّ» لِلْحَافِظِ ابْنِ حَمْرَيْرٍ (١٢/٩٥).

باب
حدّ الخمر
عن الرَّاحِمِيِّ (الْجَنِيِّ)
أَكْسَرَ الْأَنْوَارِ وَكَسَّ

٣٦٣ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بَرْجُلًا قَدْ شَرِبَ
الْخَمْرَ، فَجَلَّدَهُ بِجَرِيدَةٍ نَحْوَ أَرْبَعينَ^(١).

قَالَ : وَفَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عُمُرٌ اسْتَشَارَ النَّاسَ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ
عَوْفٍ : أَخْفُ الْحُدُودَ ثَمَانَوْنَ. فَأَمَرَ بِهِ عُمُرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٢).

الشَّرْح :

الْخَمْرُ مُحَرَّمٌ بِالْكِتَابِ، وَالسُّنْنَةِ، وَالإِجْمَاعِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا
إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَنِ فَاجْتَبَبُوهُ لَعَلَّكُمْ تَقْلِيْحُونَ ٤٦
إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَنُ أَنْ يُؤْقَعَ بِيَنْتَكُمُ الْعَذَابَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصِدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ
اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهُلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ » [المائدة: ٩٠-٩١].

قَوْلُهُ : « فَجَلَّدَهُ بِجَرِيدَةٍ » : وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَتَى النَّبِيُّ ﷺ بَرْجُلًا قَدْ
شَرِبَ فَقَالَ : « اضْرِبْ بُوْهُ » فَقَالَ : فِيمَا الضَّارُبُ بِيَدِهِ، وَالضَّارُبُ بِنَعْلِهِ، وَالضَّارُبُ
بِثَوْبِهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ : أَخْرَاكَ اللَّهُ . قَالَ : « لَا تَقُولُوا هَكَذَا، لَا
تُعِينُوا عَلَيْهِ الشَّيْطَانَ » رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْبُخَارِيُّ، وَأَبُو دَاوَدَ^(٣).

(١) أخرجه البخاري (٦٧٧٣) و (٦٧٧٦)، ومسلم (١٧٠٦) واللفظ له ..

(٢) انفرد بإخراج هذه الحرف مسلم (١٧٠٦) وسيتبينه عليه الشارح رحمه الله في موضعه.

(٣) أخرجه أحد في «المسند» (٧٩٨٥)، والبخاري (٦٧٧٧)، وأبو داود (٤٤٧٧)

وزاد في رواية^(١): ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: «بَكْتُوْهُ» فَأَقْبَلُوا عَلَيْهِ يَقُولُونَ لَهُ: مَا أَتَقَيَّتَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، مَا خَشِيتَ اللَّهَ جَلَّ ثَناؤُهُ، وَمَا اسْتَحْيَتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ أَرْسَلُوهُ.

قال النووي: أجمعوا على الاكتفاء بالجريد والنعال، والأصح جوازه بالسوط، وشدَّ من قال: هُوَ شَرْطٌ، وَهُوَ غَلَطٌ مُنَابِذٌ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ^(٢).

قال الحافظ: وتوسيط بعض المتأخرین فعین السوط لالمتمردين، وأطراف الشیاب والنعال للضعفاء، ومن عداهم بحسب ما يليق بهم، وهو متوجه^(٣). انتهى.

قوله: «فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ أَخْفُ الْحُدُودَ ثُمَّ أَنْوَنَ فَأَمْرَ بِهِ عُمُرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»: قصة عبد الرحمن ذكرها مسلم وغيره، ولم يخرجها البخاري، ولكن ذكر معنى صنيع عمر في حديث السائب بن يزيد قال في آخره: «حتى إذا عتوا وفَسَقُوا جَلَدَ ثَمَانِينَ»^(٤).

وفي «الموطأ»^(٥): أنَّ عمر استشار الناس في الخمر، فقال له علي بن أبي طالب: نرى أن تجعله ثمانين، فإنه إذا شرب سكر، وإذا سكر هدى، وإذا هدى افترى، فجعله عمر في الخمر ثمانين.

قال القاضي عياض: أجمعوا على وجوب الحد في الخمر، واختلفوا في تقديره، فذهب الجمُهور إلى الشَّمَانِينَ.

وقال الشافعي في المشهور عنه، وأحمد في رواية، وأبو ثور، وداود: أربعين^(٦).

(١) في «السنن» (٤٤٧٨) وإسناده صحيح.

(٢) نقله عنه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٦٦/١٢)، وانظر «المجموع» للنووي (٢٠/١٢٠).

(٣) «فتح الباري» (١٢/٦٦).

(٤) «صحيح البخاري» (٦٧٧٩).

(٥) (٨٤٢/٢) برواية الليثي.

(٦) نقله عنه ابن حجر في «الفتح» (١٢/٧٢)، وانظر «إكمال المعلم» لعياض (٥/٢٨١، ٢٨٢).

٣٦٤ - عَنْ أَبِي بُرَدَةَ هَانِئَ بْنِ نِيَارِ الْبَلْوَى الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامَ يَقُولُ : « لَا يُجْلِدُ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ »^(١) .

الشرح :

اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْمُرَادِ بِالْحَدِّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : الْمُرَادُ بِالْحَدِّ هُنَا: مَا وَرَدَ فِيهِ مِنَ الشَّارِعِ عَدْدًا مِنَ الْجَلْدِ أَوْ عُقُوبَةٌ مُخْصُوصَةٌ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : الْمُرَادُ بِهِ : حَقُّ اللَّهِ .

قَالَ ابْنُ الْقِيمِ : الْمُرَادُ بِالْحَدُودِ هُنَا : الْحُقُوقُ الَّتِي هِيَ أَوْاْمَرُ اللَّهُ وَتَوَاهِيهِ، وَهِيَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ : « وَمَنْ يَنْعَدَ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ » [البقرة: ٢٢٩] .

وَفِي أُخْرَى : « فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ » [الطلاق: ١] .

وَقَالَ : « إِنَّكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا » [البقرة: ١٨٧] .

وَقَالَ : « وَمَنْ يَعْصِي اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخَلُهُ تَارًا » [النساء: ١٤] . قَالَ : فَلَا يُزَادُ عَلَى الْعَشْرِ فِي التَّأْدِيبَاتِ الَّتِي لَا تَتَعَلَّقُ بِمَعْصِيَةٍ؛ كَتَأْدِيبِ الْأَبِّ وَلَدَهُ الصَّغِيرَ . اهـ^(٢) .

قَالَ الْحَافِظُ : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُفْرَقَ بَيْنَ مَرَاتِبِ الْمَعَاصِي، فَمَا وَرَدَ فِيهِ تَقْدِيرٌ لَا يُزَادُ، عَلَيْهِ وَهُوَ الْمُسْتَشْدَى فِي الْأَصْلِ، وَمَا لَمْ يَرِدْ فِيهِ تَقْدِيرٌ فَإِنْ كَانَتْ كَبِيرَةً جَازَتِ الْزِيَادَةُ فِيهِ، وَأَطْلَقَ عَلَيْهِ اسْمُ الْحَدِّ كَمَا فِي الْآيَاتِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا وَالْتَّحَقَ بِالْمُسْتَشْدَى، وَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً، فَهُوَ الْمَقْصُودُ بِمَنْعِ الزِيَادَةِ . انتهى^(٣) .

(١) أخرجه البخاري (٦٨٤٨)، بلفظ «جلدات» بدل «أسواط» ومسلم (١٧٠٨) .

(٢) نقله بهذا السياق الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٢/١٧٨)، وانظر «إعلام الموقعين» لابن القيم (٢٣/٢) .

(٣) «فتح الباري» (١٢/١٧٨) .

التعزيرُ : يَكُونُ بِالصَّرْبِ، وَالْحَبْسِ، وَالْهَجْرِ، وَالتَّوْبِينَ فِي كُلِّ مَعْصِيَةٍ لَا حَدَّ فِيهَا، وَعَنِ النَّعْمَانَ بْنِ بَشِيرٍ : أَنَّ رُفَعَ إِلَيْهِ رَجُلٌ عَشِيَّ جَارِيَّةً امْرَأَتِهِ، فَقَالَ : لَا قُضِيَّنَ فِيهَا بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : إِنْ كَانَتْ أَحْلَتْهَا لَكَ جَلْدُكَ مِئَةً جَلْدٍ، وَإِنْ كَانَتْ لَمْ تُحِلِّهَا لَكَ رَجْمُكُ . رَوَاهُ الْخَمْسَةُ^(١).

وَعَنْ بَهْرَبِنْ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَبَسَ رَجُلًا فِي تُهْمَةٍ لَّمَّا خَلَّ سَيِّلَهُ . رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، إِلَّا أَبْنَ مَاجَهَ^(٢).

قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : لَا يَلْغُ بِالْتَّعَزِيرِ الْحَدَّ، أَيْ : لَا يَلْغُ بِكُلِّ جِنَائِيَّةٍ حَدَّاً مَشْرُوعًا فِي جِنْسِهَا، وَيَجُوزُ أَنْ يَزِيدَ عَلَى حَدٍّ غَيْرِ جِنْسِهَا؛ لِحَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسِيبِ، عَنْ عُمَرَ : فِي أُمَّةٍ بَيْنَ رَجُلَيْنِ، وَطِئَهُمَا أَحَدُهُمَا: يُجْلِدُ الْحَدَّ إِلَّا سُوطًا وَاحِدًا . رَوَاهُ الْأَثْرُ^(٣)، وَاحْتَاجَ بِهِ أَحَدٌ.

وَرَوَى أَحْمَدُ : أَنَّ عَلَيَاً أُتِيَ بِالنَّجَاشِيِّ قَدْ شَرَبَ حَمْرًا فِي رَمَضَانَ، فَجَلَدَهُ ثَمَانِينَ الْحَدَّ، وَعِشْرِينَ سَوْطًا لِفِطْرِهِ فِي رَمَضَانَ^(٤).

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدُ (٤٤٥٨) وَ (٤٤٥٩)، وَالنَّسَائِيُّ (٣٣٦٠) (٣٣٦٢)، وَفِي «الْكَبْرِيَّ» (٧١٩٥) وَالْتَّرْمِذِيُّ (١٤٥١)، وَابْنِ مَاجَهَ (٢٥٥١)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٨٣٩٧) (٦١/٢)، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ لِاضْطِرَابِهِ، وَقَدْ قَالَ الْبَخَارِيُّ - كَمَا فِي «الْعُلُلِ الْكَبِيرِ» لِلتَّرْمِذِيِّ (٦١/٢) - : أَنَا أَتَقَنِّي هَذَا الْحَدِيثَ . وَقَالَ النَّسَائِيُّ - كَمَا فِي «الْكَبْرِيَّ» - : لَيْسَ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ صَحِيحٌ يُحْتَجُّ بِهِ، وَانظُرْ قَامَ تَنْقِيَّهُ فِي «سِنَنِ أَبِي دَاوُدِ» .

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدُ (٣٦٣٠)، وَالنَّسَائِيُّ (٤٨٧٦٥) وَ (٤٨٧٦٤)، وَالْتَّرْمِذِيُّ فِي «جَامِعَهُ» (١٤١٧)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٠٠١٩) وَإِسْنَادُهُ حَسِينٌ .

(٣) أُورَدَهُ ابْنُ قَدَامَةَ فِي «الْمَغْنِيِّ» (٥٢٥/١٢) (٥٢٥/١٢) وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَصْنَفِ» (٢٩١١٨) (٢٩١١٨).

(٤) أُورَدَهُ ابْنُ قَدَامَةَ فِي «الْمَغْنِيِّ» (١٢/٥٢٥) وَانْظُرْ : «شَرْحُ مَشْكُلِ الْأَثَارِ» لِلطَّحاوِيِّ (٦/٢٣٨) (٦/٢٣٨).

وعن عكرمة، عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : «مَنْ وَجَدْتُمُهُ يَعْمَلُ عَمَلَ قَوْمٍ لُوطِ؛ فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ» رواه الحمسة، إلا النسائي^(١).

وعن سعيد ابن جبير، ومجاهد، عن ابن عباس : في البكير يؤخذ على اللوطية : يرجم اللوطى محسناً كان أو غير محسن. رواه أبو داود^(٢).

وأخرج البيهقي، عن علي : أله رجم لوطياً.

قال الشافعى : وبهذا نأخذ برجم اللوطى محسناً كان أو غير محسن^(٣).

وأخرج البيهقي^(٤) أيضاً عن أبي بكر : أله جمع الناس في حق رجل ينكح كما تنكح النساء، فسأل أصحاب رسول الله ﷺ عن ذلك، فكان من أشدّهم يومئذ قوله ، علي بن أبي طالب قال : هذا ذنب لم تعص به أمّةٌ من الأمم إلا أمّةً واحدةً صنع الله بها ما قد علمتم، ترى أن يحرقه بالنار، فاجتمع أصحاب رسول الله ﷺ على أن يحرقه بالنار، فكتب أبو بكر إلى خالد بن الوليد يأمره أن يحرقه بالنار.

وأخرج أيضاً^(٥) : عن ابن عباس : أله سائل عن حدد اللوطى، فقال : ينطرأ أعلى بناء في القرية فيرمى به منكساً، ثم يتبع الحجارة.

(١) أخرجه (٢٧٣٢)، وأبو داود (٤٤٦٢)، والترمذى (١٤٥٦)، وابن ماجه (٢٥٦١)، وأحمد في «المسنن» (٢٧٣٢) وإسناده ضعيف، وافتته عمرو بن أبي عمرو، قد استنكر عليه هذا الحديث، وقال البخارى - كما في «العلل الكبير» للترمذى (٦٢٢/٢) - صدوق، لكن روى عن عكرمة المناكير .

(٢) في «السنن» (٤٤٦٣)، وإسناده قوي؟

(٣) في «الكبرى» (٨/٢٣٢).

(٤) في «الكبرى» (٨/٢٣٢) وقال : مرسل.

(٥) في «الكبرى» (٨/٢٣٢).

وَذَهَبَ عُمْرُ، وَعُثِّيَنُ إِلَى أَنَّهُ يُلْقَى عَلَيْهِ حَائِطٌ^(١).

قَالَ الشَّوَّكَانِيُّ : وَقَدْ حَكَى صَاحِبُ «الشَّفَاءِ» إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ عَلَى القَتْلِ، وَمَا أَحَقَّ مُرْتَكِبَ هَذِهِ الْجَرِيمَةِ وَمُقَارِفَ هَذِهِ الرَّذِيلَةِ الْذَّمِينَةِ بِأَنْ يُعَاقَبَ عُقُوبَةً يَصِيرُ بِهَا عِبْرَةً لِلْمُعْتَبِرِينَ، وَيُعَذَّبَ تَعْذِيْبًا يَكْسِرُ شَهْوَةَ الْفَسَقَةِ الْمُتَمَرِّدِينَ. انتَهَى^(٢) ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) ينظر : «نيل الأوطار» للشوكياني (٩/٧٣).

(٢) «نيل الأوطار» (٩/٧٤-٧٥) مختصرًا.

كتاب
الآئمَانُ وَالنُّذُورُ
لِأَكْثَرِ الْبَرِّ لِلْمُؤْمِنِينَ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ لِلْجَنَاحِيِّ

٣٦٥ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ سَمْرَةَ، لَا تَسْأَلِ الإِمَارَةَ، فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيَتَهَا عَنْ مَسَأَلَةٍ وُكِلْتَ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيَتَهَا عَنْ غَيْرِ مَسَأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا، وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَكَفَرْتَ عَنْ يَمِينِكَ، وَأَنْتَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ » ^(١).

٣٦٦ - عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنِّي وَاللَّهُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَتَحَلَّلْتُهَا » ^(٢).

الشَّرْح :

الأصلُ في مَشْرُوعِيَّةِ الْأَيَمَانِ وَثِبَوتِ حُكْمِهَا : الْكِتَابُ، وَالسُّنْنَةُ، وَالْإِجْمَاعُ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكُمْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُهُمْ بِإِطْعَامِ عَشَرَةِ مَسْكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تَقْطِيمُونَ أَهْلِيَّكُمْ أَوْ كَسَوَّهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَرَةٌ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَيْمَانِهِ لَعَلَّكُمْ تَشَكُّرُونَ » [المائدَة١٨٩].

وَقَالَ تَعَالَى : « وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا » [النَّحْل٢٩].

وَالنُّذُورُ : جَمْعُ نُذْرٍ، وَالْأَصْلُ فِيهِ : الْكِتَابُ، وَالسُّنْنَةُ، وَالْإِجْمَاعُ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « يُوقَنُ بِالنُّذُورِ » [الإِنْسَان٧]، وَقَالَ تَعَالَى : « وَلَيُوقَنُوا نُذُورَهُمْ » [الحِجَّ٢٩].

(١) أَخْرَجَهُ البَخَارِيُّ (٦٦٢٢)، وَمُسْلِمٌ (١٦٥٢).

(٢) أَخْرَجَهُ البَخَارِيُّ (٣١٣٣)، وَمُسْلِمٌ (١٦٤٩).

وأصل اليمين في اللُّغَةِ : الْيَدُ، وَأَطْلَقْتُ عَلَى الْحَلِفِ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا تَحَالَّفُوا
أَخْذَ كُلُّ مِنْهُمْ بِيَمِينٍ صَاحِبِهِ .

وَعُرِفَتِ الْيَمِينُ فِي الشَّرْعِ : بِأَنَّهَا تَوْكِيدُ الشَّيْءِ بِذِكْرِ اسْمِهِ، أَوْ صِفَةِ اللَّهِ^(١) .
قَوْلُهُ : «لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ» : يَدْخُلُ فِي الْإِمَارَةِ الْفَضَاءُ وَالْحِسْبَةُ وَهُوَ ذَلِكَ،
وَأَنَّ مَنْ حَرَصَ عَلَى ذَلِكَ لَا يُعْلَمُ عَلَيْهِ، وَمَنْ وُكِلَ إِلَى نَفْسِهِ هُلَّكَ .

وَعَنْ أَنْسٍ رَفِعَهُ : «مَنْ طَلَبَ الْقَضَاءَ وَاسْتَعَانَ عَلَيْهِ بِالشُّفَعَاءِ؛ وُكِلَ إِلَى
نَفْسِهِ، وَمَنْ أَكْرَهَ عَلَيْهِ أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ مَلَكًا يُسَدِّدُهُ» أَخْرَجَهُ أَبْنُ الْمُنْذِرِ^(٢) .

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفِعَهُ : «مَنْ طَلَبَ قَضَاءَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى يَنَالُهُ ثُمَّ غَلَبَ عَذْلُهُ
جَوْرَهُ فَلَهُ الْجَنَّةُ، وَمَنْ غَلَبَ جَوْرَهُ عَدْلُهُ فَلَهُ النَّارُ» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوَدَ^(٣) .

وَفِي حَدِيثِ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «إِنَّا لَا نُؤْلِي مَنْ حَرَصَ»^(٤) .

قَالَ أَبْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ : لَمَّا كَانَ خَطْرُ الْوِلَايَةِ عَظِيمًا بِسَبَبِ أُمُورٍ فِي الْوَالِي
وَسَبَبِ أُمُورٍ خَارِجَةٍ عَنْهُ، كَانَ طَلْبُهَا تَكُلُّفًا وَدُخُولًا فِي غَرَرٍ عَظِيمٍ، فَهُوَ جَدِيرٌ

(١) انظر : «أنيس الفقهاء» للقونوبي (١٦٧).

(٢) كما في «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (١٢٤/١٣).

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوَدَ (٣٥٧٨)، وَالترمذِي (١٣٢٤)، وَابْنِ ماجِه (٢٣٠٩)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ»
(١٢١٨٤) وَ(١٣٣٠٢)، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، لِضَعْفِ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ . وَانْظُرْ تَامَّ
تَنْقِيَهَ فِي «الْمُسْنَدِ» .

وَيُغَنِّي عَنِهِ : حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمْرَةَ، فِي «الصَّحِيفَتَيْنِ» قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ
سَمْرَةَ، لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ، فَإِنَّكَ إِنْ أُوْتَيْتَهَا عَنْ مَسَأَلَةٍ وُكِلْتَ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُوْتَيْتَهَا مِنْ غَيْرِ مَسَأَلَةٍ
أُعْنِتَ عَلَيْهَا» البَخَارِيُّ (٦٦٢٢)، وَمُسْلِمُ (١٦٥٢).

(٣) فِي «السِّنْنِ» (٣٥٧٥)، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ؛ لِجَهَالَةِ مُوسَى بْنِ نَجْدَةِ، قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي «الْمِيزَانِ»
(٤١٤/٤) لَا يُعْرَفُ .

(٤) أَخْرَجَهُ البَخَارِيُّ (٧١٤٩) وَسِيَاقُ الشَّارِحِ مُختَصِّرٌ، وَتَقَامَهُ : «إِنَّا لَا نُؤْلِي هَذَا مَنْ سَأَلَهُ، وَلَا مَنْ
حَرَصَ عَلَيْهِ»

بعدَم العَوْنَ، وَلَمَّا كَانَتْ إِذَا أَتَتْ مِنْ غَيْرِ مَسَأَةٍ لِمَ يَكُنْ فِيهَا هَذَا التَّكْلُفُ، كَانَتْ جَدِيرَةً بِالْعَوْنَ عَلَى أَعْبَاتِهَا وَأَثْقَالِهَا^(١).

قَوْلُهُ : «وَإِذَا حَلَفَتْ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَكَفَرَ عَنْ يَمِينِكَ وَأَئْتَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ» وَفِي رِوَايَةٍ^(٢): «فَإِنَّ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفَرَ عَنْ يَمِينِكَ». وَلَأَبِي دَاؤِدَ^(٣): «كَفَرَ عَنْ يَمِينِكَ، ثُمَّ أَئْتَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ».

وَفِي حَدِيثِ عَدَيِّ بْنِ حَاتَمٍ، عِنْدَ مُسْلِمٍ^(٤): «فَرَأَى غَيْرَهَا أَتْقَى لِلَّهِ فَلَيَأْتِ التَّقْوَى».

قَالَ عِيَاضٌ : اتَّقْعُوا عَلَى أَنَّ الْكَفَارَةَ لَا تَحِبُّ إِلَّا بِالْحِنْثِ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ تَأْخِيرُهَا بَعْدَ الْحِنْثِ^(٥).

وَقَالَ الْمَازِرِيُّ : لِلْكَفَارَةِ ثَلَاثُ حَالَاتٍ :

أَحَدُهَا : قَبْلَ الْحَلِيفِ، فَلَا تُبْحِزُ إِنْفَاقًا.

ثَانِيَهَا : بَعْدَ الْحَلِيفِ وَالْحِنْثِ، فَتُبْحِزُ إِنْفَاقًا.

ثَالِثُهَا : بَعْدَ الْحَلِيفِ وَقَبْلَ الْحِنْثِ، فَفِيهِ الْخِلَافُ . اهـ^(٦).

وَالْجُمُهُورُ عَلَى جَوَازِهَا قَبْلَ الْحِنْثِ .

(١) «إِحْكَامُ الْأَحْكَامِ» (٦٥٧).

(٢) أَخْرَجَهَا الْبَخَارِيُّ فِي «الصَّحِيفَةِ» (٦٧٢٢) وَ (٧١٤٧).

(٣) فِي «السِّنْنَ» (٣٢٧٨)، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٤) فِي «الصَّحِيفَةِ» (١٦٥١) (١٥)، بِنَحْوِهِ

(٥) نَقْلَهُ عَنْهُ أَبْنَ حَجْرٍ فِي «الْفَتْحِ» (١١ / ٦٠٩)، وَانْظُرْ إِلَيْهِ الْمُعْلَمَ لِلْقَاضِي عِيَاضَ (٥ / ٢١١).

(٦) انْظُرْ «فَتْحَ الْبَارِيِّ» لِلْحَافَظِ أَبْنَ حَجْرٍ (١١ / ٦١٠).

قوله : «لَا أَحِلُّ عَلَى يَمِينٍ» : وَفِي رِوَايَةِ لِمُسْلِمٍ^(١) : «عَلَى أَمْرٍ» .

وَفِي رِوَايَةِ الْبَخْرَارِيِّ^(٢) : أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نَقْرٍ مِنَ الْأَشْعَرِيَّنَ فَوَاقَتُهُ وَهُوَ غَضْبَانٌ وَهُوَ يَقْسِمُ نَعَمًا مِنْ نَعَمِ الصَّدَقَةِ، فَاسْتَحْمَلْنَاهُ، فَحَلَفَ أَنْ لَا يَحْمِلُنَا، قَالَ : «مَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ» ثُمَّ أَتَيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَنَهِبٍ مِنْ إِبْلٍ، فَقَالَ : «أَيْنَ الْأَشْعَرِيُّونَ؟ أَيْنَ الْأَشْعَرِيُّونَ؟» قَالَ : فَأَعْطَانَا حَمْسَ دُودٍ غَرَّ الدُّرَى، فَانْدَفَعْنَا، وَفِيهِ : فَرَجَعْنَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ : أَتَيْنَاكَ نَسْتَحْمِلُكَ فَحَلَفَ أَنْ لَا تَحْمِلُنَا، ثُمَّ حَمَلَنَا فَطَنَنَا - أَوْ فَعَرَفْنَا - أَنَّكَ تَسْبِيَتْ يَمِينَكَ، قَالَ : «إِنْ طَلَقُوا، فَإِنَّمَا حَمَلْتُمُ اللَّهَ، إِنِّي وَاللَّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَا أَحِلُّ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ مِنْهَا وَخَلَلْتُهَا» .

قوله : «وَخَلَلْنَاهَا» أي : كَفَرْتُ عَنْهَا .

٣٦٧ - عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبائِكُمْ»^(٣) .

وَلِمُسْلِمٍ^(٤) : «فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصُمُّتْ» .

(١) لم أقف عليها في المطبوع من «صحيح مسلم» ولا ذكرها أحد من أصحاب الشرح على «الصحيح» وهي عند عبد الرزاق في «المصنف» (١٦٠٣٥)، وأبي عوانة في «المستخرج» (٥٩٣٠).

(٢) في «الصحيح» وسيقه هنا ملطف من حديثين، (٥٥١٨) و(٦٧١٢) .

(٣) أخرجه البخاري (٦٦٤٧)، ومسلم (١٦٤٦) .

(٤) في «الصحيح» (١٦٤٦) (٣)، وكذلك أخرجه البخاري (٢٦٧٩) من حديث ابن عمر رضي الله عنها.

نبهـ : قال الزركشي في «النكت على العمدة» (٣٢٧) هذه الرواية التي عزها مسلم، ليست فيه من هذا الوجه الذي أورده، بل أوردها من رواية ابن عمر عن رسول الله ﷺ : «أنه أدرك عمر بن الخطاب في ركب .. إلخ، وهذه الزيادة ثابتة في «صحيح البخاري» أيضاً من حديث ابن عمر، فتووجه على المصنف فيها نقدان : أحدهما : كونها ليست من أفراد مسلم ! والثاني : أنها ليست من مستند عمر، وقد وقع ذلك في «العمدة الكبرى» أيضاً اهـ باختصار.

وفي رواية^(١) : قال عمر : فو الله ما حلفت بها مُنذ سمعت رسول الله ﷺ
يَنْهَا عَنْهَا، ذَاكِرًا وَلَا آثِرًا؛ يَعْنِي : حَاكِيًّا عَنْ غَيْرِي أَنَّهُ حَلَفَ بِهَا .

الشرح :

الحاديُّ دَلِيلٌ عَلَى المَنْعِ مِنَ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى .

قال ابن عبد البر^(٢) : لا يجوزُ الْحَلْفُ بِغَيْرِ اللَّهِ بِالإِجْمَاعِ^(٣) .
وعن عكرمة قال : قال عمر حدثت قوماً حديثاً فقلت : لا وأبى، فقال رجلٌ
من حلفي : لا تحلفوا بآبائكم، فالتفت فإذا رسول الله ﷺ يقول : «لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ
حَلَفَ بِالْمَسِيحِ هَلَكَ، وَالْمَسِيحُ خَيْرٌ مِنْ آبائِكُمْ» رواه ابن أبي شيبة^(٤) .

قال الحافظ : وهذا مُرَسَّلٌ يَتَقَوَّى بِشَوَاهِدِهِ^(٥) .

وعن ابن عمر : أَنَّه سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ : لَا وَالْكَعْبَةِ، فَقَالَ : لَا تَحْلِفْ بِغَيْرِ اللَّهِ،
فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ، فَقَدْ كَفَرَ، أَوْ أَشَرَّكَ»^(٦)
والتعير بقوله : «فَقَدْ كَفَرَ أَوْ أَشَرَّكَ» لِلمُبَالَغَةِ فِي الرَّجْرِ وَالتَّغْلِيظِ فِي ذَلِكَ .
قال العلماء : السُّرُّ فِي النَّهْيِ عَنِ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ، أَنَّ الْحَلْفَ بِالشَّيْءِ يَقْتَضِي
تَعْظِيمَهُ، وَالْعَظَمَةُ فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّهَا هِيَ لِلَّهِ وَحْدَهُ^(٧) .

(١) أخرجهما البخاري (٦٦٤٧)، ومسلم (١٦٤٦) (١).

(٢) نقله عنه ابن حجر في «الفتح» (١١/٥٣١)، وانظر «التمهيد» لابن عبد البر (١٤/٣٦٦).

(٣) في «المصنف» (١٢٤١٠) .

(٤) «فتح الباري» (١١/٥٣١).

(٥) أخرجه أبو داود (٣٢٥١)، والترمذى (١٥٣٥)، وأحمد في «المسند» (٦٠٧٢)، وهو صحيح.

(٦) «فتح الباري» (١١/٥٣١).

وقال المأوزديٌّ : لا يجوز لأحد أن يحلف أحداً بغير الله، لا بطلاق ولا عتاق ولا نذر، وإذا أحلف المحاكم أحداً بشيء من ذلك وجب عزله لجهله . انتهى^(١) :

وفي الحديث : الزجر عن الخالق بغير الله عز وجل .

قال الشعبيٌّ : الخالق يقسم بما شاء من خلقه، والمخلوق لا يقسم إلا بالخلق، وأماماً قوله عليه السلام : «أفلح وأبيه إن صدقاً»^(٢)، فهذا النفظ كان يجري على ألسنة العرب من غير أن يقصدوا به القسم .

وقيقٌ : يقع في كلامهم للتاكيد للتعظيم، كقول الشاعر :

لعمري أبي الواشين إني أحبها

فإنَّه لم يقصد تعظيم والدِّ من وَشَّى به^(٣) .

قال الحافظ : وفيه أنَّ من حلف بغير الله مطلقاً لم تُنعقد يمينه، سواء كان المخلوق به يستحق التعظيم لمعنى غير العبادة : كالأنبياء، والملائكة، والعلماء الصالحة، والملوك، والأباء، والكعبة، أو كان لا يستحق التعظيم كالآحاد، أو يستحق التحقيق والإذلال، كالشياطين، والأصنام، وسائر من عيده من دون الله . انتهى ، والله أعلم^(٤) .

(١) نقله عنه ابن حجر في «الفتح» (١١/٥٣٢)، وانظر «الحاوي الكبير» للمازودي (١٧/٢٦٤).

(٢) أخرجه مسلم في «ال الصحيح» (١١/٩) من حديث طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه.

(٣) قال ابن يوسف عفاف الله عنهما : وهذا الوجه وإن كان قد ذكره أهل العلم في تحرير هذه النقطة، لكن الصحيح فيما يظهر والعلم عند الله أن هذا كان قبل النهي، ويشهد له قصة عمر السابقة .

وانظر مزيداً من الوجوه، فيما حرر شيخنا العلامة محمد العشيمين رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (١٠/٧٩٨) والله أعلم .

(٤) «فتح الباري» (١١/٥٣٤) .

٣٦٨ - عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ عن النبي عليهما السلام قال : «قال سليمان بن داود عليهما السلام : لا طوفن الليلة على تسعين امرأة، تلد كل امرأة منها علاماً يقاتل في سبيل الله».

فِيْقِيلَ لَهُ : قُلْ : إِنْ شاءَ اللَّهُ فَلَمْ يَقُلْ ، فَطَافَ بِهِنَّ ، فَلَمْ تَلِدْ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةً وَاحِدَةً نِصْفَ إِنْسَانٍ» .

قَالَ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «لَوْ قَالَ : إِنْ شاءَ اللَّهُ لَمْ يَحْتَشِنْ ، وَكَانَ ذَلِكَ دَرَكًا لِحَاجَتِهِ»^(١) .

الشرح :

قَوْلُهُ : «قِيلَ لَهُ : قُلْ : إِنْ شاءَ اللَّهُ» : يَعْنِي : قَالَ لَهُ الْمَلَكُ .

قَوْلُهُ : «لَا طُوفَنَ اللَّيْلَةَ عَلَى تِسْعِينَ امْرَأَةً» : هُوَ كِنْيَةٌ عَنِ الْجَمَاعِ .

قَالَ وَهْبُ بْنُ مَنْبَهٍ : كَانَ لِسْلِيَانَ أَلْفُ امْرَأَةً : ثَلَاثُ مِائَةٍ مَهِيرَةٌ، وَسَبْعُ مِائَةٍ

مُرَسَّةٌ^(٢) ؟

قَوْلُهُ : «تَلِدُ كُلُّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ عُلَامَاءً يُقاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» : قَالَ الْحَافِظُ : هَذَا قَالَهُ عَلَى سَبِيلِ التَّمْنَى لِلخَيْرِ، وَإِنَّهُ جَزَمَ بِهِ؛ لَا نَهُ عَلَيْهِ الرَّجَاءُ؛ لِكَوْنِهِ فَصَدَّ بِهِ الْخَيْرَ وَأَمْرَ الْآخِرَةِ، لَا لِغَرَضِ الدُّنْيَا^(٣) .

قَوْلُهُ : «فِيْقِيلَ لَهُ : قُلْ : إِنْ شاءَ اللَّهُ فَلَمْ يَقُلْ» وَفِي رِوَايَةٍ^(٤) : «فَنِسِيَ» .

(١) أَخْرَجَهُ البَخَارِيُّ (٦٧٢٠)، وَمُسْلِمٌ (٦٥٤).

(٢) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٤٦٠ / ٦).

قَوْلُهُ : «مَهِيرَةً» : هِيَ السَّيْدَةُ مِنَ النِّسَاءِ الْغَالِيَةِ الْمَهِيرَةِ .

(٣) «فتح الباري» (٤٦١ / ٦).

(٤) أَخْرَجَهُ البَخَارِيُّ فِي «الصَّحِيفَةِ» (٦٧٢٠).

قالَ بعْضُ السَّلَفِ : نَبَّهَ اللَّهُ عَلَى آفَةِ التَّمَنِيِّ وَالإِعْرَاضِ عَنِ التَّقْوِيَّصِ ، قَالَ :
وَلِذَلِكَ نَسِيَ الْاسْتِثْنَاءَ لِيَمْضِي فِيهِ الْقَدْرُ^(١) .

قَوْلُهُ : «فَلَمْ تَلِدْ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةٌ وَاحِدَةٌ نِصْفَ إِنْسَانٍ» : فِي رِوَايَةٍ^(٢) : «ولم
تَحْمِلْ مِنْهُنَّ شَيْئًا إِلَّا وَاحِدًا سَاقِطًا إِحْدَى شِقَيْهِ» .

قَوْلُهُ : «لَوْ قَالَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَخْتَ، وَكَانَ ذَلِكَ دَرَكًا لِحَاجَتِهِ» : وَفِي
رِوَايَةٍ^(٣) : «وَكَانَ أَرْجُحِي لِحَاجَتِهِ» .

وَفِي رِوَايَةٍ^(٤) : «لَوْ قَالَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ لِجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فُرْسَانًا أَجْمَعُونَ» .

وَفِي رِوَايَةٍ^(٥) : «لَوْ اسْتَشَنَى لَحَمِلَتْ كُلُّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ فَوَلَدَتْ فَارِسًا يُقَاتِلُ فِي
سَبِيلِ اللَّهِ» .

وَفِي الْحَدِيثِ : اسْتِحْبَابُ الْاسْتِثْنَاءِ لِمَنْ قَالَ : سَأَفْعُلُ كَذَّا، وَأَنَّ إِثْبَاعَ الْمَشَيَّةَ
الْيَمِينَ يَرْفَعُ حُكْمَهَا، وَفِيهِ الْاسْتِثْنَاءُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِاللَّفْظِ، وَفِيهِ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمُبَاحِ
وَالْمَلَادُ يَصِيرُ مُسْتَحْبَبًا بِالنِّيَّةِ وَالْقَصْدِ، وَفِيهِ مَا خُصَّ بِهِ الْأَنْيَاءُ مِنَ الْقُوَّةِ عَلَى الْجَمَاعِ
الدَّالُّ ذَلِكَ عَلَى صِحَّةِ الْبُنْيَةِ الْفُحُولِيَّةِ وَكَمَالِ الرُّجُولِيَّةِ مَعَ مَا هُمْ فِيهِ مِنَ الْاِشْتِغَالِ
بِالْعِبَادَةِ وَالْعُلُومِ، وَيُقَالُ : إِنَّ كُلَّ مَنْ كَانَ أَتَقَى اللَّهَ فَشَهَوَتْهُ أَشَدُّ؛ لَأَنَّ الَّذِي لَا
يَتَّقَى يَتَفَرَّجُ بِالنَّظَرِ وَتَحْوِهِ، وَفِيهِ جَوَازُ الْإِنْبَارِ عَنِ الشَّيْءِ وَوُقُوعِهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ بِنَاءً

(١) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٤٦١/٦) .

(٢) أخرجهما البخاري في «الصحيح» بنحو اللفظ المذكور (٣٤٢٤) .

(٣) أخرجهما البخاري في «الصحيح» (٥٢٤٢) .

(٤) أخرجهما البخاري في «الصحيح» (٢٨١٩) و (٦٦٣٩)، ومسلم في «الصحيح» (١٦٥٤) (٢٥) .

(٥) أخرجهما البخاري في «الصحيح» (٧٤٦٩)، ومسلم في «الصحيح» (١٦٥٤) (٢٢) .

عَلَى غَلَبةِ الظَّنِّ، وَفِيهِ جَوَازُ السَّهْوِ عَلَى الْأَئْسَاءِ وَأَنَّ ذَلِكَ لَا يَقْدَحُ فِي عُلُوٍّ
مَنْصِبِهِمْ،^(١) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٣٦٩ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَنْ
حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبِرٍ، يَقْتَطِعُ بِهَا مَا مَارِيٌ مُسْلِمٌ، هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ
عَلَيْهِ غَضِبٌ».

وَنَزَّلَتْ : «إِنَّ الَّذِينَ يَشْرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنَّهُمْ لِيَلِلاً»^(٢) إِلَى آخِرِ الآيَةِ
[آل عمران : ٧٧].

٣٧٠ - عَنِ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ : كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ خُصُومَةٌ فِي بِئْرٍ،
فَاخْتَصَّمْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ».

قَلْتُ : إِذْنٌ يَحْلِفُ وَلَا يُبَالِي؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ
صَبِرٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَا مَارِيٌ مُسْلِمٌ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ : لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضِبٌ»^(٣).
الشَّرْح :

قَوْلُهُ : «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبِرٍ» : يَمِينُ الصَّابِرِ : هِيَ الَّتِي تُلْزِمُ وَيُجْبِرُ عَلَيْهَا
حَالِفُهَا، يُقَالُ : أَصْبِرُهُ الْيَمِينُ : أَحْلَفَهُ بِهَا فِي مَقَاطِعِ الْحَقِّ.

قَالَ ابْنُ بَطَالٍ : إِنَّ اللَّهَ خَصَّ الْعَهْدَ بِالنَّقْدِمَةِ عَلَى سَائِرِ الْأَيَّانِ، فَدَلَّ عَلَى تَأْكِيدِ
الْحَلِفِ بِهِ؛ لِأَنَّ عَهْدَ اللَّهِ مَا أَخْذَهُ عَلَى عِبَادِهِ وَمَا أَعْطَاهُ عِبَادُهُ^(٤).

(١) انظر : «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٤٦٢ / ٦).

(٢) أخرجه البخاري (٦٦٧٦) و (٦٦٧٧)، ومسلم (١٣٨).

(٣) أخرجه البخاري (٢٦٦٩، ٢٦٧٠) و (٤٥٤٩، ٤٥٥٠)، ومسلم (١٣٨).

(٤) نقله عنه ابن حجر في «الفتح» (١١ / ٥٥٨)، وانظر «شرح البخاري» لابن بطال (٦ / ١١٤).

قال الرَّاغِبُ : وَيُطْلُقُ عَهْدُ اللَّهِ عَلَى مَا فَطَرَ عَلَيْهِ عِبَادَهُ مِنَ الْإِيمَانِ بِهِ عِنْدَ أَخْذِ
الْمِيَاثِقِ .

وَيُرِادُ بِهِ أَيْضًا : مَا أَمْرَ بِهِ فِي الْكِتَابِ ، وَالسُّنْنَةُ مُؤَكَّدًا وَمَا اتَّرَمَهُ الْمَرءُ مِنْ قَبْلِ
نَفْسِهِ كَالنَّدْرِ . اهـ^(١) .

وَفِي الْحَدِيثِ : سَمَاعُ الْحَاكِمِ الدَّعْوَى فِيهَا لَمْ يَرَهُ إِذَا عَرَفَهُ الْمُتَدَاعِيُّونَ ، وَفِيهِ أَنَّ
الْحَاكِمَ يَسْأَلُ الْمُدَّعِيَ : هَلْ لَهُ بَيْنَهُ ؟ وَفِيهِ بَناءُ الْأَحْكَامِ عَلَى الظَّاهِرِ ، وَأَنَّ حُكْمَ
الْحَاكِمِ لَا يُبَيِّنُ لِلْإِنْسَانِ مَا لَمْ يَكُنْ حَلَالًا ، وَفِيهِ أَنَّ صَاحِبَ الْيَدِ أَوْلَى بِالْمُدَّعِيِّ فِيهِ .

قَالَ الْحَافِظُ : وَفِيهِ التَّبَيِّنُ عَلَى صُورَةِ الْحُكْمِ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ، لَأَنَّهُ بَدَأَ بِالْطَّالِبِ
فَقَالَ : لَيْسَ لَكَ إِلَّا يَمِينُ الْآخِرِ ، وَلَمْ يَحْكُمْ بِهَا لِلْمُدَّعِيِّ عَلَيْهِ إِذَا حَلَفَ ، بَلْ إِنَّمَا
جَعَلَ الْيَمِينَ تَصْرِفُ دَعْوَى الْمُدَّعِيِّ لَا غَيْرَ ، وَلِذَلِكَ يَنْبَغِي لِلْحَاكِمِ إِذَا حَلَفَ
الْمُدَّعِيِّ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَحْكُمَ بِمِلْكِ الْمُدَّعِيِّ فِيهِ وَلَا بِحِيَازَتِهِ ، بَلْ يُقْرِئُهُ عَلَى حُكْمِ يَمِينِهِ ،
وَفِيهِ أَنَّ يَمِينَ الْفَاجِرِ تُسْقَطُ عَنْهُ الدَّعْوَى ، وَأَنَّ فُجُورَهُ لَا يُوْجِبُ الْحَجْرَ عَلَيْهِ ، وَفِيهِ
مَوْعِظَةُ الْحَاكِمِ الْخَصْمَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَحْلِفَ خَوْفًا مِنْ أَنْ يَحْلِفَ بَاطِلًا^(٢) اهـ وَبِاللهِ
التَّوْفِيقُ .

٣٧١ - عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّهُ بَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَيرَ
الْإِسْلَامِ كَاذِبًا مُتَعَمِّدًا ، فَهُوَ كَمَا قَالَ ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ عُذْبَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ،
وَلَيْسَ عَلَى رَجُلٍ نَذْرٌ فِيمَا لَا يَمْلِكُ»^(٣) .

(١) نَفْلَهُ بِهِذَا السِّيَاقِ أَبْنَ حَجْرٍ فِي «الْفَتْحِ» (٤٣٥ / ١١) ، وَانْظُرْ «الْمَفْرَدَاتِ» لِلرَّاغِبِ (٥٩٢)

(٢) «فَتْحُ الْبَارِي» (١١ / ٥٦٢، ٥٦٣) .

(٣) أَخْرَجَ الْبَخَارِيَّ (١٣٦٣) (٦٠٤٧) ، وَمُسْلِمٌ (١١٠) وَاللَّفْظُ لَهُ .

وفي رِوَايَةٍ^(١): «وَلَعْنُ الْمُؤْمِنِ كَفْتَلِهِ».

وفي رِوَايَةٍ^(٢): «وَمَنِ ادَّعَى دَعْوَى كاذبَةً لِيَسْكُنَّ بِهَا، لَمْ يَرِدْهُ اللَّهُ إِلَّا قِلَّةً».

الشَّرْح :

قَوْلُهُ: «مَنْ حَلَّفَ عَلَى يَمِينٍ بِمِلَّةٍ غَيْرِ الإِسْلَامِ كاذبًا مُتَعَمِّدًا، فَهُوَ كَمَا قَالَ»:

الْمِلَّةُ: الدِّينُ وَالشَّرِيعَةُ.

قالَ عِياضٌ: يُستَفَادُ مِنْهَا أَنَّ الْحَالِفَ الْمُتَعَمِّدَ إِنْ كَانَ مُطْمَئِنَ الْقَلْبِ بِالْأَيْمَانِ وَهُوَ كَاذِبٌ فِي تَعْظِيمِ مَا لَا يَعْتَقِدُ تَعْظِيمَهُ لَمْ يَكُفُرُ، وَإِنْ قَالَ مُعْتَقِدًا لِلْيَمِينِ بِتِلْكَ الْمِلَّةِ لِكَوْنِهَا حَقَّاً كَفَرَ، وَإِنْ قَالَهَا لِجَرَدِ التَّعْظِيمِ لَهَا احْتَمَلَ . اهـ^(٣)

وَعَنْ الْحُسَينِ بْنِ وَاقِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرِيَّةَ، عَنْ أَبِيهِ رَفَعَةَ : «مَنْ قَالَ: إِنِّي بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ، فَإِنْ كَانَ كَاذِبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَإِنْ كَانَ صَادِقًا لَمْ يَعُدْ إِلَى الْإِسْلَامِ سَالِمًا» أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ^(٤).

قَوْلُهُ: «وَمَنْ قُتِلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ عُذْبَ بِهِ بِوْمَ الْقِيَامَةِ»: قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: هَذَا مِنْ بَابِ مُجَانَسَةِ الْعُقُوبَاتِ الْأُخْرَوِيَّةِ لِلْجِنَانِيَّاتِ الدُّنْيَوِيَّةِ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ جِنَانَ الْإِنْسَانِ عَلَى تَفْسِيهِ كِجِنَانِهِ عَلَى غَيْرِهِ فِي الْإِثْمِ؛ لَأَنَّ نَفْسَهُ لَيَسْتُ مُلْكًا لَهُ مُطْلَقاً، بَلْ هِيَ لِلَّهِ تَعَالَى، فَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهَا إِلَّا بِمَا أَذِنَ اللَّهُ لَهُ فِيهِ^(٥).

(١) أَخْرَجَهَا البَخْارِيُّ (٦٦٥٢)، وَمُسْلِمٌ (١١٠) (١٧٦).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١١٠) (١٧٦).

(٣) نَقْلَهُ عَنْهُ ابْنِ حَبْرٍ فِي «الْفَتْحِ» (١١/٥٣٩).

(٤) فِي «الْمَجْتَبِيِّ» (٣٧٧٢) وَإِسْنَادُهُ قَوِيٌّ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٢٥٨)، وَابْنِ ماجَهَ (٢١٠٠)، وَأَحْدَدَ فِي «الْمَسْنَدِ» (٢٣٠٠٦).

(٥) «إِحْكَامُ الْأَحْكَامِ» (٦٦٥).

قَوْلُهُ : «وَلَيْسَ عَلَى رَجُلٍ نَذَرٌ فِيهَا لَا يَمْلِكُ» : أَخْرَجَ مُسْلِمٌ^(١) مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ فِي قِصَّةِ الْمَرْأَةِ الَّتِي كَانَتْ أَسِيرَةً فَهَرَبَتْ عَلَى نَافِقَةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِنَّ الَّذِينَ أَسْرُوا الْمَرْأَةَ انتَهَبُوهَا، فَنَذَرَتْ إِنْ سَلِمَتْ أَنْ تَنْحَرَهَا. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «لَا نَذَرٌ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلَا فِيهَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ».

وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «لَا نَذَرٌ فِي مَعْصِيَةٍ، وَكَفَارُهُ كَفَارَةُ يَمِينٍ» رَوَاهُ الْحَمْسَةُ^(٢)، وَاحْتَاجَ بِهِ أَحَدٌ، وَإِسْحَاقُ.

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «مَنْ نَذَرَ نَذْرًا وَلَمْ يُسْمِمْهُ، فَكَفَارَتُهُ كَفَارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يُطْقِهِ فَكَفَارُهُ كَفَارَةُ يَمِينٍ» رَوَاهُ أَبُو دَاؤَدَ، وَابْنُ ماجِهٖ، وَزَادَ : «وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا أَطَافَةً فَلِيقِ بِهِ»^(٣).

وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شَعِيبٍ، عَنْ أُبِيِّهِ، عَنْ جَدِّهِ : أَنَّ امْرَأَةَ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَضْرِبَ عَلَى رَأْسِكَ بِالدُّلْفِ؟ فَقَالَ : «أَوْفِي بِنَذِرِكِ» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاؤَدَ^(٤). زَادَ أَحَدُ، وَالْتَّرْمِذِيُّ، فِي حَدِيثِ بُرِيَّةَ : أَنَّ ذَلِكَ وَقْتَ خُرُوجِهِ فِي غَزْوَةِ، فَنَذَرْتُ إِنْ رَدَهُ اللَّهُ تَعَالَى سَالِمًا.

(١) فِي «الصَّحِيفَةِ» (١٦٤١).

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاؤَدَ (٣٢٩٠)، وَالنَّسَائِيُّ (٣٨٣٣)، وَالْتَّرْمِذِيُّ (١٥٢٤)، وَابْنُ ماجِهٖ (٢١٢٥)، وَأَحَدُهُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٦٠٩٨)، وَهُوَ صَحِيفٌ.

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاؤَدَ (٣٣٢٢) وَالصَّوَابُ وَقَفْهُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، كَمَا قَالَ أَبُو دَاؤَدَ فِي إِثْرِهِ، وَالْحَافَظُ فِي «الْفَتْحِ» (٥٨٧/١١).

وَأَمَّا ابْنُ ماجِهٖ (٢١٢٨) فَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، فِيهِ خَارِجَةُ بْنِ مَصْعَبٍ، وَهُوَ مُتَرَوِّكٌ. تَبَيَّنَهُ : زِيَادَةُ ابْنِ ماجِهٖ، لَمْ يَنْفَرِدْ بِهَا كَمَا ذَكَرَ الشَّارِحُ رَجَحَ اللَّهُ، بَلْ هِيَ عِنْدَ أَبِي دَاؤَدَ أَيْضًا، وَيَحْتَلُّ أَنْ تَكُونَ نَسْخَتَهُ فِيهَا سَقْطٌ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٤) فِي «السِّنَنِ» (٣٣١٢) وَهُوَ صَحِيفٌ لِغَيْرِهِ .

وَعِنْدَ أَحْمَدَ : إِنْ كُنْتَ نَذَرْتِ فَاضْرِبِي وَإِلَّا فَلَا^(١) .
قَوْلُهُ : «وَلَعْنُ الْمُؤْمِنِ كُفَتْلِهِ» أَيْ : لَا تَهُ لَعْنَهُ فَكَانَهُ دَعَا عَلَيْهِ بِالْمُلْكَ .
وَقَيْلَ : يُشَبِّهُ فِي الْأَثْمِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

□ □ □

(١) أَحْمَدَ فِي «الْمُسْنَدِ» (١١٢٣٠)، وَالْتَّرْمِذِيُّ (٣٦٩٠)، وَإِسْنَادُهُ قَوِيٌّ .

رَفْعٌ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْجَنْوَيِّ
أَسْكَنَهُ اللَّهُ الْفَزُورَ كَسِّ

بَابُ النَّذْرِ

٣٧٢ - عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : قلت : يا رسول الله، إني كنت نذرت في الجahلية أن أعتكف ليلةً - وفي رواية^(١) : يوماً - في المسجد الحرام . قال : «فأوف بذرك»^(٢) .

الشَّرْح :

النَّذْرُ فِي الْلُّغَةِ : التَّزَامُ خَيْرٌ أَو شَرًّا.

وفي الشرع : التَّزَامُ الْمُكَلَّفُ شَيْئاً لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ مُنْجَزاً أَو مُعْلَقاً.

قال قتادة في قوله تعالى : «يُوقِنُونَ بِالنَّذْرِ» [الإنسان : ٧] ، كانوا يَنْذِرُونَ طَاعَةَ اللَّهِ مِنَ الصَّلَاةِ، وَالصَّيَامِ، وَالزَّكَاةِ، وَالحَجَّ وَالْعُمْرَةِ، وَمِمَّا افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ فَسَهَّلُوهُمْ اللَّهُ أَبْرَارًا^(٣) .

وقال القرطبي^(٤) : النَّذْرُ مِنَ الْعُقُودِ الْمَأْمُورِ بِالْوَفَاءِ بِهَا الْمُشْتَى عَلَى فَاعِلِهَا، وَأَعْلَى أَنواعِهِ مَا كَانَ غَيْرَ مُعْلَقٍ عَلَى شَيْءٍ، كَمَنْ يُعَاافَ مِنْ مَرَضٍ، فَقَالَ : اللَّهُ عَلَيَّ أَنْ أَصُومَ كَذَا، أَوْ : أَتَصْدِقَ بِكَذَا شُكْرًا لِلَّهِ تَعَالَى، وَيَلِيهِ الْمُعْلَقُ عَلَى فِعْلٍ طَاعَةٍ، كَإِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضٍ صُمِّتْ كَذَا، أَوْ صَلَّيْتْ كَذَا، وَمَا عَدَاهُمَا مِنْ أَنواعِهِ كَنْذِرُ الْلَّهَاجِ، كَمَنْ يَسْتَشْقُلُ عَبْدَهُ فَيَنْذِرُ أَنْ يُعْتَقَهُ لِيَتَخَلَّصَ مِنْ صُحْبَتِهِ فَلَا يَقْصِدُ الْقُرْبَةَ فِي ذَلِكَ، أَوْ يَحْمِلُ عَلَى نَفْسِهِ فَيَنْذِرُ صَلَاةً كَثِيرَةً أَوْ صَبُوْمَاً مَمَّا يَشْتَقُ عَلَيْهِ فِعْلُهُ وَيَتَضَرَّرُ بِفِعْلِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ يُكْرَهُ، وَقَدْ يَلْغُ بَعْضُهُ التَّحْرِيمَ . اهـ .

(١) أخرجه البخاري (٣١٤٤)، ومسلم (١٦٥٦)

(٢) أخرجه البخاري (٢٠٤٢)، ومسلم (١٦٥٦)

(٣) أخرجه الطبراني في «جامع البيان» (٥٤١/٢٣)

(٤) نقله عنه ابن حجر في «الفتح» (١١/٥٧٦)، وانظر «المفهم» للقرطبي (٤/٦٠٧).

وفي الحديث: لزوم النذر في القرية من كل أحد، حتى قبل أن يسلم.

قال الحافظ: أصل الجاهلية ما قبل البعثة، والمراد بقول عمر في الجاهلية: ما قبل إسلامه؛ لأن جاهلية كل أحد بحسبه^(١)، والله أعلم.

٣٧٣ - عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهم؛ عن النبي ﷺ أنه نهى عن النذر، وقال: «إنه لا يأتي بخير، وإنما يستخرج به من البخل»^(٢).

الشرح:

قوله: «نَهَى عَنِ النَّذْرِ» في رواية للبخاري^(٣): أَوْ لَمْ يُنْهَا عَنِ النَّذْرِ؟ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ النَّذْرَ لَا يُقْدِمُ شَيْئًا وَلَا يُؤْخِرُهُ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرُجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ».

وفي حديث أبي هريرة، عند مسلم^(٤): «فَإِنَّ النَّذْرَ لَا يُغْنِي مِنَ الْقَدَرِ شَيْئًا».

قال الخطابي: هذا بابٌ من العلم غريبٌ، وهو النهي عن فعل شيءٍ حتى إذا فعل كان واجباً^(٥).

قوله: «وَإِنَّمَا يُسْتَخْرُجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ» في حديث أبي هريرة: «فَيُخْرُجُ بِذَلِكِ مِنَ الْبَخِيلِ مَا لَمْ يَكُنِ الْبَخِيلُ يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَ»^(٦).

(١) «فتح الباري» (١١/٥٨٢، ٥٨٣) بتصرف.

(٢) أخرجه البخاري (٦٦٠٨)، بنحوه ومسلم (١٦٣٩) (٤)، واللفظ له.

(٣) في «ال الصحيح» (٦٦٩٢)، ومسلم (١٦٣٩) (٣)، واللفظ له.

(٤) في «ال الصحيح» (١٦٤٠) (٥٠).

(٥) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (١١/٥٧٨).

(٦) أخرجه مسلم في «ال الصحيح» (١٦٤٠) (٧).

قال البيضاوي : عادة الناس تعلق النذر على تحصيل مفعة أو دفع مضر ، فنهي عنه ، لأن الله فعل البخلاء ، إذ السخى إذا أراد أن يتقرب بادر إليه ، والبخيل لا يطأ عه نفسه بإخراج شيء من يده إلا في مقابلة عوض يسأله في أول الأمر مقابلة ما يحصل له ، وذلك لا يعني من القدر شيئاً ، فلا يسوق إليه خيراً لم يقدره ولا يرد عنه شرّاً قضى عليه ، لكن النذر قد يوافق القدر فيخرج من البخيل ما لو لاه لم يكن ليخرج له .^(١)

وفي الحديث : الرَّدُّ عَلَى الْقَدَرِيَّةِ، وَأَمَّا مَا أخْرَجَهُ التَّرْمذِيُّ^(٢)، مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ : «إِنَّ الصَّدَقَةَ تَدْفَعُ مِيتَةَ السُّوْرَةِ»

فَمَعْنَاهُ : أَنَّ الصَّدَقَةَ تَكُونُ سَبِيلًا لِدَفْعِ مَيْتَةِ السُّوءِ وَالْأَسَبَابُ مُقْدَرَةٌ
كَالْمُسَبِّبَاتِ، وَقَدْ قَالَ ﷺ لِمَنْ سُئِلَ عَنِ الرُّوقَى : هَلْ تَرُدُّ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ شَيْئًا؟ قَالَ :
«هِيَ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوَدَ ^(۳).

ونحوه: قول عمر: نَفَرْ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ إِلَى قَدَرِ اللَّهِ^(٤).

وَفِيهِ الْحُثُّ عَلَى الْإِخْلَاصِ عَلَى عَمَلِ الْخَيْرِ وَذَمِّ الْبُخْلِ، وَفِيهِ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ يَبْتَدُؤُهُ الْمُكْلَفُ مِنْ وُجُوهِ الْبَرِّ أَفْضُلُ مَا يَلْتَزِمُهُ بِالنَّدْرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) نقله عنه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١١ / ٥٨٠).

(٢) في «الجامع الكبير» (٦٦٤).

(٣) كذا مطلقاً، ويفهم منه أنه في «السنن»، قد تابع الشارح رحمه الله الحافظ في عزوه له مطلقاً والأدق أدقّاً، فـ«ألفاً» في «الإمام أهلاً القرآن»، من نسخة الكتب المفقودة لا أدان

والحدث آخر حديثه من ذي (٢٠٦٥)، وابن ماجه (٣٤٣٧)، وأحد فـ «المسند».

(١٥٤٧٢) استناده ضعیف، خالد، خـ: مـة، وخطـأ فـهـ، وانتـ عـام تـقـيـهـ فـ، «الـسـنـاـ»

(1880) | (1880) | (1880) | (1880) | (1880) | (1880) | (1880)

(٤) قطعه من حديث اخرجه البخاري (٥٧١٩)، ومسلم (١١١٩).

٣٧٤ - عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ : نَذَرْتُ أُخْتِي أَنْ تَمْشِي إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ حَافِيًّا، فَأَمْرَتْنِي أَنْ أَسْتَفْتِنِي لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَفْتَنِيهِ فَقَالَ : «لِتَمْشِي وَلَرَكِبْ»^(١).

الشرح :

الحاديُّ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ النَّذْرِ بِإِثْيَانِ الْبَيْتِ الْحَرَامِ.

وَعَنْ أَنْسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى شَيْخًا يُهَادِي بَيْنَ أَبْنِيَهِ، قَالَ : «مَا بَالُ هَذَا؟» قَالُوا : نَذَرَ أَنْ يَمْشِي، قَالَ : «إِنَّ اللَّهَ عَنْ تَعْذِيبِ هَذَا نَفْسَهُ لَغَنِيٌّ»، وَأَمْرَهُ أَنْ يَرْكِبَ^(٢).

وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَفِعَهُ : «كَفَارَةُ النَّذْرِ كَفَارَةُ الْيَمِينِ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(٣).

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُخْتِي نَذَرْتُ أَنْ تَحْجَجَ مَاتِشِيًّا، فَقَالَ : «إِنَّ اللَّهَ لَا يَصْنَعُ بَشَقَاءَ أُخْتِكَ شَيْئًا، لِتَحْجَجَ رَاكِبًا ثُمَّ لِتُكَفِّرَ يَمِينَهَا» أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ^(٤).

وَعَنْهُ : أَنَّ أُخْتَ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ نَذَرْتُ أَنْ تَمْشِي إِلَى الْبَيْتِ، فَأَمْرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَرْكِبَ وَتُهْدِي هَدْيَاً. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُد^(٥)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (١٨٦٦)، وَمُسْلِمٌ (١٦٤٤) وَاللَّفْظُ لَهُ .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (١٨٦٥)، وَمُسْلِمٌ (١٦٤٢) .

(٣) فِي «الصَّحِيفَةِ» (١٦٤٥) .

(٤) فِي «الْمُسْتَدِرِكَ» (٤/٣٠٢) وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ .

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٢٩٥)، وَأَمْدَدَ فِي «مُسْنَدِهِ» (٢٨٢٨) وَانْظُرْ تَامَ تَحْرِيجهُ فِيهِ .

وَالرَّجُلُ هُوَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ .

(٥) فِي «السِّنْنِ» (٣٢٩٦)، وَإِسْنَادُهُ صَحِيفٌ .

٣٧٥ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ : اسْتَفْتَنِي سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نَذْرٍ كَانَ عَلَى أُمِّهِ، تُوفِيتْ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «فَاقْضِهِ عَنْهَا»^(١) .

الشرح :

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى قَضَاءِ الْحُقُوقِ الْوَاجِبَةِ عَلَى الْمَيِّتِ، وَقَدْ دَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ نَذْرٌ مَالِيٌّ أَنَّهُ يَحْبُّ قَضَاوَهُ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ وَإِنْ لَمْ يُوصِّي بِهِ، إِلَّا إِنْ وَقَعَ النَّذْرُ فِي مَرْضِ الْمَوْتِ، فَيَكُونُ مِنَ الْثُلُثِ، وَفِيهِ فَضْلٌ بِرِّ الْوَالِدَيْنِ بَعْدَ الْوَفَاءِ وَالتَّوَصُّلُ إِلَى بَرَاءَةِ مَا فِي ذِمَّتِهِمْ.

وَعَنْ عَائِشَةَ : أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ : إِنَّ أُمِّي افْتَلَتْ نَفْسَهَا، وَأَرَاهَا لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ، أَفَأَتَصَدَّقُ عَنْهَا؟ قَالَ : «نَعَمْ تَصَدَّقُ عَنْهَا»^(٢) .

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ : جَوَازُ الصَّدَقَةِ عَنِ الْمَيِّتِ، وَأَنَّ ذَلِكَ يَنْفَعُهُ بُوْصُولِ ثَوابِ الصَّدَقَةِ إِلَيْهِ، لَا سِيمَاءً إِنْ كَانَ مِنَ الْوَلِدِ، وَهُوَ خَصُوصٌ مِنْ عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَنَّ لَيْسَ لِلْإِنْسَنِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾^(٣) [النَّجَمِ : [، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٣٧٦ - عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ أَنْخَلِعَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أَمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ، فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ»^(٤) .

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٦٦٩٨)، وَمُسْلِمُ (١٦٣٨).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٢٧٦٠)، وَمُسْلِمُ (١٤٠٠).

(٣) اَنْظُرْ : «فَتْحُ الْبَارِيِّ» لِلْمَحَافِظِ ابْنِ حِجْرِ (٥ / ٣٩٠).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٦٦٩٠)، وَمُسْلِمُ (٢٧٦٩).

الشَّرْح :

قوله : «أمسكَ عَلَيْكَ بَعْضَ مَا لِكَ» : في رواية^(١) : «فُقِلْتُ : إِنِّي أَمْسِكُ سَهْمِي
الَّذِي بِخَيْرٍ» ، وَلَأَبِي دَاوَدَ^(٢) : «يُجْزِي عَنْكَ الْثَّلَاثُ» .

قالَ ابْنُ الْمُنْيَرَ : لَمْ يَبْتَ كَعْبُ الْأَنْخَلَاعَ بِلْ اسْتَشَارَ : هَلْ يَفْعُلُ أَوْ لَا^(٣) ؟

وَقَالَ الْفَاكِهَانِيُّ^(٤) : أَوْرَدَ الْاسْتِشَارَةَ بِصِيغَةِ الْجُزْمِ .

قالَ الْحَافِظُ : الْأُولَى لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْجِزَ التَّصْدِيقَ بِجَمِيعِ مَالِهِ أَوْ يُعْلِقُهُ أَنْ
يُمْسِكَ بَعْضَهُ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ تَجَزَّهُ لَمْ يَنْفُذْ ، وَالتَّصْدِيقُ بِجَمِيعِ الْمَالِ
يَخْتَلِفُ بِالْخِتَالِفِ الْأَحْوَالِ ، فَمَنْ كَانَ قَوِيًّا عَلَى ذَلِكَ يَعْلَمُ مِنْ نَفْسِهِ الصَّبَرَ لَمْ
يُمْنَعْ ، وَعَلَيْهِ يَتَنَزَّلُ فِعْلُ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ وَإِيَّاهُ الْأَنْصَارِ عَلَى أَنفُسِهِمُ الْمُهَاجِرِينَ
وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَلَا ، وَعَلَيْهِ يَتَنَزَّلُ : «لَا صَدَقَةَ إِلَّا عَنْ
ظَاهِرٍ غَنِيًّا»^(٥) .

وَفِي لَفْظٍ^(٦) : «أَفْضَلُ الصَّدِيقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَاهِرٍ غَنِيًّا» اهـ .

(١) أخرجه البخاري في «ال الصحيح» (١٤٢٥) و (٢٧٥٧) و (٤٤١٨) .

(٢) في «السنن» (٣٣١٩) وهو حسن لغيره ، ولكنَّه من قول أبي لبابة لا من قول كعب، فهما قِصَّتان، ومنشأ
الوَهْمِ من الزهرى، وانظر تفصيل ذلك فيما حرَرَه شيخنا العلامَةُ شعيب الأرنؤوط في تحقيقه.

(٣) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٥٧٣/١١) .

(٤) بهذا السياق نقله عنه ابن حجر في «الفتح» (٥٧٣/١١)، وانظره في «رياض الأفهام» شرح
عمدة الأحكام» (٤٩٨) رسالة علمية غير منشورة تحقيق ياسر منصورى في جامعة أم القرى.
وشرح الفاكهانى طبع منه قطعة من أوله إلى كتاب الجنائز بتحقيق د. شريفة العمري، والله أَسْأَلُ
أَنْ يَتَوَالَّ إِخْرَاجَهُ، فَهُوَ سِفْرٌ نَفِيسٌ جَدًا .

(٥) أخرجه أحمد في «المسنن» (٧١٥٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وإسناده صحيح .

(٦) مجموع من روایتين في البخاري (٥٣٥٥ و ٥٣٥٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ : وَفِي الْحَدِيثِ : دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الصَّدَقَةَ لَهَا أَثْرٌ فِي مَحْوِ
الذَّنْبِ ، وَلَا جُلَّ هَذَا شُرِعَتِ الْكَفَاراتُ الْمَالِيَّةُ^(۱) . اهـ .

تَبَيَّنَهُ :

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسِيْبِ : أَنَّ أَخْوَيْنِ مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَ بَيْنَهُمَا مِيرَاثٌ ، فَسَأَلَ
أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ الْقِسْمَةَ فَقَالَ : إِنْ عُذْتَ تَسْأَلُنِي فَكُلُّ مَالِي فِي رِتَاجِ الْكَعْبَةِ ، فَقَالَ
لَهُ عُمَرُ : إِنَّ الْكَعْبَةَ غَنِيَّةٌ عَنْ مَالِكَ ، كَفَرْتُ عَنْ يَمِينِكَ وَكَلَمْ أَخَاكَ ، سَمِعْتُ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «لَا يَمِينَ عَلَيْكَ ، وَلَا نَذْرٌ فِي مَعْصِيَةِ الرَّبِّ ، وَلَا فِي قَطِيعَةِ
الرَّحِيمِ ، وَلَا فِيمَا لَا تَمْلِكُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوَدَ^(۲) ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



(۱) «إِحْكَامُ الْأَحْكَامِ» (۶۷۲) .

(۲) فِي «السِّنْنِ» (۳۲۷۲) وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ .

وَقَوْلُهُ : «رِتَاجُ الْكَعْبَةِ» : أَيْ : بَابُهَا ، يَرِيدُ أَنْ مَالَهُ لِلْكَعْبَةِ وَالنَّفَقَةُ عَلَيْهَا .

رَفْعٌ

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْأَسْلَمُ لِلَّهِ لِغَرْوَكِسِ

باب القضاء

٣٧٧ - عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»^(١).

وفي لفظ : «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»^(٢).

الشرح :

الأصل في القضاء ومشروعيته : الكتاب، والسنّة، والإجماع، قال الله تعالى : «إِنَّا وَدِلْنَا بِكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَلْحُكِمْ بِنِ النَّاسِ إِلَّا لِلَّهِ وَلَا تَنْتَعِذْ إِلَيْهِ مَوْهِيَ فَيُبَصِّلَكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضُلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ يَسْأَلُونَ يَوْمَ الْحِسَابِ» [ص: ٢٦]

[٤٩] وقال تعالى : «وَأَنْ أَخْكُمْ بِتَهْمِ بِإِذْرَلِ اللَّهِ وَلَا تَنْتَعِذْ إِلَيْهِمْ» [الماء: ٤٩]

وقال عز وجل : «فَلَا وَرِبَّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَحَرَ بِنَاهُمْ لَا يَحْدُو فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مَا فَصَّلْتَ وَسَلَّمُوا سَلِيمًا» [النساء: ٦٥].

وفي الحديث المتفق عليه^(٣) : «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فاختطا فله أجر».

وعن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «إِنَّ اللَّهَ مَعَ الْقَاضِي مَا لَمْ يَجُرْ، فَإِذَا جَازَ تَحْلِلَ عَنْهُ وَلَزِمَهُ الشَّيْطَانُ» رواه الترمذى^(٤).

(١) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨).

(٢) أخرجه مسلم (١٧١٨) (١٨)، والبخاري معلقاً قبل (٧٣٥٠).

(٣) البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦) بلفظ : «إذا حكم الحاكم».

(٤) في «الجامع الكبير» (١٤٣٠)، وإسناده حسن.

وعن بُرِيْدَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «الْقُضَايَا تَلَاثَةٌ : وَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ، وَاثْنَانِ فِي النَّارِ، فَأَمَّا الَّذِي فِي الْجَنَّةِ : فَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ، وَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ وَجَاهَ فِي الْحُكْمِ فَهُوَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ قَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهَلٍ فَهُوَ فِي النَّارِ» رَوَاهُ ابْنُ ماجِهَ ، وَأَبُو دَاؤَدَ^(١).

قَالَ مَالِكُ : لَا يُبَدِّلَ أَنْ يَكُونَ الْقَاضِي عَالِيًّا عَاقِلًا^(٢).

وَقَالَ الْبُخَارِيُّ^(٣) : يُسْتَحْبِطُ لِلْكَاتِبِ أَنْ يَكُونَ أَمِينًا عَاقِلًا . اهـ.

وَعَنْ مُعاذِ بْنِ جَبَلَ : أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ بَعَثَهُ قَاضِيًّا إِلَى الْيَمَنِ، وَقَالَ لَهُ : «بِمَ تَحْكُمُ؟» قَالَ : بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، قَالَ : «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ؟» قَالَ : فِي سُنْنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ : «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ؟» قَالَ : أَجْتَهِدُ رأِيِّي، قَالَ : «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ اللَّهِ لِمَا يُرِضِي رَسُولَ اللَّهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ^(٤).

(١) أخرجه أبو داود (٣٥٧٣)، وابن ماجه (٢٣١٥)، وهو صحيح بطرقه وشواهده.

(٢) انظر «فتح الباري» (١٤٦/١٣).

(٣) في «الصحيح» في تبويب الحديث (٧١٩١).

(٤) في «المسنن» (٢٢٠٦١) و(٢٢٠٠٧).

وآخرجه أبو داود (٣٥٩٢)، والترمذني (١٣٢٧)، والدارمي في «مسنده» (١٧٠)، وأبو داود الطيالسي (٥٥٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١١٤/١٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف»، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١٥٩٣)، والعقليلي في «الضعفاء» في ترجمة الحارث بن عمرو (٢٣٤/١ / ٢٦٣)، والدارقطني في «العلل» (٨٨/٦ / رقم ١٠٠١) رقم ١٠٠١ وغيرهم، من طرق عن شعبة، عن أبي العون محمد بن عبيد الله الثقفي، عن الحارث بن عمرو، أخي المغيرة بن شعبة ، عن معاذ، وتارة عن أصحاب معاذ، عن معاذ.

وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة أصحاب معاذ، والحارث بن عمرو.

قال الذهبي في «الميزان» (١٧٥/٢) : «عن رجال عن معاذ بحديث الاجتهاد . قال البخاري : لا يصح حديثه ». وانظر : «التاريخ الصغير» للبخاري (١/٣٠٤).

وقال الحافظ : «مجهول» ، وقال البخاري : «لا يصح حديثه» ، وقال الذهبي : «تفرد به أبو عون محمد بن عبيد الله الثقفي، عن الحارث بن عمرو الثقفي ابن أخي المغيرة، وما روی عن الحارث غير أبي عون، فهو مجھول». وانظر : «الذهبی» (٤٧٤).

وقال الترمذى : « هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وليس إسناده عندي بمتصل ». وانظر « تحفة الأحوذى » (٣/٤٤٩) .

وقال ابن الجوزى في « العلل » (٢/٧٥٨) : « لا يصح وإن كان الفقهاء كلهم يذكروننه في كتبهم ويعتمدون عليه، وإن كان معناه صحيحاً .

وقال الجوزقانى في « الأباطيل والمناكير » (١/٢٤٣ رقم ١٠١) : « هذا حديث باطل » .

وقال ابن المُلْقَنَ في « خلاصة البدر المنير » (٢/٤٢٤) : « رواه أبو داود، والترمذى بإسناد ضعيف، وقال البخارى : مرسى، وقال ابن حزم : لا يصح، وقال عبد الحق : لا يُسند ولا يوجد من وجه صحيح » .

وقال الحافظ : في « التلخيص الحبیر » (٤/١٨٢) فيما نقله عن محمد بن طاهر المقدسي : « أعلم أننى فحصت عن هذا الحديث في المسانيد الكبار والصغر، وسألت عنه من لقيته من أهل العلم بالنقل ؛ فلم أجده غير طريقين ؛ إحداهما طريق شعبة ؛ والأخرى عن محمد بن جابر، عن أشعث بن أبي الشعاثة، عن رجل من ثقيف، عن معاذ ؛ وكلاهما لا يصح » أ.هـ.

وقد أطال الشيخ ناصر الدين الألبانى رحمه الله في « الضعيفة » (٢/٢٧٣) في تضليله وذكر كلاماً لابن حزم فقال : « هذا حديث ساقط، لم يروه أحد من هذا الطريق، وأول سقوطه أنه عن قوم مجهولين لم يسموا، فلا حجة فيه من هو ؟ وفيه الحارث بن عمرو، وهو مجهول لا يعرف من هو، ولم يأت هذا الحديث من غير طريقه » .

وقال في موضع آخر بعد أن نقل قول البخارى فيه : « لا يصح » ثم قال : « وهذا حديث باطل لا أصل له » أ.هـ.

وعليه فالجمهور على تضليل إسناده، وعدم ثبوته عن النبي ﷺ ؛ لأجل الاختلاف في وصله وإرساله، والجهالة في موضوعين، كما مر آنفاً، ولا يقوى ضعفه أن كان مشهوراً ومعناه صحيحًا .
يُدَّلِّلُ أَنَّ ثَمَّةَ عَلِيًّا مِّنْ أَهْلِ التَّحْقِيقِ ذَهَبَا إِلَى تَصْحِيحِهِ، مِنْهُمْ : الْإِمَامُ الْجُوَزِيُّ فِي « الْبَرْهَانِ »، وابن الْعَربِيُّ فِي « عَارِضَةِ الْأَحْوَذِيِّ »، وَالْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي « الْفَقِيهِ وَالْمُنْقَفِقِ »، وَشِيخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمَةِ فِي « الْمَجْمُوعِ » (١٣ / ٣٦٤)، وَتَلَمِيذُهُ ابْنُ الْقَيْمِ، وَابْنُ كَثِيرٍ، وَكَذَا الشُّوْكَانِيُّ فِي جَزءِهِ لِمَفْرَدٍ، وَغَيْرُهُمْ، فَإِنَّهُمْ مَالُوا إِلَى القول بِصَحَّتِهِ .

قال الخطيب في « الفقيه والمتفقة » (١/١٨٩-١٩٠) : إنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ قَدْ تَقْبَلُوهُ وَاحْتَجَّوْا بِهِ، فَوَقَفُنَا بِذَلِكَ عَلَى صَحَّتِهِ عَنْهُمْ كَمَا وَقَفْنَا عَلَى صَحَّةِ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ »، وَقَوْلِهِ فِي الْبَحْرِ : « هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ، الْحِلُّ مَيْتُهُ » وَقَوْلِهِ : « إِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَبَاعُونَ فِي الشَّمْنِ وَالسَّلْعَةِ قَائِمَةً، تَحَالَّفُوا وَتَرَادُ الْبَيْعَ »، وَقَوْلِهِ : « الْدَّيْةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ »، وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْأَحَادِيدُ لَا تَبَيَّنَ مِنْ جَهَةِ الْإِسْنَادِ، لَكِنْ لَمَّا تَلَقَّهَا الْكَافِةُ عَنِ الْكَافِيَّةِ غَنُّوا بِصَحَّتِهَا عَنْهُمْ عَنْ طَلْبِ الْإِسْنَادِ لَهَا فَكَذَلِكَ حَدِيثُ مَعَاذِ لَمَا احْتَجُوا بِهِ جِيَعاً غَنُّوا عَنْ طَلْبِ الْإِسْنَادِ لَهُ .

وَكَتَبَ عُمَرُ إِلَى مُعاذِ بْنِ جَبَلَ، وَأَبِي عُبَيْدَةَ حِينَ بَعْثَاهُمَا إِلَى الشَّامَ : أَنِ انْظُرَا رِجَالًا مِنْ صَالِحِي مَنْ قَلَّ كُمْ فَاسْتَعْمِلُوهُمْ عَلَى الْقَضَاءِ، وَأُوْسِعُوهُمْ عَلَيْهِمْ وَارْزُقُوهُمْ وَأَكْفُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ^(١).

وقال عَلَيْهِ السَّلَامُ : لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْقَاضِي قَاضِيًّا حَتَّى تَكُونَ فِيهِ خَمْسُ خَصَائِصٍ : عَفِيفٌ، حَلِيمٌ، عَالِمٌ بِمَا كَانَ قَبْلَهُ، يَسْتَشِيرُ ذُرَى الْأَلْبَابِ، لَا يَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةَ لَائِمٍ^(٢).

قال المُوقَّعُ : وَلَهُ أَنْ يَتَهَرَّ الْخُصْمَ إِذَا التَّوَى وَيَصِيحَ عَلَيْهِ، إِنْ اسْتَحْقَ الْتَّعْزِيرَ عَزَّرَهُ بِمَا يَرَى مِنْ أَدَبٍ أَوْ حَبْسٍ^(٣).

= وقال ابن القيم في «إعلام الموقعين» (١٥٨/٢) : فهذا حديث وإن كان عن غير مسمىٍّ فهم أصحاب معاذ، فلا يضره ذلك؛ لأنَّه يدل على شهرة الحديث وأنَّ الذي حدَّث به الحارث بن عمرو، جماعة من أصحاب معاذ، لا واحد منهم، وهذا أبلغ في الشهرة من أن يكون عن واحد منهم لو سُميَّ، كيف وشهرة أصحاب معاذ بالعلم والدين والفضل والصدق بال محلٍّ الذي لا يخفى ! ولا يُعرف في أصحابه مُتهماً ولا كذاب ولا مجرور، بل أصحابه من أفضلي المسلمين وخيارهم، ولا يشك أهل النقل في ذلك.

وقد خرج البخاري في «الصحيح» (٣٦٤٢) حديث عروة البارقي : سمعت الحَيَّ يحدِّثون عن عروة، ولم يكن ذلك الحديث في المجهولات.

وفي «صحيحة مسلم» (٩٤٥) عن ابن شهاب، حدثني رجال عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، به . وقال العظيم أبادي في «عون المعبد» (٣٦٩/٩) وللحديث شواهد موقوفة عن عمر بن الخطاب، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وابن عباس، آخر جها اليهفي في «السنن الكبرى» عقب تخریج الحديث تقوية له .

فهذا رأيان لأهل العلم في الحديث، والقول إلى الصَّفْفِ أَقْعَدُ، والله أعلم . انتهى من مدارسة مع شيخنا العلامة المحدث شبيب الأرنؤوط حفظه الله .

(١) انظر «مخصر تاريخ دمشق» لابن منظور (٣٧٧/٢٤).

(٢) آخر جها عنه اليهفي في «الكبرى» (١١٠/١٠).

(٣) «المغني» (١٤/١٨).

قوله : «مَنْ أَحَدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ» : قال الحافظ : هذا الحديث معدود من أصول الإسلام، وقاعدة من قواعده، فإن معناه : من اخترع في الدين ما لا يشهد له أصل من أصوله فلا يلتفت إليه.

قال النووي : هذا الحديث مما ينبغي أن يعنينا بحفظه واستعماله في إبطال المنكرات، وإشاعة الاستدلال به كذلك. اهـ.

وقال الطرقى : هذا الحديث نصف أدلة الشرع^(١).

قوله : «وفي لفظٍ : مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» قال الحافظ : هذا أعم من النّفظ الأوّل، فيحتاج به في إبطال جميع العقود المنهية وعدم وجود ثمارتها المرتبة عليها، وفيه رد المحدثات، وأن النهي يقتضي الفساد؛ لأن المنهيات كلها ليست من أمر الدين، فيجب ردّها، ويستفاد منه أن حكم الحاكم لا يغير ما في باطن الأمر، لقوله : «لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا» والمراد به : أمر الدين، وفيه أن الصلح الفاسد متنقض والماخوذ عليه مستحق الرد. اهـ^(٢).

وقال البخاري : باب إذا اجتهدت العامل أو الحاكم فأخذ خلاف الرسول من غير علم فحكمه مردود؛ لقول النبي ﷺ : «مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(٣).

وقال أيضاً : «إذا قضى الحاكم بجور أو خلاف أهل العلم فهو رد»، وأورد قصة خالد، وقول النبي ﷺ : «اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد بن الوليد»^(٤).

(١) «فتح الباري» (٣٠٣ / ٥)، وانظر «شرح النووي على مسلم» (١٦ / ١٢).

ومن أحسن من شرحه، الإمام الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله في كتابه العجباب «جامع العلوم والحاكم» في الحديث الخامس، فانظره زادنا الله وإياك علمًا وفقها وعملًا.

(٢) «فتح الباري» (٣٠٣ / ٥).

(٣) في «ال الصحيح» قبل الحديث (٧٣٥٠).

(٤) في «ال الصحيح» (٧١٨٩).

قال ابن بطال : الإثم إنْ كانَ ساقِطاً عَنِ الْمُجتَهِدِ فِي الْحُكْمِ إِذَا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ بِخِلَافِ جَمَاعَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ، لَكِنَّ الصَّانَ لازِمٌ لِلمُخْطَى عِنْدَ الْأَكْثَرِ مَعَ الْاِخْتِلَافِ، هَلْ يَلْزَمُ ذَلِكَ عَاقِلَةُ الْحَاكِمِ أَوْ يَبْيَطُ الْمَالِ؟

قال الحافظ : والَّذِي يَظْهُرُ أَنَّ التَّبَرُّوَ مِنَ الْفَعْلِ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ إِثْمٌ فَأَعْلَمُهُ وَلَا إِلَزَامُهُ الغَرَامَةُ، فَإِنَّ إِثْمَ الْمُخْطَى مَرْفُوعٌ وَإِنْ كَانَ فِعْلُهُ لَيْسَ بِمَحْمُودٍ^(١) اهـ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٣٧٨ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : دَخَلْتُ هَنْدَ بْنَتَ عَتْبَةَ امْرَأَهُ أَبِي سُفِيَّانَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا سُفِيَّانَ رَجُلٌ شَرِيفٌ، لَا يُعْطِينِي مِنَ النَّفَقَةِ مَا يَكْفِيَنِي وَيَكْفِيَ بْنِي، إِلَّا مَا أَخْدَثُ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ عِلْمِهِ، فَهَلْ عَلَيَّ فِي ذَلِكَ مِنْ جُنَاحٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «هُذِي مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ مَا يَكْفِيَكِ، وَيَكْفِيَ بْنَيْكِ»^(٢).

الشرح :

قوله : «شَرِيفٌ» : في لفظ^(٣) : «مِسِيقٌ» : بكسر الميم وتسديد السين ، وبالفتح والتخفيف ، والشُّحُّ : الْبُخْلُ مَعَ حِرْصٍ ، وَهُوَ أَعْمَ مِنَ الْبُخْلِ^(٤).

(١) نقله عنه ابن حجر في «فتح الباري» (١٣ / ١٨٢)، وانظر «شرح البخاري» لابن بطال (٢٦١، ٢٦٢).

(٢) أخرجه البخاري (٥٣٦٤)، ومسلم (١٧١٤) والله له.

(٣) أخرجها البخاري في «ال الصحيح» (٢٤٦٠)، ومسلم في «ال الصحيح» (١٧١٤) (٩).

(٤) قال أبو هلال العسكري في «الفروق اللغوية» (٣٠١) : الشُّحُّ : الحرص على منع الخير ، والبخل : منع الحق . وانظر ما ذكره ابن القيم في خاتمة كتابه «الروح» من الفروق، في الفرق بين الاقتصاد والشُّحُّ. (٢٧٣).

وقال الخطابي رحمه الله : الشُّحُّ أبلغ في المنع من الْبُخْلِ؛ وإنما الشُّحُّ بمنزلة الجنس ، والْبُخْل بمنزلة النوع ، وأكثر ما يقال في البخل؛ إنما هو في أفراد الأمور وخواص الأشياء ، والشُّحُّ عامٌ فهو كالوصف اللازم للإنسان من قبل الطَّبع والجِلَّةـ اهـ من «بيان إعجاز القرآن» (٢٧).

قال القُرطُبِيُّ : قَوْلُهُ «خُدِيٌّ» : أَمْرٌ إِبَاحَةٌ، وَالْمُرَادُ بِالْمَعْرُوفِ : الْقَدْرُ الَّذِي عُرِفَ بِالْعَادَةِ أَنَّهُ الْكِفَائِيَّةُ . اهـ^(١).

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ : جَوَازُ ذِكْرِ الْإِنْسَانِ بِمَا لَا يُعْجِبُهُ إِذَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الْاسْتِفْتَاءِ وَالاشْتِكَاءِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَفِيهِ جَوَازُ سَمَاعِ كَلَامِ الْأَجْنِيَّةِ عِنْدَ الْحُكْمِ وَالْإِفْتَاءِ، وَفِيهِ جَوَازُ اسْتِمَاعِ كَلَامِ أَحَدِ الْحَصْمَيْنِ فِي غَيْبِيَّ الْآخِرِ، وَفِيهِ وُجُوبُ نَفْقَةِ الزَّوْجَةِ وَأَئْنَاهَا مُقْدَرَةٌ بِالْكِفَائِيَّةِ، وَهِيَ مُعْتَبَرَةٌ بِحَالِ الرَّزْوِيْجِينَ مَعًا ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى : «لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلِيُنْفِقْ مِمَّا أَنْشَأَنِي اللَّهُ أَكْبَرُ» الآيَةُ [الطلاق: ٧] ، وَفِيهِ وُجُوبُ نَفْقَةِ الْأَوْلَادِ بِشَرْطِ الْحَاجَةِ، وَاسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ مَنْ لَهُ عِنْدَهُ غَيْرُهُ حَقٌّ وَهُوَ عَاجِزٌ عَنِ اسْتِيفَائِهِ جَازَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَالِهِ قَدْرَ حَقِّهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، وَتُسْمَى مَسَأَلَةُ الظَّفَرِ، وَأَنَّ لِلْمَرْأَةِ مَدْخَلًا فِي الْقِيَامِ عَلَى أَوْلَادِهَا وَكَفَالَتِهِمْ وَالْإِنْفَاقِ عَلَيْهِمْ، وَفِيهِ اعْتِيَادُ الْعُرْفِ فِي الْأُمُورِ الَّتِي لَا تَحْدِيدَ فِيهَا مِنْ قَبْلِ الشَّرْعِ، وَفِيهِ جَوَازُ الْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ^(٢) .

قال ابن بطّالٍ : أَجَازَ مَالِكُ، وَاللَّيْثُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو عُبَيْدٍ، وَجَمَاعَةُ الْحُكْمِ عَلَى الْغَائِبِ، وَاسْتَشَنَى ابن القَاسِمَ، عَنْ مَالِكٍ مَا يَكُونُ لِلْغَائِبِ فِيهِ حُجَّجٌ كَالْأَرْضِ وَالْعَقَارِ إِلَّا إِنْ طَالَتْ غَيْرُهُ أَوْ انْقَطَعَ خَبْرُهُ^(٣) .

قال الحافظُ : وَاحْتِيجَ مَنْ مَنَعَ بِحَدِيثٍ عَلَيْهِ رَفَعَهُ : «لَا تَقْضِي لَأَحَدِ الْحَصْمَيْنِ حَتَّى تَسْمَعَ كَلَامَ الْآخِرِ»^(٤) ، وَبِحَدِيثِ الْأَمْرِ بِالْمُسَاوَةِ بَيْنَ الْحَصْمَيْنِ، وَبِأَنَّهُ لَوْ

(١) نقله عنه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٩/٥٠٩).

(٢) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٩/٥١١، ٩/٥١٠).

(٣) نقله عنه ابن حجر في «فتح الباري» (٨/٢٥١)، وانظر «شرح البخاري» لابن بطّال (٨/٢١).

(٤) أخرجه بنحوه الترمذى (٣٣١)، وأحمد في «المسندة» (٦٩٠)، وهو حسنٌ.

حضر لم تسمع بيته المدعى حتى يسأل المدعى عليه، فإذا غاب فلا تسمع، وبأنه لو جاز الحكم مع غيبته لم يكن الحضور واجباً عليه.

وأجاب من أجاز بأن ذلك كله لا يمنع الحكم على الغائب؛ لأن حجتة إذا حضر قائمة فتسمع ويُعمل بمقتضها ولو أدى إلى نقض الحكم السابق، وحديث علي محمول على الحاضرين.

وقال ابن العربي : حديث علي إنما هو مع إمكان السباع، فاما مع تغدره بمغيب فلا يمنع الحكم، كما لو تغدر بإعماء أو جنوبي أو حجر أو صغر^(١).

قال الحافظ : كل حكم يصدر من الشارع فإنه ينزل بمنزلة الإفتاء بذلك الحكم في مثل تلك الواقعة، فيصح الاستدلال بهذه القصة للمسائلتين^(٢).

يعني : مسألة القضاء في مثل تلك الواقعة، فصح الاستدلال بهذه القصة للمسائلتين، يعني : مسألة القضاء على الغائب، ومسألة الظفر.

وقال البخاري^(٣) : باب من رأى للقاضي أن يحكم بعلمه في أمر الناس إذا لم يخف الظنون والتهمة، كما قال النبي ﷺ لهندي : «خذلي ما يكفيك وولدي بالمعروف»، وذلك إذا كان مشهوراً. اهـ. والله أعلم.

٣٧٩ - عن أم سلمة رضي الله عنها : أن رسول الله ﷺ سمع جلبة خصم بباب حجرته، فخرج إليهم فقال : «ألا إنما أنا بشر مثلكم، وإنما يأتيني الخصم فلعل بعضكم أن يكون أبلغ من بعض، فأحسب أنه صادق، فأقضي له، فمن

(١) «فتح الباري» (١٣ / ١٧١، ١٧٢).

(٢) «فتح الباري» (٩ / ٥١).

(٣) في «ال الصحيح» قبل الحديث (٧٦٦).

قَضَيْتُ لَه بِحَقّ مُسْلِمٍ إِنَّمَا هِيَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ، فَلْيَحْمِلْهَا أَوْ يَذْرُرْهَا»^(١).

الشَّرْح :

الجَلَبَةُ: اخْتِلاطُ الْأَصْوَاتِ وَارْتِفَاعُهَا.

قَوْلُهُ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْكُمْ»: أَتَى بِهِ رَدًّا عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ مَنْ كَانَ رَسُولًا فَإِنَّهُ يَعْلَمُ كُلَّ غَيْبٍ حَتَّى لَا يَعْنِي عَلَيْهِ الْمَظْلُومُ.

قَوْلُهُ: «أَبْلَغَ»: فِي رِوَايَةِ «الْأَلْحَنِ»^(٢).

قَوْلُهُ: «قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ» كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّمَا يَا كُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا» [النساء: ١٠].

قَوْلُهُ: «فَلْيَحْمِلْهَا أَوْ يَذْرُرْهَا»: الْأَمْرُ فِيهِ لِلتَّهْدِيدِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «فَمَنْ شَاءَ فَلَمْ يُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلَمْ يَكُفِرْ» [الكهف: ٢٩].

قَالَ ابْنُ التَّيْنِ: هُوَ خَطَابٌ لِلْمُقْضَى لَهُ، وَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ يَعْلَمُ مِنْ نَفْسِهِ هَلْ هُوَ مُحْقِقٌ أَوْ مُبْطَلٌ، فَإِنْ كَانَ مُحْقَّا فَلْيَأْخُذْهُ، وَإِنْ كَانَ مُبْطَلًا فَلْيَتَرُكْ، فَإِنَّ الْحُكْمَ لَا يَنْقُلُ الأَصْلَ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ^(٣).

وَلَأَبِي دَاؤَدَ^(٤): فَبَيْكَيَ الرَّجُلَانِ وَقَالَ كُلُّ مِنْهُمَا: حَقِيقَ لَكَ، فَقَالَ لَهُمَا النَّبِيُّ ﷺ: «أَمَّا إِذَا فَعَلْتُمَا فَاقْتِسِمَا وَتَوَحَّيَا الْحَقَّ، ثُمَّ اسْتَهِمَا ثُمَّ تَحَالَّ». .

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ: إِثْمُ مَنْ خَاصَّمَ فِي بَاطِلٍ حَتَّى اسْتَحْقَّ بِهِ فِي الظَّاهِرِ شَيْئًا هُوَ فِي الْبَاطِنِ حَرَامٌ عَلَيْهِ، وَفِيهِ أَنَّ مَنِ ادَّعَى مَالًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ بَيْنَ

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٧١٨٥)، وَمُسْلِمٌ (١٧١٢) (٥) وَلَيْسَ عِنْدَهُمَا قَوْلُهُ: «مِثْكُمْ».

(٢) أَخْرَجَهَا الْبَخَارِيُّ فِي «الصَّحِيفَةِ» (٢٦٨٠)، وَمُسْلِمٌ فِي «الصَّحِيفَةِ» (١٧١٣) (٤).

(٣) انْظُرْ: «فَتْحُ الْبَارِي» لِلْحَافِظِ ابْنِ حِجْرٍ (١٢ / ١٣) (١٧٤).

(٤) فِي «السِّنْنِ» (٣٥٨٤) وَإِسْنَادُهُ حَسْنٌ.

فَحَلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَحَكَمَ الْحَاكِمُ بِبَرَاءَةِ الْحَالِفِ : أَنَّهُ لَا يَبْرُأُ فِي الْبَاطِنِ ، وَأَنَّ الْمُدَّعَى لَوْ أَقَامَ بَيْنَهُ بَعْدَ ذَلِكَ تُنَافِي دَعْوَاهُ سُمعَتْ وَبَطَلَ الْحُكْمُ ، وَفِيهِ أَنَّ الْمُجْتَهَدَ قَدْ يُخْطِئَ وَأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مُجْتَهَدٍ مُصِيبًا ، إِذَا أَخْطَأَ لَا يُلْحِقُهُ إِثْمٌ بَلْ يُؤْجِرُ ، وَفِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْضِي بِالْاجْتِهَادِ فِيمَا لَمْ يَنْزُلْ عَلَيْهِ فِيهِ شَيْءٌ .

قَالَ الشَّافِعِيُّ : فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْأُمَّةَ إِنَّمَا كُلُّهُمَا الْقَضَاءُ عَلَى الظَّاهِرِ ، وَأَنَّ قَضَاءَ الْقَاضِي لَا يُحْرِمُ حَلَالًا وَلَا يُحْلِلُ حَرَامًا .^(١) اهـ .

وَفِيهِ أَنَّ التَّعْمُقَ فِي الْبَلَاغَةِ بِتَزْيِينِ الْبَاطِلِ فِي صُورَةِ الْحَقِّ وَالْحَقِّ فِي صُورَةِ الْبَاطِلِ مَذْمُومٌ ، وَأَمَّا الْبَلَاغَةُ فَلَا تُذَمُّ لِذَاتِهَا ، وَهِيَ أَنْ يُبَلِّغَ بِعِبَارَةِ لِسَانِهِ كُنْهَ مَا فِي قَلْبِهِ .

وَقَالَ أَهْلُ الْمَعْانِي وَالْبَيَانِ : الْبَلَاغَةُ مُطَابِقَةُ الْكَلَامِ لِمُقْتَضِي الْحَالِ مَعَ الْفَصَاحَةِ ، وَهِيَ خُلُوُهُ عَنِ التَّعْقِيدِ ، وَفِيهِ مُوَعِظَةُ الْحُصُومِ وَالْعَمَلُ بِالنَّظَرِ الرَّاجِعِ وَبِنَاءُ الْحَاكِمِ عَلَيْهِ^(٢) .

فَائِدَةٌ :

قَالَ الْحَافِظُ : تَقَلَّ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الْإِنْفَاقَ عَلَى أَنَّهُ لَوْ شَهِدَتِ الْبَيِّنَةُ مَثَلًاً بِخِلَافِ مَا يَعْلَمُهُ الْقَاضِي لَمْ يَجْزِ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ بِمَا قَامَتْ بِهِ الْبَيِّنَةُ^(٣) .

(١) انظر «فتح الباري» (١٣/١٧٣، ١٧٤) .

(٢) «فتح الباري» (١٣/١٧٧) بتصرف .

وَانظُرْ فِي ذَلِكَ : «التلخيص فِي علوم الْبَلَاغَةِ» لِلْقَزوِينِيِّ (٣٣) ، وَأَجُودُ مِنْهُ «مَفَرَدَاتُ الْفَاظِ الْقَرآنِ» لِلْرَاغِبِ الْأَصْفَهَانِيِّ (١٤٥) «بلغ» .

(٣) «فتح الباري» (١٣/١٧٧) بتصرف .

٣٨٠ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ : كَتَبَ أَبِي، وَكَتَبْتُ لَهُ إِلَى ابْنِهِ^(١) عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ - وَهُوَ قَاضٍ بِسِجْنَانَ - : أَنْ لَا تَحْكُمْ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَأَنْتَ غَضِيبًا، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : لَا يَحْكُمْ أَحَدٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضِيبًا»^(٢).

وَفِي رِوَايَةٍ^(٣) : «لَا يَقْضِيَ حَكْمٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضِيبًا».

الشَّرْح :

قَوْلُهُ : «كَتَبَ أَبِي» أَيْ : أَمْرَهُ بِالْكِتَابَةِ «وَكَتَبْتُ لَهُ» أَيْ : بَاشَرْتُ الْكِتَابَةَ الَّتِي أَمْرَ بِهَا.

قَوْلُهُ : «لَا يَحْكُمْ أَحَدٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضِيبًا» : قَالَ الْمُهَلَّبُ : سَبَبُ هَذَا النَّهِيُّ أَنَّ الْحُكْمَ حَالَةً الْغَضَبِ قَدْ يَتَجَاوزُ بِالْحَاكِيمِ إِلَى غَيْرِ الْحَقِّ فَمُنْعَ، وَبِذَلِكَ قَالَ فُقَهَاءُ الْأَمْصَارِ^(٤).

وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ : فِيهِ النَّهِيُّ عَنِ الْحُكْمِ حَالَةً الْعَصَبَيْنِ لِمَا يَحْصُلُ بِسَبَبِهِ مِنَ التَّغْيِيرِ الَّذِي يَخْتَلُ بِهِ النَّظَرُ، فَلَا يَحْصُلُ اسْتِيقَاءُ الْحُكْمِ عَلَى الْوَجْهِ، وَعَدَاهُ الْفُقَهَاءُ بِهَذَا الْمَعْنَى إِلَى كُلِّ مَا يَحْصُلُ بِهِ تَغْيِيرُ الْفِكْرِ مِنَ الْجُوعِ وَالْعَطْشِ الْمُفْرِطِينَ

(١) قال الحافظ في «الفتح» (١٢/١٢٣)، «وَقَعَ فِي «الْعَمْدَةِ» : كَتَبَ أَبِي وَكَتَبْتُ لَهُ، إِلَى ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ، وَقَدْ سُمِّيَ .. » إِلَخٌ وَهُوَ موافق لِسِيَاقِ مُسْلِمٍ إِلَّا أَنَّهُ زَادَ لِفَظَ «ابْنِهِ» .

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٧١٧).

(٣) أَخْرَجَهَا البَخارِيُّ (٧١٥٨) مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه.

(٤) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (١٣٧/١٢).

وَعَلَيْهِ النُّعَاسٌ وَسَائِرٌ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْقَلْبُ تَعْلُقًا يَشْغُلُهُ عَنِ اسْتِيقَاءِ النَّظَرِ وَهُوَ قِيَاسُ مَظَاهِرٍ عَلَى مَظَاهِرٍ^(١).

قال الحافظ : لو خالف فحکم في حال الغضب صح إن صادف الحق مع الكراهة، وهذا شفة الأب على ولده، وإن علمه بها ينفعه وتحذيره من الوقوع فيها ينكر، وفيه نشر العلم للعمل به والاقتداء وإن لم يسأل العالم عنه^(٢). والله الموفق .

٣٨١ - عن أبي بكر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «أَلَا أُنَبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكَبَائِرِ؟» - ثلاثة - قلنا : بلى يا رسول الله. قال : «الإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعُقوَّةُ الْوَالِدَيْنِ»، وكان متسكناً، فجلس فقال : «أَلَا وَقُولُ الزُّورِ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ»، فما زال يكررها حتى قلنا : ليته سكت^(٣) .

الشرح :

قوله : «أَلَا أُنَبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكَبَائِرِ ثَلَاثَةِ» أي : قال ذلك ثلث مرات، كرهه تأكيداً لينتهي السامع على إحضار فهمه.

قوله : «الإِشْرَاكُ بِاللَّهِ»: تخصيصه بالذكر لغايته في الوجود، فذكره تبيهاً على غيره من أصناف الكفر.

قوله : «وَعُقوَّةُ الْوَالِدَيْنِ»: العقوبة : صدور ما يتآذى به الوالد من ولده من قول أو فعل.

(١) نقله عنه ابن حجر في «الفتح» (١٣٧/١٣)، وانظر «أحكام الأحكام» لابن دقيق العيد (٦٧٦).

(٢) «فتح الباري» (١٣٨/١٣).

(٣) أخرجه البخاري (٢٦٥٤)، ومسلم (٨٧).

قوله : «وَكَانَ مُتَّكِئاً فَجَلَسَ فَقَالَ : أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ، وَشَهادَةُ الرُّورِ» : قالَ الْحَافِظُ : يُشَعِّرُ بِأَنَّهُ اهْتَمَ بِذَلِكَ حَتَّى جَلَسَ بَعْدَ أَنْ كَانَ مُتَّكِئاً، وَيُفِيدُ ذَلِكَ تَأكِيداً لَتَحْرِيمِهِ وَعِظَمِ قُبْحِهِ، وَسَبَبُ الْاَهْتِمَامِ بِذَلِكَ كَوْنُ قَوْلِ الزُّورِ وَشَهادَةِ الرُّورِ أَسْهَلَ وُقُوعاً عَلَى النَّاسِ وَالْتَّهَاوُنُ بِهَا أَكْثَرُ، فَإِنَّ الإِشْرَاكَ يَنْبُو عَنْهُ قَلْبُ الْمُسْلِمِ، وَالْعُقوَقُ يَصْرِفُ عَنْهُ الطَّبَّاعُ، وَأَمَّا الزُّورُ فَالْحَوَافِلُ عَلَيْهِ كَثِيرَةٌ : كَالْعَدَاؤَةُ، وَالْحَسِدُ وَغَيْرِهِما، فَاحْتِيجَ إِلَى الْاَهْتِمَامِ بِتَعْظِيمِهِ^(١).

قوله : «فَهَا زَالَ يُكَرِّرُهَا حَتَّى قُلْنَا لَيْتَهُ سَكَّتَ» أي : شَفَقَةً عَلَيْهِ وَكَرَاهِيَّةَ لِمَا يُزَعِّجهُ، وَفِيهِ تَحْرِيمٌ شَهادَةِ الزُّورِ، وَفِي مَعْنَاهَا كُلُّ مَا كَانَ زُورًا مِنْ تَعَاطِي الْمَرْءِ مَا لَيْسَ لَهُ أَهْلاً.

قالَ الْقُرْطَبِيُّ : شَهادَةُ الزُّورِ هِيَ الشَّهادَةُ بِالْكَذِبِ لِيَتَوَصَّلَ بِهَا إِلَى الْبَاطِلِ مِنْ إِتْلَافِ نَفْسٍ، أَوْ أَخْذِ مَالٍ، أَوْ تَحْلِيلِ حَرَامٍ أَوْ تَحْرِيمِ حَلَالٍ، فَلَا شَيْءَ مِنْ الْكَبَائِرِ أَعْظُمُ ضَرَرًا مِنْهَا، وَلَا أَكْثَرُ فَسَادًا بَعْدَ الشُّرُكَ بِاللَّهِ^(٢) اهـ.

وَفِيهِ التَّحْرِيقُ عَلَى مُجَانِبَةِ كَبَائِرِ الذُّنُوبِ لِيَحْصُلَ تَكْفِيرُ الصَّغَائِرِ بِذَلِكَ^(٣) كَمَا وَعَدَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِنْ تَحْتَنُوا كَبَائِرَ مَا تُهَوَّنَ عَنْهُ مُكَفَّرٌ عَنْكُمْ سَيِّئَاتُكُمْ وَنَذْلُوكُمْ مُذْلَّكُمْ كَرِيمًا﴾ [النساء : ٣١].

وَفِي الْحَدِيثِ : انِسَامُ الذُّنُوبِ إِلَى كَبِيرٍ وَأَكْبَرَ، وَيُؤَخَذُ مِنْهُ ثُبُوتُ الصَّغَائِرِ؛ لَأَنَّ الْكَبِيرَةَ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا أَكْبَرُ مِنْهَا^(٤).

(١) «فتح الباري» (٢٦٣ / ٥).

(٢) نقله عنه ابن حجر في «الفتح» (٤١٢ / ١٠).

(٣) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٤١٢ / ١٠).

(٤) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٢٦٣ / ٥).

قال الغزالى : إنكار الفرق بين الصغيرة والكبيرة لا يليق بالفقىه^(١). اهـ.

وقال ابن عباس : الكبيرة كُلُّ ذنب ختمة الله بنار، أو غضب، أو لعنة، أو عذاب^(٢).

وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : «اجتنبوا السبع الموبقات». قالوا : وما هنَّ يا رسول الله؟ قال : «الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلَّا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولى يوم الرحف، وقدف المحسنات الغافلات المؤمنات» متفق عليه^(٣).

وعن ابن عباس : آنه قيل له : الكبائر سبع، قال : هي إلى السبعين أقرب^(٤).

قال القرطبي : كُلُّ ذنب أطلق عليه بنص كتاب الله، أو سنت، أو إجماع، آنه كبيرة أو عظيم أو آخر فيه بشدة العقاب أو ملئ عليه الحد أو شدَّ التكير عليه فهو كبيرة^(٥).

وقال الحليمي : ما من ذنب إلَّا وفيه صغيرة وكبيرة، وقد تقلب الصغيرة كبيرة بقرينة تضم إليها، وتقلب الكبيرة فاحشة كذلك^(٦)، والله أعلم.

٣٨٢ - عن ابن عباس رضي الله عنهم : أن النبي ﷺ قال : «لو يعطى الناس بدعاهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم، ولكن اليمين على المدعى عليه»^(٧).

(١) نقله عنه ابن حجر في «الفتح» (٢٦٣/٥).

(٢) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٨٦).

(٣) البخاري (٢٧٦٦)، ومسلم (٨٩).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٩٧٠٢).

(٥) نقله عنه ابن حجر في «الفتح» (١٨٤/١٢).

(٦) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (١٨٤/١٢).

(٧) أخرجه البخاري (٤٥٥٢)، ومسلم (١٧١١) واللهظ له.

الشَّرْح :

هذا الحديث أصلٌ في فصلِ الخُصُوماتِ بينَ النَّاسِ .

قوله : «ولكنَ اليمينُ على المدعى عليه» : في حديث ابن عمر عن الطبراني^(١) : «البيَنةُ على المدعى، واليمينُ على المدعى عليه» .

وعنْ الإسماعيلي^(٢) «ولكنَ البيَنةُ على الطَّالبِ واليمينُ على المطلوبِ» .

وعنْ البيهقي^(٣) : «لَكِنَّ الْبَيْنَةَ عَلَى الْمُدَعِّي، وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ» .

قالَ الْعُلَمَاءُ : الْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ جَانِبَ الْمُدَعِّي ضَعِيفٌ؛ لَا نَهُ يَقُولُ خِلَافَ الظَّاهِرِ فَكُلُّفَ الْحُجَّةُ الْقَوِيَّةُ وَهِيَ الْبَيْنَةُ؛ لِأَنَّهَا لَا تَجْلِبُ لِنَفْسِهَا نَفْعاً وَلَا تَدْفَعُ عَنْهَا ضَرَراً، فَيَقُولُ بِهَا ضَعْفُ الْمُدَعِّي، وَجَانِبُ الْمُدَعِّي عَلَيْهِ قَوْيٌ فَاكْتُفِي مِنْهُ بِالْيَمِينِ . وَهِيَ حُجَّةٌ ضَعِيفَةٌ؛ لِأَنَّ الْحَالِفَ يَجْلِبُ لِنَفْسِهِ النَّفْعَ وَيَدْفَعُ الضَّرَرَ، فَكَانَ ذَلِكَ فِي غَايَةِ الْحِكْمَةِ .

وَالْمُدَعِّي: مَنْ إِذَا سَكَتَ تُرُكَ وَسُكُوتُهُ .

وَالْمَدْعَى عَلَيْهِ: مَنْ لَا يُخَلَّ إِذَا سَكَتَ^(٤) .

(١) كما في «الفتح» للحافظ ابن حجر (٢٨٢/٥) ولم أقف عليه في أيٍ من «معاجم الطبراني» والحديث أخرجه الترمذى (١٣٤٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

قال الإمام الترمذى رحمه الله: والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: أن البيَنةُ على المدعى، واليمينُ على المدعى عليه.

(٢) كما في «الفتح» للحافظ ابن حجر (٢٨٢/٥).

(٣) في «الكبرى» (١٠/٢٥٢) وطالع «جامع العلوم والحكم» للحافظ ابن رجب (٢٢٦) فقد ساقه من طريق الإسماعيلي بإسناد صحيح. وانظر «الفتح» لابن حجر (٢٨٣/٥) فقد حسنَه.

(٤) انظر «فتح البارى» للحافظ ابن حجر (٢٨٣/٥) وقال هنا أحد التعريف فيها، وهو أسلم التعريف. وانظر اختلاف الفقهاء فيها في «جامع العلوم والحكم» لابن رجب (٢٣٠)

قال الإصطخري : إنَّ قرائِنَ الْحَالِ إِذَا شَهِدْتُ بِكَذِبِ الْمُدَعِّي لَمْ يُلْتَفِتْ إِلَى دُعْوَاهُ^(١). اهـ .

وروى مسلم^(٢) عن ابن عباس : أنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَهُ قَضَى بِيمِينٍ وَشَاهِدٍ.

قال ابن عبد البر : لا مطعن لأحادِي في صحتِه ولا إسنادِه^(٣).

وروى الدارقطني^(٤) من طريق عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده مرفوعاً : «قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ فِي الْحَقِّ بِشَاهِدَيْنِ، فَإِنْ جَاءَ بِشَاهِدَيْنِ أَخْدَ حَقَّهُ، وَإِنْ جَاءَ بِشَاهِدٍ وَاحِدٍ حَلَفَ مَعَ شَاهِدِهِ»

قال الشافعي : القضاء بشاهدٍ وبيهين لا يخالف ظاهر القرآن؛ لأنَّه لا يمنع أن يجوز أقل مما نص عليه^(٥).

قال الحافظ : لا يلزم من التصديق على الشيء تقيه عما عداه^(٦).

وقال : تخصيص الكتاب بالسنة جائز ، وكذلك الزِّيادة عليه كما في قوله تعالى : «وَأَحِلَّ لَكُم مَا وَرَأَءَ ذَلِكُم» [النساء : ٢٤].

(١) انظر المصدر السابق (٥/٢٨٣).

(٢) في «ال الصحيح » (١٧١٢).

(٣) نقله عنه ابن حجر في «الفتح» (٥/٢٨٢)، وانظر «التمهيد» لابن عبد البر (٢/١٥٢).

(٤) أخرجه الدارقطني (٤٤٨٨)، وانظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٥/٢٨١).

(٥) نقله عنه ابن حجر في «الفتح» (٥/٢٨٢).

قال الإمام الترمذى رَحْمَةُ اللَّهِ : والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَهُ وغيرهم رأوا أنَّ البيهين مع الشاهد الواحد جائزة في الحقوق والأموال، وهو قول مالك بن أنس، والشافعي، وأحمد، وإسحق، وقالوا : لا يقضى باليهين مع الشاهد الواحد إلا في الحقوق والأموال. ولم ير بعض أهل العلم من أهل الكوفة وغيرهم : أن يقضى باليهين مع الشاهد الواحد . «الجامع الكبير» (٣/١٧٩).

(٦) «فتح الباري» (٥/٢٨١).

وأجمعوا على تحريم العمة مع بنت أخيها، وسند الإجماع في ذلك السنة الثابتة، وكذلك قطع رجل السارق في المرأة الثانية، وأمثلة ذلك كثيرة^(١). اهـ.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه : أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ عَرَضَ عَلَى قَوْمٍ الْيَمِينَ فَأَسْرَعُوا، فَأَمَرَ أَنْ يُسْهَمَ بَيْنَهُمْ فِي الْيَمِينِ أَعْظُمُهُمْ يَحْلِفُ؟ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٢).

وعن أبي موسى رضي الله عنه : أَنَّ رَجُلَيْنِ ادَّعَا بَعِيرًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ فَبَعَثَ كُلُّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا بِشَاهِدَيْنِ، فَقَسَمَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوَدَ^(٣).

وعن ابن عباس رضي الله عنهم أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ قال لرجل حليف : «اْحْلِفُ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ مَا هُنْ يَدْعُونَ» يعني للمدعى . رَوَاهُ أَبُو دَاوَدَ^(٤).

فائدة في وضع اليدين :

كُلُّ دَعْوَى يُكَذِّبُهَا الْعُرْفُ وَالْعَادَةُ غَيْرُ مَسْمُوعَةٍ، فِإِذَا رَأَيْنَا رَجُلًا حَائِزًا لِلْدَّارِ مُتَصَرِّفًا فِيهَا مُدَّةً طَوِيلَةً وَهُوَ يُنْسِبُهَا إِلَى نَفْسِهِ وَمُلْكِهِ، وَإِنْسَانٌ حَاضِرٌ يَرَاهُ لَا يُعْلَمُ بِهِ، وَلَيْسَ لَهُ مَانعٌ يَمْنَعُهُ مِنْ مُطَالَبَتِهِ وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُتَصَرِّفِ قَرَابَةٌ وَلَا شَرِكَةٌ، ثُمَّ جَاءَ بَعْدَ طُولِ هَذِهِ الْمُدَّةِ يَدْعِيْهَا لِنَفْسِهِ وَيُرِيدُ أَنْ يُقْيِيمَ بَيْنَهُ بَذَلِكَ، فَدَعْوَاهُ غَيْرُ مَسْمُوعَةٍ، وَتَبَقَّى الدَّارُ بَيْدَ حَائِزِهَا.

(١) فتح الباري (٢٨١ / ٥).

(٢) في الصحيح (٢٦٧٤).

(٣) في «السنن» (٣٦١٥)، وهو حديث معلل، رواه سعيد بن أبي عروبة، واختلف فيه عليه، وانظر تمام تقيده في «السنن» للإمام أحمد (١٩٦٣).

(٤) في «السنن» (٣٦٢٠)، واستناده ضعيف، فإن عطاء بن السائب ، تغير بأخره، وساء حفظه، قال الإمام أحمد / من سمع منه قد يألف فهو صحيح، ومن سمع منه حديثا لم يكن بشيء . وقد تفرد بهذا الحديث، وقد ساق له الإمام الذهبي هذا الحديث، وعدده من مناكيره . انظر : «ميزان الاعتدال»

(٧٨ / ٣)

هذا مقتضى اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، وشمس الدين ابن القاسم^(١)، وإمام الدعوة النجاشي الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأولاده، وهو مذهب الإمام مالك، واختاره شيخنا محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف^(٢)، والله أعلم.



(١) انظر «إعلام الموقعين» لابن القاسم (٣٥١/٣).

(٢) انظر «فتاوي ورسائل ساحة الشيخ محمد بن إبراهيم» (٤١/٩) و (١٢/٤٤٠، و ٤٤٩) و «الدرر السننية» (٧/٥٧٧). فتوى للشيخ عبد الرحمن بن حسن رحهم الله جيئاً.

كِتَابُ الْأَطْعَمَةِ

٣٨٣ - عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ - وَأَشَارَ (وَفِي رِوَايَةٍ : وَأَهْوَى) - النَّعْمَانُ بِإِصْبَاعِهِ إِلَى أُذْنِيهِ - : « إِنَّ الْحَلَالَ بَيْنَ، وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيْنَ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَهَاتٌ، لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبَرَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمَى، أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ، أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً، إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ »^(١).

الشَّرْح :

الأصلُ فِي الْأَطْعَمَةِ الْحِلُّ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : « هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا » [البقرة: ٢٩].

وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : « الَّذِينَ يَتَبَعُونَ الرَّسُولَ الَّذِي أَلْمَتَهُ اللَّهُ بِحِدْوَتِهِ مَكْتُوبًا عِنْهُمْ فِي التَّوْرِيدَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الظَّبِيبَتِ وَيُحِرِّمُ عَلَيْهِمْ » [الأعراف: ١٥٧] الآية.

وَقَالَ تَعَالَى : « أَحِلَّتْ لَكُمْ بِهِمَةُ الْأَنْعَمِ إِلَّا مَا يَتَلَاقَ عَلَيْكُمْ غَدَرٌ مُحْلِي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ مَوْعِدٌ لِلَّهِ تَحْكُمُ مَا يُرِيدُ » [المائدة: ١].

وَعَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سُئَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ السَّمْنِ وَالْجُبْنِ وَالْفِرَاءِ، فَقَالَ : « الْحَلَالُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَالْحَرَامُ مَا حَرَمَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَمَا سَكَّتَ عَنْهُ فَهُوَ مِمَّا عَفَاهُ لَكُمْ » رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهُ، وَالْتَّرمِذِيُّ^(٢).

(١) أخرجه البخاري (٥٢)، و مسلم (١٥٩٩) واللفظ له .

(٢) أخرجه الترمذى (١٧٢٦)، وابن ماجه (٣٣٦٧)، وهو حديث حسن بطرقه وشوادهه . وانظر عام تخرجه في «السنن» لابن ماجه .

قوله : «الحَلَالَ يَيْنٌ وَالحَرَامَ يَيْنٌ» أي : بِأَدْلَتِهَا الظَّاهِرَةُ .

قوله : «وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ» :

وللترمذني^(١) :

«لَا يَدْرِي كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ أَمِنَ الْحَلَالِ هِيَ أُمُّ مِنَ الْحَرَامِ»، وَمَفْهُومُهُ أَنَّ مَعْرِفَةَ حُكْمِهَا مُمْكِنٌ لَكِنْ لِلْقَلِيلِ مِنَ النَّاسِ .

قوله : «فَمَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبَرَأَ لِدِينِهِ وَعَرَضَهُ» أي : مَنْ حَذَرَ مِنْهَا فَقَدْ بَرَأَ دِينَهُ مِنَ النَّقْصِ وَعَرَضَهُ مِنَ الطَّعْنِ فِيهِ، وَفِي هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى الْمُحَا�َظَةِ عَلَى أُمُورِ الدِّينِ وَمُرَاعَاةِ الْمُرْوَعَةِ .

قالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ : الْمَكْرُوْهُ عَقَبَةُ بَيْنَ الْعَبْدِ وَالْحَرَامِ، فَمَنِ اسْتَكْثَرَ مِنَ الْمَكْرُوْهِ تَطَرَّقَ إِلَى الْحَرَامِ، وَالْمُبَاحُ عَقَبَةُ بَيْنِهِ وَبَيْنَ الْمَكْرُوْهِ، فَمَنِ اسْتَكْثَرَ مِنْهُ تَطَرَّقَ إِلَى الْمَكْرُوْهِ^(٢) .

قوله : «وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ» في رِوَايَة^(٣) : «فَمَنْ تَرَكَ مَا شُبِّهَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ كَانَ لِمَا اسْتَبَانَ لَهُ أَتْرَكَ، وَمَنْ اجْتَرَأَ عَلَى مَا يَشْكُ فِيهِ مِنَ الْإِثْمِ أَوْشَكَ أَنْ يُوَاقِعَ مَا اسْتَبَانَ، وَالْمَعَاصِي حِمَى اللَّهِ، مَنْ يَرْتَعْ حَوْلَ الْحَمَى يُوَشِّكُ أَنْ يَوْاْقِعَهُ» .

قوله : «أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمَى، أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ» : قالَ الْحَافِظُ : كَانَ مُلُوكُ الْعَرَبِ يَحْمُونَ لِمَا وَسِيْلَهُمْ أَماكنَ مُخْتَصَّةً يَتَوَعَّدُونَ مَنْ يَرْعِي فِيهَا بَغْيَ إِذْنِهِمْ بِالْعُقوَبَةِ الشَّدِيدَةِ، فَمَثَلُهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِمَا هُوَ مَشْهُورٌ عِنْدَهُمْ،

(١) في «الجامع الكبير» (١٢٠٥).

(٢) نقله ابن المنيّ عن شيخه القبّاري، كما في «الفتح» للحافظ ابن حجر (١/١٢٧).

(٣) أخرجهما البخاري في «الصحيح» (١/٥٠٤).

فالخائفُ مِنَ العُقوبةِ المُرَاقبُ لِرِضاِ الْمَلِكِ يَعُدُّ عَنْ ذَلِكَ الْحَمْيَ حَسْيَةً أَنْ تَقْعُدْ مَوَاسِيَهُ فِي شَيْءٍ مِنْهُ، فَبَعْدُهُ أَسْلَمَ لَهُ وَلَوْ اشْتَدَّ حَذَرُهُ، وَغَيْرُ الْخَائِفِ الْمُرَاقبِ يَقْرُبُ مِنْهُ وَيَرْعَى مِنْ جَوَانِيهِ، فَلَا يَأْمُنُ أَنْ تَنْفَرَدَ الْفَادِهُ فَتَقْعُدْ فِيهِ بَغْيَرِ اخْتِيَارِهِ، أَوْ يُمْحَلِّ الْمَكَانُ الَّذِي هُوَ فِيهِ وَيَقْعُدُ الْخَصْبُ فِي الْحَمْيِ فَلَا يَمْلِكُ نَفْسَهُ أَنْ يَقْعُدْ فِيهِ، فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هُوَ الْمَلِكُ حَقًاً، وَحْمَاهُ عَمَارُهُ^(١).

قوله : «أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ» «أَلَا» : لِلتَّنْتِيهِ عَلَى صِحَّةِ مَا بَعْدِهَا، وَالْمُضْغَةُ : الْقِطْعَهُ مِنَ الْلَّحْمِ، وَهِيَ قَدْرُ مَا يُمْضَغُ، وَسُمِّيَ الْقَلْبُ قَلْبًا لِتَقْلُبِهِ فِي الْأُمُورِ، وَخُصَّ الْقَلْبُ؛ لِأَنَّهُ أَمِيرُ الْبَدَنِ، وَبِصَالَحِ الْأَمِيرِ تَصْلُحُ الرَّعْيَهُ، وَبِفَسَادِهِ تَفَسُّدُ، وَفِيهِ إِشَارَهُ إِلَى أَنَّ لِطَيْبِ الْكَسْبِ أَثْرًا فِي صَالَحِ الْقَلْبِ^(٢). اهـ

٣٨٤ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَنْفَجْنَا أَرْبَابًا بِمَرَّ الظَّهَرَانِ، فَسَعَى الْقَوْمُ فَلَغَبُوا، وَأَدْرَكُهُمْ فَأَخْدَثُهُمْ، فَاتَّهَى بِهَا أَبَا طَلْحَةَ، فَذَبَحَهَا، وَبَعَثَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بُورِكَهَا أَوْ فَخِذَهَا، فَقَلِيلٌ^(٣).

الشَّرْح :

فِيهِ جَوَازُ أَكْلِ الْأَرْبَابِ، وَفِيهِ أَنَّ آخِذَ الصَّيْدَ يَمْلِكُهُ وَلَا يُشَارِكُهُ مَنْ أَثَارَهُ مَعَهُ، وَفِيهِ هَدِيَّةُ الصَّيْدِ وَقِبْوَهَا مِنَ الصَّائِدِ، وَإِهَادُ الشَّيْءِ الْيَسِيرِ لِلْكَبِيرِ الْقَدْرِ

(١) «فتح الباري» (١/١٢٨).

(٢) «فتح الباري» (١/١٢٨).

(٣) أخرجه البخاري (٢٥٧٢)، ومسلم (١٩٥٣).

قوله : «أَنْفَجْنَا أَرْبَابًا» أي : أَثْرَنَاها فَنَفَجَتْ، أي : وَثَبَتْ.

وقوله : «فَلَغَبُوا» أي : تَعْبُوا وَأَعْيُوا .

إذا علِمَ مِنْ حَالِهِ الرّضَا بِذَلِكَ، وَفِيهِ أَنَّ وَائِي الصَّبَّيِّ يَتَصَرَّفُ فِيمَا يَمْلِكُهُ الصَّبَّيُّ
بِالْمَاصْلَحَةِ^(١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٣٨٥ - عَنْ أَسْمَاءَ بْنَتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ : نَحْرَنَا عَلَى عَهْدِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَسًا فَأَكْلَنَاهُ^(٢).

وَفِي رِوَايَةٍ^(٣) : وَنَحْنُ فِي الْمَدِينَةِ .

٣٨٦ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ
لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَأَذِنَ فِي لُحُومِ الْخَيْلِ^(٤).

وَلِمُسْلِمٍ^(٥) وَحْدَهُ قَالَ : أَكْلَنَا زَمَنَ خَيْرِ الْخَيْلِ وَحُمُرَ الْوَحْشِ، وَنَهَى
النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْحَمَارِ الْأَهْلِيِّ .

الشَّرْح :

قَوْلُهُ : «نَحْرَنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَسًا فَأَكْلَنَاهُ» وَلِلْمَدَارِ قُطْنِيٌّ^(٦) :
فَأَكْلَنَاهُ نَحْنُ وَأَهْلُ بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

قَالَ الْحَافِظُ : وَالَّذِي يَظْهُرُ أَنَّ الْحُكْمَ فِي الْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ كَانَ عَلَى
الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ، فَلَمَّا تَهَا هُمُ الشَّارِعُ يَوْمَ خَيْرٍ عَنِ الْحُمُرِ وَالْبِغَالِ خَشِيَ أَنْ
يَطْنُوا أَنَّ الْخَيْلَ كَذَلِكَ لِشَبَهِهَا بِهَا، فَأَذِنَ فِي أَكْلِهَا دُونَ الْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ^(٧).

(١) انظر : «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٦٦٢/٩).

(٢) أخرجه البخاري (٥٥١٢)، ومسلم (١٩٤٢)، وعندهما بزيادة أن النهي كان : «يوم خير».

(٣) أخرجها البخاري (٥٥١١).

(٤) أخرجه البخاري (٤٢١٩)، ومسلم (١٩٤١) (٣٦).

(٥) (١٩٤١) (٣٧).

(٦) في «السنن» (٤٧٨٦) بلفظ : «نَحْنُ وَأَهْلُ بَيْتِهِ»
وَبِهَذَا الْلَّفْظِ أَخْرَجَهُ الطَّبَرَانيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٤٢٣٢).

(٧) «فتح الباري» (٦٥١/٩).

٣٨٧ - عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه قال : أصابتنا مجاعةً لياليٍ خميرةً، فلماً كان يوم خير وقعنَا في الحمر الأهلية فانتحرناها، فلماً حلَّتْ بها القدور نادى مُنادي رسول الله عليه السلام : «أَنْ أَكْفِئُوا الْقُدُورَ»، وربما قال : «وَلَا تَأْكُلُوا مِنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ شَيْئًا»^(١).

٣٨٨ - عن أبي ثعلبة الخشنبي رضي الله عنه قال : حرام رسول الله عليه السلام لحوم الحمر الأهلية^(٢).

الشرح :

فيه أنَّ الذَّكَاهَ لا تُطَهَّرُ مَا يَحْلُّ أَكْلُهُ، وأنَّ كُلَّ شَيْءٍ تَنْجَسَ بِمُلْاقَاهُ النَّجَاسَةَ يَكْفِي غَسْلُهُ مَرَّةً وَاحِدَةً؛ لإطلاقِ الْأَمْرِ بِالغَسْلِ في بَعْضِ الرَّوَايَاتِ.

قال القرطبي : قوله : «فإيتها رحمة»^(٣) : ظاهرٌ، فيعود الضمير على الحمر؛ لأنَّها المُتَحدَّثُ عنْهَا، المأمور بإِكْفَائِهَا مِنَ الْقُدُورِ وَغَسْلِهَا، وهذا حُكْمُ المُنْتَجَسِ، فَيُسْتَفَادُ مِنْهُ تحريرُ أَكْلِهَا، وَهُوَ دَالٌّ عَلَى تحريرِهَا لِعِينِهَا لِمَعْنَى حَارِجٍ^(٤). اهـ.

(١) أخرجه البخاري (٣١٥٥)، ومسلم (١٩٣٧).

و«شيئاً» : لم ترد في الأصل ولا في المطبوع، ومن الحسن إثباتها.

(٢) أخرجه البخاري (٥٥٢٧)، ومسلم (١٩٣٦).

تنبيه : لم يرد هذا الحديث في الأصل ولا في المطبوع، وهو من أحاديث «العمدة» واستدراكه أجود.

(٣) أي في بعض روایات الحديث التي ساقها القرطبي في «المفهم» وشرحها، وليس في الحديث الباب هنا.

(٤) نقله عنه ابن حجر في «الفتح» (٩/٦٥٦)، وانظر «المفهم» للقرطبي (٥/٢٢٤).

وعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : حَرَمَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ - يَعْنِي يَوْمَ خَيْرٍ - لُحُومَ الْحُمُرِ الْإِنْسَيَّةِ، وَلُحُومَ الْبَغَالِ، وَكُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَكُلَّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ . رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالترْمذِيُّ^(١) .

٣٨٩ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : دَخَلْتُ أَنَا وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَيْتَ مَيْمُونَةَ، فَأَقِيَ بَضَبَّ الْمَحْنُودِ، فَأَهْوَى إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِيَدِهِ، فَقَالَ بَعْضُ النِّسَوَةِ الْلَاقِي فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ : أَخْبِرُوا رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمَا يُرِيدُ أَنْ يَأْكُلَ؛ فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَدَهُ، فَقَلَتْ : أَحَرَامٌ هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ : «لَا، وَلَكَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِيِّ، فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ»، قَالَ خَالِدٌ : فَاجْتَرَرْتُهُ، فَأَكَلْتُهُ وَالنَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَنْظُرُ^(٢) .

الْمَحْنُودُ : الْمَشْوِيُّ بِالرَّضْبِ؛ وَهِيَ : الْحِجَارَةُ الْمُحَمَّةُ .

الشَّرْح :

قَوْلُهُ : «فَقُلْتُ تَأْكُلُهُ؟ هُوَ ضَبٌّ»^(٣) ، وَالْمُسْلِمُ^(٤) : قَالَتْ مَيْمُونَةُ : إِنَّهُ لَحُومُ ضَبٍّ فَكَفَّ يَدَهُ.

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ^(٥) : قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «الضَّبُّ لَسْتُ أَكُلُهُ وَلَا أُحَرِّمُهُ» .

(١) أخرجه أحمدي في «المسنن» (١٤٤٦٣)، والترمذمي (١٤٧٨) وإسناده حسنٌ .

(٢) أخرجه البخاري (٥٣٩١) و (٥٥٣٧)، ومسلم (١٩٤٦) (٤٣) .

(٣) لم ترد هذه اللفظة في الحديث ولا في «الصحيحيين»، ولعل نسخة الشارح عَلَيْهِ السَّلَامُ من «العملة» هكذا ، ومعلوم أنَّ الحافظ المقدسي عَلَيْهِ السَّلَامُ يسوق الحديث من حفظه، والله أعلم

(٤) في «الصحيح» (١٩٤٨) (٤٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٥) أخرجه البخاري في «الصحيح» (٥٥٣٦) .

قوله : «إِنَّه لَمْ يَكُنْ بِأَرْضٍ قَوْمٍ» أي : قُرِيشٌ، يعني : لم يكنْ بأَرْضٍ مَكَّةَ وَمَا حَوْلَهَا، وَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ مَوْجُودَةً بِسَائِرِ بِلَادِ الْحِجَازِ .

وفي الحديث : جَوَازُ أَكْلِ الصَّبْبِ . وفي حديث ابن عمر^(١) : «كُلُوا - أَوْ : أَطْعِمُوا - فِإِنَّهُ حَلَالٌ» .

وفيه أنَّ مُطْلَقَ النَّفَرَةِ وَعَدَمَ الْاسْتِطَابَةِ لَا يَسْتَلزمُ التَّحْرِيمَ، وفيه أنَّ الطَّبَاعَ تَخَتَّلُ فِي النُّفُورِ عَنْ بَعْضِ الْمَأْكُولَاتِ، وفيه أَنَّهُ كَانَ يُؤَاكِلُ أَصْحَابَهُ وَيَأْكُلُ اللَّحْمَ حَيْثُ تَيَسَّرَ، وَأَنَّهُ كَانَ لَا يَعْلَمُ مِنَ الْمُغَيَّبَاتِ إِلَّا مَا أَعْلَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وفيه فَضِيلَةُ مَيْمُونَةَ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ وَصِدْقُ فِرَاسَتِهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا^(٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٣٩٠ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُوْفَى قَالَ : غَرَزُونَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَرَواتٍ نَأْكُلُ الْجَرَادَ^(٣) .

الشَّرْحُ :

الْحِدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ أَكْلِ الْجَرَادِ، وَأَنَّهُ حَلَالٌ، وَيَحُوزُ أَكْلُهُ بَغْرِ تَذْكِيَةٍ؛ لِحِدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَفَعَهُ : «أَحِلَّتْ لَنَا مَيْتَانٌ وَدَمَانٌ : السَّمْكُ وَالْجَرَادُ، وَالْكَبُّدُ وَالْطَّحَالُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ^(٤) .

قال الحافظ : وَنَقَلَ التَّوْرِيُّ الإِجْمَاعَ عَلَى حِلٍّ أَكْلِ الْجَرَادِ، لَكِنْ فَصَّلَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي «شَرْحِ التَّرْمِذِيِّ» بَيْنَ جَرَادِ الْحِجَازِ، وَجَرَادِ الْأَنْدُلُسِ، فَقَالَ فِي جَرَادِ

(١) أخرجه البخاري في «الصحيح» (٧٢٦٧).

(٢) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٩/٦٦٧).

(٣) أخرجه البخاري (٥٤٩٥)، ومسلم (١٩٥٢).

(٤) في «المسندي» (٥٧٢٣) وهو حديث حسن.

الأندلُسِ : لَا يُؤْكُلُ ; لَا نَهُ ضَرُّ مَحْضٌ ، وَهَذَا إِنْ ثَبَتَ أَنَّهُ يَضْرُرُ أَكْلُهُ بَأْنَ يَكُونَ فِيهِ سُمِّيَّةٌ تَخَصُّهُ دُونَ عَيْرِهِ مِنْ جَرَادِ الْبِلَادِ تَعَيَّنَ اسْتِشَائُهُ^(١) ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٣٩١ - عَنْ رَهْدَمْ بْنِ مُضَرِّبِ الْجَرْمِيِّ قَالَ : كُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ، فَدَعَا بِمَائِدَةٍ وَعَلَيْهَا لَحْمُ دَجَاجٍ ، فَدَخَلَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمِ اللَّهِ أَحْمَرُ شَبِيهُ بِالْمَوَالِيِّ ، فَقَالَ لَهُ : هَلْمَ ! فَتَلَكَّأَ ، فَقَالَ لَهُ : هَلْمَ ، إِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَأْكُلُ مِنْهُ^(٢) .

الشَّرْح :

قَوْلُهُ : «شَبِيهُ بِالْمَوَالِيِّ» أَيْ : الْعَاجِمِ .

قَوْلُهُ : «فَقَالَ لَهُ : هَلْمَ فَتَلَكَّأَ» أَيْ : تَرَدَّدَ وَتَوَقَّفَ ، وَفِي رِوَايَةٍ^(٣) : «قَالَ : إِنِّي رَأَيْتُهُ يَأْكُلُ شَيْئًا فَقَنِيرُهُ فَحَلَفْتُ أَنْ لَا آكُلُهُ» .

وَفِي الْحَدِيثِ : جَوَازُ أَكْلِ الدَّجَاجِ ، وَاسْتَشَنَّ بَعْضُهُمُ الْجَلَالَةَ : وَهِيَ مَا تَأْكُلُ الْأَقْدَارَ .

وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّهُ كَانَ يَحْبِسُ الدَّجَاجَةَ الْجَلَالَةَ ثَلَاثَةً . أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَبِيهَةَ^(٤) .

وَلَهُ^(٥) ، عَنْ جَابِرٍ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ يَعَلَّمُهُ عَنِ الْجَلَالَةِ أَنْ يُؤْكَلَ لَهُمَا وَيُشَرَّبَ لَبْنُهَا . اهـ .

(١) (فتح الباري) (٩/٦٢٢) . وانظر : «عارض الأحوذى» لابن العربي (١٦/٨) .

(٢) أخرجه البخاري (٥١٨) و (٦٧١٢) ، ومسلم (١٦٤٩) .

(٣) هي عند البخاري في «ال الصحيح» (٦٦٤٩) ، ومسلم في «ال صحيح» (١٦٤٩) (٩) بلفظ : «فَحَلَفْتُ أَنْ لَا أَطْعَمَهُ» .

(٤) في «المصنف» (٢٥٠٩٨) .

(٥) في «المصنف» (٢٥٠٩٤) .

والمُعْتَرِفُ في جوازِ أكلِ الحالَةِ زَوْالِ رائحةِ النَّجَاسَةِ بَعْدَ أَنْ تُعَلَّفَ بِالشَّيْءِ
الظَّاهِرِ^(١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٣٩٢ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلَا يَمْسَحُ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا أَوْ يُلْعَقَهَا»^(٢).

الشرح :

فَوْلُهُ : «يَلْعَقَهَا» أي : هُو. «أَوْ يُلْعَقَهَا» يَعْنِي : غَيْرُهُ مِمَّا لَا يَتَقَدَّرُ ذَلِكَ
مِنْ زَوْجَةٍ، أَوْ خَادِمٍ، أَوْ وَلَدٍ.

وَلِمُسْلِمٍ^(٣)، عَنْ جَابِرٍ : «إِذَا سَقَطَتْ لِقْمَةُ أَحَدِكُمْ فَلْيُمِطْ مَا أَصَابَهَا مِنْ
أَذَى وَلِيَأْكُلُهَا، وَلَا يَمْسَحُ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا أَوْ يُلْعَقَهَا، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي فِي أَيِّ طَعَامٍ
البَرَكَةُ».

وَفِي الْحَدِيثِ : رَدٌّ عَلَى مَنْ كَرِهَ لَعْقَ الْأَصَابِعِ، نَعَمْ لَوْ فَعَلَهُ فِي أَثْنَاءِ الْأَكْلِ
كُرَهَ؛ لَأَنَّهُ يُعِيدُ أَصَابِعَهُ فِي الطَّعَامِ وَعَلَيْهَا أَثْرٌ رِيقَهُ^(٤).

قَالَ الْخَطَابِيُّ : عَابَ قَوْمٌ أَفْسَدَ عَقْلَهُمُ التَّرَفُّ، فَزَعَمُوا أَنَّ لَعْقَ الْأَصَابِعِ
مُسْتَقْبَحٌ، كَأَنَّهُمْ لَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ الطَّعَامَ الَّذِي عَلِقَ بِالْأَصَابِعِ وَالصَّفْحَةِ جُزُءٌ
مِنْ أَجْزَاءِ الطَّعَامِ الَّذِي أَكَلُوهُ^(٥).

وَفِيهِ اسْتِحْبَابُ مَسْحِ الْيَدِ بَعْدِ الطَّعَامِ.

(١) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٦٤٨/٩).

(٢) أخرجه البخاري (٥٤٥٦)، ومسلم (٢٠٣١).

(٣) في «الصحيح» (٢٠٣٤) (١٣٦).

(٤) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٥٧٨/٩).

(٥) «معالم السنن» للخطابي (٤/٢٦٠).

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ : «مَنْ بَاتَ وَفِي يَدِهِ غَمْرٌ ، وَلَمْ يَغْسِلْهُ فَأَصَابَهُ شَيْءٌ
فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ» (١) .

وَفِيهِ الْمَحَافظَةُ عَلَى عَدَمِ إِهْمَالِ شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ كَالْمَأْكُولِ وَالْمَشْرُوبِ .



(١) أخرجه أبو داود (٣٨٥٢)، والترمذى (١٨٦٠)، وابن ماجه (٣٢٩٧)، وأحمد في «المستد» (٧٥٦٩)، وإسناده صحيح.
قوله: «غَمْرٌ» الغَمَرُ: دَسْمُ الْلَّحْمِ وَغَيْرِهِ .

بَابُ الصَّيْدِ

٣٩٣ - عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُشْنَىِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ، أَفَنَاكُلُّ فِي آنِيهِمْ؟ وَفِي أَرْضِ صَيْدٍ أَصِيدُ بَقْوَسِي وَبِكَلْبِي الَّذِي لَيْسَ بِمُعْلَمٍ، وَبِكَلْبِي الْمُعْلَمِ، فَمَا يَصْلُحُ لِي؟ قَالَ : «أَمَّا مَا ذَكَرْتَ - يَعْنِي : مِنْ آنِيَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ - فَإِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَهَا فَلَا تَأْكُلُوا فِيهَا، وَإِنْ لَمْ تَجِدُوهَا فَاغْسِلُوهَا وَكُلُّوا فِيهَا، وَمَا صِدْتُ بَقْوِيسِكَ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ، وَمَا صِدْتُ بِكَلْبِكَ الْمُعْلَمِ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ، وَمَا صِدْتُ بِكَلْبِكَ غَيْرِ الْمُعْلَمِ فَأَذْرَكْتَ ذَكَارَهُ فَكُلْ»^(١).

الشَّرْح :

الْأَصْلُ فِي إِبَاحةِ الصَّيْدِ الْكِتَابِ، وَالسُّنْنَةُ، وَالإِجْمَاعُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : »أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ، مَتَعَا لَكُمْ وَلِسَيَارَةٍ وَحَرَمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُومًا« [المائدة: ٩٦]

وَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : «وَإِذَا حَلَّلْتُمْ فَاصْطَادُوا» [المائدة: ٢] وَقَالَ تَعَالَى : «يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحِلَّ لَهُمْ قُلْ أَحِلَّ لَكُمُ الظَّبَابُ وَمَا عَلَمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تَعْمَلُونَهُنَّ مِمَّا عَلَيْكُمُ اللَّهُ فَكُلُّوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَأَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَأَنْقُوْا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ» [المائدة: ٤].

مُكَلِّبِينَ: أي : مُؤَدِّبِينَ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٥٤٧٨)، وَمُسْلِمٌ (١٩٣٠).

قال ابن عباسٍ : إن أكل الكلب فقد أفسدَه ، إنما أمسكَ على نفسه ، والله يقول : « تعلمونهنَّ مَا عَمِلْتُمُ اللَّهُ » [المائدة : ٤] ، فتضربُ وتعلَّم حتى يرثك .

وقال عطاءً : إن شربَ الدَّمَ ولم يأكلْ فكُلْ^(١) .

وفسرَ مجاهدٌ : الجوارح : بالكلابِ والطيورِ^(٢) ، وهو قولُ الجمهور .

قولُه : « إنا بأرضِ قومٍ أهلِ كتابٍ » يعني : بالشام .

ولأبي داود^(٣) : نجاوْرُ أهْلِ الْكِتَابِ وَهُمْ يَطْبُخُونَ فِي قُدُورِهِمُ الْخَنَزِيرَ وَيَسْرُبُونَ فِي آنِيهِمُ الْخَمْرَ ! فقالَ الْحَدِيثَ .

وعنْ جَابِرٍ قَالَ : كُنَّا نَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَنُصِيبُ مِنْ آنِيَةِ الْمُشْرِكِينَ فَنَسْتَمْتَعُ بِهَا فَلَا يَعِيبُ ذَلِكَ عَلَيْنَا . آخرُ رَجُهٍ أَبُو دَاؤِدَ^(٤) .

وفي رواية البرّار^(٥) : « فَنَغْسِلُهَا وَنَأْكُلُ فِيهَا » .

قولُهُ : « وَمَا صَدْتَ بِقَوْسِكَ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ » قال ابن بطال : أجمعُوا عَلَى أَنَّ السَّهَمَ إِذَا أَصَابَ الصَّيْدَ فَجَرَحَهُ جَازَ أَكْلُهُ وَلَوْ لَمْ يَدْرِ هُلْ مَاتَ بِالْجُرْحِ أَوْ مَنْ سُقُوطَهُ فِي الْهَوَاءِ ، أَوْ مَنْ وُقُوعُهُ عَلَى الْأَرْضِ .

(١) آخرُ رجُهمَا البخاري في « الصحيح » معلقاً بين يدي الحديث (٥٤٨٣)

ووصل أثر ابن عباس الطبرى في « جامع البيان » (٨/١٠٩)

ووصل أثر عطاء ابن أبي شيبة في « المصنف » (١٩٩٩٣) بنحوه .

(٢) آخرُ رجُهِ ابن جرير الطبرى في « جامع البيان » (٨/١٠٢) ورجحه في (٨/٦١٠)

ونقله عنه الإمام الترمذى في « الجامع الكبير » (٣/٢٦٤) إثر باب : ما جاء في صيد البرّاء .

(٣) في « السنن » (٣٨٣٩) وهو صحيح .

(٤) في « السنن » (٣٨٣٨) وإسناده قوى .

(٥) كما في « فتح الباري » للحافظ ابن حجر (٩/٦٢٣).

وأجَعُوا عَلَى آنَهُ لَو وَقَعَ عَلَى جَبَلٍ مَثَلًا فَتَرَدَّى مِنْهُ فَهَمَتْ لَا يُؤْكِلُ، وَأَنَّ السَّهْمَ إِذَا لَمْ يَنْفُذْ مَقَايِلَهِ لَا يُؤْكِلُ إِلَّا إِذَا أَدْرَكَ ذَكَانَهُ^(١).

وَقَالَ ابْنُ التَّيْنِ : إِذَا قَطَعَ مِنَ الصَّيْدِ مَا لَا يُتَوَهَّمُ حَيَاةَ بَعْدَهُ، فَكَانَهُ أَنْفَدَهُ بِتِلْكَ الْفَرَبَةِ فَقَامَتْ مَقَامَ التَّذْكِيَّةِ، وَهَذَا مَشْهُورٌ مَذْهَبٌ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ^(٢).

وَقَالَ الْبُخَارِيُّ^(٣) : وَقَالَ الْحَسَنُ، وَإِبْرَاهِيمُ : إِذَا ضَرَبَ صَيْدًا، فَبَانَ مِنْهُ يَدُّ أَوْ رِجْلٍ، لَا تَأْكُلُ الَّذِي بَانَ وَكُلْ سَائِرَهُ .
وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ : إِذَا ضَرَبْتَ عُنْقَهُ أَوْ وَسَطَهُ فَكُلْهُ .

وَفِيهِ مَشْرُوعِيَّةُ التَّسْمِيَّةِ عِنْدَ الصَّيْدِ، وَذَهَبَ جُمُهُورُ الْعُلَمَاءِ إِلَى جَوَازِ أَكْلِهِ لِمَنْ تَرَكَهَا سَهْوًا لَا عَمْدًا .

قَوْلُهُ : «وَمَا صِدْتَ بِكُلِّكَ الْمُعْلَمَ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ» : قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: وَلَمْ يَتَعَرَّضْ فِي الْحَدِيثِ لِلتَّعْلِيمِ الْمُشَرَّطِ، وَالْفُقَهَاءُ تَكَلَّمُوا فِيهِ

(١) نقله عنه ابن حجر في «الفتح» (٩/٦٠٥)، وانظر «شرح البخاري» لابن بطال (٥/٣٨٧).

و«الكافي في الفقه على مذهب أهل المدينة» لابن عبد البر (١/٣١٢).

(٢) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٩/٦٠٥).

وقال ابن عبد البر رحمه الله في «الكافي في الفقه على مذهب أهل المدينة» (١/١٣١) : وكل ما صاد به الإنسان من جميع السلاح، والسيوف، والسيهام، والرماح، وكل ما له حد من الحديد وغيره، إذا كان قاطعاً نافذاً للمقاتل، فالذكاء واقعةً به أبداً ضرب الصيد منه إذا أصاب له مقتلاً، وسمى الله عليه في حين رمي له .

وكل ما مات بقتل السهم، وسائل السلاح جائز أكله؛ لأنَّ الضرب بالسلاح، وإرسال السهم الذي ينفذ المقاتل، ك مباشرة الذابح للذبح، وهذا كله في المتن المستوحش غير المقدور عليه، فأما المقدور عليه المتمكن به، فقد مضى حكمه في الذابح.

(٣) في «الصحيح» قبل الحديث (٥٤٧٨).

وَجَعَلُوا الْمُعْلَمَ مَا يَنْزَهُ بِالْأَنْزِجَارِ، وَيَنْبِعِثُ بِالإِشْلَاءِ، وَلَهُمْ نَظَرٌ فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الصَّفَاتِ.

والقاعدة : أَنَّ مَا رَتَبَ عَلَيْهِ الشَّرْعُ حُكْمًا وَلَمْ يَحُدُّ فِيهِ حَدًّا يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى الْعُرْفِ^(١). اهـ.

قوله : «وَمَا صِدْتَ بِكُلِّكَ غَيْرِ الْمُعْلَمِ فَأَدْرَكْتَ ذَكَاهُ فَكُلْ» : فِيهِ حُلْ ما صِيدَ بالكلب المعلم وإن لم يُزَكَّ، وتحريم ما صيد بغیر المعلم إذا لم يُذکَّ. ولأبي ذاود^(٢) : وأفتني في قوسي، قال : «كُلْ مَا رَدَتْ عَلَيْكَ قَوْسُكَ، ذَكِيًّا أَوْ غَيْرَ ذَكِيًّ» قال : وإنْ تغَيَّبَ عَنِّي؟ قال : «وَإِنْ تغَيَّبَ عَنْكَ مَا لَمْ يَصِلَّ أَوْ تَجِدَ فِيهِ أَثْرًا غَيْرَ سَهْمِكَ».

قوله : «يَصِلَّ» : أي : يُتَنْتَنِ .

وقال ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَالْمُنْخَيْفَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمَرْدَدَةُ وَالْنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ﴾ [المائدة: ٣] ، قال : فَمَا أَدْرَكْتَهُ مِنْ هَذَا يَتَحرَّكُ لَهُ ذَنْبُ أوْ تَطْرُفُ لَهُ عَيْنُ، فاذبُحْ واذكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَهُوَ حَالٌ^(٣)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٣٩٤ - عن همام بن الحارث، عن عدي بن حاتم قال : قلت : يا رسول الله، إني أرسل الكلاب المعلمة، فيمسكون على، وأذكر اسم الله. فقال : «إذا أرسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله فكلا ما أمسك عليك». قلت : وإن قتلن؟ قال : «وإن قتلن، ما لم يشركها كلب ليس منها». قلت له : فإن أرمي

(١) «أحكام الأحكام» (٦٩٠).

(٢) في «السنن» (٢٨٥٧) من حديث أبي ثعلبة الخشنبي، وهو صحيح لغيره.

(٣) أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٢٤٩/٩)، وانظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر

. (٥٩٩/٩)

بالمعراضِ الصَّيْدِ فُصِيبٌ، فقالَ : «إِذَا رَمَيْتَ بِالْمِعْرَاضِ فَحَرَقَ فُكُلُّهُ، وَإِنْ أَصَابَهُ بَعْرَضِهِ فَلَا تَأْكُلُهُ»^(١).

٣٩٥ - وَحَدِيثُ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَدِيٍّ نَحْوُهُ، وَفِيهِ : «إِلَّا أَنْ يَأْكُلَ الْكَلْبُ، فَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلُ، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ، وَإِنْ خَالَطَهَا كِلَابٌ مِنْ غَيْرِهَا فَلَا تَأْكُلُ»^(٢).

«إِنَّمَا سَمِيتَ عَلَى كَلْبِكَ، وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى غَيْرِهِ»^(٣).

وَفِيهِ : «إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ الْمُكَلَّبَ فَإِذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ، فَإِنْ أَمْسَكَ عَلَيْكَ فَأَدْرَكْتُهُ حَيَاً فَادْبَحْهُ، وَإِنْ أَدْرَكْتُهُ قَدْ قَتَلَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ فَكُلْهُ»^(٤).
فَإِنَّ أَخْدَ الْكَلْبِ ذَكَاثَةً»^(٥).

وَفِيهِ أَيْضًا : «إِذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ فَإِذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ»^(٦).

وَفِيهِ: «فَإِنْ غَابَ عَنْكَ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ - وَفِي رَوَايَةِ الْيَوْمَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ - فَلَمْ تَجِدْ فِيهِ إِلَّا أَثْرَ سَهْمِكَ فُكُلٌ إِنْ شِئْتَ، فَإِنْ وَجَدْتَهُ غَرِيقًا فِي الْمَاءِ فَلَا تَأْكُلُ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي : الْمَاءُ قَتَلُهُ أَوْ سَهْمُكَ»^(٧).

(٢) آخر جه البخاري (٥٤٧٧)، ومسلم (١٩٢٩) (١).

(٣) آخر جه البخاري (٥٤٨٧)، ومسلم (١٩٢٩) (٢).

(٤) آخر جه البخاري (٥٤٨٦)، ومسلم (١٩٢٩) (٣) (٥).

(٥) آخر جه مسلم (١٩٢٩) (٦).

(٦) آخر جه مسلم (١٩٢٩) (٤) بلفظ : «فَإِنَّ ذَكَاثَةَ أَخْذُهُ».

(٧) آخر جه مسلم (١٩٢٩) (٦) (٧) وفيها : «رميت سهمك...».

(٣) هذا السياق من أول الفقرة إلى آخرها نقلها المصنف من «الجمع بين الصحيحين» (٥١٤).

وهو ملْفُقٌ من حديث عند مسلم آخر جه من طريقين (١٩٢٩) (٦) و (٧) ووقع عنده

(٦) : «فَإِنْ غَابَ عَنْكَ يَوْمًا» وأما ما أورده المصنف بلفظ : «يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ» فقد أخرجه

البخاري (٥٤٨٤) بلفظ «بعد يوم أو يومين»، وأما لفظ : «الْيَوْمَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ» فهو عنده

(٥٤٨٥) معلقاً، وهذا التعليق وصله أبو داود (٢٨٥٣).

الشَّرْح :

قَوْلُهُ : «قُلْتُ : وَإِنْ قَتَلْنَ ؟ قَالَ : وَإِنْ قَتَلْنَ مَا لَمْ يَشَرِّكُهَا كَلْبٌ لِيُسْ مِنْهَا فِيهِ أَنَّهُ لَا يَحْلُّ أَكْلُهُ إِذَا شَارَكَهُ فِي اصْطِيادِهِ كَلْبٌ آخَرُ ؛ لِقَوْلِهِ : «فَإِنَّا سَمِّيَّتْ عَلَى كَلْبِكَ وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى غَيْرِهِ» ، فَإِنْ تَحَقَّقَ أَنَّ الَّذِي أَرْسَلَهُ مِنْ أَجْلِ الذَّكَاةِ حَلَّ ، وَهُوَ لِلأَوَّلِ مِنْهُمْ .

قَوْلُهُ : «فَإِنِّي أَرْمِي بِالْمِعْرَاضِ الصَّيْدِ» : الْمِعْرَاضُ : سَهْمٌ لَا رِيشَ لَهُ وَلَا نَصْلَ ، وَقِيلَ : عَصَاصًا رَأْسُهَا مُحَدَّدٌ .

وَقَالَ ابْنُ التَّيْنَ : الْمِعْرَاضُ : عَصَاصًا فِي طَرْفَهَا حَدِيدَةٌ يَرْمِي الصَّائِدُ بِهَا ، فَمَا أَصَابَ بَحْدِهِ فَهُوَ ذَكَيٌّ فِيؤْكُلُ ، وَمَا أَصَابَ بِغَيْرِ حَدِيدِهِ فَهُوَ وَقِيدٌ^(۱) .

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ فِي الْمَقْتُولَةِ بِالْبُنْدُقَةِ : تِلْكَ الْمَوْقُوذَة^(۲) .

الْبُنْدُقَةُ : تُتَخَذُ مِنْ طِينٍ وَتَبَيَّسُ فَيُرْمَى بِهَا ، وَأَمَّا الْبَنَادِقُ الْمَعْرُوفَةُ الْآنَ فَحُكْمُهَا حُكْمُ السَّهَامِ .

قَالَ الْحَافِظُ : وَالْحَالِصُ أَنَّ السَّهَمَ وَمَا فِي مَعْنَاهُ إِذَا أَصَابَ الصَّيْدَ بَحْدَهِ حَلَّ ، وَكَانَتْ تِلْكَ ذَكَاهُ ، وَإِذَا أَصَابَهُ بَعْرَضُهِ لَمْ يَحْلِّ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْحَشَبَةِ النَّقِيلَةِ وَالْحَجَرِ وَنَحْوِ ذَلِكِ مِنَ الْمُثْقَلِ^(۳) .

قَوْلُهُ : «فَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ ، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ» : فِيهِ تَحْرِيمُ الصَّيْدِ الَّذِي أَكَلَ الْكَلْبُ مِنْهُ وَلَوْ كَانَ مُعْلَمًا ، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ ،

(۱) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٦٠٠/٩).

(۲) علقه البخاري في «الصحيح» مجزوماً ، قبل الحديث (٥٤٧٦) ، ووصله البيهقي في «الكبرى» (٢٤٩/٩) ، وانظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٦٠٣/٩).

(۳) «فتح الباري» (٦٠٠/٩).

لقوله تعالى : «فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ» [المائدة: ٤]، واستدلّ الجُمْهُورُ بقوله : «كُلُّ مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ» بآنَّه لَو أَرْسَلَ كَلْبَه عَلَى صَيْدٍ فاصْطَادَ غَيْرَه حَلَّ.

قالَ بعْضُ الْعُلَمَاءِ : يُعْفَى عَنْ مَعَصْيَةِ الْكَلْبِ وَلَوْ كَانَ نَجِسًا^(١).

قَوْلُهُ : «فِإِنَّ أَخْذَ الْكَلْبَ ذَكَارَهُ» : فِيهِ جَوَازُ أَكْلِ مَا أَمْسَكَهُ الْكَلْبُ الْمُعْلَمُ وَلَوْ لَمْ يُذْبَحْ، فَلَوْ قَتَلَ الصَّيْدَ بِظُفْرِهِ أَوْ تَابَهُ حَلَّ، وَكَذَا لَوْ لَمْ يَقْتُلُهُ الْكَلْبُ لَكِنْ تَرَكَهُ وَبِهِ رَمَقٌ وَلَمْ يَبْقَ رَمَقٌ مِنْ يُمْكِنْ صَاحِبُهُ فِيهِ لِحَاقُهُ وَذَبْحُهُ، فَهَاتَ، حَلَّ لِعُمُومِ قَوْلِهِ : «فِإِنَّ أَخْذَ الْكَلْبَ ذَكَارَهُ» وَهَذَا فِي الْمُعْلَمِ، فَلَوْ وَجَدَهُ حَيًّا حَيَا لِعُمُومُ قَوْلِهِ : «فِإِنَّ أَخْذَ الْكَلْبَ ذَكَارَهُ» وَهَذَا فِي الْمُعْلَمِ، فَلَوْ وَجَدَهُ حَيًّا حَيَا مُسْتَقِرًّا وَأَدْرَكَ ذَكَارَهُ لَمْ يَحْلِ إِلَّا بِالْتَّذْكِيَةِ^(٢)، لَقَوْلِهِ : «فِإِنْ أَمْسَكَ عَلَيْكَ فَأُدْرِكَتَهُ حَيًّا فَادْبَحْهُ» .

قَوْلُهُ : «وَإِنْ غَابَ عَنْكَ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ فَلَمْ تَجِدْ فِيهِ إِلَّا أَثْرَ سَهْمَكَ فَكُلْ إِنْ شِئْتَ» : مَفْهُومُهُ : أَنَّهُ إِنْ وَجَدَ فِيهِ أَثْرًا غَيْرَ سَهْمِهِ لَا يَأْكُلُ.

وَلِلْتَّرْمِذِيِّ، وَالنَّسَائِيِّ^(٣) : «إِذَا وَجَدْتَ سَهْمَكَ فِيهِ وَلَمْ تَجِدْ بِهِ أَثْرًا سَبْعُ وَعَلِمْتَ أَنَّ سَهْمَكَ قَتَلَهُ فَكُلْ مِنْهُ» .

(١) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٦٠٣/٩)

وقوله : «مَعَصْيَةُ الْكَلْبِ» أي : الموضع الذي وقعت عليه عَصَمةُ كَلْبِ الصَّيْدِ، فَيُغَسَّلُ، ثُمَّ يُؤْكَلُ .

وانظر : الخلاف في حكم مَعَصْيَةِ الْكَلْبِ في «الموسوعة الفقهية الكويتية» (١٤١/٢٨)

(٢) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٦٠١/٩).

(٣) أخرجه الترمذى (١٤٦٨)، النسائي (٤٣٠٠) من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه. وهو صحيح .

قال الإمام الترمذى رحمه الله : والعمل على هذا عند أهل العلم .

قوله : «وفي رواية : اليومين والثلاثة» : وعند مسلم^(١) في حديث أبي ثعلبة : «إذا رميت سهمك فغاب عنك فأدركته فكلمه ما لم يُتثن» واستدل به على أنَّ الرامي لو أخر طلب الصيد عقب الرمي إلى أن يجده الله يحلُّ .

وعن أبي حنيفة : إنَّ أخرَ ساعةً فلم يطلب لم يحلَّ ، وإن اتبَعه عقب الرمي فوجده ميتاً حلَّ .

وعن الشافعي : لا بدَّ أن يتبعه^(٢) .

قوله : « وإن وجْدَتَه غَرِيقاً في الماءِ فلا تأكُلْ ، فإنَّكَ لا تَدْرِي الماءُ قَتَلَهُ أو سَهْمُكَ؟» : قال الحافظ : وقد صرَّح الرَّافِعِيُّ بأنَّ مَحِلَّهُ مَا لَمْ يَتَّهِ الصَّيْدُ بِتِلْكَ الْجِرَاحَةِ إِلَى حَرْكَةِ الْمَذْبُوحِ ، فإنَّ انتَهَى إِلَيْهَا بِقَطْعِ الْحُلْقُومِ مَثُلاً فَقَدْ تَمَّتْ ذَكَارُهُ . اهـ^(٣) ، والله أعلمُ .

٣٩٦ - عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه رضي الله عنهم قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «من اقتنى كلباً - إلا كلب صيد أو ماشية - فإنه ينفع من أجره كل يوم قيراطان»^(٤) .

قال سالم : وكان أبو هريرة يقول : «أو كلب حرث» ، وكان صاحب حرث^(٥) .

(١) في «الصحيح» (١٩٣١).

(٢) انظر : «الفتح» (٩/٦١)، و«حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء» للشاطبي القفال (٣٧٣/٣).

(٣) «فتح الباري» (٩/٦١).

(٤) أخرجه البخاري (٥٤٨١)، ومسلم (١٥٧٤) (٥١).

(٥) أخرجه مسلم (١٥٧٤) (٥٤).

الشَّرْح :

قوله : «وَكَانَ صَاحِبَ حَزْنٍ» : أَرَادَ بِذَلِكَ الإِشَارَةَ إِلَى تَشِيهِ رِوَايَةَ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَنَّ سَبَبَ حَفْظِهِ لِهَذِهِ الزِّيَادَةِ أَنَّهُ كَانَ صَاحِبَ زَرْعٍ .

وعن السائب بن يزيد : أَنَّهُ سَمِعَ سُفيانَ بْنَ أَبِي زُهَيرٍ - رَجُلًا مِنْ أَزْدَ شَنُوءَةَ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ - قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا لَا يُعْنِي عَنْهُ زَرْعًا وَلَا ضَرْعًا نَقْصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ» .

قُلْتُ : أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟

قَالَ : إِيْ وَرَبِّ هَذَا الْمَسْجِدِ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(١) .

قال ابن عبد البر : في هذا الحديث إباحة اتخاذ الكلاب للصيد والماشية وكذلك لزرع، وكراهة اتخاذها لغير ذلك إلا أنَّه يدخل في معنى الصيد وغيره مما ذكر اتخاذها لجلب المنافع ودفع المضار قياساً، فستمحض كراهة اتخاذها لغير حاجة لها فيه من ترويع الناس، وامتناع دخول الملائكة للبيت الذي هم فيه^(٢) .

قوله : «فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطًا» : وفي حديث أبى هريرة : «فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطًا»^(٣) .

قيل : المراد بالنقص : أنَّ الإثم الحاصل باتخاذه يوازي قدر قيراط أو قيراطين في عمله .

(١) في «ال الصحيح » (٢٣٢٣)، وهو عند مسلم في «ال الصحيح » (١٥٧٦).

(٢) نقله عنه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٥/٦)، وانظر «التمهيد» لابن عبد البر (٢٧/٢٣).

(٣) أخرجه البخاري (٢٣٢٢)، ومسلم (١٥٧٥) (٥٩).

وَقِيلَ : نُقصانُ الْقِيرَاطِينَ باعْتِبَارِ كَثْرَةِ الْأَضْرَارِ بِالْخَادِهَا، وَنَقْصُ الْقِيرَاطِ باعْتِبَارِ قِلَّتِهِ.

وَقِيلَ : يُحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْعُقوبةُ تَقْعُ بِعَدَمِ التَّوْفِيقِ لِلْعَمَلِ بِمِقْدَارِ قِيرَاطٍ مِمَّا كَانَ يَعْمَلُهُ مِنَ الْخَيْرِ لَوْلَمْ يَتَّخِذِ الْكَلْبَ.

وَقِيلَ : سَبَبُ النُّقصانِ امْتِنَاعُ الْمَلَائِكَةِ مِنْ دُخُولِ بَيْتِهِ، أَوْ مَا يَلْحُقُ الْمَارِيَنَ مِنَ الْأَذَى، أَوْ عُقُوبَةُ مُخَالَفَةِ النَّهَيِّ أَوْ لِوْلُوغَهَا فِي الْأَوَانِيِّ عِنْدَ غَفْلَةِ صَاحِبِهَا^(۱).

وَفِي الْحَدِيثِ : أَحَثُّ عَلَى تَكْثِيرِ الْأَعْمَالِ الصَّالِحةِ وَالتَّحْذِيرِ مِنَ الْعَمَلِ بِمَا يُنْقُصُهَا، وَفِيهِ يَبَانُ لُطْفُ اللَّهِ تَعَالَى بِخَلْقِهِ فِي إِبَااحَةِ مَا لَهُمْ بِهِ نَفْعٌ وَتَبَلِّغُهُمْ عَلَيْهِمْ أُمُورَ مَعَاشِهِمْ وَمَعَادِهِمْ، وَفِيهِ تَرْجِيحُ الْمَصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ عَلَى الْمَفْسَدَةِ لِوُقُوعِ اسْتِثنَاءٍ مَا يُنْتَفَعُ بِهِ مَمَّا حُرِمَ اتِّخَادُهُ^(۲) ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٣٩٧ - عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجَ قَالَ : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَذِي الْحُلَيْفَةِ مِنْ تِهَامَةَ، فَأَصَابَ النَّاسَ جُوعٌ، فَأَصَابُوا إِبْلًا وَعَنَّا، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي أُخْرِيَاتِ الْقَوْمِ، فَعَحِلُوا وَذَبَحُوا وَنَصَبُوا الْقُدُورَ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْقُدُورِ

(۱) انظر : «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٥/٦، ٧).

فائدة : وقال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى بعد أن تطلعت نفسه لمعرفة مقدار القيراط في الصلاة على الجنائز، وفي حديث اقتتاء الكلب، قال : وأما قوله : « من اقتني كلباً إلا كلب ماشية، أو رزيع، نقص من أجره أو من عمله كل يوم قيراط » : فيحتمل أن يراد به : نصف سدس أجر عمله ذلك اليوم، ويكون صغير هذا القيراط وكثير بحسب قلة عمله وكثرته، فإذا كانت له أربعة وعشرون ألف حسنة مثلاً، نقص منها كل يوم ألفاً حسنة، وعلى هذا الحساب. والله أعلم بمراد رسوله، وهذا مبلغ الجهد في فهم هذا الحديث . اهـ «بدائع الفوائد» (٣/١٠٦٦).

فانظره بطوله .

(۲) «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٥/٧).

فَأُكْفِيْتُ، ثُمَّ قَسَمَ، فَعَدَلَ عَشْرَةً مِنَ الْغَنَمِ بَعِيرٍ، فَنَذَّ مِنْهَا بَعِيرٌ، فَطَلَبُوهُ فَأَعْيَاهُمْ، وَكَانَ فِي الْقَوْمِ خَيْلٌ يَسِيرٌ، فَأَهْوَى رَجُلٌ مِنْهُمْ بِسَهْمٍ، فَحَبَسَهُ اللَّهُ، فَقَالَ : «إِنَّ لِهَذِهِ الْبَهَائِمِ أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ، فَمَا نَذَّ عَلَيْكُمْ مِنْهَا فَاصْنَعُوا بِهِ هَكُذا».

قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا لَا قُوَّةَ لِلَّهِ غَدَّاً، وَلَيْسَ مَعَنَا مُدَّى، أَفَنَذْبَحُ بِالْقَصَبِ؟ قَالَ : «مَا أَمْهَرَ الدَّمَ، وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُّهُ، لَيْسَ السَّنَنَ وَالظُّفَرَ، وَسَاحِدُكُمْ عَنْ ذَلِكَ : أَمَّا السَّنُّ فَعَظِيمٌ، وَأَمَّا الظُّفَرُ فَمُدَى الْحَبَشَةِ»^(١).

الشَّرَح :

قَوْلُهُ : «فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْقُدُورِ فَأُكْفِيْتُ» : عَامَلَهُمْ ﷺ مِنْ أَجْلِ اسْتِعْجَالِهِمْ بِنَقِيضِ قَصْدِهِمْ عُقُوبَةً وَرَجْرَأَهُمْ.

قَوْلُهُ : «ثُمَّ قَسَمَ فَعَدَلَ عَشْرَةً مِنَ الْغَنَمِ بَعِيرٍ» : هَذِهِ قِسْمَةٌ تَعْدِيلٌ بِالْقِيَمَةِ، وَلَا يُخَالِفُ ذَلِكَ الْقَاعِدَةُ فِي الْأَضَاحِي، كَمَا فِي حَدِيثِ حَاجِرٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ^(٢) : أَمْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَشْتَرِكَ فِي الْإِبْلِ وَالْبَقَرِ، كُلُّ سَبْعَةٍ مِنَّا فِي بَدَنَةٍ».

قَوْلُهُ : «فَنَذَّ مِنْهَا بَعِيرٌ» أَيْ : شَرَدَ وَهَرَبَ نَافِرًا.

قَوْلُهُ : «إِنَّ لِهَذِهِ الْبَهَائِمِ أَوَابِدَ» : جَمْعُ آبَدَةٍ، يُقَالُ : أَبَدَتْ، أَيْ : نَفَرَتْ.

(١) أَخْرَجَهُ البَخْرَارِيُّ (٢٤٨٨)، وَمُسْلِمٌ (١٩٦٨).

(٢) فِي «الصَّحِيفَةِ» (١٢١٣) (١٣٨) وَ (١٣١٨) (٣٥١).

قوله : «فَمَا نَدَّ عَلَيْكُم مِنْهَا فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا» : وللطبراني^(١) «فاصنعوا به ذلك، وكلوه»، وفيه جواز أكل ما رمي بالسهم وجراح في أي موضع كان من جسيده بشرط أن يكون وحشياً أو متوجهاً^(٢).

قال البخاري^(٣) : وقال ابن عباس : ما أعجزك من البهائم مما في يديك فهو كالصيد، وفي بغير تردد في بئر من حيث قدرت عليه فدكه. ورأى ذلك علي، وابن عمر، وعائشة . اهـ.

قال الحافظ : وقد نقله ابن المنذر، وغيره عن الجمhour^(٤) .

قوله : «إِنَّا لَا قُوَّةَ لِلْعَدُوِّ غَدَّاً وَلَيْسَ مَعَنَا مُدَّى» : جمجمة مدية : وهي السكين.

قيل : مراده : أنهم يحتاجون إلى ذبح ما يأكلونه ليكتووا به على العدو إذا لقوه، فسأل عن الذي يجرب في الذبح، وفيه إشارة إلى أن الذبح بالحديد كان مترراً عندهم.

وللطبراني^(٥) من حديث حذيفة رفعه : «اذبحوا بكل شيء فرى الأوداج ما خلا السن والظفر». وفيه اشتراط التسمية؛ لأنّه علق الإذن بمجموع الأمرين: وهما الإناء، والتسمية، فمن تركها متعينا حرمت ذيحيته.

(١) في «المعجم الكبير» (٤٣٩١).

(٢) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٦٢٧/٩).

(٣) في «الصحيح» قبل الحديث (٥٥٠٩).

(٤) «فتح الباري» (٦٣٩/٩).

(٥) في «الأوسط» (٧١٩٠)، وإسناده ضعيف، آنه عبد الله بن خراش، ضعفة الدارقطني، وقال أبو زرعة : ليس شيء، وقال البخاري : منكر الحديث . كما في «الميزان» للذهبي (٣٧٢/٢).

وقال الهيثمي في «جمع الروايد» (٤/٤١) : رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه عبد الله بن خراش، وثقة ابن حبان، وقال : ربما أخطأ . وضعفة الجمhour .

وطالع «الفتح» لابن حجر (٦٣١/٩).

قال البخاري^(١) : وقال ابن عباس : من نسي فلا بأس.

وقال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفَسقٌ ﴾ [الأعراف : ١٢١] ، والناسي لا يسمى فاسقاً.

قوله : «أَمَّا السُّنْنُ فَعَظِيمٌ» أي : وكل عظم لا يحل الذبح به.

قوله : «وَأَمَّا الظُّفَرُ فَمُدَى الْحَبْشَةِ» أي : وهم الكفار، وقد نهيت عن التشبث بهم، وقد قالوا : إن الحبشة تدمي مذايحة الشاة بالظفر حتى تزهق نفسها خنقاً^(٢).

وفي الحديث من الفوائد : أن للإمام عقوبة الراعية بما فيه اتلاف منفعة ونحوها إذا غلبت المصلحة الشرعية، وأن قسمة الغنيمة يجوز فيها التعديل والتقويم، ولا يشترط قسمة كل شيء منها على حدة، وأن ما توحش من المستأنس يعطى حكم الوحشي وبالعكس، وجواز الذبح بما يحصل به المقصود، سواء كان حديداً، أو حجراً، أو قصباً، أو خشباً، أو غيره إلا السن والظفر، وفيه جواز عقر الحيوان الناد لمن عجز عن ذبحه، كالصيد البري والمتوحش من الإنساني، ويكون جميع أجزاءه مذبحة، فإذا أصيب فمات من الإصابة حل.

أَمَّا المَقْدُورُ عَلَيْهِ فَلَا يُبَاخُ إِلَّا بِالذَّبْحِ أَوِ النَّحْرِ إِجْمَاعًا، وَفِيهِ التَّنْبِيَةُ عَلَى أَنْ تَحْرِيمَ الْمَيْتَةِ لِيَقَاءِ دَمِهَا فِيهَا^(٣).

(١) في «ال الصحيح » قبل الحديث (٥٤٩٨).

(٢) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٦٢٩/٩).

(٣) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٦٢٩/٩).

قال ابنُ المُنْذِرِ^(١): أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ إِذَا قَطَعَ الْحُلْقُومَ وَالْمَرِيَّةَ
وَالْوَدَاجِينَ وَأَسَالَ الدَّمَ حَصَلَتِ الْذَّكَاهُ.
وَفِيهِ مَنْعُ الذَّبِيجِ بِالسِّنِّ وَالظُّفُرِ، مَتَّصِلاً كَانَ أَوْ مُنْفَصِلاً، طَاهِرًا أَوْ
مُنْتَجِّسًا.



(١) في «الإجماع» له (٦٠/١)، وانظر: «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٦٤١/٩).

باب الأضاحي

٣٩٨ - عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : صحي النبي عليهما السلام بكتابين
 أملحين أقرتني ، ذبحهما بيده ، وسمى وكبر ، ووضع رجله على صفارهما^(١) .
 الأمْلَحُ : الأَغْبَرُ وهو الذي فيه سواد وبياض .

الشرح :

الأصل في مشروعية الأضحية الكتاب ، والسنّة ، والإجماع ، قال الله عز وجل :

﴿ فَصَلِّ لِرِبِّكَ وَأَنْهَرْ ﴾ [الكوثر : ٢] .

قال بعض المفسّرين^(٢) : المراد به الأضحية بعد صلاة العيد .

وروى الترمذى^(٣) : أن رجلاً سأله ابن عمر عن الأضحية فقال : صحي رسول الله عليهما السلام والمسلمون بعده .

وقال البخاري^(٤) : وقال ابن عمر : هي سنّة ومعروفة .

(١) أخرجه البخاري (٥٥٦٥) ، ومسلم (١٩٦٦)

وقوله : «صفارهما» جمع صفة : وهي جانب العنق .

(٢) انظر : «أضواء البيان» لشنتيطي لكم الله .

(٣) في «الجامع» (١٥٠٦) وهو حديث حسن .

قال الإمام الترمذى لكم الله : والعمل على هذا عند أهل العلم : أن الأضحية ليست بواجبة ، ولكنها سنّة من سنن رسول الله عليهما السلام يُستحب أن يُعمل بها .

وقال شيخنا العلامة شعيب الأرناؤوط حفظه الله : وهي واجبة على الم قادر في أصح قولى العلماء . اهـ . من إملاءاته أثناء قراءة «الجامع الكبير» عليه (٣ / ٣٣٠) .

(٤) في «الصحيح» قبل الحديث (٥٥٤٥) تعلقاً . وانظر : «تعليق التعليق» (٥ / ٣) .

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : مَا أَنْفَقْتِ الْوَرِقَ فِي شَيْءٍ أَفْضَلَ مِنْ نَحِيرَةٍ فِي يَوْمِ عِيدٍ . رَوَاهُ الدَّارَ قُطْنِيُّ^(١) .

قَوْلُهُ : «صَحَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِكَبْشِينِ أَمْلَحِينِ أَفْرَنِينِ» قَالَ الْبُخَارِيُّ : وَيُذَكَّرُ سَمِينِينَ .

وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعْدٍ : سَمِعْتُ أَبَا أُمَّامَةَ قَالَ : كُنَّا نُسَمِّنُ الْأُضْحِيَّةَ بِالْمَدِينَةِ ، وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ يُسَمِّنُونَ . اهـ^(٢)

الْكَبْشُ : فَحْلُ الصَّانِينِ فِي أَيِّ سِنٍ كَانَ ، وَاخْتَلَفَ فِي ابْتِدَائِهِ ، فَقِيلَ : إِذَا أَثْنَى ، وَقِيلَ : إِذَا أَرْبَعَ^(٣) .

وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ أَوْ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ اشْتَرَى كَبْشِينِ عَظِيمَيْنِ سَمِينِينِ أَفْرَنِينِ أَمْلَحِينِ مَوْجُوءِينِ ، فَذَبَحَ أَحَدُهُمَا عَنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ ، وَالآخَرَ عَنْ أُمَّتِهِ ، مَنْ شَهَدَ لِلَّهِ بِالْتَّوْحِيدِ ، وَلَهُ بِالْبَلَاغِ . أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَاقِ^(٤) .

(١) في «السنن» (٤٧٥٢)، وهو عند البيهقي في «الكتاب» (٩/٢٦٠) وقال : تفرد به محمد بن ربيعة ، عن إبراهيم الحوزي وليس بالقويين . وأعلمه ابن الترمذاني في «الجوهر النقى» .

(٢) في «الصحيح» في ترجمة الباب للحديث (٥٥٥٣)، وانظر : «الفتح» (١٠/١٠).

(٣) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (١٠/١٠).

(٤) في «المصنف» (٨١٣٠) مختصرًا بلفظ : «صَحَّى بِكَبْشِينِ»

وأخرج له من طريقه ابن ماجه (٣١٢٢) بنحو هذا النحو الذي ساقه ، وهو صحيح لغيره .
فَالْأَنْبَابُ بِرُشْدٍ عَفَّ اللَّهُ عَنْهُمَا : وَفِيهِ بُشْرَى لِلْمُوْهَدِينَ أَنْ يُرْزَقُوا مِنْ أَجْرٍ مَا ضَحَّى بِهِ
الْمُصْطَفَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَفَضْلُ التَّوْحِيدِ عَظِيمٌ وَكَبِيرٌ جَدًّا ، وَيَكْفِي لِفَضْلِهِ أَنْ تُنْعَمَ النَّظَرُ طَوِيلًا
طَوِيلًا فِي حَدِيثِ أَنْسٍ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : يَا ابْنَ آدَمَ ، لَوْ
أَتَيْتَنِي بِقُرَابِ الْأَرْضِ خَطَايَا ، ثُمَّ لَقَبَّتِنِي لَا تُشْرِكُ بِي شَيْئًا ؛ لَا تَبْتُك بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً» =

والوجاء : الخصاء، وفيه استحباب التضحية بالأقرن، وأنه أفضل من الأجمم^(١) مع الاتفاق على جواز التضحية بالأجمم، وفيه أن الذكر في الأضحية أفضل من الأنثى.

قال المأوردي : إن اجتمع حسن المنظر مع طيب المخبر في اللحم فهو أفضل، وإن انفرد طيب المخبر أولى من حسن المنظر^(٢).

قوله : «ذبحها بيده» : فيه استحباب مباشرة المضحي الذبح بنفسه.

وعن عائشة رضي الله عنها : أن النبي ﷺ أمر بكبس أقرن يطاً في سواد، وينظر في سواد، ويرُوك في سواد، فأضجه ثم ذبحه ثم قال : «باسم الله، اللهم تقبل من محمد وأل محمد، ومن أمة محمد» ثم صحي . أخرجه مسلم^(٣).

قوله : «وسماي وكبر، ووضع رجله على صفا حهما» وفي رواية^(٤) : فرأيته وأضع قدمه على صفا حهما يسمى ويُكَبِّرُ، فذبحها بيده .

آخرجه الترمذى (٣٥٤٠) وهو حديث حسن، وله شاهد من حديث أبي ذرٌ عند مسلم (٢٦٨٧) بلفظ : «ومن لقيني بقرب الأرض خطيبة لا يشرك بي شيئاً؛ لقيته بمثلها مغفرة» وجدير بطالب العلم أن يُدِيم النظر في «كتاب التوحيد» للإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله ، فمن حق التوحيد عملياً في حياته كان له الأمان في الدنيا والآخرة، وبقدر التوحيد في القلب، بقدر ما يكون المؤمن في هناء عيش ، وسعة صدر ، وفرحة لقاء رب ، والعكس بالعكس . فتأمل .

(١) الأجمم : الذي لا قرن له .

(٢) نقله عنه بهذا السياق الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١١/١٠)، وانظر «الحاوى الكبير» لأبي الحسن الماردوى (١٧٧/١٥).

(٣) في «ال الصحيح» (١٩٦٧) .

(٤) أخرجه البخارى في «ال صحيح» (٥٥٥٨)، من حديث أنسٍ رضي الله عنه .

وَفِيهِ اسْتِحْبَابُ التَّكْبِيرِ مَعَ التَّسْمِيَّةِ، وَاسْتِحْبَابُ وَضْعِ الرِّجْلِ عَلَى صَفْحَةٍ عُنْقِ الْأُضْحِيَّةِ الْأَيْمَنِ، وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ إِضْجَاعَهَا يَكُونُ عَلَى الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ فَيَصْعُبُ رِجْلَهُ عَلَى الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ؛ لِيَكُونَ أَسْهَلَ عَلَى الدَّابِّيْفِيْ أَخْذِ السَّكِينِ بِالْيَمِينِ وَإِمْسَاكِ رَأْسِهَا بِيَدِهِ الْيَسَارِ^(١).

وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَوْمَ عِيدِ الْكَبَّاشِينِ فَقَالَ حِينَ وَجَهَهُمَا : «وَجَهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَيْنِفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ، اللَّهُمَّ مِنْكَ وَلَكَ عَنْ مُحَمَّدٍ وَأُمَّتِهِ» رَوَاهُ ابْنُ ماجَهَ^(٢)، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .



(١) «فتح الباري» (١٠/١٨).

(٢) في «السنن» (٣١٢١)، وإسناده حسنٌ.

كِتَابُ الْأَشْرِيَة

٣٩٩ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ عُمَرَ قَالَ عَلَى مِنْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : أَمَّا بَعْدُ، أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ نَزَّلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ، وَهِيَ مِنْ خَمْسَةٍ : مِنَ الْعِنْبِ، وَالْتَّمْرِ، وَالْعَسْلِ، وَالْخِنْطَةِ، وَالشَّعْرِ. وَالْخَمْرُ : مَا خَامَرَ الْعَقْلَ. وَثَلَاثٌ وَدَدْدُتْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عَهْدَ إِلَيْنَا فِيهِنَّ عَهْدًا نَتَهَى إِلَيْهِ : الْجُدُّ، وَالْكَلَالَةُ، وَأَبْوَابُ مِنْ أَبْوَابِ الرَّبِّيَا^(١).

الشَّرْح :

قَوْلُهُ : «نَزَّلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ وَهِيَ مِنْ خَمْسَةٍ» أَيْ : نَزَّلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ فِي حَالٍ كَوْنِهَا تُصْنَعُ مِنْ خَمْسَةٍ^(٢).

وَلِمُسْلِمٍ^(٣) : أَلَا وَإِنَّ الْخَمْرَ نَزَّلَ تَحْرِيمُهَا يَوْمَ نَزَّلَ وَهِيَ مِنْ خَمْسَةِ أَشْيَاءِ.

وَأَرَادَ عُمَرُ بْنُ زُبُرِ الْخَمْرَ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْفَنَرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَصَابُ وَالْأَذْلَمُ يَجْسُدُ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَنِ فَاجْتَبَوْهُ لَعْنَكُمْ شَلَّهُوْنَ ﴾^(٤) إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَنُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَعْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدُّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الْأَصْلَوْطِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾

[المائدة: ٩١-٩٠]

فَأَرَادَ عُمَرُ التَّنَبِيَّهَ عَلَى أَنَّ الْخَمْرَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ لَيْسَ خَاصًا بِالْمُتَّخَذِ مِنَ الْعِنْبِ، بَلْ يَتَنَاهُ الْمُتَّخَذُ مِنْ غَيْرِهَا، وَقَدْ رَوَى أَصْحَابُ «السُّنْنَ» عَنْ النُّعَمَانِ بْنِ بَشِيرٍ

(١) أخرجه البخاري (٥٥٨٨)، ومسلم (٣٠٣٢).

(٢) هذا على مقتضى أن الواو - وهي التي في قوله : «وهي» - واو الحال، ولكن قال ابن الملقن في «الإعلام في شرح عمدة الأحكام» (١٩٥ / ١٠)، الظاهر أن هذه الواو عاطفة للجملة على التي قبلها، والمعنى : على أنه أخبر أنَّ الْخَمْرَ يَكُونُ لَنَا مِنْ خَمْسَةِ أَشْيَاءِ، ويجوز أَنْ تكون «واو» الحال.

(٣) في «الصحيح» (٢٠٣٢) (٣٢).

قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «إِنَّ الْخَمْرَ مِنَ الْعَصَمِ، وَالزَّبِيبِ، وَالتَّمْرِ،
وَالْحِنْطَةِ، وَالشَّعِيرِ، وَالذَّرَّةِ، وَإِنِّي أَنْهَاكُمْ عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ» لفظ أبي داود^(١).

قوله : «والخمر» : ما خامر العقل أي : غطاه أو خالطه فلم يتركه على حاله،
والعقل : هو آلة التمييز، قيل : سمي الخمر لأنها تركت حتى اخمرت،
واختيارها : تغير رأيتها.

قوله : «وثلاث ودلت أن رسول الله ﷺ كان عهدا إلينا فيه عهدا نتهي
إليه» أي : نصاً لأن الاجتهاد يخطئ ويصيب.

قوله : «الجحد» يعني : قدر ما يرث ، لأن الصحابة اختلفوا في ذلك اختلافاً
كثيراً، وقضى فيه عمر بقضايا مختلفة .

قال البخاري^(٢) : وقال أبو بكر ، وأبن عباس ، وأبن الزبير : الجد أب ، وقرأ
أبن عباس : «يتبنيء عادم» [الأعراف : ٢٦] ، «وأتبعت ملة أبا إبراهيم وإسحق
ويعقوب» [يوسف : ٣٨] ، ولم يذكر أن أحداً خالف أبا بكر في رمضان ، وأصحاب
النبي ﷺ متواجرون.

قوله : «والكلالة» : أخرج أبو داود في «المراسيل»^(٣) عن أبي سلمة بن عبد الرحمن : جاء رجل فقال : يا رسول الله ، ما الكلالة ؟ قال : «من لم يترك ولدا ولا والدا فورثته كلالتة» .

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٧٧)، والنسائي في «الكبرى» (٦٧٥٦). والترمذى (١٨٧٢)، وأبن ماجه (٣٣٧٩)، وأحمد في «المسند» (١٨٣٥٠) وهو صحيح من قول عمر رض ، حين خطب به على المنبر، ورواه عنه جماعة من الصحابة، وانظر عام تخریجه في «سنن أبي داود». وانظر : «الفتح» لابن حجر (٤٦/١٠).

(٢) في «ال الصحيح» قبل الحديث (٦٧٣٧).

(٣) «المراسيل» (٣٧١).

قال ابن دقيق العيد : الكَلَالَةُ مَنْ لَا أَبَ لَهُ وَلَا وَلَدَ عِنْدَ الْجَمْهُورِ^(١).

قوله : «أبواب من أبواب الربا» : قال الحافظ : لعله يشير إلى ربا الفضل؛ لأن ربا النسيئة متفق عليه بين الصحابة، وسيأتي عمر يدل على أنه كان عنده نص في بعض من أبواب الربا دون بعض؛ فلهذا تمنى معرفة البقية^(٢).

وفي الحديث من الفوائد أيضاً : ذكر الأحكام على المنبر لتشتهر بين السامعين، والتبنية على شرف العقل وفضله، وتمني الخير^(٣)، والله أعلم.

٤٠٠ - عن عائشة رضي الله عنها : أن النبي ﷺ سُئلَ عَنِ الْبَيْعِ، فَقَالَ : «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ»^(٤).

البيع : نبيذ العسل .

الشرح :

قوله : «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ» أي : قليله وكثيره، وقد روى أبو داود، والنسائي^(٥)، عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : «مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ». ولأبي داود^(٦) من حديث عائشة مرفوعاً : «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، وَمَا أَسْكَرَ مِنْهُ فَرَقٌ فِيمُلُّ الْكَفَّ مِنْهُ حَرَامٌ».

(١) «أحكام الأحكام» (٦٩٧).

(٢) «فتح الباري» (١٠ / ٥٠).

(٣) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (١٠ / ٥١).

(٤) أخرجه البخاري (٥٥٨٥)، ومسلم (٢٠٠١).

(٥) أخرجه أبو داود (٣٦٨١) وهو صحيح لغيره.

وأما النسائي (٥٦٠٧) ولكن من حديث ابن عمرو رضي الله عنهما، وإسناده حسن .

(٦) في «ال السنن» (٣٦٨٧) وإسناده صحيح .

قوله : «الفرق» : مكملة تسعة عشر رطلاً .

ولِمُسْلِمٍ^(١) عَنْ أَبِي مُوسَى : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفْتَنَا فِي شَرَابِينِ كُنَّا نَصْنَعُهُمَا بِالْيَمَنِ : الْبَيْعُ : وَهُوَ مِنَ الْعَسْلِ يُبَدِّدُ حَتَّى يَشَتَّدَ، وَالْمِزْرُ : وَهُوَ مِنَ الدُّرَّةِ وَالشَّعِيرِ، يُبَدِّدُ حَتَّى يَشَتَّدَ. قَالَ : وَكَانَ ﷺ أَعْطَى جَوَامِعَ الْكَلِمِ وَخَوَاتِمَهُ فَقَالَ : أَأَهَى عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ».

وَفِي الْحَدِيثِ : أَنَّ الْمُفْتَنِي يُجِيبُ السَّائِلَ بِزِيَادَةٍ عَمَّا سَأَلَ عَنْهُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ السَّائِلُ، وَفِيهِ تَحْرِيمٌ كُلِّ مُسْكِرٍ، سَوَاءً كَانَ مُتَّخِذًا مِنْ عَصِيرِ الْعَنْبِ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِ^(٢).

فَالْأَعْشَةَ : «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرٌ فَهُوَ حَرَامٌ»^(٣).
وَقَالَ أَحْمَدُ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمَبَارِكِ : لَا يَصِحُّ فِي حَلِّ النَّبِيِّ الَّذِي يُسْكِرُ كَثِيرُهُ عَنِ الصَّحَابَةِ شَيْءٌ، وَلَا عَنِ النَّائِبِينَ إِلَّا عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخْعَنِيِّ، قَالَ : وَقَدْ ثَبَّتَ حَدِيثُ عَائِشَةَ :

سَأَلْتُ أَنْسًا^(٤)، فَقَالَ : تَهْمِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُرْفَقَةِ، وَقَالَ : «كُلُّ مُسْكِرٌ حَرَامٌ»
قَالَ : فَقُلْتُ لَهُ : صَدِقْتَ، الْمُسْكِرُ حَرَامٌ، فَالشَّرْبَةُ وَالشَّرْبَاتُ عَلَى الطَّعَامِ؟ فَقَالَ :
«مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ»^(٥).

قَالَ الْحَافِظُ : وَاسْتُدِلَّ بِمُطْلَقِهِ، قَوْلِهِ : «كُلُّ مُسْكِرٌ حَرَامٌ» : عَلَى تَحْرِيمِ مَا يُسْكِرُ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ شَرَابًا، فَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ الْحَشِيشَةُ وَغَيْرُهَا، وَقَدْ جَزَمَ النَّوْرُوِيُّ

(١) فِي «الصَّحِيفَةِ» (٢٠٠١) (٧١).

(٢) انظر: «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (١٠/٤٢، ٤٣).

(٣) انظر: «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (١٠/٤٣).

(٤) يعني : عن الشُّرْبِ فِي الْأَوْعِيَةِ. كَمْ فِي الْحَدِيثِ.

(٥) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٩٩١٢) وَإِسْنَادُهُ صَحِيفَةٌ.

وَغَيْرُهُ بِأَنَّهَا مُسْكِرَةٌ، وَجَزَمَ آخَرُونَ بِأَنَّهَا مُحَدَّرَةٌ، وَهُوَ مَكَابِرَةٌ؛ لِأَنَّهَا تُحَدَّثُ بِالْمُشَاهَدَةِ مَا يُحَدِّثُ الْخَمْرُ مِنَ الطَّرَبِ وَالنَّشَوَةِ وَالْمَدَاوَةِ عَلَيْهَا وَالاِنْهَاكِ فِيهَا، وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنَّهَا لَيَسَّتْ بِمُسْكِرَةٍ، فَقَدْ ثَبَّتَ فِي أَبِي دَاؤَدَ النَّهَيُّ عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ وَمُفْتَرٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

٤٠ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : بَلَغَ عُمَرَ أَنَّ فُلَانًا باعَ خَمْرًا، فَقَالَ : قَاتَلَ اللَّهُ فُلَانًا، أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ، فَجَمَلُوهَا فَبَاعُوهَا»^(٢).

الشَّرْح :

قَوْلُهُ : «قَاتَلَ اللَّهُ فُلَانًا» : وَلِمُسْلِمٍ^(٣) : أَنَّ سَمْرَةَ بَاعَ خَمْرًا، فَقَالَ : قَاتَلَ اللَّهُ سَمْرَةَ.

قِيلَ : أَخْدَهَا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ عَنْ قِيمَةِ الْحِزْرِيَّةِ، فَبَاعَهَا مِنْهُمْ مُعْتَدِلًا جَوَازَ ذَلِكَ.
قَالَ الْحَافِظُ : يُحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَاصِلُتْ لَهُ عَنْ غَيْرِهَا أَوْ غَيْرِهَا. اتَّهَى^(٤) .
وَقِيلَ : إِنَّ سَمْرَةَ عَلِمَ الْخَمْرَ وَلَمْ يَعْلَمْ تَحْرِيمَ بَيْعَهَا، وَلِذَلِكَ اقْتَصَرَ عَلَى ذَمَّهُ دُونَ عَقُوبَةِ، وَهَذَا هُوَ الظَّنُّ بِهِ، وَوَجْهُ تَشْبِيهِ عُمَرَ بَيْعَ الْمُسْلِمِينَ الْخَمْرَ بَيْعَ الْيَهُودِ الْمُذَابَ مِنَ الشَّحْمِ الْأَشْتِرَاكُ فِي النَّهَيِّ عَنْ تَنَاؤلِ كُلِّ مِنْهُمَا^(٥) .

(١) «فتح الباري» (٤٤ / ١٠)، وانظر «المجموع» (٢٠ / ٢٠).

(٢) أخرجه البخاري (٢٢٢٣) واللفظ له، ومسلم (١٥٨٢) (٧٢).

(٣) في «الصحيح» (١٥٨٢) (٧٢).

(٤) «فتح الباري» (٤١٥ / ٤).

(٥) انظر : «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٤ / ٤١٥).

وَفِي الْحَدِيثِ : إِقَالَةُ دَوِيِّ الْهَيْنَاتِ رَلَاتِهِمْ ; لَأَنَّ عُمَرَ اكْتَفَى بِتِلْكَ الْكَلْمَةِ عَنْ مَزِيدٍ عُقُوبَتِهِ ، وَفِيهِ إِبْطَالُ الْجَلِيلِ وَالْوَسَائِلِ إِلَى الْحَرَامِ ، وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَغَيْرُهُ فِي ذَلِكَ الْإِجْمَاعَ ، وَفِيهِ أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا حَرُمَ عَيْنَهُ حَرُمَ ثَمَنَهُ ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ بَيْعَ الْمُسْلِمِ الْحَمْرَ مِنَ الدَّمَّيِّ لَا يَجُوزُ ، وَفِيهِ اسْتِعْمَالُ الْقِيَاسِ فِي الْأَشْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

□ □ □

(١) «الفتح» (٤١٥ / ٤).

كتابُ اللباسِ

٤٠٢ - عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «لا تلبسو الحريم، فإنه من ليسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة»^(١).

الشرح :

اللّباسُ مِنَ النّعْمَ الَّتِي أَنْعَمَ اللّهُ بِهَا عَلَى عِبادِهِ، قَالَ اللّهُ تَعَالَى : «يَبْيَنِي إِدَمْ قَدْ أَنْزَلَنَا عَلَيْكُمْ لِيَا سَأَمُورِي سَوْءَةَ كُمْ وَرِيشًا وَلِيَا سُلْقَوَى ذَلِكَ خَيْرٌ» [الأعراف: ٢٦]

وقال عَزَّ وَجَلَّ : «يَبْيَنِي إِدَمْ حَذَّدُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَكُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُّوا وَشَرِبُوا وَلَا شَرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسَرِّفَةَ ﴿٢﴾ قُلْ مَنْ حَرَمَ زِينَةَ اللّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالظَّبَابَتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ أَمْنَوْا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا حَالَصَةٌ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ﴿٣﴾ [الأعراف: ٣٢-٣١].

وقال النبي ﷺ : «كُلُّوا وَشَرِبُوا وَلِبْسُوا وَتَصَدَّقُوا فِي غَيْرِ إِسْرَافٍ وَلَا مَخْيَلَةٍ» رواه البخاري تعليقاً^(٢).

قوله : «لا تلبسو الحريم» يعني : الرجال دون النساء، لما روى أحمد، والنسائي، وصححه الترمذى^(٣)، عن أبي موسى، أنَّ النبي ﷺ قال : «أُحِلَّ الذَّهَبُ وَالْحَرِيرُ لِلإِنَاثِ مِنْ أُمَّتِي، وَحُرُّمَ عَلَى ذُكُورِهَا».

قوله : «إِنَّهُ مَنْ لَيْسَهُ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبِسْهُ فِي الْآخِرَةِ» : وفي حديث أنسٍ : «مَنْ لَيْسَ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا فَلَنْ يَلْبِسْهُ فِي الْآخِرَةِ»^(٤).

(١) آخرجه بنحوه البخاري (٥٨٣٠)، ومسلم (٢٠٦٩) واللفظ له.

(٢) في «ال الصحيح » الحديث (٥٧٨٣).

وصله النسائي (٢٥٥٩)، وأبن ماجه (٣٦٠٥) وأحمد في «المسندي» (٦٦٩٥) وإسناده حسن.

قوله : «وَلَا مَخْيَلَةٌ» : المخيلة بوزن عظيمة، وهي بمعنى الخيلاء، وهو التكبر.

(٣) أحمد في «المسندي» (١٩٥٣)، والنسائي في (٥١٤٨)، والترمذى (١٧٢٠). وهو صحيح بشواهده.

(٤) آخرجه البخاري (٥٨٣٢)، ومسلم (٢٠٧٣).

وللنَّسائيٌ^(١): قال ابنُ الزُّبِيرِ : ومَنْ لَمْ يَلْبِسْ الْحَرِيرَ فِي الْآخِرَةِ لَمْ يَدْخُلِ الجَنَّةَ . قالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ﴾ [الحج: ٢٣] .

وأَخْرَجَ أَحْمَدُ، وَالنَّسائِيُّ^(٢)، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَفِعَةً : «مَنْ لَبِسَ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبِسْهُ فِي الْآخِرَةِ» وَزَادَ : «وَإِنْ دَخَلَ الْجَنَّةَ لِسَهْ أَهْلُ الْجَنَّةِ وَلَمْ يَلْبِسْهُ هُوَ» .

قالَ الْحَافِظُ : وَأَعْدَلُ الْأَقْوَالِ أَنَّ الْفِعْلَ المَذْكُورَ مُقْتَضٍ لِلْعُقوبةِ المَذْكُورَةِ، وَقَدْ يَتَخَلَّفُ ذَلِكَ لِمَانِعٍ؛ كَالْتَّوْبَةِ وَالْحَسَنَاتِ الَّتِي تُوازِنُ، وَالْمَصَاصِبِ الَّتِي تُكَفَّرُ، وَكُدُّعَاءِ الْوَلِدِ بِشَرَائطِهِ، وَكَذَا شَفَاعَةُ مَنْ يُؤْذَنُ لَهُ فِي الشَّفَاعَةِ، وَأَعْمَمُ مِنْ ذَلِكَ كُلَّهٗ عَفْوًا رَحْمَ الرَّاحِمِينَ^(٣) .

قَوْلُهُ : «لَا تَلْبِسُوا الْحَرِيرَ»: يَعُمُ النَّهِيُّ لِبِسَهُ وَافْتِرَاشَهُ.

قَالَ الْبُخَارِيُّ^(٤) : وَقَالَ عَيْدَةُ : هُوَ كَلْبُسِهِ .

وَعَنْ حُذِيفَةَ قَالَ : مَهَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ تَشَرَّبَ فِي آنِيَةِ الْذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَأَنْ نَأْكُلَ فِيهَا، وَعَنْ لِبْسِ الْحَرِيرِ وَالدِّبِيَاجِ، وَأَنْ تَجْلِسَ عَلَيْهِ . رواه البخاري^(٥) .

٤٠٣ - عَنْ حُذِيفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : «لَا تَلْبِسُوا الْحَرِيرَ، وَلَا الدِّبِيَاجَ، وَلَا تَشَرَّبُوا فِي آنِيَةِ الْذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَا تَأْكُلُوا فِي صِحَافِهِمَا، فَإِنَّهَا لُمْ في الدُّنْيَا، وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ»^(٦) .

(١) في «الكبرى» (٩٥١٢) .

(٢) أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (١١١٧٩)، وَالنَّسائِيُّ فِي «الْكَبْرِيِّ» (٩٥٣٤)، وَهُوَ صَحِيحٌ .

(٣) «فتح الباري» (١٠ / ٢٩٠) .

(٤) فِي «الصَّحِيفَةِ» قَبْلَ حَدِيثِ (٥٨٣٧) .

وَمَذْهَبُهُ : أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْلِبْسِ وَالْافْتَرَاشِ، فَهُمَا فِي الْحُرْمَةِ سَوَاءٌ .

(٥) فِي «الصَّحِيفَةِ» (٥٨٣٧) .

(٦) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٤٢٦) دُونَ قَوْلِهِ : «وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ» فَقَدْ جَاءَتْ فِي (٥٦٣٣)، وَمُسْلِمٌ بِنْ حَوْهُ (٢٠٦٧) دُونَ قَوْلِهِ : «وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ» .

الشَّرْح :

فِيهِ تَحْرِيمٌ لِبُسِ الْخَرَيرِ مِنَ الدِّيَاجِ وَغَيْرِهِ عَلَى الذُّكُورِ، وَفِيهِ تَحْرِيمٌ الْأَكْلِ
وَالشُّرْبِ فِي آئِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ عَلَى كُلِّ مُكْلَفٍ، رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأً، وَلَا يَلْتَحِقُ
ذَلِكَ بِالْخُلُلِيِّ لِلنِّسَاءِ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ التَّزْيِينِ الَّذِي أَبِيحَ لَهُنَّ فِي شَيْءٍ.

فَالْقُرْطُبِيُّ وَغَيْرُهُ : فِيهِ تَحْرِيمٌ استِعْمَالِ أَوَانِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فِي الْأَكْلِ
وَالشُّرْبِ، وَيَلْحِقُ بِهَا مَا فِي مَعْنَاهُمَا، مِثْلُ التَّطْبِيبِ وَالتَّكَحُّلِ وَسَائِرِ وُجُوهِ
الاستِعْمَالِاتِ، وَبِهَذَا قَالَ الْجَمُهُورُ^(۱).

قَوْلُهُ : «فِإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ» أَيْ : الْكُفَّارُ يَسْتَعْمِلُونَهَا فِي
الْدُّنْيَا، وَهِيَ لَكُمْ فِي الْآخِرَةِ مُكَافَأَةً لَكُمْ عَلَى تَرْكِهَا فِي الدُّنْيَا، وَيُمْنَعُهَا مَنْ
يَسْتَعْمِلُهَا فِي الدُّنْيَا جَزَاءً لَهُمْ عَلَى مَعْصِيَتِهِمْ .

٤٠ - عَنِ البراءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : مَا رَأَيْتُ مِنْ ذِي لِمَةٍ فِي حُلَّةٍ
كَحْرَاءَ أَحْسَنَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَهُ شَعْرٌ يَضْرِبُ إِلَى مَنْكِبِيهِ، بَعِيدٌ مَا بَيْنَ
الْمَنْكِبَيْنِ، لَيْسَ بِالْقَصِيرِ وَلَا بِالْطَّوْبِيلِ^(۲).

الشَّرْح :

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحْسَنَ النَّاسِ خَلْقًا وَخُلُقًا، وَكَانَ رَبِيعَةً مِنَ الْقَوْمِ، لَيْسَ
بِالْطَّوْبِيلِ وَلَا بِالْقَصِيرِ، أَزْهَرَ اللَّوْنَ، لَيْسَ بِأَيْضَنِ أَمْهَقَ وَلَا آدَمَ، لَهُ شَعْرٌ يَضْرِبُ إِلَى
مَنْكِبِيهِ، لَيْسَ بِجَعْدٍ قَطْطِيٍّ وَلَا سَبْطِ رَجْلٍ، أُنِزَّلَ عَلَيْهِ وَهُوَ ابْنُ أَرْبِيعَنَ سَنَةً، فَلَبِثَ

(۱) نقله عنه ابن حجر في «فتح الباري» (١٠/٩٧)، وانظر : «المفہوم» للقرطبي (٣٤٥/٥)

(۲) أخرجه البخاري (٣٥٥١) و(٥٨٤٨) و(٥٩٠١)، ومسلم (٢٣٣٧) وهو باللفظ الذي ساقه
المصنف عند الترمذى (١٧٢٤) و(٣٦٣٥).

بِمَكَّةَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ سَنَةً يُنْزَلُ عَلَيْهِ، وَبِالْمَدِينَةِ عَشْرَ سِنِينَ، وَقُبِضَ وَلَيْسَ فِي رَأْسِهِ
وَلِحَيَّتِهِ عِشْرُونَ شَعْرَةً بِيَضْنَاءِ.

قالَ رَبِيعَةُ : قَرَأْتُ شَعْرًا مِنْ شَعَرِهِ فَإِذَا هُوَ أَحْمَرُ ، فَسَأَلْتُ فَقِيلَ : احْمَرَ مِنَ
الْطَّيْبِ^(١) ، وَكَانَ وَجْهُهُ مِثْلَ الْقَمَرِ .

وَكَانَ بِكَلِيلٍ أَحْسَنَ النَّاسِ ، وَأَجْوَدَ النَّاسِ ، وَأَشْجَعَ النَّاسِ^(٢) ، وَأَصْدَقَ النَّاسِ ،
وَلَمْ يَكُنْ بَخِيلًا ، وَلَا جَبَانًا ، وَلَا كَذُوبًا ، وَلَا فَاحِشًا ، وَلَا مُتَفَحِّشًا ، وَكَانَ أَشَدَّ
حَيَاءً مِنَ الْعَذْرَاءِ فِي خِدْرِهَا ، وَلَمْ يَكُنْ يَسِرُّ الْحَدِيثَ سَرْدًا ، كَانَ يُحَدِّثُ حَدِيثًا لَوْ
عَدَهُ الْعَادُ لِأَخْصَاهُ ، وَكَانَتْ تَنَامُ عَيْنَاهُ وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ ، يَقُولُ نَاعِتُهُ : لَمْ أَرَ قَبْلَهُ وَلَا
بَعْدَهُ مِثْلَهُ بِكَلِيلٍ^(٣) ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : «وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ» [القلم : ٤] .

قَوْلُهُ : «مِنْ ذِي لَمَّةٍ» : أَيْ : صَاحِبُ لَمَّةٍ . قَالَ فِي «الصَّحَاحِ»^(٤) : الْوَفْرَةُ :
الشَّعْرُ إِلَى شَحْمَةِ الْأُذْنِ ، ثُمَّ الْجُمْهُ ، ثُمَّ اللَّمَّةُ : وَهِيَ الَّتِي أَلْمَتْ بِالْمُنْكَبَيْنِ .

قَوْلُهُ : «بَعِيدَ مَا يَبْيَنَ الْمُنْكَبَيْنِ» : أَيْ : عَرِيضَ أَعْلَى الظَّهِيرِ .

وَلَابْنِ سَعْدٍ^(٥) ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : «رَحْبَ الصَّدَرِ» .

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ بِكَلِيلٍ مَرْبُوعًا ، وَقَدْ رَأَيْتُهُ فِي حُلْلَةٍ حَمَراءَ مَا
رَأَيْتُ شَيْئًا أَحْسَنَ مِنْهُ^(٦) .

(١) من أول الوصف إلى هنا هو سياق حديث أخرجه البخاري في «ال الصحيح» (٣٥٤٧) من حديث
أنس بِكَلِيلٍ.

(٢) قطعة من حديث أخرجه البخاري في «ال الصحيح» (٣٠٤٠) و (٦٠٣٣) من حديث أنس بِكَلِيلٍ.

(٣) جاءت هذه الأوصاف في سياق أحاديث صحيحة متفرقة، انظرها في شهائله في كتب الشهائله،
وأحسنها مصنف الإمام الترمذى رَحْمَةُ اللَّهِ «الشهائله المحمدية» وهو حرجي بالحفظ والاقداء.

(٤) «ال الصحيح» مادة (وفر).

(٥) في «الطبقات الكبرى» (٤١٥/١).

(٦) أخرجه البخاري في «ال الصحيح» (٥٨٤٨)، ومسلم (٢٢٣٧) من حديث البراء بن عازب بِكَلِيلٍ،
وليس من حديث ابن عباس كما ذكر الشارح رَحْمَةُ اللَّهِ.

وَفِي الْحَدِيثِ : جَوَازُ لِبْسِ التَّوْبِ الْأَحْمَرِ^(١).

قَالَ الطَّبَرِيُّ : الَّذِي أَرَاهُ جَوَازُ لِبْسِ الشَّيْبِ الْمُصَبَّغَةِ بِكُلِّ لَوْنٍ، إِلَّا أَنِّي لَا أُحِبُّ مَا كَانَ مُشَبِّعًا بِالْحُمْرَةِ، وَلَا لِبْسَ الْأَحْمَرِ مُطْلَقًا ظَاهِرًا فَوْقَ الشَّيْبِ، لِكَوْنِهِ لَيْسَ مِنْ مَلَابِسِ أَهْلِ الْمُرْوَةِ فِي زَمَانِنَا، فَإِنَّ مُرَاعَاةَ زِيَّ الرَّزْمَانِ مِنَ الْمُرْوَةِ مَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا، وَفِي مُخَالَفَةِ الرِّيِّ ضَرْبٌ مِنَ السُّهْرَةِ^(٢).

وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمَ : كَانَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَلْبِسُ ثَوْبًا مُشَبِّعًا بِالْحُمْرَةِ يَرْعِمُ أَنَّهُ يَتَّبِعُ السُّنْنَةَ، وَهُوَ غَلْطٌ، فَإِنَّ الْحُلَّةَ الْحَمْرَاءَ مِنْ بُرْدِ الْيَمِينِ، وَالْبُرْدُ لَا يُصْنَعُ أَحْمَرَ صِرْفًا^(٣). اهـ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٤٠٥ - عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَمْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسَبْعِ وَنَهَا نَا عَنْ سَبْعِ :

أَمْرَنَا : بِعِيَادَةِ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعِ الْجَنَازَةِ، وَتَشْمِيمِ الْعَاطِسِ، وَإِبْرَارِ التَّسَمِّ - أَوِ الْمُقْسِمِ -، وَنَصْرِ الْمَظْلُومِ، وَإِجَابَةِ الدَّاعِيِّ، وَإِفْشَاءِ السَّلَامِ.

وَنَهَا نَا : عَنْ حَوَاتِيمَ - أَوْ عَنْ تَخْتَمِ - بِالذَّهَبِ، وَعَنْ شُرْبِ الْفِضَّةِ، وَعَنْ الْمَيَاثِرِ، وَعَنِ الْقَسَّيِّ، وَعَنْ لِبْسِ الْحَرِيرِ، وَالْإِسْتَبْرِقِ، وَالدَّيْبَاجِ^(٤).

الشَّرْح :

(١) وهذا ما كان غالبه الأحمر وفيه أعلامٌ وخطوطٌ مغایرة اللون كأبيض أو أسود، لا الأحمر الخالص، وانظر ما حرر الإمام ابن القيم رحمه الله في «زاد المعاد» (١/١٣٠) في النهي عن لبس الأحمر، بتوسيع، وسيسوق الشارح رحمه الله بعضًا منه.

(٢) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (١٠/٦٣٠).

(٣) نقله عنه ابن حجر في «الفتح» (١٠/٦٣٠)، وانظر «زاد المعاد» لابن القيم (١/١٣٠).

(٤) أخرجه البخاري (٥١٧٥) و (٥٦٣٥)، ومسلم (٢٠٦٦) واللفظ له.

قوله : «أَمْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَبْعٍ» أَيْ : سَبْعٌ خِصَالٌ، وَهِيَ مِنْ حُقُوقِ الْمُسْلِمِينَ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ .

قوله : «وَإِبْرَارِ الْقَسْمِ أَوْ الْمُقْسِمِ» : شَكٌّ مِنَ الرَّاوِي، وَهُوَ فِعْلٌ مَا أَرَادَهُ الْحَالِفُ لِيَصِيرَ بِذَلِكَ بَارَّاً .

قوله : «وَنَهَا نَاهَا عَنْ سَبْعٍ» أَيْ : خِصَالٌ .

قوله : «وَعَنِ الْمَيَاثِرِ» أَيْ : الْحُمُرِ .

المَيَاثِرُ : جَمْعُ مِيَاثِرٍ . قَالَ الطَّبَرِيُّ : الْمِيَاثِرُ وِطَاءٌ يُوضَعُ عَلَى سَرْجِ الْفَرَسِ أَوْ رَحْلِ الْبَعِيرِ، كَانَتِ النِّسَاءُ تَصْنَعُهُ لِأَزْوَاجِهِنَّ مِنَ الْأَرْجُونِ الْأَحْمَرِ وَمِنَ الدِّيَاجِ، كَانَتْ مَرَاكِبَ الْعَجَمِ^(١) .

قالَ ابْنُ بَطَّالٍ : كَلَامُ الطَّبَرِيِّ يَقْتَضِي التَّسْوِيَةَ فِي الْمَنْعِ مِنَ الرُّكُوبِ عَلَيْهِ، سَوَاءً كَانَتْ مِنْ حَرِيرٍ أَمْ مِنْ غَيْرِهِ، فَكَانَ النَّهْيُ عَنْهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ حَرِيرٍ لِلتَّشْبِيهِ أَوْ لِلسَّرَّافِ أَوِ التَّزْيِنِ، وَبِحَسْبِ ذَلِكَ تَفَصِّيلُ الْكَرَاهَةِ بَيْنَ التَّحْرِيمِ وَالتَّنْزِيرِ^(٢) .

قوله : «وَعَنِ الْقَسِّيِّ» : نِسْبَةً إِلَى بَلْدٍ يُقَالُ لَهَا : الْقَسِّ .

قالَ الْبُخَارِيُّ^(٣) : وَقَالَ عَاصِمٌ : عَنْ أَبِي بُرْدَةَ : قُلْتُ لِعَلَيْ : مَا الْقَسِّيَّةُ؟ قَالَ : ثِيَابٌ أَتَتْنَا مِنَ الشَّامِ - أَوْ : مِنْ مِصْرَ - مُضَلَّعَةٌ فِيهَا حَرِيرٌ، وَفِيهَا أَمْثَالُ الْأَتْرُنجِ . وَاسْتُدِلَّ بِالنَّهْيِ عَنْ لُبْسِ الْقَسِّيِّ عَلَى مَنْعِ لُبْسِ مَا خَالَطَهُ الْحَرِيرُ إِذَا كَانَ غَيْرُ الْحَرِيرِ الْأَغْلَبُ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ : إِنَّمَا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الثَّوْبِ الْمُصَمَّتِ

(١) نقله عنه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٢٩٣ / ١٠) .

(٢) نقله عنه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٠ / ٢٩٣)، وانظر «شرح البخاري» لابن بطال (٩ / ١٢٣) .

(٣) في «الصحيح» قبل الحديث (٥٨٣٨) .

مِنَ الْحَرِيرِ، فَأَمَّا الْعَلَمُ مِنَ الْحَرِيرِ وَسَدَى التَّوْبِ فَلَا بَأْسَ بِهِ. أَخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ،
وَأَصْلُهُ عِنْدَ أَبِي دَاوَدَ^(١).

قَوْلُهُ : «وَعَنْ لِبْسِ الْحَرِيرِ وَالْإِسْتَبْرِقِ وَالْدَّبِاجِ» : الدَّبِاجُ وَالْإِسْتَبْرِقُ :
صِنْفَانِ نَفِيسَانِ مِنَ الْحَرِيرِ، وَعَطْفُهُ عَلَى الْحَرِيرِ مِنْ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِ، وَاللَّهُ
أَعْلَمُ.

٤٠٦ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ
خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ، فَكَانَ يَجْعَلُ فَصَهُ فِي بَاطِنِ كَفَّهِ إِذَا لَبِسَهُ، فَصَنَعَ النَّاسُ مِثْلَ
ذَلِكَ. ثُمَّ إِنَّهُ جَلَسَ عَلَى الْمِنَارِ فَنَزَعَهُ، وَقَالَ : «إِنِّي كُنْتُ أَبْسُ هَذَا الْخَاتَمَ، وَأَجْعَلُ
فَصَهُ مِنْ دَاخِلٍ»؛ فَرَمَى بِهِ، ثُمَّ قَالَ : «وَاللَّهُ لَا أَبْسُهُ أَبْدًا». فَنَبَذَ النَّاسُ
خَوَاتِيمَهُمْ^(٢).

وَفِي لُفْظٍ : جَعَلَهُ فِي يَدِهِ الْيُمَنِي^(٣).

الشَّرْحُ :

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ : لَيْسَ فِي كَوْنِ فَصِّ الْخَاتَمِ فِي بَطْنِ الْكَفِّ وَلَا فِي ظَهْرِهَا أَمْرٌ
وَلَا نَهْيٌ^(٤).

(١) الطبراني بنحوه في «الكبير» (١٢٢٣٢)، وأبو داود (٤٠٥٥) واللفظ له، وهو صحيح.

وقوله : «المضمة» : هو الذي كله من الحرير فلا يخالفه شيء.

وقوله : «سدى التوب» : هو ما يمدد من النسيج طولاً.

وقوله : «العلم» : رسم التوب، أو رقمه في أطراقه ، كالعلامة والطراز.

(٢) أخرجه البخاري (٦٦٥١)، ومسلم (٢٠٩١).

وليس أصل المسلم كيف كان الجيل الأول عندهم التلقى للتنفيذ، ولعمر الحق بهذا كان جيلاً فريداً.

(٣) أخرجه البخاري (٥٨٧٦)، ومسلم (٢٠٩١).

(٤) نقله عنه ابن حجر في «فتح» (١٠/٣٢٥، ٣٢٦)، وانظر : «شرح البخاري» لابن بطال (٩/١٣٦).

قَوْلُهُ : «وَفِي لَفْظٍ : جَعَلَهُ فِي يَدِهِ الْيُمْنَى» : وَلِمُسْلِمٍ^(١) ، عَنْ أَنْسٍ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَيْسَ خَاتَمًاً مِنْ فِضَّةٍ فِي يَمِينِهِ فَصُهْ حَبْشَيٌّ .

وَعَنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ خَاتَمَهُ مِنْ فِضَّةٍ وَكَانَ فَصُهْ مِنْهُ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٢) .

وَهَذَا لَا يُعَارِضُ مَا قَبْلَهُ، فَإِنَّهُ يُحَمَّلُ عَلَى التَّعْدِيدِ، وَيُحَتَّمُ أَنْ يَكُونَ فَصُهْ مِنْ فِضَّةٍ، وَنِسْبَتُهُ إِلَى الْحَبْشَةِ لِصِيَاغَتِهِ أَوْ تَقْسِيمِهِ .

وَانْخَلَفُوا هَلِ الْأَوَّلِ التَّخْتُمُ فِي الْيَمِينِ أَوِ الْيَسَارِ؟

وَالرَّاجِحُ : التَّخْتُمُ فِي الْيَمِينِ، لِيُصَانَ الْخَاتَمُ عَنِ الْاسْتِنْجَاءِ وَنَحْوِهِ .

٤٠٧ - عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ إِلَّا هَكَذَا . وَرَفَعَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِصْبَاعَيْهِ السَّبَابَةِ وَالْوُسْطَى^(٣) .

وَلِمُسْلِمٍ^(٤) : نَهَى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ عَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ، إِلَّا مَوْضِعَ إِصْبَاعَيْنِ، أَوْ ثَلَاثَ، أَوْ أَرْبَعَ .

الشَّرْحُ :

قَوْلُهُ : «نَهَى عَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ إِلَّا هَكَذَا» يَعْنِي : الْأَعْلَامَ جَمْعُ عِلْمٍ : وَهُوَ مَا يَكُونُ فِي الشَّوْبِ مِنْ تَطْرِيفٍ وَتَطْرِيزٍ وَنَحْوِهِما .

قَوْلُهُ : «إِلَّا مَوْضِعَ إِصْبَاعَيْنِ أَوْ ثَلَاثَ أَوْ أَرْبَعَ» : «أَوْ» هُنَا لِلتَّنْوِيعِ وَالتَّخْيِيرِ، لِلشَّكِّ .

(١) فِي «الصَّحِيفَةِ» (٦٢) (٢٠٩٤).

(٢) فِي «الصَّحِيفَةِ» (٥٨٧٠).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٨٢٩)، وَمُسْلِمٌ (٢٠٦٩).

(٤) أَخْرَجَهُ (٢٠٦٩) (١٥).

وللنَّسَائِيٌّ^(١) : «لَمْ يُرِخْصْ فِي الدِّيَاج إِلَّا فِي مَوْضِعٍ أَرْبَعَةِ أَصَابِعٍ» وَاسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ لِبْسِ الثَّوْبِ الَّذِي يُخَالِطُهُ مِنَ الْحَرِيرِ مِقْدَارَ الْعَلَمِ سَوَاءً كَانَ مَجْمُوعًا أَوْ مُفَرَّقًا إِذَا كَانَ مَجْمُوعُ الْحَرِيرِ فِيهِ قَدْرُ أَرْبَعِ أَصَابِعٍ لَوْ كَانَتْ مُنْفَرِدَةً .

وَعَنْ أَسْمَاءَ بْنِتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّهَا أَخْرَجَتْ جُبَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَكْفُوفَةً اجْيَبَ وَالْكُمَيْنَ وَالْفَرْجَيْنَ بِالدِّيَاجِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوَدَ، وَأَصْلُهُ فِي مُسْلِمٍ^(٢) .

وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَنْ لَيْسَ تَوْبَ شُهْرَةً فِي الدُّنْيَا أَلْبَسَهُ اللَّهُ تَوْبَ مَذَلَّةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوَدَ، وَابْنُ مَاجَةَ^(٣) ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



(١) فِي «المجتبى» (٥٣١٣).

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوَدُ (٤٠٥٤)، وَمُسْلِمٌ فِي «الصَّحِيفَةِ» (٢٠٦٩) (١٠).

(٣) أَحْمَدٌ فِي «الْمُسْتَدِ» (٥٦٦٤)، وَأَبُو دَاوَدُ (٤٠٢٩) وَابْنُ مَاجَةَ - وَذَا لَفْظَهُ - (٣٦٠٦) وَإِسْنَادُهُ حَسْنٌ .

رَفِعُ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْجَنْوَيِّ
أَسْكَنَهُ اللَّهُ الْفَزُورَ كَسِّ

كتابُ الجهاد^(١)

٤٠٨ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَيَّامِهِ الَّتِي لَقِيَ فِيهَا الْعَدُوَّ انتَظَرَ حَتَّى إِذَا مَالَتِ الشَّمْسُ قَامَ فِيهِمْ فَقَالَ : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، لَا تَتَمَنَّوْا لِقاءَ الْعَدُوِّ ، وَاسْأَلُوا اللَّهَ الْعَافِيَةَ ، فَإِذَا لَقِيْتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوْا ، وَاعْلَمُوْا أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ ».

ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « اللَّهُمَّ مُنْزَلُ الْكِتَابِ ، وَمُجْرِيِ السَّحَابِ ، وَهَا زَمَانُ الْأَحْزَابِ ، اهْرِزْ مُهُمْ ، وَانصُرْنَا عَلَيْهِمْ »^(٢) .

الشَّرْح :

الْجَهَادُ : فَرْضٌ كِفَايَةٌ ، إِذَا قَامَ بِهِ قَوْمٌ سَقَطَ عَنِ الْبَاقِينَ ، وَهُوَ بَذْلُ الْجَهَادِ فِي قِتَالِ الْكُفَّارِ ، وَيُطَلَّقُ عَلَى مُجَاهِدَةِ النَّفْسِ وَالشَّيْطَانِ وَالْفُسَاقِ .

قَالَ أَحَمْدُ : لَا أَعْلَمُ شَيْئًا مِنَ الْعَمَلِ بَعْدَ الْفَرَائِضِ أَفْضَلُ مِنَ الْجَهَادِ^(٣) .

(١) قَالَ أَبْنَ يُوسْفَ عَنَّا اللَّهُ عَنْهُمَا : هذا الباب ضيقٌ من المسلمين، وضيقٌ كثيرٌ من علمائهم، وبضياعه ضاعت عزتهم! ومن لم يضنه تراه قد اختلط عليه أمره فلم يُعْدْ يفرق بين ما هو من معنِّي الجهاد الذي حدَّ عليه الشرع الحنيف، وبين ما هو بمعجمات تفصيًّا عن سوء فقهه وفهمه وتحريفه، فآخرت نفوسهم الدُّعَةَ وحبَّ الدُّنْيَا، والركون والخنوع، بيَدِ اللهِ قد اصطفى من عباده من يقوم به إلى قيام الساعة، يبذلون فيه أموالهم وأرواحهم رخيصة في سبيل الله، بيَدِ إمام المجاهدين نبِيِّنا محمد بن عبد الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وإذا أحب الله عبداً ففتح له هذا الباب على الحق، ورزقه حُسن الفهم والفقه الصحيح فيه، لا سيما مع العلم الشرعي، وبدون حساس وَعِيٍّ، فجهاد بلا علم حرفة عابث، وعلم بدون جهاد قلم بارد، وبهذين فتنَك بالآمة فحرمنا المسجد الأقصى في فلسطين الحبيبة، وإلى الله المشتكى، وإنَّ من العزيز أنْ يُرِزق المرء شهادة في حياته، وثانية بعد وفاته، فأيُّ كرامة لهذا الشهيد بشهادتين، قد سعد بلقاء ربِّه، وذلك فضل الله يؤتیه من يشاء، وبقي بعده المُخْلَفُونَ فِي غَيْهِمْ يترَدُّدون. وانظر : «التعليقات على العمدة» للعلامة السَّعْدي : (٧١٤) مهم جداً.

(٢) أخرجه البخاري (٢٩٦٥) و(٢٩٦٦)، ومسلم (١٧٤٢).

(٣) انظر : «المغني» لابن قدامة (١٣ / ١٠).

وَأَصْلُ الْجِهَادِ فِي الْلُّغَةِ : الْمَشَقَّةُ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿إِنَّ اللَّهَ أَشَرَّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ يَأْتِ لَهُمُ الْجَنَّةَ إِذَا مُقْتَلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدَ اللَّهُ عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّورَةِ وَالْإِنجِيلِ وَالْقُرْآنَ وَمَنْ أَوْفَ بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَأَسْتَبِّشُ وَأَبْيَعُكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبه: ١١١].

قَوْلُهُ : «انتَظِرْ حَتَّى إِذَا مَاتَتِ الشَّمْسُ» : فِي حَدِيثِ النُّعَمَانَ بْنِ مُقْرَنٍ عَنْ الْبُخَارِيِّ^(١) : وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا لَمْ يُقَاتِلْ أَوْلَ النَّهَارِ انتَظَرْ حَتَّى تَهَبَّ الْأَرْوَاحُ وَتَحْضُرُ الصَّلَاةُ .
وَلَا يَبْدِي دَاءَهُ^(٢) «وَيَنْزِلُ النَّصْرُ» .

قَوْلُهُ : «لَا تَتَمَنَّوا لِقاءَ الْعَدُوِّ وَاسْأَلُوا اللَّهَ الْعَافِيَةَ، فَإِذَا لَقِيْتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوْا»
قَالَ ابْنُ بَطَالٍ : حِكْمَةُ النَّهَيِّ أَنَّ الْمَرْءَ لَا يَعْلَمُ مَا يَؤْوِلُ إِلَيْهِ الْأُمُرُ، وَهُوَ نَظِيرُ سُؤالِ
الْعَافِيَةِ مِنَ الْفِتْنِ، وَقَدْ قَالَ الصَّدِيقُ : لَأَنْ أَعَاقَ فَأشْكُرُ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُبْتَلِي
فَأَصْبِرَ . اهـ^(٣)

وَكَانَ عَلَيْهِ يَقُولُ : لَا تَدْعُ إِلَى الْمُبَارَزَةِ، فَإِذَا دُعِيْتَ؛ فَاجْبِثْ شُنَصْرًا؛ لَأَنَّ الدَّاعِيَ بَاغَ

^(٤)

قَوْلُهُ : «وَاعْلَمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ» : قَالَ الْقُرْطَبِيُّ : هُوَ مِنَ
الْكَلَامِ النَّفِيسِ الْجَامِعِ الْمُوجَزِ الْمُسْتَمِلِ عَلَى صُرُوبِ مِنَ الْبَلَاغَةِ مَعَ الْوَجَازَةِ
وَعُذُوبَةِ الْلَّفْظِ، فَإِنَّهُ أَفَادَ الْحَضْنَ عَلَى الْجِهَادِ وَالْإِخْبَارِ بِالثَّوَابِ عَلَيْهِ وَالْحَضْنَ عَلَى

(١) فِي «الصَّحِيفَةِ» (٣١٦٠) .

(٢) فِي «السِّنْنِ» (٢٦٥٥) وَإِسْنَادُهُ صَحِيفَ

(٣) قَلَهُ عَنْهُ بِهَذَا السِّيَاقِ ابْنُ حَمْرَاءَ فِي «الْفَتْحِ» (٦/١٥٦)، وَانْظُرْ «شَرْحَ الْبُخَارِيِّ» لِابْنِ بَطَالٍ (١٨٥/٥) .

(٤) كَمَا فِي «الْفَتْحِ» لِلْحَافِظِ ابْنِ حَمْرَاءَ (٦/١٥٧) .

**مُقارَبَةُ الْعَدُوِّ وَاسْتِعْمَالُ السُّيُوفِ وَالاجْتِمَاعِ حِينَ الرَّحْفِ حَتَّى تَصِيرَ السُّيُوفُ
نُظِلُّ الْمُتَقَاطِلِينَ^(١).**

قوله : «اللَّهُمَّ مُنْزَلَ الْكِتَابِ وَجُرَيِ السَّحَابِ وَهَازِمِ الْأَحزَابِ اهْزِمْهُمْ
وَانْصُرْنَا عَلَيْهِمْ» : قال الحافظ : فيه التبليغ على عظم هذه النعم الثلاث، فإنَّ
يأنزال الكتاب حصلت النعمة الأخرى وهي الإسلام، وبإجراء السحاب
حصلت النعمة الدنيوية وهي الرزق، وبهزيمة الأحزاب حصل حفظ النعم،
وكأنه قال : اللهم كما أنعمت بعظيم النعمتين الأخرى والدنيوية وحفظتهما
فابقها^(٢).

وفي الحديث : استحباب الدعاء عند اللقاء والاستنصار ووصية المقاتلين بما
فيه صلاح أمرهم، وتعليمهم بما يحتاجون إليه، وسؤال الله تعالى بصفاته الحسنة
وبنعمه السالفة، ومراعاة نشاط النعوس لفعل الطاعة، والتحث على سلوك الأدب
وغير ذلك^(٣). اهـ. والله أعلم.

٤٠٩ - عن سهل بن سعيد رضي الله عنه : أنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «رِبَاطُ يَوْمٍ
فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا، وَمَوْضِعُ سَوْطٍ أَحَدِكُمْ مِّنَ الجَنَّةِ خَيْرٌ مِّنَ
الْدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا، وَالرَّوْحَةُ يَرَوْحُهَا الْعَبْدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ - أَوِ الْعَدْوَةُ - خَيْرٌ مِّنَ
الْدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا»^(٤).

الشرح :

الرِّبَاطُ : مُلَازَمَةُ الْمَكَانِ الَّذِي بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْكُفَّارِ؛ لحراسة المسلمين منهم.

(١) نقله عنه بهذا السياق ابن حجر في «الفتح» (٦/٣٣)، وانظر «المفهم» للقرطبي (٣/٥٢٥).

(٢) «فتح الباري» (٦/١٥٧).

(٣) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٦/١٥٧).

(٤) أخرجه البخاري (٢٨٩٢)، وختصر أبذكر الغدوة فقط مسلم (١٨٨١).

قالَ اللَّهُ تَعَالَى : «يَتَأْيَهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَأَتَقْوَا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ» [آل عمران: ٢٠٠].^(١)

قالَ فَتَادَةُ : اصْبِرُوا عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ، وَصَابِرُوا لِاِنْتِظَارِ الْوَعْدِ، وَرَابِطُوا الْعُدُوَّ وَأَتَقْوَا اللَّهَ فِيمَا يَنْكُمْ^(٢).

قَوْلُهُ : «وَمَوْضِعُ سَوْطِ أَحَدُكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا، وَالرَّوْحَةُ يَرْوُحُهَا إِلَّا بَعْدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوِ الْغَدْوَةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا» :

الْغَدْوَةُ : الْخُرُوجُ أَوَّلَ النَّهَارِ، وَالرَّوْحَةُ : الْخُرُوجُ آخِرَه.

وَرَوَى ابْنُ الْمَبَارِكُ^(٣) مِنْ مُرْسَلِ الْحَسَنِ قَالَ : بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَيْشًا فِيهِمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ، فَتَأَخَّرَ لِيَشْهَدَ الصَّلَاةَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لَهُ الْبَيْهِيُّ^(٤) : «وَالَّذِي تَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ مَا أَدْرَكْتَ فَضْلَ غَدْوَتِهِمْ»

قالَ الْحَافِظُ : وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُرَادَ تَسْهِيلُ أَمْرِ الدُّنْيَا وَتَعْظِيمُ أَمْرِ الْجِهَادِ، وَأَنَّ مَنْ حَصَّلَ لَهُ مِنَ الْجَنَّةِ قَدْرُ سَوْطٍ يَصِيرُ كَاهَهُ حَصَّلَ لَهُ أَمْرٌ أَعْظَمُ مِنْ جَمِيعِ مَا فِي الدُّنْيَا، فَكَيْفَ بِمَنْ حَصَّلَ مِنْهَا أَعْلَى الدَّرَجَاتِ، وَالنُّكْتَةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ سَبَبَ التَّأْخِيرِ عَنِ الْجِهَادِ الْمِيلُ إِلَى سَبِيلٍ مِنْ أَسْبَابِ الدُّنْيَا، فَبَنَّهُ هَذَا الْمُتأخِّرُ أَنَّ هَذَا الْقَدْرُ الْيَسِيرُ مِنَ الْجَنَّةِ أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ مَا فِي الدُّنْيَا. اهـ^(٥)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) يقول العلامة السعدي رحمه الله: وهذا من أفضل القربات، بل إقامة فيه أفضل من الإقامة في مكة؛ لما يترتب عليه من مصالح المسلمين، وتفع الإسلام . وفي هذا الحديث: أن الإقامة فيه يوم واحد خير من الدنيا وما عليها؛ فما ظنك بالإقامة فيه أكثر من ذلك . «التعليقات على العمدة» (٧١٧)

(٢) أخرجه الطبراني في «جامع البيان» (٦/٣٣٢) بعنوانه .

(٣) في «الجهاد» (١٤)، والحديث أخرجه الترمذى في «جامعه» (٥٢٧) عن ابن عباس قال : بعث النبي ﷺ عبد الله بن رواحة في سرية فذكره، وإسناده ضعيف، فيه الحاج بن أرطأة، مدللاً وقد عنون، وكذلك الحكم لم يسمعه من مقدم .

(٤) «فتح الباري» (٦/١٤).

٤٠ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «إِنَّدَبَ اللَّهُ - وَلِمُسْلِمٍ تَضَمَّنَ اللَّهُ - لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ، لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا جِهادٌ فِي سَبِيلِهِ، وَإِيمَانٌ بِهِ، وَتَصْدِيقٌ بِرَسُولِي : فَهُوَ عَلَيَّ ضَامِنٌ أَنْ أُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، أَوْ أُرْجِعَهُ إِلَى مَسْكِنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ، نَائِلًا مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ»^(١) .

٤١ - وَلِمُسْلِمٍ^(٢) : «مَثُلُ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِهِ - كَمَثُلِ الصَّائِمِ الْقَائِمِ، وَتَوَكَّلَ اللَّهُ لِلْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِهِ إِنْ تَوَفَّاهُ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، أَوْ يُرْجِعَهُ سَالِمًا مَعَ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ» .

الشَّرْح :

قَوْلُهُ : «إِنَّدَبَ اللَّهُ» أَيْ : سَارَعَ بِثَوَابِهِ وَحُسْنِ جَزَائِهِ.

قَالَ فِي «الصَّاحِحَ»^(٣) : نَدَبَتُ فُلَانًا لِكَذَا فَإِنَّدَبَ، أَيْ : أَجَابَ.

قَالَ الْحَافِظُ : قَوْلُهُ : «تَضَمَّنَ اللَّهُ» : «وَتَكَفَّلَ اللَّهُ» وَ «إِنَّدَبَ اللَّهُ» بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَمُحَصَّلُهُ تَحْقِيقُ الْوَعْدِ الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : «إِنَّ اللَّهَ أَشَرَّهُ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّكُلَّهُمُ الْجَنَّةَ» [التوبه: ١١١]، وَذَلِكَ التَّحْقِيقُ عَلَى وَجْهِ الْفَضْلِ مِنْهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَقَدْ عَبَرَ ﷺ عَنِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِتَقْضِيلِهِ بِالثَّوَابِ بِلِفْظِ الْضَّمَانِ وَنَحْوِهِ مَا جَرَتْ بِهِ عَادَةُ الْمُخَاطَبِينَ فِيهَا تَطْمَئِنُ بِهِ تُفْوِسُهُمْ^(٤) .

(١) أخرجه البخاري (٣٦)، ومسلم (١٨٧٦).

(٢) إنما هو للبخاري (٢٧٨٧).

قال الزركشي : وهذه الزيادة التي عزّها مسلم ليس فيه، إنما هي في البخاري لطولها، انظر «النكت على العمدة» (٣٥٤).

(٣) «الصاحح في اللغة» للجوهري مادة (نَدَب) بنحوه، وانظر «الفتح» لابن حجر (٩٣/١).

(٤) «فتح الباري» (٧/٦).

قوله : «لَا يُخْرِجُه إِلَّا جِهَادٌ فِي سَبِيلِي وَإِيمَانٌ بِي وَتَصْدِيقٌ بِرَسُولِي» : هَذَا نَصٌّ
عَلَى اشِرَاطٍ خُلُوصِ النِّيَةِ فِي الْجِهَادِ^(١).

وَقَوْلُهُ «فِي سَبِيلِي» : فِيهِ عُدُولٌ مِنْ ضَمِيرِ الغَيْبِ إِلَى ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ ، فَهُوَ التِّفَاتُ .

قَوْلُهُ : «فَهُوَ عَلَيْهِ ضَامِنٌ» أَيْ : مَضْمُونٌ .

قَوْلُهُ : «أَوْ أُرْجِعُهُ إِلَى مَسْكِنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ تَائِلًا مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ»
أَيْ : أَجْرٌ تَامٌ إِنْ لَمْ يَغْنِمْ شَيْئًا ، أَوْ غَنِيمَةٌ مَعَهَا أَجْرٌ تَاقِصٌ ؛ لِمَا رَوَى مُسْلِمٌ^(٢) مِنْ
حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ مَرْفُوعًا : «مَا مِنْ عَازِيَةٍ تَعْزَزُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
فَيُصِيبُونَ الْغَنِيمَةَ إِلَّا تَعْجَلُوا ثُلُثَيْ أَجْرِهِمْ مِنَ الْآخِرَةِ ، وَيَبْقَى لَهُمُ الثُّلُثُ ، فَإِنْ لَمْ
يُصِيبُوا غَنِيمَةً ثَمَّ هُمْ أَجْرُهُمْ» .

قَوْلُهُ : «وَمَثَلُ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِهِ» : فِيهِ
إِشَارَةٌ إِلَى اعْتِبَارِ الْإِحْلَاصِ .

قَوْلُهُ : «كَمَثَلِ الصَّائِمِ الْقَائِمِ» : شَبَّهَ حَالَ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِحَالِ الصَّائِمِ
الْقَائِمِ فِي نَيْلِ الثَّوَابِ فِي كُلِّ حَرْكَةٍ وَسُكُونٍ ، فَأَجْرُهُ مُسْتَمِرٌ كَمَا قَالَ تَعَالَى :
﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَّاً وَلَا نَصَبًّا وَلَا مُخْمَصَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَظْغُطُونَ
مَوْطِئَتَهُمْ بِغَيْرِ مُكْثُرٍ وَلَا يَنْأَلُونَ مِنْ عَدْوٍ بَلَّا إِلَّا كُبَّ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ

(١) فعاً على بعض دعاء المسلمين اليوم حين يخوضوا بألسنتهم فيما نذر ماله ونفسه لإعلاء دين الله، والدفاع عن أعراض المسلمين، وقد أكرمه ربها بالشهادتين، ولم يطلعوا على نيتِه وقلبه، والنبي ﷺ يقول : «والله أعلم بمن يجاهد في سبيله» يقول العلام السعدي رحمه الله : أَيْ : أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ أَسْرَارَ الْعِبَادِ وَنِيَّاتِهِمْ . فَإِنْ قِيلَ مَنْ الْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِهِ ؟ قِيلَ : مَنْ قَصَدَهُ نَصْرُ الدِّينِ وَإِعْلَاؤُهُ ، وَهَذَا هُوَ الْمُخْلِصُ . (التعليق على العمدة) (٧٢٠) مختصرًا .

(٢) في «ال الصحيح» (١٩٠٦) .

الله لا يُضيع أجرَ الْمُحْسِنِينَ ﴿١٢﴾ وَلَا يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيَّا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْرِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٢٠﴾ [التوبه : ١٢١ - ١٢٠].

قوله : «وَتَوَكَّلَ اللَّهُ» في رواية ^(١) «وَتَكَفَّلَ اللَّهُ» والمعنى واحد، وهو عبارة عن تَحْقِيقِ هَذَا الْمَوْعِدِ مِنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى .

وفي هذا الحديث : استعمال التَّمثِيل في الأحكام ، وأنَّ الْأَعْمَال الصَّالحة لا تَسْتَلِزُ الشَّوَابَ لِأَعْيَانِهَا ، وإنَّما يَحْصُلُ بِالنِّيَةِ الْخَالِصَةِ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ ^(٢) .

٤١٢ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَا مِنْ مَكْلُومٍ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَكَلِمُهُ يَدْمَى : الْلَّوْنُ لَوْنُ الدَّمِ ، وَالرِّيحُ رِيحُ الْمِسْكِ» ^(٣) .

السَّرْجُ :

المَكْلُومُ : المَجْرُوحُ ، وَالْكَلْمُ : الْجَرْحُ .

(١) أخرجه البخاري (٣١٢٣) و (٧٤٥٧) و (٧٤٦٣) ، ومسلم (١٨٧٦) (١٠٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) يقول العلامة السعدي رحمه الله : تنبئه : هذا الفضل في الجهاد؛ لأنَّ فيه نصرة الدين وإظهاره، وينبغي أن يعلم أن طلب العلم أفضل منه، خصوصاً في هذه الأزمنة التي قلَّ فيها العلماء، وأقبل الناس فيها على الدنيا، فالسعى في طلب العلم، قد ذكر العلماء آنَّه أفضل من العبادات، بل من أكثرها، وذلك في مدة زهرته وكثرة العلماء ووفر ذلك في تلك الأزمنة، فكيف في هذه الأزمنة التي لم يبق فيها من العلم إلَّا شيء قليل، فقد كانت أعلامه أن تدرس، فلا شكَّ أن طلب العلم أفضل من الجهاد؛ لأنَّه به صلاح العالم، ومن أقبل على طلبه وتحصيله، والبحث عن مسائله، فقد قام بأمر عظيم، وعبادة لا شكَّ أنها اليوم أفضل من الجهاد، ومن الصلاة، ومن الصيام، والحج و من سائر العبادات على الإطلاق، فهو إنْ بحث فهو في عبادة، وإنْ درس العلم، أو سافر لطلبِه، أو ذهب لجلسه، أو فَكَرَ في المسائل ، فهو في عبادة، فوقت المتعلم كُلُّه عبادة . (التعليقات على العemma) (٧٢٢-٧٢٣) .

(٣) أخرجه البخاري (٥٥٣٣) ، ومسلم (١٨٧٦) (١٠٥) .

قوله : «إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَكُلُّهُ يَدْمَى» في رواية^(١) «تَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَهَيْثَتِهَا إِذْ طُعِنْتْ تَفْجُرُ دَمًا».

قوله : «اللَّوْنُ لَوْنُ الدَّمِ وَالرِّيحُ رِيحُ الْمُسْكِ» قال العلماء : الحِكْمَةُ في بَعْثِهِ كَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مَعْهُ شَاهِدٌ بِفَضْلِهِ بَذْلِهِ نَفْسَهُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ فِي شُهَدَاءِ أُحَدٍ : «زَمَلُوهُمْ بِدِمَائِهِمْ»^(٢) ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٤٣ - عَنْ أَبِي أَيُوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «غَدْوَةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةُ حَيْرٍ مِّمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ وَغَرَبَتْ» . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(٣) .

٤٤ - عَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «غَدْوَةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةُ حَيْرٍ مِّنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا» . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ^(٤) .

الشَّرْح :

تقدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذِينِ الْحَدِيثَيْنِ فِي الْحَدِيثِ الثَّانِي، وَالْمُرَادُ تَسْهِيلُ أَمْرِ الدُّنْيَا وَتَعْظِيمُ أَمْرِ الْجَهَادِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

(١) أَخْرَجَهَا الْبُخَارِيُّ (٢٣٧)، وَمُسْلِمٌ (١٨٧٦) (١٠٦).

(٢) قطعة من حديث أخرجه أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٣٦٦٠) من حديث جابر بن عبد الله، وبمعناه أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيفَةِ» (١٣٤٣) .

(٣) فِي «الصَّحِيفَةِ» (١٨٨٣) .

قال ابن الملقن رَحْمَةُ اللَّهِ : هذا الحديث من أفراد مسلم، كما نصَّ عليه. «الإعلَام» (٣٠٥ / ١٠).

(٤) كذا ، وفي بعض نسخ «الْعَمَدةِ» وأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، بِالْوَاوِ .

قال الزركشي رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «النَّكْتَةِ عَلَى الْعَمَدةِ» (٣٥٧) : قال المصنف رَحْمَةُ اللَّهِ : وأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ يعني مع مسلم ، ويقع في بعض النسخ «أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ» بِحَذْفِ الْوَاوِ ، وقد رأيته في نسخة عليها خط المصنف ، وليس بصواب .

وقال السفاريني رَحْمَةُ اللَّهِ : فَظَاهِرُ صَنْعِ الْمُؤْلَفِ رَحْمَةُ اللَّهِ أَنَّ مُسْلِمًا لَمْ يُخْرِجْهُ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، بل هو من مُتَّقَ الشَّيْخَيْنِ . «كِشْفُ الْلَّثَامِ» (٧/ ١٧٩) وَانْظُرْ : «الإعلَامِ» لابن الملقن (١٠ / ٣٠٦) . فالحديث أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيفَةِ» (٦٥٦٨) ، وأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٨٨٠) .

٤٥ - عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى حُنَيْنٍ - وَذَكَرَ قِصَّةً - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «مَنْ قُتِلَ قَيْلَالاً - لَهُ عَلَيْهِ بَيْتٌ» .
- فَلَهُ سَلَبَهُ» ، قَالَهَا ثَلَاثَةٌ^(١) .

الشَّرْح :

قَوْلُهُ : «وَذَكَرَ قِصَّةً» : هِيَ مَا رَوَى الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ^(٢) عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَامَ حُنَيْنٍ، فَلَمَّا التَّقَيْنَا كَانَتْ لِلْمُسْلِمِينَ جَوْلَةً، فَرَأَيْتُ رَجُلًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَدْ عَلَا رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَاسْتَدْرَأْتُ حَتَّى أَتَيْتُهُ مِنْ وَرَائِهِ حَتَّى ضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ عَلَى حَبْلِ عَاتِقِهِ، فَأَقْبَلَ عَلَيَّ فَضَمَّنِي ضَمَّةً وَجَدْتُ مِنْهَا رِيحَ الْمَوْتِ، ثُمَّ أَدْرَكَهُ الْمَوْتُ، فَأَرْسَلْنِي فَلَحِقْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فَقُلْتُ : مَا بَالُ النَّاسِ؟ قَالَ : أَمْرُ اللَّهِ، ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ رَجَعُوا وَجَلَسَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ : «مَنْ قُتِلَ قَيْلَالاً لَهُ عَلَيْهِ بَيْتٌ فَلَهُ سَلَبَهُ» .

فَقُمْتُ فُقْلُتُ : مَنْ يَشَهِّدُ لِي؟ ثُمَّ جَلَسْتُ، ثُمَّ قَالَ الثَّالِثَةُ : فُقْمُتُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «مَا لَكَ يَا أَبَا قَتَادَةَ؟» فَاقْتَصَصَتُ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ . فَقَالَ رَجُلٌ : صَدَقَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَسَلَبَهُ عِنْدِي فَأَرْضَهُ عَنِّي، فَقَالَ أَبُو بَكْرِ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَا هَا اللَّهُ إِذَا^(٣) لَا يَعْمِدُ إِلَى أَسْدِ اللَّهِ يَقْاتِلُ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُعْطِيكَ سَلَبَهُ .
فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «صَدَقَ وَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ»، فَأَعْطَاهُ، فِيْعَنْتُ الدَّرَعَ فَابْتَعَتْ بِهِ مَخْرَفًا
فِي بَنِي سَلِيمَةَ، فَإِنَّهُ لَأَوَّلُ مَا لِتَأْثِلْتُهُ فِي الإِسْلَامِ» .

(١) أخرجه البخاري (٣١٤٢)، ومسلم (١٧٥١).

(٢) البخاري (٣١٤٢) و (٤١٢٣)، ومسلم (١٧٥١).

(٣) هذا قسمٌ، والتقدير: والله لا يكون هذا. وانظر تفصيل القول فيه وتوجيهه في «الفتح» (٣٨/٨)
وقوله: «خِرْفًا»: أي: بستانًا.

وقوله: «تَأْلِثَةً»: يعني جمعه ونميته.

قوله : «مَنْ قُتِلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ فَلَهُ سَلَبَةٌ» : السَّلَبُ مَا يُوجَدُ مَعَ الْمُحَارِبِ مِنْ مَلْبُوسٍ وَغَيْرِهِ عِنْدَ الْجَمْهُورِ، فَيَسْتَحْقُهُ الْقَاتِلُ سَوَاءً قَالَ أَمِيرُ الْجَيُوشِ قَبْلَ ذَلِكَ : «مَنْ قُتِلَ قَتِيلًا لَهُ سَلَبَةٌ» أَوْ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ فَتَوْيٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَإِخْبَارٌ بِالْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ، وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ الْمَقْتُولُ مِنَ الْمُفَاتِلَةِ، وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ قَوْلُ مِنِ ادْعَى السَّلَبَ إِلَّا بَيِّنَةٌ تَشَهِّدُ لَهُ أَنَّهُ قُتِلَهُ»^(١).

وَنَقْلَ ابْنِ عَطِيَّةَ عَنْ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ : أَنَّ الْبَيِّنَةَ هُنَا شَاهِدٌ وَاحِدٌ يُكْتَفَى بِهِ^(٢).
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ، وَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُخْمَسِ السَّلَبَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاؤَدَ^(٣).

٤٦ - عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَتَى النَّبِيَّ ﷺ عَيْنٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ - وَهُوَ فِي سَفَرٍ، فَجَلَسَ عِنْدَ أَصْحَابِهِ يَتَحَدَّثُ، ثُمَّ انْفَتَلَ، فَقَالَ النَّبِيُّ

(١) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٢٤٩ / ٦).

(٢) نقله عنه بهذا السياق ابن حجر في «الفتح» (٦ / ٢٤٩)، وانظر : «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» لابن عطيية (٤ / ١٣٢) ط: الأوقاف القطرية الثانية .

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (١٦٨٢٢)، وأبو داود (٢٧٢١)، وهو صحيح .
وقوله : «لَمْ يُخْمَسِ السَّلَبَ» مِنْ : حَسَنَ الْمَالَ : إِذَا أَخْذَ حُسْنَهُ .

فائدة : قال الإمام التسووي رحمه الله : واختلفوا في تخميس السَّلَب : وللشافعي فيه قولان : الصحيح منها عند أصحابه لا يُخْمَس ، وهو ظاهر الأحاديث ، وبه قال أَحْمَد ، وابن جرير ، وابن المتن ، وأخرون .

وقال مكيحول ، ومالك ، والأوزاعي : يُخْمَس ، وهو قول ضعيف للشافعي .

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه وإسحاق وبن راهويه : يُخْمَس إِذَا كَثُرَ .

وعن مالك : رواية اختارها إسحاقيل القاضي أنَّ الإمام بالخير إن شاء حَسَنَه وإنَّما فلا .

وطالع إنْ رَمْتَ فائدة في «زاد المعاد» لابن القِيم (٣ / ٤٢٨-٤٣٣) لتفنُّن على مسألة السَّلَب هل هي بالشرع أو بالشرط ؟ وتعرف مذاهب العلماء من أين اختلفوا ، وراجع المسألة بمنع التخميس .

وَقَاتَلُوهُ، وَاقْتُلُوهُ»، فَقَاتَلْتُهُ، فَنَفَّلَنِي سَلْبَهُ^(١)

وَفِي رِوَايَةٍ^(٢) : فَقَالَ : «مَنْ قَتَلَ الرَّجُلَ؟».

فَقَالُوا : ابْنُ الْأَكْوَاعِ.

فَقَالَ : «لَهُ سَلْبَهُ أَجَمِعُ». .

الشَّرْح :

قَوْلُهُ : «أَتَى النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَيْنُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ» : سَمِّيَ الْجَاسُوسَ عَيْنًا؛ لَأَنَّ جُلَّ عَمَلِهِ بِعِيْنِهِ.

وَلِمُسْلِمٍ^(٣) : «أَنَّ ذَلِكَ فِي غَزْوَةِ هَوَازِنَ».

قَوْلُهُ : «فَجَلَسَ عِنْدَ أَصْحَابِهِ يَتَحَدَّثُ ثُمَّ انْفَتَلَ» وَعِنْدَ مُسْلِمٍ^(٤) : «فَقَيَّدَ الْجَمَلَ، ثُمَّ تَقْدَمَ يَتَغَدَّى مَعَ الْقَوْمِ وَجَعَلَ يَنْظُرُ، وَفِينَا ضَعْفَةٌ وَرِقَّةٌ فِي الظَّهَرِ، إِذَا خَرَجَ يَشْتَدُّ».

قَوْلُهُ : «ا طْلُبُوهُ وَاقْتُلُوهُ» : وَلِمُسْلِمٍ^(٥) : فَأَتَبَعَهُ رَجُلٌ مِنْ أَسْلَمَ عَلَى نَاقَةٍ وَرِزْقَهُ فَخَرَجَتْ، فَأَدْرَكَتْهُ وَرَأْسُ النَّاقَةِ عِنْدَ وَرِكَبِ الْجَمَلِ، وَكُنْتُ عِنْدَ وَرِكَبِ النَّاقَةِ، ثُمَّ

(١) أخرجه البخاري (٣٠٥١)، وعنه بلفظ : «فَنَفَّلَهُ»، قال الحافظ في «الفتح» (١٩٦/٦) : كذا فيه، وفيه التفات من ضمير المتكلم إلى الغيبة، وكان السياق يقتضي أن يقول : «فَنَفَّلَنِي» وهي رواية أبي داود (٢٦٥٣)، وطالع : «الإعلام» لابن الملقن (٣١٨/١٠).

(٢) أخرجهما مسلم (١٧٥٤).

(٣) في «ال الصحيح» (١٧٥٤).

(٤) في «ال الصحيح» (١٧٥٤).

قوله : «فِي الظَّهَرِ» : أي الإبل .

(٥) في «ال الصحيح» (١٧٥٤)، بفتحه، والمفهوم الذي ساقه الشارح رحمه الله هو لأبي داود (٢٦٥٤).

قوله : «فَنَدَرَ» : يعني سقط .

تقدَّمَتْ أَعْدُو حَتَّى أَخَذْتُ بِخِطَامِ الْجَمَلِ فَأَنْخَتُهُ، فَلَمَّا وَضَعَ رُكْبَتَهُ بِالْأَرْضِ اخْتَرَطْتُ سَيْفِي فَأَصْرَبْ رَأْسَهُ، فَنَدَرَ، فَجِئْتُ بِرَاحِلَتِهِ وَمَا عَلَيْهَا أَقْوُدُهَا، فَاسْتَقَبَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : «مَنْ قَتَلَ الرَّجُلَ؟» قَالُوا : ابْنُ الْأَكْوَعِ .
قال : «لَهُ سَلَبَةً أَجْمَعُ» .

قال النَّوْوَيُّ : فِيهِ قَتْلُ الْجَاسُوسِ الْحَرَبِيِّ الْكَافِرِ، وَهُوَ بِالْتَّفَاقِ، وَأَمَّا الْمُعاَهِدُ فَقَالَ مَالِكٌ، وَالْأَوْزَاعِيُّ : يُنْتَقَضُ عَهْدُهُ بِذَلِكَ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ خِلَافٌ، أَمَّا لَوْ شَرَطَ ذَلِكَ عَلَيْهِ فِي عَهْدِهِ فَيُنْتَقَضُ اتْفَاقًا^(١) . انتهى .

٤١٧ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً إِلَى نَجْدٍ، فَخَرَجْتُ فِيهَا، فَأَصَبْنَا إِيلَّا وَغَنَّا، فَبَلَغَتْ سُهْمَانَا اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيرًا، وَنَفَّلَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعِيرًا بَعِيرًا^(٢) .

الشَّرْح :

قَوْلُهُ : «فَبَلَغَتْ سُهْمَانَا اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيرًا» أي : بَلَغَ نَصِيبُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ هَذَا الْقَدْرَ.

قَوْلُهُ : «وَنَفَّلَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعِيرًا بَعِيرًا» : وَلَأَيْ دَاوَدَ^(٣) : فَخَرَجْتُ مَعَهَا فَأَصَبْنَا نَعَمًا كَثِيرًا، وَأَعْطَانَا أَمِيرُنَا بَعِيرًا بَعِيرًا لِكُلِّ إِنْسَانٍ، ثُمَّ قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَسَمَ بَيْنَنَا غَنِيمَتَنَا، فَأَصَابَ كُلَّ رَجُلٍ مِنَّا اثْنَا عَشَرَ بَعِيرًا بَعْدَ الْحُمُسِ .

(١) نقله عنه بهذا السياق ابن حجر في «الفتح» (٦/١٩٦)، وانظر «شرح مسلم» للنَّوْوَيِّ (١٢/٦٧).

(٢) أخرجه بنحوه البخاري (٤٣٣٨)، ومسلم (١٧٤٩) (٣٧) واللفظ له،

وانفرد مسلم بذكر الغنم، وتكرار: اثني عشر بعيراً، اثني عشر بعيراً.

وهذا التكرار لدفع الشك في رواية البخاري من الترديد بين اثني عشر وأحد عشر.

(٣) في «السنن» (٢٧٤٣) وإسناده ضعيف؛ لأجل تدليس محمد بن إسحاق وقد عنون، وقد خالف الثقات في جعله النفل من رأس الغنيمة ثم جعل القسمة بعدُ، ومن رواه من الثقات جعلوا النفل بعد القسمة ، كما أفاده ابن عبد البر في «المهيد» (٤٦/١٤).

قالَ النَّوْوَيُّ : مَعْنَاهُ أَنَّ أَمِيرَ السَّرِيَّةِ نَفَّلَهُمْ فَأَجَازَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَازَتْ نِسْبَتُهُ لِكُلِّ مِنْهُمَا^(١) .

قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ : يُسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْمُنْقَطَعَ مِنْهَا عَنِ الْجَيْشِ الَّذِي فِيهِ الْإِمَامُ يَنْفَرُ بِهَا يَغْنِمُهُ ، قَالَ : وَإِنَّمَا قَالُوا بِمُشَارَكَةِ الْجَيْشِ هُمْ إِذَا كَانُوا قَرِيبًا مِنْهُمْ يَلْحَقُهُمْ عَوْنُونَهُ وَغَوْثُهُ لَوْ احْتَاجُوا ، اتَّهَى^(٢) .

وَفِي الْحَدِيثِ : مَشْرُوعِيَّةُ التَّتَفِيلِ ، وَمَعْنَاهُ تَخْصِيصُ مَنْ لَهُ أُثْرٌ فِي الْحَرْبِ بِشَيْءٍ مِنَ الْمَالِ .

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : إِنَّ أَرَادَ الْإِمَامُ تَفْضِيلَ بَعْضِ الْجَيْشِ لِمَعْنَى فِيهِ ، فَذَلِكَ مِنَ الْخُمُسِ ، لَا مِنْ رَأْسِ الْغَنِيمَةِ ، وَإِنْ انْفَرَدْتُ قِطْعَةً فَأَرَادَ أَنْ يُنْفَلَّهَا مَا غَنِمَتْ دُونَ سَائِرِ الْجَيْشِ ، فَذَلِكَ مِنْ عَيْرِ الْخُمُسِ بَشَرْطٍ أَنْ لَا يَزِيدَ عَلَى الثُّلُثِ^(٣) . اهـ .

وَفِيهِ أَنَّ أَمِيرَ الْجَيْشِ إِذَا فَعَلَ مَصْلَحَةً لَمْ يَنْقُضْهَا الْإِمَامُ^(٤) ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٤١٨ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «إِذَا جَمَعَ اللَّهُ الْأَوَّلَيْنَ وَالآخِرِينَ يُرْفَعُ لِكُلِّ غَادِرٍ لِوَاءُ» ، فَيُقَالُ : هَذِهِ غَدْرَةُ قَلَانِ ابْنِ قَلَانِ^(٥) .

الشَّرْح :

قَوْلُهُ : «يُرْفَعُ لِكُلِّ غَادِرٍ لِوَاءُ» : وَفِي رِوَايَةِ لِمُسْلِمٍ^(٦) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ : «يُرْفَعُ لَهُ بِقْدَرِ غَدْرَتِهِ عِنْدَ اسْتِهِ» .

(١) نقله عنه بهذا السياق ابن حجر في «الفتح» (٢٤٠/٦) وانظر «شرح مسلم» للنوي (١٢/٥٥).

(٢) «إحکام الأحكام» لابن دقيق العيد (٧١٣) مختصرًا.

(٣) نقله عنه بهذا السياق ابن حجر في «الفتح» (٦/٢٤١) وانظر «التمهید» لابن عبد البر (١٤/٥٠).

(٤) «فتح الباري» (٦/٢٤١).

(٥) أخرجه البخاري (٦١٧٧) دون: «إذا جمع الله الأولين والآخرين»، ومسلم (١٧٣٥) واللفظ له.

(٦) جمع الشارح هذا اللفظ من روایتين من «الصحیح» الأولى (١٧٣٨) بلفظ: «لكل غادر لواء عند استه» والثانية: «لكل غادر لواء يوم القيمة يرفع له بقدر غدره»

قال ابن المنير : كأنه عمّل بنبيض قصده؛ لأنّ عادة اللواء أن يكون على الرأس فنُصب عند السفل زيادة في فضيحته؛ لأنّ الأعين غالباً متقدّة إلى الألوية، فيكون ذلك سبباً لمتداهها إلى التي بدأته له ذلك اليوم فيزاد بها فضيحة^(١).

وقال القرطبي : هذا خطاب منه للعرب بنحو ما كانت تفعل؛ لأنهم كانوا يرفعون لوفاء راية بيضاء، وللعدّر راية سوداء ليثوموا الغادر ويدمّوه، فاقتضى الحديث وقوع مثل ذلك للغادر؛ ليشتهر بصفته يوم القيمة فيدممه أهل الموقف^(٢). انتهى .

وفي الحديث : غلظ تحريم الغدر، سواء كان من بري لفاجر، أو من بري لبر، أو كان من فاجر لبر، أو فاجر ولا سيما من صاحب الولاية العامة؛ لأنّ غدره يتعدّى ضرره إلى خلق كثير، وفيه أنّ الناس يدعون يوم القيمة بأسمائهم وأسماء آبائهم^(٣).

٤١٩ - وعن رضي الله عنهم : أنّ امرأة وجدت في بعض مغازِي النبي ﷺ مقتولة، فأنكر النبي ﷺ قتل النساء والصبيان^(٤).

الشرح :

فيه تحريم قتل النساء والصبيان إلا لضرورة.

وأخرج أبو داود، والنَّسائي^(٥) من حديث رباح بن الريع قال : كنا مع رسول الله ﷺ في غزوة، فرأى الناس مجتمعين، فرأى امرأة مقتولة، فقال : «ما كانت هذه لقتائل».

(١) نقله عنه بهذا السياق ابن حجر في «الفتح» (٦/٢٨٤).

(٢) «المفهم» (٣/٥٢٠) وانظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٦/٢٨٤).

(٣) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٦/٢٨٤).

(٤) أخرجه البخاري (١٤٣٠) و(١٥٣٠)، ومسلم (٤٦٧).

(٥) أخرجه أبو داود (٩٦٦)، والنَّسائي في «الكتاب» (٦٩٥) وإسناده صحيح.

ومفهومه : أنها لو قاتلت لقتلت ، وهو قول الجمھور^(۱) .

وعن الصعيب بن جثامة : أن النبي ﷺ سُئلَ عن أهل الدار يبيتون من المشركين فيصابون من نسائهم وذراريمهم ، قال : « هم منهم » متفق عليه^(۲) .

٤٢٠ - عن أنس بن مالك رضي الله عنه : أن عبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام شكيا^(۳) القمل إلى رسول الله ﷺ في غزارة لهما ، فرخص لهم في قميص الحرير ، فرأيتهما عليهما^(۴) .

الشرح :

قوله : « فرخص لهم في قميص الحرير » : وفي رواية^(۵) : « في قميص من حرير من حكة كانت بهما ».

قال الحافظ : ويمكن الجمع بأن الحكة حصلت من القمل فنسبت العلة تارة إلى السبب ، وتارة إلى سبب السبب^(۶) .

قال : والحكة نوع من الجريب ، أعادنا الله تعالى منه^(۷) . اهـ .

قال الطبرى : فيه دلالة على أن النهي عن لبس الحرير ، لا يدخل فيه من كانت به علة يخففها لبس الحرير ، والله أعلم^(۸) .

(۱) قال الإمام الخطابي رحمه الله : فيه دليل على أن المرأة إذا قاتلت قُتلت ، ألا ترى أنه جعل العلة في تحريم قتلها : أنها لا تقاتل ، فإذا قاتلت دل على جواز قتلها . « معالم السنن » (٢٨٠ / ٢) .

(۲) أخرجه البخاري (٣٠١٢) ومسلم (١٧٤٥) .

(۳) لفظ الشيفيين : « شكوا »

(۴) أخرجه البخاري (٢٩١٩) و (٢٩٢٠) ، ومسلم (٢٠٧٦) (٢٦) واللفظ له دون قوله : « فرأيتهما عليهما »

(۵) أخرجه البخاري (٢٩١٩) ، ومسلم (٢٠٧٦) .

(۶) « فتح الباري » (٦ / ١٠١) .

(٧) « فتح الباري » (١٠ / ٢٩٥) .

(٨) انظر : « فتح الباري » للحافظ ابن حجر (١٠ / ٢٩٥) .

قال المُهَلَّبُ : لِيَسْهُ فِي الْحَرْبِ لِإِرْهَابِ الْعَدُوِّ هُوَ مِثْلُ الرُّخْصَةِ فِي الْأَخْتِيَالِ
فِي الْحَرْبِ^(١) . اهـ .

وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَتَيْكَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «إِنَّ مِنَ الْغَيْرَةِ مَا يُحِبُّ اللَّهُ ، وَمِنَ
الْغَيْرَةِ مَا يُبغِضُ اللَّهُ ، فَالْغَيْرَةُ الَّتِي يُحِبُّ اللَّهُ الْغَيْرَةُ فِي الرِّبَيْةِ . وَأَمَّا الْغَيْرَةُ الَّتِي
يُبغِضُ اللَّهُ : فَالْغَيْرَةُ فِي عَيْرِ الرِّبَيْةِ . وَالْحَيْلَاءُ الَّتِي يُحِبُّ اللَّهُ ، فَاخْتِيَالُ الرَّجُلِ بِنَفْسِهِ
عِنْدَ القَتَالِ وَاخْتِيَالُهُ بِالصَّدَقَةِ . وَالْحَيْلَاءُ الَّتِي يُبغِضُ اللَّهُ : فَاخْتِيَالُ الرَّجُلِ فِي
الْفَخْرِ وَالْبَغْيِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوَدَ ، وَالنَّسَائِيُّ^(٢) ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٤٢١ - عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَتْ أَمَوَالُ بَنِي النَّضِيرِ مِمَّا
أَفاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ مِمَّا لَمْ يُوجِفْ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ بِحَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ ، وَكَانَتْ
لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَالِصًا ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعِزِّلُ نَفْقَةً أَهْلِهِ سَنَةً^(٣) ، ثُمَّ يَجْعَلُ
مَا بَقَيَ فِي الْكُرْاعِ وَالسَّلَاحِ عَدَدًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزِيزٌ^(٤) .

الشَّرح :

بَنُو النَّضِيرِ : قَبِيلَةٌ كَبِيرَةٌ مِنَ الْيَهُودِ وَادَّعُهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ قُدُومِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ
عَلَى أَنْ لَا يُحَارِبُوهُ وَلَا يُعِينُوْهُ عَلَيْهِ عَدُوَّهُ ، وَكَانَتْ أَمَوَالُهُمْ وَنَخْيَلُهُمْ وَمَنَازِلُهُمْ
بِنَاحِيَةِ الْمَدِينَةِ ، فَنَكَثُوا عَهْدَهُ ، فَحَاصَرُوهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى نَزَّلُوا عَلَى الْجَلَاءِ ،
وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى رَأْسِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْعَةِ بَدْرٍ فَصُولُهُمْ عَلَى أَنَّهُمْ مَا حَمَلُتِ
الْإِبْلُ إِلَّا الْحَلَقَةَ : وَهِيَ السَّلَاحُ ، فَخَرَجُوا إِلَى الشَّامِ وَنَزَّلُوا فِيهِمْ سُورَةَ الْحَسْرَ ،
وَتُسَمَّى سُورَةُ النَّضِيرِ^(٥) .

(١) انظر: «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٦/١٠١).

(٢) أخرجه أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٣٧٥٢) ، وَأَبُو دَاوَدَ (٢٦٥٩) ، وَالنَّسَائِيُّ (٢٥٥٨) ، وَهُوَ حَسْنٌ
بِطْرَقَهُ وَشَاهِدُهُ ، وَانْظُرْ تَامَّ تَقْيِيدِهِ فِي «السِّنْنِ» لِأَبِي دَاوَدَ (٤/٢٩٤) .

(٣) لفظ الشَّيْخِينَ : «يَنْفَقُ عَلَى أَهْلِهِ نَفْقَةَ سَنَتِهِ»

(٤) أخرجه البخاري (٤/٢٩٠) ، ومسلم (١٧٥٧) .

(٥) انظر قصة إجلاء بني النضير في «السيرة النبوية» لابن هشام (٤/١٤٣-١٥٦) .

قوله : «كانت أموال بنى النمير ممّا أفاء الله على رسوله» : قال الشافعى
وغيره من العلماء : الفيء : كُلُّ مَا حَصَلَ لِلْمُسْلِمِينَ ممَّا لَمْ يُوجِفُوا عَلَيْهِ بِخِيلٍ وَلَا
رِكابٍ^(١).

وقال أبو عبيدة : حُكْمُ الْفَيْءِ وَالْخَرَاجِ وَالْجِزْيَةِ وَاحِدٌ، وَيَلْتَحِقُّ بِهِ مَا يُؤْخَذُ
مِنْ مَالِ أَهْلِ الدَّمَةِ مِنْ الْعُشْرِ إِذَا أَتَجَرُوا فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ، وَهُوَ حَقُّ الْمُسْلِمِينَ يُعْمَلُ
بِهِ الْفَقِيرُ وَالْغَنِيُّ، وَتُصْرَفُ مِنْهُ أُعْطِيَةُ الْمُقَاتَلَةِ وَأَرْزَاقُ الدُّرْيَةِ، وَمَا يَنْوِبُ إِلَيْهِمْ مِنْ
جَمِيعِ مَا فِيهِ صَلَاحُ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ^(٢).

وَاخْتَارَ الْبُخَارِيُّ أَنَّ مَصْرِفَ الْفَيْءِ رَاجِعٌ إِلَى نَظَرِ الْإِمَامِ بِحَسْبِ الْمَصْلَحةِ،
وَهُوَ قَوْلُ الْجُمُهُورِ^(٣).

وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرْبَى فَلَلَّهُ وَلِرَسُولِهِ وَلِذِي الْقُرْبَى
وَالْيَسِّرِيْنَ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَمَا لَا يَكُونُ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر : ٧] ، إِلَى
قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوكُمْ مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَغْفِرْنَاكَ وَلِإِخْرَجْنَا الَّذِينَ
سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِ سَاعِلًا لِلَّذِينَ أَمْسَأْنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر : ١٠].
وَفِي الْحَدِيثِ : جَوَازُ الْأَدْخَارِ، وَأَنَّ ذَلِكَ لَا يُنَافِي التَّوْكِلَ، وَفِيهِ جَوَازُ الْخَادِي
الْعَقَارِ وَاسْتِغْلَالِ مَنْفَعَتِهِ، وَاللَّهُ الْمُوْفَقُ^(٤).

(١) نقله عن الشافعى بهذا السياق الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٦/٢٦٩).

(٢) نقله عنه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٦/٢٩٦) وانظر : «أئمَّةُ الْفَقَهاءِ» للقونوى (١٨٠).

(٣) أشار إلى هذا الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٦/١٨١)، في سياق شرحه لباب من قسم الغنيمة
في غزوه وسفره، من «صحيـح البخارـي» فقال أشار بذلك - أي البخارـي - إلى الرد على قول
الـكوفـيين أنـ الغـنـائم لا تـقـسم في دـارـ الـحـربـ .

(٤) انظر : «فتح البارـي» لـ ابن حـجرـ (٦/٢٠٨).

٤٢٢ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : أَجْرَى النَّبِيُّ ﷺ مَا ضَمَرَ مِنَ الْخَلِيلِ مِنَ الْحَفَيْإِ إِلَى ثَنَيَةِ الْوَدَاعِ ، وَأَجْرَى مَا لَمْ يُضَمِّرْ مِنَ الثَّنَيَةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنْيِ زُرْقَيْقِ .

قَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : وَكُنْتُ فِي مَنْ أَجْرَى .

قَالَ سُفِيَّانُ : مِنَ الْحَفَيْإِ إِلَى ثَنَيَةِ الْوَدَاعِ : خَمْسَةُ أَمْيَالٍ أَوْ سِتَّةُ ، وَمِنْ ثَنَيَةِ الْوَدَاعِ إِلَى مَسْجِدِ بَنْيِ زُرْقَيْقِ : مِيلٌ^(١) .

الشَّرْح :

التَّضْمِيرُ : مَعْرُوفٌ ، وَمِنْهُ أَنْ تُعْلَفَ الْخَلِيلُ حَتَّى تَسْمَنَ وَتَقُوَى ثُمَّ يُقْلَلُ عَلَفُهَا بِقُدْرِ الْقُوَّتِ ، وَتُدْخَلُ بَيْنَهَا وَتَغْشَى بِالْحِلَالِ حَتَّى تَحْمَى فَتَتَرَقَّ ، فَإِذَا جَفَّ عَرَفُهَا خَفَّ حَمْمُهَا وَقَوَيَتْ عَلَى الْجَرْيِ .

وَفِي الْحَدِيثِ : مَشْرُوعِيَّةُ الْمُسَابِقَةِ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْعَبَثِ ، بَلْ مِنَ الرِّيَاضَةِ الْمَحْمُودَةِ الْمَوْصَلَةِ إِلَى تَحْصِيلِ الْمَقَاصِدِ فِي الْغَزْوِ وَالْإِنْفَاعِ بِهَا عِنْدَ الْحَاجَةِ ، وَهِيَ دَائِرَةُ بَيْنِ الْاسْتِحْبَابِ وَالْإِبَاحةِ بِحَسْبِ الْبَاعِثِ عَلَى ذَلِكَ^(٢) .

قَالَ الْقَرْطَبِيُّ : لَا اخْتِلَافٌ فِي جَوَازِ الْمُسَابِقَةِ عَلَى الْخَلِيلِ وَغَيْرِهَا مِنَ الدَّوَابِّ ، وَعَلَى الْأَقْدَامِ ، وَكَذَا التَّرَامِيُّ بِالسَّهَامِ ، وَاسْتِعْمَالُ الْأَسْلِحَةِ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ التَّدْرِيبِ عَلَى الْحَرْبِ^(٣) .

(١) أخرجه البخاري (٢٨٦٨) واللفظ له، ومسلم (١٨٧٠) دون قول سفيان الثوري.

(٢) انظر : «فتح الباري» (٦/٧٢).

(٣) نقله عنه بها السياق ابن حجر في «الفتح» (٦/٧٢)، وانظره بمعناه في «المفہوم» للقرطبي (٣/٧٠١).

وفيه جواز إضمار الخليل ولا ينافي اختصاص استصحابه بالخليل المعدة للغزو، وفيه مسروعيّة الإعلام بالابتداء والانتهاء عند المسابقة، وفيه تزيل الحلق منازلهم؛ لأنَّه عليه السلام غيرَ بين منزلة المضمِّر وغير المضمِّر ولو خلطُهما لأتَعْبَ غيرَ المضمِّر. ^(١) اهـ.

٤٢٣ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : عُرِضْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عليه وسلم يَوْمَ أُحْدِي
وأنا ابنُ أربعَ عَشَرَةَ سَنَةً، فلم يُحْرِنِّي فِي الْمُقَاتَلَةِ^(٢)، وعُرِضْتُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْخَنَدِيقِ
وأنا ابنُ خَمْسَ عَشَرَةَ فَأَجَازَنِي^(٣) .

الشرح :

اتَّقُوا عَلَى أَنَّ أُحْدِي كَانَتْ فِي شَوَّالٍ سَنَةَ ثَلَاثٍ، وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ
اسْتَكْمَلَ خَمْسَ عَشَرَةَ سَنَةً أُجْرِيَتْ عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْبَالِغِينَ وَإِنْ لَمْ يَحْتَلِمْ، وَفِيهِ أَنَّ
الْإِمَامَ يَسْتَعْرِضُ مَنْ يَخْرُجُ مَعَهُ لِلْقَتَالِ قَبْلَ أَنْ تَقْعُدَ الْحَرْبُ، فَمَنْ وَجَدَهُ أَهْلًا
اسْتَصْبَحَهُ وَإِلَّا رَدَّهُ^(٤)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٤٢٤ - وَعَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلوات الله عليه وسلم قَسَمَ فِي النَّفْلِ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ، وَلِلرَّجُلِ
سَهْمًا^(٥).

الشرح :

النَّفْلُ : يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ مَا يُنْفَلُ إِلَمَامُ، وَيُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ الْغَنِيمَةُ وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا^(٦).

(١) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٦/٧٢، ٧٣).

(٢) لفظ : «المقاتلة» : لم ترد عند الشيوخين، وجاءت في «السنن الكبرى» للبيهقي (٦/٥٥).

(٣) أخرجه البخاري (٢٦٦٤) و (٤٠٩٧)، ومسلم (١٨٦٨).

(٤) انظر : «فتح الباري» لابن حجر (٥/٢٧٩).

(٥) أخرجه البخاري (٢٨٦٣)، ومسلم (١٧٦٢).

(٦) انظر : «أنيس الفقهاء» للقونوي (١٧٩).

قوله : «لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ وَلِلرَّجُلِ سَهْمَأً» : وفي رواية^(١) : «جَعْل لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ، وَلِصَاحِبِهِ سَهْمَأً» .

وقال البخاري^(٢) : وقال مالك : يُسْهِمُ لِلْحَيْلِ وَالْبَرَادِينَ مِنْهَا لَقَوْلُهُ تَعَالَى :

﴿وَالْحَيْلَ وَالْغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرَكَبُوهَا﴾ [الحل : ٨] ، ولا يُسْهِمُ لَأَكْثَرِ مِنْ فَرَسٍ . اهـ، وهذا قول الجمُورِ .

وقال أَحْمَدُ : يُسْهِمُ لِفَرَسَيْنِ لَا لَأَكْثَرَ؛ لِمَا رَوَى الْأَوْرَاعِيُّ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يُسْهِمُ لِلرَّجُلِ أَكْثَرَ مِنْ فَرَسَيْنِ وَإِنْ كَانَ مَعَهُ عَشْرُ أَفْرَاسٍ^(٣) .

قال ابن بطال^(٤) : وَاسْمُ الْحَيْلِ يَقْعُ عَلَى الْبِرْذُونِ وَالْهَجِينِ^(٥) .

وَعَنْ أَحْمَدَ : إِنْ بَلَغَتِ الْبَرَادِينُ مَبْلَغَ الْعَرَبِيَّةِ سَوَى بَيْنَهُمَا، وَإِلَّا فُضِّلَتِ الْعَرَبِيَّةُ^(٦) .

وَفِي الْحَدِيثِ : حَضَرَ عَلَى اكْتِسَابِ الْحَيْلِ وَاتِّخَادِهَا لِلْغَزْوِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْبَرَكَةِ وَإِعْلَاءِ الْكَلِمَةِ وَإِعْظَامِ الشَّوْكَةِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿وَأَعْدُوا لَهُمْ مَا أَسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْحَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأفال : الآية ٦٠]^(٧) ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

(١) أخر جها البخاري (٢٨٦٣).

(٢) في «الصحيح» يائز الحديث (٢٨٦٣).

(٣) انظر «المغني» لابن قدامة (١٣/٨٩)، و«فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٦/٦٨).

(٤) «شرح البخاري» له (٥/٦٧)، وانظر : «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٧/٦٧)، والهجين من الْحَيْلِ : الَّذِي وَلَدَتْهُ بِرْذُونَةٌ مِنْ حَصَانِ عَرَبٍ، وَقِيلَ الْعَكْسُ، انظر «النهاية» في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير (٤/٧٠) (قرف).

(٥) ينظر الروايات المنشورة عن أَحْمَدَ فِي ذَلِكَ «المغني» لابن قدامة (١٣/٨٧).

(٦) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٦/٦٩).

٤٢٥ - وَعَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَانَ يُنَفِّلُ بَعْضَ مَنْ يَبْعَثُ مِنَ السَّرَايَا لِأَنْفُسِهِمْ خَاصَّةً ، سَوَى قَسْمٍ عَامَّةَ الْجَيْشِ^(١) .

الشَّرْح :

فِيهِ مَشْرُوعَيْهِ تَنَفِّلُ السَّرَايَا ، وَزَادَ مُسْلِمٌ^(٢) : «وَالْخُمُسُ وَاجِبٌ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ» . وَعَنْ ابْنِ مَسْلَمَةَ : أَنَّ النَّبِيَّ كَانَ نَفَلَ الرُّبْعَ بَعْدَ الْخُمُسِ فِي بَدْأَتِهِ ، وَنَفَلَ الثُّلُثَ بَعْدَ الْخُمُسِ فِي رَجْعَتِهِ . رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوَدَ^(٣) .

وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ : وَفِي الْحَدِيثِ : دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ لِنَظَرِ الْإِمَامِ مَدْخَلًا فِي الْمَصَالِحِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمَالِ أَصْلًا وَتَقْدِيرًا عَلَى حَسْبِ الْمَصْلَحةِ ، عَلَى مَا اقْتَضَاهُ حَدِيثُ حَبِيبِ بْنِ مَسْلَمَةَ فِي الرُّبْعِ وَالثُّلُثِ ، فَإِنَّ «الرَّجْعَةَ» لِمَا كَانَتْ أَشَقَّ عَلَى الرَّاجِعِينَ وَأَشَدَّ لَخْوفَهُمْ؛ لِأَنَّ الْعَدُوَّ قَدْ كَانَ نَذَرَ بَعْضَهُمْ لِقُرْبَهُمْ وَهُوَ عَلَى يَقْطَعَةٍ مِّنْ أَمْرِهِمْ اقْتَضَى زِيادةَ التَّنَفِيلِ ، وَ«الْبَدْأَةُ» لِمَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا هَذَا الْمَعْنَى اقْتَضَى نَقْصَهُ ، وَنَظَرُ الْإِمَامِ مُتَقِيدٌ بِالْمَصْلَحةِ لَا عَلَى أَنْ يَكُونَ بِحَسْبِ التَّشَهِيِّ ، وَحَيْثُ يُقَالُ : إِنَّ النَّظرَ لِلْإِمَامِ إِنَّمَا يَعْنِي هَذَا ، أَعْنِي : أَنْ يَفْعَلَ مَا تَقْتِضِيهِ الْمَصْلَحةُ ، لَا أَنْ يَفْعَلَ عَلَى حَسْبِ التَّشَهِيِّ^(٤) ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . انتهى .

(١) أخرجه البخاري (٣١٣٥)، ومسلم (١٧٥٠).

(٢) في «الصحيح» (١٧٥٠) (٤٠).

(٣) أخرجه أحمد في «المسندي» (١٧٤٦٥) واللفظ له، وأبو داود (٢٧٤٩) وإسناده صحيح . قوله : «فِي بَدْأَتِهِ» قال الإمام الخطابي رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ : «الْبَدْأَةُ» : إِنَّمَا هِيَ ابْتِداءُ سَفَرِ الْغَزْوِ إِذَا نَهَضَ سَرِيَةٌ مِّنْ جَمْلَةِ الْعُسْكَرِ فَأَوْقَعَتْ بِطَائِفَةِ الْعَدُوِّ ، فَمَا غَنَمُوا كَانَ لَهُمْ مِنْهُ الْرُّبْعُ ، وَيُشَرِّكُهُمْ سَائِرُ الْعُسْكَرِ فِي ثَلَاثَةِ أَرْبَاعِهِ ، فَإِنْ قَفَلُوا مِنَ الْغَزْوَةِ ثُمَّ رَجَعُوا فَأَوْقَعُوا بِالْعَدُوِّ ثَانِيَةً كَانَ لَهُمْ مَا غَنَمُوا الْثُلُثُ؛ لِأَنَّ نَهْرَوْهُمْ بَعْدَ القَفْلِ أَشَقُّ وَالْخَطَرُ فِيهِ أَعْظَمُ . «مَعْلَمُ الْسَّنْنِ» (٢ / ٣١٣) .

(٤) «إِحْكَامُ الْأَحْكَامِ» (٧٢١).

٥٢٦ - عن أبي موسى عبد الله بن قيس، عن النبي ﷺ قال : «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيَسْ مِنَّا»^(١).

الشرح :

قال الحافظ : معنى الحديث : حمل السلاح على المسلمين لقتالهم به بغير حقٍ لما في ذلك من تخويفهم وإدخال الرعب عليهم^(٢).

وقال ابن دقيق العيد : فيه دلاله على تحريم قتال المسلمين والتشديد فيه^(٣).

قوله : «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيَسْ مِنَّا» : قال بعض العلماء : معناه ليس على طريقتنا^(٤).

قال الحافظ : والأولى عند كثير من السلف إطلاق لفظ الخبر من غير تعرُضٍ لتأويله، ليكون أبلغ في الزجر.

قال : والوعيد المذكور لا يتناول من قاتل البغاء من أهل الحق، فيحمل على البغاء وعلى من بدأ بالقتال ظالماً^(٥). اهـ والله أعلم.

٤٢٧ - عن أبي موسى قال : سُئلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يُقَاتَلُ شَجَاعَةً، وَيُقَاتَلُ حَمِيَّةً، وَيُقَاتَلُ رِبَاءً، أَيُّ ذَلِكَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ هُوَ زَوْجُهُ»^(٦).

(١) آخر جه البخاري (٧٠٧١)، ومسلم (١٠٠).

(٢) «فتح الباري» (٢٤ / ١٣).

(٣) «أحكام الأحكام» (٧٢٢).

(٤) انظر : «أحكام الأحكام» (٧٢٢).

(٥) «فتح الباري» (٢٤ / ١٢) بتصرف.

(٦) آخر جه البخاري (١٢٣) و (٧٤٥٨)، ومسلم (١٩٠٤) (١٥٠).

الشَّرْح :

قوله : «يُقَاتِلُ شَجَاعَةً، وَيُقَاتِلُ حَمِيمَةً، وَيُقَاتِلُ رِيَاءً» وفي رواية^(١) : جاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : الرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلْمَغْنِمِ، وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلذَّكْرِ، وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِيُرِى مَكَانَهُ، فَمَنْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟

قال الحافظ : فَالحاصلُ أَنَّ الْقِتَالَ يَقْعُدُ بِسَبِيلِ خَمْسَةِ أَشْيَايَهُ : طَلْبُ الْمَغْنِمِ، وَإِظْهَارِ الشَّجَاعَةِ، وَالرِّيَاءِ، وَالْحَمِيمَةِ، وَالْغَضَبِ، وَكُلُّ مِنْهَا يَتَنَاهُ الْمَدْحُ وَالذَّمُّ، فَلِهَذَا لَمْ يَحْصُلِ الْجَوَابُ بِالْإِثْبَاتِ وَلَا بِالنَّفِيِّ^(٢).

قوله : «مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلْمَهُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» : قال ابن عباس : كَلْمَهُ اللَّهِ : قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

قال ابن أبي جمرة : ذَهَبَ الْمُحَقِّقُونَ إِلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْبَاعِثُ الْأَوَّلُ قَصْدَ إِعْلَاءِ كَلْمَهُ اللَّهِ لَمْ يَضُرُّهُ مَا انْصَافَ إِلَيْهِ^(٣). اهـ.

وفي الحديث : أَنَّ الْأَعْمَالَ إِنَّمَا تُحْسَبُ بِالنِّيَّةِ الصَّالِحةِ، وَفِيهِ ذُمُّ الْحِرْصِ عَلَى الدُّنْيَا وَعَلَى الْقِتَالِ لِحَظَّ النَّفْسِ فِي عَيْرِ الطَّاعَةِ، وَفِيهِ أَنَّ الْفَضْلَ الَّذِي وَرَدَ فِي الْمُجَاهِدِينَ مُخْتَصٌ بِمَنْ قَاتَلَ لِإِعْلَاءِ دِينِ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٤).



(١) أخرجه البخاري (٢٨١٠) و (٣١٢٦)، ومسلم (١٩٠٤) (١٤٩).

(٢) «فتح الباري» (٦/٢٨).

(٣) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٦/٢٩).

(٤) «فتح الباري» (٦/٢٩).

رَفِعُ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْجَنْوَيِّ
أَسْكَنَهُ اللَّهُ الْفَزُورَ كَسَّ

كتاب العتق

٤٢٨ - عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهم؛ أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : «مَنْ أَعْتَقَ شَرْكَالَهُ فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مَا لَمْ يَلْعُجْ ثَمَنَ الْعَبْدِ قَوْمٌ عَلَيْهِ قِيمَةً عَدْلٍ، فَأَعْطِيَ شَرْكَاءَهُ حِصَاصَهُمْ، وَعَنَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ، وَإِلَّا فَقَدْ عَنَقَ مِنْهُ مَا عَنَقَ»^(١).

الشرح :

العنق في الشرع : تحرير الرقبة وخلصها من الرق.

والأصل فيه الكتاب، والسنّة، والإجماع، قال الله تعالى : ﴿فَلَا أَفْنَحَ الْعَقْبَةَ وَمَا أَذَرَنَاكَ مَا الْعَقْبَةَ﴾^(١١) فَكَرَبَةَ^(١٢) أَوْ إِطْعَنَهُ فِي يَوْمِ ذِي مَسْعَةٍ^(١٣) أَيْتَمَا ذَامَرَيَةَ^(١٤) أَوْ مَسْكِينَاتَ ذَامَرَيَةَ^(١٥) ﴿[البلد: ١١-١٦].﴾

قوله : «مَنْ أَعْتَقَ شَرْكَالَهُ فِي عَبْدٍ» أي : والأمة مثلك، وفي رواية^(٢) : «مَنْ أَعْتَقَ شَرْكَالَهُ فِي مَمْلُوكٍ».

قوله : «قَوْمٌ عَلَيْهِ قِيمَةً عَدْلٍ» : زاد مسلم^(٣) «لا وَكْسَ وَلَا شَطَطَ». وللنمسائي^(٤) «مَنْ أَعْتَقَ شَرْكَالَهُ فِي عَبْدٍ وَلَهُ مَا لَمْ يَلْعُجْ قِيمَةً أَنْصِبَاءُ شَرْكَائِهِ، فَإِنَّهُ يَضْمَنُ لشَرْكَائِهِ أَنْصِبَاءَهُمْ وَيَعْتِقُ الْعَبْدُ».

وفي الحديث : دليل على أنَّ المُوسِر إذا أعتقَ أنصبَاءَهُ مِنْ مَمْلُوكٍ عَنَقَ كُلُّهُ.

قال ابن عبد البر : لا خلاف في أنَّ التَّقْوِيمَ لا يَكُونُ إلَّا عَلَى المُوسِر^(٥). اهـ.

(١) أخرجه البخاري (٢٥٢٢)، ومسلم (١٥٠١) وبإثر (١٦٦٧).

(٢) أخرجهما البخاري (٢٥٠٣) و (٢٥٢٣).

(٣) في «الصحيح» (١٥٠١) (٥٠).

(٤) في «السنن الكبرى» (٤٩٣١).

(٥) نقله عنه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٥/١٥٥)، وانظر «التمهيد» لابن عبد البر (١٤/٢٦٦).

قِيلَ : الْحِكْمَةُ فِي التَّقْوِيمِ عَلَى الْمُؤْسِرِ أَنْ تَكُونَ حُرْيَةُ الْعَبْدِ لِتَسْتَمِ شَهادَتُهُ وَحُدُودُهُ .

قَالَ الْحَافِظُ : وَلَعَلَّ ذَلِكَ هُوَ الْحِكْمَةُ فِي مَشْرُوعِهِ الْاسْتِسْعَاءِ^(١) ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٤٢٩ - عَنْ أَبِي هَرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «مَنْ أَعْتَقَ شَفَقَاً لَهُ مِنْ مَمْلُوكٍ فَعَلَيْهِ خَلَاصُهُ كُلُّهُ فِي مَالِهِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ قُومُ الْمَمْلُوكِ قِيمَةُ عَدْلٍ، ثُمَّ اسْتُسْعِيَ الْعَبْدُ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ»^(٢) .

الشَّرْح :

قَالَ الْبُخَارِيُّ^(٣) : إِذَا أَعْتَقَ نَصِيبًا فِي عَبْدٍ وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ اسْتُسْعِيَ الْعَبْدُ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ عَلَى نَحْوِ الْكِتَابَةِ . اهـ .

قَوْلُهُ : «غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ» أَيْ : يَسْتُسْعِي الْعَبْدُ فِي تَحْصِيلِ الْقَدْرِ الَّذِي يُخْلَصُ بِهِ بَاقِيهِ مِنَ الرِّزْقِ إِنْ قَوِيَ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا تَعَارُضَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، إِنَّ الْمُعْسِرَ إِذَا أَعْتَقَ حِصَّتَهُ لَمْ يَسِّرِ الْعَتْقُ فِي حِصَّةِ شَرِيكِهِ، بَلْ تَبَقَّى حِصَّةُ شَرِيكِهِ عَلَى حَالِهَا وَهِيَ الرِّزْقُ، ثُمَّ يُسْتَسْعِي فِي عَتْقِ بَقِيَّتِهِ، فَيَحُصُّلُ ثُمَّ الْجُزْءَ الَّذِي لِشَرِيكِ سَيِّدِهِ وَيَدْفَعُهُ إِلَيْهِ وَيُعْتَقُ .

قَالَ الْحَافِظُ^(٤) : وَقَدْ أَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَاقِ^(٥) بِإِسْنَادٍ رِجَالُهُ ثَقَاتٌ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي عُدْرَةَ : أَنَّ رَجُلًا مِنْهُمْ أَعْتَقَ مَمْلُوكًا لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَأَعْتَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُلَثَةً وَأَمْرَهُ أَنْ يَسْعَى فِي الشَّلَاثِينِ . اهـ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .



(١) «فتاح الباري» (٥/١٥٦).

(٢) آخر جه البخاري (٢٤٩٢)، ومسلم (١٥٠٣).

(٣) هذا تبويض للحديث (٢٥٢٦).

(٤) في «الفتح» (٥/١٥٩).

(٥) في «المصنف» (١٦٧١٩).

رَفِعٌ

عَنْ الرَّجُلِ الْجَنَاحِيِّ
أَسْنَهُ اللَّهُ الْفَزُورَ كَسْ

بَابُ

بَيْعُ الْمُدَبِّرِ

٤٣٠ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : دَبَّرَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ
غُلَامًا لَهُ (١) .

٤٣١ - وَفِي لَفْظٍ (٢) : بَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ
دُبُّرٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرَهُ، فَبَاعَهُ بَشَانٍ مِتَّهٍ دِرَهْمٍ، ثُمَّ أَرْسَلَ بِشَمْنِيهِ إِلَيْهِ.
الْتَّدْبِيرُ : تَعْلُقُ عِتْقٍ عَبْدِهِ بِمَوْتِهِ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّ الْمَوْتَ دُبُّرُ الْحَيَاةِ، وَالْأَصْلُ
فِيهِ السُّنْنَةُ، وَالإِجْمَاعُ .

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ أَحْفَظَ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ مَنْ دَبَّرَ عَبْدَهُ
أَوْ أَمْتَهَ وَلَمْ يَرْجِعْ عَنْ ذَلِكَ حَتَّى مَاتَ، فَالْمُدَبِّرُ يَخْرُجُ مِنْ ثُلُثٍ مَالِهِ بَعْدَ قَضَاءِ دِينِ
إِنْ كَانَ عَلَيْهِ، وَإِنْفَادُ وَصَایاً إِنْ كَانَ وَصَّى، وَكَانَ السَّيِّدُ بِالْغَاءِ، جَازَ الْأُمْرُ أَنَّ الْحُرْرِيَّةَ
تَحْبُّ لَهُ أَوْ لَهَا . (٣) .

قَوْلُهُ : «أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ دُبُّرٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرَهُ» : فِي رِوَايَةٍ (٤) : أَنَّ رَجُلًا
أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ دُبُّرٍ فَاحْتَاجَ، فَأَخْذَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : «مَنْ يَشْتَرِيهِ مَنِّي؟»
فَاشْتَرَاهُ نُعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّحَامُ .

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمُ بْنُ يَأْثِرٍ (١٦٦٨) .

(٢) هُوَ عِنْدَ الْبَخَارِيِّ وَاللَّفْظُ لَهُ (٧١٨٦)، وَمُسْلِمٌ (٩٩٧) .

(٣) «الإجماع» لابن المنذر (٣٦/١) بتصريف

(٤) أَخْرَجَهَا الْبَخَارِيُّ (٢١٤١)، وَمُسْلِمٌ بِنْ حَوْهَ (٩٩٧) .

قوله : « ثُمَّ أَرْسَلَ بِشَمْنِي إِلَيْهِ » : زَادَ أَبُو دَاوَدَ^(١) « أَنْتَ أَحْقُّ بِشَمْنِي ، وَاللَّهُ أَغْنَى

عَنْهُ » .

وَفِي الْحَدِيثِ : دَلِيلٌ عَلَى جَوَارِبِ الْمُذَبَّرِ لِحاجَتِهِ لِنَفَقَتِهِ أَوْ لِقَضَاءِ دِينِهِ .

وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ الْأَمِينِ وَعَلَى آلِهِ وَاصْحَابِهِ وَمَنْ تَعَاهُمْ بِإِحْسَانٍ

إِلَى يَوْمِ الدِّينِ^(٢) .



(١) في «السنن» (٣٩٥٦) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، وهو صحيح .

(٢) قَالَ ابْنُ يُوسُفَ عَفَّاَ اللَّهُ عَنْهُمَا : يَحْمُدُ اللَّهَ وَفَضْلَهُ قَمَتِ الْعِنَابِيَّةُ بِهَذَا الْكِتَابِ الْمَبَارَكِ التَّنَافِعُ، قَدْرِ الْوَسْعِ وَالطَّاقَةِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَرْجُو أَنْ أَكُونَ قَدْ وُفِّقْتُ فِي خَدْمَتِهِ وَالْعِنَابِيَّةِ الْلَّاتِقَةِ بِهِ، خِدْمَةً لِلْعِلْمِ وَلِأَهْلِهِ، وَأَسْأَلُهُ سُبْحَانَهُ أَنْ يَدْخُرَ هَذَا الْعَمَلَ خَالِصًا لِوَجْهِ الْكَرِيمِ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ فِي مِيزَانِيِّ وَوَالَّدَيِّ وَأَهْلِيِّ وَمَشَائِخِيِّ الْكَرَامِ وَالْمُسْلِمِينِ، وَفَضْلَ وَاللَّهِ وَاسِعٌ .

وَأَنْتَ أَيُّهَا الْقارئُ الْكَرِيمُ : لَا تَبْخَلْ عَلَيَّ إِنْ وَجَدْتَ فِي ذَا الْعَمَلِ نَقْصِيرًا، أَوْ خَطَأً، فَإِنْ أَصْبَثْتُ فَمِنْ لَطْفِ اللَّهِ وَعَوْنَهُ، وَإِنْ أَخْطَأْتُ فَمِنْ بَنْتِ الْخَطَأِ وَمَعْدَنِهِ، وَمَا الْمَرءُ إِلَّا بِإِنْخَوَانِهِ . وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتَمَّ الصَّالِحَاتُ .

وللتواصل : m_aljorany@hotmail.com

رَفْعٌ

بعن الأَرْجُونِ الْجَنَّيِ

لِأَسْكَنِ لِلَّهِ لِلْفَوْرَكِسِ

الْمُحْتَوِيَاتِ

٧	باب دخول مكة و غيره
٢١	باب التمتع
٣٣	باب الهدى
٤٥	باب الغسل للْمُحْرِم
٤٧	باب فسخ الحج إلى العمرة
٧٧	باب المحرم يأكل من صيد الحلال
٨٩	كتاب البيوع
٩٣	باب ما ظهر عنده من البيوع
١٠٩	باب العرايا وغير ذلك
١١٥	باب السَّلَم
١١٧	باب الشروط في البيع
١٢٣	باب الربا والصرف
١٣١	باب الرهن وغيره
١٤٧	باب اللقطة
١٥١	باب الوصايا وغير ذلك
١٥٥	باب الفرائض

١٦٣	كتاب النكاح
١٨٣	باب الصّداق
١٨٩	كتاب الطلاق
١٩٥	باب العِدَّة
٢٠٣	باب اللّعان
٢١٥	كتاب الرّضاع
٢٢٥	كتاب القصاص
٢٤٣	كتاب الحدود
٢٥٧	باب حد السرقة
٢٦١	باب حد الخمر
٢٦٧	كتاب الأئمّة والنذور
٢٨١	باب النذر
٢٨٩	باب القضاء
٣٠٧	كتاب الأطعمة
٣١٧	باب الصيد
٣٣١	باب الأضاحي
٣٣٥	كتاب الأشربة
٣٤١	كتاب اللّباس
٣٥١	كتاب الجهاد

٣٧٥	كتاب العِتق
٣٧٧	باب بيع المُدَبَّر
٣٧٩	المحتويات

رُغْبَة

عبد الرحمن البهري
أمين الدين الفوزان

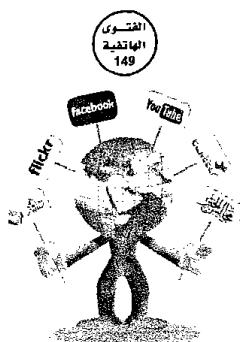


عَامِيَّةٌ

صناعة المناخ الثقافي الإسلامي

99255322 - 22487310

www.islam.gov.kw/thaqafa



رَفِعُ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْبَخْرَيِّ
أَسْلَمَ لِلَّهِ الْغَرْوَكِ

رَفِعُ

جَبْرِيلُ الرَّحْمَنِ الْجَنَّاتِيُّ
الْأَسْلَمُ لِلَّهِ الْغَرْوَارِيُّ